المملكة العربية السعودية
وزارة التَّعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللّغة العربيّة
قسم النَّحو والصّرف

الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللّبيب

لأبي عبد اللّه الرصَّاع (ت ٨٩٤ هـ)

دراســــة وتحقيق

من أوَّل سورة فاطر إلى آخر الكتاب

رسالة مقدّمة لنيل درجة ((الماجستير)) في النَّحو والصَّرف

إعداد الطالب

أحمد بن مضيف بن سعود السفياني

الرَّقم الجامعي ٤٢٦٨٠٣٨١

إشراف الأستاذ الدكتور

محمَّد بن أحمد العمري

١٤٢٩هـ



وبه نستعين

مُلَخَّصُ الرِّسالة

عنوان الرسالة : « الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللَّبيب لأبي عبد الله محمد الأنصاري الرَّصَّاع ، ت ٨٩٤ هـ » .

موقع البحث من مقاصد التّصنيف : « دراسة وتحقيق ، من أَوَّل سورة فاطر إلى آخر الكتاب » .

اسم الباحث : أحمد بن مضيف بن سعود السفياني .

الدّرجة : الماجستير في النّحو والصّرف .

الجامعة : أمّ القرى .

هدف الموضوع : المشاركة في نشر التّراث ، والتّعريف بمؤلِّف الكتاب ، ومكانته العلميّة .

وأثر معارفه في ترجيحاته النحويّة ، ونشر الكتاب خدمة للعلم وطلاّبه .

خطّة الموضوع : اقتضت طبيعة البحث أن يكون في قسمين يسبقهما مقدّمة عرضت فيها لأهداف البحث ، وخطّته ، ومنهجي في التَّحقيق ، يعقبهما خاتمة ، بيَّنتُ فيها أهمّ النّتائج ، ثُمَّ ألحقت البحث بفهارس فنيّة .

فجاء القسم الأَوَّل للدِّراسة وقسّمته إلى فصلين : الفصل الأَوَّل في المؤلِّف ، وفيه مبحثان ، الأَوَّل في عصره ، ويشتمل على الحياة السِّياسيَّة ، والحياة الاجتماعيّة ، والحياة العلميّة . والمبحث الثَّاني في ترجمته ، ويشتمل على : تمهيد يتضمّن عرضًا موجزًا للدِّراسات السَّابقة عن المؤلِّف ، ثُمَّ اسمه ، ونسبه ، وكنيته ، ثُمَّ مولده ، ونشأته ، ثُمَّ أبرز شيوخه ، ثُمَّ أعماله ، ثُمَّ مذهبه النحوي ، ثُمَّ وفاته ، ثُمَّ تلاميذه ، وكتبه ، ثُمَّ صفاته وأقوال العلماء فيه .
وجاء الفصل الثَّاني في الكتاب في مصادره ، ثُمَّ ترجيحاته النَّحويَّة وأثر معارفه ، ثُمَّ منهجه في التأليف .

القسم الثَّاني خصّصته للنّصّ المحقّق ، حاولت فيه إخراج الكتاب في أقرب صورة أرادها المؤلِّف . ثُمَّ أتبعت النَّصّ بخاتمة بيّنت فيها نتائج البحث الَّتي من أهمّها :

نتائج البحث :

١ ــ أنَّ كتاب الجمع الغريب ذو صلة بالقرآن الكريم ، فهو جمع وترتيب لشواهد مغني اللَّبيب القرآنيّة ، مع إيراد آراء المعربين والمفسِّرين ، ومناقشتها .

٢ ــ أنَّهُ كتاب نحوي متخصّص .

٣ ــ أنَّ في الكتاب أسماء علماء وكتب لم تعرف من قبل .

٤ ــ أنَّه ناقش مسائل نحويّة وفقهيّة حريّة بالدِّراسة والبحث .

الطالب	المشرف على البحث	رئيس قسم الدِّراسات العليا
أحمد بن مضيف بن سعود السفياني	أ.د/ محمَّد بن أحمد العمري	د . عبد اللّه بن إبراهيم الزّهراني

❁❁❁

Summary of the thesis

Topic of the thesis “The strange collection in arranging the sufficient Ayahs of the intelligent” by Abi Abdullah Mohammad Al Ansari Alrassa’a, died in 894 H.

The place of the thesis amongst aims of classifications: “verification, study, from the beginning of surah Fatir to the end of the Holy Book.

Researcher’s name: Ahmad Bin Modheef Bin Saud Al Sofiany

Grade: MA. in grammar

University: Umm Al Quraa

Aim of the topic: participating in spreading the heritage, definition of the author of the book, his scientific placement, the influence of his knowledge in grammatical views, publishing the book for the service of knowledge and the students.

Plan of the topic: the nature of the thesis demanded that it must be n two sections preceded by an introduction of the aims of the thesis and its plan, my method of verification followed by the conclusion in which I declared the importance of the thesis. Then I attached the thesis with professional indexes.

The first section of the study was divided into two chapters. The first chapter was for the author. There are two parts; the first part was for his era. It includes the political life, social life and scientific life. The second part was for his biography. It includes an introduction which includes a brief display of the previous studies about the author, his name, his relation, his nickname, his birth, his bringing up, his brilliant sheikhs, his works, his grammatical method, his death, his students, his books, his qualities and the opinions of scientists about him.

The second chapter of the book dealt with the resources, his grammatical views and the influence of his knowledge and his method in writing.

I specified the second section for the verified text. I tried to produce the book in the form which appeals to the author. I followed the text with a conclusion in which I declared the results of the thesis.

Results of the of the thesis (Conclusion)

1) The authors of the strange collection are related to the Holy Qur’an. It is a collection and organizing of the clues of the qur’anic intelligent sufficiency with exporting the views of the interpreters and discussing them.

2) It is a specialized grammar book.

3) In the book, there are names of scholars and books which were not known before.

4) It discussed grammatical and fiqhic issues which deserve studying and searching.

The student	**The supervisor on the thesis**
Ahmad Bin Modheef Bin Saud Al Sofiany	**Mohammad Bin Ahmad Al-Amri**

The head of the post graduate studies

Abdullah Bin Ibrahim Al-Zahrani

المقدِّمة

الحمد لله ربِّ العالمين ، والصَّلاة والسَّلام على الرَّسولِ المبعوث بلسان عربيّ مبين ، أنزل عليه أفضل كتبه ، بأفضل ألفاظه ، هذا الكتاب المعجز في لفظه وبلاغته وحقائقه . وبعد :

فإِنَّ من أجلّ العلوم شأنًا ، وأرفعها قدرًا ، هو علم العربيّة ، وأعظمه ما كان متعلِّقًا بكتاب الله الَّذي قال الله فيه : ﴿ كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا ءَايَاتِهِ ﴾ [ص : ٢٩] ، وإنّ من التدبّر والفهم معرفة معانيه وأسراره ، ولا يتأتى ذلك إِلاَّ بمعرفة العلم الموصل إلى ذلك ، أعني علم الإعراب وقوانينه .

ولقد كنت أبحث عن موضوع أسجّله عقب إكمال السنة المنهجيّة لمرحلة الماجستير ، وكنت أطمع أن يكون الموضوع متعلِّقًا بإعراب كتاب الله ﷻ ، فيسّر الله شيخنا الدكتور / محمَّد الدغريري الَّذي أخبرني مأجورًا أَنَّ هناك بقيّة من مخطوط لم تحقّق ، وهي عند شيخنا الدّكتور / عيَّاد الثبيتي ، ثُمَّ إِنَّ شيخنا الدّكتور / عيّاد أرشدني إلى المخطوط فتأمّلت في المخطوط فوجدته حريًّا بأن يسجّل تحقيقًا ودراسة للأسباب التَّالية :

١ ــ أَنَّ هذا الكتاب ذو صلة بكتاب الله الكريم ، فهو جمعٌ شواهد المغني ، ورتّبها حسب السّور ، وذكر أماكن الاستشهاد بها في المغني .

٢ ــ الإسهام في نشر التّراث العربيّ .

٣ ــ أَنَّهُ يدرس شواهد مغني اللَّبيب ، وهو من أعظم كتب النّحو .

٤ ــ أَنَّهُ يضمّ كثيرًا من آراء المفسِّرين والمعربين ، الَّتي تساعد على فهم القرآن ، ودقّة التَّوجيه النحوي ، ولطائف التَّفسير ، ودقائقه .

٥ ــ أَنَّهُ يحتوي على كثير من آراء النّحاة والبلاغيين ، وغيرهم ممّا لم يرد في آثارهم المطبوعة . (مثل تحفة الغريب لأبي بكر الدَّماميني) .

٦ ــ التَّعرّف على أعلام لم تأخذ نصيبها من الشّهرة . (مثل محمَّد بن عرفة ، محمَّد بن عبد السَّلام الهواري) .

٧ ــ أنَّهُ يذكر الرأي النحوي ، فيردّ ، ويستنتج ، ويرجّح .

٨ ــ أنَّهُ أورد خلافات نحوية ، لم يوردها في الأجزاء السَّابقة الَّتي حقّقت قَبْلُ في كتابه .

فكانت هذه الأسباب داعية لتسجيل هذا التَّحقيق ، ثُمَّ إنّي قدّمت الخطّة على مجلس القسم ، وكان مرشدي فيها شيخنا الدّكتور / عيّاد ، ووافق المجلس على الخطّة ، بشرط أن لا يقتصر التَّحقيق على سورة القيامة ، بل يُكمل المخطوط إلى آخره .

فكان العنوان (**تحقيق ودراسة الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللَّبيب من أوَّل سورة فاطر وحتَّى نهاية المخطوط**) .

فجاء الموضوع في قسمين ، يسبقهما مقدّمة ، ويتلوهما خاتمة ، وفهارس فنيّة علميّة :

ـ القسم الأوَّل : الدّراسة ، وجاء في فصلين :

ـ الفصل الأول : في المؤلّف ، وفيه مبحثان :

ــ المبحث الأوَّل : في عصره ، ويشتمل على :

أوَّلاً : الحياة السِّياسيَّة .

ثانيًا : الحياة الاجتماعيّة .

ثالثًا : الحياة العلميّة .

ــ المبحث الثّاني : في ترجمته ، ويشتمل على :

أوَّلاً : تمهيد يتضمّن عرضًا موجزًا للدِّراسات السَّابقة عن المؤلِّف .

ثانيًا : اسمه ، نسبه ، كنيته .

ثالثًا : مولده ، نشأته .

رابعًا : أبرز شيوخه .

خامسًا : أعماله .

سادسًا : مذهبه النحوي .

سابعًا : وفاته .

ثامنًا : تلاميذه ، كتبه .

تاسعًا : صفاته ، وأقوال العلماء فيه .

الفصل الثَّاني : في الكتاب . وفيه ثلاثة مباحث :

ـ المبحث الأوَّل : **مصادره :**

ـ المبحث الثَّاني : **أثر معارف الرَّصَّاع في ترجيحاته النَّحويَّة (علم المنطق ، علم أصول الفقه) .**

ـ المبحث الثالث : **منهجه في التأليف :**

ـ القسم الثَّاني : تحقيق النصّ .

ومنهجي في التَّحقيق يسير على النَّحو الآتي :

١ ــ قوَّمتُ النَّصّ ، واجتهدت في إخراجه إخراجًا سليمًا .

٢ ــ حرّرتُ النَّصّ وفق القواعد الإملائيّة الحديثة .

٣ ــ أضفت بعض الكلمات الَّتي يستقيم بها النَّصّ ، ووضعتها بين معقوفين .

٤ ــ خرَّجتُ جميع الشّواهد القرآنيّة الواردة في الكتاب ، فعزوت الآيات لسورها بأرقامها .

٥ ــ اجتهدت في توثيق القراءات القرآنيّة من مصادرها .

٦ ــ خرَّجتُ الأحاديث النَّبويّة ، واكتفيت ــ غالبًا ــ بالصحّيحين .

٧ ــ خرَّجتُ الأبيات الشِّعريّة من مصادرها ، مقدِّمًا دواوين أصحابها ، ويليها المصادر

الأخرى ، مجتهدًا في عزوها إلى أصحابها ، مبتدئًا بالمصادر المنسوبة بها الشَّاهد ، ثُمَّ يتلوه غير المنسوب ، وعزوت الأبيات إلى بحورها العروضيّة .

٨ ــ حقّقت الآراء النَّحويَّة والبلاغيّة والأصوليّة والفقهيّة الَّتي نسبها المؤلِّف إلى من سبقه ، وذلك بالرّجوع إلى مؤلَّفات أصحابها ما أمكن ، أو إلى أمَّات الكتب وثيقة الصِّلة بتلك الآراء .

٩ ــ ترجمت للأعلام الَّذين وردت أسماؤهم في النَّصّ ، عدا المشهورين منهم .

١٠ ــ أشرت إلى بداية صفحات الأصل ، وذلك بوضع خطّ مائل قبل أَوَّل كلمة من الصَّفحة هكذا / مع وضع رقم اللّوحة ، ورمزها بين معقوفين في الهامش المقابل . ثُمَّ جعلتُ رقم اللّوحة ورمزها أعلى كلّ صفحة من النَّصّ حتَّى تنتهي تلك الصَّفحة ، وهكذا .

١١ ــ اعتمدت في توثيق نصوص ابن هشام على نسخة مغني اللَّبيب الَّتي حقّقها الشَّيخ / محمَّد محيي الدِّين عبد الحميد ، المطبوعة بالمكتبة العصريّة عام ١٤١٩ هـ ــ ١٩٩٩ م (الطّبعة الأولى) .

١٢ ــ ختمتُ البحث بفهارس علميَّة فنيَّة تسهّل على الباحث الاستفادة من البحث بيسر وسهولة .

لقد كان العمل في تحقيق المخطوط ممتعًا ميسّرًا لولا بعض المصاعب الَّتي واجهتني فأصل المخطوط موجود في المكتبة الوطنية بتونس برقم (١٣٧٣٠) ، وعندما بدأت في نسخ الألواح كانت بداية الألواح بها طمس بمقدار سطرين ، فظننت بادئ الأمر أَنَّ ذلك الطّمس سوءٌ في التَّصوير ، فعزمت التوجّه إلى تونس لأقف على أصل المخطوط .

ثُمَّ إنّي سافرت إلى تونس ، وقمت بزيارة المكتبة الوطنيّة ، ووقفت على المخطوط فكانت المفاجأة أن بالمخطوط ترميمًا أتى على بداية كلّ لوح غالبًا .

حاولت جاهدًا أن أجد نسخة أخرى تفكّ لي هذا الطّمس ، فاتّجهت إلى مكتبة آل

النّيفر وهي من أكبر المكتبات الخاصّة في تونس ، فلم أجد بها أي أثر للرصَّاع .

ثُمَّ اتّصلت بمركز رقادة بالقيروان وأعطيتهم رقمًا كنت أحمله معي أخذته من المكتبة الوطنيّة ، فأخبرني المأمور أنَّ هذا الرَّقم ليس للرصّاع ، ولا يوجد له أيّ أثر عندنا .

وقبل رحلتي إلى تونس كنت قد توجّهت إلى مصر لكن لم أجد أيّ نسخة أخرى للجزء الأخير الَّذي كنت أعكف على تحقيقه .

فكانت رحلتاي العلميّتان أقصى ما يستطيعه طالب علم مثلي في فكّ ما أشكل عليه في المخطوط ، فكانت هذه من أشدّ الصّعوبات الَّتي واجهتني في تحقيقي .

وأخيرًا أشكر الله ﷻ على ما منَّ به من نعمه الَّتي لا تحصى ، وآلائه الكبرى .

ثُمَّ إنّي أشكر من تكفّلا برحلاتي العلميّة ، ولم يضنّا لساعة بمالهما ودعائهما وجهدهما معي ، إنّهما أبواي ، اللذان لا أعرف منهما إلاَّ المدّ الَّذي لا جزر معه ، والعطاء الَّذي لا انقطاع فيه ، فذلّلا كلّ صعب ، فهما شمسي الَّتي لا تغيب ، فحفظهما الله لي ذخرًا ، وجعلني بهما بارًّا ، ربّي أرحمهما كما ربّياني صغيرًا ، واجعل أجر هذا البحث في ميزانيهما .

ثُمَّ أثنّي بالشّكر لأشياخي الكرام ، الدّكتور / عيَّاد الثّبيتي ، الَّذي كان مرشدًا لي وموجِّهًا .

ثُمَّ مشرفي الدّكتور / محمَّد العمري ، الَّذي رعى البحث ، ولم يَأْلُ جهدًا في نفعي وتوجيهي .

ثُمَّ أشكر الدّكتور / محمَّد الحبيب الهيلة ، الَّذي أكرمني عندما حللت تونس باحثًا ، فلم يمنعه كُبْرُ سنّه من أن يسعى بي لمراكز العلم ومنابره .

كما أشكر كليّة اللّغة العربيّة بالجامعة وعميدها ، ورئيس قسم الدِّراسات العليا السَّابق والحالي ، وجميع أساتذتي في هذه الكليّة العامرة بهم .

وأشكر جميع من زوّدني من علمه ، أو مكتبة أو كليهما ، ولو استطردت في ذكر أهل الفضل لأضحت هذه المقدّمة رسالة أخرى ، لكن أسأل الله أن يجزيهم عن العلم وأهله خير الجزاء .

والله أعلم ، وصلّى الله على سيِّدنا محمَّد وعلى آله وصحبه وسلّم تسليمًا .

وكتبه الطالب / أحمد بن مضيف بن سعود السفياني

الرَّقم الجامعي : ٤٢٦٨٠٣٨١

❁❁❁

القِسْمُ الأوَّل
الدِّراســـــــة

وفيه فصلان

الفصل الأوَّل : في المؤلّف .

الفصل الثاني : في الكتاب .

الفصل الأوَّل

في المؤلّف

وفيه مبحثان

المبحث الأوَّل : **في عصره ، ويشتمل على :**

أوَّلاً : الحياة السِّياسيَّة .

ثانيًا : الحياة الاجتماعيّة .

ثالثًا : الحياة العلميّة.

المبحث الثاني : **في ترجمته ، ويشتمل على :**

أوَّلاً : تمهيد ، يتضمّن عرضًا موجزًا للدراسات السَّابقة عن المؤلِّف .

ثانيًا : اسمه ، نسبه ، كنيته .

ثالثًا : مولده ، نشأته .

رابعًا : أبرز شيوخه .

خامسًا : أعماله .

سادسًا : مذهبه النحوي .

سابعًا : وفاته .

ثامنًا : تلاميذه ، كتبه .

تاسعًا : صفاته ، وأقوال العلماء فيه .

المبحث الأوَّل

في عصره

أوَّلاً : الحياة السِّياسيَّة :

تتَّسمُ الحياة السِّياسيَّة الَّتي عاش فيها الرَّصَّاع بشيءٍ من الغموض ؛ ذلك أَنَّهُ لم يصلنا من تاريخ تلك الحقبة إِلاَّ النّزر اليّسير ـــ فيما أعلم ـــ .

لقد عاش الرَّصَّاع حياته في ظلّ الدّولة الحفصيّة ، وأَوَّلُ ما نبدأ بذكره من أمرائها هو السُّلطان أمير المؤمنين أبو فارس عبد العزيز بن أحمد بن محمَّد ، تولّى الإمارة عام ٧٩٦ هـــ [١] ، وكانت فترة حكمه من أحسن الفترات كما يقول الزَّركشيّ ، فقد تحدّث عن فترة حكم أبي فارس بقوله : « فاستقامت الأمور بتونس في أيّامه كلّها أحسن استقامة ، وأحدث في أيَّامه بتونس حسنات دائمة ..... » [٢] .

ولقد كان أبو فارس ـــ فيما يظهر ـــ طيّب الذِّكْر بين النَّاس ، مشتهرًا بالعدل ، ومن ذلك أَنَّهُ حاصر مدينة قسنطينة عام ٧٩٨ هـــ مدّة تزيد على عشرين يومًا ، فكان اسم السّلطان أثناء الحصار يذكر على المنابر ، وهذا ما لم يتّفق لأحد قبله كما يقول الزَّركشيّ ، على الرَّغم من محاصرته للمدينة فإِنَّه حفظ الجنّات والزّروع ، ودفع المضرّات عن جميع جهات المدينة [٣] .

و لم تخلُ فترة حكمه من قلاقل وفتن للسّيطرة على بعض المدن من قِبَل عرب إفريقيّة ،

---

(١) تاريخ الدّولتين المؤحّديّة والحفصيّة (ص ١١٤) .

(٢) المصدر نفسه (ص ١١٥) .

(٣) المصدر نفسه (ص ١١٩) .

إِلاَّ إِنَّهُ استطاع إخمادها ، وانتصر على موقديها نصرًا مؤزَّرًا .

وقد توفّي السُّلطان أبو فارس صبيحة عيد الأضحى سنة ٨٣٧ هـــ فجأة بعد أن تطهَّرَ وجلس ينتظر الصَّلاة ، بعد أن قضى في حكم تونس إحدى وأربعين سنة (١) .

وبعد موت أبي فارس تولّى وليّ عهده حفيده أبو عبد الله محمَّد المنتصر سنة ٨٣٧ هـــ ، و لم تطل ولايته ، إذ بقي في الخلافة من بعد وفاة جدّه سنة وشهرين ، ومات بعدها (٢) .

وصبيحة يوم وفاته بويع أخوه السّلطان العالم الشّهير أبو عمرو عثمان بن محمَّد بن عبد العزيز ، وكان عصره قمّة ازدهار الدَّولة الحفصيّة (٣) .

وعلى الرَّغم من هذا الزهوّ ، فإنَّ الدولة الحفصيّة لم تسلم من مناوشات وصراعات ، ولكن في نهاية المطاف كان الأمر لصالح السّلطان .

هذه هي أبرز الملامح في الحياة السِّياسيَّة ، في عهد أبي عبد الله الرَّصَّاع .

ثانيًا : الحياة الاجتماعيّة :

عرفنا فيما قدّمنا أَنَّ الرَّصَّاع عاش في حُكْم ثلاثة أمراء من أمراء الدَّولة الحفصيّة ، وكانت بعض ملامح الحياة الاجتماعيّة تتجدّد بتجدّد الأمراء .

ولو تأمّلنا ما فعله السُّلطان أبو فارس ، فهو حريٌّ بالتّنبيه والإشارة إليه ؛ فلقد قدّم للحياة الاجتماعيّة أعمالاً جليلة ، منها :

بناؤه للسِّقاية خارج الباب الجديد في تونس ، وبناؤه ـــ كذلك ـــ تحصينات لحماية البلاد من كيد المعتدين (٤) .

---

(١) تاريخ الدّولتين المؤحّديّة والحفصيّة (ص ١٣٠) .

(٢) المصدر نفسه (ص ١٣٤) .

(٣) المصدر نفسه (ص ١٣٤) .

(٤) المصدر نفسه (ص ١١٦) .

لقد كانت الحياة الاجتماعيّة قبل تولّيه تعجّ بمظاهر الفساد ، مدعومةً دعمًا رسميًّا ، فقام بعد تولّيه بهدم فندق لبيع الخمور [1] ، وأمر بإزالة البقعة الَّتي كانت مُعَدَّة للمعاصي بباب البحر بتونس [2] .

وقطع أموالاً كانت تدفع للخمَّارين والغانيات ، وأجلى الغانيات والمخنّثين من البلاد ؛ لما كانوا عليه من منكر [3] .

فلقد أزال أماكن الخمور ، وقضى على مظاهر المعاصي ، وأقام مقامها دور العلم ، وزوايا التَّعليم [4] .

وأَمَّا عصر السُّلطان أبي عمرو فقد أنشأ في عصره أعمالاً عدّة منها :

بناؤه زاوية الفندق فوق غابة شريك فوق جبل زغوان ، وجعلها ملجأً يبيت فيه القادمون من تونس ، أو من ناحية القيروان [5] .

ومن أعماله : إجراؤه المياه للدّوابّ والعطاش ، وبناؤه السِّقاية قرب المارستان من تونس [6] .

وممّا كان له تأثير في الحياة الاجتماعيّة ــ ويجب أن لا نغفله ــ إصابةُ تونس بجائحة عام ٨٥٧ هـ ، فلقد أصابتهم ريحٌ شديدة قلعت كثيرًا من شجر الغابة ، وأضرّت بهم ، ثُمَّ رحمهم الله من تلك الجائحة بمطر مصحوب بالبرد [7] .

وفي عام ٨٦١ هـ أصاب النَّاس غلاء في الطّعام بلغ قفيز القمح أربعة دنانير ذهبًا ،

---

(١) تاريخ الدّولتين المؤحِّديّة والحفصيّة (ص ١٢٠) .
(٢) المصدر نفسه (ص ١١٦) .
(٣) المصدر نفسه (ص ١١٧) .
(٤) كما سيأتي في مبحث الحياة العلميّة .
(٥) تاريخ الدّولتين المؤحِّديّة والحفصيّة (ص ١٣٦) .
(٦) المصدر نفسه (ص ١٤٥) .
(٧) المصدر نفسه (ص ١٥٠) .

والشّعير على الشّطر من ذلك ، فشكى النَّاس قلّة الطّعام وغلاءه للسّلطان ، فأمر بأن يُخرج من المخزن في كلّ يوم ما يصنع منه ألف خبزة وتفرّق على الفقراء بتونس ، فعمل على ذلك مدّة حتَّى كثر الطّعام الجديد ورخص ثمنه [1] .

ومن الأحداث العظام الَّتي كان لها أثر في هذه الحياة ، أَنَّهُ أصاب النَّاس في تونس وباء فأضرّ بهم كثيرًا ، يقول الزّركشيّ : « وفي ذي القعدة عام ٨٧٢ هـــ ، ابتدأ الوباء بتونس ، و لم يزل يتزايد إلى شوّال عام ٨٧٣ هـــ ، حتَّى بلغ ألفًا كلّ يوم ، ثُمَّ ارتفع في ذي الحجّة مكمل العام » [2] .

هذه أهمّ أحوال الحياة الاجتماعيّة في هذا العصر ، ولقد عاصر الرَّصَّاع هذه كلّها ؛ لأَنَّهُ قدم إلى تونس عام ٨٣٣ هـــ كما سيأتي بإذن الله .

ثالثًا : الحياة العلميَّة :

قدّمنا أَنَّ الحياة السِّياسيَّة استقرّت في عهد أبي فارس ، وبلغت الدَّولة الحفصيَّة زُهُوَّها في عهد أبي عمرو .

فمن الطبعي أن يكون هناك حياة علميَّة حافلة بالإذهار ، لاسيما إذا علمنا أَنَّ الأُمراء الحفصيّين كانوا محبّين للعلم ، مقدِّرين للعلماء .

ولا أدلّ على ذلك الحب من إنشاء السُّلطان أبي فارس زاوية للعلم ومدارسته بباب البحر من تونس خلفًا للبقعة الَّتي كانت معدّة للمعاصي [3] .

وإقامته خزانة بجامع الزّيتونة وحبّس ما فيها وفي غيرها من الكتب في العلوم الشرعيّة والعربيّة واللّغة والطبّ والحساب والتَّاريخ والأدبيّات وغير ذلك [4] .

---

(١) تاريخ الدّولتين المؤحّديّة والحفصيّة (ص ١٥٠) .

(٢) المصدر نفسه (ص ١٥٨) .

(٣) المصدر نفسه (ص ١١٦) .

(٤) المصدر نفسه (ص ١١٦) .

وإحداثه قراءة البخاريّ في كلّ يوم بعد صلاة الظّهر بجامع الزّيتونة ، وكتاب الشّفاء [1] ، والتّرغيب والتّرهيب [2] بعد العصر [3] .

بل إنَّهُ أمر بهدم الفندق الَّذي كانت تباع فيه الخمور ، وأمر ببناء زاوية ومدرسة لطلبة العلم ، وكذلك فعل بفندق قسنطينة [4] .

وفي عام ٨٢٠ هـ أمر السُّلطان ببناء بيت الكتب بمجنبة الهلال جوفي جامع الزّيتونة تحت الصّومعة ، فلمّا فرغ منها ؛ وضع فيها جميع كتبه ، وجعل لها خدمة ، وأمر أن تُحلَّ كلّ يوم من أذان الظّهر إلى صلاة العصر ، وحبّس إليها ما تحتاج إليها .

هذه أبرز أعمال أبي فارس في خدمة العلم والعلماء .

ثُمَّ أتمّ حفيده تلك المحبّة ، وسار على خطى جدّه ، فقام السُّلطان أبو عمرو عثمان بإتمام بناء المدرسة بسوق الفلقة من تونس ، وأقام الخزانة الّتي للكتب ، وبناها بجوار المسجد الَّذي دفن فيه محرز بن خلف [5] شرقي جامع الزّيتونة ، وحبّس فيها من الكتب من كلِّ فنّ من العلوم الشَّرعيَّة واللّغة والطبّ والتّاريخ والحساب وبنى أكثر من زاوية في أكثر من مكان من تونس [6] .

وفي أَوَّل ولايته أمر بإحداث المدرسة والزّاوية بدار صَوْلة [7] .

وفي عام ٨٦٩ هـ أمر السُّلطان بالقراءة بجامع الزّيتونة قبل صلاة الصبح ، وقبل صلاة الظّهر والعصر بالختمة العظيمة ، ورتّب لذلك أربعة قرّاء أصواتهم حسنة [8] .

---

(١) للقاضي عياض .

(٢) للمنذري .

(٣) تاريخ الدّولتين المؤحّديّة والحفصيّة (ص ١١٦) .

(٤) المصدر نفسه (ص ١٢٠) .

(٥) هو محرز بن خلف ابن أبي رزين ، المالكي مذهبًا ، الصّوفي دأبًا ، بينتهي نسبه إلى أبي بكر الصدّيق ﷺ . توفي : سنة ٤١٣ هـ . انظر : الحلل السندسيّة : ٨٤٨/١ ، ٣٤١/٣ ـ ٣٤٤ .

(٦) تاريخ الدّولتين المؤحّديّة والحفصيّة (ص ١٣٦) .

(٧) المصدر نفسه (ص ١٣٦) .

(٨) المصدر نفسه (ص ١٥٥) .

وبهذا يتبيّن لنا أَنَّ الرَّصَّاع نشأ في عصر مزدهر بالعلم والمعرفة ، ونشأ في عصر اهتمّ فيه الولاة بأهل العلم ، وسيتبيّن لك أَنَّ سبب تعدّد معارف الرَّصَّاع وتعدّد مشايخه أَنَّ تونس كانت تعجّ بالعلماء وطلاّب العلم ، وحِلَقه ، وتنوّع المعرفة ، وخزائن الكتب ، وغير ذلك من الأمور المعينة على هذا الطّريق .

❁❁❁

المبحث الثَّاني

في ترجمته

أوَّلاً : تمهيد ؛ عرض موجز للدِّراسات السَّابقة عن المؤلِّف وآثاره :

عند كتابة بحث علميّ ، أو ترجمة شخصيّة ينبغي للباحث قبل أن يشرع في ذلك أن يستقصي الدِّراسات السَّابقة عن ذلك البحث أو التّرجمة ؛ ليفيد ممّا كُتب ، وليتمّم ما نقص ، ولا يكرّر ما سبق .

وعندما سجّلت هذا التّحقيق والدِّراسة (الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللَّبيب) لأبي عبد الله الرَّصَّاع (٨٩٤ هـــ) من أَوَّل سورة فاطر حتَّى آخر المخطوط بدأت به رحلة البحث عن الجهود و الدِّراسات السَّابقة ، في هذا العلم ومؤلّفاته ، فوقفت على أربعة منها ، وهي على النَّحو الآتي :

الجهد الأَوَّل :

عمل الأستاذ محمَّد العنابي الَّذي قام بتحقيق فهرست الرَّصَّاع ، لقد طبع الكتاب بالمكتبة العتيقة بتونس عام ١٩٦٧ م .

قدَّم المحقّق بمقدّمة نفيسة ضافية عن أهميَّة المعرفة والبحث في الدِّين الإسلامي ، وأنَّ الإسلام يحثّ عليها ، ثُمَّ ذكر أهميَّة الرِّحلة في طلب العلم ، وأثرها في التَّكوين العقلي ، ثُمَّ أخذ يتحدّث عن الفهارس الَّتي يكتبها العلماء وأنواعها وقيمتها ، ثُمَّ دلف إلى موضوع الكتاب وهو الفهرست ومؤلِّفه ، وتحدّث عن آل الرَّصَّاع ، ثمَّ ختم مقدّمته بالحديث عن حياة الرَّصَّاع العلميّة والعمليّة ، والحياة الحضاريّة بتونس .

وقد أسهب الأستاذ العنابي كثيرًا في تعليقه على كثير من الأمور في عمله على التَّحقيق ، وعلى الرّغم من إغفال العنابي بعض الأسماء فلم يترجمها ، فإِنَّ عمله وجهده مشكور ، والفضل للمتقدّم .

الجهد الثَّاني :

للأستاذين أبو الأجفان والظَّاهري المعموري في الدِّراسة الَّتي قدّمت عن المؤلِّف مع تحقيق كتاب (شرح حدود ابن عرفة) الموسوم بالهداية الكافية الشَّافية لبيان حقائق ابن عرفة الوافية ، لأبي عبد الله الرَّصَّاع .

طبع الكتاب بدار الغرب عام ١٩٩٣ م ، ط ١ ، بتحقيق الأستاذين في مجلّدين مجموع صفحاتهما ٧٤٢ صفحة من القطع المتوسّط ، مع الفهارس والمقدّمة .

تناول المحقّقان في المقدّمة التّعريف بالكتاب ، والمؤلِّف ، وتناولا شيوخ الرَّصَّاع وطلاّبه .

ولقد أجادا في النَّقل في التَّعريف بشيوخه ، وإن كان لا يخلو من نقص في بعض الجوانب .

ولقد ذكرا في خاتمة مقدّمتهما آثار الرَّصَّاع المخطوطة ، وأماكنها ، وأرقامها ، وأشارا إلى المطبوع منها [١] .

الجهد الثَّالث :

هو عمل الباحثة نوال الصَّالح مع تحقيقها الجزء الأَوَّل من هذا الكتاب ، من أَوَّل الكتاب حتَّى نهاية سورة البقرة .

وهي رسالة قدّمت لنيل درجة الدكتوراه بكليّة اللّغة العربيّة بجامعة أمّ القرى ، بإشراف فضيلة شيخنا الدّكتور / عيّاد بن عيد الثبيتي .

تحدّثت الباحثة عن الرَّصَّاع وحياته وآثاره في الفصل الأَوَّل من الدِّراسة ، فكتبت عن سيرته ؛ اسمه ونسبه ، وأسرته وبيئته وحياته ، ومن ثَمّ شيوخه وتلاميذه ، ومكانته وآراء العلماء فيه ، ووفاته وآثاره .

و لم تغفل الباحثة المصادر الَّتي ترجمت له سواء الدِّراسات السَّابقة ، أم كتب التّراجم . غير أَنَّ دراستها جاءت مقتضبة ، لا سيما عند ذكر تلاميذ الرَّصَّاع وشيوخه ، وانفردت من بين دارسي الرَّصَّاع السَّابقين بذكر مكانته وآراء العلماء فيه .

---

(١) شرح الحدود (٣٢/١) .

الجهد الرَّابع :

هو عمل الباحث جمعان السيالي في تحقيقه للجزء الثَّاني لهذا الكتاب ، ويبدأ بسورة آل عمران وحتَّى آخر سورة الرّعد .

وهي رسالة قدّمت لنيل درجة الدكتوراه بكليّة اللّغة العربيّة بجامعة أمّ القرى ، بإشراف فضيلة شيخنا الدّكتور / عيّاد بن عيد الثبيتي .

جعل الباحث مبحثًا في دراسته تضمّن تمهيدًا موجزًا عن الدِّراسات السَّابقة الَّتي كتبت عن المؤلِّف وآثاره ، وآخر عن الرَّصَّاع تحدّث فيه عن اسمه ونسبه ومولده ونشأته ، وطلبه للعلم ، ورحلاته ، وشيوخه وثقافته ، ومكانته العلميّة ، ووفاته ، وتلاميذه ، ومؤلّفاته .

وقد أجاد الباحث كثيرًا في استقصاء شيوخ الرَّصَّاع وتلاميذه ، وإن كان قد اعتذر أَنَّهُ لولا قلّة المراجع الَّتي وقف عليها ؛ لأسهب في ذكر تلاميذه .

ولم يغفل الباحث فهرست الرَّصَّاع وشرح الحدود ، بل أفاد منهما كثيرًا ، وكان جُلُّ اعتماده عليهما زيادة مع كتب التَّراجم العامّة .

الجهد الخامس :

هو عمل الباحث أحمد البركاتي في تحقيقه للجزء الثَّالث من المخطوط ، ويبدأ بسورة إبراهيم وحتَّى آخر سورة سبأ ، تحقيق ودراسة ، وهي رسالة مسجّلة لنيل درجة الماجستير في كليّة اللّغة العربيّة بجامعة أمّ القرى ، ومشرفه فضيلة شيخنا الدّكتور / عيّاد الثبيتي .

ولم أستطع الاطّلاع على بحثه ؛ لأنَّهُ لم يناقش إلى هذا الوقت .

والحقّ أنَّ الجهود السَّابقة جاءت متمّمة وسادّة لخلل ما نقص منها ، والحيازة بقصب السّبق لمن تقدّم ، ذلك أنَّ الرَّصَّاع عاش في القرن التَّاسع ، فهو زمن قريب منَّا إذا ما قارنَّا بينه وبين علماء عاشوا في القرن الرَّابع أو الخامس .

فما وصلنا من مصادر عن الرصَّاع وغيره قليلة ضَنَّتْ بالكشف عنه وعن غيره ، وما لم يصلنا هو الكثير ؛ لأنَّهُ لم يطبع غير مرّة ، أو لأنَّهُ رهين المحبسين ؛ محبس دور المخطوطات الَّتي تتطلّع إلى من ينفض عنها غبار الرّفوف ، ومحبس المستعمر الَّذي نهب ثقافة المغرب .

إنَّ الدِّراسة الَّتي أقدّمها جاءت مكمّلة لما بدأه الباحثون قبلي ، فلم أسهب إسهاب المملِّ ، ولم أوجز إيجاز المُخلّ ، بل جعلت ذلك وسطًا .

وزدت على الدِّراسات السَّابقة قَبْلي مبحثًا في الحياة السِّياسيَّة والاجتماعيّة والثّقافيّة لعصر الرصّاع ، إذ المرء ابن بيئته يصطبغ في الغالب بها ، والرصّاع قد أثّرت في تنوّع ثقافته أحوال عصره ، بل قد جارى الرصَّاع في بعض مؤلّفاته بعض أحوال عصره .

فمثلاً مؤلّفه (التَّعليق والتَّقريب والتَّصحيح لرواية الجامع الصّحيح) وهو تعليق مختصر على صحيح البخاريّ ، جاء ــ فيما أظنّ ــ اهتمامًا طبعيًّا من الرَّصّاع ، مثله مثل علماء عصره ، فقد تأثّر بما اهتمّوا به ، إذْ أمر السُّلطان أبو فارس أن يُقرأ صحيح البخاريّ في كلّ يوم بعد صلاة الظّهر [1] .

ثانيًا : اسمه ، ونسبه ، وكنيته [2] :

محمَّد بن قاسم أبو عبد الله الأنصاري نسبًا ، التِّلمسانيّ مولدًا ، المغربي ناحيةً ، المالكي مذهبًا ، يعرف بابن الرَّصَّاع ، وعن سبب تسميتهم بهذا الاسم يقول الرَّصَّاع : لـــ « أنَّ الجدّ الرّابع من الوالد ـــ رحمه الله تعالى ـــ كان نجَّارًا يُرَصِّعُ المنابر ، ويُزيّن السّقوف » [3] .

ثالثًا : مولده ، ونشأته :

ولد الرَّصَّاع في مدينة تلمسان ، وليس بين يديَّ من المصادر ما يحدّد زمن ميلاده .

وأمَّا نشأته ، فقد نشأ الرَّصَّاع نشأة تكاد أن تكون علميّة ؛ إذْ كان والده محبًّا للعلم والعلماء ، وكان يقول لابنه مرّة : « يا ولدي ! رأينا من الدُّنيا كثيرًا ، ورأينا مالها وتجارتها وعمارتها وعمّالها ، ورأيت مغارب الأرض ومشارقها ، فما رأيت فيها العزّ الحقيقيّ

(١) تاريخ الدّولتين المؤحِّديّة والحفصيّة (ص ١١٦) .

(٢) انظر ترجمته في :

فهرست الرَّصَّاع (ص ٨) ، الضوء اللامع (٢٨٧/٨ ــ ٢٨٨) ، توشيح الدِّيباج (ص ٢١٦ ــ ٢١٧) ، درّة الحجال (١٤٠/٢) ، الحلل السندسيّة للوزير السرَّاج (٦٧٣/١) ، فهرس الفهارس والأثبات (٤٣٠/١ ــ ٤٣١) ، مسامرات الظَّريف بحسن التَّعريف (٦٠/٣) ، تراجم المؤلِّفين التونسيين (٣٥٨/٢ ــ ٣٦١) ، هديَّة العارفين (٢١٦/٢) ، معجم المؤلِّفين (١٣٧/١١) ، الأعلام (٥/٧) ، شجرة النّور الزكيّة (٢٥٩/١ ــ ٢٦٠) ، مقدِّمة شرح حدود ابن عرفة (١١/١ ــ ٣٤) .

(٣) الفهرست (ص ١٦) .

إِلاَّ لأهل العلم الخاشعين الواقفين عند حدود ربّ العالمين ، يا ولدي ! رأينا الملوك تتصاغر لهم ، ويترلون إلى دورهم ، ويقبّلون أكفّهم ، ثُمَّ يبكي ويقول : اللَّهمّ إنّك قد حرمتني أن أكون من أهل العلم فلا تحرمني محبّتهم ، اللَّهمّ لا تحرم نسلي منهم ، ويا ولدي ! أنا في ركوعي وسجودي أرغب من الله أن يرحمني برجل من أهل العلم من ذرّيّتي ... » [1] .

فنشأ الرَّصَّاع أوَّل ما نشأ في الكتاتيب ، وذلك عندما بلغ سن من يعقل ، في بلدته تلمسان ، فيقول : « ولمَّا بلغ السنّ منّي سنَّ من يعقل ؛ مَنَّ الله عليَّ برجل من العُبَّاد ، ... قرأتُ عليه ابتداءً كتاب الله تعالى ، ومبادئ ما تتوقّف القراءة عليه ، ثُمَّ سافر المؤدِّب ، وخلا المكتب » [2] .

وبعد سفر المؤدِّب انتقل إلى زاوية أخرى ، وقرأ على شيخها .

وكان طلبه للعلم في تلمسان ضعيفًا ؛ إذْ كانت تشحّ بالعلماء ، ثمَّ سافر إلى تونس ، وكان لسفره بالغ الأثر عليه ؛ إذْ جمع بين الرِّحلة في طلب العلم ، ووفرة العلم وتنوّع فنونه لكثرة علماء تونس .

يقول الرَّصَّاع مؤرِّخًا لسنة خروجه إليها : « ثُمَّ لمَّا كانت سنة إحدى وثلاثين رحلتُ من بلدة تِلْمِسَان إلى حضرة تونس المحروسة ... ، مع الوالدة ووالدها ، وكان الوالد ــ رحمه الله ــ قد سبق إلى الحضرة العليّة قبل ذلك بعامين » [3] .

وأُرجِّحُ أنَّ زمن ميلاده يمكن تحديده من خلال ما يأتي :

أوَّلاً : قول الرَّصَّاع : « ولمَّا بلغ السِّنّ منِّي سنَّ من يعقل » قرأ مبادئ العلوم على بعض مشايخه بتلمسان .

---

(١) الفهرست (ص ١٨) .

(٢) المصدر نفسه (ص ١٤) .

(٣) المصدر نفسه (ص ٤٣) .

ثانيًا : ذكر الرَّصَّاع سنة خروجه إلى تونس ، إذ قال : « ثُمَّ لَمَّا كانت سنه إحدى وثلاثين رحلتُ من بلدة تِلْمِسَان إلى حضرة تونس المحروسة » .

ثالثًا : أنَّ أباه قد دفع به ثمَّ سافر إلى تونس قبل سفر ابنه بعامين .

فنخلص من ذلك أنَّ سنَّ من يعقل هو السنّ الَّذي بدأت به رحلة الرَّصَّاع العلميَّة ؛ إذْ دفع بها إليها أبوه ، ثمَّ ما لبث أن سافر أبوه إلى الحضْرة العليّة (تونس) ، وبعد سفر أبيه بعامين أي بعد أن بلغ سنّ التَّاسعة خرج الرَّصَّاع بصحبة والدته ووالدها إلى تونس ، وعليه فأرجّح أنَّ زمن ميلاده ما بين ٨٢٠ ـــ ٨٢٢ هـــ .

رابعًا : أبرز شيوخه :

إنَّ الحديث عن رحلة الرَّصَّاع العلميَّة حديث ماتع شَيِّق ؛ ذلك أَنَّهُ تتلمذ على مشايخ عدّة ، فلا تكاد تغرب شمس شيخ إلاَّ وتشرق شمس شيخ آخر في سمائه ، فينهل من علم شيخ ، وأدب آخر ، فأكسبه معارف عدّة .

وفي هذه الإضاءة سأكتب عن أبرز مشايخه ، وأكثرهم تأثيرًا فيه .

قد قدّمت سابقًا أَنَّ الرَّصَّاع كانت نشأته العلميَّة على مرحلتين ، مرحلة تلمسان ، ومرحلة تونس ، وسأبدأ بذكر مشايخه بتلمسان ؛ أولى مراحله العلميَّة .

وحاولت بادئ الأمر أن أخْتَطَّ لي منهجًا أسير عليه في ترتيب مشايخ الرَّصَّاع ، فإمَّا أن يكون منهجًا تاريخيًّ ، أو منهجًا بحسب تتلمذ الرَّصَّاع على مشايخه الأَوَّل فالأَوَّل ، وإمَّا منهجًا هجائيًّا لحروف مشايخه .

فأمَّا الأَوَّل فهو بحسب وفيات مشايخه وذلك لا يتيسّر لي ؛ إِذْ إِنَّ سنوات وفياتهم مجهولة غير معلومة و لم يذكرها الرَّصَّاع في الفهرست .

وأَمَّا الآخر فهو يعطي القارئ تسلسلاً لرحلة الرَّصَّاع العلميَّة ، وتتلمذه على مشايخه ، فنبدأ بالمشايخ الأَوَّل فالأَوَّل ، غير أَنَّ هذا المنهج كسابقه ؛ لأَنَّ الرَّصَّاع ربما ذكر شيخًا واستطرد الكلام عن آخر ، فلا يمكن أن يكون منهجًا مطّردًا في الجميع .

وأَمَّا الثّالث فهو الَّذي اعتمدته ، وهو الأجود والأسلم في نظري لسهولته ؛ فاتّخذته منهجًا وسرت عليه .

أوّلاً : تلمسان :

١ ــ أبو عليّ مخلوف[1] :

أبو عليّ الحسن بن مخلوف الرَّاشديّ ، الفقيه العالم ، أحد الفقهاء العاملين ، الشّهير بـــ « أبركان » ، كان من جملة العلماء الّذين حضر الرَّصَّاع مجالسهم ؛ تبرّكًا بهم . توفّي سنة ٨٥٧ هــ .

٢ ــ أبو مدين شعيب[2] :

قال الرَّصَّاع : « لَمَّا بلغ السِّنّ منِّي سنَّ من يعقل ؛ منَّ الله عليَّ برجل من العباد ، ... ، وليّ الله العارف بالله سيّدي أبي مدين ، ــ نفع الله به ، ورضي عنه ــ مؤدّب لكتاب الله ، قرأت عليه ابتداء كتاب الله ، ومبادئ ما تتوقّف القراءة عليه ، ثُمَّ سافر المؤدِّب ، وخلا المكتب » .

ثانيًا : تونس :

٣ ــ أبو إسحاق الأخضري[3] :

إبراهيم بن محمَّد الأخضري التّونسي ، شيخها وعالمها الكبير ، أخذ عن الأخوين القلشانيين . وغيرهما ، توفّي سنة ٨٧٩ هــ .

قال عنه الرَّصَّاع « كان من أكبر العلماء في رفع الهمّة ، وحسن السِّيرة ، وطيب السَّريرة ، وقد حضرتُ عنده مدّة ، وحصل لي منه من كثرة التكرار والمجالس والمذاكرة من علمه كثير خير ؛ لأَنَّهُ أقدم من عرفته وعرفه والدي رحمه الله ... » [4] .

---

(١) انظر : فهرست الرَّصَّاع (ص ٤٣) ، شجرة النّور الزكيّة (١/٢٦٢) .

(٢) انظر : الفهرست (ص ١٤) .

(٣) فهرست الرَّصَّاع (ص ١٩١) ، شجرة النّور الزكيّة (١/٢٥٩) .

(٤) فهرست الرَّصَّاع (ص ١٩١) .

٤ ــ أبو حفص القلشاني [١] :

عمر بن محمَّد القلشاني المغربي التونسي المالكي ، أخذ العلم عن والده وعن غيره ، وولي قضاء الجماعة بتونس ، وأقرأ الفقه ، والأصلين ، والمنطق ، والبيان ، والعربيّة . توفّي سنة ٨٤٧ هـــ .

وقد لازمه الرَّصَّاع وأخذ عنه ، فقال : « ومن المشايخ الَّذين نفتخر بحضور مجالسهم ، وكانت البركة بسببهم ؛ الشَّيخ الإمام شيخ الإسلام والعلاَّمة المحقّق البركة ، وحيد عصره وفريد دهره ، ... ، أبو حفص عمر القلشاني » [٢] .

وأمَّا مجلسه وهيئته فقد وصفه الرَّصَّاع بقوله : « ... وما رأيت مجلسًا أعظم من مجلسه ولا أشدّ حرمة من هيبته ، ولا منظرًا أحسن من مشيخته ، ولا ترتيبًا أحسن من ترتيبه » [٣] .

وأَمَّا علمه فنعته بقوله : « له يد في العلوم العربيّة والبيان والمنطق وأصول الفقه واللّغة وجميع ما يحتاج إليه العلماء في علم التَّفسير وغيره ... » [٤] .

٥ ــ أبو عبد اللَّه بن أبي بكر [٥] :

أبو عبد الله محمَّد بن أبي بكر البلنسي ، قال عنه الرَّصَّاع : « وأوَّل المشايخ الَّذين فتحنا عليهم الكتاب في قراءة علم العربيّة ، وعلم القراءة بالشّاطبيّة ، ... ، أمَّا الشَّاطبيّة الكبرى فقرأت كثيرًا منها بشرحها للشّارح الفاسي [٦] ، ففهمنا معاني رمزها ، وأعربنا ذلك منها

---

(١) فهرست الرَّصَّاع (ص ١٨٦) ، الضوء اللامع (١٣٧/٦) ، توشيح الدِّيباج (ص ١٢٨) ، كفاية المحتاج (ص ٣٢٦) .

(٢) فهرست الرَّصَّاع (ص ١٨٦) .

(٣) المصدر نفسه (ص ١٨٦) .

(٤) المصدر نفسه (ص ١٨٦) .

(٥) فهرست الرَّصَّاع (ص ١١٤) ، شرح الحدود (١٩/١) .

(٦) أبو عبد اللَّه محمَّد بن حسن بن محمَّد بن يوسف ، ولد بفاس ، وانتقل إلى مصر ، عالم بالقراءات ، له مصنّفات منها : اللآلي الفريدة في شرح الشَّاطبيّة . توفّي : سنة ستٍّ وخمسين وستمائة .
انظر : سِير أعلام النُّبلاء (٣٦١/٢٣) ، الأعلام (٦٨/٨) ، معجم المؤلِّفين (١٠٠/٦) .

على الشَّيخ الفقيه الصّالح الأعدل محمَّد بن أبي بكر ، ... ، أدرك مشايخ شيوخنا ، وأخذ عنهم ، أدرك الشَّيخ المكودي [1] شارح الألفيّة ، ... ، والشّيخ الفقيه سيّدي عيسى بن علاّل [2] ، ... ، وأدرك بها الشَّيخ سيّدي سعيد العقباني [3] ، وكان عالمًا بالعربيّة وعروض الشِّعر والحساب ، والفرائض ، وقد أخذنا عنه ، وحضرنا مجلسه ، وقرأت عليه بلفظي كتاب ابن البنّا [4] مرّتين بشرحه ، وحضرت عليه الحوفي في الفرائض سماعًا مرارًا ، ... ، وأجازني في ذلك كلِّه بلفظه وخطّه ، وأذن لي في التحدّث عنه ، وعن أشياخه » [5] .

٦ ــ أبو عبد الله بن عقاب [6] :

أبو عبد الله محمَّد بن عقاب ، قاضي الجماعة بتونس ، وفقيهها ، قال عنه الرَّصَّاع : « ثُمَّ انتقلت إلى الشَّيخ الإمام عَلَم الأعلام سيّدي محمَّد بن عقاب ، إلى المدرسة المنتصريّة بأوّل مجلس جلس بها ، ... ، وأقمت عند الشَّيخ المذكور ثلاثة عشر عامًا أو ما قاربها ، ثُمَّ توفّي الشَّيخ رحمه الله » [7] .

---

(١) عبد الرَّحمن بن عليّ بن صالح أبو زيد المكودي نسبًا ، الفاسي المالكي ، له مصنَّفات منها : شرحان على ألفيّة ابن مالك . توفّي : سنة إحدى وثمانمائة .
انظر : الضوء اللامع (٩٧/٤) ، توشيح الدِّيباج (ص ١١٥ ــ ١١٦) ، نيل الابتهاج (ص ٢٥٠) .

(٢) عيسى بن علاّل المصمودي ، المغربي المالكي ، إمام جامع القرويين الأعظم ، كان زاهدًا ورعًا ، ولي القضاء ، له مصنّفات منها : تعليقة على مختصر ابن عرفة . مات قريبًا في سنة عشرين وثمانمائة .
انظر : الضوء اللامع (١٥٥/٦) ، توشيح الديباج (ص ١٣٩) ، الأعلام (١٠٥/٥) .

(٣) أبو عثمان سعيد بن محمَّد العقباني التّلمساني ، تولّى القضاء بتلمسان وغيرها . له تآليف منها : شرح جمل الخونجي في المنطق ، وتلخيص ابن البنّا . توفّي سنة إحدى عشر وثمانمائة .
انظر : الدِّيباج المذهب (ص ١٢٤) ، شجرة النّور الزكيّة (ص ٢٥٠) .

(٤) أحمد بن عثمان الأزدي ، أبو العبَّاس المراكشي ، عُرِف بابن البنّا ؛ لحرفة أبيه ، من أئمة العلم ، حتَّى قال عنه الحافظ ابن رشيد : « ما رأيت عالمًا بالمغرب إلاّ رجلين : ابن البَنَّا بمرّاكش ، وابن الشّاط بسبتة » .
انظر : الحلل السندسيّة (٦٢٠/١) ، شرح الحدود (١٩/١) .

(٥) فهرست الرَّصَّاع (ص ١١٤ ــ ١١٥) .

(٦) فهرست الرَّصَّاع (ص ١٤٠) ، توشيح الديباج (ص ٢٦٩) ، شرح الحدود (٢٢/١) .

(٧) فهرست الرَّصَّاع (ص ١٤٠ ــ ١٤١) .

وقد نعته الرَّصَّاع بأَنَّهُ إمام عالم مشارك فقيه ، وذكر أَنَّهُ بعد وفاة شيخه اطّلع على مكتبته ، فلم ير كتابًا في الغالب إِلاَّ وقد علّق عليه ، وكتب على مقدّمته فائدة ، بل حتَّى في علم النّجوم وجد له تعليقًا .

٧ ـــ أبو عبد اللَّه محمَّد الجرَار [١] :

قد ذكر الرَّصَّاع في فهرسته أَنَّهُ تتلمذ عليه بالحضرة العليَّة ، ووصفه بقوله : « ... الفقيه الخيِّر المقرئ ، أبو عبد الله محمَّد الجرّار ، وكان متقنًا لقراءة السّبعة ، وعارفًا بالشَّاطبيّة ، فأمرني بحفظ الشّاطبيّتين ، ... ، وحفظت الرِّسالة ، وأعدت القراءة باللوح مرّةً أخرى ... » [٢] .

٨ ـــ أبو عبد اللَّه المدغري [٣] :

عالم بالعربيّة ، وكان يقرئ كتاب سيبويه ، والمقرّب لابن عصفور ، ولازمه الرَّصَّاع قرابة الشَّهر ، وأخذ عنه العربيّة [٤] .

٩ ـــ أبو العبَّاس أحمد السّلامي [٥] :

وما زال الرَّصَّاع طالبًا للعلم ، نَهِمٌ بالمعرفة ، يطلبها في أي حلقة لشيخ متمكّن .

قال الرَّصَّاع عن أبي العبَّاس : « ولازمته حتَّى ختمتُ عليه المرادي بلفظي ، وحصل لي من علم العربيّة ما يكفي ، وهو من أفضل الشّيوخ وأكثرهم تواضعًا » [٦] .

---

(١) فهرست الرَّصَّاع (ص ٥٦) .
(٢) المصدر نفسه (ص ٥٦) .
(٣) المصدر نفسه (ص ١٨٢) .
(٤) المصدر نفسه (ص ١٨٢) .
(٥) المصدر نفسه (ص ١٢٢) .
(٦) المصدر نفسه (ص ١٢٦) .

١٠ ــ أبو العبَّاس البسيلي [١] :

محمَّد بن أحمد البسيلي ، مفسِّر ، أخذ عن ابن عرفة ، له تصانيف منها : تفسير القرآن الكريم . توفّي سنة ٨٣٠ هـــ .

١١ ــ أبو القاسم البرزلي [٢] :

أبو القاسم أحمد بن محمَّد بن إسماعيل البلوي البرزلي ، نزيل تونس ، وأحد أئمّة المالكيّة ببلاد المغرب ، له مصنَّفات منها : الديوان الكبير في الفقه والفتاوى . توفّي سنة ٨٤٣ هـــ .

تتلمذ عليه الرَّصَّاع ، فقرأ عليه القرآن تجويدًا ، وقرأ عليه من الكتب الستّة ، وقرأ عليه الشِّفاء والموطأ وهما كتابان في المذهب المالكي ، ثُمَّ إنَّهُ أجاز الرَّصَّاع بعد ذلك إجازة خاصّة وعامَّة « وكتب لي بذلك إجازة خاصّة وعامّة ... » [٣] .

١٢ ــ أبو محمَّد البحيري [٤] :

عبد الله بن سليمان البحيري التونسي ، مفسِّر ومُحدِّث وفقيه أصوليّ ، وعالم بالعربيّة ، وكان قاضي الأنكحة ، حضر الرَّصَّاع مجلسه ، فقال عنه : « حضرت مجلسه في قراءة العربيّة ، وقراءة الفقه ، وقراءة الأصول والتفسير والحديث ، ورواية البخاريّ ... » [٥] .

وقد أثنى عليه الرَّصَّاع بأنَّهُ قويّ في العربيّة ، وله في معرفة الرِّجال حفظ وغزارة .

(١) فهرست الرَّصَّاع (ص ١٧٥) ، توشيح الديباج (ص ٥٨) ، نيل الابتهاج (ص ٧٧) ، كفاية المحتاج (ص ١٠٨) ، الحلل السندسيّة (٦٣٣/١) ، معجم المؤلّفين (٨٥/٢) ، شرح حدود ابن عرفة (٢٣/١) .

(٢) فهرست الرَّصَّاع (ص ٥٦) ، الضوء اللامع (١٣٣/١١) ، توشيح الدّيباج (ص ٢٦٦) ، معجم المؤلّفين (١٥٨/٢) .

(٣) فهرست الرَّصَّاع (ص ٦٠) .

(٤) كفاية المحتاج (ص ٢٥٢) ، شرح الحدود (٢٤/١) .

(٥) فهرست الرَّصَّاع (ص ١٧٨) .

١٣ ــ أبو النّور الأوجادي [١] :

تتلمذ عليه فقال : « ولَمَّا قدمتُ الحضرة العليَّة ، وأنا قد حفظت القرآن ، ... ، حضرتُ للقراءة على مؤدِّبٍ آخر وهو الشَّيخ الصّالح سيدي أبو النّور الأوجادي ، ... ، فكنت أقرأ عليه القرآن تجويدًا ... » [٢] .

خامسًا : أعماله :

تقدَّم لنا ما تتميّز به عائلة الرَّصَّاع من مكانة اجتماعيّة لائقة لا سيما في مجال الحِرَف والصِّناعة [٣] ، فجاء الرَّصَّاع متمّمًا بمكانته العلميَّة مكانة أسرته ، فقد تولّى القضاء مدّة من الزَّمن ، فتولّى :

- قضاء الأهلّة .
- قضاء المحلّة سنة ٨٦٥ هـــ [٤] .
- قضاء الأنكحة سنة ٨٧٥ هـــ [٥] .
- ثُمَّ تولّى قضاء الجماعة بتونس ، ثُمَّ اقتصر بعد ذلك على إمامة جامع الزّيتونة بعد الشَّيخ محمَّد ابن عمر القلشاني ، وكان ذلك سنة ٨٨٦ هـــ تقريبًا [٦] .

ولم تتوقّف مسيرة الرَّصَّاع العلميَّة ؛ إذْ بقي يقبل الطلاّب على قراءة الكتب عليه وعرضها ، وكان معلِّمًا لهم وشارحًا .

---

(١) فهرست الرَّصَّاع (ص ٥٦) .
(٢) المصدر نفسه (ص ٥٦) .
(٣) المصدر نفسه (ص ١٧) .
(٤) فهرست الرَّصَّاع (ص ١٤٨) ، الضوء اللامع (٢٨٧/٨) ، الجمع الغريب (٢٥/١) .
(٥) الحلل السندسيّة (٦٧٣/١) ، تراجم المؤلّفين التونسيين (٣٥٨/٢) ، شرح الحدود (٢٦/١) ، الجمع الغريب (٢٦/١) .
(٦) الحلل السندسيّة (٦٧٣/١) ، شجرة النّور الزكيّة (٢٦٠/١) ، شرح الحدود (٢٧/١) .

سادسًا : مذهبه النَّحوي :

العصر الَّذي عاش فيه محمَّد الرَّصَّاع كان عصرًا مزدهرًا بالعلم والعلماء ، وكان من أسباب ذلك وأهمّها أنَّ المدرستين النَّحويَّة البصريّة والكوفية استوت أقوالهما ونضجت ، فكان من الطبعي على العالم وهو يطّلع على نتاج المدرستين أن يرجّح ما يراه صحيحًا ومناسبًا ، أو أن يرجّح الأصحّ على الصّحيح .

والرَّصَّاع أحد العلماء الَّذين تبنّوا رأي مدرسة البصرة في كثير من آرائه ، وسنعرض لذلك نماذج صرّح فيها برأيه ، أو ألمح إليه ، وسنبدأ بآرائه الَّتي وافق فيها شيخ النّحاة سيبويه رحمه الله .

فلقد رجَّح قول سيبويه عند قوله تعالى : ﴿ وَأُزْلِفَتِ الْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ ﴾ [ق : ٣١] ، فعلَّق على المثال الَّذي أورده ابن هشام (سرتُ طويلاً) فقال : « فهو حال من ضمير المصدر ، وهو مذهب سيبويه » (١) . وفي موضع آخر يقول : « **قُلْتُ :** مذهب سيبويه أسهل تكلّفًا ، وليس منك إلاَّ زيادة الباء في المبتدأ » (٢) ، وذلك عند قوله تعالى : ﴿ مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ ﴾ [القلم : ٢] ، ورجَّح الحاليّة في ﴿ قَادِرِينَ ﴾ [القيامة : ٤] على رأي سيبويه عند قوله تعالى : ﴿ بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ ﴾ [القيامة : ٤] ، فقال : « **قُلْتُ :** الظاهر قول سيبويه في الآية كما ذكر الشَّيخ » (٣) .

وأمَّا رأي جمهور البصريين فنراه يتبنَّاه كثيرًا ، فقال في التَّضمين في الأفعال : إنَّ التَّضمين أجري على أصل أهل البصرة فلا يحوّل عنه (٤) ، وقال في موضع آخر : « أسهلها التضمين في الفعل » (٥) .

---

(١) انظر النصّ المحقّق ص ١٨٥ .

(٢) انظر النصّ المحقّق ص ٢٧٣ .

(٣) انظر النصّ المحقّق ص ٣٠٣ .

(٤) انظر النصّ المحقّق ص ٢٧٩ .

(٥) انظر النصّ المحقّق ص ٣١٣ .

ونراه في موضع آخر يذبّ عن رأيهم فيقول : « ثُمَّ إنهم يقولون : الأسماء لا تزاد ؛ على أصل البصريين : فيقال لهم : إذا كان الزائد عندكم قد يفيد معنًى زائدًا على المذكور ، فهلا قلتم في الفصل : أنه زائد ؟ » [1] . وتكلَّم عند قوله تعالى : ﴿ أَنْ يَاإِبْرَاهِيمُ * قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا ﴾ [الصَّافّات : ١٠٤ ـ ١٠٥] بعد كلام ابن هشام أيّهما أولى بالتَّقدير ضمير الشأن ، أم تقدير جملة كثر حذفها ؟ فقال : وقد تعارض زيادة حرف لم تثبت زيادته ، وحذف جملة كثر حذفها ، والظَّاهر أَنَّ الثَّاني أكثر ، وهو قول البصريين » [2] ، فنراه رجّح أَنَّ الثَّاني أكثر ، ويفاخر بأَنَّهُ رأي بصريّ .

وقال في (ما) برأي البصريين أَنَّ لها الصّدر ، فقال : « **قُلْتُ :** لعل الشَّيخ قصد أَنَّ صدرية (ما) أقوى ، يدل على ذلك أَنَّ البصريين اتفقوا على ذلك » [3] .

وذكر في موضع آخر أَنَّ الكوفيين مخالفين في صدريّتها ، فقال : « **قُلْتُ :** الكوفيون مخالفون في صدرية (ما) » [4] .

وفي مسألة نحوية ذكر الخلاف بين نحاة الكوفة والبصرة فيما بعد (إذا) ، فقال عند قوله تعالى : ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ ﴾ [الانشقاق : ١] بعد عرض الأقوال الَّتي ذكرها ابن هشام : « **قُلْتُ :** ارتكبوا حذف (كان) في غير موضعها ؛ لأَنَّها أسهل مما ذكر أهل الكوفة » [5] . ويقصد بقوله : (ارتكبوا) أي الجمهور كما نصّ على ذلك ابن هشام .

وقال عند قوله تعالى : ﴿ أَلْهَاكُمُ التَّكَاثُرُ ﴾ [التَّكاثر : ١] « ومَا ذكر عن أهل الكوفة معروف ، فإنهم يجوزون تقديم الخبر إذا كان فعلاً ، ومذهبنا لا يجوز إلا إن كان مفردًا ... » [6] .

---

(١) انظر النصّ المحقّق ص ٥٦ .
(٢) انظر النصّ المحقّق ص ٩٢ .
(٣) انظر النصّ المحقّق ص ١٥٠ .
(٤) انظر النصّ المحقّق ص ٢٠٢ .
(٥) انظر النصّ المحقّق ص ٣٣٩ .
(٦) انظر النصّ المحقّق ص ٣٩٥ .

وهكذا يتبيّن لك بعد عرض هذه المسائل ، أنَّ الرَّصَّاع مع نحاة البصرة في كثيرٍ من أقواله ، رحم الله نحاة المدرستين ، وغفر لنا ولهم .

سابعًا : وفاته :

توفّي الرَّصَّاع ــ رحمه الله ــ سنة ٨٩٤ هـ ــ [١] بعد سنٍّ قارب ٧٤ سنة ، ودفن بالمسجد قرب سوق النحاس ، رحمه الله وغفر له وتجاوز عنّا وعنه [٢] .

ثامنًا : تلاميذه ، كتبه :

لا شكّ أنَّ الحقيقة الَّتي قضاها الرَّصَّاع معلّمًا خلّفت لنا شيئًا من آثاره ، وأوَّل هذه الآثار الَّتي نبدأ بها هو تلاميذه وطلاّبه .

أوّلاً : تلاميذه :

لقد ضَنَّتْ المصادر على البحث والباحث بأسماء طلاَّب الرَّصَّاع ، فلم تذكر كثيرًا منهم ، وهم ــ في ظنّي ــ كثير ، فممّن ذكرته المصادر :

١ ــ أبو زيد المريني :

عبد الرَّحمن بن محمَّد بن زكريا بن محمَّد المريني . قال عنه الدّكتور جمعان : « لم تذكره المصادر الَّتي ترجمت للرَّصَّاع ، إلاَّ أنَّني وجدت له إملاء مذيّلاً بفهرست الرَّصَّاع ، ذكر فيه تتلمذه على الرَّصَّاع وملازمته له عشرة أعوام » [٣] .

وقد أجازه الرَّصَّاع في الرِّواية عنه [٤] .

---

(١) الضوء اللامع (٢٨٨/٨) ، توشيح الديباج (ص ٢١٧) ، الحلل السندسيّة (٦٧٣/١) ، تراجم المؤلّفين التونسيين (٣٥٩/٢) .

(٢) تراجم المؤلّفين التونسيين (٣٥٩/٢) .

(٣) الجمع الغريب (٢٨/١) .

(٤) فهرست الرَّصَّاع (٢١٧ ــ ٢١٨) .

٢ ــ أبو العبَّاس زَرَّوق [١] :

أحمد بن أحمد بن محمَّد بن عيسى الشِّهاب البرنسي المغربي الفاسِي المالكي ، ويعرف بـ (زَرَّوق) ، ولد سنة ٨٤٦ هـ ، مات أبوه قبل تمام أسبوعه ، فنشأ يتيمًا وحفظ القرآن ، أخذ عن أئمّة من أهل المشرق منهم الرَّصَّاع والسنوسي ، والشّيخ الجزولي وغيرهم ، توفي سنة ٨٩٩ هـ . له مصنَّفات منها : شرحان على الرِّسالة ، وتعليق على البخاريّ ، وغيرها .

٣ ــ أبو القاسم بن عليّ [٢] :

محمَّد بن فرَج بن عثمان السّبتي الأصل ، الوادي آشي الأندلسي المالكي ، دخل تونس في سنة سبع وثمانين ، فأخذ عن الرَّصَّاع في الفقه ، وغيره .

٤ ــ أبو النّور أحمد السّوسي [٣] :

قرأ عليه أجوبته على الأسئلة الغرناطيّة .

ثانيًا : مؤلَّفاته :

للرَّصَّاع ــ رحمه الله ــ مؤلّفات نفيسة متنوّعة ، وقد ذكرت مؤلّفاته في مصادر ترجمته ، واعتمدت في ترتيبها ترتيب المعجم الأبجدي ، مشيرًا إلى المخطوط منها وأماكنها وأرقامها ، وإلى المطبوع منها [٤] ، وهي على النَّحو التَّالي :

١ ــ الأجوبة التونسيّة على الأسئلة الغرناطيّة [٥] :

توجد منه نسخة مخطوطة بالمكتبة الوطنيّة ، رقمها (١٩٦٤٦) .

---

(١) انظر : الضّوء اللامع (١/٢٢٢) ، توشيح الدّيباج (ص ٦٠) ، شجرة النّور الزكيّة (١/٢٦٧) ، شرح حدود ابن عرفة (١/٢٥) .

(٢) الضوء اللامع (١١/١٣٦) .

(٣) تراجم المؤلِّفين التونسيين (٢/٣٥٩) .

(٤) اعتمدت أرقام المخطوط حسب رقمها بالمكتبة الوطنيّة ، وإن لم أجده في المكتبة أحلت على من أثبت ذلك .

(٥) تراجم المؤلِّفين التُّونسيّين (٢/٣٥٩) ، شرح الحدود (١/٢٩) .

٢ ــ أحكام (لو) [١] **:**

توجد منه نسخة مخطوطة ضمن مجموع بالمكتبة الوطنيّة .

٣ ــ أسماء الأجناس وأحكامها [٢] **:**

ذكره السراج .

٤ ــ إعراب كلمة الشّهادة [٣] **:**

يوجد ضمن مجموع بالمكتبة الوطنيّة بتونس .

٥ ــ تحفة الأخيار في فضل الصّلاة على النّبيِّ المختار ﷺ [٤] **:**

توجد منه نسخ بالمكتبة الوطنيّة (٢٠١٧) ، (٢٩٤٦) ، (٦٦٦٦) .

٦ ــ تذكرة المحبّين في أسماء سيّد المرسلين [٥] **:**

توجد منه نسختان بالمكتبة الوطنيّة بتونس ، تحت رقم (٦٣٦٩) ، (٧٠٤٧) .

٧ ــ التّسهيل والتّقريب والتّصحيح لرواية الجامع الصّحيح [٦] **:**

تعليق مختصر على صحيح البخاريّ ، اختصره من فتح الباري لابن حجر ، توجد منه نسخة كاملة بالمكتبة العامّة بالرِّباط . ومنها جزءان بالمكتبة الوطنيّة بتونس رقم (٥٧٨٧) .

٨ ــ الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللّبيب :

وهو هذا الكتاب الّذي عُنيت بتحقيق الجزء الأخير منه ، ورقم المخطوط بالمكتبة الوطنيّة (١٣٧٣٩) .

---

(١) الحلل السندسيّة (١/٦٧٣) ، تراجم المؤلّفين التّونسيّين (٢/٣٦١) ، شرح الحدود (١/٣٢) .

(٢) الحلل السندسيّة (١/٦٧٣) ، شرح الحدود (١/٣٢) .

(٣) تراجم المؤلّفين التّونسيّين (٢/٣٦١) .

(٤) هديَّة العارفين (٢/٢١٦) .

(٥) تراجم المؤلّفين التّونسيّين (٢/٣٦٠) .

(٦) تراجم المؤلّفين التّونسيّين (٢/٣٦٠) ، شرح الحدود (١/٣١) .

٩ ــ شرح جمل الخونجي في المنطق [١] :

منه نسخة مخطوطة ضمن مخطوطات مكتبة حسن حسني عبد الوهاب ، تحت رقم (١٨١٩٤) .

١٠ ــ شرح وصيّة الشَّيخ الظّريف [٢] :

منه نسخة بالمكتبة الوطنيّة ضمن مجموع رقم (١٥٤٥٦) ، ونسخة أخرى بخزانة الشَّيخ الشّاذلي النيفر [٣] .

١١ ــ صرف أبي هريرة [٤] :

ذكره السراج .

١٢ ــ فهرست الرَّصّاع :

طُبع الكتاب بتونس سنة ١٩٦٧ م ، بتحقيق الأستاذ / محمَّد العنابي .

١٣ ــ كتاب في الصّلاة على النَّبيِّ ﷺ [٥] :

توجد منه نسخة ضمن مجموع الكتب بالمكتبة الوطنيّة

١٤ ــ الهداية الكافية الشّافية لبيان حقائق الإمام ابن عرفة (شرح حدود ابن عرفة) :

وقد طبع الكتاب بدار الغرب عام ١٩٩٣ م ، في جزأين ، حقّقه الأستاذان الفاضلان / محمَّد أبو الأجفان ، والطّاهر المعموري .

---

(١) شرح الحدود (١/٣٣) .

(٢) تراجم المؤلِّفين التُّونسيّين (٢/٣٦١) ، شرح الحدود (١/٣٣) .

(٣) لم أجد في مكتبة آل النيفر أي مخطوط للرصَّاع ، وحسب ما أعلم فإنَّ بعض مخطوطات خزانة آل النيفر نقلت إلى المكتبة الوطنيّة ؛ وذلك لما تتمتّع به من مزيد صيانة وعناية .

(٤) الحلل السندسيّة (٢/٦٧٣) .

(٥) تراجم المؤلِّفين التُّونسيّين (٢/٣٦١) .

تاسعًا : صفاته وأقوال العلماء فيه :

للرَّصَّاع ــ رحمه الله ــ مكانة بين علماء وطلاّب عصره ، وكان ــ رحمه الله ــ يحمل من الصِّفات ما هيأه أن يكون بارزًا بين أقرانه .

فقد نشأ لأب يحب العلم ويحرص على خدمة العلماء ، وكان يدعو الله أن يخرج من ذريّته رجلاً من أهل العلم [1] .

وقبل ذلك فلقد كان من أسرة عُرف أفرادها بالفضل والمجد والنباهة في تونس [2] . وقد كان رجلاً صالحًا فقيهًا ، يحترم أشياخه ويثني عليهم ، فبنظرةٍ خاطفة في كتابه (الفهرست) يظهر لك ذلك جليًّا .

لقد عرف ــ مع هذه الصِّفات ــ علماء عصره فضله ، فأجازه البرزلي إجازة عامَّة وخاصَّة [3] ، لما قدَّمنا ، وتنبّه طلاّبه إلى فضل شيخهم على من سواه ، فهذا أبو زيد المريني أحد تلاميذه يقول : « وبعد لَّما كان العِلْم أسنى المفاخر ، وأجلّ ما تنفق فيه الذّخائر ، ... ، بحث منِّي صدق الهمّة على تحصيل هذه الفضائل الجمَّة ، وكثيرًا ما كنت أوامر نفسي ، وأشاور الأولياء من أبناء جنسي ، ... ، فرتّبت المقدّمات على أولى الأشكال انتاجًا ، وأقدمها منهاجًا ، فكانت نتيجة هذه الأنظار ؛ علاَّمة هذه الأقطار ، سيِّد علماء عصره على الإطلاق ، ... ، الحَبْر الهُمام ، ... ، الرَّاوية المجيد المفيد ، صدر الصّدور ، سيّدنا أبا عبد الله محمَّد بن الشَّيخ الأجل المرحوم ... أبي الفضل قاسم الرَّصَّاع ، ... ، له ذهن يكشف الغامض وإن خفا ، ويحيي رسم المشكل وإن عفا ... ، إمام ، إن خاض في بحر الأصول ؛ وَقَفَتْ عند ساحله الجهابذة الفحول ... ، وإن تمنطق ؛ كشف الأسرار ، وأتى بالجمل الَّتي تحار دونها الأفكار ، ... وبالجملة محاسنه لا يفي بذكرها القلم واللِّسان ، ولا يحصرها جنان

---

(١) فهرست الرَّصَّاع (ص ١٨) .

(٢) المصدر نفسه (ص ل) .

(٣) المصدر نفسه (ص ٦٠) .

، فهو الواحد الَّذي لا يجارى في ميدان السِّباق ، والعَلَمُ الَّذي ارتفع لدرجات من الكمال عند النِّداء بالاستحقاق [1] .

ولقد أثنى عليه المترجمون من العلماء ، فقال السَّخاوي : « وولي المحلّة ، ثُمَّ الأنكحة ، ثُمَّ الجماعة ، ... ، والإقراء والفقه وأصول الدِّين والعربية والمنطق وغيرها » [2] .

لقد اجتمعت للرَّصَّاع الفتيا والقضاء والتَّدريس ، وهي قلَّما تجتمع في شخص غير عالم كتب له حظّ وافر من العلم .

وذكره صاحب الحلل السُّندسيّة بقوله : « الشَّيخ الإمام البارع الَّذي غدا وليس له في مشاركة لرتبته العلميّة ولطائف تصاريف الحكمية من منازع ، الفاضل الَّذي انفرد بما لم يزاحم عليه في فَنِّه ، وتقاصى أن يستسقي أقرانه في دِنِّه ، وحاز قصب السّبق والبراعة » [3] .

وأَمَّا صاحب شجرة النّور الزكيّة فقال فيه : « الفقيه ، الإمام ، النظَّار ، العلاّمة ، المؤلِّف ، المحقِّق » [4] .

وقال فيه محفوظ في تراجم المؤلِّفين : « وكان إمامًا محقِّقًا ، ضليعًا من الفقه ، والمعقول ، والمنقول ، واستفتي من خارج تونس » [5] .

استحق الرَّصَّاع كلّ هذه النُّعوت من هؤلاء العلماء ، فما خَلَّفه من آثار ومؤلَّفات يشهد له بعلوّ قدره في العلوم عامّة ، والفقه والعربيّة خاصَّة .

❁❁❁

(١) فهرست الرَّصَّاع (ص ٢١٣ ــ ٢١٤) ، الجمع الغريب (٢٤/١) .

(٢) الضوء اللامع (٢٨٧/٨) .

(٣) الحلل السندسيّة (٢٨٥/٢) ، الجمع الغريب (٢٧/١) .

(٤) شجرة النّور الزكيّة (٢٦٠/١) .

(٥) تراجم المؤلِّفين التُّونسيّين (٣٥٩/٢) ، شرح الحدود (١٤/١) .

الفصل الثَّاني

في الكتاب

وفيه مباحث

المبحث الأوَّل : **مصادره .**

المبحث الثاني : **أثر معارف الرَّضّاع في ترجيحاته النَّحويَّة (علم المنطق ، علم أصول الفقه) .**

المبحث الثالث : **منهجه في التأليف .**

المبحث الأوّل

مصادر الكتاب

تمهيد :

هذا الفصل خصّصته للحديث عن الكتاب .

فأمّا اسم الكتاب فهو « الجمع الغريب في تريب آي مغني اللّبيب » وهو ثابت كما صرّح به الرَّصَّاع في بداية هذا الكتاب [1] .

وأمّا زمن تأليفه فغير ثابت تحديدًا كما أثبتت ذلك الباحثة / نوال الصَّالح عند تحقيقها الجزء الأَوّل ، غير أَنَّهُ بدأ في ترتيب الشَّواهد وجمعها عام أحد وأربعين [2] .

وأمّا نسبته لمؤلّفه فهي ثابتة كما نصّت عليه كتب التَّراجم ، وأثبته الباحث السيّالي عند تحقيقه الجزء الثَّاني [3] .

وأمّا موضوعه فهو الشَّواهد القرآنيّة في مغني اللّبيب جمعًا وترتيبًا وتحليلاً [4] .

وهذه الأمور السَّابقة عن الكتاب قد تقدَّم الحديث عنها لدى الباحثين قبلي فلا أرى كبير فائدة في تكرارها .

---

(١) الجمع الغريب (٣٢/١) .

(٢) المصدر نفسه (٣٤/١ ــ ٣٥) .

(٣) المصدر نفسه (٣٣/١) .

(٤) المصدر نفسه (٣٣/١ ٣٤) .

وأبدأ بذكر المبحث الأوّل وهو مصادر الكتاب .

جاءت مصادر الرَّصَّاع في الجمع الغريب متنوّعة مختلفة ، فلقد اعتمد الرَّصَّاع وبصورة كليّة على شواهد مغني اللَّبيب القرآنيّة كما هو واضح في العنوان ، فهي مادّته الأولى .

وجاءت بقيّة المصادر متنوّعة ما بين كتب التَّفسير المهتمّة باللّغة وفروعها ، وكتب النَّحو وحواشي المغني .

وفي هذا المبحث سأكتب في أبرز المصادر الَّتي اعتمدها الرَّصَّاع في كتابه ، ذاكرًا أسماء المؤلِّفين دون الكتب ؛ لأنَّ الرَّصَّاع قد أكثر في ذكر المؤلِّفين وآرائهم ، من غير ذكر مؤلَّفاتهم إلاَّ في النّزر اليسير ، مرتِّبًا تلك الأسماء بحسب وفياتهم ، مقتصرًا على بعض آرائهم الَّتي اعتمدها الرَّصَّاع في كتاب الجمع الغريب ، وهي على النَّحو الآتي :

١ ــ ابن الحاجب (٤٦٤هـ) :

أورد الرَّصَّاع كلام ابن الحاجب عند قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ ءَايَاتُنَا بَيِّنَاتٍ ﴾ [الجاثية : ٢٥] عندما أورد ابن هشام كلام ابن الحاجب في (إذا) وأنَّهَا شرطيَّة فلا تحتاج إلى جواب ، فعلّق على الكلام ثُمَّ قال : « **قُلْتُ :** قوة كلام ابن الحاجب تقتضي القياس فتأمَّله في موضعه » [1] .

٢ ــ الزَّمخشريّ (٥٣٨هـ) :

ذكر الرَّصَّاع كلام الزَّمخشريّ عند قوله تعالى : ﴿ قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ ﴾ [ص : ٨٤] ، فأورده في سياق ذكره لقول الدَّماميني فقال بعد قوله : « **قُلْتُ :** فاعترض على الشَّيخ بما نقله عن الزمخشري ؛ لأنَّ لفظ الزمخشري اقتضى أن القول عَمِلَ في لفظ مفرد محكيّ ... » [2] .

(١) انظر : النَّصّ المحقَّق ص ١٤٩ .

(٢) انظر : النَّصّ المحقَّق ص ١١٤ .

٣ ــ ابن عطيَّة (٥٤٠ هـ) :

أورد الرَّصَّاع كلام ابن عطيَّة عند قوله تعالى : ﴿ أَمْ مَنْ هُوَ قَانِتٌ ﴾ [الزُّمَر : ٩] بعد أن قال : « وقول المعترض : وقد أبعد بعض العلماء ..... إلخ » ، فقال : « **قُلْتُ :** هذا هو ابن عطيّة ؛ فإنه استبعد حمل الآية على النداء لأجل أن السياق يبعد ذلك » [(١)] .

٤ ــ ابن عصفور (٦٦٩ هـ) :

أورد الرَّصَّاع كلام ابن عصفور عند قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ ﴾ [المنافقون : ١]. فقال : « ما نص عليه من أَنَّ اللام لا صدرية لها فيما بعدَ (إِنَّ) نص عليه ابن عصفور ، قال : فيجوز أن تقول : إن زيدًا عمرو ليضرب ، على أن يكون زيد مفعولاً بـــ (يضرب) » [(٢)] .

٥ ــ ابن مالك (٦٧٢ هـ) :

أحال الرَّصَّاع على باب الإضافة عند ابن مالك عند قوله تعالى : ﴿ عَلَى الْكَافِرِينَ غَيْرُ يَسِيرٍ ﴾ [المدَّثِّر : ١٠] فقال : « **قُلْتُ :** قد قدمنا الخلاف ، وأحسن من حرر ذلك ابن مالك في باب الإضافة » [(٣)] .

٦ ــ الصفاقسي « المختصر » (٧٤٢ هـ) :

أورد قول المختصر عند قوله تعالى : ﴿ إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ ﴾ [الجاثية : ٣] فذكر أوجه النَّصب في (آيات) ثُمَّ قال : « **قُلْتُ :** هذا الكلام أكثره للمعرب ، وضعف المختصر حذف (إن) ؛ لأنَّها لا تحذف ويبقى عملها ، وهو جلي » [(٤)] .

٧ ــ أبو حيَّان (٧٤٥ هـ) :

ذكر قول أبي حيَّان ؛ لَمَّا أَنْ ذكر قوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى

(١) انظر : النَّصّ المحقَّق ص ١١٩ .
(٢) انظر : النَّصّ المحقَّق ص ٢٥١ .
(٣) انظر : النَّصّ المحقَّق ص ٢٩٥ .
(٤) انظر : النَّصّ المحقَّق ص ١٤٥ .

النَّارِ ﴾ [الأحقاف : ٢٠] ؛ لمَّا أنْ ذكر أنَّ ابن هشام ذكرها في القاعدة العاشرة أنَّ من فنون كلامهم القلب ، فقال بعدما أورد كلام ابن هشام : « **قُلْتُ :** زعم أبو حيَّان أنه خاص بالشعر ، وأن الآية العَرْضُ المذكور فيها نسبي ، يصح إضافته من كل واحد منهما » [(١)] .

٨ ـ السَّمين الحلبيّ « المعرب » (٧٥٦ هـ) :

أورد الرَّصَّاع ـ رحمه الله ـ قول السَّمين الحلبي عند قوله تعالى : ﴿ مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ ﴾ [فاطر : ٢] فقال : « وقول المعرب هنا ، قوله : من رحمة مما اجتزىء فيه بالنكرة المفردة عن الجمع المعرف المطابق في العموم لاسم الشرط غير ظاهر ؛ ... » [(٢)] .

٩ ـ التَّفْتَازاني (٧٩١ هـ) :

ذكر قول التفتازاني عند قوله تعالى : ﴿ وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ ﴾ [الزُّخرف : ٨٧] .
فأورد أَنَّ التفتازاني وافق ابن هشام في حذف الخبر إذا دار الأمر بين حذف الفعل أو الخبر ، فقال : « **قُلْتُ :** ولا يخلو من تكلف ، انظر التفتازاني في الآية ، فإنه رجح بقريب مما ذكر الشَّيخ ، وزاد : أن الجملة الواحدة أولى من زيادة جملة أخرى ... » [(٣)] .

١٠ ـ الدَّماميني (٨٢٧ هـ) :

أورد الرَّصَّاع قول الدَّماميني عند قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ مَكَّنَّاهُمْ فِيمَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ ﴾ [الأحقاف : ٢٦] ؛ لمَّا أن أورد أَنَّ ابن هشام ذكرها في (إِنْ) النَّافيّة ، وأورد قول ابن هشام ، ثُمَّ قال : « **قُلْتُ :** قال الدَّماميني : لا يظهر هذا التأييد الذي ذكر ؛ لأنَّ (ما) في آية الأنعام إما موصولة ، أو موصوفة ، أو مصدرية ظرفية ، و (ما) في هذه الآية موصولة ، ولا تعارض أصلاً ... » [(٤)] .

❁❁❁

---

(١) انظر : النَّصّ المحقَّق ص ١٥٨ .
(٢) انظر : النَّصّ المحقَّق ص ٥١ .
(٣) انظر : النَّصّ المحقَّق ص ١٤٠ .
(٤) انظر : النَّصّ المحقَّق ص ١٥٩ .

المبحث الثّاني

أثر معارف الرَّصَّاع في ترجيحاته النّحويَّة
(علم المنطق ، علم أصول الفقه)

قدَّمنا أَنَّ الرَّصَّاع عاش في بيئة علميَّة متنوّعة ، ممّا كان له أثر في تكوينه العلميّ والعقليّ . ومن العلوم الَّتي اشتغل بها الرَّصَّاع علمي المنطق وأصول الفقه ، فكان ثمرة ذلك شرحه جمل الجونجي في المنطق ، وثمرة أصول الفقه ظهرت منثورة في مؤلّفه هذا .

وقبل أن نعلم أثر معارفه ، حريٌّ بنا أن نعرّف علاقة المنطق باللّغة .

إِنَّ المنطق بمفهومه العام العقل والفكر [1] ، أو المنطق كعلم والَّذي عرّفه الجرجاني بقوله : آلة قانونيّة تعصم مراعاتها الذّهن عن الخطأ في التَّفكير [2] ، كان له أثر في اللّغة عمومًا والنّحو خصوصًا .

فالمنطق بمفهومه العام لا يكاد يخلو منه علم من علوم الآلة ، والمنطق بمفهومه الخاص كان له أثر في علم النَّحو ، فقد ذكر ابن هشام في المغني : « قولهم في نحو ﴿ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ ﴾ إِنَّ السموات مفعول به ، والصَّواب أَنَّهُ مفعول مطلق » ، إلى أن قال : « إيضاح آخر : المفعول به ما كان موجودًا قبل الفعل الَّذي عمل فيه ، ثُمَّ أوقع الفاعلُ به فعلاً ، والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل إيجاده ... » [3] .

---

(١) علاقة المنطق باللّغة (ص ٢٧) .

(٢) التَّعريفات (ص ٢٣٢) .

(٣) المغني (٢/٧٦١) .

فهذا تأثّر واضح بالمنطق ، فعلّق الرَّصَّاع على ذلك بقوله : « الظَّاهر أَنَّ الآية المفعول فيها حقيقة ، وكذلك المثال جريًا على مذهب أهل السنة من أَنَّ الخلق لله ، فنقول : تقدّم المفعول إما تحقيقًا أو تقديرًا ، لا أَنَّ خلق الفعل سابق بالذات على تعلق السَّبب فتأمَّله »[1] .

فرجّح الرَّصَّاع ترجيحًا منطقيًّا على أَنَّ المفعول مفعولاً به ، ولا يكون هناك سبق على الفعل .

وأَمَّا أصول الفقه فلم تكن بمعزل عن التَّرجيح بها ، فقال عندما أورد ابن هشام الآية على أَنَّهُ قد يعبّر بالفعل عن الإرادة ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَنَاجَيْتُمْ فَلا تَتَنَاجَوْا بِالإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ﴾ فعلّق الرَّصَّاع بقوله : « لا بُدَّ من الحذف في ذلك ، وهو من دلالة الاقتضاء الَّتي لا يتم الكلام إلا بها »[2] .

يعني الرَّصَّاع أَنَّ الآية يُقدَّر لها ما يتمّ الكلام به أي : إذا أردتم التناجي .

والاقتضاء مصطلح أصوليّ يأتي تعريفه في موضعه .

أمَّا الفقه فكان له أثر في ترجيحه النحوي ، فقد ساق كلامًا فقهيًّا عند قوله تعالى : ﴿ إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ﴾ والقضية في الآية أَنَّ النَّكرة إذا أعيدت نكرة فهي غير الأولى ، وإذا أعيدت معرفة فهي عين الأولى .

وذكر كلام السّبكيّ مرجّحًا لهذا الأمر فنورده هُنَا تامًّا ، قال في عروس الأفراح : « إذا قال : (سدس مالي لفلان) ، ثُمَّ بعد ذلك قال : (سدس مالي لفلان) قال : يكون له سدس واحد ؛ لأَنَّ المعرفة إذا أعيدت هي عين الأولى ، هذا هو المعهود في اللّغة » .

قال : (ومنها إذا قال : (أنت طالق نصف طلقة ، وربع طلقة) إنَّهُ يلزمه طلقتان ؛

---

(١) النَّصّ المحقّق ص ٣٨٦ ـــ ٣٨٧ .

(٢) النَّصّ المحقّق ص ٢٣٥ .

لأَنَّ المنكّر إذا أعيد كذلك فهو غير الأَوَّل ، بخلاف إذا قال : (أنتِ طالق نصف طلقة وثلثها) فإنَّما تلزمه طلقة واحدة » [1] .

وهكذا عزّز المسألة النَّحويَّة بحكم فقهيّ .

إذن تبيّن أثر تعدّد المعارف في ترجيحاته ، فرجّح مرّة بالمنطق ، وأخرى بأصول الفقه ، وثالثة بمسألة فقهيّة .

❁❁❁

(١) النَّصّ المحقّق ص ٣٧٧ .

المبحث الثّالث

منهجه في التّأليف

كان منهج الرَّصّاع في تأليفه منهجًا فريدًا ، ويمكننا تلخيص منهجه في النّقاط التّالية :

١ ـــ رتَّب مادَّة الكتاب على حسب ترتيب السور القرآنيّة ، وألحق كلّ آية بالسّور الَّتي هي منها .

٢ ـــ ابتدأ بسورة البقرة ، وانتهى بسورة النَّاس .

٣ ـــ يذكر الآية وفق ترتيبها في سورتها ، ثُمَّ يذكر مكان ورودها في المغني ، وفق مباحث المغني ، ثُمَّ يأتي بنَصِّ ابن هشام في كلِّ موضع إمَّا تصريحًا ، أو تلويحًا بالمعنى .

قال في ابتداء سورة فاطر : « قوله تعالى : ﴿ مَثْنَى وَثُلاثَ وَرُبَاعَ ﴾ [فاطر : ٣] . « ذكرها في الباب السَّادس في الموضع الحادي عشر من ذلك ؛ لَمَّا أَنْ ذكر آية النساء واستطرد الكلام في المسألة ... » »[1] .

٤ ـــ يجعل اسم السّورة عنوانًا ، فيبتدئ بقوله : بقوله : « **قال الفقير إلى ربِّه :** هذه السّورة الكريمة ذكر الشَّيخ منها ... » ، وينتهي من السورة بقوله : « وهذه آخر آية رأيت من هذه السورة الكريمة ، أعاد الله علينا بركاتها بمنِّه وفضله ، وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا » .

٥ ـــ يذكر الآية وكلام ابن هشام ، ثُمَّ يعلّق عليها إن استدعى الأمر بقوله : (قلت) ، وإلاّ قد يعلّق عليها مباشرة بدون قوله (قلت) وهذا في القليل النَّادر ، وقد لا يعلّق عليها أصلاً

(١) النَّصّ المحقَّق ص ٥٠ .

.

٦ ـــ يورد بعض آراء ونصوص المعربين والمفسِّرين ، والبلاغيين . قال عند قوله تعالى : ﴿ مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ ﴾ [فاطر : ٢] : « وقول المعرب هنا قوله من رحمة مما اجتزىء فيه بالنكرة المفردة عن الجمع المعرف المطابق في العموم لاسم الشرط ... » [١] .

٧ ـــ يذكر بعض القراءات القرآنيّة ، ويفردها للقارئ .

قال عند قوله تعالى : ﴿ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ ﴾ [يس : ٣٥] : « وقراءة حمزة والكسائي بالحذف ... » [٢] .

٨ ـــ يورد بعض آراء الفقهاء في بعض المسائل ، وكذا آراء الأصوليين ، وعلماء المنطق

.

٩ ـــ لا يكرّر الكلام على المسألة ، بل ممّا هو من مميزات منهجه يذكر المسألة ، فإن تقدّمت أحال عليها كما في قوله عند سورة فاطر : « قد قدمنا الكلام فيما يخص هذا الفصل في النِّساء » [٣] .

وإن كان سيذكرها في موضع متأخّر قال : وسيأتي ذكره مفصَّلاً عند آية كذا .

وممّا سبق يتبيّن لنا منهج أبي عبد الله الرصَّاع في تأليفه لهذا الكتاب . والله أعلم .

❁❁❁

(١) النّصّ المحقَّق ص ٥١ .

(٢) النّصّ المحقَّق ص ٧٢ .

(٣) النّصّ المحقَّق ص ٥١ .

القِسْــمُ الثَّانــي

النّصُّ المُحَقَّق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(صلّى الله على سيِّدنا ومولانا محمَّد وعلى آله وصحبه وسَلَّم) .

سُوْرَةُ فاطر

قال الفقير إلى ربِّه : في هذه السورة الكريمة : ذكر الشَّيخ منها فيما رأيت آيات فمنها :

قوله تعالى : ﴿ مَثْنَى وَثُلاثَ وَرُبَاعَ ﴾ [فاطر : ٣] .

ذكرها في الباب السادس [١] في الموضع الحادي عشر من ذلك ؛ لَمَّا أَنْ ذكر آية النساء واستطرد الكلام في المسألة **إلى أن قال :** قال أبو طاهر ، حمزة بن الحسين الأصبهاني في كتابه المسمى الرسالة المعربة عن شرف الإعراب : القول بأن الواو في آية النساء بمعنى « أو » عجز عن دَرْك الحق ، واعلموا أن الأعداد التي تجمع قسمان : قسم ؛ يؤتى به ليضم بعضه إلى بعض ، وهو الأعداد الأصول نحو ﴿ ثَلاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ ﴾ الآية [البقرة : ١٩٦] ، وقسم ؛ يؤتى به لا ليضم بعضه إلى بعض ، وإنما يراد الانفراد لا الاجتماع ، وهو الأعداد المعدولة كهذه الآية ، وآية فاطر . قال : أي : منهم جماعة ذوو جناحين ، وجماعة ذوو ثلاثة ثلاثة ، وجماعة أربعة أربعة ، فكل جنس مفرد بعدد . قال الشاعر :

وَلَكِنَّمَا أَهْلِي بِوادٍ أَنِيْسُهُ ۞ ذِئَابٌ تَبَغَّي النَّاسَ مَثْنَى وَمَوْحَدَا [٢]

و لم يقولوا : ثلاث وخماس ، ويريدون ثمانية .

---

(١) المغني (٢/٧٥٣) .

(٢) المغني (٢/ ٧٥٣) ، والبيت من الطويل ، وهو لساعدة بن جؤية الهذلي . في : الكتاب (٣/٢٢٦) ، شرح أشعار الهذليين : (٣/١١١٥ ، ١١١٦) ، شرح شواهد المغني (٢/٩٤٢) .
وورد بلا نسبة في : المقتضب (٣/٣٨١) ، شرح المفصل (٢/٦٢) ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٢/٢١٩) .

قال : وللجهل بهذه الألفاظ أوقعها المتنبي في غير موضع التَّقسيم فقال :

أَحَادٌ أَمْ سُدَاسٌ في أُحَادِ ۞ .... [1]

البيت انتهى بالمعنى .

قُلْتُ : قد قدمنا الكلام فيما يخص هذا الفصل في النساء ، وأطلنا في ذلك ، ونبهنا على البيت ، وأن الشَّيخ ذكر فيها أوجهًا من الإشكال في أول الكتاب فانظره [2] .

قوله تعالى : ﴿ مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ ﴾ الآية [فاطر : ٢] .

ذكرها في معاني (مِنْ) [3] ؛ لَمَّا أَنْ **قال :** الثالث ؛ بيان الجنس ، وكثيرا ما تقع بعد (ما) و (مهما) وهما بها أولى لإفراط إبهامهما نحو ﴿ مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ ﴾ الآية .

ثم ذكر آيات **ثُمَّ قال :** وهي ومخفوضها في ذلك في محل نصب على الحال .

قلت : كلام الشَّيخ ليس فيه ما يقتضي أن بيان الجنس لا يكون إلا بعد معرفة عامة ، وقد كنت قلته واغتررت بذلك . وقول المُعْرِب [4] هنا قوله [5] من رحمة مما اجتزىء فيه بالنكرة المفردة عن الجمع المعرف المطابق في العموم لاسم الشرط غير ظاهر ؛ لأَنَّا نقول : العلم إنما يدلّ على كل فرد فرد لا على الجماعة ، والنكرة المفردة ــ إذا كانت عامة ــ

---

(١) صدر بيت عجزه :

.... ۞ لُيَيْلَتُنَا المَنُوطة بالتنادي

المغني (٢/٧٥٣) ، والبيت من الوافر وهو للمتنبي في : ديوانه (ص ٨٥) .

(٢) الجمع الغريب (١/٢٣٣ ــ ٢٣٨) .

(٣) المغني (١/٣٤٩) .

(٤) هو أحمد بن يوسف بن عبد الدائم بن محمد الحلبي ، المعروف بالسمين ، مقرىء نحوي ، لازم أبا حيان حتَّى فاق أقرانه . له مصنفات منها : تفسير للقرآن ، وإعراب للقرآن سماه «الدر المصون» . توفي سنة ست وخمسين وسبعمائة . انظر : الدرر الكامنة (١/٣٦٠) ، النجوم الزاهرة (١/٣٢١) ، طبقات المفسرين للداودي (١/١٠٠) ، بغية الوعاة (١/٤٠٢) ، الأعلام (١/٢٧٤) .

(٥) الدر المصون (٥/٤٥٨) .

مساويةٌ له في المعنى ، فالتفسير بها أولى إلا أن يقال : هذه النكرة لا عموم فيها لأنها في سياق الثبوت . فمعلوم ما في النكرة في سياق الشرط .

والذي قرَّ عليه ابن الحاجب [1] العموم ، ثُمَّ لقائل أن يقول : المراد بتفسير الجنس إِنَّما هو زوال .... [2] / ومطابق الجنس والجنس المفرد ، فإذا قيل : (عندي عشرون رجلاً) تمَّ الكلام والفائدة ، وليس الأصل حالاً ، وفي هذا نظر ؛ لأنَّ ما بعد (من) في ميثاق الجنس لا بُدّ بأن يكون صفة لما قبله ، فتفسيره أخصّ في هذا التفسير ، وهنا لا يصلح فتأمَّله .

قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ ﴾ الآية [فاطر : ٤] .

ذكرها في الحذف [3] مثالاً لحذف الجواب أي (فاصبر) [4] ولا بُدّ مما ذكر ؛ لأنَّ المذكور لا يترتب على الشرط .

قوله تعالى : ﴿ أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ ﴾ الآية [فاطر : ٨] .

ذكرها في موضعين ؛ **الأوَّل** : في الهمزة [5] ؛ لَّما أَنْ تكلَّم على حذف معادلها ، فذكر آيات ، **ثُمَّ قال :** ولك أن تقول : لا حاجة إلى حذف المعادل لصحة جعل الخبر في ذلك كمن ليس كذلك ، ثم استدل على ذلك بما وقع للمعربين **فقال :** وقد قالوا في قوله تعالى ﴿ أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ ﴾ الآية ، أي : كمن هداه الله ، بدليل : ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ ﴾ [فاطر : ٨] والتقدير : ذهبت نفسك عليهم حسرات ، بدليل : ﴿ فَلا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَاتٍ ﴾ [فاطر : ٨] .

---

(١) الأمالي النحوية (٤/١٤٩) .
(٢) طمس بمقدار أربع كلمات بسبب الترميم الَّذي لحق بالمخطوط .
(٣) المغني (٢/٧٤٦) .
(٤) «فتصبَّر» انظر : المغني (٢/٧٤٦) .
(٥) المغني (١/٢٠) .

الثَّاني : في النوع السادس [1] من الجهة السَّادسة ؛ لَمَّا أَنْ ذكر أن الجملة تشترط في مواضع .

فقال : من الوهم قول بدر الدِّين في قوله تعالى : ﴿ أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ ﴾ الآية ، أن جواب الشرط محذوف ، وأن التقدير : ذهبت نفسك عليهم حسرات ، بدليل ﴿ فَلا تَذْهَبْ نَفْسُكَ ﴾ ، أو كمن هداه الله ، بدليل : ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ ﴾ ، والتقدير الثَّاني باطل ، ويجب عليه كون (مَنْ) موصولة ، فإن قلت : الذي يشتهر للشيخ هو التقدير الأول ، وأَمَّا الثَّاني فكيف لا يحتاج إلى حذف المعادل ؟!

قُلْتُ : بل يشهد له التقديران معًا الأول والثَّاني لتقرر الاستفهام في ذلك ، وإن كان الاستفهام من الباري على حقيقته محالاً ، لكن لا بُدَّ من تأويله على أَنَّ الاستفهام إذا كان للإنكار أو للتقرير لا يحتاج إلى معادل ، والظاهر أنه كذلك هنا ، وإن كان ابن عطيَّة [2] في كثير من المواضع [3] يقدر المعادل فهو معترض ، وانظر ما قدمنا عند قوله : ﴿ أَمَّنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ ﴾ الآية [النَّمل : ٦٠] ، فإن هذه الآية تقدّم الكلام عليها [4] .

قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَاحَ ﴾ الآية [فاطر : ٩] .

ذكرها في الباب الثَّامن [5] من القاعدة السَّادسة ؛ لَمَّا أَنْ تكلَّم على أَنَّهم قد يعبِّرون عن الماضي كما يعبِّرون عن الحاضر فذكر أمورًا ، **ثُمَّ قال :** ومثله الآية .

---

(١) المغني (٢/٦٦٦) .

(٢) ابن عطية : عبد الحق ابن الإمام أبي بكر غالب بن عبدالرحمن بن عطية المحاربي ، كان إمامًا في الفقه والتفسير والعربية ، له : « المحرر الوجيز » في تفسير القرآن . توفي سنة إحدى وأربعين وخمسمائة . انظر : سير أعلام النبلاء (١٩/٥٨٧ ــ ٥٨٨) ، تحفة الأديب (٢/٦٣٧) ، طبقات المفسرين للداودي (١/٢٦٠) ، نفح الطيب (١/٦٧٩) ، الأعلام (٣/٢٨٢) .

(٣) المحرر الوجيز (١٣/١٥٧).

(٤) الجمع الغريب (١٧١/ب) .

(٥) المغني (٢/٧٩٧) .

قال : ألا ترى أن المعنى قصد إحضار تلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة من إثارة السحاب . فيبدو أوَّلاً قطعًا قطعًا ثم ينضم يتقلب بين الهواء حتى يصير ركامًا .

قُلْتُ : ويكون ذلك من باب المجاز ؛ لأَنَّهُ من استعمال اللفظ في غير ما وضع له خلافًا لمن خالفني في ذلك من بعض الأشياخ ، والله الموفق .

قوله تعالى : ﴿ وَمَكْرُ أُولَئِكَ هُوَ يَبُورُ ﴾ [فاطر : ١٠] .

ذكرها في الفصل [١] ؛ لَمَّا أَنْ تكلَّم على شرطه وأنه لا بُدَّ من أَنْ يقع بعدها معرفة أو ما قاربها كأفعل التفضيل .

قال : وشرط الذي كالمعرفة أن يكون اسمًا كما مثلنا به ، وخالف في ذلك الجرجانيّ فألحق المضارع بالاسم لتشابههما وجعل منه ﴿ إِنَّهُ هُوَ يُبْدِئُ وَيُعِيدُ ﴾ [البروج : ١٣] ، وهو عند غيره توكيد أو مبتدأ . وتبع الجرجانيّ أبو البقاء فقال في : ﴿ وَمَكْرُ أُولَئِكَ هُوَ يَبُورُ ﴾ : ويجوز أن يكون فصلاً . انظر بقية كلامه .

قُلْتُ : قد تقدَّم الكلام على المسألة في سورة سبأ عند قوله : ﴿ وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ ﴾ الآية [سبأ : ٦] ، فانظر ذلك [٢] ، ويأتي الكلام أيضًا في النجم .

فإن قُلْتَ : كيف يتأول الشَّيخ هذه الآية ؟

قُلْتُ : أما التوكيد فيها فلا يتقرر ؛ لأنَّ المضمر لا يؤكد الظاهر ، ولا البدلية على التحقيق في ذلك ، وفيه خلاف . نعم يصح الابتداء فيكون (مكر) مبتدأً ، والضمير مبتدأ ثانٍ ، والجملة خبر عن الضمير ، وهو وخبره خبر عن الاسم الأول . والله أعلم .

---

(١) المغني (٢/٥٦٩) .

(٢) الجمع الغريب (١٨٢/أ ، ب) .

قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ سَمِعُوا ﴾ الآية [فاطر : ١٤] .

ذكرها مثالاً في (لو) [١] ، لتقرر الجواب في جميع الحالات وتكرر لنا هذا مرارًا .

قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَسْتَوِي الأَحْيَاءُ وَلا الأَمْوَاتُ ﴾ [فاطر : ٢٢] .

ذكرها في (لا) [٢] ؛ لَمَّا أَنْ تكلَّم على كونها زائدة ، وذكر من ذلك : (جئت بلا زاد) ونقل الخلاف بين الكوفيين وغيرهم ، هل هي اسم أم حرف ؟ والصحيح الحرفية ، وأنها زائدة معنى ؛ ولا يصح إسقاطها لزيادة كـــ (أن) وإن كانت تدل على الماضي ومع إسقاطها لا يفهم ذلك . **قال :** وكذا قولهم : (ما جاء زيد وعمرو) احتمل أن المراد نفي مجيء كل منهما على كل حال وأن يراد نفي اجتماعهما في وقت المجيء ، وإذا جيء بـــ (لا) صار الكلام نصًّا في المعنى الأول . نعم هي في قوله : ﴿ وَمَا يَسْتَوِي الأَحْيَاءُ وَلا الأَمْوَاتُ ﴾ لمجرد التوكيد بالمعنى .

وذكرها أيضًا في الواو [٣] ؛ لَمَّا أَنْ ذكر أنه لا يجوز : (اختصم زيدٌ ، ولا عمرو) ؛ لأنَّ المراد الاجتماع ، وأجاب عن الآية بأن (لا) الثَّانية والرَّابعة والخامسة زوايد لأمن اللبس ، فانظره / .

قُلْتُ : ما زلت أستشكل ذلك مع كونهم يقولون الزائد هو الذي دخوله .... [٤] وَيَخِلُّ إسقاطها بكثير من المعنى ، وأمتنُ الاعتراض بأن الزائد هو المستغنى عنه ، وكل مستغنى عنه لا يزيد معنى مستقلاً بعد دخوله ، ولذا لا يقولون الزائد في القرآن ، وإنما يقال صلة ، وما ذكر الشَّيخ من المثال زيادة في الإشكال ، وقد رددت عليه فيما تقدَّم بمثل ما رجح به هنا [٥] . ولم أقف عليه لأحد حتى رأيته في كلامه هنا .

---

(١) المغني (٢٨٧/١) .
(٢) المغني (٢٧٢/١) .
(٣) المغني (٤٠٩/٢) .
(٤) طمس بمقدار نصف سطر بسبب التَّرميم الَّذي لحق بالمخطوط .
(٥) الجمع الغريب (٣٤٧/٢) .

ويقولون أيضًا : الزائد قد يكون لازمًا فيحكمون باللزوم مع الزيادة ، لكن هذا أقرب لأنهم إنما ذكروا ذلك في مواضع قام الدَّليل النحوي على الزيادة فيها .

ويقولون أيضًا : الزائد لا يفيد معنى في الكلمة سوى التأكيد ، مع أن النفي مفهومٌ من قولنا : (جئت بلا زاد) وغير ذلك ، فانظر كلامهم [1] .

ثُمَّ إنهم يقولون : الأسماء لا تزاد ؛ على أصل البصريين : فيقال لهم : إذا كان الزائد عندكم قد يفيد معنًى زائدًا على المذكور ، فهلا قلتم في الفصل : أنه زائد ؟ ولابد من تفصيل في المسألة يتم به الجواب ، ويستحضر كلام أهل الأصول هنا في الاستواء نرد به على ابن عطيَّة .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ ﴾ الآية [فاطر : ٢٨] .

ذكرها ـــ رحمه الله ـــ في (ما) [2] ؛ لَمَّا أَنْ تكلَّم على زيادتها ، **قال بعد ذلك :** وجزم النحويون بأن (ما) كافة في قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ ﴾ الآية ، ولا يمتنع أن تكون بمعنى (الذين) ، والعلماء خبر ، والعائد مستتر في : يخشى ، وأطلقت (ما) على جماعة من يعقل كما في قوله تعالى : ﴿ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ ﴾ الآية [النُّور : ٣١] ، وهو ظاهر .

قُلْتُ : عليه يلزم على جوازه أحد أمرين : الإخلال بمفهوم الحصر في (إنما) . والثَّاني مخالفته خط المصحف .

وجواب الأَوَّل ؛ أَنَّ الحصر مستفاد من تعريف الجزأين ؛ وأما مخالفة المصحف فترد على أصل الشَّيخ في كونه يرد بها في مواضع ، وأما على أصل غيره فلا .

---

(١) الجنى الداني (ص ٣٠٠) .

(٢) المغني (١/٣٣٨) .

قوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ ﴾ الآية [فاطر : ٣٢] .

ذكرها في الخامس الجهة الثَّانية [1] .

قال : قول مكي وغيره أن (جنات) بدل من (الفضل) والأَوْلى أنه مبتدأ لقراءة بعضهم بالنصب على حد (زيدًا ضربته) .

فإن قُلْتَ : هذه الجهة التي ذكر الشَّيخ هي أن يحمل الكلام على شيء وفي ذلك المعنى ما يدفعه ، وأي شيء يدفع البدل ؟

قُلْتُ : هذا السؤال إنما يرد على أَنَّ النسخة (وفي ذلك المعنى) ، وأما النسخ الصّحيحة فيها (وفي ذلك الموضع) ، فعليها لا يرد هذا السؤال .

فإن قُلْتَ : وكيف يصح بدل الجنات من الفضل مع أن الفضل الكبير ليس هو الجنة وإنما هو سبب للجنة ؟

قُلْتُ : لعل لذلك تأوله الزَّمخشريّ [2] بأنه من تَنَزُّلِ السبب منزلة المسبب والقراءة التي أشار إليها الشَّيخ هي قراءة [3] الجحدري [4] .

قوله تعالى : ﴿ لا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا ﴾ [فاطر : ٣٦] .

ذكرها الشَّيخ في عطف التوهم [5] ؛ **لَمَّا أَنْ قال :** تنبيه ؛ من العطف على المعنى على قول البصريين : (لألزمنك أو تقضيني حقي) .

---

(١) المغني (٦٨٥/٢) .

(٢) الكشَّاف (٥٩٤/٣ - ٥٩٥) .

(٣) مختصر شواذ القراءات (ص ١٢٤) ، البحر المحيط (٣١٤/٧) ، الدر المصون (٤٦٩/٥) .

(٤) الجحدري : هو عاصم بن أبي الصباح العجَّاج ، وقيل : ميمون أبو المجشر ، الجحدري البصري . أخذ القراءة عن سليمان بن قتة عن ابن عبَّاس ، وقرأ على نَصْر بن عاصم ، والحسن ، ويحيى بن يَعْمر . توفي : سنة ثمان وعشرين ومائة .

غاية النِّهاية في طبقات القُراء (٣٤٩/١) .

(٥) المغني (٥٥٣/٢) .

ثم استطرد أنه يأتي ــ إن شاء الله ــ ؛ لَمَّا أَنْ ذكر النصب بعد الفاء في قولنا : (ما تأتينا فَتُحَدِّثَنا) ، معنيان :

الأوَّل : أن يكون المراد انتفاء الإتيان ، فينتفي الحديث .

الثَّاني : نفي الحديث فقط ، حتَّى كأنه قيل : ما تأتينا محدثًا أي : بل غير محدث . **قال :** وعلى المعنى الأول جاء قوله سبحانه : ﴿ لا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا ﴾ أي : فكيف يموتون ؟

ويمتنع أن يكون على الثَّاني إذ يمتنع أن يقضى عليهم ولا يموتون . **ثم قال في المثال :** ويجوز رفعه بالعطف على (تأتينا) فيكون كل منهما داخلاً عليه حرف النفي أو على القطع فيكون موجبًا .

قال : وذلك واضح في : (ما تأتينا فتجهلُ أمرنا) ولم يقل : فتنسى ؛ لأن المراد إثبات جهله ونسيانه . **قال :** ولأَنَّهُ لو عطف لجزم مثلها في قوله :

غَيْرَ أنَّا لَمْ يَأْتِنَا بِيَقِيْنٍ ۞ فَنُرَجِّي وَنُكْثِرُ التَّأْمِيلا [(١)]

إذ المعنى أنه لم يأت بيقين ، فنحن نرجو خلاف ما أتى به لانتفاء اليقين لما أتى به ، ولو جزمه أو نصبه فسد معناه ؛ لأَنَّهُ يصير منفيًّا على حِدَته كالأول إذا جزمه ، ومنفيًّا على الجمع إذا نصب وإنما المراد إثباته . وأما إجازتهم ذلك في المثال السابق فمشكلة ؛ لأنَّ الحديث لا يمكن مع عدم الاتيان ، وقد يُوَجَّه قولهم : بأن يكون معناه : ما تأتينا في المستقبل فأنت تحدثنا الآن ، عوضًا عن ذلك .

وللاستئناف وجه آخر ؛ وهو أن يكون على معنى السببية ؛ وانتفاء الثَّاني لانتفاء الأول وهو أحد وجهي النصب وعليه قوله :

---

(١) المغني (٥٥٣/٢) ، والبيت من الخفيف وهو منسوب إلى بعض الحارثيين . في : الكتاب (٣١/٣) ، النكت في تفسير الكتاب (٣٧١) ، خزانة الأدب (٥٣٨/٨) .

والبيت بلا نسبة في : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (١٤٥/٢) ، شرح التسهيل (٣١/٤) ، شرح شواهد المغني (٨٧٢/٢) .

فَلَقَدْ تَرَكْتَ صَبِيَّةً مَرْحُومَةً ۞ لم تَدْرِ ما جَزَعٌ عليك فتَجْزَعُ [(1)]

أي : لو عرفتْ الجزع / لجزعتْ . ولكنها لم تعرفه فلم تجزع ، وقرأ عيسى بن عمر (فيموتون) عطفًا على (يُقْضى) ، وأجاز ابن خروف فيه الاستئناف على معنى السببية كما قدمنا في البيت ، ثم ذكر ما يتعلق بقوله : ﴿ وَلا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴾ [المرسلات : ٣٦] . فلنتركه إلى محله ، ونص الشَّيخ قوله : ﴿ وَلا يُؤْذَنُ لَهُمْ ﴾ الآية على قول الأعلم أن الاستئناف على معنى السببية بقوله : ﴿ لا يُقْضَى عَلَيْهِمْ ﴾ الآية ، وردّه ابن عصفور انظره في تلك الآية فذكره بها [(2)] .

قُلْتُ : هذه المسألة التي أشار إليها الشَّيخ قد أتينا من لفظه ما يناسب الآية الكريمة ، وتركنا من أَوَّلِ كلامه ما يناسب آيات نذكرها في محلّها ؛ قصدًا للاختصار ، والمسألة التي أشار إليها وقع له الكلام عليها في موضعين هذا أحسنها وأجمعها .

والثَّاني في تسلسل الجهة [(3)] الخامسة وفيه أيضًا فوائد ، وحاصل ما وقع له في الموضعين بتقريب أن البدل بعد الفاء في جواب النفي أو ما أشبهه تارة يجوز فيه الرفع والنصب ، ولا جزم ، وتارة يجوز الرفع والنصب والجزم ، وتارة يكون على وجهين ، وتارة يكون على وجه واحد ، وتارة يكون له معنى واحد ، وتارة يكون له معنيان ، والنصب تارة يكون على وجه واحد ، وتارة يكون على وجهين ، وتارة يكون له معنى واحد ، وتارة يكون له معنيان .

وأما الجزم فليس له إلا معنى واحد ووجه واحد .

فقولنا : (ما تأتينا فتحدّثُنا) ، يجوزالرّفع على وجهين في الإعراب ، فبعطف الفعل فيه

---

(1) المغني (٥٥٤/٢) ، والبيت من الكامل وهو منسوب لمويلك المزموم . في : شرح ديوان الحماسة (٩٠٣/٢) ، خزانة الأدب (٥٣١/٨) .
وورد بلا نسبة في : شرح شواهد المغني (٨٧٢/٢) .
(2) المغني (٥٥٤/٢) .
(3) المغني (٥٥٣/٢ - ٥٥٤) .

تعين الجمع وله معنى واحد ، والاستئناف له معنيان على ما أشار إليه الشَّيخ هنا : إما على معنى : فأنت تحدثنا الآن عوضًا عن وقت إتيانك ، وإما أن يكون على معنى السببية كأحد وجهي النصب فيكون الجميع منفيًّا على ما تقرر في كلامه : والنصب له وجه واحد وله معنيان معلومان من كلامه . فإن أتينا بــ (إن) عوضًا انعكس الأمر : فالرفع له وجه واحد . والنصب له وجهان ، وأحد وجهي النصب له معنيان : فإن أتينا بلم فالنصب له وجه واحد ومعنيان ، وكذلك الجزم ، والرفع والجزم له معنى واحد .

وأمثلة ذلك ظاهرة فلنرجع لكلام الشَّيخ **فأقول :** هذه المسألة كلها إنما تقرر على مذهب البصريين القائلين بأن الفاء باقية على معناها من العطف ، وأما على قول الكوفيين القائلين بأن النصب على المخالفة ، وكذلك من قال : إِنَّ النصب بالفاء فلا تتم جميع الأقسام [1] .

قول الشَّيخ : (وعلى المعنى الأول جاء الرفع .....) إلخ .

قلْتُ : إنما قال ذلك ؛ لأن على أحد وجهي النصب تصير الجملة المنفية كأنها مقيّدة بحال ، والنفي إنما تسلط على القيد فيكون التقدير في الآية : لا يقضى عليهم فيتغيرون ، وذلك لا يتقرر كما ذكر .

فإن قُلْتَ : معنيا النصب مشكلان ؛ لأن **قول الشَّيخ** في المعنى الأَوَّل : (أي : ما يكون منك إتيان فحديث ومعنى هذا .....) إلخ .

لقائلٍ أن يقول بأن معنى هذا أن النفي تسلط على شيء خاص فينتفي اختصاصه ، بيانه أن الفاء العاطفة في المفردات تفيد أن الثَّاني عقب الأول . فإذا قلت : (لم يكن إطعام فسقي) معناه : لم يحصل سقي عقب إطعام ، فيحتمل وجود الإطعام وحده أو وجود السقي وحده ، أو وجود السقي متأخر عن الإطعام ، ولا إطعامٌ ولا سقي ، وكذلك يقال في قولنا : (ما يكون منك إتيان فحديث) فمن أين تعين ما ذكر الشَّيخ ، وأن المعنى نصبها ؟ وأما المعنى الثَّاني فمشكل ؛ لأن النفي من أين تسلط على كلام مقيد بحال ، وقد فرضت الفاء

(١) انظر المسألة في : شرح التَّسهيل (٤/٣٠ ــ ٣٢) ، شرح الرضي على الكافية (٤/٦٩ ــ ٧٢) ، ارتشاف الضّرب (٤/١٦٧٤ ، ١٦٨٢ ــ ١٦٨٣) .

عاطفة .

قُلْتُ : هذا الذي أشرت إليه صحيح إلا إذا لم يكن في الفاء معنى السببية ، وأما إن كان فيها معنى السببية فإذا انتفى الأول انتفى الثَّاني قطعًا ، وإذا انتفى الثَّاني انتفى الأول كذلك . ومسألتنا التي مثل بها الشَّيخ فيها معنى السبب ، وذلك عندهم شرط في النصب بعد الفاء ، ويدل على ذلك أن الفاء إذا سقطت وقع الجزم لأَنَّهُ تنزل منزلة جواب الشرط ، لكن السبب والمسبب يجتمعان في سبب واحد فيلزم نفيهما معًا في زمن واحد لأمرين متعاقبين فتأمَّله .

فإن قُلْتَ : ثم ما ذكرتموه بعد تسليمه صحيح إذا وقع عطف جملة على جملة ، وأما إن وقع عطف مفرد متوهَّم على مفرد متوهَّم ، فمن أين فُهِمَ السبب مع أنها في المفرد لا سبب فيها ؟

قُلْتُ : لعل ذلك لأجل فرض الفعل الأول سببًا والثَّاني مسببًا لا من جهة الفاء ، والبحث هنا يطول الكلام فيه .

قوله : (وذلك أصح في نحو : ما تأتينا فتجهل ، أمران .....) إلخ .

قُلْتُ : هذان مثالان لما يترجح فيه القطع ، وأن النصب لا يطرد في جميع المواضع ، وكذلك العطف .

قوله : (ولأن لو عطف لجزم .....) إلخ .

قُلْتُ : هذه الشَرطيَّة . / بيان بطلان تاليها ؛ لأَنَّهُ فرض الرفع على الاستئناف .... [1] نحو ما تأتينا فتأمَّله ، والحاصل أن الأوجه التي قدمناها لا تتقرر في كل موضع ، بل بعض المواضع بعينها سياق ما قصد المتكلم وهو جلي ، وإشكال الشَّيخ ظاهر ، وجوابه حسن .

---

(١) طمس بمقدار سطر بسبب التَّرميم الَّذي لحق بالمخطوط .

قوله : (وللاستئناف .....) إلخ .

قُلْتُ : هذا متمكن على أصله ؛ لأنَّ الفاء هنا يتقرر فيها السبب ، ونفي الأَوَّل يلزم منه نفي الثَّاني .

قوله : (لو عرفت الجزع .....) إلخ .

إن قلت : استعمل الشَّيخ هنا استثناء نقيض المقدم لنفي نقيض الثَّاني ، وذلك لا يصلح عند أهل المعقول إنما يتقرر العكس ، أو أخذ عين الشَّرط ، وهو المقدم فيثبت عن الجزاء ، وهو التالي عند أهل [1] المنطق .

قُلْتُ : كثيرًا ما يقع ذلك في كلام النحويين والشعراء وأشار إليه التَّفتازاني [2] في باب (لو) [3] و لم يقصد بذلك الاستدلال ، بل كما قال ذلك القائل :

ولو طار ذو حافر قبلها ۞ لطارت ولكنه لم يطر

فتأمَّله . وقد خرجنا عن مقصدنا ، فإن المقصد إنما هو جمع الآيات ، وهذا تعرض لكلام الشَّيخ فلنقتصر .

قُلْتُ : وقد رأيت كلامًا للرَّضيّ [4] بعد أن قيدت هذا الكلام يشير إلى بعض [5] ما أشرنا إليه وسيأتي ما يناسبه ـــ إن شاء الله ـــ في آية أمشى بذلك ، والله سبحانه الموفق .

---

(١) الاستغناء في أحكام الاستثناء (٥٦٢ ـــ ٥٦٣) .

(٢) مسعود بن عمر بن عبدالله التفتازاني ، عالم بالنحو والمعاني والبيان ، له مصنفات منها : شرح العضد ، شرح التلخيص ، توفي سنة إحدى وتسعين وسبعمائة . انظر : الدرر الكامنة (١١٩/٥) ، طبقات المفسرين للداودي (٣١٩/١) ، بغية الوعاة (٢٨٥/٢) ، الأعلام (٢١٩/٧) .

(٣) المطول (٣٣٥) .

(٤) محمد بن الحسن الرضي الاستراباذي ، عالم بالعربية ، في أهل استراباذ ، له مصنفات ، منها : الوافية في شرح الكافية ، شرح مقدمة ابن الحاجب . توفي سنة ثمان وثمانين وستمائة . انظر : بغية الوعاة (٥٦٧/١ ـــ ٥٦٨) ، الأعلام (٨٦/٦) .

(٥) شرح الرضي (٦٩/٤) .

قوله تعالى : ﴿ نَعْمَلْ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ ﴾ [فاطر : ٣٧] .

ذكرها في (غير) [١] ؛ لَمَّا أَنْ قال : وتستعمل غير المضافة لفظًا على وجهين : أحدهما ؛ ــ وهو الأصل ــ : أن تكون صفة للنكرة نحو : ﴿ نَعْمَلْ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ ﴾ ، أو لمعرفة قريبة منها نحو : ﴿ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ [الفاتحة : ٧] ؛ لأنَّ المعرف الجنسي قريب من النكرة ، ولأنَّ (غير) إذا وقعت بين ضدين ضعف إبهامها حتى زعم ابن السراج أنها قد تتعرف . ويرده الآية الأولى .

قُلْتُ : الكلام على هذه الكلمة قد تقدَّم لنا مرارًا وما رد به الشَّيخ على ابن السراج وقع في كلام غيره ، وتقدَّم لنا أنه ليس فيه دليل لاحتمال (غير) أن تكون بدلاً ، لا صفة . انظر الفاتحة [٢] ، ويحتمل أن يكون (غير) مفعولاً ، وصالحًا صفة لمصدر مُقدَّرٍ إلا أن يقال من شرط حذف الموصوف خصوصية الصفة ، وليست خاصة . لكن ابن هشام قال أنه ليس بشرط بل يشترط قيام الدَّليل على المحذوف وهو الحق ، والله أعلم .

قوله تعالى : ﴿ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الأَرْضِ ﴾ [فاطر : ٤٠] .

ذكرها في (مِنْ) [٣] لكونها بمعنى (في) ، والظاهر أنها لبيان الجنس .

قُلْتُ : لا يبعد أن تكون بمعنى (في) إن أجزنا التضمين في الأحرف ، وتأمَّل كلام المُعْرِب [٤] هنا في إجازته التنازع من غير ربط ، وفي منعه البدل في الجملة ومعلوم ما فيه .

قوله : ﴿ وَلَئِنْ زَالَتَا ﴾ الآية [فاطر : ٤١] .

ذكرها الشَّيخ في (إن) [٥] النافية .

---

(١) المغني (١/١٨٠) .

(٢) الجمع الغريب (١/٦٢ ــ ٦٤) .

(٣) المغني (١/٣٥٢) .

(٤) الدر المصون (٥/٤٧١ ــ ٤٧٢) .

(٥) المغني (١/٣١) .

قال : وقد اجتمعت الشَرطيَّة والنافية في قوله : ﴿ وَلَئِنْ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ ﴾ الآية [فاطر : ٤١] ، فالأولى شَرطيَّة ، والثَّانية نافية ، جواب للقسم الذي آذنت به اللام الداخلة على الأولى ، وجواب الشرط محذوفٌ وجوبًا .

قُلتُ : ظاهره جارٍ على أَنَّ الشرط والقسم إذا اجتمعا فالجواب للأول على الصحيح من القول ، وقد تقدَّم وجهه مرارًا ، والله أعلم .

قال الفقير إلى ربه : وهذه آخر آية رأيت من هذه السورة الكريمة ، أعاد الله علينا بركاتها بمنِّه وفضله ، وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا .

❁❁❁

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صلى الله على سيِّدنا محمَّد وعلى آله وصحبه وسَلَّمَ

سورة يس

قوله تعالى : ﴿ يس * وَالْقُرْءَانِ الْحَكِيمِ ﴾ الآية [يس : ١ ــ ٢] .

ذكرها في الجمل [(١)] التي لا محل لها ؛ **لَمَّا أَنْ قال :** الرَّابعة المجاب بها القسم ، فذكر الآية ، وذكرها في الواو مثالاً للقسم ، فانظره [(٢)] .

قوله تعالى : ﴿ لِتُنْذِرَ قَوْمًا مَا أُنْذِرَ ءَابَاؤُهُمْ ﴾ [يس : ٦] .

ذكرها في الميم [(٣)] في فصل التدريب **حيث قال :** والأرجح في الآية النافية بدليل : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمْ قَبْلَكَ مِنْ نَذِيرٍ ﴾ [سبأ : ٤٤] ، ويحتمل الموصولة ، انظره .

قُلْتُ : والشَّيخ رجح كما جرت عادته بآية أخرى و لم يذكر هذه الآية في تلك الجهة التي أشار إلى هذه القاعدة فيها ، وتقدّم في قوله : ﴿ لا رَيْبَ فِيهِ ﴾ [البقرة : ٢] ما في ذلك فراجعه [(٤)] .

فإن قُلْتَ : إذا رجح الشَّيخ ما ذكر وصح ذلك فما باله يُحَمِّلُ الآية الموصولية وهي في المعنى تتضمن ثبوت الإنذار للآباء والآية الأخرى صريحة بنفيه فما وجه الجمع ؟ .

---

(١) المغني (٢/٤٦٤) .

(٢) المغني (٢/٤١٦) .

(٣) المغني (١/٣٤٥) .

(٤) الجمع الغريب (١/ ٨٨ – ٩٨) .

قُلْتُ : يؤخذ من كلام بعضهم أن النفي في تلك الآية / إنما تسلط على إنذار المعاصرين ، والإنذار تسلط على الأبعد منهم ، وأعرض الشَّيخ عن المصدرية والزائدة لضعفهما ، وقد قيل بهما في الآية والله أعلم .

قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ ﴾ الآية [يس : ٩] .

ذكرها في فصل التدريب في (ما) [١] ؛ لَمَّا أَنْ تكلَّم على قوله : ﴿ وَمِنْ قَبْلُ مَا فَرَّطْتُمْ ﴾ [يوسف : ٨٠] . وألزم على إعراب من أعرب (ما) المصدرية وصلتها عطف على (أنَّ) وصلتها الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف ، فأورد السؤال على هذه الآية ، وأجاب بأن الآية ليست من ذلك كما توهم ابن مالك ، بل المعطوف شيئان على شيء [٢] . انظره .

قُلْتُ : فيكون من باب عطف معمولين على معمولين ، وهو جائز باتفاق . بل وكذلك معمولات . ووقع كلام الصفاقسي المعرب [٣] في غير هذه الآية مثل ما توهم ابن مالك [٤] ، ولم يقع لهما ذلك هنا ، ولا نبها عليه .

قوله تعالى : ﴿ لا يُؤْمِنُونَ ﴾ [يس : ١٠] .

ذكرها في السَّادس من الجهة السَّابعة [٥] دليلاً على أَنَّ الجملة في آية البقرة مستأنفة فانظر البقرة .

قُلْتُ : تقدَّم لنا ما فيه ، فراجعه [٦] .

---

(١) المغني (١/٣٤٨) .

(٢) (شيئين) انظر : المغني (١/٣٤٨) .

(٣) الصفاقسي : إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الصفاقسي ، فقيه مالكي ، له مصنفات ، منها : المجيد في إعراب القرآن المجيد ، وشرح ابن الحاجب في أصول الفقه ، توفي سنة اثنين وأربعين وسبعمائة . انظر : الدرر الكامنة (١/٥٧) ، بغية الوعاة (١/٤٢٥) ، الأعلام (١/٦٣) .

(٤) شرح التسهيل (٣/٣٨٤) .

(٥) المغني (٢/٦٨٢) .

(٦) الجمع الغريب (١/١٢٦) .

قوله تعالى : ﴿ أَئِنْ ذُكِّرْتُمْ ﴾ [يس : ١٩] .

ذكرها في (هل) [١] لما فرق بينها وبين الهمزة بأمور من ذلك جواز دخول الهمزة على (إنْ) وذكرها مثالاً لحذف الجواب أي : تطيرتم . انظر أماكن الحذف [٢] .

قوله تعالى : ﴿ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ ﴾ الآية [يس : ٢٠] .

ذكرها في الفرق بين البدل وعطف البيان □[٣] ؛ لَّما أَنْ ذكر أن البدل قد يكون تابعًا لجملة بخلاف البيان ، فذكر الآية .

قُلْتُ : وقيل : ليس فيها دليل لاحتمال التفسير في هذه الجملة ، فتكون الجملة تفسيرية ، والله أعلم .

قوله تعالى : ﴿ يَالَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ ﴾ الآية [يس : ٢٦] .

ذكرها مثالاً لحذف [٤] الكلام جُمْلَةً .

قال : (إذا قيل إن الآية على حذف المنادى أي : هؤلاء) .

قُلْتُ : تأمَّل هذا كيف وهو من حذف جملة الكلام ؟! فإنه إنما حذف منادى وهو مفرد .

قوله تعالى : ﴿ بِمَا غَفَرَ لِي ﴾ [يس : ٢٧] .

ذكرها في الميم ؛ لَّما أَنْ تكلَّم على (ما) [٥] الاستفهامية ، وأن ألفها تحذف مع الجار ولا يجوز الإثبات إلا في الضرورة .

قال : فلذا رد الكسائي قول المفسرين في نحو : ﴿ بِمَا غَفَرَ لِي ﴾ في أنها استفهامية .

---

(١) المغني (٢/٤٠٤) .
(٢) المغني (٢/٧٤٥) .
(٣) المغني (٢/٥٢٧) .
(٤) المغني (٢/٧٤٧) .
(٥) المغني (١/٣٢٩) .

وإنما هي مصدرية ، والعجب من الزَّمخشريّ [1] إذ جوز كونها استفهامية مع رده قول من قال في : ﴿ بِمَا أَغْوَيْتَنِي ﴾ [الحجر : ٣٩] إن المعنى : بأي شيء أغويتني . فإن إثبات الألف قليل شاذ ، وأجاز هو وغيره أن تكون بمعنى (الَّذي) وهو بعيد ؛ لأنَّ الذي غُفِر له هو الذنوب ويبعد إرادة الاطلاع عليها وإن غفرت .

قُلْتُ : ما رد به وقع في كلام المُعْرِب [2] ، وردّه المختَصِر [3] بأن علمهم بالذنوب المغفورة يستلزم العلم بالمغفرة وفيه زيادة العلم بقدر الذنوب فهذا أدل على عظيم المغفرة .

قُلْتُ : وما ذكره من الجواب لا يبعد إلاَّ أن يقال : الدار دار حياء وهيبة ووقار ، فإن كان الاطلاع عليه في دار النعيم المقيم فيبعد طلب ذلك لقومه وإن طلب لهم في الدنيا فلا يَبْعُدُ ، والله أعلم .

قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَى قَوْمِهِ ﴾ [يس : ٢٨] .

ذكرها في زيادة (من) [4] .

قال : وجوَّزَ الزَّمخشريّ في الآية زيادة (من) مع المعرفة لأنَّهُ قال : ومن الذي كنا منزلين . انظره .

فإن قُلْتَ : لعل الزَّمخشريّ [5] يقول بأن الثواني يجوز فيها ما لا يجوز في الأوائل كما قيل في : (رب رجل وأخيه) .

قُلْتُ : بعد تسليمه يرده تصريحه بقوله : ومن الَّذي ، فقد صرّح بدخول (مِنْ) على

---

(١) الكشاف (٤/١١) .

(٢) الدر المصون (٥/٤٧٩ ــ ٤٨٠) .

(٣) المجيد (٢٩/أ) ، وهذا الموضع والَّذي يليه صفحة (٧٣ ، حاشية : ٣) قمت بترقيم المخطوط ؛ لأنَّ المخطوط غير مرقّم ، وهو برقم :(٨٩٩) مصوّرة في مركز البحث العلمي بجامعة أمّ القرى .

(٤) المغني (١/٣٥٦) .

(٥) الكشاف (٤/١٢) .

الَّذي ، إلاَّ أن يكون تقدير معنى لا تقدير صناعة ، ففيه نظر . والعجب من المختَصِر في كونه لم يقل بهذه القاعدة في هذا الموضع مع أنه كثيرًا ما يرد على المُعْرِب بها .

قيل : و لم يقع في سورة يس ما نقل عن صاحب الكتاب فعليك به .

قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا هُمْ خَامِدُونَ ﴾ [يس : ٢٩] .

ذكرها في (إذا) [١] الفجائية ؛ لَمّا أنْ تكلَّم على عاملها وأنه الخبر المذكور أو المقدّر .

قال : و لم يقع في القرآن إلا مذكورًا فذكر آيات منها هذه .

قُلْتُ : قد تقدَّم عدم اطراده لدخول ما يمنع العمل .

قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ ﴾ [يس : ٣١] .

ذكرها في (كم) [٢] ؛ **لَمَّا أَنْ قال :** إنَّ لها صدر الكلام . وأما قول بعضهم في : ﴿ أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا ﴾ الآية ، أبدلت أن وصلتها من (كم) فمردود ، فإن العامل في البدل هو عامل في المبدل منه ، فإن قدر عامل المبدل منه يروا فـ (كم) لها صدر الكلام ، ولا يعمل فيها ما قبلها . وإن قدر أهلكنا فلا تسلط له في المعنى على البدل . والصواب أن (كم) مفعول لأهلكنا ، والجملة إما مفعولة لأجله ، وإما معترضة بين يروا ، وما سد مسد مفعوليه وهو أن وصلتها ثم ذكر / .

وهم ابن عصفور [في قوله إنَّ (كم) فاعل ، وردَّه ابن هشام ، بأنَّ (كم) لها صدر الكلام ، وقوله : إنَّ ذلك جاء في لغة رديئة حكاها الأخفش تخرج فيها عن الصّدريَّة خطأ من] [٣] جهة ما أشار إليه الشَّيخ ومن جهة أن البدل من الاسم الذي فيه الاستفهام لا بُدَّ من دخول الاستفهام فيه إلا أن يقال : (كم) هنا خبرية لا استفهامية .

وأما قول الشَّيخ : (فلا تسلط .....) إلخ .

مبناه على أنَّ العامل في البدل مُتَّحد فيه نزاع .

---

(١) المغني (١٠٢/١) .

(٢) المغني (٢٠٧/١) .

(٣) ما بين المعقوفين حاولت الاجتهاد في فهمه من خلال نصّ المغني ٢٠٧/١ .

قوله : (على أَنَّهُ عُلِّق .....) إلخ .

قُلْتُ : الشَّيخ ــ رحمه الله ــ أنكر على أبي حيَّان التعليق كما تقدَّم لنا في سورة البقرة [1] في قوله : ﴿ سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾ الآية [البقرة : ٢١١] ، وذكر مرة أن الصحيح من القول جواز التعليق بها وعليه خَرَّج قوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا ﴾ الآية [السَّجدة : ٢٦] ، وقد أشرنا إليه في السجدة [2] ، وهنا ظاهر كلامه [أنّها] لغة متفق على التعليق بها ، فانظر كلامه في هذه المواضع والمتأول عنه تغيير الاجتهاد في حقه ، فإنهم عدّوه من المجتهدين في هذا الفن .

فإن قلت : هذا الوجه الذي ذكر الشَّيخ مخالف للوجوه التي ذكر المُعْرِب [3] مع أن شروط المفعول من أجله لم تتوفر فيجب جره باللام .

قُلْتُ : لعله راجع للوجه المنقول عن الفرَّاء [4] . [فإِنَّه] قال : بأنَّ (يروا) عامل في الجملتين وغلب في لفظه الجملة على المفرد ، و لم يبين العمل ما هو ؟ والشروط التي أشرت إليها أكثرها مختلف فيه وتأمَّل اعتراض أبي حيَّان [5] على الزَّمخشريّ [6] فإنه لم يبين له مقصده وبيان مراد الزَّمخشريّ على ما فيه ، أن البدل من معنى أهلكنا ، لا من جملة كم أهلكنا بها .

قوله : (كونهم .....) إلخ .

بدل اشتمال من المضاف إليه وهو الإهلاك ولا يرد في كلام أبي حيَّان فتأمَّله منصفاً

---

(١) الجمع الغريب (٢/٤٠٢ ــ ٤٠٣) .

(٢) الجمع الغريب (١٧٩/أ) .

(٣) الدر المصون (٥/٤٨١ – ٤٨٢) .

(٤) للفرّاء وجهان لنصب (كم) : الأَوَّل : النَّصب بالفعل (يروا) ، الثّاني : النَّصب بالفعل (أهلكنا) ، وتصير (كم) استفهاميّة .
معاني القرآن (٢/٣٧٦) .

(٥) البحر المحيط (٧/٣٣٣) .

(٦) الكشاف (٤/١٣ – ١٤) .

وانظر لفظه يظهر لك ، وإن كان فيه بحث ظاهر ، والله أعلم .

قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا ﴾ الآية [يس : ٣٢] .

ذكرها ـــ رحمه الله ـــ في (إنْ) [١] المخفّفة ؛ لَمَّا أَنْ ذكر أنها قد تهمل فذكر آيات على ذلك منها هذه وذكرها أيضًا في الجهة السَّادسة [٢] في النوع التاسع منها استطرادًا على أنَّ المفرد قد يراعى معناه فيوصف بالجمع كالآية ، فانظره .

قُلْتُ : أما الموضع الأول فمعلوم ما فيه على أصل البصريين والكوفيين ولما فيه التشديد والتخفيف وقد أشار إليه الشَّاطبـــيّ [٣] بقوله :

وفيها وفي يس والطارق والعلى ۞ .... [٤]

البيت ، وتقدَّم توجيهها وأنها قراءة سبعية لا يقع فيها إلا مخذول نعوذ بالله منه .

وأمّا ما أشار إليه في الموضع الثَّاني فقد تقدَّم مرارًا الكلام على كل فرد وجب الإفراد وإن أريد المجموع فيجب الجمع فيقال له : كيف تصنع بالآية هل أريد المجموع أو الإفراد ؟ فتأمَّله ويظهر شيء في الجواب .

---

(١) المغني (١/٣٢) .

(٢) المغني (٢/٦٧٤) .

(٣) الشاطبي : القاسم بن فِيْرُّه ـــ بكسر الفاء وسكون الياء وآخر الحروف وتشديد الراء وضمها ـــ بن أبي القاسم خلف بن أحمد الرعيني الشاطبي الأندلسي ، كان عالمًا بكتاب الله بقراءاته وتفسيره ، عالم بحديث رَسُول اللّهِ ﷺ مبرزًا فيه ، له القصيدة في القراءات وسماها حرز الأماني ووجه التهاني ، توفي سنة تسعين وخمسمائة . انظر : إنباه الرواه (٤/١٦٠) ، معجم الأدباء : (١٦/٢٩٣ ـــ ٢٩٦) ، سير أعلام النبلاء (٢١/٢٦١ ـــ ٢٦٤) ، تحفة الأديب (٢/٥٤٦) .

(٤) صدر بيت عجزه :

.... ۞ يشدد لما كامل نص فاعقلا

قرأ ابن عامر وحمزة وعاصم بتشديد (لَمَّا) ، والباقون بتخفيفها . انظر : متن الشَّاطبيّة المسمّى حرز الأماني ووجه التّهاني (ص ٦١) ، إبراز المعاني (٥٢٢ ، ٥٢٧) .

قوله تعالى : ﴿ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ ﴾ الآية [يس : ٣٥] .

ذكرها مثالاً لذكر عائد الموصول في الروابط [١] .

قُلْتُ : وقراءة حمزة [٢] والكسائي بالحذف [٣] ففيه دليل على الحذف ، وذكرها أيضًا مثالاً للحذف ، والشَّيخ ـــ رحمه الله ـــ لم يجوز في الآية غير ما ذكر وحمل (ما) أن تكون نافية أو نكرة موصوفة وهو جليٌّ . فعلى هذا لا دليل للشيخ إلا أنه جعلها مثالاً .

قوله تعالى : ﴿ وَءَايَةٌ لَّهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ ﴾ الآية [يس : ٣٧] .

ذكرها مثالاً لما يحتمل الحالية والصفة ، انظره في حكم الجمل بعد النكرات [٤] ، وانظر التَّفتازاني في هذه الآية [٥] .

قوله تعالى : ﴿ وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ ﴾ [يس : ٣٩] .

ذكرها في اللام [٦] ؛ **لمّا أن قال :** زادوا اللام في بعض المواضع المستغنى بالفعل عنها ، وعكسوا ذلك فحذفوها في بعض الأفعال المفتقرة إليها فذكر آيات في الثَّاني منها هذه الآية ، وذكرها في حذف حرف الجر في أماكن الحذف [٧] .

قلت : كلام الشَّيخ ـــ رحمه الله ـــ يقتضي أن قوله : قدرنا ، يتعدى إلى منازل بنفسه وإلى الضمير بحرف الجر ، وهذه المسألة فيها في الآية خلاف ، والظاهر أن كلام أبي البقاء

---

(١) المغني (٢/٥٧٩) .

(٢) حمزة بن حبيب بن عمارة الكوفي الزيات ، أحد القراء السبعة ، توفي سنة ست وخمسين ومائة . انظر : سير أعلام النبلاء (٧/٩٠) ، معرفة القراء الكبار (١/٩٣) ، الإقناع (١/١٢٥) .

(٣) قرأ حمزة والكسائي وشعبة بحذف هاء الضمير ، والباقون بإثباتها . انظر : التيسير في القراءات السبع (ص ١٨٤) ، الإقناع (٢/٧٤٢) .

(٤) المغني (٢/ ٤٩٤) .

(٥) المطول (٨٦ ، ٥٩٤) .

(٦) المغني (١/ ٢٤٦) .

(٧) المغني (٢/٧٣٦) .

[1] هو كلام الشَّيخ [2] خلاف فهم المختَصِر [3] عن أبي البقاء فتأمَّل كلام المختَصِر تجده وهمًا على النسخة التي رأيت ، وتأمَّل كلام أبي حيَّان [4] في كونه جعل الجملة المذكورة من باب الاشتغال ، وجوَّزَ الوجهين ؛ لأنَّ قبلها جملة ذات وجهين مع أن تلك الجملة معطوفة ولا يتم قوله إلا أن قلنا بأن الجملة المعطوفة يصحّ العطف عليها وفيه خلاف .

قوله تعالى : ﴿ وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ ﴾ [يس : ٤٠] .

ذكرها مثالاً لحذف التنوين لالتقاء الساكنين [5] في قراءة من نصب (النهار) [6] وذكرها في (لا) وأنها تكون مع المعرفة [7] .

قوله تعالى : ﴿ وَءَايَةٌ لَّهُمْ ﴾ الآية [يس : ٤١] .

ذكرها في النوع الثَّاني عشر [8] من الجهة السَّادسة منه ؛ لَّما أَنْ ذكر مواضع يجب فيها تقديم المبتدأ .

قال : وإذا كان المبتدأ الذي أصله التقديم يجب تأخيره إذا كان مثل الآية فلأن يجب تأخير المفعول الذي أصله التأخير نحو : ﴿ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ ﴾ الآية [الأنعام : ٨١] .

---

(١) أبوالبقاء : عبداللّه بن الحسين بن عبد الله العكبري النحوي الحنبلي ، له مصنفات منها : التبيان ، إعراب القراءات الشاذة ، توفي سنة ست عشر وستمائة . انظر : إنباه الرواه (١١٦/٢ ــ ١١٧) ، سير أعلام النبلاء (٩١/٢٢ ــ ٩٣) ، تحفة الأديب (١٢٥/١) .

(٢) إملاء ما منَّ به الرحمن (٢٠٣/٢) .

(٣) المجيد (٣٢/أ ، ب) . هذا الموضع الثّاني الَّذي قمت بترقيمه . انظر حاشية (٣) ص ٦٨ .

(٤) البحر المحيط (٣٣٦/٧) .

(٥) المغني (٧٤١/٢) .

(٦) قراءة عمارة بن عقيل ، انظر : مختصر شواذ القراءات (ص ١٢٦) ، إعراب القراءات الشاذة (٣٦٤/٢) ، البحر المحيط (٣٣٨/٧) .

(٧) المغني (٢٧٠/١) .

(٨) المغني (٦٧٦/٢) .

أحرى وأولى ، انظر الأنعام / .

ثم ذكرها أيضًا في (لو) [1] ؛ لَمَّا أَنْ ذكر [أنَّ] (أَنَّ) تأتي بعدها ، ونقل أَنَّ الخبر مقدر مقدم كالآية ؟

قُلْتُ : الآية فيها أعاريب ؛ هذا أظهرها ، انظر ابن عطيَّة هنا فإن فيه نظرًا [2] .

قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّقُوا ﴾ [يس : ٤٥] .

ذكرها في حذف جملة جواب الشَّرط [3] أي أعرضوا بدليل ما بعده .

قوله تعالى : ﴿ مَنْ بَعَثَنَا ﴾ [يس : ٥٢] .

ذكرها في (مَنْ) مثالاً [4] للاستفهام ، وانظر كلام التَّفتازاني [5] في هذه الآية .

قوله تعالى : ﴿ فَاسْتَبَقُوا الصِّرَاطَ ﴾ [يس : ٦٦] .

ذكرها في الجهة السَّادسة [6] في النوع الرَّابع منها في اشتراط الإبهام في بعض المواضع فذكر في ذلك آيات وقع الوهم فيها ، منها هذه الآية في قول الزَّمخشريّ أن الصراط منصوبٌ على الظرف ثم ذكر آية طه : ﴿ سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا الأُولَى ﴾ [طه : ٢١] وقد قدمنا ذلك كله .

قال : والصواب أن هذه المواضع على إسقاط حرف الجر توسعًا .

قال : والجار المقدر في الآية (في) أو (إلى) ويحتمل أَنَّ (استبقوا) ضُمِّنَ معنى

---

(١) المغني (١/٢٩٨) .
(٢) المحرر الوجيز (١٣/٢٠٢) .
(٣) المغني (٢/٧٤٥) .
(٤) المغني (١/٣٥٨) .
(٥) المطول (٨٦ ، ٥٩٦) .
(٦) المغني (٢/ ٦٦٠) .

(تبادروا) ، وقد أجيز الوجهان في : ﴿ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ ﴾ [البقرة : ١٤٨] .

قُلْتُ : فانظر سورة طه [(١)] وأكثر كلام الشَّيخ أتى به المُعْرِب [(٢)] .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴾ [يس : ٧٦] .

ذكرها في محل الجملة الَّتي لا محل لها [(٣)] ؛ لَمَّا أَنْ ذكر أَنَّ من الجمل المتبادر كونها في محل ، فذكر الآية .

قوله تعالى : ﴿ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا ﴾ الآية [يس : ٧٩] .

ذكرها دليلاً على حذف الفعل [(٤)] ؛ في أنه لم يصرح به فيما يكون فيه سؤال وجواب مثل (ليقولنّ) فانظره .

فإن قُلْتَ : فإن سأل سائل عن الآية الكريمة فيقول : مقتضى الظاهر أن يقال في جواب السؤال : قل الذي أنشأها أول مرة يحييها ؛ لأنَّ السؤال وقع بجملة اسمية ، والجواب جملة فعلية ومطابقة الجواب للسؤال مطلوبة ، فما سر العدول عن ذلك ؟

فالجواب ــ والله أعلم ــ : أن هؤلاء القوم كانوا ينكرون البعث والإحياء ، وما ذكروه من الجملة الاسميّة ليس المراد منها تعيين الفاعل وأنهم صدقوا بوقوع الفعل ، وطلبوا تعيين من فعله ، بل استبهموا الفعل وأحالوه من فاعل أيَّ فاعل كان ، فكان اللائق بالجواب ما وقع من الخطاب ، وما ذكر السائل إنما يتقرر فيمن طلب تعيين الفاعل ، وفي الآية الكريمة أسرار بيانية ومسائل أصولية ليس محلّها هذا التقييد .

وتأمَّل كلام الشَّيخ ابن عبد السَّلام [(٥)] هذا وما فيه من البحث [(١)] ، وانظر آخر

---

(١) الجمع الغريب (١٤٧/أ) .
(٢) الدر المصون (٥/ ١٤ – ١٥) .
(٣) المغني (٢/ ٤٤٢) .
(٤) المغني (٧١١/٢) .
(٥) ابن عبد السلام : محمَّد بن عبد السَّلام الهواري ، فقيه مالكي ، عالم قاضٍ . له مصنّفات منها : شرح جامع =

الزخرف [٢] وأولها فإنا ذكرنا ما يناسب هذه الآية .

قال الفقير إلى ربه : وهذه آخر آية رأيت من هذه السورة الكريمة ، أعاد الله علينا بركاتها بمنه وفضله ، وصلّى الله على سيِّدنا محمَّدٍ ، وعلى آله وصحبه وسلَّم .

❁❁❁

الأمّهات لابن الحاجب ، ديوان فتاوى . توفي : سنة تسع وأربعين وسبعمائة .

فهرست الرصّاع (ص ٨٦) ، درّة الحجال (٢/١٣٣) ، الأعلام (٦/٢٠٥) .

(١) لم استطع الوقوف على هذا القول فيما بين يديّ من مصنّفات .

(٢) انظر : ص ١٣٩ ـــ ١٤٠ .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صلى الله على سيِّدنا ومولانا محمَّد وعلى آله وصحبه وسَلَّمَ

سورة الصافات

قال الفقير إلى ربه : هذه السورة الكريمة ذكر الشَّيخ منها آيات منها :

قوله تعالى : ﴿ وَالصَّاۤفَّاتِ صَفًّا ﴾ الآية [الصَّافَّات : ١] .

ذكرها في الفاء [١] ؛ لَمَّا أَنْ ذكر أنها قد تكون لمجرد الترتيب في الجمل والصِّفَات ، فذكر الجمل **ثم قال في الصّفَات ونحوها :** ﴿ فَالزَّاجِرَاتِ زَجْرًا ﴾ [الصَّافَّات : ٢] . وقال الزَّمخشريّ : للفاء مع الصِّفَات ثلاثة أحوال :

أحدها : أن تدل على ترتيب معانيها في الوجود كقوله :

يا لهفَ زيَّابة للحارثِ ❁ الصابحِ فالغانِمِ فالآيبِ [٢]

أي : الذي صبح فغنم فآب .

الثَّاني : أن تدل على ترتيبها في التفاوت من بعض الوجوه نحو قوله : (خذ الأكمل فالأفضل ، واعمل الأحسن فالأجمل) .

---

(١) المغني (١/١٨٥) .

(٢) المغني (١/١٨٥) ، والبيت من السريع وهو منسوب لابن زيَّابة ، في : أمالي ابن الشجري (٢/٥٠٨) ، شرح شواهد المغني (١/٤٦٥) ، وخزانة الأدب (١/١٠٧) .
وورد بلا نسبة في شرح التسهيل (٣/٣٥٣) .

الثالث : أن تدل على ترتيب موصوفاها في ذلك نحو : « **يَرْحَمُ اللَّهُ المُحَلِّقِينَ فَالمُقَصِّرِيْنَ** » [1] . انتهى .

والبيت لابن زيَّابة ، يقول : يا لهف أبي على الحارث إذ صبح قومي بالغارة ، فغنم فآب سليمًا أن لا أكون لقيته فقتلته ، وذلك أنه يريد يا لهف نفسي .

قُلْتُ : هذا التقسيم الذي قسمه الزَّمخشريّ يدلّ على أَنَّ الفاء عنده قد تكون للترتيب فقط في غير تعقيب ، وفيه نزاع ، وإذا نظرت معنى ما ذكر تجده حسنًا ، وتأمَّل كلامه في أجزاء الآية وتنزيلها على ما ذكر .

وقوله : (خذ الأكمل فالأفضل .....) إلخ .

قال الدَّماميني [2] الَّذي [3] رأيته في نسخ الكشاف بخط الإمام ابن أبي الربيع (خذ الأفضل فالأكمل) .

قال : وانظر ما هو الفرق بين الأحسن والأجمل .

والبيت لابن زيَّابة ، قيل أنه قاله في جواب الحارث بن همام ، وانظر الطِّيبـــيّ [4] ومن تكلم على لفظ الزَّمخشريّ والله الموفق [5] .

---

(١) جزء من حديث عن النَّبيِّ ﷺ في الصّحيحين . انظر : صحيح البخاريّ ، كتاب الحجّ ، رقم (١٧٢٧) ، (ص ٢٧٩) ، شرح صحيح مسلم للنّووي ، كتاب الحجّ ، رقم (١٣٠١) ، ص (٨١٦) .

(٢) الدَّماميني : بدر الدين محمد بن أبي بكر بن عمر الإسكندراني ، المعروف بابن الدَّماميني ، له مصنفات منها : حاشية على مغني اللبيب «تحفة الغريب» ، شرح التسهيل ، وشرح البخاري ، توفي بالهند سنة سبع وعشرين وثمانمائة . انظر : الضوء اللامع (٧/١٨٥) ، حسن المحاضرة (١/٥٣٨) ، بغية الوعاة (١/٦٦ ـــ ٦٧) ، الأعلام (٦/٥٧) .

(٣) تحفة الغريب (٥٧/أ) .

(٤) الطيبي : الحسين بن محمَّد بن عبد اللّه شرف الدِّين الطيبي ، من علماء الحديث والتّفسير والبيان ، له مصنّفات منها : فتوح الغيب في الكشف عن قناع الرّيب ، شرح مشكاة المصابيح . توفي : سنة ثلاث وأربعين وسبعمائة . الدرر الكامنة (٢/١٥٦) ، بغية الوعاة (١/٥٢٢) ، طبقات المفسِّرين للداودي (١/١٤٣) ، الأعلام (٢/٢٥٦) .

(٥) فتوح الغيب (٤٠/ب ، ٤١/أ ، ب) .

وتأمَّل العلم في قول .... / [1] .

فأقام أباه مقام أمه . وقال المُعْرِب أن زيابة اسم أمه ، وأنه أقام أمه مقام نفسه ، والله أعلم .

قُلْتُ : والصواب أن تفسير كلام الشَّيخ بما نقل عن المُعْرِب [2] ؛ لأنَّ كلام الشَّيخ ظاهر فيه لقول الشَّيخ أي يا لهف أمي .

قوله تعالى : ﴿ وَحِفْظًا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ ﴾ [الصَّافَّات : ٧] .

ذكرها في مواضع :

الأول : في (كل) [3] ؛ لَّما أَنْ ذكر ما نصّ عليه ابن مالك من وجوب مراعاة معنى (كل) في إضافتها إلى النكرة ، ورد أبي حيَّان عليه ، ورد الشَّيخ على الجميع ، وذكر آية استشكل بها ذلك ، **قال :** وأشكل من الآيتين قوله تعالى : ﴿ وَحِفْظًا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ ﴾ الآية ، **قال :** ولو ظفر بها أبو حيَّان لم يعدل إلى الاعتراض ببيت عنترة . **قال :** والجواب عنها أن جملة (لا يسمعون) مستأنفة أخبر بها عن حال المسترقين لا صفة لكل شيطان ، ولا حال منه ؛ إذ لا معنى للحفظ من كل شيطان لا يسمع وحينئذ فلا يلزم عود الضمير إلى كل ، ولا إلى ما أضيف إليه ، وإنما هو عائد إلى الجمع المستفاد من الكلام .

الموضع الثَّاني : ذكرها ــ رحمه الله ــ في الجمل الَّتي لا محل لها من الإعراب [4] ؛ لَّما أَنْ **قال :** تنبيهات من الاستئناف ما قد يخفى ، وله أمثلة :

أحدها : (لا يسمعون) من قوله تعالى ﴿ وَحِفْظًا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ ﴾ الآية .

قال : فإن الذهن يتبادر إلى أنه صفة لكل شيطان أو حال منه ، وكلاهما باطل ؛ إذ

---

(١) طمس بمقدار سطر بسبب التَّرميم الَّذي لحق بالمخطوط .
(٢) الدر المصون (٥/٤٩٥) .
(٣) المغني (١/٢٢٣) .
(٤) المغني (٢/٤٤٢) .

لا معنى للحفظ من كل شيطان لا يسمع ، وإنما هي استئناف نحوي ولا يكون استئنافًا بيانيًّا لفساد المعنى أيضًا .

وقيل : يحتمل أن يكون الأصل (لئلا يسمعوا) ثم حذفت اللام كما في : (جئت أن تكرمني) ثم حذفت (أن) فارتفع الفعل كما في قوله :

ألاَ أيُّهذا الزَّاجِريْ أحْضُرَ الوَغَى ۞ .... [1]

فمن رفع (أحضر) واستضعف الزَّمخشريّ الجمع بين الحذفين .

قال : فإن قُلْتَ : اجعلها حالاً مقدرة ، أي : (وحفظًا من كل شيطان مارد) ، مقدّرًا عدم سماعه أي بعد الحفظ .

قلت : الذي يقدّر وجود معنى الحال هو صاحبها في قولك : (مررت برجل معه صقرٌ صائدًا به غدًا) ، أي : مقدرًا حال المرور به أنَّه يصيد به غدًا ، والشياطين لا يقدرون عدم السماع ، ولا يريدونه .

الموضع الثَّالث : ذكرها ــ رحمه الله ــ في العطف على المعنى [2] ؛ لَمَّا أَنْ ذكر أنه يكون في المرفوع والمنصوب والمجرور ، فذكر ما يتعلق بالمنصوب في آية هود ، **ثُمَّ قال :** وقال بعضهم في قوله تعالى : ﴿ وَحِفْظًا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ ﴾ [الصَّافَّات : ٧] إنّه معطوف على معنى : ﴿ إِنَّا زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا ﴾ [الصَّافَّات : ٦] ؛ وهو : إنا خلقنا الكواكب في السماء الدنيا زينةً للسماء ، كما قال تعالى : ﴿ وَلَقَدْ زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحَ ﴾ الآية [المُلك : ٥] ، ويحتمل أن يكون مفعولاً لأجله أو مفعولاً مطلقًا ، وعليهما فالعامل محذوف أي : وحفظًا من كل شيطانٍ زيناها بالكواكب ، أو حفظناها حفظًا .

---

(١) صدر بيت عجزه :

.... ۞ وأنْ أشْهَدَ اللَّذَّاتِ هَلْ أنْتَ مُخْلِدِي

المغني (٤٤٢/٢) ، والبيت من الطويل وهو لطرفة بن العبد ، انظر : ديوانه (ص ٣٢) ، الكتاب (٩٩/٣) ، المقتضب (٨٥/٢) ، شرح شواهد المغني (٨٠٠/٢) .

وورد بلا نسبة في : شرح الجمل لابن عصفور (١٣٢/١) ، شرح التسهيل (٥٠/٤) .

(٢) المغني (٥٥١/٢) .

الموضع الرَّابع : لَّما أنْ تكلَّم على حكم الجمل بعد النكرات [1] ، وذكر ما يجوز فيه الحال والصفة ، وما يمتنع فيه الشيئان معًا ، ذكره في معنى الآية الكريمة ، وأحال على ما تقدَّم ، فانظره .

وذكر أيضًا قوله : ﴿ لا يَسَّمَّعُونَ ﴾ [الصَّافَّات : ٨] في الباب الثَّامن في القاعدة الثّالثة [2] وأن ﴿ لا يَسَّمَّعُونَ ﴾ ضُمِّنَ معنى (لا يصغون) ، وكذلك ذكر هذا بعينه في الأمور التي لا يكون الفعل معها إلا قاصرًا .

الموضع الخامس : ذكرها في اللام الجازمة [3] ؛ لَّما أنْ تكلَّم على قوله : ﴿ وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ الإِنْجِيلِ ﴾ [المائدة : ٤٧] ، وذكرها فيها العطف على المعنى فنظَّرَ للآية بذلك ، **قال:** لأنَّ المعنى إنا خلقنا الكواكب في السماء زينةً وحفظًا .

قُلْتُ: (قول الشَّيخ في الموضع الأول أشكل من الآيتين .....) إلخ .

والآيتان هما ؛ قوله تعالى : ﴿ وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ ﴾ [الحج : ٢٧] ، وقوله : ﴿ وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةٍ بِرَسُولِهِمْ ﴾ الآية [غافر : ٥] . وصار الإشكال أن الآيتين اللتين ذكر (كل) فيهما مضافة إلى مفرد في اللفظ ، جَمْعٌ في المعنى بخلاف هذه الآية ، فإن الشيطان مفرد في اللفظ وفي المعنى . فظهور التأويل فيهما أظهر منه في هذه . فإن قلت : لأي شيء قصد الشَّيخ هذه الآية **بقوله:** ولو ظفر بها أبو حيَّان ..... إلخ دون الآيتين المتقدِّمتين ؟

قُلْتُ: إنما كان ذلك ؛ لأنَّ هذه الآية عنده هي أقوى في الإشكال لبعد التأويل فيها .

فإن قُلْتَ : كيف يقول الشَّيخ لو ظفر أبو حيَّان بالآية ، مع أَنَّ أبا حيَّان أعرب القرآن واطّلع في الآية على كلام الزَّمخشريّ وزاده ، وقبل تأويل الزَّمخشريّ [4] ؟ .

---

(١) المغني (٢/٤٩٧) .
(٢) المغني (٢/٧٩١) .
(٣) المغني (١/٢٥٠) .
(٤) المغني (١/٢٢٣) .

قلت : لا يعني الشَّيخ أن أبا حيَّان [1] لم ير هذه الآية رأسًا ، بل لم يستحضرها عند الرد على ابن مالك وإن كان قد أعربها في محلها ، ولعله استحضرها ورآها مغنية لما ذكرها فلم يصح الرد بها . وقد اعترض الدَّماميني [2] هنا كلام الشَّيخ ، ومعلوم منزلة الشَّيخ أبي حيَّان / ومنزلة الشَّيخ . ولا نظنّ بالجميع إلاَّ خيرًا ، والكل على هذا عفى الله عنا وعنهم . والله الموفّق للصواب .

وبيت عنترة التي أشار إليها هي التي [3] قَدَّمَ قَبْلُ .

جَادَتْ عَلَيْهِ كُلُّ عَينٍ ثَرَّةٍ ۞ .... البيت . [4]

قوله : (والجواب .....) إلخ .

قُلْتُ : هذه للاستئناف الذي أراد نحوي لا بياني يدل عليه ما صرح به في الموضع الثَّاني وسنذكر ما بحث معه فيه بعد ــ إن شاء الله ــ ، وإنما هو عائد إلى الجمع ..... إلخ .

قُلْتُ : قيل المراد من الجمع هنا هو ما يفهم من قوله : ﴿ كُلِّ شَيْطَانٍ ﴾ [الصَّافَّات : ٧] .

قُلْتُ : وهذا قول ضعيف بل الصواب أن ضمير الجمع عائد إلى ما يفهم من سياق الكلام ؛ لأنَّ السياق يدل على جمع من الشياطين يسترقون السمع ، هذا معنى كلام الشَّيخ ؛ لأنَّ ظاهر كلامه أنه لم يراع لفظ (كل) ولا معناها .

قوله [5] في الموضع الثَّاني وإنما هو استئناف نحوي .

---

(١) البحر المحيط (٧/٣٥١ - ٣٥٢) .

(٢) تحفة الغريب (٧٦/أ) .

(٣) كذا في الأصل في الموضعين ، والصَّواب : الَّذي أشار إليه هو الَّذي .

(٤) صدر بيت عجزه :

.... ۞ فتركْنَ كلَّ حَدِيقةٍ كالدِّرْهَمِ

المغني (١/٢٢٢) . والبيت من الكامل ، وهو لعنترة بن شدّاد العبسي ، في : ديوانه : (ص ٢٣) ، لسان العرب (٤/١١٨) ، شرح شواهد المغني (١/٤٨٠) ، شرح أبيات المغني (٤/٢٢٠) .

(٥) في الأصل (قوله تعالى) سَهْوٌ .

قُلْتُ : هذا الكلام كله اعتمد فيه على كلام الزَّمخشريّ [1] .

قال ابن المنيِّر [2] : يصحّ في ﴿ لا يَسَّمَّعُونَ ﴾ [الصَّافَّات : ٨] [3] أن يكون وصفًا ، وأن يكون حالاً جواب إشكال الزَّمخشريّ الذي أشار إليه بقوله : إذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمع هو أن عدم سماع الشيطان سببه الحفظ منه ، فالشيطان حال كونه محفوظًا منه هي حال كونه لا يسمع ، وإحدى الحالتين لازمة للأخرى فلا مانع من أَنْ يجتمع الحفظ وكونه موصوفًا بعدم السماع في حالة واحدة وليس المراد أن عدم السماع ثابت قبل الحفظ ؛ إنما هو معه وسببه ونظير هذه الآية على هذا التقدير قوله : ﴿ وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ بِأَمْرِهِ ﴾ [النَّحل : ١٢] فقوله : ﴿ مُسَخَّرَاتٍ ﴾ حال مما تقدَّم ، والعامل فيه الفعل الذي هو (سخّر) ومعناه مستقيم ؛ لأنَّ تسخيرها يستلزم كونها مسخرة فالحالة التي سخرت فيها هي الحالة التي كانت فيها مسخرة ، لا على تسخيرها مع كونها مسخرات قبل ذلك . ومن هذا النمط ﴿ ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا ﴾ [المؤمنون : ٤٤] وهم ما كانوا رسلاً إلا بعد الإرسال .

قُلْتُ : الحاصل من هذا كله أنه جعلها صفة مؤكدة أو حالاً مؤكدة وأن معنى قوله : ﴿ لا يَسَّمَّعُونَ ﴾ لا يقع منهم سماع ، والذي فهم الزَّمخشريّ أن معنى قوله : ﴿ لا يَسَّمَّعُونَ ﴾ أي : ليس من شأنهم السماع ، أو لا يريدون السماع ، فلهذا **قال :** (إذ لا معنى للحفظ .....) إلخ .

والفرق بين المعنيين جلي ؛ لأنَّ المعنى الأول جعل العامل وهو الحفظ محصلاً لعدم السماع ، فكأنه وقع به فلا يكون من باب تحصيل الحاصل ، بخلاف المعنى الثَّاني فإنه يشبه

---

(١) الكشاف (٤/٣٤) .

(٢) ابن المنيِّر : أبو العباس أحمد بن محمد بن منصور الجذامي الإسكندراني ، أحد الأئمة المتبحرين في العلوم من التفسير والفقه والعربية والبلاغة ، من تصانيفه : تفسير القرآن ، الانتصاف من الكشاف . توفي سنة ثلاث وثمانين وستمائة . انظر : فوات الوفيات (١/١٤٩) ، حسن المحاضرة (١/٣١٦) ، بغية الوعاة (١/٣٨٤) ، الأعلام (١/٢٢٠) .

(٣) حاشية ابن المنيِّر مع الكشاف (٤/٣٤ ــ ٣٥) .

تحصيل الحاصل ، ولهذا أجيب عمَّن اعترض من الفلاسفة إيجاد العالم بأنه من تحصيل الحاصل . بإن قيل : تحصيل الحاصل يقتضي سبقية المفعول . قيل : الفعل بخلاف ما نحن فيه ، وبهذا أجيب عن قولهم : مات ميت ، وغير ذلك ، وأنا أقول : سيظهر لكم بعد ما بحث به في الآية .

قوله : (فلا يكون استئناف .....) إلخ .

هذا من كلام الزَّمخشريّ [1] ، قال الزَّمخشريّ الاستئناف البياني الذي أشار إليه : ومنعه السؤال وقع فيه عن علة الحفظ فلذا **قال :** لا يحسن ، وأمّا لوقع السؤال عن حال الشياطين . فقيل : ما حال الشياطين بعد الحفظ ؟ فأجيب : بما ذكر في الآية لصح الاستئناف البياني .

قُلْتُ : الظاهر أنه يكون في الآية اقتضاب بحذف سؤالين :

سؤال عن علة سابقة ، وسؤال عن علة غائبة لاحقة ، وبيان ذلك أن حفظ السماء علته استراق السمع ، والغاية للحفظ عدم سماعهم ، فكأن قائلاً قال : ما سبب الحفظ ؟ قيل له : استراق السمع فاقتضب السؤال والجواب . ثُمَّ سأل سؤالاً ثانيًا وذكر جوابه كما رأيت .

وهذا من بديع البلاغة ومنبع البراعة هكذا يقرر ، والله أعلم .

وقال : ولك أن تقول : إنَّ الاستئناف النحوي يكون فيه الإخبار عن حال الشياطين الذين حُفِظَت السماء منهم بأنهم لا يسمعون ، فيرد الإشكال الذي فرّ الشَّيخ منه . فإن قيل : إنما وقع الإخبار بعد الحفظ . قيل : وكذلك يصح هذا التقدير مع الصفة .

قُلْتُ : ما ذكر لا يلزم ، بل الضمير يعود على شيطان لا بقيد الحكم عليه ، ويكون القصد الحكم بعدم السماع من غير تعرض لكونه حفظت منه أم لا . وإن كان في الخارج إنما هو الحفظ ، وذكر الجملة توطئة لذكر قوله : ﴿ وَيُقْذَفُونَ ﴾ [الصَّافَّات : ٨] إلى آخرها ، فتأمَّله وانظر الجملة المستأنفة في كلام أهل البيان [2] ؛ أيُّ قِسْمٍ هذه الآية منه .

---

(١) الكشاف (٤/٣٤ – ٣٥) .

(٢) المطول (٤٤٥ – ٤٤٦) .

قوله : (الذي يقدر وجود معنى الحال هو صاحبها .....) إلخ .

قُلْتُ : قال الدَّماميني [1] : ما ذكره الشَّيخ في هذا الكلام ضعيف لأنا لا نسلم أَنَّ الَّذي يقدر وجود الحال صاحبُها ولِمَ لا يجوز أن يقدِّرها غيره ؟!

ولو قيل في قولنا : (مررت برجل معه صقر صائد به غداً) : أن يكون مقدّرًا اسم مفعول / ، أي مُقَدَّرًا بفتح الراء .... [2]

القذف بالشهب والطرد عن الاستراق ، وأيضًا فقوله : لا يريدونه لا يدخل في كون الحال مقدرة لأنها تقع حيث ما يكون صاحبها مريدًا لها . كما في قوله تعالى : ﴿ قِيلَ ادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾ [الزُّمَر : ٧٢] .

قُلْتُ : ما ذكره في المثال المذكور الظاهر أنه لا يصلح . لأَنَّهُ إن قدر كما ذكر كانت الحال جارية على غير من هي له . والفرض أنها قبل التقدير كانت جارية على من هي له ، والظاهر أن ما ذكر الشَّيخ لازم إذا كانت الحال جارية على من هي له ، وكان صاحبها عاقلاً ؛ لأَنَّ فائدة ذلك التقدير إنما هو بيان أن تلك أريد بها التجوز وأن الحال الحقيقي إنما هو ما قدر به . ثُمَّ ما ذكره في قوله : ﴿ خَالِدِينَ ﴾ لا يتعين أن يكون حالاً مقدرة . بل يجوز أن يكون محصّله بأن يراد من الخلود وورودهم للنيران ، وهذه حالة محصَّلة لهم فتأمَّله . نعم يستشكل كلام الشَّيخ بأن صاحب الحال قد لا يصح منه تقدير بوجه لكونه لا يعقل في بعض الأماكن فضلاً عن كونه يقدر ، فإن قدر بالمفعول كانت الحال الجارية على غير من هي له مثل : (اسرجت الدابة الفرس مركوبه غدًا) فتأمَّله ، ثم إن التقدير لا يستلزم الإرادة ؛ لأَنَّ التقدير أعمّ من كون المقدّر مرادًا أم لا ، والإرادة أيضًا لا تستلزم الرضا ، فانظره .

---

(١) تحفة الغريب (١٤٦/ب ، ١٤٧/أ) .

(٢) طمس بمقدار سطر بسبب التَّرميم الَّذي لحق بالمخطوط .

وأما **الموضع الثَّالث** : فما أشار فيه من العطف تقدَّم مرارًا في غير الآية .

و**الموضع الرَّابع** : جلي وما ذكر من التضمين وقع في كلام غيره وبه يستشكل جميع ما تقدَّم للزَّمخشريّ ، ومن اعترض عليه لأنَّهُ ما نفي في الآية إلا الإصغاء لا السماع . فإن قيل : التضمين يستلزم المعنى دالاًّ على زيادته . فيجاب بأن المنفي يكون أخص ولا إشعار بنفي الأعم ، ولم يقولوا : إن (لا) في الآية صلة ولا إشكال ، فإن قيل الأصل عدمه فيها لكون الجملة لها محل أولى ، وإذا كانت (لا) صلة كانت الجملة صفة أو حالاً إلا أن يقال : والأصل فيها عدم المحل ففيه نظر .

قوله تعالى : ﴿ أَئِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ﴾ الآية [الصَّافات : ١٦] .

ذكرها في الهمزة [١] ؛ لما أن نقل مذهب الجمهور والزَّمخشريّ . **قال بعد ذلك :** وقد جزم الزَّمخشريّ في مواضع بما يقوله الجماعة منها هذه الآية ، فيمن قرأ بفتح الواو إن ﴿ ءَابَاؤُنَا ﴾ عطف على الضمير في ﴿ لَمَبْعُوثُونَ ﴾ ، وأنه اكتفى بالفصل بالهمزة ، فانظره .

قُلْتُ : انظر أوائل البقرة [٢] ، فإن البحث تقدَّم فيها بما يتعلق بكلام الزَّمخشريّ في غير هذه الآية ، وأما ما يخص الآية فقيل : إِنَّ كلام الزَّمخشريّ [٣] فيها مشكل ؛ لأَنَّهُ يكون من عطف المفردات ، وهمزة الاستفهام لا تدخل على المفرد ، ولو صح ذلك هنا للزم أن يعمل ما قبلها فيما بعدها ؛ لأنَّ العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه .

قوله تعالى : ﴿ فَحَقَّ عَلَيْنَا قَوْلُ رَبِّنَا إِنَّا لَذَائِقُونَ ﴾ [الصَّافات : ٣١] .

ذكرها في الجمل التي لها محلّ [٤] ؛ **لَمَّا أَنْ قال :** تنبيهات من الجمل المحكية ، ما قد

---

(١) المغني (١/٢٣) .
(٢) الجمع الغريب (١/٢٤) .
(٣) الكشاف (٤/٣٧) .
(٤) المغني (٢/ ٤٧٥) .

يخفى ، فمن ذلك في المحكية بعد القول : ﴿ فَحَقَّ عَلَيْنَا قَوْلُ رَبِّنَا ﴾ الآية ، والأصل : إنكم لذائقون عذابي ، ثم عدل إلى التكلم لأنهم تكلموا عن أنفسهم ، كما قال :

ألم تَرَ أنِّي يَوْمَ جَوِّ سُوَيْقَةٍ ۞ بَكَيْتُ فَنَادَتْنِي هُنَيْدَةُ مَالِيَا [1]

والأصل مالك .

قُلْتُ : كثيرًا ما يقع في كلام العرب ، ويكون فيه شبه التفات عند أهل البيان على مذهب السكاكي [2] لا على مذهب الجماعة [3] ، وسره لما أن وقع ما بعد الإخبار به وشوهد فنوسب أن يخبروا عن أنفسهم لأنَّهُ أمر محقق لا شكَّ فيه ، والله أعلم .

قوله تعالى : ﴿ لا فِيهَا غَوْلٌ ﴾ [الصَّافَّات : ٤٧] .

ذكرها الشَّيخ ـــ رحمه الله ـــ في (لا) [4] ؛ لَمَّا أَنْ تكلَّم على ما إذا دخلت على الجمل قد تدخل على النكرة ولا تعمل فذكر الآية .

قال : والتكرار في هذا لازم بخلاف ﴿ لا لَغْوٌ فِيهَا وَلا تَأْثِيمٌ ﴾ [الطُّور : ٢٣] ، فانظره .

قُلْتُ : الحاصل في حكم (لا) أنها إذا لم تعمل ودخلت على معرفة أو على جملة اسمية أو على ماض فيجب تكرارها على الصحيح في ذلك من حيث الجملة ، وأما إذا عملت فلا يجب تكرارها وتعرض لسر ذلك وهو عنده كله كلام فيه ضعف وذلك أنهم قالوا : لا شكَّ

(١) المغني (٤٧٥/٢) ، والبيت من الطويل وهو للفرزدق ، انظر : ديوانه (٣٦٠/٢) ، المنصف (١١٧/٣) ، شرح شواهد المغني (٨٣٣/٢) .
وورد بلا نسبة في : جمهرة اللّغة (ص ٨٥٣) .

(٢) السكاكي : يوسف بن أبي بكر بن محمد السكاكي الخوارزمي ، عالم بالعربية والأدب ، له مصنفات ، منها : مفتاح العلوم ، رسالة في علم المناظرة ، توفي سنة أربع وخمسين وخمسمائة .
معجم الأدباء (٥٨/٢) ، بغية الوعاة (٣٦٤/٢) ، الأعلام (٢٢٢/٨) .

(٣) مفتاح العلوم (ص ٩٥ – ٩٨) .

(٤) المغني (٢٧٠/١) .

أنَّ عمل (لا) ضعيف ؛ لأنَّهُ بالحمل على (إنَّ) . و (إنَّ) فرع في العمل فضعف الشبه ، وأيضًا فإن الشبه الذي بينهما ضعيف لأجل أنهم قالوا : (إنَّ) للمبالغة في التأكيد ، و (لا) للمبالغة في النفي ، وأنت ترى ما في ذلك .

قيل : فإذا عملت كانت للمبالغة في معناها فلا يحتاج إلى تكرار ، وإذا أهملت فقد أخلت بمعنى الجنس ، فجعلوا التكرار يقوم مقام ذلك .

وأما المعرفة فلا تعمل فيها لأنَّهُ (لا) جنس ، فوجب التكرار لأجل ما ذكرنا ، وبالجملة فلا يخلو من تكلف ، وأيضًا الماضي لم تظهر فيه علة . ولضعف ما ذكر خالف من خالف في بعض ما ذكرنا . انظر محله ، والله أعلم .

قول الشَّيخ : والتكرار .... / [1] .

صاحب التلخيص [2] ؛ لَمَّا أَنْ ذكر أن تقديم المسند قد يكون لإفادة اختصاص المسند إليه بالمسند فذكر الآية .

قال : بخلاف خمور الدنيا . قال شارحه [3] ما معناه : واعترض بأن المسند هو الظرف أعني (فيها) والمسند إليه ليس محصورًا على جوابه أعني الضمير المجرور ، ثُمَّ أجاب : بأن عدم الغول مقصور على الاتصاف بنفي خمور أهل الجنة لا يتجاوزه إلى الاتصاف بنفي خمور الدُّنيا . قال : هذا إن اعتبرت نفي في جانب المسند إليه ، وإن اعتبرته في جانب المسند فالمعنى أن الغول مقصور على عدم الحصول ، والكينونة في خمور الجنة لا يتجاوزه إلى عدم الحصول في خمور الدنيا فالمسند إليه مقصور غير حقيقي . فأوردت عليه ثلاثة أشياء : أوَّلها ؛ أَنَّ التقديم إذا أفاد الاختصاص وسُلِّم ذلك فقد يقال : إِنَّ النفي الداخل إنما يتسلط على ما دل عليه الكلام من الاختصاص لا على مطلق حكم ، فالآية قبل دخول النفي تدل على الاختصاص وبعده إنما ينتفي ما أفاد التركيب فيقع إشكال ظاهر .

---

(١) طمس بمقدار سطر بسبب التَّرميم الَّذي لحق بالمخطوط .

(٢) التلخيص (ص ٤٤) .

(٣) المطول (ص ٣٥٣ - ٣٥٤) .

الثَّاني ؛ أن النفي إنما يتسلط على النّسبة ، فكيف يردّ تارة للمسند إليه وتارة للمسند ؟

الثَّالث ؛ ما السر في كونه زعم أن القصر في المعنى الثَّاني غير حقيقي ، وسكت عن المعنى الأول ، وقد أشرت إلى أجوبة ذلك ، انظرها فهي جليَّة .

قوله تعالى : ﴿ سَوَاءِ الْجَحِيمِ ﴾ [الصَّافَّات : ٥٥] .

ذكرها في (سواء) [1] ؛ **لمَّا أن قال :** إنها تكون بمعنى الوسط وبمعنى التام فمثل للأول بالآية ، والثَّاني : (عندي درهم سواء) ، انظره .

قوله تعالى : ﴿ أَفَمَا نَحْنُ بِمَيِّتِينَ ﴾ [الصَّافَّات : ٥٨] .

ذكرها في الهمزة [2] ؛ لما أن نقل مذهب الجمهور والزَّمخشريّ ، وأن تقدير الآية على مذهب الزَّمخشريّ ومن وافقه : أنحن مخلدون فما نحن بميتين ؛ فانظره وتقدَّم مرارًا .

قوله تعالى : ﴿ أَئِفْكًا ءَالِهَةً ﴾ الآية [الصَّافَّات : ٨٦] .

ذكرها مثالاً لهمزة التوبيخ وهو جلي [3] .

قوله تعالى : ﴿ أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ ﴾ [الصَّافَّات : ٩٥] .

ذكرها مثالاً لذلك أيضًا فانظره [4] .

قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّي سَيَهْدِينِ ﴾ [الصَّافَّات : ٩٩] .

ذكرها في مواضع :

الأوَّل : في الجملة المعترضة [1] [**لمَّا أن قال :**] [2] يجوز أن تصدر بدليل استقبال ،

---

(١) المغني (١/ ١٦١) .
(٢) المغني (٢٣/١) .
(٣) المغني (٢٤/١) .
(٤) المغني (٢٤/١) .

بخلاف الحالية ، قال : كالتنفيس في قوله :

.... وسَوْفَ إخَالُ أدْري ۞ .... [(٣)]

قال : وأما قول الحوفي في ﴿ إنِّي ذَاهِبٌ إلَى رَبِّي سَيَهْدِين ﴾ أن الجملة حالية فمردود ، وانظره .

الموضع الثّاني : ذكرها أيضًا ؛ لَمَّا أنْ تكلَّم على حكم الجمل بعد المعارف [(٤)] ، وتكلم على القيد الرَّابع من القيود التي ذكر ، **قال :** والموانع أربعة : أحدها ؛ ما يمنع حالية كانت متعينة لولا وجوده ، ومتعين حينئذٍ الاستئناف ، فيجوز : (زارني زيد سأكافئه) (ولن أنسى له ذلك) ؛ فإن الجملة بعد المعرفة حال ، لكن السين ولن مانعان ؛ لأنَّ الحالية لا تُصدَّر بدليل استقبال . وأما قول بعضهم في قوله : ﴿ إنِّي ذَاهِبٌ إلَى رَبِّي سَيَهْدِين ﴾ : [إنَّها] حال كما تقول : (سأذهب مهديًّا) فسهو .

قُلْتُ : ما ذكره في الموضعين صحيح ، وإنما لم يصح ذلك لأجل التنافي الحاصل في ذلك حتَّى تعايا بعضهم ، وقال في قوله تعالى : ﴿ سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِين ﴾ [غافر : ٦٠] إنَّ (داخرين) لا يصح أن تكون حالاً ؛ لأنَّ دخول السين على العامل يمنع من ذلك . قيل : وهو وهم ؛ لأنَّ العامل إذا كان مقرونًا بــ (ما) يخلص للاستقبال . فما المانع أن تكون حالاً مقدرة ، ووقع في كلام التَّفتازاني [(٥)] ما يظهر منه جواب ذلك أنَّ القبح اللفظي عندهم =

---

(١) المغني (٢/ ٤٥٨) .

(٢) زيادة يلتئم بها السياق .

(٣) جزء من صدر بيت ، والبيت بتمامه :

وَمَا أدْري وسَوْفَ إخَالُ أدْري ۞ أقوْمٌ آلُ حِصْنٍ أم نِسَاءُ

والبيت من الوافر ، وهو لزهير بن أبي سلمى ، انظر : ديوانه (ص ٩٧) ، أمالي ابن الشجري (١/ ٤٠٦) ، المغني (١/ ٢٥١) ، شرح شواهد المغني (١/ ٤١٢) .

وورد بلا نسبة في : شرح التسهيل (١/ ٢٥٦) .

(٤) المغني (٢/ ٤٩٦) .

(٥) المطول (٤١٣ – ٤١٤) .

مما يراعى ، فلذلك لم يصح دخول ما يخلص للاستقبال ولو كانت الحال مقدرة ، **وأنا أقول :** قد قالوا : (جاء زيد ضاربًا أمسِ) حالاً محكية ، ولا قبح في ذلك .

فإن قُلْتَ : قد نص النحويون على جواز قولنا : (لأضربنه إن ذهب أو مكث) ، وأن هذه جملة حالية مع كونها قد دخلت عليها (إنْ) .

قُلْتُ : قد أجابوا عن ذلك بأنهم راعوا هنا المعنى المفهوم من ذلك ، وأن التقدير : لأضربنه على أي حال ، وليس المراد : لأضربنه في ذهابه في المستقبل ، فتأمَّله !

قُلْتُ : وقريب من هذا أجيب به عن الزَّمخشريّ [1] في قوله تعالى : ﴿ إِنْ تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ ﴾ الآية [الأعراف : ١٧٦] ، ووقع للمحرر أن الجملة المصدرة بما ذكر إذا أريد جعلها حالاً تُجعل خبر مبتدأ وتكون الجملة الاسمية هي الحال .

قُلْتُ : هذا أيضًا يدل على أَنَّهُ إذا زال القبح جاز وفيه نظر ؛ لأنَّ المعنى مستقبل .

قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ ﴾ الآية [الصَّافَّات : ١٠٢] .

ذكرها في الجهة الأولى [2] في المثال الخامس منها ؛ **لَمَّا أَنْ قال :** الخامس ؛ قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ ﴾ . فإن المتبادر تعلق (مع) ببلغ .

قال الزَّمخشريّ : أي : فلما بلغ أن يسعى مع أبيه في أشغاله وحوائجه . ولا يتعلق ببلغ ؛ لاقتضائه أنهما بلغا معًا حد السعي / ، ولا بالسَّعي ؛ لأَنَّ صلة المصدر لا تتقدّم عليه ، وإنَّما هي متعلّقة بمحذوف على أن يكون بيانًا ، كأَنَّهُ قيل : فلمّا بلغ الحدّ الَّذي قدر فيه على السّعي ، فقيل : مع مَنْ ؟ قيل : مع أعطف النَّاس عليه وهو أبوه ، أي : إنَّهُ لم يستحكم قوّته بحيث يسعى مع غير مشفق .

قُلْتُ : أمَّا الأَوَّل الَّذي أشار إليه فصحيح ، وأَمَّا تعلّقه بالسّعي فلا يبعد أن يجري فيه الخلاف المشهور في ذلك ، مثل قوله : ﴿ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ ﴾ [يوسف : ٢٠]

---

(١) الكشاف (٢/١٧٢) .

(٢) المغني (٢/٦٠٩ – ٦١٠) .

سيما إذا كان هذا المصدر ليس المراد منه العلاج ، فيتّفق على الجواز ، وقد وقفت على كلام المختَصِر فذكر قريبًا ممّا ذكرته [1] ، والله الموفّق .

قوله تعالى : ﴿ وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ ﴾ [الصَّافَّات : ١٠٣] .

ذكرها في اللام [2] ؛ لَمَّا أنْ تكلَّم على أنّها تكون بمعنى (على) ، فذكر آيات من جملتها هذه . وذكرها في الواو [3] لَمَّا أن تكلَّم على زيادتها ، وذكر ما يتعلّق بسورة الزّمر ، وهي : ﴿ حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا ﴾ الآية [الزّمر : ٧١] ، فذكر أنَّ الواو زائدة على قول ، وعاطفة على آخر ، والجواب محذوف ، **قال :** وكذلك البحث في قوله : ﴿ فَلَمَّا أَسْلَمَا ﴾ الآية [الصَّافَّات : ١٠٣] ، الأولى والثَّانية زائدة على القول الأوَّل ، أو هما عاطفتان ، والجواب محذوف على القول الثَّاني . انظر : كلامه .

وذكر قوله : ﴿ أَنْ يَاإِبْرَاهِيمُ ﴾ [الصَّافَّات : ١٠٤] . في (ما) [4] الكافّة ، وذكر أنَّها تدخل على (أَنْ) ، فاستطرد الكلام إلى أن قال : لا يتعيّن في اسم (أَنْ) المخفّفة أن يكون ضمير شأن ؛ لقول سيبويه في : ﴿ أَنْ يَاإِبْرَاهِيمُ * قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا ﴾ [الصَّافَّات : ١٠٤ ـ ١٠٥] . التَّقدير : أَنَّك قد صدّقت .

وذكرها في ضمير الشَّأنْ [5] ؛ **لَمَّا أَنْ قال :** لا ينبغي الحمل عليه إذا أمكن غيره حتَّى في (أَنْ) المفتوحة ، يؤيّده قول سيبويه في : ﴿ أَنْ يَاإِبْرَاهِيمُ * قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا ﴾ إنَّ التَّقدير : أَنَّك قد صدّقت فانظر ذلك .

قُلْتُ : كلامه ظاهر ، انظر ابن عطيَّة وغيره هُنَا [6] ، وقد تعارض زيادة حرف لم تثبت

---

(١) المجيد (١٢٢/ب) .

(٢) المغني (٢٣٨/١) .

(٣) المغني (٤١٧/٢) .

(٤) المغني (٣٣٨/١) .

(٥) المغني (٥٦٥/٢) .

(٦) المحرّر الوجيز (٢٤٨/١٣ ـ ٢٤٩) ، الدرّ المصون (٥٠٩/٥ ـ ٥١٠) .

=

زيادته ، وحذف جملة كثر حذفها ، والظَّاهر أنَّ الثَّاني أكثر ، وهو قول البصريين .

قوله تعالى : ﴿ سَلاَمٌ عَلَى إِلْ يَاسِينَ ﴾ [الصَّافَّات : ١٣٠] .

ذكرها في مسوّغات الابتداء [١] ؛ **لمَّا أَنْ قال :** السَّابع : أن يكون في مَعْنَى الفعل ، قال : وهذا شامل لنحو (عجبٌ لزيد) ، وضبطوه بأن يراد به التعجّب ، ولنحو ﴿ سَلاَمٌ عَلَى إِلْ يَاسِينَ ﴾ ، وضبطوه بأن يراد به الدّعاء ، ولنحو (قائمٌ الزيدان) عند من جوّزها ، وعلى هذا ففي نحو (ما قائم الزيدان) مسوغان فانظره .

قُلْتُ : تأمّل لأيّ شيء كان الاسم إذا كان في مَعْنَى الفعل يصحّ الابتداء به ، والظَّاهر أنَّه إِنَّما صحّ ذلك ، لأَنَّ الفائدة حصلت بفهم الدعاء والتعجّب ، والله أعلم .

قوله : (ولنحو قائم .....) إلخ .

الَّذي جوّز ذلك هو الأخفش [٢] ، وهو الَّذي أشار إليه ابن مالك بقوله :

.... وقد ۞ يجوز نحوُ فائز أولو الرّشد [٣]

والجمهور على خلاف ذلك [٤] .

قال الدّماميني [٥] : هذه الصّورة لا حاجة لذكرها هُنَا ؛ لأَنَّهم إِنَّما اشترطوا التَّسويغ لأجل أَنَّ المحكوم عليه إِنَّما يكون معينًا أو ما أشبهه ، بخلاف المحكوم به ، فإِنَّ الجهل به شرط فيه ، وهذا حكم الأخبار .

---

(١) المغني (٥٤٢/٢) .

(٢) انظر رأي الأخفش في شرح التَّسهيل (٢٧٣/١) ، وشرح الرضيّ على الكافية (٢٢٦/١) .

(٣) عجز بيت صدره :

وقس وكاستفهام النّفي ..... ۞ ....

والبيت هو أحد أبيات ألفيّة الإمام ابن مالك الأندلسيّ الشهيرة . انظر : متن ألفيّة ابن مالك ص ٢٨ .

(٤) ارتشاف الضّرب (١٠٨٢/٣) .

(٥) تحفة الغريب (١٨٧/أ) .

وقوله : (قائم إنَّما هو صفة) .

قُلْتُ : هذا الكلام فيه نظر ؛ لأَنَّ (قائم) أعربوه مبتدأ ، فقد أُجْرِي مُجْرَى المبتدأ ؛ فيعطى حكمه ، ولا يُقال : لو أُجري مجرى الاسم المبتدأ لما رفع ؛ لأَنَّ الأسماء الَّتي ليست بصفات لا ترفع ؛ لأَنَّا نقول : ما بعده نُزِّل منزلة الخبر ، فهما شبهان ، شبه بالخبر ، وشبه بالمبتدأ ، فأعطي حكم الشيئين ، ولا يخلو من بحث ، والله أعلم .

قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ ﴾ [الصَّافَّات : ١٣٧] .

ذكرها في الباء [1] ؛ لَمَّا أَنْ قسّم الإلصاق إلى حقيقي ومجازي ، وذكر آية من المجازي ، **قال : وأقول :** إنَّ كُلاًّ من الإلصاق والاستعلاء إنَّما يكون حقيقيًّا إذا كان مفضيًا إلى نفس المجرور كـــ (أمسكت بزيد) ، و (صعدت إلى السَّطح) ، فإن أفضى إلى ما يقرب منه فمجاز كـــ (مررت بزيد) في تأويل الجماعة ، وكقوله :

.... ۞ وَبَاتَ عَلَى النَّارِ .... [2]

البيت . فإذا استوى التّقديران في المجازيّة فالأكثر استعمالاً أَوْلَى بالتّخريج عليه ، كـــ (مررت به) و (مررت عليه) ، وإن كان قد جاء في الآية : ﴿ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا ﴾ [يوسف : ١٠٥] .

وَلَقَدْ أَمُرُّ على اللَّئيم ..... ۞ .... [3]

---

(١) المغني (١/١١٩) .

(٢) جزء من عجز بيت ، وصدره :

تُشَبُّ لِمَقْرورين يصْطَلِيَانِهَا ۞ .... النّدى والمحلّق

المغني (١/١١٩) . والبيت من الطَّويل ، وهو للأعشى . انظر : ديوانه (ص ١٢٠) ، لسان العرب (١٠/٧٦) ، شرح شواهد المغني (١/٣٠٣) ، خزانة الأدب (٧/١٤٤) .

(٣) جزء من صدر بيت ، والبيت بتمامه :

.... يَسُبُّنِي ۞ فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ : لاَ يَعْنِينِي

المغني (١/١١٩) . والبيت من الكامل ، ورد منسوبًا لرجل من بني سلول في : الكتاب (٣/٢٤) ، شرح =

البيت . إلاَّ أنَّ (مررت به) أكثر ، فكان أولى بتقديره أصلاً ، ويتّجه على هذا الخلافِ الخلافُ في المقدّر في قوله :

تمرّون .... ۞ .... [1]

البيت . انظره .

وذكرها بعد ، لَمّا أَنْ قال : قد تزاد الباء للاستعلاء [2] ، واستدلّ بالآية على أنَّ (مَرَّ) قد يتعدّى بـــ (على) .

قُلْتُ : ما ذكر الشَّيخ هُنَا حسن يُسْتَنْتَجُ أنَّ تقدير الباء في البيت أولى ، والله أعلم .

قوله تعالى : ﴿ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ [الصَّافَّات : ١٤٧] .

ذكرها في (أو) [3] ؛ لَمّا أَنْ تكلَّم على أنّها تكون للإضراب ، **قال بعد ذلك :** واَخْتُلِفَ في : ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ الآية [الصَّافَّات : ١٤٧] ، فقال الفرَّاء : بل يزيدون ، هكذا جاء في التّفسير مع صحّته في العربيّة ، وقال بعض الكوفيين : [بمعنى =

شواهد المغني (٣١٠/١) ، خزانة الأدب (٣٥٧/١) .

وورد بلا نسبة في : أمالي ابن الشجري (٤٨/٣) ، شرح الجمل لابن عصفور (٢٥٠/١) ، شرح الرَّضيّ على الكافية (٢٣٩/١) .

(١) جزء من صدر بيت ، والبيت بتمامه :

تمرّون الدّيَارَ ولم تعوّجوا ۞ كلامُكم عليّ إذًا حرامُ

المغني (١١٩/١) .

والبيت من الوافر ، وهو لجرير في : ديوانه (ص ٤١٦) ، شرح المفصّل (٨/٨) ، لسان العرب (١٩٣/٥) ، شرح شواهد المغني (٣١١/١) ، خزانة الأدب (١١٨/٩) .

البيت في ديوان جرير ، عجزه مثبت ، أما صدره فهو :

أتمضون الرّسوم ولا تَحيّا ۞ ....

وعليه فلا شاهد في الصّدر مثبت .

(٢) المغني (١٢٢/١) .

(٣) المغني (٧٧/١) .

الواو ، وللبصريين فيها أقوال ، قيل : للإبهام ، وقيل : للتّخيير ، أي إذا رآهم الرائي تخيّر بين أن يقول : هم مائة ألف ، أو يقول : هم أكثر] [1] نقله ابن الشَّجري عن سيبويه ، وفي ثبوته عنه نظر ، ولا يصحّ التخيير بين شيئين الواقع أحدهما ، وقيل : هي للشكّ مصروفًا إلى الرائي ، ذكره ابن جنّي .

قُلْتُ : قد تقدّم لنا الكلام على هذه الأقوال ، أظنّه في البقرة أو في النّحل ، وتقدّم وجه الاضطراب في النّحل في كلام الرَّضيّ [2] .

قوله تعالى : ﴿ فَاسْتَفْتِهِمْ ﴾ [الصَّافَّات : ١٤٩] .

ذكرها في موضعين ؛ **الأوّل :** جعلها مثالاً لهمزة الإنكار الإبطالي [3] ، **الثّاني ؛** في الجهة الرَّابعة أن يخرّج على الأمور البعيدة والأوجه الضَّعيفة [4] ، فعدّد أمورًا ، **ثُمَّ قال :** وأبعد من ذلك كلّه : قول الزَّمخشريّ في : ﴿ فَاسْتَفْتِهِمْ أَهُمْ ﴾ الآية [الصَّافَّات : ١١] . والصَّواب خلافه .

قُلْتُ : الشَّيخ ــ رحمه الله ــ ذكر هُنَا آيات جمعها ثُمَّ أعربها ، كلّ آية بما اقتضت به ، وذكر كلام الزَّمخشريّ في هذه الآية ، ولم يجب عنها فيما رأيت . وكذلك المُعرِب والمختَصِر ، وأخذ المُعْرِب [5] بردّ كلام الزَّمخشريّ [6] ، وأخذ المختَصِر في الردّ على مثال المُعْرِب [7] ، والظَّاهر أنَّ في الآية إيجازًا وحذفًا ، وهو أَنَّ الجملة جواب الشّرط مقدّر ،

---

(١) ما بين المعقوفين مطموس ، ونقلته بنصّه من المغني .

(٢) الجمع الغريب (١٣٢/أ) .

(٣) المغني (٢٤/١) .

(٤) المغني (٦٢٩/٢) .

(٥) الدّرّ المصون (٥١٤/٥) .

(٦) الكشَّاف (٦٠/٤) .

(٧) المجيد (١٢٣/ب) .

تقديره : إنْ قالوا : الملائكة بنات الله ! فالجواب ما ذكر في الآية ، والله أعلم .

ثُمَّ إنَّ الزَّمخشريّ يَرِد عليه أنَّ الَّذي وقع مثله في أَوَّل السُّورة تحتاج إلى عطف ، فإن لم يجعله معطوفًا فليقل في الثَّاني كذلك .

ولا يصحّ العطف على المعطوف وإن كان في المسألة خلاف ، ولَمَّا أن جَوَّزَ العطف على المعطوف فهلاّ عطف على قوله : ﴿ فَمَتَّعْنَاهُمْ ﴾ [الصَّافَّات : ١٤٨] ، ولعلّه من عطف الإنشاء على الخبر ، فانظره .

قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّآفُّونَ ﴾ [الصَّافَّات : ١٦٥] .

ذكرها دليلاً على وجوب المطابقة في المبتدأ ، فانظر آخر تعارض الحذف من الأَوَّل أو من الثَّاني [١] ، وانْظر كلّ آية مذكورة في محلّها .

وذكرها أيضًا في شروط الفصل [٢] ؛ **لَمَّا أَنْ قال :** إنَّهُ يكون بين مبتدأ في الحال أو في الأصل ، فذكر الآية .

وذكرها أيضًا بعد ، لَمَّا أَنْ ذكر التّدريب ، **قال :** ويحتمل في الآية ؛ الفصليّة والابتداء [٣] .

قُلْتُ : الموضع الأَوَّل ساق الآية فيه رادّة على من زعم في قوله :

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا .... ❁ .... [٤]

---

(١) المغني (٧١٤/٢) .

(٢) المغني (٥٦٨/٢) .

(٣) المغني (٥٧٢/٢) .

(٤) جزء من صدر بيت ، والبيت بتمامه :

نحن بما عندنا وَأَنْتَ بِمَا ❁ عِنْدَكَ راضٍ والرَّأيُ مُخْتَلِفُ

المغني (٧١٣/١) .

والبيت من المنسرح ، ورد منسوبًا لقيس بن الخطيم في : الكتاب (٧٥/١) .

البيت . إنَّ راضٍ خبر عن (نحن) ، وأنَّهَا للمعظِّم نفسه ، فذكر الشَّيخ ما رأيت ، ولا يجوز غير ما ذكر الشَّيخ في الفصل والابتداء .

قال الفقير إلى ربّه : وهذه آخر آية من هذه السّورة الكريمة ، أعاد الله علينا بركاتها ، بمنّه وفضله ، وصلّى الله على سيِّدنا محمَّدٍ ، وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليما .

❁❁❁

ورد منسوبًا لعمرو بن امريء القيس في خزانة الأدب (٢٩٥/١٠) .

وورد بلا نسبة في : أمالي ابن الشجري (٢٠/٢) ، أمالي ابن الحاجب (٢٤٣/٤) ، الأشباه والنظائر (١٠٠/٣) .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صلى الله على سيِّدنا ومولانا محمَّد وعلى آله وصحبه وسَلَّمَ تسليمًا

سورة ص

قال الفقير إلى ربه : هذه السورة ذكر الشَّيخ منها آيات تقرب من خمس عشرة ، فمنها :

قوله تعالى : ﴿ ص وَالْقُرْءَانِ ﴾ الآية [ص : ١] .

ذكرها في الجهة الرَّابعة في التَّخريج على الأوجه البعيدة [1] ، فذكر آيات ، **ثُمَّ قال :** وأبعد من هذا القول ؛ قول الكوفيين والزجّاج في قوله تعالى : ﴿ ص وَالْقُرْءَانِ ﴾ الآية أَنَّ جوابه : ﴿ إِنَّ ذَلِكَ لَحَقٌّ ﴾ [ص : ٦٤] .

قال الشَّيخ بعد ذلك : (والصَّوابُ خلافه) .

فقيل : الجواب [2] محذوف ، أي : إنَّهُ لمعجز ، بدليل الثناء عليه بقوله : ﴿ ذِي الذِّكْرِ ﴾ [ص : ١] ، أو ﴿ إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴾ [يس : ٣] بدليل : ﴿ وَعَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ ﴾ [ص : ٤] ، أو : ما الأمر كما زعموا ، بدليل : ﴿ وَقَالَ الْكَافِرُونَ هَذَا سَاحِرٌ كَذَّابٌ ﴾ [ص : ٤] .

وقيل : مذكور ، فقال الأخفش : ﴿ إِنْ كُلٌّ إِلا كَذَّبَ الرُّسُلَ ﴾ [ص : ١٤] . وقال

---

(١) المغني (٢/٦٢٩) .

(٢) المغني (٢/٦٣٠) .

الفرَّاء وثعلب ﴿ ص ﴾ [ص : ١] ؛ لأَنَّ معناها : صدق الله ، ويردّه أَنَّ الجواب لا يتقدّم ، فإن أريد أَنَّهُ دليل الجواب فقريب ، وقيل : ﴿ كَمْ أَهْلَكْنَا ﴾ الآية [ص : ٣] ، وحذف اللام للطّول .

وذكرها أيضًا في أماكن الحذف ؛ لَمّا أَنْ تكلَّم على حذف الجواب [1] ، فذكر ﴿ ق ﴾ [ق : ١] ، **قال :** ومثله : ﴿ ص وَالْقُرْءَانِ ﴾ ، أي : إنَّهُ لمعجز ، أو : ﴿ إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴾ ، أو : [ما] [2] الأمر كما زعموا .

وقيل : مذكور ؛ فقال الكوفيون والزجّاج : ﴿ إِنَّ ذَلِكَ لَحَقٌّ ﴾ [ص : ٦٤] ، وفيه بعد ، وقال الأخفش : ﴿ إِنْ كُلٌّ ﴾ [ص : ١٤] . وقال الفرَّاء وثعلب ﴿ ص ﴾ [ص : ١] ؛ لأَنَّ معناها : صدق [الله] [3] ، ويردّه أَنَّ الجواب لا يتقدّم ، وقيل : ﴿ كَمْ أَهْلَكْنَا ﴾ [ص : ٣] ، فحذفت اللام [للطّول] [4] .

قُلْتُ : الظَّاهر القولان المتقدّمان .

وقول الشَّيخ : (ويردّه) .

قُلْتُ : أمَّا رَدُّهُ بتقدّم الجواب فليس بمتّفق عليه ؛ فإنَّ جماعة قالوا : بجواز التقدّم ، والصَّواب أن يردّ بأن ﴿ ص ﴾ ليس بجملة ، وإن كان في مَعْنَى صدق الله على قوله ، فلا يصحّ أن يكون جوابًا ، لا أن يكون ثعلب [5] والفرَّاء [6] لا يقولان بتقدّم الجواب .

---

(١) المغني (٢/٧٤٣) .

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من المغني يلتئم بها السياق .

(٣) ما بين المعقوفين زيادة من المغني يلتئم بها السياق .

(٤) ما بين المعقوفين زيادة من المغني يلتئم بها السياق .

(٥) انظر رأي ثعلب في الدرّ المصون ، قال السَّمين : « وهذا بناءً منهما على جواز تقديم جواب القسم ... » . الدّرّ المصون (٥/٥٢٠) .

(٦) معاني القرآن (٢/٣٩٦ – ٣٩٧) . والفراء يجوز تقدم الجواب مثل : نزل والله .

ثُمَّ إِنَّ ﴿ ص ﴾ اختلف في معناه على أقوال [1] ، والله أعلم .

قوله تعالى : ﴿ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ [ص : ٢] .

لا

ذكرها في فصل (لا) [2] ؛ لَمَّا أَنْ تكلَّم على (لات) وأطال في ذلك ، ونلخصه بالمعنى باعتبار حكمها وبعد ذلك نتكلم على ما يخص الآية ، وأنه لم يجمع الكلام على الآية في موضع واحد . فأقول : يتلخّص من كلام الشَّيخ أن الكلام فيها في ثلاثة مواضع :

الأول ؛ اختلف في حقيقة (لات) على ثلاثة أقوال :

أحدها ؛ أنها كلمة واحدة فعل ماضٍ . واختلف على هذا القول ، فقيل : إنّها بمعنى (نَقَص) في أصلها ، وقيل : إِنَّ أصلها (لَيِس) بكسر الياء ، فقلبت الياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وأبدلت السين تاء .

والقول الثَّاني ؛ في حقيقتها أنها كلمتان (لا) النافية ، والتاء لتأنيث اللفظة ، وحركت لالتقاء الساكنين ، قاله الجمهور .

والثَّالث ؛ أنها كلمة وبعض كلمة ، وذلك أنها (لا) النافية ، والتاء زائدة مع حين .

الثَّاني ؛ اختلف في عملها على ثلاثة أقوال :

الأَوَّل ؛ أنها لا تعمل شيئًا ، فإن وليها مرفوع فمبتدأ حذف خبره ، أو منصوب فمفعول بفعل محذوف .

---

(١) منها : قال بعضهم من المصاداة ، من : صاديت فلانًا ، كأنَّ معناه عندهم : صادِ بعملك القرآن . أي : عارضه به . وقال آخرون : (ص) : حرف هجاء . وقال آخرون : قسمٌ أقسمه الله ، وهو من أسماء الله . وقال آخرون : هو اسم من أسماء القرآن أقسم الله به . وقال آخرون : معنى ذلك : صدقَ الله . هذا على قول أهل التأويل .

وكان بعض أهل العربيّة يقول : (ص) في معناها كقولك : وجبَ والله ، نزل والله ، وحقَّ والله .

وهي جواب لقوله : (والقرآن) كما تقول : حقًّا والله ، نزل والله .

جامع البيان عن تأويل آي القرآن (٢٠/٥ ــ ٨) .

(٢) المغني (١/٢٨٣) .

الثَّاني ؛ أنها تعمل عمل (إن) .

الثَّالث ؛ أنها تعمل عمل ليس .

وعلى كل قول فلا يذكر معها إلا أحد المعمولين .

الموضع الثالث : اختلف في معمولها ؛ فقيل : إنها لا تعمل إلا في الحين ، وقيل : إنها تعمل في الحين وما رادفه . هذا خلاصة ما ذكر الشَّيخ باختصار من عزو للأقوال وغيرها ، وذكر الآية فقال : قُرِىء ﴿ وَلاتَ حِينِ مَنَاصٍ ﴾ [ص : ٢] بخفض الحين ، فزعم الفرَّاء أَنَّ (لات) تستعمل حرف جر لأسماء الزمان خاصة وعليه أنشدوا :

طَلَبُوْا صُلْحَنَا وَلاَتَ أَوَانٍ ❁ .... [(١)]

ثُمَّ أجاب عن البيتين بجوابين : الأول ؛ أن يكون على إضمار (من) الاستغراقية مثل قوله :

أَلاَ رَجُلاً جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا ❁ .... [(٢)]

فيمن رواه بالجر . والجواب الثَّاني ؛ أن الأصل (ولات أوان الصلح) ، ثم بني الأوان بقطعه عن الإضافة ، وبني على الكسر لشبهه بنزال وزنًا . والجواب عن الآية بالأول

---

(١) صدر بيت عجزه :

.... ❁ فَأَجَبْنَا أَنْ لاَتَ حِيْنَ بَقَاءِ

المغني (٢٨٣/١) ، والبيت من الخفيف وهو لأبي زبيد الطائي في : ديوانه (ص ٣٠) ، انظر : شواهد المغني (٦٤٠/٢) ، خزانة الأدب (١٨٣/٤) .

وورد بلا نسبة في : معاني القرآن للفراء (٣٩٨/٢) ، الخصائص (١٥٤/٢) ، شرح التسهيل (٣٧٨/١) .

(٢) صدر بيت عجزه :

.... ❁ يَدُلُّ عَلَى مُحَصِّلَةٍ تَبِيْتُ

المغني (٢٨٣/١) ، والبيت من الوافر ، وهو لعمرو بن قعاس المرادي . في : شرح شواهد المغني (٢١٤/١) ، خزانة الأدب (٥١/٣) .

وبلا نسبة في : الكتاب (٣٠٨/٢) ، شرح الجمل لابن عصفور (٢٨٠/٢) ، شرح التسهيل (٧١/٢) .

واضح ، وتأولها بالثَّاني . قال : وتقديره : حين مناصهم ، ثُمَّ نزَّل قَطْعَ المضافِ إليه من مناص منزلة قطعةٍ من حين لاتحاد المضاف والمضاف إليه ، قاله الزَّمخشريّ ، وجعل التنوين عوضًا من المضاف إليه ، ثم بنى الحين لإضافته إلى غير متمكن .

قال : والأَوْلَى أن يقال : إنَّ التتريل المذكور اقتضى بناء الحين ابتداءً ، وأن المناص معرب ، وإن كان قد قطع عن الإضافة بالحقيقة لكنه ليس بزمان ، فهو كـــ (كل) و (بعض) .

وذكر الشَّيخ [1] قبل هذا أن الآية استدل بها أبو عبيدة [2] وابن الطراوة على أَنَّ التاء زائدة ، في أول الحين وهو أحد الأقوال المتقدِّمة ؛ لأنَّها وُجِدَت في الإمام وهو مصحف عثمان ﷺ مختلطة بالحين .

قال الشَّيخ : ولا دليل فيه فكم في خط المصحف من أشياء وجدت خارجة عن القياس . وذكر الشَّيخ أيضًا عن الأخفش القائل بإهمال (لات) تأول الآية في قراءة النصب على إضمار فعل . أي : لا أرى حين مناص ، وعلى قراءة الرفع التقدير : (ولات حين مناص كائن) . هذا تلخيص ما وقع للشيخ في الآية .

قُلْتُ : والكلام في (لات) أكثر من هذا بالنظر في دليل كل قول من هذه الأقوال ولا تـــخلو من تكلف ، وإنما جاء هذا التكلف من جهة أن كل قول خرج به قائل فيه خروج عن الأصول . فمن زعم أنه فعل بمعنى (نقص) يردُّه معنى ما وردت فيه ، وخفض ما بعدها في بعض المواضع ، وكذلك من زعم أنها بمعنى (ليس) يردُّه الخفض ، ومن زعم أن التاء للتأنيث يردُّه خفض ما بعدها بمنزلة ربة ، وما ذكره عن الفرَّاء في تأويل الآية اختار المختَصِر [3] قريبًا منه ، وأن الخفض بها مَنْبَهَةٌ على الأصل .

قوله : (في تأويل القراءة في اللغة ، ثم نزل .....) إلخ .

قُلْتُ : ما أبعد هذا القول ! لأنَّهُ يلزم عليه أن يكون الموجب للقياس في كلمة لا يظهر

---

(١) المغني (١/٢٨٢) .

(٢) صوابه أبو عبيد ووهم ابن هشام .

(٣) المجيد (١٢٤/ب ، ١٢٥/أ) .

أثره إلا في كلمة أخرى وهذا لا نظير له ، وقول الزَّمخشريّ : إِنَّ التنوين عوض . وبعد تسليمه ، فالإضافة إلى مبني لا توجب البناء . فانظره .

وقول الشَّيخ : (والأولى أن يقال) .

ضعفه ظاهر مما قدمنا .

وقول الشَّيخ : (ولا دليل لما ذكر ابن الطراوة .....) إلخ .

الشَّيخ ــ رحمه الله ــ خالف ما وقع له في مواضع والحاصل أنه مرة يستدل بخط المصحف ، ومرة لا يستدل بذلك ، بل وقع في هذا الفصل لما أن وجه قول الجمهور / .... [1] .

وتأمَّل ما في القراءات في المعرب [2] واختيار المختَصِر فإنه أجرى على القواعد مما ذكر المُعْرِب ، والله الموفق .

قوله تعالى : ﴿ وَانْطَلَقَ الْمَلأُ مِنْهُمْ ﴾ الآية [ص : ٦] .

ذكرها في (أَنْ) التفسيرية [3] ؛ لَمَّا أَنْ ذكر أنَّ (مِنْ) في شرطها أن يكون في معنى الجملة قبلها ما اشتمل على معنى القول ، **قال :** ومنه : ﴿ وَانْطَلَقَ الْمَلأُ مِنْهُمْ ﴾ الآية ، إذ ليس المراد بالانطلاق المشي . بل انطلاق ألسنتهم بهذا الكلام ، كما أنه ليس المراد المشي المتعارف بل الاستمرار على المشي .

قُلْتُ : الذي أشار إليه الشَّيخ حسن ، والسياق يهدي إليه ، وتكون في الآية استعارة حسنة بأن وقع تشبيه حركة اللسان بالكلام بحركة الرِّجل ، والجامع ظاهر ، ووقع الترشيح بقوله : ﴿ أَنِ امْشُوا وَاصْبِرُوا ﴾ [ص : ٦] ولا يحتاج إلى حذف كما ذكر المُعْرِب هنا

(١) طمس بمقدار سطر ونصف بسبب التَّرميم الَّذي لحق بالمخطوط .

(٢) الدر المصون (٥/٥٢٠ ــ ٥٢٢) .

(٣) المغني (١/٤٠) .

.[1]

قوله تعالى : ﴿ بَلْ لَمَّا يَذُوقُوا ﴾ [ص : ٨] .

ذكرها في (لما) [2] ؛ لَمَّا أَنْ قال : إنَّ منفي (لَمّا) متوقع ثبوته بخلاف منفي (لم) ، ألا ترى أن قوله : ﴿ بَلْ لَمَّا يَذُوقُوا ﴾ ، أنهم لم يذوقوه إلى الآن ، وأن ذوقهم له متوقع ، انظره .

قوله تعالى : ﴿ مَسْحًا بِالسُّوقِ ﴾ [ص : ٣٣] .

ذكرها في الباء [3] ؛ لَمَّا أَنْ تكلَّم على زيادتها فذكر أمورًا ، **ثم قال في زيادتها في المفعول :** ومما زيدت فيه ﴿ فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ ﴾ [ص : ٣٣] . أي : يمسح السوق مسحًا . ويجوز أن يكون صفة . أي : مسحًا واقعًا بالسوق .

وذكرها أيضًا في النوع السادس [4] من الجهة السَّادسة ؛ لَمَّا أَنْ ذكر أن الجملة تشترط في مواضع : من ذلك ؛ خبر فعل المقاربة . قال : ومن الوهم قول بعضهم في ﴿ فَطَفِقَ ﴾ الآية أن مسحًا خبر (طفق) ، والصواب أنها مصدر والخبر محذوف ، أي : يمسح مسحًا .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا ﴾ الآية [ص : ٤٤] .

ذكرها في حذف الكلام بجملته [5] ، وأنه يقع بعد (نعم) و (بئس) فذكر الآية بناءً على من قال : إنَّ الكلام جملتان . وأما من قال إنّه جملة واحدة فليس إلا حذف المفرد ، وتقدَّم مرارًا .

---

(١) الدر المصون (٥/ ٥٢٥) .
(٢) المغني (١/ ٣٠٨) .
(٣) المغني (١/ ١٢٦) .
(٤) المغني (٢/ ٦٦٦) .
(٥) المغني (٢/٧٤٧) .

قوله تعالى : ﴿ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ ﴾ [ص : ٢٦] .

ذكرها في الميم [1] ؛ مثالاً لـــ (ما) المصدرية .

قوله تعالى : ﴿ فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ الآية [ص : ٢٧] .

ذكرها في (مِنْ) [2] ؛ لَمَّا أنْ **قال :** تأتي بمعنى (عن) ، وتكلم على قوله : ﴿ فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ ﴾ [الزُّمَر : ٢٢] فذكر أن الآية يتعلق فيها الجار بـــ (ويل) .

قوله تعالى : ﴿ أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي ﴾ [ص : ٣٢] .

ذكرها في (عن) [3] ؛ لَمَّا أَنْ ذكر أنها قد تكون للاستعلاء ، فذكر أمورًا ، **ثُمَّ قال :** قيل : ومنه : ﴿ إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ ﴾ الآية . أي : قدمته عليه . وقيل : هي على بابها وتعلقها بحال محذوفة . أي : منصرفًا عن ذكر ربي .

وحكى الرماني عن أبي عبيدة أن أحببت من (حب البعير إحبابًا) إذا برك و لم يثر ، فـــ (عن) متعلقة به باعتبار معناه التضمين ، وهي على حقيقتها . أي : إني تثبطت عن ذكر ربي ، وعلى هذا فـــ (حبّ الخير) مفعول لأجله .

قُلْتُ : هذه الأقوال وَجْهُهَا أنَّ الأول ؛ جارٍ على التضمين في الأحرف . والثَّاني ؛ على المنع وخفة الحذف لأنَّهُ مجاز الحذف . والثَّالث ؛ على التضمين في الأفعال .

وتأمَّل كلام الزَّمخشريّ [4] لأي قول يرجح ، والظاهر أنه مغاير لهذه الأقوال .

قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الأَخْيَارِ ﴾ [ص : ٤٧] .

ذكرها في الباب السَّابع [5] ؛ لما أن بيَّن مواضع تشتبه على المبتدئ . **قال :** ومن ذلك أن

---

(١) المغني (١/ ٣٣٣) .
(٢) المغني (١/ ٣٥١) .
(٣) المغني (١/١٦٨) .
(٤) الكشاف (٤/ ٨٩) .
(٥) المغني (٢/ ٧٧٤) .

يبادر في نحو المصطفين إلى الحكم بأنه مثنى ، بل الصواب أن ينظر أولاً في نونه فإن وجدها مفتوحة كما في قوله تعالى : ﴿ الْمُصْطَفَيْنَ ﴾ حكم بأنه جمع ، وفيها دليل ثانٍ [أَنَّهُ] وصفه بالجمع ، وثالث وهو دخول (من) التبعيضية عليه بعد ﴿ وَإِنَّهُمْ ﴾ ، ومحال أن يكون الجمع من الاثنين ، انظره .

وذكرها أيضًا في (عند) [1] ؛ لَمَّا أَن **قال :** ترد للقرب .

قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَآبٍ ﴾ الآية [ص : ٤٩] .

ذكرها فيما يحتاج إلى الرابط [2] ؛ فذكر في الثَّاني من ذلك معمول الصفة المشبهة .

قال : ولا يربطه إلا الضمير إما ملفوظًا نحو : (زيد حَسنٌ وجهه) ، أو مقدرًا نحو : (زيد حَسَنٌ وجهًا) ، أي : منه .

واختلف في (زيد حسن الوجه) فقيل : التقدير منه ، وقيل : (أل) خَلَفٌ عن الضمير . وقال تعالى : ﴿ وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَآبٍ ﴾ الآية ، جنات بدل أو عطف بيان . والثَّاني ؛ يمنعه البصريون ؛ لأَنَّهُ لا يجوز عندهم أن يقع عطف البيان في النكرات ، وقول الزَّمخشريّ : إنه معرفة لأن (عدنًا) علم على الإقامة بدليل : ﴿ جَنَّاتِ عَدْنٍ الَّتِي وَعَدَ الرَّحْمَنُ عِبَادَهُ ﴾ [مريم : ٦١] . لو صحّ تعينت البدلية بالاتفاق ، إذ لا تبين المعرفة بالنكرة ، ولكنّ قوله ممنوع . وإنما (عَدْن) مصدر من عَدَن ، فهو نكرة والتي في الآية بدل لا نعت . و (مفتحةً) حال من جنات لاختصاصها بالإضافة ، أو صفة لها لا صفة لحسن ؛ لأَنَّهُ مذكر ، ولأن البدل لا يتقدَّم على النعت . و (الأبواب) مفعول ما لم يُسَمَّ فاعله أو بدل من ضمير مستتر ، والأَوَّلُ أَوْلَى ؛ لضعف (مررت بامرأة حسنة الوجه) / . وعليهما فلا بُدَّ من تقدير أن الأصل : الأبواب منها ، أو أبوابها . ونابت (أل) عن الضمير ، وهذا البدل بدل بعض لا اشتمال خلافًا للزَّمخشريّ .

---

(١) المغني (١/١٧٧) .

(٢) المغني (٢/٥٨٢ ـــ ٥٨٣) .

وذكر قوله : ﴿ جَنَّاتِ عَدْنٍ مُفَتَّحَةً لَهُمُ الأبْوَابُ ﴾ [ص : ٥٠] في حرف الواو [1] في واو الثمانية لما ذكر آية الزمر استطرد الكلام إلى أن قال : هل الواو في قوله : ﴿ وَفُتِحَتْ ﴾ [الزُّمَر : ٧٣] واو الحال ؟ أي : جاؤوها مفتحة أبوابها كما صرح بـــ (مفتحةً) حالاً في قوله : ﴿ جَنَّاتِ عَدْنٍ مُفَتَّحَةً لَهُمُ الأبْوَابُ ﴾ .

قُلْتُ : قوله : (ولا يربطها إلا الضمير) .

هذا لا بُدَّ منه ، وهو أحد ما تفارق به اسم الفاعل .

قوله : (واختلف .....) إلخ .

الأَوَّل مذهب بصري ، والثَّاني كوفي .

وأعرب الشَّيخ الآية توطئةً لما يَذْكرُ وهو آخر كلامه ، وهو محل الشاهد في هذا الفصل وهو عود الضمير على موصوف الصفة المشبهة وما يقوم مقامه .

وقوله : (لا يجوز عندهم) .

تقدَّم ، أنه قال بذلك كثير من أهل البصرة .

قوله : (وقول الزَّمخشريّ) .

ذكر ذلك الزَّمخشريّ [2] في سورة مريم قال : عدن معرفة علم لمعنى العدن ، وهو الإقامة كما جعلوا (سَحَر) و (أَمْس) فيمن لم يصرفه أعلامًا لمعاني السحر والأمس فجرى مجرى العدن [3] لذلك . أو هو علم لأرض الجنة لكونها مكان إقامة . قيل : اللام في قوله العدن ، لام الجنس لأَنَّهُ علم لذلك الجنس ، أما قوله : فجرى مجرى المعرَّف فاللام للعهد ؛ لأَنَّ المراد به جزء معين من أفراد تلك الحقيقة .

فإن عَدَنًا العلم مثل العدن المعنى المعهود في التعريف ، وإن كان مدلولاهما مختلفين من

---

(١) المغني (٤١٩/٢) .

(٢) الكشاف (٢٥/٣) .

(٣) (العدل) المصدر السابق .

حيث أن مدلول العلم هو تلك الحقيقة ، ومدلول العدن المعرف باللام العهدية ، فرد معين من أفراد تلك الحقيقة .

قُلْتُ : هذا مبني على الفرق بين علم الجنس واسم الجنس والمعرف باللام التي (كادخل السوق) حيث لا عهد ، وقد تقدَّم لنا ما في ذلك . والحاصل من كلام الزَّمخشريّ أن عدنًا إما علم جنس أو علم شخص .

وقول الشَّيخ : (لو صحّ تعينت .....) إلخ .

فإن قُلْتَ : كيف يقول الاتفاق وقد تقدَّم ما ذكرنا مرارًا في [1] قوله : ﴿ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ ﴾ .

قُلْتُ : قد تقدَّم أَنَّ الزَّمخشريّ خالف في ذلك ، وذكرت ما أشرت إليه ، وهو مخالف لإجماع النحويين ، كذا ذكر أبو حيَّان [2] فيما قدمنا ، وأشار هنا إلى الاستدلال بالإجماع المركب ، وفيه نزاع معلوم جار على إحداث قول ثالث .

قوله : (والتي في الآية) .

قُلْتُ : الآية التي أشار إليها آية مريم وهي : ﴿ جَنَّاتِ عَدْنٍ الَّتِي وَعَدَ ﴾ [مريم : ٦١] .

قوله : (بدل لا نعت) .

هذا على أصل البصريين خلافًا لمن اشترط في إبدال المعرفة من النكرة وصف النكرة .

وقوله : (مفتحة حال .....) إلخ .

البدل الَّذي تقدَّم هو قوله : جنات عدن .

قوله : (مفعول ما لم يسم فاعله) .

قُلْتُ : قد انتقد هذه العبارة بنفسه ونقضها .

---

(١) الدر المصون (٢/١٧٠) .

(٢) البحر المحيط (٣/٩) .

قوله : (لضعف .....) إلخ .

قُلْتُ : على أن يكون حسنة صفة ، والوجه مرفوع بدل من الضمير في حسنة ، قيل : وجه الضعف أن إبدال المعرفة من الضمير العائد ضعيف على أصل البصريين .

قُلْتُ : وفي هذا الكلام نظر لا يخفى ؛ لأنَّ الذي قال بمنعه هو الزَّمخشريّ [1] ، ورد عليه وتقدَّم ما فيه في آخر المائدة [2] ، وتأمَّل كلام الزَّمخشريّ هنا .

وعارضه بما ذكر في قوله : ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ ﴾ [المائدة : ١١٧] ؛ فإن المعارضة واضحة ولم يظهر لي ضعف المثال الذي ذكر الشَّيخ .

قوله : (فلا بُدَّ من تقدير) .

قُلْتُ : هذا محل الشاهد عند الشَّيخ ، يعني والتقدير على الطرفيين على إعراب الأبواب نائبة وعلى البدل وبهذا رُدَّ على الفارسي [3] الذي زعم أنه لا يحتاج إلى ضمير في المثال هروبًا من الاحتياج إلى حذف الرابط [4] ، قيل له : ولا بُدَّ من رابط للبدل .

قُلْتُ : هذه مسألة مختلف فيها ، فلعله يقول بعدم الاحتياج إليه ، والله الموفق .

قوله تعالى : ﴿ وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ ﴾ الآية [ص : ٥٢] .

ذكرها مثالاً لحذف الموصوف [5] أي : حور قاصرات الطرف .

---

(١) الكشاف (٦٨٠/١ ــ ٦٨١) .

(٢) الجمع الغريب (٣٦٧/١ ــ ٣٦٨) .

(٣) الفارسي : أبوعلي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي الفسوي ، إمام النحو ، له تآليف منها : الحجة في علل القراءات ، الإيضاح ، التكملة . توفي سنة سبع وسبعين وثلاثمائة . انظر : نزهة الألباء (٢٧٤ ــ ٢٧٥) ، سير أعلام النبلاء (٣٧٩/١٦ ــ ٣٨٠) ، تحفة الأديب (٦٥٣/٢ ــ ٦٥٥) .

(٤) الإيضاح (ص ١٤٠) .

(٥) المغني (٧١٩/٢) .

قوله تعالى : ﴿ هَذَا فَلْيَذُوقُوهُ ﴾ [ص : ٥٧] .

ذكرها في الفاء الزائدة [1] ؛ لما أن نقل عن الأخفش زيادهّا في الخبر واستدل بقوله :

وَقَائِلَةٍ خَوْلَانُ فَانْكِحْ فَتَاتَهُمْ ۞ .... [2]

قال بعد ذلك : وحمل عليه الزجّاج البيت . وتأول المانعون البيت على تقدير (هذه خولان) ، والآية الخبر فيها (حميم) ، وما بينهما اعتراض ، أو اسم إشارة منصوب بفعل محذوف يفسره ما بعد الفاء مثل : ﴿ وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ ﴾ [البقرة : ٤٠] انظره . قال : وعلى هذا فـ (حميم) على تقدير مبتدأ .

قلتُ : الظاهر من الأعاريب إما مذهب الأخفش [3] ، وإما أن الجملة اعتراض . أمَّا الاشتغال كما صرح به المُعْرِب [4] فلا يصح ؛ لأنَّ الَّذي لا يعمل لا يفسر ، وما بعد الفاء لا يعمل هنا فيما قَبْلُ ، على أنَّ الشَّيخ لم يصرّح بالاشتغال ، ولعلّه راعى التفسير المقصود .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ذَلِكَ لَحَقٌّ ﴾ [ص : ٦٤] .

ذكرها في النوع الثَّالث [5] من الجهة السَّادسة في الوهم للأول للذي ذكر . **قال :** قول الزَّمخشريّ في قراءة ابن أبي عبلة : (تخاصمَ أهل النار) ، نصب التخاصم أنه صفة /

(١) المغني (١/١٨٨) .

(٢) صدر بيت عجزه :

.... ۞ وأُكْرُومَةُ الحَيَّيْنِ خِلْوٌ كَمَاهِيَا

المغني (١/١٨٨) ، والبيت من الطويل . وهو بلا نسبة .في : الكتاب (١/١٣٩) ، شرح المفصل (١/١٠٠) ، شرح شواهد المغني (١/٤٦٨) ، خزانة الأدب (١/٤٥٥) .

(٣) معاني القرآن (١/٧٦) .

(٤) الدر المصون (٥/٥٤٠) .

(٥) المغني (٢/٦٦٠) .

[للإشارة ، وقد مضى أن جماعة من المحققين اشترطوا في نعت الإشارة الاشتقاق كما اشترطوه في غيره من النعوت ، ولا يكون التخاصم عطف بيان ؛ لأنَّ البيان يشبه الصفة ، فكما لا توصف الإشارة إلا بما فيه (ال) كذلك ما يعطف عليها] [1] . انظر ما ذكروا في ﴿ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا ﴾ [هود : ٧٢] .

قُلْتُ : حاول الشَّيخ هنا أن يتعرض للوهم في نعت الإشارة بالمضاف وبعد ذلك تكلم على الوهم الآخر مع أن الوهم الآخر ليس بوهم فلعل الزَّمخشريّ [2] مذهبه كمذهب ابن عصفور [3] في المسألة [4] ، وأن الاشتقاق ليس بشرط ، فهذا أَمْرٌ مختلف فيه ، وأما الوصف بالمضاف فلم أر أحدًا أجازه إلا أنه وقع في كلام المرادي [5] . وما زالت الشيوخ تنبه عليه [6] .

وانظر البقرة فإنا قدمنا بحث ابن عصفور فيها [7] . واشترط الشَّيخ في نحو هذا ستة شروط من جملتها الجنسية ، فتأمَّله [8] .

---

(١) ما بين المعقوفين مطموس ، ونقلته بنصه من المغني (٢/٦٦٠) .

(٢) الكشاف (٤/٩٩) .

(٣) ابن عصفور : علي بن مؤمن بن محمد الحضرمي الإشبيلي ، حامل لواء العربية بالأندلس ، له مصنفات ، منها : الشرح الكبير على الجمل ، والممتع في التصريف ، والمقرب . توفي سنة : تسع وستين وستمائة . انظر : إشارة التعيين (ص ٢٣٦) ، فوات الوفيات (٣/١٠٩) ، تحفة الأديب (٢/٦٣٨) ، البغية (٢/٢١٠) ، الأعلام (٥/٢٧) .

(٤) شرح الجمل (١/٢١٢ ـــ ٢١٣) .

(٥) المرادي : الحسن بن قاسم بن عبداللّه المرادي النحوي ، مفسر أديب ، من أهل المغرب ، المعروف بابن أم قاسم ، له مصنفات ، منها : شرح التسهيل ، وشرح الألفية ، توفي سنة تسع وأربعين وسبعمائة . انظر : البغية (١/٥١٧) ، الأعلام (١/٢١١) .

(٦) لم أجد ـــ فيما رأيت ـــ ما ذكره عن المرادي .

(٧) الجمع الغريب (١/٨٤ ـــ ٨٧) .

(٨) ذكروا لنعت اسم الإشارة ستّة شروط :

الأوّل : أن يكون بـــ (أل) .

=

قوله تعالى : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ ﴾ الآية [ص : ٧٥] .

ذكرها في (ما) [1] ؛ **لَمَّا أَنْ قال :** إنّه يجب عدم حذف ألفها في الخبر مع الجار كالآية ، وذكرها في (لا) [2] الزائدة دليلاً على زيادتها في غير هذه الآية .

قوله تعالى : ﴿ قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ ﴾ [ص : ٨٤] .

ذكرها في الجملة المعترضة [3] ؛ لَمَّا أَنْ ذكر أنها تقع بين القسم وجوابه ، كقوله :

لَعَمْرِيْ وَمَا عَمْرِيْ عَلَيَّ بِهَيِّنٍ ۞ لَقَدْ نَطَقَتْ بُطْلاً عَلَيَّ الأَقَارِعُ [4]

وقوله تعالى : ﴿ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ ﴾ الآية . فالأصل أقسم بالحق لأملأن ، وأقول الحق ، فانتصب الحق الأول ــ بعد إسقاط الخافض ــ بأقسم محذوفًا ، والحق الثَّاني بأقول ، واعترض بجملة (أقول الحق) وقدم معمولها للاختصاص ، وقرئ برفعهما بتقدير : فالحق قسمي ، والحق أقوله ، وبجرهما على تقدير واو القسم في الأول ، وتقدير الثَّاني توكيدًا

=

الثاني : كونه جنسًا لا وصفًا ، وهذا غالبٌ لا لازم .

الثالث : كونه مفردًا ، وما ورد من غير ذلك فهو متأوّل بأنَّهُ في حكم المفرد .

الرَّابع : اتّصال الصِّفة باسم الإشارة ، وإن جاز في غير ذلك : مررت بالرّجل في الدار الكريم .

الخامس : أَنَّهُ لا يقطع .

السَّادس : أَنَّهُ لا يخالف متبوعه في إفراده وغيره ، فلا يجوز : مررت بهذين الرّجل والمرأة .

الجمع الغريب (٢/٤١٧) .

(١) المغني (١/٣٢٨) .

(٢) المغني (٢/٧٨١ - ٧٨٢) .

(٣) المغني (٢/٤٤٩) .

(٤) المغني (٢/٤٤٩) .

والبيت من الطويل ، للنابغة الذبياني ، في : ديوانه (ص ٢٨٠) ، والكتاب (٢/٧٠) ، شرح التذييل (٢/٢٣٧٦) ، شرح شواهد المغني (٢/٨١٦) ، خزانة الأدب (٢/٤٤٧) .

وبلا نسبة في جمهرة اللّغة (ص ١٣٠٨) .

كقولك : (والله والله لأفعلن) . وقال الزَّمخشريّ [1] جر الثَّاني : على أَنَّ المعنى وأقول والحقِّ ، أي : هذا اللفظ ، فأعمل القول في لفظ واو القسم ومجرورها على سبيل الحكاية ، قال : وهو وجه حسن دقيق جائز في الرفع والنصب . انتهى .

وقرئ برفع الأول ونصب الثَّاني ، قيل : أي فالحق قسمي ، أو فالحق مني ، أو فالحق أنا ، والأَوَّلُ أَوْلَى ، ومن ذلك قوله : ﴿ فَلا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ ﴾ [الواقعة : ٧٥] .

قُلْتُ : تأمَّل كيف يتقرر التوكيد المذكور وقد حذف الحرف المؤكد وهو من التوكيد اللفظي ، ولا يجاب بما أجابوا في حذف خبر (إن) ، وتأمَّل ردّ المُعْرِب [2] هنا على ابن عطيَّة في إعرابه (لأملأن) خبرًا فإنه لم يصادف فإن ابن عطيَّة راعى المعنى التقديري لا الصناعي [3] ، نعم يجيء فيه بحث ثعلب ، ومن وافقه . وتقدَّم .

قوله : (مفعولها .....) إلخ .

هذا مناقض ما ذكر في موضع ؛ فإنه أنكر على أهل البيان أن التقديم يفيد الاختصاص وتقدَّم ما في ذلك من الخلاف .

قوله : (فأعمل القول في لفظ واو القسم) .

قال الدَّماميني : لم يعمل القسم في لفظ واو القسم ومجرورها ، وإنما هو عامل في محل الجملة [4] .

قُلْتُ : فاعترض على الشَّيخ بما نقله عن الزَّمخشريّ [5] ؛ لأنَّ لفظ الزَّمخشريّ اقتضى أن القول عَمِلَ في لفظ مفرد محكي ، وأتى بلفظه وهو الصواب في الفهم ، وعليه فهم

---

(١) الكشاف (٤/١٠٤) .

(٢) الدر المصون (٥/٥٤٧) .

(٣) المحرر الوجيز (١٤/٥٥) .

(٤) تحفة الغريب (١٥١/أ) .

(٥) الكشاف (٤/١٠٤) .

أبو حيَّان [1] ، وقد أجاز ابن خروف [2] (قلتُ زيدًا) على الحكاية في اللفظ [3] ، وكذلك هو مذهب الزَّمخشريّ وعليه جرى هنا .

وما ذكر ابن هشام هو عامل في محل الجملة ، كما ذكره الشارح ، والله الموفق .

قال الفقير إلى ربه : وهذه آخر آية رأيت من هذه السورة الكريمة ، أعاد الله علينا بركاتها بفضله ومنِّه ، وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

❁❁❁

(١) البحر المحيط (٤١١/٧) .

(٢) ابن خروف : علي بن محمد بن علي الحضرمي الإشبيلي ، كان فقيهًا نحويًّا مقرئًا ، إمام في العربية والنحو ، له مصنفات ، منها : شرح سيبويه ، وشرح الجمل ، توفي سنة تسع وستمائة . انظر : معجم الأدباء (٧٥/١٥ ـ ٧٦) ، سير أعلام النبلاء (٢٦/٢٢) ، تحفة الأديب (٢٨٤/١) .

(٣) شرح جمل الزجاجي (١٤١) .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صلى الله على سيِّدنا ومولانا محمَّد وعلى آله وصحبه وسَلَّمَ تسليمًا

سورة الزمر

قال الفقير إلى ربه: هذه السورة الكريمة ذكر الشَّيخ منها آيات منها :

قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ ﴾ [الزُّمَر : ٣] .

ذكرها مثالاً لحذف المقول خبرًا عن الموصول استطرادًا [١] ؛ لما ذكر حذف الحال ، **قال:** وتحتمل أن يكون في الآية الخبر ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ ﴾ [الزُّمَر : ٣] فالقول المحذوف نصب على الحال ، أو رفع خبرًا أو لا ، أو لا موضع له ؛ لأَنَّهُ بدل من الصلة . هذا كله إذا كان (الَّذين) للكفار ، والعائد الواو ، وأما إذا كان للمعبودين عيسى والملائكة والأصنام ، والعائد محذوف أي : اتخذوهم ، فالخبر ﴿ إِنَّ اللَّهَ ﴾ ، وجملة القول حال أو بدل . وذكرها في (إذا) [٢] ؛ لما أن نقل حكاية سيبويه والكسائي ، وذكر تأويلات في فإذا هو إياها وأنه مفعول بفعل مقدر . **قال:** وأما الآية إذا قيل : فيها بأن نعبدهم معمول لقولٍ مقدّر ، فإنما حسَّنَه أن إضمار القول مستسهل . انظره .

قُلْتُ: معظم ما وقع هنا في كلام المُعْرِب [٣] بدل الجملة هنا فيه ضعف سيما مع الحذف .

(١) المغني (٢/٧٢٩) .

(٢) المغني (١/١٠٧) .

(٣) الدر المصون (٦/٤ ـ ٥) .

قوله تعالى : ﴿ أَمْ مَنْ هُوَ قَانِتٌ ﴾ [الزُّمَر : ٩] .

ذكرها في الهمزة [١] ؛ لَمَّا أَنْ ذكر أنها تكون للنداء ، وذكر / [ما وقع فيها لابن الخباز من خرق الإجماع ، وذكر أنها تكون للاستفهام وحقيقته طلب] الفهم ، نحو : أزيد قائم وقد أجيز الوجهان] [٢] في قراءة الحرميين : ﴿ أَمَنْ هُوَ قَانِتٌ ءَانَاءَ اللَّيْلِ ﴾ [الزُّمَر : ٩] . وكون الهمزة فيه للنداء هو قول الفرَّاء ، ويبعده أنه ليس في التزيل نداء بغير (يا) ، **قال** : ويقربه سلامته من دعوى المجاز ، إذ لا يكون الاستفهام منه ـــ تعالى ـــ على حقيقته ، ومن دعوى كثرة الحذف ، إذ التقدير عند من جعلها للاستفهام ، أمن هو قانت ، خير أم هذا الكافر . أي : المخاطب بقوله تعالى : ﴿ قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلا ﴾ [الزُّمَر : ٨] ، فحُذِفَ شيئان : معادل الهمزة والخبر ، ونظيره في حذف معادل الهمزة قول أبي ذؤيب :

دَعَاني إليها القلبُ ، إنِّي لأمْرِهِ ۞ سَمِيْعٌ ، فمَا أدْري أرُشْدٌ طِلابُها [٣]

تقديره : أم غيٌّ . ونظيره في مجيء الخبر كلمة (خير) واقعةً قبل (أم) . ﴿ أَفَمَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ ﴾ الآية [فُصِّلَت : ٤٠] .

قال : ولك أن تقول : لا حاجة إلى تقدير معادل في البيت ، لصحة قولك : ما أدري هل طلابها رُشد ، وامتناع أن يؤتى لها بمعادل ، وكذلك لا حاجة في الآية إلى تقدير معادل ، لصحة تقدير الخبر بقولك : كمن ليس كذلك ، ثم ذكر آية الرعد التي قدمنا وهي ﴿ أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ ﴾ الآية [الرَّعد : ٣٣] ، فانظره [٤] .

(١) المغني (١/ ١٩) .

(٢) ما بين المعقوفين مطموس ، ونقلته بنصّه من المغني . انظر (١٩/١) .

(٣) لم أجده في ديوان الهذليين .والبيت من الطويل ، وهو لأبي ذؤيب الهذلي ، انظر : شرح التسهيل (٣٨٠/٣) ، المغني (٢٠/١) ، شرح شواهد المغني (٢٧/١) ، خزانة الأدب (٢٥١/١١) .

(٤) الجمع الغريب (٧١٤/٢ ـــ ٧١٧) .

قُلْتُ : لا شكَّ أنَّ الذي نقله عن ابن الخباز [1] خلاف نصوص أهل العربيّة [2] ، و لم أر مساعدًا له .

قوله : وحقيقته طلب الفهم ، يشمل التصديق والتصور لا يقال ظاهر الكلام ، إنما هو في التصور لأنَّهُ الذي يصدق فيه طلب الفهم ؛ لأنَّا نقول : كلٌّ من التصديق والتصور حصل فيه الفهم ؛ لأنَّ التصديق هو حصول النسبة وأنَّ لا حصول لها فنفي تعلق العلم فذلك فَهْمٌ .

وتأمَّل هل المراد من طلب الفهم طلبه للمتكلم ، أو طلب الفهم المطلق الذي يعم المتكلم وغيره ؟ وينبني على ذلك هل يكون الاستفهام الوارد من البارئ حقيقة أو مجازًا ؟ والأول هو المتبادر إلى الفهم وهو ظاهر كلام كثير من أهل البيان ، وتأمَّل ما وقع هنا لبعض الشراح المتأخرين ، فإنه تأول الكلام على المعنى الثَّاني ، وفيه نظر !

قوله : (وقد أجيز .....) إلخ .

حقه أن يقول وحمزة فقط [3] ، انظر الشَّاطبـــيّ [4] ، هنا قال ابن الصَّائغ [5] القولان [6] في الآية سائغان والإبعاد بمجرد ما ذكر لا يظهر ، وكم في القرآن من مفرد لا يقع إلا في

---

(١) ابن الخباز : أحمد بن الحسين بن أحمد بن أبي المعالي بن منصور النحوي اللغوي العروضي ، ولد بالموصل ، من تصانيفه : شرح ألفية ابن معطٍ ، توفي سنة تسع وثلاثين وستمائة . انظر : تحفة الأديب (١/٢٨٨) ، بغية الوعاة (١/٣٠٤) ، الأعلام (١/١١٧) .

(٢) توجيه اللمع (ص ٥٨٠) .

(٣) قرأ نافع وابن كثير وحمزة بتخفيف الميم ﴿أَمَنْ هو قانتٌ﴾ ، وقرأ الباقون بتشديدها . انظر : الإقناع (٢/٥٧٠) ، إبراز المعاني (ص ٦٦٩) .

(٤) إبراز المعاني (ص ٦٦٩) .

(٥) ابن الصَّائغ : محمَّد بن عبد الرَّحمن بن عليّ بن أبي الحسن بن الصَّائغ الحنفي النحوي ، لازم أبا حيّان ومهر في العربيّة وغيرها ، له مصنّفات منها : التذكرة النحوية ، المباني في المعاني ، الاستدراك على مغني ابن هشام . توفي : سنة سبع وسبعين وسبعمائة .
حسن المحاضرة : ١/٤٧١ ، شذرات الذّهب : ٦/٢٤٨ ، معجم المؤلّفين : ١٠/١٤٤ .

(٦) انظر قول ابن الصائغ في : حاشية الشمني على المغني (١/٢٠) .

ذلك الموضع نحو ﴿ ضِيزَى ﴾ ، و ﴿ زَبَانِيَة ﴾ ، و ﴿ الْعِهْنِ ﴾ . نعم لو أردف ذلك بأن النداء بالهمزة في كلام العرب قليل أو نحو ذلك لاتَّجَهَ . وقد أبعد بعض العلماء النداء في الآية بغير ذلك ، وهو أن النداء غير ملائم للسياق وفيه نظر ! فإن الأمر بالقول وهو قوله : ﴿ قُلْ تَمَتَّعْ ﴾ للنبي ﷺ والنداء له بوصفه الجميل .

قُلْتُ : قوله : (وكم في القرآن .....) إلخ .

قيل : إن ما ذكر ليس مما نحن فيه ؛ فإن الكلام في كلمة لها معنيان استعمل في القرآن أحدهما و لم يستعمل الآخر . فإذا وجدت في موضع فحملها على ما ورد في القرآن أولى ، وأما ما ذكر من ﴿ ضِيزَى ﴾ ، وما أشبهه فليس من هذا القبيل بوجه .

قُلْتُ : لا شكَّ أنَّه ليس من هذا القبيل ، إلاّ أنَّ الترجيح بما ذكر هذا القائل إنما يتمشى على أصل الشَّيخ في إعراب الكلمة إذا تعارض أن تعرب بما له نظير في القرآن ، وبما ليس له نظير فيه ، فالحمل على ما له نظير أولى . والدَّماميني [1] ينازع في ذلك وقد رددنا عليه في مسائل وآيات في الجهات ، فانظره . والإنصاف أن النداء بالهمزة في كلام العرب قليل ، وقد ذكر الشَّيخ في الجهات أن حمل القرآن على الأوجه البعيدة وترك الوجه القريب مما يجتنب ، وقول المعترض : وقد أبعد بعض العلماء ..... إلخ .

قُلْتُ : هذا هو ابن عطيَّة [2] ؛ فإنه استبعد حمل الآية على النداء لأجل أن السياق يبعد ذلك ، ورُدَّ عليه بأن السياق يدل عليه فإِنَّ الأمر والمواجهة بالقول للنبي ﷺ قبل النداء وبعده ، وأوصاف المنادى متقررة فيه عليه الصلاة والسلام ، بل منه أصلها وهو حسن .

قول الشَّيخ : (ويقربه).

قال ابن الصَّائغ : قد يقال لا نسلم سلامة النداء من الحذف ؛ لأنَّهُ بتقدير : أدعو . فإن قال : هو حذف كلا حذف لحصول النيابة . يقال : لو اقتصر على مطلق حذف ، من غير

---

(١) حاشيته على المغني (١/ ٢٠) .

(٢) المحرر الوجيز (١٤/ ٦٧) .

حذف شيئين لكان أولى ، ولنا أن لا نسلم أن المحذوف ما ذكرت بل ندعي أن الآية من حذف الخبر فقط . قال : واستدلاله ببيت أبي ذؤيب سبقه الجماعة إليه ، ثم استطرد كلامًا وأطال فيه وقال : أين هذا المطلع مما ذكرنا ؟

قُلْتُ : لا شكَّ أنَّ كلامَ الشَّيخ ظاهر في أن النداء فيه حذف ؛ لأنَّ النسخ التي رأيت (من دعوى كثرة الحذف) لا (من دعوى الحذف) ، ولعل نسخة ابن الصَّائغ فيها من دعوى الحذف ، وكون حذف النداء باب ليس مانعًا من التقدير ، يدل على ذلك الظرف إذا كان خبرًا أو صفة أو حالاً .

قوله : (بل ندعي أن الآية من حذف الخبر) .

هذا أشار إليه الشَّيخ بعد ، وما ذكره بعد ذلك المعترض إنما هو تهويل وتطويل ، فلا نطوّل به ، وليس مقصد الشَّيخ / .

.... [1]

إن الاستفهام إنما يستحيل في حقه إذا كان طلب الفهم له ، وأما إن كان طلب الفهم لغيره فلا يستحيل .

قُلْتُ : وهذا تـــخليط للحقائق ، فيزعم هذا القائل أن القائل : (هل قام زيد ؟) طلب الفهم لمن كان حاضرًا ولو كان هو عالمًا بقيام زيد . كيف وقد استشكل أهل العربية كلهم : (علمت هل قام زيد) لظهور تنافي الكلام ؟ فلو كان طلب الفهم لغير المتكلم لم يستشكل و لم يحتج إلى الأجوبة المذكورة في ذلك .

قال الدَّماميني [2] : **وقول الشَّيخ :** (دعوى كثرة الحذف .....) إلخ .

حقه أن يقول : حذفت ثلاثة أشياء (أم) وما دخلت عليه ، والخبر ؛ لأنَّهُ في مقام بيان ما يلزم على هذا القول . ثُمَّ في هذا التقدير إشكال ؛ لأنَّهُ قد صرح أن تقدير (أم) يدلّ

(١) طمس بمقدار سطر بسبب التَّرميم الَّذي لحق بالمخطوط .

(٢) تحفة الغريب (٣/ب ، ٤/أ) .

على أَنَّ الاستفهام حقيقي . وهو قد صرح بخلاف ذلك مع أن (أم) متطرفة . قال : ولا يصح حمل (أم) على الانقطاع ؛ لأنَّ الشَّيخ صرح بالمعادل ، وغير ذلك مما يوجب منع الحمل على ذلك .

قُلْتُ : البحث الأول ضعيف ؛ لأنَّ الشَّيخ قال لسلامته من دعوى كثرة الحذف ، وأشار إلى بعض ذلك ، وقوله : كثرة يغني عما ذكر الدَّماميني ، واعتراضه الثَّاني فيه نظر ! فإنَّهُ لا يلزم من ذكر (أم) أن لا يتحقق فالاستفهام بتقدير أن يكون ذلك على حذفِ قولٍ . أي : (وقل لهم يا محمد أمن هو ..... إلخ) . فصورة الاستفهام منه ـــ سبحانه ـــ وفي الحقيقة على تقدير قول ، والاستفهام من النبي ﷺ للخصم على سبيل التبكيت والإيهام عليهم كما قال : ﴿ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى ﴾ الآية [سبأ : ٢٤] ، وهذا المعنى أيضًا يتقرر من غير حذف ، وقد قالوا : إِنَّ الاستفهام الوارد من البارئ والشرط بـــ (إنّ) إنما سيق مساق أن القرآن جارٍ على خط كلام العرب ، وأن عربيًّا لو عبر عن معنى وقع التعبير عنه في القرآن لأتى بما ذكر في القرآن .

وقول الشَّيخ : (ونظيره في حذف المعادل .....) إلخ .

قيل : إن ذلك واجب على أصل ابن الطراوة [1] ؛ لأَنَّهُ يزعم أنه لا بُدَّ من المعادل إما مذكورًا أو مقدّرًا [2] .

قوله : (ولك .....) إلخ .

الأَوَّل ؛ على أَنَّ الاستفهام صورته راجعة للتصور . والثَّاني ؛ الَّذي أشار إليه للتصديق بالهمزة لا بجامع (أم) لتنافي ذلك .

---

(١) ابن الطراوة : سليمان بن محمد بن عبد الله السبئي ، نحوي ماهر أديب ، تجول كثيرًا في بلاد الأندلس ، له مصنفات ، منها : الترشيح في النحو ، والمقدمات على كتاب سيبويه والإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في كتاب الإيضاح . توفي : سنة ثمان وعشرين وخمسمائة . انظر : إنباه الرواه (١١٣/٤ ـــ ١١٥) ، تحفة الأديب (٥٨١/٢) ، الأعلام (١٣٢/٣) .

(٢) لم استطع الوقوف على هذا القول فيما بين يدي من مصنّفات .

قوله : (وامتناع أن يؤتى هل .....) إلخ .

قُلْتُ : لأن الهمزة إذا كانت للتصديق فهي بمنزلة (هل) التي لا تكون إلا للتصديق ، و (أم) لا تجامعها .

قال الدَّماميني [(١)] : قدر ذلك بقوله ﷺ لجابر بن عبد الله : « **هَلْ تَزَوَّجْتَ بِكْرًا أَمْ ثَيِّبًا ؟** » ذكره البخاري [(٢)] ، وجعلها ابن مالك شاهدًا على ذلك ، و(أم) يؤتى بها في التصديق ؛ لأنَّ النبي ﷺ كان عالمًا بأنه قد تزوج .

وإنما سأل عن التعيين ، فـــ (أم) المتصلة قد تقع بعد (هل) .

قال الدَّماميني : ويحتمل أن تكون (أم) منقطعة و (ثيِّبًا) مفعولاً بفعل مقدر استفهم أولاً عن التزويج ثم أضرب عن ذلك .

قُلْتُ : الحديث صحيح لا شكَّ فيه ، فإن جوَّز الاستدلال به فيستدل على أن (هل) تكون للتصور وهو قليل ، وتأويل الدَّماميني بعيد جدًّا . وإن منع الاستدلال به ، وهو قول جماعة ، وهو الحق فلا يتم ما ذكر . والاستدلال بالحديث فيه نظر بجواز نقل الحديث بالمعنى ، وتقدَّمت الأجوبة عن ذلك [(٣)] من كلام الشَّيخ ابن خلدون [(٤)] وغيره وتكلم فيها كلامًا حسنًا . والله أعلم .

ويقع في بعض النسخ وعدم امتناع أن يؤتى لهل ، وهو تكرار لقوله ، لصحة قولك ما أدرى هل طلاقها رشد ، والصواب النسخة التي أثبتناها ، وهي امتناع أن يؤتى لها بمعادل وعليها كما أورد الدَّماميين ما أورد .

---

(١) تحفة الغريب (٤/أ) .

(٢) جزء من حديث . وانظر : صحيح البخاريّ : كتاب النِّكاح رقم (٥٢٤٧) ، ص (٩٣٧) ، شرح صحيح مسلم للنَّووي : كتاب الرّضاع رقم (٥٥) ، ص (٩١٨) .

(٣) الجمع الغريب (١/٢٠) .

(٤) ابن خلدون : عبد الرحمن بن محمد الحضرمي المالكي ، يعرف بابن خلدون ، له مصنفات ، منها : العبر وديوان المبتدأ والخبر ، شرح البردة ، توفي سنة ثمان وثمانمائة .
انظر : الضوء اللامع (٤/١٤٥) ، الأعلام (٣/٣٣٠) .

قوله تعالى : ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي ﴾ الآية [الزُّمَر : ٩] .

ذكرها في بيان أن الشيء يظن من الحذف وليس منه [١] ؛ لما أن فرغ من شروط الحذف ، وذكر كلام النحويين في الحذف في الاقتصار وللاختصار . وصوّب أن ذلك ليس من باب الحذف ، بل الفعل نزل مترلة ما لا مفعول له ، وذكر أمثلة . قال : ومنه : ﴿ هَلْ يَسْتَوِي ﴾ الآية ، والمعنى : هل يستوي من يتصف بالعلم ومن ينتفي عنه العلم .

قُلْتُ : اعتمادًا في ذلك على مذهب أهل البيان ، وهو خلاف اصطلاح أهل العربية ، فإن اصطلاح أهل الإعراب ، أن المفعول محذوف في ذلك ، وأما أهل البيان فيقولون : الفعل المتعدي إذا نزل مترلة اللازم لم يقدر له مفعول ؛ لأنَّ المراد الثبوت المطلق والنفي المطلق من غير اعتبار عموم ولا خصوص . قالوا مثل الآية ، فإن الغرض إثبات العلم لقوم ونفيه عن آخرين من غير إرادة العموم لفرد أو خصوص . لا يقال : إِنَّ الفعل الثَّاني بعد نفي يفيد العموم . فكيف يقال من غير إرادة العموم ؟ لأنا نقول : المراد الفعل المنفي هو الذي أثبت لمن علم وهو مطلق ، وانظر ما فرعه أهل [٢] البيان هنا ؛ فإن لهم كلامًا دقيقًا / يطول جلبه هنا ، وانظر العموم في الفعل ، والعموم في المفعول ، وما الفرق بينهما .... [٣] ، قوله : ﴿ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ ﴾ [القصص : ٢٣] .

قوله تعالى : ﴿ أَفَأَنْتَ تُنْقِذُ مَنْ فِي النَّارِ ﴾ [الزُّمَر : ١٩] .

ذكرها في الباب الثَّالث [٤] .... [٥] وحقق هذا الفصل تحقيقًا حسنًا .

---

(١) المغني (٧٠٢/٢) .
(٢) مختصر السعد (١٥٩ ــ ١٦٢) .
(٣) طمس بمقدار خمس كلمات بسبب التَّرميم الَّذي لحق بالمخطوط .
(٤) المغني (٥١٧/٢) .
(٥) طمس بمقدار كلمتين بسبب التَّرميم الَّذي لحق بالمخطوط .

قال : وإذا جهلت المعنى قدرت الوصف لأنَّهُ صالح للأزمنة كلها ، وإن كان حقيقته في الحال ، قال : وقال الزَّمخشريّ في قوله : ﴿ أَفَأَنْتَ تُنْقِذُ مَنْ فِي النَّارِ ﴾ : إنهم جعلوا في النار الآن لتحقق الموعود به .

قال : ولا يلزم ما ذكره ؛ لأنَّهُ لا يمتنع تقدير المستقبل . ولكن ما ذكر أبلغ وأحسن .

قُلْتُ : الآية إنما ذكرها الشَّيخ شاهدًا على [أنَّ] ما يتعلق به الظرف يكون بالماضي أو المضارع أو بغيرهما . بحسب ما دلّ عليه المعنى والصناعة . فذكر كلام الزَّمخشريّ [1] وبين أنه لا يتعين بل يكون أولى .

وأما قوله : (إذا جهلت المعنى .....) إلخ .

فلا تعلق له بكلام الزَّمخشريّ ولا بالآية بوجه .

وناقش الدَّماميني [2] الشَّيخ وقال : إن في كلامه تهافتًا ؛ لأنَّ فرض أنه جهل المعنى فكيف يقول : فقدر الذي هو ظاهر في الحال ؟ وما رآه الشَّيخ أن الظرف لما كان لا بُدَّ له من عامل ، وهذا العامل مجهول زمنه فقدر ما يصلح بها مع قرينة تصرفه عن مدلوله اللغوي وهذا يتأول عنه ، والله أعلم .

ونقل عن الشَّيخ في شرح التَّسهيل [3] أن الآية يمكن أن تكون دليلاً للأخفش القائل : بأن الربط يقع بإعادة معنى المبتدأ وجعل الجملة خبرًا عن قوله : أفمن حق ، دخلت الفاء في الخبر ، وفيه أيضًا دليل على أنَّ الصلة فيه لا يشترط فيها الاستقبال .

قُلْتُ : وهذا تكلف ، وانظر الزَّمخشريّ [4] .

(١) الكشاف (٤/١١٧) .

(٢) تحفة الغريب (١٧٨/أ) .

(٣) شرح التسهيل (١/٣١١) .

(٤) الكشاف (٤/١١٧) .

قوله تعالى : ﴿ فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ ﴾ الآية [الزُّمَر : ٢٢] .

ذكرها في (من) [1] ؛ لَمَّا أَنْ ذكر أنها ترد بمعنى (عن) ، **فقال :** السادس ؛ مرادفة (عن) نحو ﴿ فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ﴾ و ﴿ يَاوَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا ﴾ [الأنبياء : ٩٧] .

قال : وقيل : هي في هذه الآية للابتداء ، ولتفيد أن ما بعد ذلك من العذاب أشد ، وكأن هذا القائل يعلق معناها بويل ، مثل ﴿ فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ ، ولا يصح كونه تعلقًا صناعيًّا للفصل . وقيل : هي فيهما للابتداء [2] ، وهي في الأولى للتعليل ، أي : من أجل ذكر الله ؛ لأَنَّهُ إذا ذكر قست قلوبهم .

وزعم ابن مالك أن (من) في نحو : (زيد أفضل من عمرو) للمجاوزة ، وكأنه قيل : جاوز زيدٌ عمرًا في الفَضْل ، قال : وهو أولى من قول سيبويه وغيره : إنها لابتداء الارتفاع في نحو (أفضل منه) وابتداء الانخفاض [3] في نحو (شرّ منه) إذ لا يقع بعدها إلى .

قال الشَّيخ : وقد يقال : لو كانت للمجاوزة لصح في موضعها (عن) .

قُلْتُ : قوله في هذه الآية يعود على آية الأنبياء . فإن قُلْتَ : ما بيان أنها تفيد أن ما بعد ذلك من العذاب أشد ؟

قُلْتُ : لأنها إذا كانت للابتداء فلا بُدَّ لذلك من الانتهاء ، فإذا كان ابتداء العذاب من الذي ذكر ، أفاد أَنَّ له انتهاءً أشد منه ؛ لأَنَّ السياق يدل على كثرة وقوع العذاب بهم ، والظاهر أنها في الآية للتعليل ، وهو أنسب وأقرب ، وما رد به الشَّيخ على ابن مالك متمكن لا محيد عنه ، والله أعلم .

---

(١) المغني (٣٥١/١) .
(٢) «أو» في المغني . انظر (٣٥١/١) .
(٣) «الانحطاط» في المغني . انظر (٣٥٢/١) .

قوله تعالى : ﴿ أَفَمَنْ يَتَّقِي بِوَجْهِهِ ﴾ الآية [الزُّمَر : ٢٤] .

ذكرها في أول الهمزة [١] ؛ لَمَّا أَنْ ذكر آية الرعد ، وهي قوله : ﴿ أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ ﴾ [الرَّعد : ٣٣] وقد قدمناها مثالاً بعد ذلك . وقالوا : التقدير في قوله : ﴿ أَفَمَنْ يَتَّقِي بِوَجْهِهِ ﴾ أي : كمن يُنَعَّم في الجنة ، انظره .

قُلْتُ : انظر أوّل هذه السورة [٢] ؛ فإنَّ ثَمَّ ما يناسب ذلك .

قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ ﴾ الآية [الزُّمَر : ٢٧] . إلى قوله : ﴿ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا ﴾ [الزُّمَر : ٢٨] .

ذكرها مثالاً لتوطئة الحال في النوع التَّاسع [٣] من الجهة السَّادسة ، وبيَّن الشَّيخ ـــ رحمه الله ـــ أن التوطئة تكون بالخبر والصفة والحال ، وقد كان وقع بحث من بعض الأشياخ في المسألة فيما يتعلق بأن الخبر يكون موطئًا فاستظهرت بنصّ الشَّيخ في آيات ، والله أعلم .

قوله تعالى : ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ﴾ الآية [الزُّمَر : ٣٦] .

ذكرها [٤] في همزة الإنكار وأنها للنفي ونفي النفي إثبات ، وذكرها في (هل) [٥] ؛ لَمَّا أَنْ ذكر أنها مختصة بالإيجاب بخلاف الهمزة ، فذكر الآية للهمزة .

قُلْتُ : وتأمَّل هذه الآية مع ما تقدَّم في أول البقرة [٦] في قوله : ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ ﴾ [البقرة : ١٠٦] فإن البحث واحد .

---

(١) المغني (٢٠/١) .
(٢) انظر هذا التحقيق (١١٧) .
(٣) المغني (٦٧٣/٢) .
(٤) المغني (٢٤/١) .
(٥) المغني (٤٠٣/٢) .
(٦) الجمع الغريب (٢٧٤/٢) .

قوله تعالى : ﴿ قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ ﴾ الآية [الزُّمَر : ٤٦] .

ذكرها في الجهة العاشرة [١] أن يُخرَّج على خلاف الأصل ، وخلاف الظاهر ، فذكر أمورًا ثم استعذر عما وقع للنحويين في مواضع من الإعراب ، **فقال :** وأما قول سيبويه في : ﴿ قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ ﴾ إنَّهُ على تقدير (يا) و لم يجعله صفة على المحل ؛ لأنَّ عنده أن اسم الله ـــ تعالى ـــ لما اتصلت به الميم المعوضة من حرف النداء أشبه الأصوات ؛ فلم يجز نعته . ثم ذكر ما وقع له في بيتَي الكتاب وهو **قوله :**

اعتاد قلبك .... [٢] ❁ ....

إلخ ، ونوزع فيما ذكر ، ولولا الطول لجلبناه . قلت : ما أضعف هذه العلّة / الَّتي

.... [٣] [٤] .

❁❁❁

---

(١) المغني (٢/٦٩٠) .

(٢) جزء من صدر بيت ، والبيت بتمامه :

.... من ليلى عوائده ❁ وهاج أحزانك المكنونة الطلل

ربع قواء أذاع المعصرات به ❁ وكل حيران سار ماؤه خضل

المغني (٢/٦٩٠) .

والبيتان من البسيط ، وهما بلا نسبة . انظر : الكتاب (١/٢٨١) ، الخصائص (٢/٤٣٦) ، شرح شواهد المغني (٢/٩٢٤) ، شرح أبيات المغني (٧/٥) .

(٣) طمس بمقدار نصف سطر بسبب التَّرميم الَّذي لحق بالمخطوط .

(٤) هُنَا خرم شمل آخر سورة الزّمر ، وسورة غافر ، وسورة فصّلت ، وأوائل سورة الزّخرف .

[سورة الزُّخرف]

قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ الآية [الزُّخرف : ٣٥] .

ذكرها في (إِنْ) المخففة [١] ؛ لَمَّا أَنْ ذكر أنها تدخل [على الجملتين فإن دخلت على الإسميّة جاز إعمالها خلافًا للكوفيين] [٢] ، وذكرها في آخر لام الابتداء [٣] ؛ لَمَّا أَنْ ذكر الخلاف المعلوم فيها إذا دخلت على خبر إن المخففة ، وأن مذهب سيبويه والأكثر أنها لام للابتداء فارقة بين (إِنْ) المخففة و (إِنْ) النافية . **قال :** ولهذا صارت لازمة بعد أن كانت جائزة . إلا أن يدل دليل على قصد الإثبات كقراءة أبي رجاء في الآية ، ونقل عن جماعة أنّها لام أخرى اجتلبت للفرق ، انظره .

قوله تعالى : ﴿ وَلَنْ يَنْفَعَكُمُ الْيَوْمَ ﴾ الآية [الزُّخرف : ٣٩] .

أي [٤] : ولن ينفعكم اليوم اشتراككم في العذاب لأجل ظلمكم في الدنيا ، وهل [إِذْ] [٥] هذه حرف بمنزلة لام العلة ، أو ظرف . والتعليل مستفاد من قوة الكلام لا من اللفظ ، فإنه إذا قيل : ضربته إِذْ أساء ، وأريد الوقت اقتضى ظاهر الحال أن الإساءة سبب الضَّرب ؟

---

(١) المغني (١/٣٢) .

(٢) ما بين المعقوفين مطموس ، ونقلته بنصّ من المغني ١/٣١ .

(٣) المغني (١/٢٥٨) .

(٤) المغني (١/٩٦) .

(٥) ما بين المعقوفين زيادة يلتئم بها السِّياق .

قولان ، وإنما يرتفع السؤال على القول الأول ، فإنه لو قيل : (لن ينفعكم اليوم وقت ظلمكم الاشتراك في العذاب) لم يكن التعليل مستفادًا ؛ لاختلاف زمني الفعلين ، ويبقى إشكال الآية ، وهو أن (إذ) لا تبدل من اليوم ؛ لاختلاف الزمانين ، ولا تكون ظرفًا لينفع ؛ لأنَّهُ لا يعمل في ظرفين ، ولا لمشتركون ؛ لأنَّ معمول خبر الأحرف الخمسة لا يتقدَّم عليها ، ولأن معمول الصلة لا يتقدَّم على الموصول ، ولأن اشتراكهم في الآخرة لا في زمن ظلمهم .

ثم ذكر آية قدمناها في محلها ، **ثُمَّ قال :** والجمهور لا يثبتون ذلك . وقال أبو الفتح : راجعت أبا علي مرارًا في قوله تعالى : ﴿ وَلَنْ يَنْفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ ﴾ الآية [الزُّخرف : ٣٩] ، مستشكلاً إبدال إذ من اليوم ، فآخِرُ ما تحصَّل منه أن الدنيا والآخرة متصلتان ، وأنهما في حكم الله تعالى سواء ، فكأن اليوم ماضٍ ، أو كأن (إذ) مستقبلة ، انتهى .

وقيل : المعنى : إِذْ ثبت ظلمكم ، وقيل : التقدير بعد إذ ظلمتم ، وعليهما أيضًا فـــ (إذ) بدل من اليوم ، وليس هذا التقدير مخالفًا لما قدمناه في ﴿ بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا ﴾ [آل عمران : ٨] ؛ لأنَّ المدعى هناك أنها لا يستغنى عن معناها كما يجوز الاستغناء عن يوم في يومئذ ؛ لأنَّها لا تحذف لدليل ، وإذا لم تقدر إذ تعليلاً فيجوز أن تكون أنَّ وصلتها تعليلاً ، والفاعل مستتر راجع إلى قوله : ﴿ يَالَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بُعْدَ الْمَشْرِقَيْنِ ﴾ [الزُّخرف : ٣٨] أو إلى القرين ، ويشهد لهما قراءة بعضهم : ﴿ إِنَّكُمْ ﴾ بالكسر على الاستئناف .

ولَمَّا أَنْ ذكر الشَّيخ في آخر هذا الموضع أَنَّ (إذ) ترد للتحقيق [1] ، قال : وحُملت عليه الآية ، يعني هذه وآية البقرة ، وهي : ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلائِكَةِ ﴾ الآية [البقرة : ٣٠] . لأنَّهُ قال في آخر الكلام وعلى التحقيق فالجملة معترضة بين الفعل وفاعله .

الموضع الثَّاني : ذكرها في الباب الثَّالث [2] ؛ **لَمَّا أَنْ قال :** هل يجوز التعلّق بأحرف المعاني . حصل الثلاثة الأقوال المعلومة ثالثها الفرق بين أن يكون نائبًا عن فعل ؟

(١) المغني (٩٨/١) .

(٢) المغني (٥٠٥/٢) .

قال بعد ذلك : فأمّا الذين قالوا بالجواز مطلقًا ، فقال بعضهم في قول كعب :

وَمَا سُعَادُ غَدَاةَ البَيْنِ إذْ رَحَلُوا ۞ إلاّ أغنُّ غَضيضُ الطَّرفِ مَكْحولُ [1]

غداة البين ظرف للنفي ، أي : انتفاء كونها في هذا الوقت إلا كأغن .

وقال ابن الحاجب في ﴿ وَلَنْ يَنْفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ ﴾ [الزُّخرف : ٣٩] (إِذْ) بدل من اليوم ، واليوم إما ظرف للنفع المنفي ، وإما لما في (لن) من معنى النفي ، أي : انتفى في هذا اليوم النفع ، فالمنفي نفع مطلق ، وعلى الأول نفع مقيّد باليوم .

وقال أيضًا : إذا قلت : (ما ضربته للتأديب) فإن قصدت نفي ضرب مُعلّلٍ بالتأديب فاللام متعلقةٌ بالفعل ، والمنفي ضربٌ مخصوص ، وللتأديب : تعليل للضربً المنفي ، وإن قصدت نفي الضرب على كل حال فاللام متعلقة بالنفي والتعليل له ، أي : انتفاء الضرب كان لأجل التأديب ؛ لأنَّهُ قد يؤدب بعض الناس بترك الضرب ، ومثله في التعلق بحرف النفي (ما أكرمت المسيء لتأديبه ، وما أهنت المحسن لمكافأته) ، إذ لو علق هنا بالمنفي فسد المعنى المراد ، انتهى .

قُلْتُ: قوله في الموضع الأول : (وإنما يرتفع السؤال .....) إلخ .

السؤال الذي أشار إليه هو للإشكال الذي يذكره بعد ، فاللام للعهد الذهني ، والشَّيخ لم يرتب الكلام في الآية .

وقوله: (إن السؤال يرتفع على القول الأول) .

قُلْتُ: كيف يتقرر التعليل على ما سبكه به أوّلا ، فضلاً عن ارتفاع السؤال ؟! فإنه قال في سبكه : لن ينفعكم اليوم اشتراككم في العذاب لأجل ظلمكم في الدنيا ، جعله علة لعدم نفع الاشتراك في العذاب ، وإنما هو علة في وقوع العذاب بهم ، واشتراكهم فيه ، فيلزم على تقديره أن يكون الاشتراط في العذاب فيه نفع لو لم يقع / مع أن الظلم لا ينفكّ عن الكافر

(١) البيت من البسيط ، وهو لكعب بن زهير ﷺ . انظر : ديوانه (ص ١٩) ، شرح شواهد الإيضاح (ص ٤٧٥) ، المغني (٥٠٥/٢) ، شرح أبيات مغني اللبيب (٢٨/١) .

ولا فرق بين أن يقول : .... [١] هذا بيان أن القول الأول لا يرد فيه إشكال ، وأما الثَّاني .... [٢] أشار إلى أنه قدم قبل وهو أن (إذ) قد يكون مضافًا إليها اسم زمان صالح للاستغناء عنه وغير صالح ، فمثل غير الصّالح بقوله : ﴿ بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا ﴾ [آل عمران : ٨] فكأن قائلاً يقول في هذا الموضع : كيف صح حذف (بعد) في هذه الآية ؟ وقد قررت أن المضاف وهو (بعد) غير صالح لأن يستغنى عنه ، فأجاب بما رأيت ، ولا يحتاج إلى هذه الزيادة ، فإن عبارته أولاً تفي بذلك ؛ لأَنَّهُ لم يقل غير صالح للحذف ، بل للاستغناء عنه ، والاستغناء عن الشيء أخص من الحذف ، والله أعلم .

قوله : (ويشهد لهما .....) إلخ .

هذا القول أقرب للأقوال وهو الذي ظهر له ، قبل أن رأيته وما نبّهت عليه من كلام الشَّيخ في الآية إنما هي هذه لا آية البقرة متعين لما ذكر ، وقد كنت استشكلت كلامه ، حتى وجدت الدَّماميني نبّه عليه [٣] . فإن قُلْتَ : قول ابن الحاجب [٤] في الموضع الثَّاني : (إذ) بدل من اليوم كيف يصح مع ما رأيت من الإشكال ، وسكت الشَّيخ عنه ؟

قُلْتُ : لعله يقول : إذا ثبت أو بعد إذا ، وغير ذلك . وقول الفارسي بعيد [٥] ؛ لأنَّ القواعد النحوية لا تجيء على أمور عقلية ، ولو راعينا ما في علم الله ـــ تعالى ـــ لبطل ورود (إذ) في القرآن وغير ذلك ، بل إنما أتى القرآن على بديع كلام العرب ، وما أشار إليه إنما يعتبره أهل البيان فيما يجوز فيه تركّب الأمرين للزمه [٦] أصل لأحدهما كما يقول : أتى أمر الله ، فيقال : مقتضى الظاهر يأتي أمر الله ، لكن لما علم الباري وقوعه فعبر بالماضي ،

---

(١) طمس بمقدار نصف سطر بسبب التَّرميم الَّذي لحق بالمخطوط .

(٢) طمس بمقدار نصف سطر بسبب التَّرميم الَّذي لحق بالمخطوط .

(٣) تحفة الغريب (٢٨/أ) .

(٤) الأمالي النحوية (٥٢/١) .

(٥) الخصائص (٤٣٥/٢) .

(٦) كلمة غامضة في الأصل .

وبقية كلام ابن الحاجب ظاهر ، وقد قدمناه في موضع آخر ، وتأمَّل كلام المُعْرِب [1] هنا ففيه بحث .

قوله تعالى : ﴿ وَمَا نُرِيهِمْ مِنْ ءَايَةٍ ﴾ الآية [الزُّخرف : ٤٨] .

ذكرها مثالاً لحذف الصفة في أماكن الحذف [2] ، **قال :** وكذا

.... ۞ ولم أُعْطَ شيئًا ولَمْ أُمْنَعِ [3]

أي : من أختها السابقة ، ، وشيئًا طائلاً ، دفعًا للتناقض ، وكذا قوله :

۞ وَلَيْسَتْ دارُنا هَاتَا بِدَارِ [4]

أي : بدار طائلة .

قُلْتُ : ما أشار إليه في الآية لا بُدَّ من تأويلها ؛ لأنَّهُ لا يصح : (الزيدان كل واحد منهما أفضل من صاحبه) ، فلو لم تقدر الصفة في الآية للزم ذلك ، وهو يؤدي إلى

---

(١) الدرّ المصون (٦/٩٩) .

(٢) المغني (٢/٧٢٠) .

(٣) عجز بيت صدره :

وقَدْ كُنْتُ في الحرب ذا تُدْرَإٍ ۞ ....

المغني (٢/٧٢٠) .

والبيت من المتقارب ، وهو للعباس بن مرداس السُّلميّ ﷺ . انظر : ديوانه (ص ٨٤) ، الشعر والشعراء (٢/٧٤٨) ، لسان العرب (١/٨٨) ، شرح شواهد المغني (٢/٩٢٥) .

وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣/٢٨٧) ، الأشموني (١/٢٤) .

(٤) عجز بيت صدره :

ولَيْسَ لِعَيْشِنَا هَذَا مَهَاهُ ۞ ....

المغني (٢/٧٢٠) .

والبيت من الوافر ، وهو لعمران بن حطان ، في : ديوانه : (ص ١١٢) ، الكتاب (٣/٤٨٨) ، المقتضب (٢/٢٨٨) ، شرح شواهد المغني (٢/٩٢٦) ، الخزانة (٥/٣٦١) ،

وبلا نسبة في شرح المفصل (٣/١٣٦) .

التناقض . وأجاب ابن الحاجب بجواب آخر : وأن الشيء يصح أن يفضل على الشيء ، ويفضل ذلك الشيء عليه ، من جهة أخرى فانظره [(١)] .

قيل : والبيت الأول ليس فيه التناقض الذي زعم الشَّيخ ، إنما فيه تحرّي الصِّدق على تقديره ، والبيت لعباس بن مرداس وهو مشهور ، وأنشده في الصحاح البيت الثَّاني على خلاف إنشاد الشَّيخ فانظره [(٢)] .

قوله تعالى : ﴿ أَفَلا تُبْصِرُونَ ﴾ [الزُّخرف : ٥١] .

ذكرها في (أم) [(٣)] ؛ **قال** : الثَّالث : أن تكون زائدة ، ذكره أبو زيد وقال في قوله تعالى : ﴿ أَفَلا تُبْصِرُونَ * أَمْ أَنَا خَيْرٌ ﴾ [الزُّخرف : ٥١ ــ ٥٢] : إِنَّ التقدير : أنا خير ، والزيادة ظاهرة في قول ساعدة بن جؤيَّة :

يا ليت شعري ولا منجى من الهرم ۞ أم هل على العيش بعد الشيب من [(٤)]

وذكرها أيضًا فقال [(٥)] في آخر الكلام على (أم) المتصلة **قال** : مسألة سُمع حذف (أم) المتصلة ومعطوفها ، كقول الهذلي :

دَعَاني إليها القلبُ ، إنّي لأمْرِهِ ۞ سَمِيْعٌ ، فمَا أدْري أرُشْدٌ طِلابُها [(٦)]

تقديره : أم غي ، كذا قالوا ، وفيه بحث كما مرَّ . وأجاز بعضهم حذف معطوفها بدونها ، فقال في قوله تعالى : ﴿ أَفَلا تُبْصِرُونَ * أَمْ ﴾ [الزُّخرف : ٥١ ــ ٥٢] : إِنَّ الوقف هنا ، وإن التقدير : أم تبصرون ، ثم يبتدأ : ﴿ أَنَا خَيْرٌ ﴾ وهذا باطل ؛ إذ لم يسمع حذف

---

(١) الأمالي النحوية (١/١٠١) .

(٢) وليس لعيشنا هذا مهاهُ ۞ وليست دارنا الدُّنيا بدار

ورواية الصِّحاح ٦/٢٢٥٠ ، (مهه) .

(٣) المغني (١/٥٩) .

(٤) المغني (١/٥٩) .

والبيت من البسيط ، وهو لساعدة بن جؤية الهذلي . انظر : شرح أشعار الهذليين (٣/١١٢٢) ، أمالي ابن الشجري (٣/١٠٩) ، شرح شواهد المغني (١/١٥٦) ، خزانة الأدب (٨/١٦١) .

(٥) المغني (١/٥٤) .

(٦) سبق تخريجه ص ١١٧ .

معطوف بدون عاطفة ، وإنما المعطوف جملة ﴿ أَنَا خَيْرٌ ﴾ . ووجه المعادلة بينها وبين الجملة قبلها أن الأصل : أم تبصرون ، ثم أقيمت الجملة الاسمية مقام الفعلية ، والسبب مقام المسبب ؛ لأنَّهم إذا قالوا له : أنت خير كانوا بصراء عنده ، وهذا معنى كلام سيبويه .

قال : فإن قُلْتَ : فإنهم يقولون : أتفعل هذا أم لا ؟ والأصل : أم لا تفعل ؟

قُلْتُ : إنما وقع الحذف بعد (لا) ، ولم يقع بعد العاطف . وأحرف الجواب تُحْذَفُ الجمل بعدها كثيرًا ، وتقوم هي في اللفظ مقام الجمل ، فكأن الجملة هنا مذكورة ، لوجود ما يغني عنها .

وذكرها في (بلى) [1] ؛ لَمَّا أَنْ تكلَّم على آية الأعراف ، وقرر أن الاستفهام التقريري خبر موجب ، **قال :** ولهذا امتنع سيبويه من جعل أم متصلة في الآية ؛ لأنَّها لا تقع بعد الإيجاب .

قُلْتُ : إنما قال الشَّيخ في الموضع الأول في كلامنا : إِنَّ الزيادة ظاهرة في البيت ؛ لأنَّها لا تصح أن تكون متصلة لعدم شروطها ، ولا منفصلة لوقوع الاستفهام / بعدها .... [2] للتَّصديق ، فهي بمعنى (هل) ولا يحتاج إلى معادل .

قوله : (ووجه المعادلة) .

قال الدَّماميني [3] : وكلام الشَّيخ ظاهر في الاتّصال ، وللزَّمخشريّ نص فيه [4] ، وكلاهما مخالف لنصّ سيبويه ثمَّ أتى بنصّه وأطال ، ومحل الفائدة منه أنه لما أن قرر معنى (أم) المنقطعة وذكر مثالها **قال :** ومثل ذلك ﴿ وَهَذِهِ الأَنْهَارُ ﴾ [الزُّخرف : ٥١] الآية [5] ، كأن فرعون

(١) المغني (١/١٣٢) .
(٢) طمس بمقدار سطر بسبب التَّرميم الَّذي لحق بالمخطوط .
(٣) تحفة الغريب (١٤/أ) .
(٤) الكشَّاف (٤/٢٥١) .
(٥) الكتاب (٣/١٧٣) .

قال : أفلا تبصرون أم أنتم بُصراء ؛ لأَنَّهُم لو قالوا : أنت خير منه ، كان بمنزلة قولهم : نحن بُصراء ، وكذا : أم أنا خير ، بمنزلة : أم أنتم بصراء . **ثُمَّ قال :** ومن ذلك : عندك زيد أم لا ؟ كأنه حين قال : أعندك زيد ؟ كان يظن أنه عنده ثم أدركه مثل ذلك الظن في أنه [ليس] [1] عنده فقال : أم لا ، ثُمَّ أتى بكلام السيرافي وقدر كلامه على الانقطاع [2] .

قُلْتُ : لا شكَّ أنَّ قوّة كلام سيبويه أولى وتشبيهه الآية بما ذكر ، يدل على الانقطاع ، والشَّيخ ـــ رحمه الله ـــ تمسَّك بقوله : أفلا تبصرون أم أنتم بُصراء ، فاغترَّ بذلك ، ظنًّا منه أَنَّهُ إنما قدر سيبويه ذلك لأجل التعادل ، وليس كذلك . وكذلك فهم الزجّاج [3] كلامه أيضًا على أَنَّ الموضع الآخر قد صرح فيه بالانفصال . ولذا اعترض بعض شراحه المتأخرين على الدَّماميني بأنه وهم قول الشَّيخ ، وهذا معنى كلام سيبويه [4] راجع إلى كل ما تقدَّم ، وإنما هو راجع إلى الإقامة المذكورة ، لا إنه راجع إلى الاتصال ، والله أعلم .

وما أورد الشَّيخ من سؤال وجواب ، ظاهر في أَنَّ المثال راجع للاتصال ، وقد رأيت كلام سيبويه فيه ، وإنه راجع إلى الانفصال ، وتأمَّل كلام المختَصِر هنا [5] ، فإنه رد على من زعم أن الحذف هنا لا يصحّ ، إلا إذا ذكرت (لا) ، وفي كلامه نظر لا يخفى .

قُلْتُ : والشَّيخ ـــ رحمه الله ـــ نبه في الموضع الثالث على أَنَّهم تسامحوا في إطلاق التقدير هنا ، وإنما يريدون بذلك أن التقدير بما بعد النفي ، وأشار إلى أن ذلك تقدَّم ، وتقدَّم لنا ذلك في آية البقرة ، ونبهنا على ما في ذلك من الإشكال ، انظر قوله : ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ ﴾ [البقرة : ١٠٦] [6] .

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة من تحفة الغريب يقتضيها السياق .

(٢) تحفة الغريب (١٤/أ) .

(٣) معاني القرآن وإعرابه (٤١٥/٤) .

(٤) الكتاب (١٧٣/٣) .

(٥) المجيد (٣١ب ، ٣٢أ) .

(٦) الجمع الغريب (٢٧٤/٢ ـــ ٢٧٦) .

قوله تعالى : ﴿ لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ ﴾ الآية [الزُّخرف : ٦٠] .

ذكرها في (من) [1] التي للبدل ، قال : لأنَّ الملائكة لا تكون من الإنس .

قوله تعالى : ﴿ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ ﴾ [الزُّخرف : ٧٦] .

ذكرها في (لكن) [2] غير العاطفة ، وأن الواو يجوز دخولها عليها .

قُلْتُ : المسألة معلوم ما فيها . وفيها ثلاثة أقوال .

قوله تعالى : ﴿ وَنَادَوْا يَامَالِكُ ﴾ الآية [الزُّخرف : ٧٧] .

ذكرها في آخر حرف الياء [3] ؛ لَمَّا أَنْ تكلَّم على أنّها تكون للنداء ، وإذا دخلت على فعل فقال ابن مالك : إن كان أمرًا فهي للنداء ؛ لأنَّ حرف النداء كثيرًا ما يقع بعده الأمر كالآية ، وهذه آخر آية ذكرها في الجزء الثَّاني .

قوله تعالى : ﴿ وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الأَنْفُسُ ﴾ [الزُّخرف : ٧١] .

ذكرها في روابط الجملة [4] مثالاً لذكر العائد المنصوب ، ومثالاً لحذفه على القراءتين كما قدمنا في ﴿ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ ﴾ [يس : ٣٥] [5] انظره .

قوله تعالى : ﴿ لِيَقْضِ ﴾ [الزُّخرف : ٧٧] .

ذكرها في اللام الجازمة [6] مثالاً لكونها للدعاء .

---

(١) المغني (١/٣٥٠) .

(٢) المغني (١/٣٢٢) .

(٣) المغني (٢/٤٣٠) .

(٤) المغني (٢/٥٧٩) .

(٥) سبق تخريج القراءة . انظر : ص ٧٢ .

(٦) المغني (١/٢٤٩) .

قوله تعالى : ﴿ أَمْ يَحْسَبُونَ ﴾ الآية [الزُّخرف : ٨٠] .

ذكرها في (بلى) [1] ؛ لَمَّا أَنْ ذكر أهَا تقع بعد الاستفهام التوبيخي فذكر الآية .

قُلْتُ : تأمل هو إنكاري أو توبيخي .

قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ ﴾ الآية [الزُّخرف : ٨١] .

ذكرها في (إِنْ) [2] ؛ **لَمَّا أَنْ قال :** إِنَّها قد تكون نافية ، وإنه لا يشترط وقوع (إلاَّ) بعدها .

قُلْتُ : إن كانت شَرطيَّة فالجواب المذكور على تقدير رابط ، ولا يقال : إن الشرط سبب في حصول المشروط ، ولا تقدر السببية هنا ، فالجواب مقدّر ؛ لأنا نقول : إنما نقدر السببية في الآية على سبيل الفرض والتقدير ، ولا شكَّ أنَّها كذلك في الآية ، فتأمَّله ، وتأويل (عَبَدَ) بمعنى (جَحَدَ) غير متعين ، على معنى الإعراب ، وإن كانت نافية فالوقف كما ذكر و(عبدًا) على باهًا .

قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ ﴾ الآية [الزُّخرف : ٨٤] .

ذكرها في موضعين ؛ الأوَّل : في أول الباب الثَّالث [3] ؛ **لَمَّا أَنْ قال :** مثال التعلّق بما أول بما يشبه الفعل ، قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ ﴾ الآية ، فـ (في) متعلقة بإله ، وهو اسم غير صفة بدليل أنه يوصف فيقال : (إله واحد) ، ولا يوصف به فلا يقال : (شيءٌ إله) . وإنما صحّ التعلق به لتأوله بمعبود ، و (إله) خبر لهو محذوفًا . ولا يجوز تقدير (إله) مبتدأً مخبرًا عنه بالظرف أو فاعلاً بالظرف ؛ لأنَّ الصلة حينئذٍ خالية من العائد ، ولا يستحسن تقدير الظرف صلة ، و (إله) بدلاً من الضمير المستتر فيه ، وتقدير : ﴿ وَفِي الأَرْضِ إِلَهٌ ﴾ معطوفًا عليه كذلك ، لتضمنه الإبدال من ضمير العائد

---

(١) المغني (١/١٣١) .
(٢) المغني (١/٣٠) .
(٣) المغني (٢/٥٠٠) .

مرتين ، وفيه بعد ، حتى قيل بامتناعه ، ولأن الحمل على الوجه البعيد ينبغي أن يكون سببه التخلص من محذور / .

فأمَّا [1] أن يكون هو وقعا فيما يحتاج إلى تأويلين [فلا ، ولا يجوز على هذا الوجه أن يكون ﴿ وَفِي الأَرْضِ إِلَهٌ ﴾ مبتدأ أو خبرًا ، لئلا يلزم] [2] فساد المعنى إن استؤنف ، وخلو الصلة من عائد إن عطف .

الموضع الثّاني [3] : ذكرها ؛ لَمَّا أَنْ تكلَّم في الباب السَّادس على أَنَّ النكرة إذا أعيدت ..... إلخ ، وذكر أن هذه القاعدة مشكلة بآيات ذكر هذه الآية منها .

قُلْتُ : قوله في الموضع الأَوَّل : (بدليل أنه يوصف ولا يوصف به .....) إلخ .

هذا الدَّليل الذي ذكر هنا أحسن مِمّا وقع له في الدَّليل على أَنَّ الرَّحمن علم ، وقد بينا ضعفه هناك ، وإنما زاد **قوله :** « ولا يوصف به » ؛ لأجل أن الصفة قد توصف في بعض الأماكن .

قوله : (لتضمنه الإبدال من ضمير العائد مرتين) .

قُلْتُ : هذه القاعدة قد تقدَّم للشيخ مرارًا أنها ضعيفة ورد على الزَّمخشريّ وشنع عليه ، وأصل الرد لأبي حيَّان ، وألزمه أشياء على قوله .

فالحاصل أنه لم يرتضها ، فما باله هنا يوهن بها هذا الإعراب ، فإن الدَّليل إذا قام على ضعف أمر فلا ينبغي التوقف منه ، ولا مراعاته .

ثُمَّ قوله : (وفيه بعد حتَّى قيل .....) إلخ .

هذا كلّه ضعيف عبر به ، وقد تكرر من الشَّيخ مراعاته ذلك وهو ضعيف ، والذي قال بامتناع ما ذكر هو الزَّمخشريّ وحده .

---

(١) المغني (٢/٥٠٠) .

(٢) ما بين المعقوفين مطموس ، ونقلته بنصّه من المغني (٢/٥٠٠) .

(٣) المغني (٢/٧٥٦) .

قوله : (ولأنّ الحمل .....) إلخ .

قُلتُ : ليس فيه بعد عما قدمناه .

قوله : (وقعا في تأويلين) .

قُلتُ : التأويلان اللذان أشار إليهما في الجملتين في المعطوفة والمعطوف عليها فيقال : المبدل منه على نية الطرح ، فيلزم بقاء الموصول بلا عائد ، فيجاب عن ذلك بأن الأمور التقديرية لا عبرة بها ، وإلاَّ لزم منع أمور كما ذكر الشَّيخ في غير هذا الموضع ، وهذا التأويل يجري في الجملتين معًا ، وأما ما يتعلق بالموضع الثَّاني ، فقد تقدَّم لنا في سورة النِّساء [1] . ما يتعلق به ، وتقدَّم أَنَّ تلك القاعدة إنما تقرر إذا لم تقم قرينة معنوية ؛ إما عقلية أو عرفية تعين أحد الأمور ، والآية القرينة فيها عقلية وشرعية ، وتأمَّل كلام المُعْرِب [2] هنا ففي كلامه أولاً وآخرًا نظر ظاهر ، وانظره مع شروط حذف العائد وما قسموه إليه ففيه طول ، والله الموفق .

قوله تعالى : ﴿ وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ ﴾ [الزُّخرف : ٨٧] .

ذكرها في الجهة السَّابعة [3] ، وقد قدمناها في هذه السورة ، وذكرها أيضًا في تعارض حذف الفعل والخبر [4] ، ورجح حذف الخبر في الآية إلاَّ لمعارض بموضع آخر ، فذكر الآية ، **قال :** ولا يقدر الله خالقهم بل خلقهم الله لمجيء ذلك في قوله : ﴿ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ ﴾ [الزُّخرف : ٩] انظر أوّل السورة [5] ، وذكرها أيضًا في حذف الفعل [6] ، وأنه

---

(١) الجمع الغريب (١/٢٩٧) .

(٢) الدرّ المصون (٦/١٠٨ ــ ١٠٩) .

(٣) المغني (٢/٦٨٣) .

(٤) المغني (٢/٧١١) .

(٥) بداية سورة الزّخرف ساقطة .

(٦) المغني (٢/٧٢٦) .

يكون في السؤال والجواب كالآية ، وذكرها أيضًا آخر الحذف [1] ؛ لَّما أَنْ ذكر الحذف الذي يلزم النحوي النظر فيه ، انظره .

قُلْتُ : السؤال الذي قدمته في آخر يس ، وفي أول هذه السورة ظهر لي ، ثم وقفت على أجوبة منها : أن السؤال بـــ (من) صورته جملة اسمية ، وهي في المعنى فعلية ؛ لأنَّ معنى : مَنْ قام ؟ أقام زيدٌ أم عمرٌو أم بكرٌ ؟ إلى غير ذلك ، ولا يقدّر : أزيدٌ قام ..... إلخ ؛ لأنَّ الاستفهام بالفعل أولى ، فلذا وقع الجواب في يس بجملة فعلية ، وفي أول السورة ، واعترض بقوله : ﴿ قُلِ اللَّهُ يُنَجِّيكُمْ ﴾ [الأنعام : ٦٤] وأجيب بأنه وقع لأجل الاختصاص .

قُلْتُ : ولا يخلو من تكلف ، انظر التَّفتازاني [2] في الآية ، فإنه رجح بقريب مما ذكر الشَّيخ ، وزاد : أن الجملة الواحدة أولى من زيادة جملة أخرى . ورُدَّ عليه بأن ذلك فيه تقوية والمطابقة للسؤال . وبالجملة إن هذه الآية يتعارض فيها الاحتمال .

قوله تعالى : ﴿ وَقِيلِهِ يَارَبِّ ﴾ [الزُّخرف : ٨٨] .

ذكرها في الجهة الرَّابعة في التخريج على الأمور البعيدة [3] ، فذكر من ذلك أمثلة ؛ أحدها : قوله تعالى : ﴿ وَقِيلِهِ يَارَبِّ ﴾ ، قال : قال جماعة إِنَّهُ عطف على لفظ ﴿ السَّاعَةِ ﴾ [الزُّخرف : ٨٥] فيمن خفض ، وعلى محلها فيمن نصب ، مع ما بينهما من التباعد ، ثم ذكر آيات ، **ثُمَّ قال :** والصواب خلاف ذلك كله .

فأما : ﴿ وَقِيلِهِ ﴾ فيمن خفض ، فقيل : الواو للقسم وما بعده الجواب ، واختاره الزَّمخشريّ ، وأما من نصب ، فقيل : عطف على ﴿ سِرَّهُمْ ﴾ [الزُّخرف : ٨٠] ، أو على مفعول محذوفٍ معمول (ليكتبون) أو (ليعلمون) ، أي : يكتبون ذلك ، أو يعلمون

---

(١) المغني (٧٤٨/٢) .
(٢) المطوَّل (ص ٣٠٦) .
(٣) المغني (٦٢٩/٢) .

[الحق] [1] ، أو أنه مصدر لقال محذوفًا ، أو نصب على إسقاط حرف القسم ، واختاره الزَّمخشريّ .

قُلْتُ : أكثر ما ذكر الشَّيخ هنا من كلام المُعْرِب [2] ، والأوجه المشار إليها كلها أقوال ، وتوجيهها ظاهر ، وهذه آخر آية رأيت من هذه السورة الكريمة ، أعاد الله علينا بركاتها ، بمنّه وفضله ، وصلّى الله على سيِّدنا محمَّدٍ ، وعلى آله وصحبه وسلَّم .

❁❁❁

(١) ما بين المعقوفين زيادة من المغني يلتئم بها السياق .

(٢) الدرّ المصون (٦/١٠٩) .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صلى الله على سيِّدنا ومولانا محمَّد وعلى آله وصحبه وسَلَّمَ تسليمًا

سورة الدخان

/ **قال الفقير إلى ربه:** هذه السورة الكريمة ذكر الشَّيخ منها آيات ، منها :

قوله تعالى : ﴿ أَنْ أَدُّوا إِلَيَّ عِبَادَ اللَّهِ ﴾ الآية [الدُّخان : ١٨] .

ذكرها في أماكن الحذف [1] ؛ لَمَّا أَنْ ذكر حذف حرف النداء ، فذكر أمثلة منها هذه الآية . وصلّى الله على سيِّدنا محمَّدٍ ، وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليمًا .

❁❁❁

(١) المغني (٢/٧٣٧) .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صلى الله على سيِّدنا ومولانا محمَّد وعلى آله وصحبه وسَلَّمَ تسليمًا

سورة الجاثية

قال الفقير إلى ربه : هذه السورة الكريمة العظيمة ، أعاد الله علينا بركاتها بمنه ، ذكر الشَّيخ منها آيات ، فمنها :

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ ﴾ الآية [الجاثية : ٣] .

ذكرها في العطف على معمولي عاملين [١] ؛ لَمَّا أَنْ ذكر الخلاف في المسألة ، وحاصل ما ذكر [أنَّ] [٢] العامل الواحد لا خلاف في جواز العطف على معمولاته ، وأجمعوا على منع العطف على معمولات أكثر من عاملين ، واختلفوا في جواز العطف ، على معمولي عاملين على ستة أقوال [٣] :

الأوَّل : يجوز مطلقًا عن جماعة منهم الأخفش .

والمشهور عن سيبويه : المنع مطلقًا .

والقول الثَّالث : إن لم يكن أحدهما جارًّا لم يجز ، وإلا جاز .

---

(١) المغني (٢/٥٦٠) .

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يلتئم بها السِّياق .

(٣) المغني (٢/٥٦٠) .

القول الرَّابع : إن ولي المخفوض العاطف جاز ؛ لأنَّهُ كذلك سُمع ، وإلا مُنع وهو قول الأعلم .

القول الخامس : إذا كان أحد المعمولين محذوفًا فهو كالمعدوم نحو : ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى ﴾ [اللَّيل : ١] ، وقال به ابن الخباز .

القول السَّادس : هذا بشرط أن يكون العامل واجب الحذف ، وهو قول الزَّمخشريّ .

وهذه الأقوال أخذتها من كلام الشَّيخ ، إلا أنه ردّ قول ابن الخباز لقول الزَّمخشريّ ، فانظره .

قُلْتُ : ولعل سبب هذا الخلاف ورود السماع ، أو يجري على أَنَّ العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه ، أو مقدر ، فإن كان الأول فيلزم أن يكون حرف واحد وصل الفعل إلى معمولين لعاملين ، وهو لا يوجد ، وإن كان العامل المقدر فغاية ما فيه نيابة شيء واحد عن شيئين ، والقياس في المسألة المنع وهو الصّحيح . على أَنَّ الشَّيخ قال : والحق الجواز في القول الرَّابع ، فانظره .

ولا يخلو توجيه المسألة من ضعف ، **ثم قال الشَّيخ** ـــ رحمه الله ـــ : وقد جاءت مواضع يدل ظاهرها على خلاف قول سيبويه [1] ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ لآيَاتٍ ﴾ [الجاثية : ٣] إلى قوله : ﴿ يَعْقِلُونَ ﴾ [الجاثية : ٥] (آيات) الأولى منصوبة إجماعًا ، والثَّانية والثالثة قرأهما الأخوان بالنصب ، والباقون بالرفع ، وقد استدل بالقراءتين في (آيات) الثالثة على المسألة ، (أمَّا) الرفع فعلى نيابة الواو مناب الابتداء و (في) ، وأما النصب فعلى نيابتها مناب (إنَّ) و (في) .

وأجيب بثلاثة أوجه [2] :

أحدها : أن (في) مقدرة ، فالعمل لها ، ويؤيده أن في حرف عبد الله التصريح بـــ (في) ، وعلى هذا الواو نائبة مناب عامل واحد ، وهو الابتداء أو (إِنَّ) .

---

(١) المغني (٢/٥٦٠) .

(٢) المغني (٢/٥٦١) .

الثَّاني : أن انتصاب (آيات) على التوكيد للأول ، ورفعها على تقدير مبتدأ ، أي : هي آيات ، وعليهما فليست (في) مقدرة .

الثَّالث : يخص قراءة النصب ، وهو على إضمار (إنَّ) ، و (في) ، ذكره الشَّاطبـــيّ وغيره ، وإضمار (إنَّ) بعيد .

قُلْتُ : هذا الكلام أكثره للمُعْرِب [1] ، وضَعَّف المختَصِر [2] حذف (إن) ؛ لأنَّها لا تحذف ويبقى عملها ، وهو جلي ، وأشار الشَّاطبـــيّ ــ رحمه الله ــ إلى القراءتين بقوله :

معًا رفع آيات على كسره شفا ۞ وإن وفي أضمر بتوكيد أولا [3]

وقول الشَّيخ : (أما الرفع فعلى نيابة .....) إلخ .

قُلْتُ : هذا على قول من يجيز ذلك . فيكون في الآية رد على الأعلم [4] كما أشار إليه ، إلا أن نيابة شيء عن شيئين لا يكاد يوجد . لا يقال : إنه قد وجدت إما نائبة عن شيء (يكن من) شيء ، فهذه قد نابت عن أشياء ؛ لأنَّ المذكور هنا نيابة خاصة بحيث إن العمل يبقى للمقدر وينوب عنه الحرف المذكور ، وهذا عزيز .

وأما تلك النيابة المذكورة فإنما هي عن ذكره في اللفظ .

وقوله : (وأجيب .....) إلخ .

قُلْتُ : الجواب الأول عليه جماعة القائلين بالمنع مطلقاً ، وانظر كلام المرادي آخر حروف

---

(١) الدرّ المصون (٦/١٢١ ــ ١٢٢) .

(٢) المجيد (١٥٦/أ) .

(٣) متن الشَّاطبيّة المسمّى إبراز المعاني ووجه التهاني (ص ٨٣) .

(٤) الأعلم : يوسف بن سليمان بن عيسى الشنتمري ، الأندلسي ، النحوي ، كان عالمًا باللّغة العربيّة ومعاني الأشعار ، واسع الحفظ ، جيّد الضَّبط ، له مصنَّفات منها : النكت في تفسير كتاب سيبويه ، شرح الجمل للزجّاجي . توفي سنة سبعين وأربعمائة .

سِيَر أعلام النُّبلاء (١٨/٥٥٥) ، إنباه الرواة (٤/٦٥) ، تحفة الأديب (١/١٠٤) .

الجرّ [1] ، فإنه تكلم بكلام مشكل ، وهو مسبوق به ، وما زلت أستشكله ، فإنه لا يجري على القواعد بالجواز في المسألة ، ولا على القول بالمنع لا في أوائل كلامه ، ولا في آخره .

قوله : (على التوكيد) .

قُلتُ : التوكيد معن فيه ضعف ؛ لدخول حرف العطف والفصل ، فتأمَّله ، لا يقال : إنَّهُ قد ورد في قوله تعالى : ﴿ كَلاَّ سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ [التَّكاثر : ٣] ؛ لأنا نقول : لا يتعين في الآية ما ذكرتم ، لاحتمال رد كل جملة لما يليق بها ، كما فعل في غيرها من الآي ، ولقد علمت ما ذكره الفقهاء في قولنا : (أنت طالق ثم طالق) [2] .

قوله : ذكره الشَّاطبـــيّ ، فإن قُلْتَ : ما سر تخصيص الشَّيخ هذا الوجه بنسبته للشاطبي مع أنه / .

قد أشار إلى .... [3] توكيد للأول . فإن قوله : وإنَّ وفي أضمر لا يعني به الإضمار المعهود ، بل .... [4] أقرب ، لكن قوله : بتأكيد أوَّلاً ؛ فيه بعض تمسّك للفاسي إلا أن يقال : المراد بالتأكيد (إن) ، وما دخلت عليه للجملة السابقة ، ففيه نظر ؛ لأنَّهُ حذف بعض المؤكد ، وإن كان حذفه جائزًا عند من تأمَّل في باب القسم ، والله أعلم .

قوله تعالى [5] : ﴿ وَلَّى مُدْبِرًا ﴾ الآية [القصص : ٣١] .

ذكرها في الفرق بين الحال والتمييز [6] ، وأن الحال قد تكون مؤكدة للعامل كالآية ،

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك (٢/٢٢٩) .

(٢) شرح حدود ابن عرفة (١/٢٧٣) .

(٣) طمس بمقدار سطر ونصف بسبب التَّرميم الَّذي لحق بالمخطوط .

(٤) طمس بمقدار خمس كلمات بسبب التَّرميم الَّذي لحق بالمخطوط .

(٥) الآية لم ترد في سورة الجاثية ، وإنّما وردت في سورة القصص .

(٦) المغني (٢/٥٣٥) .

وذكرها لما أن قسم الحال ، فقال : الثَّانية : المؤكدة ، كالآية ، وذكرها بعد أيضًا مثالاً للمؤكدة للعامل [1] .

قوله تعالى : ﴿ وَخَلَقَ اللَّهُ ﴾ الآية [الجاثية : ٢٢] .

ذكرها في اللام الجازمة [2] ؛ لَمَّا أنْ تكلَّم على قوله : ﴿ وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ الإِنْجِيلِ ﴾ [المائدة : ٤٧] في قراءة من كسر اللام ، وأنها متعلقة بفعل مقدر مؤخر ، كما قيل في هذه الآية ، أي : ولتجزى خلقهما .

قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ ءَايَاتُنَا ﴾ [الجاثية : ٢٥] .

ذكرها في موضعين ؛ الأوَّل : في (إذا) [3] ؛ لَمَّا أن تكلَّم عن العامل في (إذا) . قال بعد ذلك : قال أبو حيَّان : ورد جوابها مقرونًا بما النافية نحو : ﴿ وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ ءَايَاتُنَا ﴾ وما النافية لها صدر الكلام ، وليس هذا بجواب ، وإلا اقترن بالفاء ، مثل : ﴿ وَإِنْ يَسْتَعْتِبُوا فَمَا هُمْ مِنَ الْمُعْتَبِينَ ﴾ [فصّلت : ٢٤] وإنما الجواب محذوف ، أي : عمدوا إلى الحجج الباطلة ، وقول بعضهم : إنه جواب على إضمار الفاء ، مثل : ﴿ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ ﴾ [البقرة : ١٨٠] مردود بأن الفاء لا تحذف إلا ضرورة ، كقوله :

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ ، اللَّهُ يَشْكُرُهَا ❁ .... [4]

---

(١) المغني (٥٣٦/٢) .

(٢) المغني (٢٥٠/١) .

(٣) المغني (١١٤/١) .

(٤) صدر بيت ، عجزه :

.... ❁ والشَّرُّ بالشَّرِّ عِنْدَ اللهِ مِثْلانِ

البيت من البسيط ، وهو منسوب لحسان بن ثابت ﷺ انظر : الكتاب (٦٥/٣) .

ومنسوب أيضًا إلى عبد الرَّحمن بن حسّان . انظر : أمالي ابن الشجري (٩/٢) ، المغني (٦٧/١) ، وشرح شواهد المغني (١٧٨/١) ، وخزانة الأدب (٤٩/٩) .

وورد البيت بلا نسبة في شرح المفصّل (١٥٨/٨) ، شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور (١٩٩/٢) ، شرح التسهيل لابن مالك (٧٦/٤) ، شرح الرضي على الكافية (٩٧/٤) .

والوصية في الآية نائب عن فاعل (كُتِبَ) ، و (للوالدين) متعلق بها ، والجواب محذوف .

وقول ابن الحاجب : إنَّ (إذا) هذه شَرطيَّة فلا تحتاج إلى جواب ، وإنَّ عاملها ما بعد (ما) النافية كما عمل ما بعد (لا) في قوله : ﴿ يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلائِكَةَ ﴾ الآية [الفرقان : ٢٢] ، وأنَّ ذلك من التوسع في الظرف ، مردودٌ بثلاثة أمور :

أحدها : أن مثل هذا التوسع خاص بالشعر كقوله :

ونحن عن فضلك ما استغنينا [1] ۞

الثَّاني : أن (ما) لا تقاس على (لا) ، ثم ذكر الفارق بأنّ (لا) اختلف : هل لها الصدر أم لا ، وحكى ثلاثة أقوال ، ذكرناها في غير هذا الموضع [2] ، وما اتفق البصريون على صدريتها ، **ثُمَّ قال :** الثالث : أن [لا] [3] في الآية حرف ومثله في (لا رجل) والحرف الناسخ لا يتقدَّمه معموله . انظر بقية كلامه .

الموضع الثَّاني : في أوّل الباب الرَّابع [4] ؛ لَمَّا أَنْ تكلَّم على ما يعرف به الاسم من الخبر .

وقسم المسألة إلى ثلاثة أحوال ، وتكلم على الحالة الأولى إذا كانا معرفتين وقرر أن المعلوم المبتدأ ، والمجهول الخبر ، وقدر التّخيير في جهل النسبة وعلم كل واحد من الطرفين مع الاتساق في الرتبة ، ثم ذكر كلامًا ينبغي التأمُّل فيه مع ما صدّر به أول الباب ، ولولا

---

(١) انظر : المغني (١/١١٥) .
والبيت من الرجز ، وهو لعبد الله بن رواحة الأنصاري ﷺ . في : ديوانه (ص ١٠٧) ، الكتاب (٣/٥١١) .
وورد منسوبًا لعامر بن الأكوع ﷺ . انظر : شرح أبيات مغني اللبيب (٢/٢٥٠) .
وورد بلا نسبة . انظر : شرح التسهيل لابن مالك (٢/١٢) ، خزانة الأدب (٧/١٣٩) .

(٢) انظر : الجمع الغريب (١٦٧/ب) عند قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلائِكَةَ لا بُشْرَى يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ ﴾ [الفرقان : ٢٢] .

(٣) ما بين المعقوفين زيادة من المغني يلتئم بها السياق .

(٤) المغني (٢/٥٢٣) .

الطول علينا . **ثُمَّ قال :** واعلم [(١)] أنهم حكموا لـــ (أَنَّ) و (أَنْ) المقدرتين بمصدر معرف بحكم الضمير ؛ لأنَّهُ لا يوصف كما أن الضمير كذلك ، فلهذا قرأت السبعة : ﴿ مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إلا أَنْ قَالُوا ﴾ [الجاثية : ٢٥] ، ﴿ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إلا أَنْ قَالُوا ﴾ [العنكبوت : ٢٤] . والرفع ضعيف لضعف الإخبار بالضمير عما دونه في التعريف .

قُلْتُ : قول الشَّيخ في الموضع الأَوَّل : (ليس هذا بجواب .....) إلخ .

قُلْتُ : هذا رد منه على أبي حيَّان [(٢)] ، فكأنّه يقول له : مهما كان بعد الشرط لا يصلح أن يكون جوابًا ، فيتعين أن يكون الجواب مقدرًا . قيل : وقد قال الحوفي [(٣)] بذلك ، يعني

قوله : وقول بعضهم ..... إلخ .

مثل هذا القول وقع للأخفش [(٤)] ، ومذهبه جوازه ، فلا يُرَدُّ عليه بما ذكر كذا قيل ، وآية البقرة [(٥)] تقدَّم الكلام عليها .

قوله : (وقول ابن الحاجب .....) إلخ .

قيل : إن مذهب ابن الحاجب جواز التوسّع [(٦)] وهو ينازع في أصل ذلك ، وما رُدَّ به ليس بقياس ، و لم يقصد ابن الحاجب إلا البيان والتنظير .

---

(١) المغني (٥٢٣/٢) .

(٢) البحر المحيط (٤٩/٨) .

(٣) الحوفي : أبو الحسن عليّ بن إبراهيم بن سعيد ، عالم بالنّحو والتَّفسير ، له مصنّفات منها : إعراب القرآن . توفي سنة ثلاثين وأربعمائة . سِيَر أعلام النُّبلاء (٥٢١/١٧) ، إنباه الرواة (٢١٩/٢) ، تحفة الأديب (١٧٧/١) .

لم استطع الوقوف على تفسيره ، ولعلّه نادر .

(٤) معاني القرآن (١٥٨/١) .

قال عند قوله تعالى : ﴿ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الوَصِيَّةُ ﴾ [البقرة : ١٨٠] : تقدير الكلام : فالوصية ، على الاستئناف .

(٥) الجمع الغريب (٣٧٧/٢) .

(٦) الأمالي النحوية (٣٣/١) .

قُلْتُ : قوة كلام ابن الحاجب تقتضي القياس فتأمَّله في موضعه [1] ، فإن قلت بعد تسليمه : إنه قصد القياس ، فتفريق الشَّيخ فيه نظر ؛ لأنَّ الخلاف موجود في الجميع فإن (ما) أيضًا فيها خلاف في صدريتها ، غاية الأمر أن البصريين اتفقوا على أَنَّ لها الصدر ، واختلفوا في (لا) .

قُلْتُ : لعل الشَّيخ قصد أَنَّ صدرية (ما) أقوى ، يدل على ذلك أَنَّ البصريين اتفقوا على ذلك ، واختلفوا في (لا) فَدَلَّ أنَّ (لا) أضعف من (ما) ووقفت على السؤال بعد أن كتبته ، وجوابه ظاهر مأخوذ من لفظ الشَّيخ .

قوله في الموضع الثَّاني : (واعلم .....) إلخ .

قيل : لا يلزم من كون الشيء لا يصح وصفه أن يكون بمنزلة الضمير في التعريف وكم من اسم لا يصح / .

..... [2] وفي باب اللام ..... [3] (من ضَرْبٍ زيدًا) لا يصح وصفه مع كونه نكرة ، فانظره .

قُلْتُ : وهو اعتراض صحيح ، وقد ظهر لي إِلاَّ أن يقال : الكلمة الَّتي لم توصف ، تارة يكون ذلك لأجل قوة شبهها بالحرف ، أو بالفعل ، وتارة لأجل قوة تعريفها كالضمير ، فالمانع من وصفه قوة تمييزه ، على ما ذكروا وإن كان فيه نظر وخلاف . فــ (أَنَّ) و (أَنْ) وما أشبهها عدم وصف محلّها لقوة التعريف ، لا لأجل قوة شبه الحرف أو الفعل ؛ لأنَّ المصدر المنسبك منها معرب لا مبني ، وأن المصدر لم يَنُبْ عن الفعل (كضربًا زيدًا) ، لكن حقه أن يخصص علته ، ولقائل أن يقول : إنما لم يقع الوصف للمصدر المنسبك قبل السبك من ذلك لأجل مراعاة القبح اللفظي في وقوع صفة بعد فعل وهو قبيح ، وهم كثيرًا ما يراعون ذلك وما أشبهه ، فإن قُلْتَ : كيف يقول الشَّيخ : إن ذلك بمنزلة الضمير مع كونهم أجازوا

---

(١) المصدر السّابق .

(٢) طمس بمقدار كلمة بسبب التَّرميم الَّذي لحق بالمخطوط .

(٣) طمس بمقدار كلمة بسبب التَّرميم الَّذي لحق بالمخطوط .

البدل في ذلك ، و (أنَّ) و (أنْ) و (ما) بعدهما يجوز [إ] بدالهما من اسم ظاهر ، ومعلوم أن الضمير لا يصح [إ] بداله من ظاهر على الصحيح ، ثم إن كثيرًا من الأسماء أنزلت منزلة الضمير ، ويجوز وصفها ، يدل على ذلك المنادى العلم في : (يا زيد العاقل) .

قُلْتُ : العلّة التي أشار إليها ـــ رحمه الله ـــ ذكرها ابن عصفور [1] وهي ضعيفة قابلة للبحث ، قال الدَّماميني [2] : لم يفصل الشَّيخ فيما ذكر بين أن يكون المصدر مضافًا إلى ضمير أو إلى معرف باللام ، فيلزم على ذلك أن يكون ما أضيف إلى ما فيه الألف واللام في منزلة الضمير ، ولا قائل به .

قُلْتُ : التعريف لم يحصل من إضافة المصدر حتى يلزم ما ذكر ؛ لأنَّهُ لو كان التعريف من إضافة المصدر لزم إشكالات ، منها :

١ ـــ أن إضافة المصدر فيها نزاع ، هل تفيد التعريف أم لا ؟ وهذا المصدر معرفة اتفاقًا .

٢ ـــ ومنها أن المضاف إلى المضمر في رتبة العلم لا أنه ضمير .

فلم يقع السؤال بأي شيء وقع التعريف في ذلك المصدر المنسبك ؟ ولا يقال : إنَّ التعريف إنما وقع من جهة الموصولية ، وإن كان الموصول هنا حرفيًّا ؛ لأنَّ معنى الحرف إنما يظهر في غيره ، وغيره هنا هو ذلك المصدر فيلزم أن يكون معرفة لظهور عدم صحة هذا الجواب . وظاهر كلام الشَّيخ هنا أن ما ذكر خاص بـــ (أنَّ) و (أنْ) ، وإن وقع له في الباب الخامس [3] ، في الجهة السَّادسة ، في النوع الثَّاني منها ما يقتضي العموم ؛ لَمَّا أَنْ تكلَّم على آية آل عمران في قوله : ﴿ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ ألا نَعْبُدَ إلا اللَّهَ ﴾ [آل عمران : ٦٤] فإنه ردَّ على من زعم أنَّ ﴿ ألا نَعْبُدَ ﴾ بدل من سواء . قال : لأنَّ المصدر المنسبك من الحرف المصدري إلى آخر كلامه ، فهم لفظه في جميع الأحرف المصدرية إلا أن يقال : إنَّ

---

(١) شرح الجمل (٤٠٢/١ ـــ ٤٠٣) .

(٢) تحفة الغريب (١٧٩/أ) .

(٣) المغني (٦٥٨/٢) .

لفظه عام ، وأنْ على سبب فيخص بما ذكر .

وتعلم مما قررنا أيضًا أنه لا فرق بين أن يكون فاعل الصلة هنا معرفة أو نكرة خلافًا لمن استشكل المسألة ، وتقدَّم في غير هذا الموضع التنبيه عليه [1] ، والله أعلم .

قوله تعالى : ﴿ وَتَرَى كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً ﴾ الآية [الجاثية : ٢٨] .

ذكرها في الفرق بين البيان والبدل [2] ، فَشَرَطَ أن يكون وقع الثَّاني زيادة بيان ، كقراءة يعقوب : ﴿ وَتَرَى كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً كُلُّ أُمَّةٍ ﴾ بنصب (كل) الثَّانية ، فإنها قد اتصل بها سبب الجثوّ ، وكقول الحماسي :

رُوَيْدَ بَنِيْ شَيْبَانَ .... [3] ۞

إلى آخر أبياته الثلاثة . قال : وهذا الفرق إنما هو على ما ذهب إليه ابن الطراوة من أَنَّ عطف البيان لا يكون في لفظ الأوَّل ، وتبعه على ذلك ابن مالك وابنه ، وحجتهم على ذلك أن الشيء لا يبين نفسه ، قال : وفيه نظر من أوجه ، انظره .

قُلْتُ : الأوجه الثلاثة التي أشار إليها ظاهرة ، وقد يقال في الوجه الثَّاني .

قولكم : (إذا اتصل به .....) إلخ .

---

(١) الجمع الغريب (١/١٣٦) .

(٢) المغني (٢/٥٢٧) .

(٣) جزء من صدر البيت الأول ، والأبيات :

... ... بَعْضَ وَعِيْدِكُم ۞ تُلاقوا غدًا خَيْلِي عَلَى سَفْوان

تُلاقوا جِيَادًا لا تَحيدُ عَن الوَغَى ۞ إذا مَا غَدَتْ فِيْ المَأزِقِ المُتَدَاني

تُلاقوهُمُ فَتَعْرِفوا كَيْفَ صَبرهم ۞ عَلَى مَا جَنَت فِيهم يَدُ الحَدَثَان

المغني (٢/٥٢٨) .

والبيت من الطَّويل ، وهو منسوب لوداك بن ثميل المازني . انظر : شرح الحماسة (١/١٢٧) ، شرح شواهد المغني (٢/٨٥٣) ، ونسبه أيضًا لسنان بن ثميل .

وورد البيت بلا نسبة في : شرح المفصل (٤/٤١) ، شرح التسهيل (٣/٣٣٤) ، شرح أبيات مغني اللبيب (٧/٣) .

هذا خروج عن المسألة ؛ لأنَّهُ إذا اتصل به شيء آخر ، فالمفسر إنما هو ذلك الشيء المقيّد بذلك القيد ، وهو غير ذلك الاسم الأول ، والخلاف إنما هو إذا كان لفظ الثَّاني هو لفظ الأول ، وما أشار إليه في الوجه الثالث أظنه وقع في كلام ابن عصفور ، أو غيره من شراح الجمل ، فانظره في محلّه [1] ، والله الموفق للصواب .

قوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا أَفَلَمْ تَكُنْ ﴾ الآية [الجاثية : ٣١] .

ذكرها في (أما) [2] ؛ لَمَّا أَنْ تكلَّم على جوابها ، وذكر ما يتعلق بقوله : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ ﴾ [آل عمران : ١٠٦] وأن الأصل فيها ، فيقال لهم إلى آخر ما ذكرنا هناك [3] ، قال بعد ذلك : هذا قول الجمهور ، وزعم بعض المتأخرين أن فاء جواب (أما) لا تحذف في غير الضرورة أصلاً ، وأن الجواب في آية آل عمران : ﴿ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا ﴾ [آل عمران : ٦] والأصل : فيقال لهم : ذوقوا العذاب ، فحذف القول وانتقلت الفاء للمقول ، وما بينهما اعتراض ، قال : وكذا قال في آية الجاثية : ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا أَفَلَمْ تَكُنْ ﴾ الآية [الجاثية : ٣١] ، قال : أصله : فيقال لهم : ألم تكن آياتي ثم حذف القول ، وتأخرت الفاء عن الهمزة .

قُلْتُ / : قد تقدّم .... [4]

في المثال السَّابع بمن التفسيرية ، وضعف أن النائب عن الفاعل في قوله : وإذا قيل لهم هو .... [5] .

أيضًا ؛ لَمَّا أَنْ تكلَّم على الجملة المبدلة [6] ، وذكر آية فصلت قال : وجاز إسناد

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور (٢٩٦/١) .

(٢) المغني (٦٨/١) .

(٣) الجمع الغريب (١٧٨/١ ــ ١٨٠) .

(٤) طمس بمقدار سطر بسبب التَّرميم الَّذي لحق بالمخطوط .

(٥) طمس بمقدار ثلاث كلمات بسبب التَّرميم الَّذي لحق بالمخطوط .

(٦) المغني (٤٨٩/٢) .

(يقال) للجملة ، كما جاز في هذه الآية .

قلتُ : انظر أوّل البقرة ، فإنه تقدَّم لنا الكلام فيه [1] .

قوله تعالى : ﴿ إنْ نَظُنُّ إلا ظَنًّا ﴾ [الجاثية : ٣٢] .

ذكرها في اللام ؛ لَّما أَنْ تكلَّم على (ليس) [2] ، وذكر مسألة (ليس الطيب إلا المسك) ، وذكر الحكاية المعلومة في ذلك عن أبي عمرو بن العلاء ، ثم ذكر عن الفارسي تأويل ذلك بأوجه فيها :

١ ــ أن في (ليس) ضمير الشأن ، قال الشَّيخ : ولو كان كما زعم لدخلت (إلاَّ) على أول الجملة الاسمية [الواقعة خبرًا] [3] ، فيقال : (ليس إلا الطيب المسك) قال : وأجاب بأن (إلاَّ) قد توضع في غير موضعها مثل الآية ، وقوله :

.... ❀ وَمَا اغْتَرَّهُ الشَّيْبُ إلاَّ اغْتِرَارًا [4]

أي : نحن إلا نظن ظنًّا ، وما اغتره إلا اغترار الشيب ؛ لأنَّ الاستثناء المفرغ لا يكون للمفعول المطلق التوكيدي ، لعدم الفائدة .

قال : وأجيب بأن المصدر في الآية والبيت نَوْعِيٌّ على حذف الصفة ، أي : إلا ظنًّا

---

(١) انظر : الجمع الغريب (١/٢٠٧) .

(٢) المغني (١/٣٢٤) .

(٣) ما بين المعقوفين زيادة من المغني يلتئم بها السياق .

(٤) عجز بيت صدره :

أحَلَّ بِهِ الشَّيْبُ أثقالَهُ ❀ ....

ولم يذكر ابن هشام في المغني إلاَّ عجزه . انظر : (١/٣٢٤) .

والبيت من المتقارب ، وهو للأعشى الكبير . انظر : ديوانه (ص ٨٠) ، خزانة الأدب (٣/٣٧٤) .

وورد البيت بلا نسبة في شرح المفصل (٧/١٠٧) ، شرح الجمل لابن عصفور (١/٣٩٧) ، شرح الرضي (٢/١٠٤) .

ضعيفًا ، وانظره .

وذكرها في حذف الصفة [1] ، وقدرها مثل ما هنا أي : ظنًّا ضعيفًا .

فإن قُلْتَ : هل هذا هو الذي أشار إليه أهل البيان من أَنَّ التنوين للتحقير ؟

قُلْتُ : الظاهر أنه غيره ؛ لأنَّ التنوين إذا دلَّ على ذلك فليس فيه حذف صفة صناعةً ، وإنما ذلك من جهة المعنى فقط ، وهذه آخر آية رأيت من هذه السورة الكريمة أعاد الله علينا بركاتها بمنه وفضله ، وصلَّى الله على سيِّدنا محمَّدٍ ، وعلى آله وصحبه وسلَّمَ .

❁❁❁

---

(١) المغني (٢/٧٢٠) .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صلَّى الله على سيِّدنا محمَّد ، وعلى آله وصحبه وسلّم تسليمًا

سورة الأحقاف

قال الفقير إلى ربه : هذه السورة الكريمة ذكر منها الشَّيخ آيات ، فمنها :

قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كَانَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ﴾ الآية [الأحقاف : ١٠] .

ذكرها في آخر الجهة العاشرة [١] ؛ لَمَّا أَنْ تكلَّم على حذف جواب الشرط ، وذكر لذلك أمثلة : قال : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كَانَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَكَفَرْتُمْ بِهِ ﴾ ، قال الزَّمخشريّ : تقديره : ألستم ظالمين ، بدليل أنَّ الله لا يهدي القوم الظالمين ، ويردّه أَنَّ جملة الاستفهام لا تكون جوابًا إلا بالفاء مؤخرة عن الهمزة ، نحو : (إن جئتك أفما تحسن إلي) ، ومقدّمة على غيرها نحو (فهل تُحسن إليَّ) .

قُلْتُ : قال الدَّماميني : ليس في كلام الزَّمخشريّ ما يقتضي ما ذكر الشَّيخ ، ولم يقل : إِنَّ جملة الاستفهام جواب ، ونصه والمعنى : أخبروني إن اجتمع كون القرآن من عند الله مع كفرهم ، واجتمع شهادة أعلم بني إسرائيل على نزول مثله بإيمانه مع استكباركم عنه ، ألستم أضل الناس وأظلمهم . انتهى .

قال الدَّماميني : فإن قُلْتَ : فهذه الجملة التي ذكر إذا لم تجعل جوابًا فما محلها [٢] ؟

---

(١) المغني (٧٤٥/٢) .

(٢) تحفة الغريب (٢٦٥/أ) .

قُلْتُ : موضعها أن تكون مفعولاً لا خبرًا ، والعامل معلق كما هو في قوله : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ بَغْتَةً أَوْ جَهْرَةً ﴾ الآية [الأنعام : ٤٧] .

قال : فإن قُلْتَ : فأين جواب الشرط ؟ فأجاب بأنه مقدر .

قُلْتُ : لا شكَّ أنَّ هذا الذي أشار إليه في كلام الزَّمخشريّ [١] فيه احتمال ظاهر ، وأيضًا فإنما قصد تفسير المعنى ، والصناعة النحوية لا تؤخذ من شكه ، وكثيرًا ما يعترض المختَصِر [٢] على المُعْرِب بذلك ، وهنا لم يعترضه . وكلامه مثل كلام ابن هشام .

وقول الشَّيخ : (مؤخرة عن الهمزة .....) إلخ .

قُلْتُ : هذا المعنى أشار به إلى ما تقدَّم في الهمزة من أنَّها إذا دخلت على الفاء قدمت الهمزة بخلاف غيرها ، وتقدَّم ما في ذلك .

فإن قُلْتَ : استحقاقها ذلك في باب العطف بعد تسليمه ، فظهر له وجه من جهة بقاء الصدرية في تقدّمها على الفاء ، فإن الشرط عامل في محل الجملة .

قُلْتُ : راعوا هنا الصورة اللفظية فقط ، في كونها تقدَّمت على جملة الجواب ، وكذا يظهر حتى في جملة العطف ؛ لأنَّ الجملة المعطوفة تابعة لما قبل ، وأيضًا العمل في المحل لا يخرج عن الصدرية بدليل تعليق أفعال القلوب ، والله أعلم .

قوله تعالى : ﴿ حَمَلَتْهُ ﴾ الآية [الأحقاف : ١٥] .

ذكرها في الباب الثّامن [٣] في القاعدة الثّالثة دليلاً على تعدية (حمل) بنفسه .

قوله تعالى : ﴿ وَأَصْلِحْ لِي ﴾ [الأحقاف : ١٥] .

ذكرها في الأمور التي يكون الفعل [٤] معها قاصرًا ، وأنه ضمن (أَصْلِح) معنى بارِك .

---

(١) الكشّاف (٢٩١/٤) .
(٢) الجمع الغريب (١٥٩/١ — ١٦٢) .
(٣) المغني (٧٩٢/٢) .
(٤) المغني (٥٩٨/٢) .

قُلْتُ : تقدَّم أنَّ التضمين في الفعل مقيس عند أهل البصرة [1] ، والله الموفق .

قوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ [الأحقاف : ٢٠] .

ذكرها في الباب الثَّامن [2] ؛ لَمَّا أنْ تكلَّم على القاعدة التاسعة [3] ، وأن القلب / يكون ..... ومنه في الكلام : (أدخلت القلنسوة في رأسي) و (عرضت الناقة على الحوض) ، وقاله جماعة ؛ منهم : الجوهري ، والسكاكي . وجعل منه ﴿ وَيَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَّارِ ﴾ الآية [الأحقاف : ٢٠] ، وفي كتاب التوسعة ليعقوب بن السكيت أن عرضت الحوض على الناقة مقلوب . وقال آخر : لا قلب في واحد منهما ، واختاره أبو حيَّان ، ورد على قول الزَّمخشريّ في الآية .

قُلْتُ : زعم أبو حيَّان [4] أنه خاص بالشعر ، وأن الآية العَرْضُ المذكور فيها نسبي ، يصح إضافته من كل واحد منهما . وأهل البيان اختلفوا فيه على ثلاثة أقوال ؛ ثالثها : إن كان لنظمه قبل وإلاَّ فلا ، وهو الصواب ، وعدّوا منه أبياتًا إلا أن فيه تقاسيم ، ويرد عليهم سؤال ، وذلك أنهم تارة يذكرونه في المعاني ، وتارة في البديع ، ومعلوم ما بين البابين من البعد ، والجواب عنهم كما أجيب عن عدّهم للالتفات في المعاني ، وبعضهم يعده في البديع ؛ وذلك لأن فيه مشابهتين فصحّت مراعاتهما ، وفيه نظر ، والقلب ينقسم إلى أقسام ؛ قلب في الكلام ، وفي الكلمة ، وفي آخر الكلمة ، وهو معلوم .

قيل : إنما يصح القلب في المثل الذي ذكر الشَّيخ ؛ لأنَّ القلنسوة ، ظرف والمعهود أن المظروف يتحرك بحركته ووجد هنا العكس ، فصح القلب لأجله ، والعرض أصله على العاقل ، فصح القلب أيضًا فتأمَّله .

---

(١) الجمع الغريب (١/١٨٤) .

(٢) المغني (٢/٨٠٣) .

(٣) ذكرها في القاعدة العاشرة في القلب ، وليس في القاعدة التَّاسعة .

(٤) البحر المحيط (٨/٦٣) .

وذكر قوله : ﴿ أَذْهَبْتُمْ ﴾ [الأحقاف : ١٩] في تعدية [1] الفعل بالهمزة .

قوله تعالى : ﴿ تُدَمِّرُ ﴾ الآية [الأحقاف : ٢٥] .

ذكرها مثالاً لحذف الصفة [2] ، أي : سلطت عليه .

قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ مَكَّنَّاهُمْ ﴾ الآية [الأحقاف : ٢٦] .

ذكرها في (إِنْ) [3] ؛ لَمَّا أَنْ تكلَّم على كونها نافية ، فذكر آيات ، **ثُمَّ قال :** وخرَّج جماعة على (إِنْ) النافية قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ مَكَّنَّاهُمْ فِيمَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ ﴾ ، وقيل : زائدة ، ويؤيد الأول : ﴿ مَكَّنَّاهُمْ فِي الأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّنْ لَكُمْ ﴾ [الأنعام : ٦] وكأنه إنما عدل عن (ما) لئلا يتكرر فيثقل اللفظ ، قيل : ولهذا لما زادوا على (ما) [الشَّرطيّة] [4] قلبوا الألف الأولى هاء [5] ، في : ﴿ وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ ءَايَةٍ ﴾ [الأعراف : ١٣٢] ، وقيل : هي في الآية بمعنى (قد) . انظره .

قُلْتُ : قال الدَّماميني [6] : لا يظهر هذا التأييد الذي ذكر ؛ لأنَّ (ما) في آية الأنعام إما موصولة ، أو موصوفة ، أو مصدرية ظرفية ، و(ما) في هذه الآية موصولة ، ولا تعارض أصلاً ، ولا تُعارض إحدى الآيتين الأخرى على تقدير زيادة (إِنْ) ، فمن أين هذا التأييد ؟

قُلْتُ : لم يقصد الشَّيخ ــ رحمه الله ــ ما ذكر ، بل أراد ــ والله أعلم ــ أن القرآن يفسر بعضه بعضًا ، والآيتان معناهما متقارب ، وقد ثبت في إحدى الآيتين وقوع نفي التمكين من المخاطبين ، فتحمل الآية الأخرى على ذلك لثبوت المشابهة بينهما .

---

(١) المغني (٦٠٠/٢) .
(٢) المغني (٧٢٠/٢) .
(٣) المغني (٣٠/١) .
(٤) ما بين المعقوفين زيادة من المغني يلتئم بها السياق .
(٥) جاء في المغني : ألف (ما) هاء . انظره : (٣٠/١) .
(٦) حاشية الدَّماميني على المغني (٤٩/١) .

قُلْتُ : وأقرب الأوجه في الآية أن تكون بمعنى قد ، كما قيل في ﴿ فَذَكِّرْ إِنْ نَفَعَتِ الذِّكْرَى ﴾ [الأعلى : ٩] إلا أنه ليس مسلَّمًا في تلك الآية وتحتمل هنا الشَرطيَّة ، والله أعلم .

قوله تعالى : ﴿ فَلَوْلا نَصَرَهُمُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا ﴾ الآية [الأحقاف : ٢٨] .

ذكرها في الثَّامن عشر من الجهة الأولى [(١)] ؛ **لَمَّا أَنْ قال :** قول بعضهم في : ﴿ فَلَوْلا نَصَرَهُمُ ﴾ الآية ، أن الأصل : (اتخذوهم) ، وأنَّ الضمير و (قربانًا) مفعولان ، و (آلهة) بدل من (قربانًا) . وقال الزَّمخشريّ : إن ذلك فاسد في المعنى ، وأن الصواب أن (آلهة) مفعول ثان ، وأن (قربانًا) حال ، و لم يبين وجه فساد المعنى ، ووجه فساده أنهم إذا ذُمُّوا على اتخاذهم قربانًا من دون الله ، اقتضى بمفهومه الحث على أن يتخذوا لله ــ سبحانه ــ قربانًا ، كما أنَّك إذا قلت : اتتخذ فلانًا معلِّمًا دوني ؟ كنت آمرًا له أن يّتخذك معلّمًا له دونه ، والله ــ سبحانه ــ يتقرب إليه بغيره ، ولا يتقرب به إلى غيره . وذكرها في (لو) [(٢)] مثالاً للتوبيخ .

قُلْتُ : قيل : إن الشَّيخ مسبوق بهذا الرد ، وقد وقع في كلام ابن المنيِّر [(٣)] .

قُلْتُ : الشَّيخ ــ رحمه الله ــ اعتبر مفهوم المبدل منه ، و لم يعتبر البدل ، ولو أحلّ البدل مكان الأول لم يبق شيء مما توهم . ثم إن الإشكال باقٍ ؛ لأنَّهم وُبِّخوا على أن اتخذوا آلهة من دون الله ، فلو اتخذوا آلهة مع الله لزال الذمّ . وهو محال ، وجواب هذا ظاهر ، ثم إن إعراب الزَّمخشريّ [(٤)] فيه إشكال من جهة المفهوم فتأمَّله ، والله أعلم .

---

(١) المغني (٦١٦/٢) .
(٢) المغني (٣٠٣/١) .
(٣) حاشية ابن المنيِّر مع الكشّاف (٣٠٢/٤) .
(٤) الكشَّاف (٣٠٢/٤) .

قوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ ﴾ الآية [الأحقاف : ٣٣] .

ذكرها في أوّل الباب الثَّامن في القاعدة الأولى منه [1] ، حيث قال : قد يعطي الشيء حكم ما أشبهه في معناه ، أو في لفظه ، أو فيهما .

قال : فأمَّا الأوَّل ؛ فله صور كثيرة ، أحدها : دخول الباء في خبر (إن) في قوله ـــ تعالى ـــ : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ ﴾ الآية ؛ لأنَّهُ في معنى : (أوليس الله بقادر) ، والَّذي سهّل ذلك التَّقدير تباعد ما بينهما ، ولذلك لم تدخل في قوله ـــ تعالى ـــ : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ قَادِرٌ ﴾ [الإسراء : ٩٩] فانظره .

قُلْتُ : هذا توجيه حسن ، ولا يحتاج إلى ما ذكر الشَّيخ من الاعتذار عن الآية الأخرى ؛ لأنَّ ذلك الشبه مُجَوِّزٌ للزيادة ، لا موجبٌ لها ، والله الموفق .

قوله تعالى : ﴿ بَلاغٌ ﴾ [الأحقاف : ٣٥] .

ذكرها مثالاً لحذف المبتدأ [2] .

قوله تعالى : ﴿ فَهَلْ يُهْلَكُ ﴾ الآية [الأحقاف : ٣٥] .

ذكرها في الهمزة [3] ؛ لَمَّا ذكر أن غيرها من الاستفهام يقدم حرف العطف عليه ، وذكرها أيضًا في (هل) لهذا المعنى ، فانظره [4] / .

وذكرها .... [5] ، [وهذه آخر آية رأيت من هذه السورة الكريمة ، أعاد الله علينا بركاتها بمنّه وفضله ، وصلّى الله على سيّدنا محمَّدٍ ، وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليمًا] [6] .

❁❁❁

---

(١) المغني (٧٧٩/٢) .

(٢) المغني (٧٢٤/٢) .

(٣) المغني (٢٢/١) .

(٤) المغني (٤٠٤/٢) .

(٥) طمس بمقدار كلمتين بسبب التَّرميم الَّذي لحق بالمخطوط .

(٦) ما بين المعقوفين مطموس ، واجتهدت في فهمه محاكيًا نهاية السّور السَّابقة .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صلى الله على سيِّدنا ومولانا محمَّد ، وعلى آله وصحبه وسلّم تسليمًا

سورة القتال

قال الفقير إلى ربه : هذه السورة الكريمة ذكر الشَّيخ ـــ رحمه الله ـــ منها آيات ، فمن ذلك :

قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعْسًا ﴾ [محمَّد : ٨] .

ذكرها في مواضع :

الأوّل : في اللام [١] ؛ لَّما أَنْ تكلَّم على أَنَّها تكون للتبيين ، **وقال :** ولم يوفوها حقها من الشرح ، وقسمها إلى ثلاثة أقسام ، فذكر في القسم الثّاني والثّالث ما بيَّن فاعليَّة غير ملتبسة بمفعولية ، أو ما بيَّن مفعولية غير ملتبسة بفاعلية ، ومصحوب كل واحد منهما ، إما غير معلوم مما قبلها ، أو معلوم . ولكن استؤنف بيانه تقوية للبيان ، وتأكيدًا له ، واللام في ذلك متعلقة بمحذوف ، ومثل المبينة للمفعولية (سقيًا لزيد) . والمبنية للفاعلية (تبًّا لزيد) ؛ لأنَّ معنى ذلك خسر وهلك ، ثم ذكر أن هذه اللام ليست مقوية للمصدر ، ولا للعامل المقدر المأخوذ منه المصدر ، لعدم صحة إسقاطها خلافًا لابن الحاجب .

قال : ولا يصح أن تكون اللام مع ما بعدها صفة للمصدر ؛ لأَنَّهُ نائب عن الفعل ، والفعل لا يوصف .

---

(١) المغني (١/٢٤٦ ـــ ٢٤٧) .

قال : والعامل المقدر ليس هو (أعني) ؛ لأَنَّهُ متعدٍّ خلافًا لابن عصفور ، بل [التَّقدير [1]] إرادتي ، **ثم قال بعد ذلك كله :** وينبني على أَنَّ هذه اللام ليست متعلقة بالمصدر ، أنه لا يجوز في (زيد سقيًا له) أن ينصب زيد بعامل محذوف على شَرطيَّة التفسير ، ولو قلنا : إن المصدر الحال محل الفعل دون حرف مصدري ، يجوز تقديم معموله عليه ؛ تقول : (زيدًا ضربًا) ؛ لأنَّ الضمير في المثال ليس معمولاً له ، وهو من جملته .

قال : وأما تجويز بعضهم في قوله ــ تعالى ــ : ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعْسًا لَّهُمْ ﴾ [محمَّد : ٨] كون الذين في موضع نصب على الاشتغال فَوَهْمٌ .

قال ابن مالك : اللام في (سقيًا لك) متعلقة بالمصدر ، وهي للتبيين ، وفي هذا تهافت ؛ لأَنَّهُم إذا أطلقوا القول بأَنَّ اللام للتبيين فإنما يريدون بها أنها متعلّقة بمحذوف استؤنف للتبيين ، انظر بقية كلامه [2] .

الموضع الثَّاني : في الجهة الثّالثة في الثّامن منها [3] ، ذكرها **لَمَّا أَنْ قال :** قول بعضهم في (سقيًا لك) أن اللام متعلقة بسقيًا ، ولو كان كذا لقيل : سقيًّا إياك ، فإن سقيًّا [4] يتعدى بنفسه ، فإن قيل اللام للتقوية مثل : ﴿ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ ﴾ [البقرة : ٩١] ، فلام التقوية لا تلزم ، ومن هنا امتنع في ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعْسًا لَّهُمْ ﴾ [محمَّد : ٨] كون الذين نصبًا على الاشتغال ؛ لأنَّ لهم ليس متعلقًا بالمصدر .

الموضع الثَّالث : ذكرها في المحتاج إلى الرَّابط [5] ؛ لَمَّا أَنْ تكلَّم على الجملة المفسرة في باب الاشتغال ، قال : وقوله ــ تعالى ــ : ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ الآية ، مبتدأ ، و (تعسًا) مصدر لفعل محذوف هو الخبر ، وأن يكون الذين نصبًا بفعل محذوف يفسره

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة من المغني يلتئم بها السياق .

(٢) المغني (٢٤٨/١) .

(٣) المغني (٦٢٣/٢) .

(٤) في المغني « سقى » انظره : (٦٢٣/٢) .

(٥) المغني (٥٨١/٢) .

(تعسًا) كما تقول : (زيدًا ضربًا إياه) . وكذلك لا يجوز (زيدًا جدعًا له) ولا (عمرًا سقيًا له) خلافًا لجماعة ، منهم أبو حيَّان ؛ لأنَّ اللام متعلقة بمحذوف لا بالمصدر ؛ لأنَّهُ لا يتعدى بالحرف ، وليست لام التقوية لأنها لازمة ، ولام التقوية غير لازمة .

قلْتُ : المواضع من كلامه متقاربة ، والموضع الأوَّل لا شكّ أنه تكلم فيه كلامًا حسنًا .

وقوله في الموضع الأول : لم يوفوها حقها .

لا شكَّ أنِّي لم أر من لخصها هذا التلخيص ، فإن قُلْتَ : قد قال في طالعة هذا الموضع ، الثَّاني والعشرون : أن تكون للتبيين ، ثم ذكر معنى ما ذكرت **ثُمَّ قال :** إنَّ المفعولية أو الفاعلية إذا علمت من السياق تكون للتأكيد ، فيقال : لام التوكيد للتقوية ، ولام التقوية تنافي التبيين .

قلْتُ : هذه مغالطة ، وإنما معنى التأكيد في هذه أنّها دلَّت على التبيين المفهوم من الكلام فتأمَّله .

قوله : (ولا يصح أن تكون صفة للمصدر .....) إلخ .

قلْتُ : قد يقال : إن الشيء لا يلزم من كونه حلّ محلّ الشيء أن يعطى حكمه في جميع الأشياء ، بدليل أن المنادى حل محل الضمير مع كونه يصح وصفه ، وغير ذلك مما لا يحصى ، وتقدَّم البحث في هذا مرارًا .

قوله : (والعامل المقدر .....) إلخ .

فإن قُلْتَ : كيف يصح أن يقول ، بل العامل إرادتي وهو مشكل لوجهين : **الأوَّل :** أن فيه حذف المصدر المُنحل وإبقاء مفعوله ، وفيه نزاع معلوم .

الثَّاني : يلزم أن تكون اللام للتقوية في ذلك . وقد فرَّ منهما فيما قدّمنا [1] .

---

(١) الجمع الغريب (٢/٢٥٥) ، عند قوله تعالى : ﴿ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ ﴾ [البقرة : ٩١] .

قُلْتُ : نبّه الدَّماميني [1] هنا أن معنى كلامه أن قوله : إرادتي ليس بقائل ، وإنما هو مبتدأ والخبر الظرف المذكور ، واللام متعلقة بـــ (استقر) ، والجملة بيان ، وهو بعيد من لفظه جدًّا ، ثم إن فيه بحثًا آخر ، وهو التقوية مع الحذف ، ففيها شبه تنافٍ إلا أن الجواب أن الجهة منفكة ، فتأمَّله . / .... [2]

أفلا تذكر ما رأيت ؟ وهذا أحد شروط الحذف على ما قرّر في الجهة العاشرة وباقي ما أشار إليه جليّ ، والموضع الثَّاني بيّن ، والثالث كذلك ، فتأمَّله .

قوله تعالى : ﴿ أَفَمَنْ كَانَ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّهِ ﴾ [محمَّد : ١٤] .

ذكرها في الهمزة [3] ؛ لَمَّا أَنْ تكلَّم على أَنَّهُ قد يحذف بعدها الخبر أو المبتدأ ، أو يذكران معًا على الأصل ، فذكر الآية مثالاً لذكرهما ، فانظره .

قوله تعالى : ﴿ كَمَنْ هُوَ خَالِدٌ فِي النَّارِ ﴾ [محمَّد : ١٥] .

ذكرها قبل هذه الآية التي فرغنا منها [4] ، قال : وجاء في التتريل موضع صرح فيه بهذا الخبر وحذف المبتدأ على العكس مما نحن فيه .

قوله تعالى : ﴿ كَمَنْ هُوَ خَالِدٌ فِي النَّارِ ﴾ [محمَّد : ١٥] .

أي : أفمن هو خالد في الجنة يسقى من هذه الأنهار ، كمن هو خالد في النار .

قُلْتُ : معنى **قوله :** (على العكس) .

أي : إِنَّ الذي قدمه حذف فيه الخبر ، وذكر المبتدأ والآية على العكس .

---

(١) تحفة الغريب (٢٠٥/أ) .

(٢) طمس بمقدار سطر بسبب التَّرميم الَّذي لحق بالمخطوط .

(٣) المغني (٢١/١) .

(٤) المغني (٢٠/١) .

قوله تعالى : ﴿ فَهَلْ يَنْظُرُونَ إِلا السَّاعَةَ ﴾ [محمَّد : ١٨] .

ذكرها في (هل) [١] وأنها تأتي للنفي ، فانظره .

قوله تعالى : ﴿ لا إِلَهَ إِلا اللَّهُ ﴾ [محمَّد : ١٩] .

ذكرها في الجهة السَّادسة في النوع الثَّاني منها [٢] ؛ لَمَّا أَنْ قال : قول بعضهم في الآية : لا إله إلا الله أن اسم الله ـــ سبحانه ـــ خبر (لا) ، ويرده أنها لا تعمل إلا في نكرة منفية ، إلى آخر كلامه .

قُلْتُ : انظر سورة البقرة [٣] في قوله : ﴿ لا إِلَهَ إِلا هُوَ ﴾ [البقرة : ٢٥٥] فإني أتيت بهذا الكلام كلّه ، وأطلت في ذلك .

قوله تعالى : ﴿ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ ﴾ [محمَّد : ٢١] .

ذكرها مثالاً لما يحتمل حذف المبتدأ أو الخبر [٤] ، وذكرها مثالاً لما يجوز الابتداء به من النكرة إذا عطف على النكرة ما يجوز الابتداء به [٥] .

قُلْتُ : أما الطرف الأَوَّل ففيه خلاف معلوم ، أيهما أولى بالحذف ، وتقدَّم مرارًا ، وأَمَّا الثَّاني فليس في الآية دليل إلا إذا عَيَّنَّا الخبر ، والله الموفق .

قوله تعالى : ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ ﴾ الآية [محمَّد : ٢٢] .

ذكرها في جملة الاعتراض [٦] ؛ لَمَّا أن ميز بينهما وبين الحالية ، بأن المعترضة يجوز أن

(١) المغني (٢/٤٠٥) .
(٢) المغني (٢/٦٥٧) .
(٣) الجمع الغريب (٢/٣٣٩) .
(٤) المغني (٢/٧٢٦) .
(٥) المغني (٢/٥٤٠) .
(٦) المغني (٢/٤٥٨) .

تصدر بدليل استقبال كهذه الآية ، فانظره .

قُلْتُ : ذكر المُعْرِب كما ذكر الشَّيخ إلا أنه زاد ، فإن أردت صحة ذلك فاجعل الجملة الشَرطيَّة خبر المبتدأ ، وتكون الجملة حالاً [1] .

قُلْتُ : هذا فيه نظر ؛ لأنَّ معنى الاستقبال لم يذهب مع ذلك ، إلا أن يقال : القبح اللفظي قد زال ، كما ذكر التَّفتازاني [2] ففيه نظر . وقد وقع للزَّمخشريّ [3] في قوله : ﴿ إِنْ تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ ﴾ [الأعراف : ١٧٦] أن الجملة من قوله : ﴿ إِنْ تَحْمِلْ عَلَيْهِ ﴾ حالاً [4] ، وأجيب عنه بما فيه ضعف .

قوله تعالى : ﴿ وَنَبْلُوَا۟ أَخْبَارَكُمْ ﴾ [محمَّد : ٣١] .

ذكرها مثالاً لإقامة السبب مقام المسبب ، فإن الاختبار سبب في العلم ، ذكر ذلك في الباب الثَّامن من الكتاب [5] ؛ لَمَّا أَنْ تكلَّم على القاعدة الخامسة ، فانظره .

قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ مَعَكُمْ ﴾ [محمَّد : ٣٥] .

ذكرها مثالاً لكونها تكون لموضع الاجتماع [6] ، ولهذا يخبر بها عن الذات كالآية .

قُلْتُ : لا بُدَّ من تأويل الآية ، ولا تبقى على ظاهرها ، وموضع الاجتماع هنا مجاز .

قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَنْ نَفْسِهِ ﴾ [محمَّد : ٣٨] .

ذكرها في (عن) [7] ؛ لَمَّا أَنْ ذكر أنها ترد للاستعلاء ، فذكر الآية مثالاً لذلك ،

---

(١) الدرّ المصون (٦/١٥٥) .

(٢) المطوّل (٤٧١) .

(٣) الكشَّاف (٢/١٧٢) .

(٤) كذا في الأصل ، وصوابه : حالٌ .

(٥) المغني (٢/٧٩٦) .

(٦) المغني (١/٣٦٥) .

(٧) المغني (١/١٦٨) .

وكذا قوله :

لاهِ ابنُ عَمِّكَ لا أفْضِلْتُ في حسبٍ ۞ ....[1]

البيت فانظره ، وهو ظاهر .

قال الفقير إلى ربه : هذه آخر آية رأيت من هذه السورة الكريمة ، أعاد الله علينا بركاتها بمنّه وفضله ، وصلّى الله على سيِّدنا محمَّدٍ ، وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليمًا .

۞۞۞

(١) عجزه :

.... ۞ عَنِّي ولا أنتَ دَيَّاني فتَخْزُوني

البيت من البسيط ، وهو لذي الإصبع العدواني .

أمالي ابن الشجري (١٩٥/٢ ، ١٩٧) ، شرح الجمل لابن عصفور (٤٧١/١) ، المغني (١٦٨/١) ، شرح شواهد المغني (٤٣٠/١) ، خزانة الأدب (١٧٣/٧) .

وورد بلا نسبة . انظر : شرح المفصل لابن يعيش (٥٣/٨) ، وشرح التسهيل (١٥٩/٣) ، شرح الرضي (٢٣١/٣) .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صلى الله على سيِّدنا ومولانا محمَّد ، وعلى آله وصحبه وسلّم تسليمًا

سورة الفتح

قال الفقير إلى ربه : هذه السورة الكريمة ذكر الشَّيخ منها آيات ، منها :

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ ﴾ الآية [الفتح : ١٠] .

ذكرها في الجملة المعترضة [1] ؛ لَمَّا أن رد على ابن عصفور في : ﴿ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ ﴾ [التَّوبة : ٦٢] ، **وقال :** إن رضى الله رضى لرسوله ، وعكسه ﴿ إِنَّ الَّذِينَ ﴾ الآية ، فانظره .

قوله تعالى : ﴿ تُقَاتِلُونَهُمْ ﴾ الآية [الفتح : ١٦] .

ذكرها في العطف على المعنى [2] ؛ **لَمَّا أَنْ قال :** تنبيه من العطف على المعنى على قول البصريين : (لألزمنك أو تقضيني حقي) إذ المعنى عندهم بإضمار (أَنْ) ، و (أَنْ) والفعل في تأويل مصدر معطوف على مصدر متوهم ، ومنه : ﴿ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ ﴾ [الفتح : ١٦] في قراءة من حذف النون .

وأما قراءة الجمهور بالنون ، فالعطف على لفظ ﴿ تُقَاتِلُونَهُمْ ﴾ ، أو على القطع بتقدير : أو هم يسلمون .

---

(١) المغني (٢/٤٤٩) .

(٢) المغني (٢/٥٥٣) .

قلتُ : ابن الحاجب [1] حَمَّلَ الآية في الرفع الوجهين ، إلا أنه تأول تقاتلوهم على معنى الأمر ، قال : ولا يصح أن يبقى على معنى الخبر لأنَّهُ يلزم / أن لا ينفكّ الوجود عن [أحدهما ؛ لصدق الإخبار] [2] ، ﴿ أَوْ يُسْلِمُونَ ﴾ إمَّا في مَعْنَى الأمر فيتّضح المعنى ، وإمَّا [ليس في مَعْنَى الأمر ، فيكون المعنى : الإخبار] [3] بأنَّ أحد الأمرين لا ينفكّ عنه الوجود ، وهو إمَّا حدوث القتال منكم ، وإمَّا وقوع الإسلام منهم .... [4] فيما يتعلّق بـــ (أو) فإنَّه تعرّض لمعناها في الآية ، وتأمّل أمالي ابن الحاجب [5] وكلام الطِّيبـــيّ هُنَا ، فإنَّ في ذلك أبحاثًا [6] ، ولولا الخروج عن المقصد لذكرنا ذلك ، وسنحقّقه إن شاء الله .

وتقدير قراءة النَّصب إمَّا بـــ (إلاَّ) أو (حتَّى) ، ولا منافاة بين ما قيل هُنَا في التَّقدير ، وبين ما قيل في (لأَقْتُلَنَّهُ أو يسلم) فإنَّهم قالوا : يتعيّن التّقدير بـــ (إلاَّ) ، فتأمّل وجهه فإنَّه ظاهر . وفرق بين أقاتل وأقتله فتأمّله ؛ لأَنَّ من شرط الغاية تكرّر المعنى ، ولا يصحّ (قتلته حتَّى مات) فتأمّله .

قوله تعالى : ﴿ وَلَوْلاَ رِجَالٌ مُؤْمِنُونَ ﴾ الآية [الفتح : ٢٥] .

ذكرها في فصل دوران كون المحذوف أوّلاً أو ثانيًا [7] ؛ لَمَّا أَنْ ذكر الخلاف ، **قال :** هذا كلّه ما لم يعارض معارض يعيّن أحد الأمرين ، فذكر الآية بعد آية الإسراء ، وأنَّ الحذف من الثَّاني فيهما ، وذكر قوله : ﴿ لَوْ تَزَيَّلُوا ﴾ الآية [الفتح : ٢٥] فانظره .

---

(١) الأمالي النحوية (١/٢٩ ــ ٣٠) .

(٢) ما بين المعقوفين مطموس ؛ نقلته بنصّه من الأمالي .

(٣) ما بين المعقوفين مطموس ؛ نقلته بنصّه من الأمالي .

(٤) طمس بمقدار ثلاث كلمات بسبب التَّرميم الَّذي لحق بالمخطوط .

(٥) الأمالي (١/٢٩ ــ ٣٠) .

(٦) انظر : فتوح الغيب (١٥٣/أ ــ ١٥٤/أ) .

(٧) المغني (٢/٧١٤) .

قال الدَّماميني [1] : وهو مشكل ؛ لأَنَّ الظَّاهر أَنَّ الآية ليست من اجتماع شرطين ، بل الأوْلى أن يقدّر جواب (لولا) محذوفًا .

قُلْتُ : أمَّا آية الإسراء وهي قوله تعالى : ﴿ قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الإِنْسُ وَالْجِنُّ ﴾ الآية [الإسراء : ٨٨] ، فقد تقدّمت ، وما ذُكِرَ فيها جليّ .

وأَمَّا هذه ؛ فمن أيّ شيء تعيّن الحذف من الشَّرط الثَّاني فيها بعد تسليم ما ذكر ؟ ولعلّه إِنَّما تعيّن الحذف من الثَّاني ، وجعل الجواب للأوّل ؛ لعدم صلاحية (لو) مع ما دخلت عليه جوابًا لـــ (لولا) ، إِلاَّ أن يقال : الحذف وقع في جواب (لولا) فجيء ما ذكر الدَّماميني من الإشكال ، يلزم عليه في (إن أكلتِ إن شربتِ فأنتِ طالق) وقد اختار أَنَّهُ من اجتماع شرطين ، فتأمّله .

والمُعْرِب مَرَّ على ما ذكر [2] ، وتأمَّل كلام الزَّمخشريّ [3] ، أيّ شيء أحوجه لما ذكر مع بُعْده ، والله أعلم ، وانْظر الطِّيبـــيّ [4] .

قوله تعالى : ﴿ لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ ﴾ الآية [الفتح : ٢٧] .

ذكرها في (أل) [5] ؛ لَمَّا أَنْ ذكر أنَّها تكون للعهد الذهني ، فذكر الآية .

قوله تعالى : ﴿ لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ ﴾ الآية [الفتح : ٢٧] .

ذكرها في (إِنْ) [6] ؛ **لَمَّا أَنْ قال :** وزيد على هذه المعاني الأربعة معنيان آخران ،

---

(١) تحفة الغريب (٢٥٥/أ) .

(٢) الدّرّ المصون (١٦٤/٦) .

(٣) الكشَّاف (٣٣٤/٤) .

(٤) انظر : فتوح الغيب (١٥٤/ب) .

(٥) المغني (٦١/١) .

يريد آية : ﴿ لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ ﴾ [الفتح : ١٨] ، وموطن الشَّاهد : ﴿ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ ﴾ [الفتح : ١٨] وليست الآية الَّتي ذكر .

(٦) المغني (٣٣/١) .

فزعم قطرب أنَّها قد تكون بمعنى (قد) كما مرّ في : ﴿ إِنْ نَفَعَتِ الذِّكْرَى ﴾ [الأعلى : ٩] ، وزعم الكوفيون أنَّها قد تكون بمعنى (إِذْ) ، وجعلوا منه : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ [المائدة : ٥٧] ، ﴿ لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ﴾ [الفتح : ٢٧] ، وقوله ﷺ : « وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لاَحِقُونَ » [١] ونحو ذلك مّما الفعل [فيه] [٢] محقّق الوقوع ، وقوله :

أَتَغْضَبُ إِنْ أُذْنَا قُتَيْبَةَ حُزَّتَا ۞ جهارًا ولَمْ تَغْضَبْ لِقَتْلِ ابنْ خَازِمِ [٣]

قالوا : (إِنْ) ليست شرطيّة ؛ لأَنَّ الشَّرط مستقبل ، وهذه القصّة قد مضت ، وأجاب الجمهور عن قوله تعالى : ﴿ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ بأنَّ الشَّرط جيء به للتّهييج والإلهاب ، كما تقول لابنك : إن كنت ولدي فلا تفعل كذا .

وعن آية المشيئة بأنَّهُ تعليم للعباد كيف يتكلّمون إذا أخبروا عن المستقبل ، أو بأنَّ أصل ذلك الشَّرط ، ثُمَّ صار يذكر بعد ذلك للتبرّك ، أو أَنَّ المعنى : لتدخلنّ جميعًا إن شاء الله ، أي لا يموت منكم أحد قبل الدّخول [وهذا الجواب لا يدفع السؤال] [٤] ، أو أَنَّ ذلك من كلام رسولِ الله ﷺ لأصحابه حين أخبرهم بالمنام ، فحكى [ذلك لنا] [٥] ، أو من كلام المَلَك الَّذي أخبره في المنام .

وأَمَّا البيت فمحمول على وجهين :

أحدهما ؛ أن تكون على إقامة السّبب مقام المسبب ، والأصل : أتغضب إن افتخر

---

(١) جزء من حديث عن النَّبيِّ ﷺ . انظر : شرح صحيح مسلم للنّووي (٦٢٠) .

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من المغني يلتئم بها السياق .

(٣) المغني (٣٣/١) .

والبيت من الطَّويل ، وهو للفرزدق . انظر : ديوانه : (٣١١/٢) ، الكتاب (١٦١/٣) ، شرح شواهد المغني (٨٦/١) ، خزانة الأدب (٧٨/٩) .

وورد البيت بلا نسبة . انظر : أمالي ابن الحاجب (١٠٩/١) ، شرح الرضي (١١٥/٤) .

(٤) ما بين المعقوفين زيادة من المغني يلتئم بها السياق .

(٥) ما بين المعقوفين زيادة من المغني يلتئم بها السياق .

مفتخر بسبب حزِّ أُذْنَي قتيبة ؟ إذ الافتخار مُسَبَّبٌ عن الحزِّ .

الثَّاني ؛ أن يكون على مَعْنَى التبين ، أي أتغضب إن تبيَّن في المستقبل ، ثُمَّ تمّم الكلام على بقيّة ما لهم في البيت ، فانظره .

وذكرها أيضًا في تقسيم الحال [1] إلى مقدّرة ومحصّلة ، فجعل الآية في المقدّرة .

قوله : (تعليم للعباد .....) إلخ .

قُلْتُ : الفرق بين الأَوَّل والثّاني :

أَنَّ الأوَّل ؛ ذكر الاستثناء في كلام الباري سبحانه ؛ تعليمًا للخلق إذا أخبروا عن المستقبل ، فَذِكْرُه في كلام الباري ليس على ظاهره .

والثّاني ؛ أَنَّهُ جرى في الكلام الاستثناء المذكور جريًا على معهد الشّرع من ذكره للتبرّك .

وقوله : (لتدخلنّ جميعًا .....) إلخ .

هذا القول وقع في كلام ابن عطيَّة [2] والزَّمخشريّ [3] ، وفهمه ابن عطيَّة على مَعْنَى ، والطِّيبـــيّ [4] قرّره على معنى آخر لولا الطّول لذكرته .

قوله : (أو أَنَّ ذلك من كلام رسول الله ﷺ .....) إلخ .

قُلْتُ : هذا مشكل ؛ لأَنَّهُ رؤياه عليه السلام وحي ، وكذلك إخبار المَلَك إِنَّما هو عن ربِّ العزّة ، فالسؤال باقٍ . ثُمَّ وقفتُ على هذه للدّماميني بعد أن قيّدته [5] ، وفهمه الطِّيبـــيّ

---

(١) المغني (٢/٥٣٧) .

(٢) المحرَّر الوجيز (١٥/١١٩ ــ ١٢٠) .

(٣) الكشَّاف (٤/٣٣٦) .

(٤) انظر : فتوح الغيب (١٥٥/أ) .

(٥) تحفة الغريب (٩/أ) .

على ما ينبغي الاعتراض . انظره [1] .

قيل : وما تأوّل به البيت يبعده أَنَّ الهمزة للاستفهام التوبيخي ، فيقتضي أَنَّ الغضب واقع ، فكيف يصحّ أن يكون موقوفًا على أمر مستقبل ؟

قُلْتُ : ولعلّ الإنكار واقع على الغضب التّقديري الّذي يقع بعد السّبب .

قُلْتُ : وكون الشَّيخ جعل الحال مقدّرة / .... وقع في الكلام .... انظره [2] ، والله أعلم .

أو أَنَّ ذلك من كلام رسولِ الله ﷺ لأصحابه حين أخبرهم بالمنام ، فحكى [ذلك لنا] [3] ، أو من كلام المَلَك الّذي أخبره في المنام .

قوله تعالى : ﴿ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾ الآية [الفتح : ٢٨] .

ذكرها في أَوَّل الباب الثّامن [4] ؛ لَمَّا أَنْ ذكر أَنَّ الباء زيدت بالحمل على (اكتفِ) .

قُلْتُ : وهذه الآية محتملة أن تكون من هذه السّورة ومن غيرها .

قوله تعالى : ﴿ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ ﴾ الآية [الفتح : ٢٩] .

ذكرها في (مِنْ) [5] ؛ لَمَّا أَنْ ذكر أَنَّها لبيان الجنس ، وحكى فيها الخلاف المعلوم ، قال بعد ذلك : وفي كتاب المصاحف لابن الأنباري أَنَّ بعض الزّنادقة تمسّك بقوله تعالى : ﴿ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ ﴾ في الطَّعن على بعض الصَّحابة ،

---

(١) انظر : فتوح الغيب (١٥٤/ب ــ ١٥٥/أ) .
(٢) طمس بمقدار سطرين بسبب التَّرميم الَّذي لحق بالمخطوط .
(٣) ما بين المعقوفين زيادة من المغني يلتئم بها السياق .
(٤) المغني (٧٧٩/١) .
(٥) المغني (٣٥٠/١) .

والحقُّ أن (مِنْ) فيها للتّبيين لا للتّبعيض ، فانظره .

قُلْتُ : ما أحقّ هذا الزّنديق بأن تكسر أنيابه في تجاسره على أصحابه ﷺ ، مع أَنَّ هذا المطموس الفكرة لا يتمّ له ما ذكر من احتمال التّبعيض ، بل أجوبة ذلك ظاهرة لمن تأمّل ؛ لأَنَّ غاية ما تمسّك به ما ذكر من التّبعيض ، وهو لا يتقرّر ، مع كون الله تعالى أثنى عليهم في الآية الثناء الأوفر بالعمل الصَّالح ، فكيف يقع التّبعيض بعده ؟ ولا يقال : إِنَّ المراد بالإيمان والعمل والصّالح الدوام عليهما ؛ لأنّا نقول : ذلك على خلاف الأصل ، بل الصِّفة وقعت على من وقع من الإيمان والعمل الصَّالح ، وشرط الموفاة على ذلك إِنَّما هو أمر خارج عن الآية ، ثُمَّ بعد تسليم التَّبعيض إِنَّما يتقرّر ما ذكر باعتبار المفهوم ، ولنا أن نمنع العمل بمقتضاه . وإن سلّمنا القول به فذلك يكون ما لم يعارضه معارض ، وقد عارضت الظَّواهر هذا المفهوم ، والله سبحانه أغلب .

قال الفقير إلى ربِّه : وهذه آخر آية رأيت من هذه السورة الكريمة ، أعاد الله علينا بركاتها ، وصلّى الله على سيِّدنا محمَّدٍ ، وعلى آله وصحبه وسلَّم .

❁❁❁

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صلى الله على سيِّدنا ومولانا محمَّد ، وعلى آله وصحبه وسَلَّمَ تسليمًا

سورة الحجرات

قال الفقير إلى ربه : هذه السورة الكريمة ذكر الشَّيخ منها آيات ، الأولى :

قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا ﴾ الآية [الحجرات : ٥] .

ذكرها في أَوَّل الكتاب [١] ؛ لَمَّا أَنْ تكلَّم على سبب الطّول في الكتب ، وأنَّ من ذلك إعادتهم الكلام في مسائل ، منها : ذكرهم الخلاف في نحو : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا ﴾ هل ذلك فاعل أو مبتدأ . وذكرها في المسائل الَّتي ذكر في (لو) [٢] ؛ لَمَّا أَنْ ذكر أَنَّ (أَنَّ) تأتي بعدها ، وكرّرنا ذلك مرارًا .

قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ طَائِفَتَانِ ﴾ الآية [الحجرات : ٩] .

ذكرها في (كلّ) [٣] ؛ لَمَّا أَنْ تكلَّم على بيت الفرزدق :

وكُلُّ رَفِيقَيْ كُلِّ رَحْلٍ - وإِنْ هُمَا ۞ تَعَاطى القنَا قَوْمَاهُمَا - أَخَوَانِ [٤]

وأنَّ البيت فيه الحمل على اللَّفظ وعلى المعنى كالآية .

---

(١) المغني (١/١٦) .

(٢) المغني (١/٢٩٨) .

(٣) المغني (١/٢٢١) .

(٤) البيت من الطَّويل ، وهو للفرزدق ، في : ديوانه (٢/٣٢٩) ، لسان العرب (١٥/٤٩٥) ، المغني (١/٢٢١) ، شرح شواهد المغني (٢/٥٣٦) ، خزانة الأدب (٧/٥٧٢) .

قُلْتُ : قال الشّيخ : إنَّ هذا البيت مُشكلٌ لفظًا وإعرابًا ومعنًى ، وذكر أَنَّ (كلاًّ) الأولى صلة ، وأنَّ معنى البيت أَنَّ كلّ الرفقاء في السّفر إذا استقرّوا رفيقين [رفيقين] [1] ، فهما كالأخوين ؛ لاجتماعهما في السّفر والصّحبة ، وإن تعاطى كلّ واحد منهما مغالبة الآخر . وذكر أَنَّ (قومًا) بدلٌ من (القنا) ، وأنَّ (تعاطى) أصله (تعاطيا) ، أو أَنَّهُ راعى معنى رقيق أوَّلاً في غير احتياج إلى حذف ، ثُمَّ روعي اللّفظ بعده ، والبيت عند الشَّيخ ــ رحمه الله ــ إنَّما هو قومًا هما بتنوين (قوم) ، وهو خلاف ما ذكر غيره من أَنَّهُ مثنى ، وأتى به دليلاً على أَنَّ اسم الجنس يثنّى .

وما ذكر من مراعاة المعنى أوَّلاً ، ثُمَّ اللّفظ بعده حمله على خلاف الأكثر ، والأكثر العكس ، وتقدّم وجهه .

قوله تعالى : ﴿ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي ﴾ الآية [الحجرات : ٩] .

ذكرها في (حتَّى) [2] ؛ لَمَّا أَنْ ذكر أَنَّ (حتَّى) النَّاصبة تكون بمعنى (إلى) أو بمعنى (كي) ، قال بعد ذلك : ويحتملها قوله تعالى : ﴿ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ ﴾ ، وهو ظاهر . فانظره .

قوله تعالى : ﴿ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ ﴾ الآية [الحجرات : ١٢] .

ذكرها في موضعين ؛ الأوَّل : في الهمزة [3] ؛ لَمَّا أَنْ ذكر أَنَّها تكون للإنكار الإبطالي ، وأَنَّهَا تقتضي أَنَّ ما بعدها غير واقع ، وأنَّ مدّعيه كاذب ، فذكر آيات ، منها هذه .

الموضع الثَّاني ؛ في الفاء [4] ؛ لَمَّا أَنْ ذكر مسألة ﴿ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ ﴾ [الحجرات : ١٢] ، قدّر أَنَّهُم قالوا بعد الاستفهام : لا ، فقيل لهم : فهذا كرهتموه ، يعني والغيبة مثله ؛ فاكرهوها ، ثُمَّ حذف المبتدأ ، وهو : هذا .

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة من المغني يلتئم بها السياق .

(٢) المغني (١٤٤/١) .

(٣) المغني (٢٤/١) .

(٤) المغني (١٨٩/١) .

وقال الفارسي : التَّقدير : فكما كرهتموه فاكرهوا الغيبة ، وضعّفه ابن الشَّجري بأنَّ فيه حذف وهو (ما) ـــ المصدريّة ـــ دون صلتها رديء ، [وجملة] [1] ، ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ ﴾ [الحجرات : ١٢] عطف على ﴿ وَلا يَغْتَبْ بَعْضُكُمْ بَعْضًا ﴾ [الحجرات : ١٢] على التَّقدير الأوَّل ، وعلى (فاكرهوا الغيبة) على تقدير الفارسي ، وعندي أَنَّ ابن الشَّجري [2] لم يتأمَّل كلام الفارسي ، فإنه قال : كأنهم قالوا في الجواب : لا ، فقيل لهم : فكرهتموه ، فاكْرهوا الغيبة ، واتقوا الله ، فاتقوا الله ، عطفٌ على فاكرهوه وإن لم يذكر كما في : ﴿ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ ﴾ [البقرة : ٦٠] والمعنى : فكما كرهتموه فاكرهوا الغيبة ، وإن لم تكن (كما) مذكورة ، كما أن (ما تأتينا فتحدثنا) فمعناه : فكيف تحدثنا ، وإن لم تكن كيف مذكورة . انتهى .

وهذا يقتضي أن (كما) ليست محذوفة ، بل المعنى يعطيها ، فهو تفسير معنى لا تفسير إعراب . انتهى .

قُلْتُ : ما أشار إليه الشَّيخ في الموضع الأول حسن ، إلا أن لقائل أن يقول : **قوله** بعد ذلك في الموضع الثَّاني ، فكأنهم قالوا بعد الاستفهام لا يقتضي أن الاستفهام ليس المراد منه الإنكار ، إذ لو كان في معنى الإنكار لكان المراد منه النفي ، فقولهم بعد ذلك (لا) ردٌّ للنفي ، فهو إثبات يجيء عكس المراد فتأمَّله ، بل الموضع الثَّاني يقتضي أن الهمزة للتقرير كما ذكر الزَّمخشريّ [3] ، والموضع الأول صرح فيه بالإنكار الإبطالي ، والفرق واضح فتأمَّله .

فإن قُلْتَ : الشَّيخ ـــ رحمه الله ـــ لم يبين في الموضع الثَّاني ما هذه الفاء التي في الآية ، هل هي عاطفة أو جواب أو صلة ، أو مجرّد سببيّةٍ كما بين في غيرها من الآي التي ذكرها ، فما هذه الفاء ؟

قُلْتُ : لم يتشاغل بشيء من ذلك بل لفظه يحتمل أن تكون عاطفة على نظر في ذلك في

(١) ما بين المعقوفين زيادة من المغني يلتئم بها السياق .

(٢) أمالي ابن الشجري (٢٣٠/١) .

(٣) الكشَّاف (٣٦٣/٤) .

التقديرين اللذين قدرهما ، والفاء في تقدير الفارسي [1] يظهر أنها صلة ، كما قيل : ﴿ بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ ﴾ [الزُّمَر : ٦٦] . وقد ذكر صاحب الأمالي الآية ، وقال ما معناه [2] : الفاء مشكلة ؛ فإنها إن كانت للسبب فلا يصلح ما قبلها له ، وإن كانت عاطفة احتيج إلى جملة تكون هي عقبها ، فأجاب : بأن ما بعدها يصلح أن يكون مسببًا وأن يكون سببًا ، أمَّا الأَوَّل : فلما أن وقع التَّشبيه المذكور في الآية ، وأتى به على صيغة الإنكار ، تنبيهًا على أنَّهُ مما لا يفعل ، ذكر بعد ذلك تحقق الكراهة وثبوتها ، وأنها مسبب عن هذا التشبيه قصدًا بذلك كراهية الغيبة ، وأما بيان أن ما بعدها سبب فلأن الاستفهام لما كان معناه ما يحب أحدكم ذلك ، ذكر بعده سبب عدم المحبة وهو الكراهية .

قُلْتُ : تأمَّل هذا الكلام من هذا الشَّيخ ، فإنه يقتضي أن السببية في الفاء قسيم للعاطفة ، وأنَّها إن كانت للسبب ، فلا عطف فيها ، وذلك إنما هو في المفردات ، وأما في الجمل فتأتي في غالب حالها للسببية ، مع كونها عاطفة فكذا نقول في الآية ، والله أعلم .

وأصل مراده : إنها إما سببية لا عطف فيها ، أو عاطفة .

قوله : (وجملة : واتقوا الله .....) إلخ .

قُلْتُ : ناقشه الدَّماميني [3] في لفظه ، قال : من حقه أن يقول : عطف على (لا يغتب) لا على (ولا يغتب) ، وهو ظاهر ، قيل : وإنّما فصل الشَّيخ في العطف ولم يجعل ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ ﴾ [الحجرات : ١] عطفًا على (اكرهوا) في التَّقدير الأَوَّل لم تحوج إليه صناعة ، بل هي تفسير معنى . وتقدير الفارسي جملة (اكرهوا) .

قُلْتُ : وهذا فيه نظر ، فإن الشَّيخ صرح أيضًا أن كلام الفارسي إنما هو تفسير معنى ، لا تفسير إعراب ، لا يقال : إنّما صرّح الشَّيخ بذلك في (ما) المصدرية المذكورة في لفظة لا في جملة الإنشاء ؛ لأنا نقول : كلام هذا القائل صريح ، بأن جملة الإنشاء ، من قوله :

---

(١) الحجة للقراء السبعة (٢١٢/٦) .

(٢) أمالي ابن الشجري (١٠٠/٣) .

(٣) تحفة الغريب (٥٩/أ)

اكرهوا الغيبة ، إنما ذكرت في كلام الفارسي لأجل عملها في المجرور ، وهو التَّابع ، لما هو تفسير معنى ، فانظره .

وبعد أن تأمَّلت كلام الزَّمخشريّ والطِّيبـــيّ [1] وغيرهما في الآية ظهر لي معنى ولم يذكروه فيها ، وذلك أنهم حملوا لحم الأخ الميت على حقيقته ، والهمزة للتقرير ، فكأنه ـــ تعالى ـــ حملهم على الإقرار بما تُقِرُّ به النفوس السليمة ، من عدم أكل اللحم المذكور لقذارته ، فبعد أن حملهم على ذلك فكأنهم قالوا : لا يحب أحد من العقلاء ذلك .

فقال رب العزة : لما ظهر لكم ذلك فكرهتموه ، ونفرتم عنه ، فانفروا عما يشابهه من أعراض المسلمين ، هذا خلاصة معنى كلامهم .

وأقول : يحتمل أن الهمزة للإنكار التوبيخي ، والمراد لوم من اغتاب أخاه الغائب ، وتقبيح ما فعل ، والتنفير عن ذلك ، فضلاً عن محبته ، ويكون في الآية مجاز استعارة ، وبيانه أن الميت استعير للغائب الذي لا ناصر له ، ولا ذابَّ عنه ، وأطلق عليه ميت ، ثم استعير اللحم لعرضه أيضًا ؛ لأنَّ اللحم تطلقه العرب على العِرْض كثيرًا ، ثُمَّ رشحت هذه الاستعارة بما يناسبها ، فالمستعار منه وهو الأكل ، وهي استعارة أخرى في تناول العِرْض وهتكه وتقطيعه ، فأطلق عليه الأكل ؛ لأنَّ الآكل يقطع المأكول ويبتلعه ، وكذلك المغتاب يتلف بغيبته العِرْض ، ويعيبه ، والاستعارة في قوله : ﴿ أَنْ يَأْكُلَ ﴾ [الحجرات : ١٢] استعارة تبعية لأنها في الفعل ، وإن دخل عليه حرف المصدر ؛ لأنَّ صورة الفعل مرادة / .... [2] وقد وقع على ..... [3] بما صدر منه من هتك العِرْض .... [4] على ظاهر الآية لا يتمشّى على ما قرّرناه من التَّرشيح إِلاَّ إذا كان المراد منه الأمر ، أو معطوف على مقدّر ، أي إذا ظهر ما ذكرنا من

---

(١) فتوح الغيب (٢٦٠/أ ، ب) .

(٢) طمس بمقدار نصف سطر بسبب التَّرميم الَّذي لحق بالمخطوط .

(٣) طمس بمقدار كلمة بسبب التَّرميم الَّذي لحق بالمخطوط .

(٤) طمس بمقدار نصف سطر بسبب التَّرميم الَّذي لحق بالمخطوط .

التّوبيخ فكرهتموه بعد التّوبيخ فانتقلوا عن الغيبة ، وفيه بعد ، وفي الآية غير هذا من البيان لولا الطّول ، وما يتعلق بلفظ الشَّيخ ، والله ـــ سبحانه وتعالى ـــ أعلم ، وبه التوفيق ، لا ربَّ غيره .

قوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا يَدْخُلِ الإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ ﴾ [الحجرات : ١٤] .

ذكرها في (لما) [1] ؛ لَمَّا أنْ **قال :** إنّها تفيد التوقع ، قال : قال الزَّمخشريّ : في الآية ما في (لما) من معنى التوقّع ، دالٌّ على أَنَّ هؤلاء قد آمنوا فيما بعد ، انظره .

قوله تعالى : ﴿ لا يَلِتْكُمْ ﴾ الآية [الحجرات : ١٤] .

ذكرها في (لات) [2] ، لما أن نقل أنها بمعنى (نقص) ، فذكر الآية لذلك ، **قال :** فإنه يقال : لات يليت ، كما قيل في الياء : يألت ، وقرئ بهما .

قوله تعالى : ﴿ يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا ﴾ [الحجرات : ١٧] .

ذكرها في أماكن الحذف [3] ؛ لَمَّا أَنْ تكلَّم على حذف الجار ، وذكر أنه يطرد مع (أَنْ) ، فذكر الآية .

قُلْتُ : وقد تقدَّم نظيرها وهل محل الباقي نصب أو خفض ؟ قولان لسيبويه [4] والخليل .

قال الفقير إلى ربه : وهذه آخر آية رأيت من هذه السورة ، أعاد الله علينا بركاتها بمنِّه وفضله ، وصلّى الله على سيِّدنا محمَّدٍ ، وعلى آله وصحبه وسلَّم .

❁❁❁

---

(١) المغني (١/٣٠٨) .

(٢) المغني (١/٢٨١) .

(٣) المغني (٢/٧٣٦) .

(٤) الكتاب (١/٣٨) .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صلى الله على سيِّدنا ومولانا محمَّد ، وعلى آله وصحبه وسَلَّمَ تسليمًا

سورة ق

قال الفقير إلى ربه : هذه السورة الكريمة ، ذكر الشَّيخ منها آيات ، منها :

قوله تعالى : ﴿ ق وَالْقُرْءَانِ ﴾ الآية [ق : ١] .

ذكرها في أماكن الحذف [١] ؛ لَمَّا أَنْ تكلَّم على حذف جواب القسم ، وفرغ من آية النازعات ، **قال :** ومثل الآية ﴿ ق ﴾ أي لنهلكن ، بدليل : ﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا ﴾ [ق : ٣٦] ، أو إنك لمنذر بدليل : ﴿ بَلْ عَجِبُوا ﴾ [ق : ٢] ، وقيل : الجواب مذكور ، فقال الأخفش : ﴿ قَدْ عَلِمْنَا ﴾ [ق : ٤] ، وحذفت اللام للطول ، مثل : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا ﴾ [الشّمس : ٩] ، ابن كيسان : ﴿ مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ ﴾ [ق : ١٨] ، الكوفيون [﴿ بَلْ عَجِبُوا ﴾] [٢] وقد عجبوا ، والمعنى : لقد عجبوا . انظر النازعات وص [٣] .

قُلتُ : وحق الشَّيخ أن يذكر هذه الآية في الجهة الرَّابعة ، مع ما ذكر من آيات وكذا آية النازعات .

---

(١) المغني (٧٤٣/٢) .

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من المغني يلتئم بها السياق .

(٣) انظر : ص ٣٢٧ ، ص ٩٩ .

قوله تعالى : ﴿ بَلْ عَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ ﴾ [ق : ٢] .

ذكرها في (أَنْ) [١] ؛ **لَمَّا أَنْ قال :** إنّها ترد بمعنى (إذْ) ، فقال الثالث : معنى (إذْ) كما تقدَّم عن بعضهم في (إنْ) ــ المكسورة ــ وهذا قاله بعضهم في : ﴿ بَلْ عَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ ﴾ ، ومنه : ﴿ يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا ﴾ [الممتحنة : ١] .

ومنه قوله :

أَتَغْضَبُ إِنْ أُذْنَا قُتَيْبَةَ حُزَّتَا [٢] ۞ ....

البيت ، والصواب أنها في ذلك مصدرية ، وقبلها لام العلة مقدرة .

قُلْتُ : قيل إن الشَّيخ تناقض قوله في تأويل البيت ، فإنه أشار فيما تقدَّم إلى أنها شَرطيَّة ، وهنا إلى أَنَّ (أَنْ) مصدرية ، فانظره ، ويعني بما ذكر في البيت في رواية فتح (أَنْ) وقد قدم ذلك .

قوله تعالى : ﴿ وَعِنْدَنَا كِتَابٌ حَفِيظٌ ﴾ [ق : ٤] .

ذكرها في مسوغات الابتداء بالنكرة [٣] ؛ لَمَّا أَنْ ذكر أن من المسوغات أن يكون اسمًا في معنى الفعل ، فشمل (قائم الزيدان) ، عند من جوّز ، **فقال :** وعلى هذا ففي نحو : (ما قائم الزيدان) مسوغان ، كما في قوله : ﴿ وَعِنْدَنَا كِتَابٌ ﴾ الآية ، انظره .

قوله تعالى : ﴿ بَلْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ ﴾ [ق : ٥] .

ذكرها في اللام [٤] ؛ **لَمَّا أَنْ قال :** الحادي عشر : أن تكون بمعنى (عند) ، كقولهم : (بخمس خلون) [٥] ، وجعل منه ابن جنّي قراءة الجحدري : ﴿ بَلْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لِمَا

---

(١) المغني (١/٤٥) .
(٢) سبق تخريجه (ص ١٧٢) .
(٣) المغني (٢/٥٤٢) .
(٤) المغني (١/٢٣٨) .
(٥) (كتبته بخمس خلون) كذا في المغني .

﴿ جَاءَهُمْ ﴾ [ق : ٥] بكسر اللام وتخفيف الميم ، فانظره .

قوله تعالى : ﴿ وَحَبَّ الْحَصِيدِ ﴾ [ق : ٩] .

ذكرها مثالاً لحذف الموصوف [١] ، أي : حبًّا كحبِّ الحصيد [٢] .

قوله تعالى : ﴿ أَفَعَيِينَا بِالْخَلْقِ الأَوَّلِ ﴾ [ق : ١٥] .

ذكرها في الهمزة [٣] ؛ لَمَّا أَنْ تكلَّم على همزة الإنكار الإبطالي ، فذكر آيات من جملتها هذه ، فانظره .

قوله تعالى : ﴿ لَقَدْ كُنْتَ فِي غَفْلَةٍ ﴾ [ق : ٢٢] .

ذكرها في الفاء [٤] ؛ لَمَّا أن تكلَّم أنها قد تجيء لمجرد الترتيب كالآية ، انظره .

قوله تعالى : ﴿ هَذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ ﴾ [ق : ٢٣] .

ذكرها في حرف الميم [٥] ؛ لَمَّا أَنْ تكلَّم على (ما) النكرة الموصوفة ، قال بعد ذلك : وقال سيبويه : المراد في الآية : شيء لدي عتيد ، أي : معد لجهنم بإغوائي إياه ، أو حاضر ، والتفسير الأول رأي الزَّمخشريّ ، وفيه أن (ما) حينئذٍ للشخص العاقل ، وإن قدرت (ما) موصولة فعتيد بدل منها ، أو خبر ثانٍ ، أو خبر لمحذوف ، فانظره .

وتأمَّل كلام الطِّيبيّ [٦] هنا فإن فيه بحثًا ، والفرق الذي أشار إليه بين (ما) الموصولة

---

(١) المغني (٧١٩/٢) .
(٢) (حب النبت الحصيد) كذا في المغني .
(٣) المغني (٢٤/١) .
(٤) المغني (١٨٥/١) .
(٥) المغني (٣٢٧/١) .
(٦) فتوح الغيب (٢٦٨/ب) .

، وبين النكرة الموصوفة لا يظهر هنا وكذا في توجيهه لإعراب البدل بما ذكر لا يحتاج إليه على مذهب البصريين ، وأهل الكوفة [1] يشترطون في البدل النكرة من المعرفة شرطين ليسا هنا ، فتأمَّله / .

قوله تعالى : ﴿ وَأُزْلِفَتِ الْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ ﴾ [ق : ٣١] .

ذكرها في الجهة الخامسة [2] ؛ لَّما أنْ تكلَّم على المنصوبات المتشابهة ، **قال :** ما يحتمل المصدرية والظرفيّة والحالية ، من ذلك : (سرتُ طويلاً) ، أي : (سيرًا طويلاً) ، أو (زمنًا طويلاً) ، أو (سرته طويلاً) . ومنه : ﴿ وَأُزْلِفَتِ الْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ ﴾ أي : إزلافًا غير بعيد ، أو زمنًا غير بعيد ، أو أزلفته الجنة ــ أي الإزلاف ــ في حالة كونه غير بعيد ، إلا أن هذه الحال غير مؤكدة [3] ، وقد يجعل حالاً من الجنة فالأصل غير بعيدة ، وهي أيضًا حال مؤكدة ، ويكون التذكير على هذا مثله في : ﴿ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ ﴾ [الشُّورى : ١٧] .

قوله : (أي سيرًا طويلاً .....) إلخ .

قُلْتُ : الأول ظاهر ؛ لأنَّهُ صفة للمصدر ، وصفة المصدر مقدرة ، والثَّاني كذلك ؛ لأنَّهُ صفة الظرف .

وأما قوله : (أو سرته .....) إلخ .

فهو حال من ضمير المصدر ، وهو مذهب سيبويه [4] . والأول عندهم ضعيف ؛

---

(١) والشرطان هما وصف النّكرة ، أو كونها بلفظ الأَوَّل . وأهل البصرة لا يشترطون شيئًا .
انظر : شرح جمل الزجاجي ، لابن خروف (٣٤٦/١) ، الدر المصون (٥٤٧/٦) ، همع الهوامع (١٢٧/٢) .

(٢) المغني (٦٤٣/٢) .

(٣) في المغني : (إلا أن هذه الحال مؤكدة) . انظره : (٦٤٤/٢) .

(٤) الكتاب (٢٢٧/١ ــ ٢٣٣) .

لوجهين :

الأوَّل : أهم لم يقولوا : سير طويلٌ ، ولو كان مصدرًا صحَّت النيابة .

الثّاني : أن حذف الموصوف لا يجوز ، إلا إذا كانت الصفة خاصة . وضعف مذهب سيبويه ، بأن هذا الضمير لم ينطق به بوجه من الوجوه ، وفي المسألة طرف أشير إليه في مواضع منها [(١)] قوله : ﴿ وَكُلا مِنْهَا رَغَدًا ﴾ [البقرة : ٣٥] في سورة البقرة ، وتكرر من الشَّيخ الكلام عليها في أماكن ثلاثة .

وقوله : (أي بالإزلاف) .

هو صاحب الحال .

وقوله : (وقد يجعل حالاً من الجنة .....) إلخ .

قُلْتُ : أشار إلى أنَّ حذف التاء إنما كان للأوجه التي ذكروها في ﴿ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ ﴾ [الشُّورى : ١٧] ، والصواب في ذلك أنه أريد بالصفة النّسبة ، والله أعلم .

قوله تعالى : ﴿ وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ ﴾ [ق : ٣٥] .

ذكرها في مسوغات الابتداء بالنكرة [(٢)] .

قال : الرَّابع : أن يكون الخبر ظرفًا كالآية ، **قال :** ومن شرط الخبر الاختصاص ، وأما اشتراط التقديم فلا مدخل له في ذلك .

قُلْتُ : وهو الصواب خلافًا لما وقع لغيره ، كابن عصفور ومن تابعه .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ ﴾ [ق : ٣٧] .

ذكرها في الجهة الخامسة [(٣)] ، في المسائل التي عدها ؛ **لَمَّا أَنْ قال :** مسألة : يجوز في

---

(١) الجمع الغريب (١/٢٢٤) .

(٢) المغني (٢/٥٤١) .

(٣) المغني (١/٦٤١) .

(كان) من نحو : ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ ﴾ ، ونحو : (زيد كان له مال) ، نقصان كان ، وتمامها ، وزيادتها وهو أضعفها . قال ابن عصفور : باب زيادتها الشعر ، والظرف متعلق بها على التمام ، وباستقرار محذوف مرفوع على الزيادة ، ومنصوب على النقصان ، إلا أن قدرت الناقصة شأنيّة ، فالاستقرار مرفوع ؛ لأنَّهُ خبر المبتدأ .

قُلْتُ : ما أشار إليه الشَّيخ ــ رحمه الله ــ حسن ، إلا أن حذف المبتدأ في خبر (كان) الشأنيّة فيه نظر ؛ لأنَّ ضمير الشأن مقامه مقام الإطناب ، وهو لا يناسب الحذف ، وإن كانوا قد نصُّوا على جواز ذلك في باب (إن) ، وقد نبه الشَّيخ على إشكال ذلك في الجزء الأول ، انظره على مذهب الكوفيين [1] الذين يجيزون تفسيره بالمفرد ، هل لا يحتاج هنا إلى حذف ، أو لا بُدَّ من الحذف لأجل التعلّق ؟ والظاهر أنه لا يحتاج إلى حذف ، ويتعلق بمحذوف إلا أن المعنى بعيد ، والله أعلم .

قال الفقير إلى ربه : وهذه آخر آية رأيت من هذه السورة الكريمة ، أعاد الله علينا بركاتها بمنّه ، وصلّى الله على سيِّدنا محمَّدٍ ، وعلى آله وصحبه وسلَّم .

❁❁❁

(١) المغني (٣٩/١) .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صلى الله على سيِّدنا ومولانا محمَّد وعلى آله وصحبه وسَلَّمَ تسليمًا

سورة الذاريات

قال الفقير إلى ربه : هذه السورة الكريمة ، ذكر الشَّيخ منها آيات :

قوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ ﴾ [الذَّاريات : ١٢] .

ذكرها في الجمل التي لها محلّ [(١)] ؛ لَمَّا أَنْ تكلَّم على الجملة المعلقة ، فذكر أن هذه الجملة منها ، إلا أنها في موضع مفعول مقيد بالحرف ؛ لأَنَّهُ يقال : سألت عنه ، لكنها علقت بالاستفهام عن الوصول في اللفظ إلى المفعول ، فهي طالبةٌ له في المعنى على معنى ذلك الحرف . **قال :** وزعم ابن عصفور أنه لا يعلق فعل غير عَلِمَ ، ولا ظَنَّ حتى يضمن معناهما ، فعلى هذا فالجملة سادَّة مسدّ المفعولين .

قُلْتُ : تأمَّل كلامهم هذا ، فإنهم يقولون : المعلق عامل في المحل ، وحرف الجر في هذه الصورة لو دخل لعمل في اللفظ ، ويبقى الفعل عاملاً في المحل ، فما فائدة هذا التعليق ، مع أن الفعل عامل في المحل في الوجهين ؟

والجواب : أن العمل في المحل بعد التعليق ، إنما هو في محل الجملة ، ولو دخل حرف الجر كان العمل في محل المفرد ، والله أعلم .

ولا يقال ــ أيضًا ــ : ذلك المعنى المأخوذ من الجملة لا بُدَّ فيه من استفهام ، فلا يتوصّل إليه الفعل ؛ لأَنَّا نقول : هذا غير معتبر ، وإلا لأدَّى إلى إبطال باب التعليق .

---

(١) المغني (٢/٤٧٨) .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ ﴾ [الذَّاريات : ٢٣] .

ذكرها في الباب الرَّابع [١] ؛ لَمَّا أَنْ تكلَّم على موجبات الإضافة ، فذكر في العاشر من ذلك البناء ، فذكر آيات ، ثُمَّ قال : ومنها قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ ﴾ فيمن فتح مثلاً / ، [وقراءة بعض السلف : ﴿ أَنْ يُصِيبَكُمْ مِثْلُ مَا أَصَابَ ﴾ [هود : ٨٩] .

وزعم ابن مالك أن ذلك لا يكون في (مثل) ؛ لمخالفتها المبهمات ، فإنها تثنى وتجمع ، كقوله تعالى : ﴿ إِلا أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ ﴾ [الأنعام : ٣٨]] [٢] .

وقوله :

.... ❁ والشَّرُّ بالشَّرِّ عِنْدَ اللهِ مِثْلانِ [٣]

وزعم أن (حقًّا) اسم فاعل من حق يحق ، كما قيل : برٌّ ، وسرٌّ ، ونمٌّ ، ففيه ضمير مستتر ، ومثل حال منه ، ثم ذكر ما يتعلق بآية هود ، فانظره .

قُلْتُ : قد تقدَّم لنا [٤] أن لإضافتهما إلى المبني التحقيق أنها لا توجب بناءً ، وانظر المُعْرِب [٥] هنا ، فإنه لا يقال التي ذكر كلها ضعيفة ، وانظر ما نقل هنا في مجلس الشَّيخ ابن عرفة [٦] رحمه الله .

---

(١) المغني (٢/٥٩٣) .

(٢) ما بين المعقوفين مطموس ، واستعنت بنص المغني في كتابته .

(٣) تقدّم تخريجه ص ١٤٧ .

(٤) الجمع الغريب (٢/٦٥٦) . عند قوله تعالى : ﴿ وَيَا قَوْمِ لا يَجْرِمَنَّكُمْ شِقَاقِي أَنْ يُصِيبَكُمْ مِثْلُ مَا أَصَابَ قَوْمَ نُوحٍ أَوْ قَوْمَ هُودٍ أَوْ قَوْمَ صَالِحٍ وَمَا قَوْمُ لُوطٍ مِنْكُمْ بِبَعِيدٍ ﴾ [هود : ٨٩] .

(٥) الدرّ المصون (٦/١٨٦ ــ ١٨٧) .

(٦) محمَّد بن عرفة الورغمي ، فقيه مالكي ، كان إمامًا راسخًا في العلم ، له مصنّفات ، منها : الحدود ، مختصر الحوفي في الفرائض . توفي سنة ثلاثٍ وثمانمائة .

الضّوء اللامع (٩/٢٤٠) ، بغية الوعاة (١/٢٢٩) ، نيل الابتهاج (ص ٤٦٣) ، توشيح الديباج (ص ٢٥١) .

=

قوله تعالى : ﴿ هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ﴾ الآية [الذَّاريات : ٢٤] .

ذكرها في مواضع :

الأوَّل : في خروج (إذ) [1] عن الظرفيّة ؛ لَمّا أن تأول قوله ﷺ لعائشة : « إِنِّي لأَعْلَمُ إِذَا كُنْتِ عَنِّي رَاضِيَةً » [2] ، وأن (إذا) على مذهب الجمهور ظرف لمضاف إلى مفعول مقدّر ، أي : شأنك في وقت ، كما تعلق (إذ) بالحديث في قوله : ﴿ هَلْ أَتَاكَ ﴾ الآية ، فانظره .

الموضع الثَّاني : في الجمل التي لا محل لها [3] ؛ لَمَّا أَنْ تكلَّم على الجملة المستأنفة ونوَّعَها إلى نوعي المفتتح بها النطق ، والجملة المنقطعة عما قبلها ، قال بعد ذلك : ويخص البيانيون الاستئناف بما كان جوابًا لسؤال مقدر نحو قوله تعالى : ﴿ هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ ﴾ الآية [الذَّاريات : ٢٤] ، فإنَّ جملة القول الثَّانية جواب لسؤال تقديره : فما قال لهم ؟ ولهذا فصلت عن الأولى فلم تعطف عليها .

الموضع الثَّالث : في الجهة العاشرة [4] ؛ لَمَّا أَنْ ذكر شروط الحذف ، وذكر الدَّليل الحالي والمقالي ، **قال** : وإنما ذلك إذا كان المحذوف الجملة بأسرها ، أو أحد ركنيها ، نحو : ﴿ قَالَ سَلاَمٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ ﴾ [الذَّاريات : ٢٥] ، أي : سلام عليكم ، أنتم قوم منكرون ، فحذف خبر الأولى ومبتدأ الثَّانية .

قُلْتُ : أما خروج (إذا) عن الظرفيّة فتقدَّم مرارًا الخلاف في ذلك ، وما ذكر من الموضع الثّاني للاستئناف البياني ، فقدمناه أيضًا مرارًا ، وذكرنا ما فيه من التفسير .

انظر تخريج هذا القول : تفسير ابن عرفة (٢٦٨/أ) .

(١) المغني (١٠٩/١ ، ١١٠) .

(٢) جزء من حديث عن النَّبيِّ ﷺ في الصّحيحين . انظر : صحيح البخاريّ : كتاب النِّكاح : حديث رقم (٥٢٢٨) (ص ٩٣٤) ، وشرح صحيح مسلم للنَّووي : كتاب فضائل الصحابة : حديث رقم (٢٣٣٩) (ص ١٤٨١) .

(٣) المغني (٤٤١/٢) .

(٤) المغني (٦٩٢/٢ ــ ٦٩٣) .

قوله : (ولهذا فصلت .....) إلخ .

أشار إلى ما ذكر صاحب التلخيص [1] وغيره في باب الفصل والوصل ، ويقع في بعض النسخ زيادة ، بعد قوله : فلم تعطف عليها متصلة بذلك ، وهي في قوله : ﴿ سَلامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ ﴾ صلتان ، حذف خبر الأولى ، ومبتدأ الثَّانية ، إذ التقدير : سلام عليكم أنتم قوم منكرون ، وانظر التَّفتازاني [2] في الآية في مواضع ، وتأمَّل ما فيه عن الشَّيخ ابن عرفة [3] في هذه الآية ، فإن فيه بحثًا .

قوله تعالى [4] : ﴿ فَرَاغَ إِلَى أَهْلِهِ ﴾ الآية [الذَّاريات : ٢٦] .

ذكرها في الباب الثَّامن في القاعدة الخامسة [5] ؛ لَمَّا أنْ ذكر أنهم قد يعبرون عن الفعل بالإرادة ، فذكر الآية أي فأردنا الإخراج .

قوله تعالى : ﴿ وَفِي مُوسَى إِذْ أَرْسَلْنَاهُ ﴾ الآية [الذَّاريات : ٣٨] .

ذكرها في الجهة الرَّابعة [6] ، في التخريج على الأوجه البعيدة ، بعد آيات ، **ثُمَّ قال :** وأبعد منه قول الزَّمخشريّ في قوله : ﴿ وَفِي مُوسَى إِذْ أَرْسَلْنَاهُ ﴾ : إنه عطف على : ﴿ وَفِي الأَرْضِ ﴾ [الذَّاريات : ٢٠] ، **قال :** والصواب خلافه ، **ثم قال في آخر كلامه :** وأما في موسى عطف على ﴿ فِيهَا ﴾ من ﴿ وَتَرَكْنَا فِيهَا ﴾ [الذَّاريات : ٣٧] ، فانظره .

---

(١) تلخيص العلوم (١٨٨ ـــ ١٨٩) .

(٢) المطوَّل (٤٤٩ ـــ ٤٥٠) .

(٣) تفسير ابن عرفة (٢٦٨/أ ، ب) .

(٤) ذكر هذه الآية ، وأراد آية : ﴿ فَأَخْرَجْنَا مَنْ كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ . فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴾ [الذّاريات : ٣٥ ـــ ٣٦] . ويبدو أنَّهُ سبق قلم .

(٥) المغني (٧٩٥/٢) .

(٦) المغني (٦٢٩/٢) .

قوله تعالى : ﴿ مَا تَذَرُ مِنْ شَيْءٍ ﴾ [الذَّاريات : ٤٢] .

ذكرها دليلاً على حذف الصفة [١] من قوله : ﴿ تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا ﴾ [الأحقاف : ٢٥] .

قوله تعالى : ﴿ إِلا قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ ﴾ [الذَّاريات : ٥٢] .

ذكرها مثالاً لحذف المبتدأ [٢] بعد القول ، وذكرها في (أو) [٣] ؛ لَمَّا أَنْ تكلَّم على أَنَّها تكون للتفصيل ، فذكر الآية ، **قال :** (أو) لتفصيل الإجمال الذي في ﴿ قَالُوا ﴾ ، أي : وقال بعضهم : ساحر ، وقال بعضهم : مجنون . وهذه آخر آية رأيت من هذه السورة الكريمة ، أعاد الله علينا بركاتها بمنّه وفضله ، وصلّى الله على سيِّدنا محمَّدٍ ، وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليمًا .

❁❁❁

(١) المغني (٢/٧٢٠) .

(٢) المغني (٢/٧٢٣) .

(٣) المغني (١/٧٨) .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صلى الله على سيِّدنا ومولانا محمَّد ، وعلى آله وصحبه وسَلَّمَ تسليمًا

سورة الطور

قال الفقير إلى ربه : هذه السورة الكريمة ذكر الشَّيخ منها آيات ، منها :

قوله تعالى : ﴿ لا لَغْوٌ فِيهَا ﴾ [الطُّور : ٢٣] .

ذكرها في (لا) [1] ؛ لَمَّا أَنْ تكلَّم على المواضع التي تُكرر فيها ، **قال :** والتكرار في قوله : ﴿ لا فِيهَا غَوْلٌ ﴾ الآية [الصَّافَّات : ٤٧] واجب ، بخلاف ﴿ لا لَغْوٌ فِيهَا وَلا تَأْثِيمٌ ﴾ .

قُلْتُ : وهو ظاهر ؛ لأنَّها إذا كانت عاملة لا يجب فيها التكرار ، وتقدَّم مرارًا .

قوله تعالى : ﴿ أَفَسِحْرٌ هَذَا ﴾ [الطُّور : ١٥] .

ذكرها ؛ لَمَّا أَنْ تكلَّم على أَنَّ الهمزة [2] ترد للإنكار الإبطالي ، وتقتضي أن الذي بعدها غير واقع ، وأن مدَّعيه كاذب ، فذكر آيات منها هذه .

قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ يَرَوْا كِسْفًا مِنَ السَّمَاءِ ﴾ الآية [الطُّور : ٤٤] .

ذكرها في (لو) الشَرطيَّة [3] في الاستقبال ؛ لَمَّا أَنْ تكلَّم على آية النِّساء : ﴿ وَلْيَخْشَ

(١) المغني (١/٧٢٠) .

(٢) المغني (١/٢٤) .

(٣) المغني (١/٢٩٠) .

الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا ﴾ [النِّساء : ٩] ، ونظرها بآية الشعراء ﴿ حَتَّى يَرَوُا الْعَذَابَ الأَلِيمَ ﴾ [الشعراء : ٢٠١] ، وحمل الرؤية في الآية ، أن تكون على حقيقتها ، ونظر ذلك بيّن ، انظره .

وهذا الذي رأيت من هذه السورة الكريمة ، أعاد الله علينا بركاتها بمنّه ، وصلّى الله على سيِّدنا محمَّدٍ ، وعلى آله وصحبه وسلَّمَ تسليمًا / .

❁❁❁

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صلى الله على سيِّدنا محمَّد ، وعلى آله وصحبه وسَلَّمَ تسليمًا

سورة النجم

قال الفقير إلى ربه : هذه السورة الكريمة ذكر الشَّيخ منها آيات ، منها :

قوله تعالى : ﴿ وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى ﴾ [النَّجم : ١] .

ذكرها في (إذا) ؛ في موضعين ؛ الأوَّل [1] : **لَمَّا أَنْ قال :** الفصل الثَّاني في خروجها عن الاستقبال ، وذكر فيه وجهين ؛ ذكر في الثَّاني منها أن تجيء للحال ، وذلك بعد القسم ، **قال :** نحو : ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى ﴾ [اللَّيل : ١] ، ﴿ وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى ﴾ [النَّجم : ١] . قيل : لأنها لو كانت للاستقبال لم تكن ظرفًا لفعل القسم ؛ لأَنَّهُ إنشاء لا إخبار عن قَسَمٍ ثانٍ [2] ؛ لأنَّ الله ـــ سبحانه ـــ قديم ، ولا يكون محذوفًا هو حال من الليل والنجم ؛ لأنَّ الاستقبال والحال متنافيان ، وإذا بطل هذان الوجهان ، تعين أنه ظرف لأحدهما على أنَّ المراد به الحال . انتهى .

قال : والصَّحيح أنَّه لا يصح التعليق بـــ (أقْسِمُ) الإنشائي ؛ لأنَّ القديم لا زمان له [لا] [3] حالاً ولا غيره ، بل هو سابق على الزمان ، وأنه لا يمتنع التعليق بكائنٍ مع بقاء (إذا) على الاستقبال ، بدليل صحة مجيء الحال المقدرة باتفاق ، كـــ(مررت برجل معه

(١) المغني (١/١١١) .

(٢) في المغني : « يأتي » . انظره : (١/١١١) .

(٣) ما بين المعقوفين زيادة من المغني يلتئم بها السياق .

صقر صائدًا به غدًا) أي : مقدّرًا الصيد به غدًا ، كذا يقدرون ، وأوضح منه أن يقال : مُريدًا به الصيد غدًا ، كما فسر : ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ ﴾ [المائدة : ٦] بـــ (أردتم) . هذا الموضع الأول .

أما الموضع الثَّاني [1] : فذكرها فيه بعد ؛ لَمَّا أَنْ قال : الفصل الثالث : في (إذا) خروجها عن الشرط ، فذكر آيات تقدَّمت ، ثُمَّ قال : ومن ذلك (إذا) التي بعد القسم ، نحو : ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى ﴾ [اللَّيل : ١] ، ﴿ وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى ﴾ [النَّجم : ١] ، إذ لو كانت شَرطيَّة لكان ما قبلها جوابًا في المعنى ، كما في قولك : (آتيك إذا أتيتني) ، فيكون التقدير : إذا يغشى الليل ، وإذا هوى النجم أقسمت . وهذا ممتنع ؛ لوجهين :

أحدهما : أَنَّ القسم الإنشائي لا يقبل التعليق ؛ لأنَّ الإنشاء إيقاع ، والمعلق يحتمل الوقوع وعدمه ، فأما : (إن جاءني فوالله لأكرمنَّه) ، فالجواب في المعنى فِعْلُ الإكرامِ ؛ لأنَّهُ المسببُ عن الشرط ، وإنما دخل القسم بينهما لمجرد التأكيد ، ولا يمكن ادعاء مثل ذلك هنا ؛ لأنَّ جواب ﴿ وَاللَّيْلِ ﴾ ثابت دائمًا ، وجواب ﴿ وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى ﴾ ماضٍ مستمر الانتفاء ، فلا يمكن تسببهما عن أمر مستقبلٍ ، وهو فعل الشرط .

والثَّاني [2] : أن الجواب خبر ، [فلا] يدلّ على الإنشاء ؛ لتباين حقيقتهما .

قوله : (في الموضع الأول لا يصح التعليق في قسم الإنشاء .....) إلخ .

هذا الكلام ضعيف ؛ لأنَّ التعليق لم يقع لمدلول اللفظ الحادث ، بل هو راجع إلى الألفاظ ، والعمل ليس راجعًا إلى المعنى القديم .

والموضع الثَّاني قال فيه ابن الصَّائغ [3] : لا شكَّ أنَّ (إذا) في الآية ليست شَرطيَّة ، والبحث معه في الوجهين ، أَمَّا الأَوَّل فيرد بقولك : (اضرب زيدًا إن أساء) ، و (أنتِ طالق إذا دخلت الدار) ، وأَمَّا الثَّاني فقد نصَّ ابن عصفور على أَنَّ كلتيهما خبرية ، انظره .

---

(١) المغني (١/١١١) .

(٢) نص المغني : (والثاني : أن الجواب خبري ، فلا يدل عليه الإنشاء؛ لتباين حقيقتهما) ، انظر : (١/١١٨) .

(٣) لم أتمكّن من الوقوف على كتاب ابن الصَّائغ ، ولعلّه مفقود .

ولو لم يسلم كلام ابن عصفور فالمثال المذكور لم يطابق فيه الدَّليل ، المدلول على قوله .

قُلْتُ : وكلام هذا المعترض صائب في طرف غير صائب في آخر ، أما اعتراضه بـــ (أنت طالق) فسترى ما في ذلك ، وأما اعتراضه بكلام ابن عصفور ، فساقط ، وقد قدمنا مرارًا أن الكثير من الشيوخ صرح بوهمه ، وسبقه بذلك الجزولي [1] ، وقد تقدَّم لهذا المعترض في موضع تأويل كلام ابن عصفور ، وهذه المسألة قد قدمنا الكلام عليها في سورة البقرة [2] ، عند قوله : ﴿ وَبَشِّرِ الَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ [البقرة : ٢٥] ولا بُدَّ هنا من ذكر ما يليق بالمحل ، قال الدَّماميني [3] : قال نجم الدين سعيد ، شارح الحاجبية : جزاء الشرط يجب أن يكون قضيّة خبرية متعلقة بالشرط ؛ لأنَّ الإنشاء ثابت ، والثابت لا يقبل تعليقًا .

وقولنا : أنت حُرٌّ إنْ دخلت الدار ، إنشاء للتعليق ، لا تعليق للإنشاء ، وأنكره الرَّضيّ ، مستدلاً بما وقع كثيرًا في القرآن من الجمل الإنشائية خبرًا للشرط ، وهو مقتضى قول التَّفتازاني ، أن الشرط قيد لمسند الجزاء ، لا يخرج الكلام عما كان عليه ، من خبرية وإنشائية ، ورده الشَّريف الجرجانيّ ، بأن قال : لا يشك أن مثل : (أكرم زيدًا) يدل على طلب في الحال ، لا إكرامه في المستقبل ، فيمتنع تعليق الطلب الحاصل في الحال على حصول ما يحصل في المستقبل ، إلا بتأويل ، فالإكرام إما أن يعلق على الشرط ، من حيث طلبه ، أو من حيث وجوده ، فإن علق من حيث هو معلق ، فكأنك قلت : (إذا جاءك زيد) فإكرامه مطلوب منك ، فيحمل اللفظ بواسطة القرينة على الطلب في المستقبل ، ويلزم من انتفائه في الحال تأويل الطلبي بالخبري ، وأما إذا علق عليه من حيث وجوده وكان الطلب حاصلاً في

---

(١) الجزولي : عيسى بن عبد العزيز بن يَلَلْبَخْت بن عيسى الجزولي البربري المراكشي ، أبو موسى ، أخذ العربيّة عن شيخه ابن بري ، وتصدّى للإقراء ، له مصنّفات منها : المقدّمة المشهورة بالمقدّمة الجزولية . توفي : سنة سبع وستمائة .

إنباه الرواة (٢/٣٧٨) ، سير أعلام النبلاء (٢١/٤٩٧) ، بغية الوعاة (٢/٢٦٢) .

(٢) الجمع الغريب (١/١٨٨) .

(٣) حاشية الدَّماميني على المغني (١/٢١٠) .

الحال ، فكأنَّه قيل : إذا جاءك زيد يرجو إكرامك إياه ، مطلوبًا منك في الحال ، فيلزم تأويل الطلبي بالخبري / .

.... ما في المسألة من .... [1]

استشكل المُعْرِب [2] عند قوله : ﴿ وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا ﴾ [الشَّمس : ١] فانظره . وقد صرح الشَّيخ في قوله تعالى : ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى ﴾ [اللَّيل : ١] ، يرى بأن (إذا) للحال ، وانظر كلام المُعْرِب في : ﴿ وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا ﴾ [الشَّمس : ١] ، وكلام الشَّيخ في الموضع الأول والثَّاني ، وتحصّل في العامل في (إذا) في الآية أربعة أقوال :

الأوَّل : ﴿ وَالنَّجْمِ ﴾ [النَّجم : ١] على أَنَّ المراد منه أوّل القرآن .

والثَّاني : أقسم .

الثَّالث : كائنًا على أَنَّ الظرف حال .

الرَّابع : على حذف مضاف فيما نقل الطِّيبـيّ [3] ، عن الزَّمخشريّ ، انظره ، وهو ضعيف من أوجه .

قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى ﴾ [النَّجم : ٣] .

ذكرها في (عن) [4] ؛ **لَمَّا أَنْ قال :** إِنَّها تأتي بمعنى الباء ، فذكر الآية ، **قال :** والظاهر أنها على حقيقتها ، أي : وما يصدر قوله : ﴿ عَنِ الْهَوَى ﴾ [النَّجم : ٣] .

قُلْتُ : الحاصل أن الأول ضُمِّن فيه الحرف ، والثَّاني ضُمِّن الفعل ، والثَّاني أشمل على أصل أهل البصرة .

---

(١) طمس بمقدار سطرين بسبب التَّرميم الَّذي لحق بالمخطوط .

(٢) الدرّ المصون (٦/٥٢٩ ـــ ٥٣٠) .

(٣) فتوح الغيب (٢٨٢/ب) .

(٤) المغني (١/١٧٠) .

قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى ﴾ [النَّجم : ٨] .

ذكرها في الباب الثَّامن [1] ؛ لَمَّا أَنْ ذكر أنهم قد يعبرون بالفعل عن الإرادة ، فذكر الآية ، أي : أراد الدنوّ من محمَّد ﷺ ، فتدلى فتعلق في الهواء ، وهذا أولى من ادعاء القلب ، أي : ثم تدلى فدنا ، وذكرها بعد في القاعدة العاشرة [2] ؛ لَمَّا أَنْ تكلَّم على القلب .

انظر : سورة الأعراف [3] .

قوله تعالى : ﴿ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى ﴾ [النَّجم : ٩] .

ذكرها في موضعين ؛ الأوَّل : في (أو) [4] ؛ لَمَّا أَنْ تكلَّم على أَنَّها تكون للإباحة ، قال بعد ذلك : وذكر ابن مالك أن أكثر ورود (أو) للإباحة في التنبيه ، نحو : ﴿ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ﴾ الآية [البقرة : ٧٤] ، والتقدير نحو : ﴿ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى ﴾ [النَّجم : ٩] ، فلم يخصها بالمسبوقة بالطلب .

الثَّاني : في الحذف [5] ؛ **لَمَّا أَنْ قال :** حذف ثلاث متضايفات ، ﴿ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى ﴾ [النَّجم : ٩] ، أي : فكان مقدار مسافة قربه مثل قاب قوسين ، فحُذِفَ ثلاثة من اسم (كان) ، وواحد من خبرها ، كذا قدره الزَّمخشريّ .

ثُمَّ قال : تنبيه ــ لِلْقاب تعبيران : القدر ، وما بين مقبض القوس وطرفيها ، وعلى تفسير الذي في الآية بالثَّاني ، فقيل : هي على القلب ، والتقدير : قابي قوس ، ولو أريد هذا لأغنى عنه ذكر القوس .

---

(١) المغني (٢/٧٩٥) .

(٢) المغني (٢/٨٠٣) .

(٣) قال شيخي الرصاع : (وما أشار إليه من القلب في الموضع الثالث الأصل عدمه) ، الجمع الغريب (٢/٤٦١) .

(٤) المغني (١/٧٥) .

(٥) المغني (٢/٧١٧) .

وذكرها أيضًا في الباب الثَّامن [1] ؛ لَمَّا أَنْ تكلَّم على القلب ، **قال :** ونقل الجوهري في الآية أن أصله : قابي قوس ، فقلب التثنية للإفراد ، وهو حسن إِنْ فسر القاب بما بين مقبض القوس وَسِيَتِها ، أي : طرفه ، وله طرفان ، فله قابان ، إلا إذا فسر بالقَدْرِ ، **قال :** ونظيره قول الشاعر :

إِذَا أَحْسَنَ ابْنُ العَمِّ بَعْدَ إِسَاءَةٍ ۞ فَلَسْتُ لِشَرَّيْ فِعْلِهِ بِحَمُوْلِ [2]

أي : لشر فعليه .

قُلْتُ : الشَّيخ مرَّ في الموضع الأول على قول الجماعة ، وفي آخر الفصل منه نبَّه على مذهبه ، وأن هذه المعاني ليست مفهومة من (أو) ، وتعجب من كلامهم ، حيث يعدون من صيغة الأمر الإباحة وما أشبهها ، ثم يعدون ذلك في معنى (أو) ، فانظره فإن في كلامه بحثًا .

وقد وقع في كلام غيره أيضًا ، ولا مانع من أَنْ يكون الفعل دلَّ على الإباحة في متعلقه ، مثل : (اضرب زيدًا) ، وفي ذاته مثل : (قم) ، وتكون (أو) دلّت على الإباحة أو التخيير في أحد المتعلقين ، مثل : (اضرب زيدًا أو عمرًا) ، فالذي دلَّت عليه [أو] غير ما دلَّ عليه الفعل ، فتأمَّله . وانظر المُعْرِب [3] ، فإن ظاهره أن [أو] في الآية يختلف فيها ، وما أشار إليه في الموضع الثَّاني والثالث حسن ، إلا أن **قوله :** (وواحد من خبرها) .

تأمَّل كيف يصحّ أن فسر القاب بالقدر ، فإنه لا بُدَّ من حذف مضاف آخر ، فإنه إن فسر القاب بالقدر ، يكون التقدير مثل قَدْر مسافة القوسين ، والمراد بالقوسين رأسا القوس ، فهو من باب مقصين وجلمين .

---

(١) المغني (٢/٨٠٣) .

(٢) البيت من الطَّويل ، وهو منسوب لابن الأعرابي انظر : لسان العرب (٤/٤٦٣) ، مغني اللّبيب (٢/٨٠٤) .

وورد البيت بلا نسبة ، انظر : شرح شواهد المغني (٢/٩٧٢) ، الأشباه والنظائر (٢/٢٩٩) .

(٣) الدرّ المصون (٦/٢٠٦) .

وقوله : (على القلب .....) إلخ .

قُلْتُ : تثنية القاب هنا لأَنَّهُ تثنية حقيقية .

قوله : (ولو أريد هذا .....) إلخ .

فإن قيل : كيف يصح الاستغناء بما ذكر ، والمراد القلب باعتبار أن ما بين طرفي القابين هو مقبض القوس ، ولولا ذلك لالتقيا ، فهما في غاية القرب ، وهذا لا يبعده ذكر القوس ؟

قُلْتُ : النسخة التي عند هذا المعترض ، لا غنى عنه ذكر القوس ، ورأيت في بعض النسخ لا غنى عن ذكر القوس ، يعني لا غنى القاب عن ذكر القوس ، وهذا ربما يصح عليه ما ذكر الشَّيخ .

فإن قُلْتَ : ما موقع كلام الشَّيخ في قوله : (ولو أريد .....) إلخ ، هل اعتراضٌ أو تتميمٌ للقول ؟

قُلْتُ : الظاهر اعتراض لا تتميم .

قوله تعالى : ﴿ عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى * عِنْدَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَى ﴾ [النَّجم : ١٤ ــ ١٥] .

ذكرها في (عند) [١] ؛ **لَمَّا أَنْ قال :** إِنَّها قد تكون للقرب ، فذكر الآية .

قوله تعالى : ﴿ وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى ﴾ الآية [النَّجم : ٤٣] .

ذكرها [٢] في الفصل ؛ لَمَّا أَنْ تكلَّم على شروطه ، ونقل الخلاف في وقوع الفعل بعده ، وأن الجرجانيّ أجازه ــ وابن الخباز ــ في شرح الإيضاح / .

وهو قول السُّهيلي ، قال في قوله تعالى : ﴿ وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى * وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا * وَأَنَّهُ خَلَقَ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالأُنْثَى ﴾ [النَّجم : ٤٣ ــ ٤٥] : [وإنما

---

(١) المغني (١/١٧٧) .

(٢) المغني (٢/٥٦٩) .

أتى بضمير الفصل في الأولين دون الثالث ؛ لأنَّ بعض الجهال قد يثبت هذه الأفعال لغير الله ، كقول نمروذ : أنا أحيي وأميت ، وأما الثالث فلم يَدَّعِهْ أحد من الناس] [1] .

قُلْتُ : والصحيح خلاف قول السُّهيلي ، وما استدل به لا يصح ؛ لاحتمال التأكيد .... [2] ، على ما فيه ، والله أعلم .

قوله تعالى : ﴿ وَثَمُودَ فَمَا أَبْقَى ﴾ [النَّجم : ٥١] .

ذكرها في الجهة الثَّانية في مراعاة المعنى دون الصناعة [3] ، **قال :** من ذلك قول بعضهم في ﴿ وَثَمُودَ فَمَا أَبْقَى ﴾ : إن ثمودًا مفعول مقدم ، وهذا ممتنع ؛ لأنَّ (ما) النافية لها الصدر ، فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، وإنما هو معطوف على (عادًا) ، أو هو بتقدير و (أهلك ثمودًا) ، وإنما جاء :

❁ ونحن عن فضلك ما استغنينا [4]

لأنَّهُ شعر ، مع أن المعمول ظرف ، فانظره .

قُلْتُ : الكوفيون مخالفون [5] في صدرية (ما) ، والمُغْرِب : إن أعرب على ذلك فلا بأس ، وابن الحاجب يستخفه في الظرف [6] ، مع أن الشَّيخ رده في غير هذا ، وهذا آخر ما رأيت من هذه السورة الكريمة ، أعاد الله علينا بركاتها بمنِّه وفضله ، وصلَّى الله على سيِّدنا محمَّدٍ ، وعلى آله وصحبه وسلَّمَ .

❁❁❁

---

(١) ما بين المعقوفين مطموس ، ونقلته بنصّه من المغني .

(٢) طمس بمقدار أربع كلمات بسبب التَّرميم الَّذي لحق بالمخطوط .

(٣) المغني (٦١٨/٢) .

(٤) سبق تخريجه (ص ١٤٨) .

(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف (١٧٢/١ ـــ ١٧٣) .

(٦) الأمالي النحوية (١٠٦/١) .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صلى الله على سيِّدنا ومولانا محمَّد ، وعلى آله وصحبه وسَلَّمَ تسليمًا

سورة القمر

قال الفقير إلى ربه : هذه السورة الكريمة ذكر الشَّيخ منها آيات ، فمنها :

قوله تعالى : ﴿ وَكُلُّ أَمْرٍ مُسْتَقِرٌّ ﴾ [القمر : ٣] .

ذكرها في الجهة الرَّابعة [١] ، في التخريج على الأمور البعيدة ، فذكر آيات **ثُمَّ قال :** ومن ذلك قول الزَّمخشريّ في : ﴿ وَكُلُّ أَمْرٍ مُسْتَقِرٌّ ﴾ فيمن جرّ ﴿ مُسْتَقِرٍّ ﴾ : إن (كلاًّ) عطف على ﴿ السَّاعَةُ ﴾ في : ﴿ اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ ﴾ [القمر : ١] ، **ثُمَّ قال بعد ذلك :** وأما ﴿ وَكُلُّ أَمْرٍ مُسْتَقِرٌّ ﴾ [القمر : ٣] فمبتدأ حُذِفَ خبره ، أي : كلّ أمر مستقر عند الله واقع ، أو ذُكِرَ ، وهو ﴿ حِكْمَةٌ بَالِغَةٌ ﴾ [القمر : ٥] وما بينهما اعتراض ، وقول بعضهم : الخبر ﴿ مُسْتَقِرٌّ ﴾ ، وخفض على الجوار حملٌ على ما لم يثبت في الخبر .

قُلْتُ : أشار إلى أن الخفض على الجوار إنما قَلَّتْ في الصفة ، مع أن فيه خلافًا ، لكنْ قال الشَّيخ : الذي عليه المحققون ، إنه ثابت في الصفة قليلاً ، وفي التوكيد نادرًا ، فانظره .

قوله تعالى : ﴿ خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ ﴾ [القمر : ٧] .

ذكرها مثالاً لتقديم الحال على عاملها إذا كان متصرفًا [٢] ، أشار إليه في الفرق بين الحال والتمييز ، وأن التمييز لا يجوز ذلك فيه على الصحيح .

---

(١) المغني (٢/٦٢٩) .

(٢) المغني (٢/٥٣٤) .

قلتُ : التمييز فيه قولان ، والمشهور متعاكس فيتحصل في الجميع ثلاثة أقوال ، والعجب من المُعْرِب [1] في كونه جعل الآية رادةً على الجرمي ، فإنه مانع لتقدّم الحال ، فيقال : الآية محتملة ليس فيها دليل ، ومن الجائز أن يقول الجرمي : بأَنَّ الحال إنّما هو من الضمير المجرور المذكور قبل ، فلا دليل لوجود الاحتمال . فإن قُلْتَ : التلاوة إنما هي خشعًا أبصارهم ، والتي في نسخة الشَّيخ خاشعة [2] بالإفراد .

قلتُ : هما قراءتان سبعيتان [3] متواترتان ، وتعرض الناس هنا لتوجيههما . وفي كلام الزَّمخشريّ نظر ، فانظره [4] . وأشار الشَّيخ أيضًا إلى آخر الآية في أول الجزء الثَّاني [5] ؛ لَمَّا أَنْ تكلَّم على الجملة الفعلية ، فجعل الآية من ذلك ؛ لأنَّ الفضلة لا عبرة بتقديمها ، والله أعلم .

قوله تعالى : ﴿ فَدَعَا رَبَّهُ ﴾ الآية [القمر : ١٠] .

ذكرها في الجملة التي لها محلّ [6] ؛ لَمَّا أَنْ ذكر أن الجملة تقع مفعولاً في مواضع ؛ **الأوَّل** : الحكاية بالقول أو مرادفه ، فذكر من مرادف القول آيات منها هذه في قراءة كسر (إنَّ) ، فقال الكوفيون : (إنَّ) النصب بالفعل المذكور ، وقال البصريون : بالقول المقدر ، **قال :** مع اتفاقهم أن الجملة في ذلك في محل النصب .

قلتُ : القراءة المشار إليها سبعية [7] ، وقراءة الفتح كذلك ، وقراءة الفتح على إسقاط الخافض ، وأما الكسر فيتعارض في توجيهه المجاز والإضمار ، فتأمَّله .

---

(١) الدرّ المصون (٦/٢٢٤) .
(٢) (خاشعًا) (٢/٥٣٤) .
(٣) قرأ الأخوان وأبو عمرو : (خاشعًا) ، وقرأ الباقون : (خشعًا) . انظر : إبراز المعاني (ص ٦٩٢) .
(٤) الكشَّاف (٤/٤٢٢) .
(٥) المغني (٢/٤٣٤) .
(٦) المغني (٢/٤٧٥) .
(٧) بل قراءة الكسر قراءة شاذة ، انظر : مختصر شواذ القراءات (ص ١٤٨) ، إعراب القراءات الشواذ (٢/٥٢٧) ، البحر المحيط (٨/١٧٦) .

قوله تعالى : ﴿ نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ ﴾ [القمر : ٣٤] .

ذكرها في الباء [1] ؛ **لَمَّا أَنْ قال :** إنَّها تكون للظرف ، فذكر هذه الآية ، وقوله : ﴿ وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ ﴾ [آل عمران : ١٢٣] فانظره .

قوله تعالى : ﴿ فَأَخَذْنَاهُمْ ﴾ [القمر : ٤٢] .

ذكرها في الهمزة ؛ لَمَّا أنْ تكلَّم على أنَّ الهمزة [2] قد تقع فعلاً ، وذكر البيت المعلوم :

إنَّ هندٌ المليحة ..... ۞ .... [3]

البيت ، **وقال :** إن (وأي) مصدر نوعي ، مثل : ﴿ فَأَخَذْنَاهُمْ أَخْذَ عَزِيزٍ مُقْتَدِرٍ ﴾ [القمر : ٤٢] .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ [القمر : ٤٩] .

ذكرها في موضعين [4] ؛ الأوَّل : في الجمل التي لا محل لها ؛ لَمَّا أنْ تكلَّم على الجملة المفسرة خالف فيها الشّلوبين ، فزعم أنها بحسب ما تفسره فهي في : (زيداً ضربته) لا محل لها . وفي نحو : ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ [القمر : ٤٩] ، ونحو : (زيدٌ الخبزَ يأكله) بنصب الخبز في محل رفع ، ولهذا يظهر الرفع إذا قلت : آكله ، قال :

فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنْهُ يَبِتْ وَهوَ آمِنٌ [5] ۞

---

(١) المغني (١٢١/٢) .

(٢) المغني (٢٦/٢) .

(٣) نصف شطر من صدر بيت ، وتمامه :

.... الحسناء ۞ وأيَ مَنْ أضمَرَتْ لِخِلٍّ وفاءَ

المغني (٢٦/١) .

والبيت من الخفيف ورد منسوبًا ليوسف الصقلي انظر : إنباه الرواة (٧٠/٤) ، وبغية الوعاة (٣٥٦/٢) .

(٤) المغني (٤٦٣/٢) .

(٥) صدر بيت ، وعجزه :

.... ۞ وَمَنْ لا نُجِرْهُ يُمْسِ مِنَّا مُفَزَّعَا

المغني (٤٦٣/٢) .

فظهر الجزم ، وكأن الجملة المفسرة عنده عطف بيان أو بدل ، ولم يثبت [الجمهور / وقوع البيان والبدل جملة ، وقد بينت أن جملة الاشتغال ليست من الجمل التي تسمى في الاصطلاح جملة مفسرة ، وإن حصل فيها تفسير ، ولم يثبت جواز حذف المعطوف عليه] [1] عطف البيان ، واختلف في المبدل منه ، انظر : ما نقل عن أبي عليّ .

وأمَّا **الموضع الثَّاني** ؛ فذكر في السَّابع من الجهة الثَّامنة في الحمل على شيء وفي ذلك الموضع ما يدفعه [2] ؛ لَمَّا أَنْ تكلَّم على قول الزَّمخشريّ في قوله : ﴿ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ ﴾ [هود : ٨١] ، وقد تكلم على ذلك في محله ، **قال :** وقد التزم بعضهم جواز مجيء قراءة الأكثر على الوجه المرجوح ، مستدلاًّ بقوله تعالى : ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ [القمر : ٤٩] ، فإن النصب فيها عند سيبويه على حد : (زيدًا ضربته) ، ولم ير خوف التباس المفسر بالصفة ، مرجحًا كما رآه بعض المتأخرين ، وذلك لأنَّهُ يرى في نحو : (خِفْتُ) بالكسر ، و(طُلْتُ) بالضم ، أنه محتمل لفعلي الفاعل والمفعول ، ولا خلاف أن نحو (تُضارُّ) محتمل لهما ، وأن نحو (مُخْتَار) محتمل لوصفهما ، ثم ذكر كلام الزجّاج في سورة الأنبياء ، فانظره .

قُلْتُ : هذه الآية الكريمة قد قدمنا الكلام على ما يتعلق بها في سورة هود عليه السلام .

قول الشَّيخ في الأَوَّل : (وظهر الجزم ......) إلخ .

قُلْتُ : هذا فيه نظر ؛ لأنَّ الكلام إنما هو في الجملة ، وأما الفعل فهو من قبيل المفردات ، وإبدال الفعل من الفعل جائز ، وإنَّما الكلام في وقوع البدل جملة إلا أن يقال : إنما ذكر الجزم في البيت دليلاً على أنَّ المراد إذا حلَّ محلّ هذه الجملة يظهر فيه الإعراب ، لكن الجملة =

والبيت من الطويل ، وهو لهشام المري . انظر : الكتاب (١١٤/٣) ، خزانة الأدب (٤٠/٩) .

وورد البيت بلا نسبة ، انظر : شرح التسهيل (٧٤/٤) ، شرح الرضي على الكافية (٩٣/٤) ، شرح شواهد المغني (٨٢٩/٢) .

(١) ما بين المعقوفين مطموس ، ونقلته بنصّه من المغني (٤٦٣/٢) .

(٢) المغني (٦٨٥/٢) .

لها محل وفيه نظر لا يخفى .

قوله : (و لم يثبت الجمهور .....) إلخ .

قُلْتُ : أما عطف البيان فصحيح ، وأما البدل فقد تكرر من الشَّيخ جواز ذلك في مواضع ، ورأيت من جملة ذلك في الفرق بين البدل ، وعطف البيان ، والمسألة فيها خلاف معلوم ، وانظر لأي شيء كان المميز لا يجوز حذفه بلا خلاف ، بخلاف البدل .

قوله : (وقد بينت) .

أشار إلى ذلك في حد التفسيريّة ، فانظره .

قوله : (وقد اختلف في المبدل منه) .

قُلْتُ : من جملة ذلك العائد إذا حذف ، فاختلف في جواز البدل منه ، والصحيح الجواز .

قوله في الموضع الثَّاني : (وقد التزم .....) إلخ .

قُلْتُ : قد قدمنا بيان البدل الذي أشار إليه في سورة هود ، فراجعه لئلا نطوّل بإعادته [1] ، والله الموفق للصواب بمَنِّه وفضله .

قوله تعالى : ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ ﴾ [القمر : ٥٢] .

ذكرها في موضعين ؛ الأوَّل : في (كلّ) [2] ؛ **لَمَّا أَنْ قال :** فإن كانت مضافة إلى مُنْكَّرٍ وجب مراعاة معناها ، فلذلك جاء الضمير مفردًا مذكر في ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ ﴾ ، فانظره .

الثَّاني : في الجزء الثَّاني [3] ؛ لَمَّا أَنْ ذكر أَنَّ الجمل بعد النكرات صفات ، وبعد المعارف أحوال ، وذكر في ذلك قيودًا أطال الكلام فيها ، **ثم قال بعد ذلك :** القيد الثالث : وجود

---

(١) الجمع الغريب (٦٤٩/٢ – ٦٥٢) عند قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ ﴾ [هود : ٨١] .

(٢) المغني (٢٢٠/١) .

(٣) المغني (٤٩٥/٢) .

المقتضى ، واحترزت بذلك من نحو : ﴿ فَعَلُوهُ ﴾ من قوله تعالى : ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ ﴾ صفة لكل أو لشيء ، ولا يصح أن يكون حالاً من كل ، مع جواز الوجهين في : (كل رجل جاءك) [1] ؛ لعدم ما يعمل في الحال ، ولا تكون خبرًا ؛ لأنَّهم لم يفعلوا كل شيء ، فانظره .

قُلْتُ : أما الموضع الأول فظاهر ، وأَمَّا الثَّاني فقيل إنما يمتنع الخبر كما ذكر إذا علق الظرف بفعلوه ، وأما إذا علق بمحذوف صفة لكل فلا إطالة فيها ، تأمَّل ذلك ففيه نظر .

وهذه آخر آية رأيت من هذه السورة الكريمة ، أعاد الله علينا بركاتها بمَنِّه وفضله ، وصلَّى الله على سيِّدنا محمَّدٍ ، وعلى آله وصحبه وسلَّمَ .

❁❁❁

(١) في المغني : (أكرم رجل جاءك) . انظره : (٢/٤٩٥) .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صلى الله على سيِّدنا ومولانا محمَّد ، وعلى آله وصحبه وسَلَّمَ تسليمًا

سورة الرحمن جلّ وعلا

قال الفقير إلى ربه : هذه السورة الكريمة ذكر الشَّيخ منها :

قوله تعالى : ﴿ الرَّحْمَنُ * عَلَّمَ الْقُرْءَانَ ﴾ [الرَّحمن : ١ ــ ٢] .

ذكرها في موضعين ؛ **الأوَّل** : في الجمل التي لا محل لها [١] ، وتكلم على الجملة المستأنفة ، وعلى آية آل عمران : ﴿ لا تَتَّخِذُوا بِطَانَةً مِنْ دُونِكُمْ ﴾ [آل عمران : ١١٨] ، **قال بعد ذلك** في الرد على الواحدي : والذي يظهر أن الصفة تتعدد بغير عاطف ، وإن كانت جملة كما في الخبر ، نحو : ﴿ الرَّحْمَنُ * عَلَّمَ الْقُرْءَانَ * خَلَقَ الإِنْسَانَ * عَلَّمَهُ الْبَيَانَ ﴾ [الرَّحمن : ١ ــ ٤] .

والثَّاني : في الفرق بين الحال والتمييز [٢] ، أتى بها دليلاً على أَنَّ الرَّحمن غير صفة ، في كونه جاء في الآية غير تابع ، فانظره .

قُلْتُ : الآية لا يتعين فيها الإعراب المذكور ، بل قد قيل : الوقف على قوله : الرحمن فهو بالإنصاف [٣] بعيد ، وإن سلَّمنا الإعراب المذكور ، فقد تقدَّم لنا أن قياس الصفة على الخبر لا يصح ؛ لأنَّ أحكامها مفترقة من جهات ، لا من جهة النسبة ، فإنها في

---

(١) المغني (٢/٤٤٤) .

(٢) المغني (٢/٥٣٣) .

(٣) كذا . ولم يتّضح .

الخبر إسنادية ، وفي الصفة تفسيرية ، ولا في الحكم ، فإن الجملة الإنشائية تصح خبرًا على الصحيح ، ولا تصح صفة ، ولو قال الشَّيخ : على الحال ، لكان أقرب / ؛ لا أن يقال : إنَّ الحال إنما .... [1] تقدَّم لنا في سورة الفاتحة [2] الكلام على المسألة على أنَّ كثيرًا من .... [3]

قوله تعالى : ﴿ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ ﴾ [الرَّحمن : ٥] .

ذكرها في الباب الثَّالث [4] ؛ لَمَّا أَنْ تكلَّم على .... [5] .

قال : والأرجح في الآية أن يقدر بجريان بحسبان ، فإن قدرت الكون قدرت مضافًا ، أي : جريان الشمس والقمر كائن بحسبان ، فانظره .

قُلْتُ : لا يبعد أن يجري هنا الخلاف إذا تعارض الحذف من المبتدأ ، أو من الخبر أيهما أولى مثل : ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ ﴾ [البقرة : ١٩٧] .

قوله تعالى : ﴿ يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ ﴾ [الرَّحمن : ٢٢] .

ذكرها في (أو) [6] ؛ لَمَّا أَنْ تكلَّم على أنَّها تكون للتقسيم ، وذكر البيت :

فَقَالُوا : لَنَا ثِنْتَانِ ، لاَ بُدَّ مِنْهُمَا ۞ صُدُوْرُ رِمَاحٍ أُشْرِعَتْ أَوْ سَلاَسِلُ [7]

---

(١) طمس بمقدار نصف سطر بسبب التَّرميم الَّذي لحق بالمخطوط .

(٢) الجمع الغريب (٢٨/١) .

(٣) طمس بمقدار نصف سطر بسبب التَّرميم الَّذي لحق بالمخطوط .

(٤) المغني (٥١٨/٢) .

(٥) طمس بمقدار نصف سطر بسبب التَّرميم الَّذي لحق بالمخطوط .

(٦) المغني (٧٨/١) .

(٧) المغني (٧٨/١) .

والبيت من الطويل ، وهو لجعفر بن علبة الحارثي . انظر : شرح ديوان الحماسة ، للمرزوقي (٤٥/١) ، شرح شواهد المغني (٣٠٣/١) ، شرح أبيات مغني اللبيب (٦٠/٢) .

والبيت بلا نسبة في : شرح التسهيل (٣٦٣/٣) ، شرح الإشموني (٤٦٤/٢) ، همع الهوامع (١٣٤/٢) .

قال : وليس فيه دليل ؛ لاحتمال أن يكون على حذف مضاف ، أي : لا بُدَّ من أحدهما ، كما فعل في الآية .

قُلْتُ : الآية قيل : إنَّها يكون فيها ما يدل على التثنية واقعًا موقع المفرد ، وأنه وارد في كلام العرب ، وبه استدل من قال أن التثنية ليست بنص في مدلولها ، وأظنه أشار إليه ابن عصفور [1] ، فعلى هذا لا حذف ، وقيل إنَّهُ يخرج منهما حقيقة ، فلا حذف أيضًا .

قوله تعالى : ﴿ أَيُّهَا الثَّقَلان ﴾ [الرَّحمن : ٣١] .

ذكرها في حرف الهاء [2] ؛ لَّما أَنْ تكلَّم على (ها) وأنها للتنبيه ، فتدخل على نعت [أي] ، **قال :** ويجوز في هذه في لغة بني أسد حذف ألفها ، وضم الهاء ، إتباعًا ، وعليه قراءة ابن عاصم بالوصل ، بالضم في الوصل ، فانظره .

وذكرها في أماكن الحذف [3] ؛ لَّما أَنْ ذكر حذف حرف النداء فذكر الآية .

قُلْتُ : قد تقدَّم في يوسف سرّ عدم حذف النداء في بعض المواضع [4] ، وحذف حرف النداء لا يجوز على الإطلاق ، كما هو معلوم ، وأمثلة الشَّيخ تفيد ذلك ، ومعلوم مذهب الأخفش في (أي) المذكورة ، وما ذكره أهل النحو في صفة (أي) بعد النداء ، وأنه لا يجوز النصب فيها على الصّحيح .

قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا انْشَقَّتِ السَّمَاءُ ﴾ [الرَّحمن : ٣٧] إلى قوله : ﴿ مَقْصُورَاتٌ ﴾ [الرَّحمن : ٧٢] .

ذكر ذلك في الجملة الاعتراضية [1] ؛ لَّما أَنْ فرق بينهما وبين الحالية ، بأن الاعتراضية قد

---

(١) ضرائر الشِّعر (ص ٢٥٣) .

(٢) المغني (٤٠٣/٢) .

(٣) المغني (٧٣٧/٢) .

(٤) الجمع الغريب (٦٨١/٢) .

(١) المغني (٤٥٨/٢) .

تدخل عليها الفاء ، وذكر لذلك أمثلة ، **ثُمَّ قال :** والجملة ﴿ فَبِأَيِّ ءَالاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴾ [الرَّحمن : ٣٨] الفاصلة بين ﴿ فَإِذَا انْشَقَّتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ وَرْدَةً كَالدِّهَانِ ﴾ [الرَّحمن : ٣٧] ، وبين الجواب وهو : ﴿ فَيَوْمَئِذٍ لا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلا جَانٌّ ﴾ [الرَّحمن : ٣٩] ، والفاصلة بين﴿ وَمِنْ دُونِهِمَا جَنَّتَانِ ﴾ [الرَّحمن : ٦٢] ، وبين ﴿ فِيهِنَّ خَيْرَاتٌ حِسَانٌ ﴾ [الرَّحمن : ٧٠] ، وبين صفتيهما وهي : ﴿ مُدْهَامَّتَانِ ﴾ [الرَّحمن : ٦٤] في الأولى ، و﴿ حُورٌ مَقْصُورَاتٌ ﴾ [الرَّحمن : ٧٢] في الثَّانية ، ويحتملان تقدير مبتدأ ، فتكون الجملة إما صفة أو مستأنفة .

قوله تعالى : ﴿ فَيَوْمَئِذٍ لا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلا جَانٌّ ﴾ [الرَّحمن : ٣٩] .

ذكرها في العطف على المعنى استطرادًا ، فانظره [(١)] .

قوله تعالى : ﴿ هَلْ جَزَاءُ الإِحْسَانِ إِلا الإِحْسَانُ ﴾ [الرَّحمن : ٦٠] .

ذكرها في الباب السادس في المعرفة إذا أعيدت معرفة [(٢)] إلى آخر كلامه ، ونقض على النحويين بآيات منها هذه ، فإن الأولى العمل ، والثَّاني الثواب ، انظر الأنعام ، وألم نشرح في هذه القاعدة ، وآل عمران .

وذكرها في (هل) [(٣)] ؛ **لَمَّا أَنْ قال :** وقد يراد بها النفي بدليل وقوع إلا بعدها ، كالآية . انظره .

قوله : ﴿ مُدْهَامَّتَانِ ﴾ [الرَّحمن : ٦٤] .

ذكرها في الرَّابع عشر من أمثلة الجهة الأولى [(١)] ، واستطرادًا في قوله : ﴿ فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَى ﴾ [الأعلى : ٥] فانظر ذلك .

---

(١) المغني (٢/٥٥٤) .

(٢) المغني (٢/٧٥٥ ـــ ٧٥٦) .

(٣) المغني (٢/٤٠٤) .

(١) المغني (٢/٦١٤) .

وهذه آخر آية رأيت من هذه السورة الكريمة ، أعاد الله علينا بركاتها بمَنِّه وفضله ، وصلَّى الله على سيِّدنا محمَّدٍ ، وعلى آله وصحبه وسلَّمَ تسليمًا .

❁❁❁

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صلى الله على سيِّدنا ومولانا محمَّد ، وعلى آله وصحبه وسَلَّمَ تسليمًا

سورة الواقعة

قال الفقير إلى ربه : هذه السورة الكريمة ذكر الشَّيخ منها آيات ، منها :

قوله تعالى : ﴿ إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ ﴾ الآية [الواقعة : ١] .

ذكرها في خروج (إذا) [(1)] عن الظرف ؛ **لَمَّا أَنْ قال :** الفصل الأول في خروج (إذا) عن الظرفيّة ، وذكر كلام الأخفش في آية الزمر ، قال : وزعم أبو الفتح في : ﴿ إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ ﴾ الآية ، فيمن نصب خافضة ، أَنَّ (إذا) الأولى مبتدأ ، والثَّانية خبر ، والمنصوبان حالان ، وكذا جملة (ليس) ومعموليها ، والمعنى وقت وقوع الواقعة خافضة لقوم ، رافعة لآخرين هو وقت رجّ الأرض ، وقال قوم في : (أخطبُ ما يكون الأمير قائمًا) : إنَّ الأصل : أخطب أوقاتِ أكوان الأمير إذا كان قائمًا ، أي : وقت قيامه ، فحذفت الأوقات ونابت (ما) المصدرية عنها ، ثم حذف الخبر المرفوع / ، وهو (إذا) ، وتبعها (كان) التامة وفاعلها في الحذف ، ثم نابت الحالُ عن الخبر ، ولو كانت (إذا) على هذا التقدير في موضع نصب لاستحال المعنى ، كما يستحيل إذا قلت : (أخطب أوقات أكوان الأمير يومَ الجمعة) إذا نصبت اليوم ؛ لأنَّ الزمان لا يكون محلاً للزمان .

---

(١) في المغني (١/١٠٩) .

ثم ذكر بيت الحماسي في قوله :

وَبَعْدَ غَدٍ ... . [1] ❀

البيت ، أن (إذا) في موضع جر بدلاً من غد .

وزعم ابن مالك أَنَّ (إذا) وقعت مفعولاً في قوله ـــ عليه الصلاة والسلام ـــ لعائشة ـــ رضي الله عنها ـــ : « **إنِّي لأعْلَمُ إذَا كُنْتِ عَنِّي رَاضِيَةً** » [2] ، **ثُمَّ قال :** والجمهور على أَنَّ (إذا) الظرفيّة لا تخرج عن الظرفيّة ، ثُمَّ تأوّل ما استدلّوا به ، فقال : إِنَّ (إذا) في الآية بدل من (إذا) الأولى ، والأولى ظرف ، وجوابها محذوف لفهم المعنى ، وحسنه طول الكلام ، وتقديره بعد (إذا) الثَّانية ، أي : انقسمتم أقسامًا ، وكنتم أزواجًا ثلاثة ، وأما في البيت فظرف لـــ (لهف) ، وأما التي في المثال ففي موضع نصب ؛ لأنَّنا لا نقدر زمانًا مضافًا إلى ما لا يكون ، إذ لا موجب لهذا التقدير ، وأما الحديث فإذا ظرف لمحذوف مفعول لـــ (أعلم) ، هذا معنى ما ذكر .

قُلْتُ : ما نقله عن أبي الفتح وقع نظيره للمبرِّد [3] ، ونقل بعضهم نظير ذلك عن سيبويه [4] .

---

(١) جزء من صدر بيت ، وتمامه :

..... يَا لَهْفَ نَفْسِي عَلَى غَدٍ ❀ إذا رَاحَ أَصْحَابِي وَلَسْتُ بِرَائِحِ

المغني (١/١٠٩) .

والبيت من الطَّويل ورد منسوبًا لأبي الطمحان القيني . انظر : شرح ديوان الحماسة ، للمرزوقي (٣/١٢٦٦) .

وورد منسوبًا لهدبة بن خشرم في شرح شواهد المغني (١/٢٧٤) .

والبيت بلا نسبة في : أمالي ابن الشجري (١/٤٢١) ، تذكرة النحاة (ص ٦٥٤) ، والأشباه والنظائر (٨/٢٦) .

(٢) سبق تخريجه ص ١٩٠ .

(٣) المقتضب (٣/١٧٨) . قال المبرّد : (فأمّا (إذا) التي تقع للمفاجأة فهي التي تسدّ مسدّ الخبر) ، وفي موضع آخر قال : (خرجت من الدار فإذا زيد ...) ، (٣/٢٧٤) .

وعلّق الشَّيخ محمَّد عبد الخالق عضيمة ـــ يرحمه الله ـــ على الموضعين فقال : (فكلامه في هذين الموضعين يفيد أَنَّ (إذا) الفجائية ظرف ، فإنّها جعلها تسدّ مسدّ خبر المبتدأ) . المقتضب : هامش (٢/٥٧) .

وهذا فيما أظنه قصده الرصّاع بقوله : (وقع نظيره للمبرد) .

(٤) الكتاب (١/١٠٧) .

وقول الشَّيخ : (فيمن نصب بفي بخلاف من رفع) .

فإنَّهُ لا يتقرّر ذلك .

فقوله : (ونابت (ما) المصدرية .....) إلخ .

فيه نيابة المصدر الأول عن الزمان ، مع أنه وقع في كلام أبي حيَّان في موضع أن ذلك خاص بالمصدر الصريح ، انظره في البقرة [1] ، ولا يخلو التكلّف في بعض ما ذكر .

قوله تعالى : ﴿ وَحُورٌ عِينٌ ﴾ [الواقعة : ٢٢] .

ذكرها في موضعين ؛ **الأوَّل :** في الخامس عشر من الجهة الأولى [2] ؛ لَمَّا أَنْ تكلَّم على آية الأنعام : ﴿ وَجَنَّاتٍ مِنْ أَعْنَابٍ ﴾ الآية [الأنعام : ٩٩] ، وبيّن ما وقع في ذلك ، **قال :** ونظيره قراءة من قرأ : ﴿ وَحُورٌ عِينٌ ﴾ بعد قوله : ﴿ وَيُطَافُ عَلَيْهِمْ ﴾ [الإنسان : ١٥] أي : ولهم حور عين ، وانظره .

الثَّاني : في الباب الثَّامن [3] ؛ لَمَّا أَنْ تكلَّم على الخفض على الجوار ، **وقال :** القاعدة الثَّانية : أن الشيء قد يُعْطَى حكم الشيء إذا جاوره ، كقول بعضهم : (هذا جحر ضبٍّ خربٍ) بالجر ، والأكثر الرفع ، وقال :

❁ كَبِيْرُ أُنَاسٍ فِيْ بِجَادٍ مُزَمَّلِ [4]

---

(١) الجمع الغريب (١/١٩٧) .

(٢) المغني (٢/٦١٤) .

(٣) المغني (٢/٧٨٨) .

(٤) عجز بيت صدره :

كأن أبانًا في عرانين وبله ❁

البيت من الطَّويل ، وهو لامرئ القيس ، انظر : ديوانه (ص ٦٢) ، المغني (٢/٥٩٢) ، خزانة الأدب (٥/١٩٩) .

والبيت بلا نسبة في : أمالي ابن الشجري (١/١٣٥) ، في شرح التسهيل (٣/٣٠٩) ، شرح الرضي (٤/٩٢) .

وقيل به في : ﴿ وَحُورٍ عِينٍ ﴾ فيمن جرّهما ، فإن العطف على ﴿ ولْدَانٌ مُخَلَّدُونَ ﴾ [الواقعة : ١٧] ، لا على﴿ بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ ﴾ [الواقعة : ١٨] ، إذ ليس المعنى أن الولدان يطوفون عليهم بالحور ، وقيل : العطف على ﴿ جَنَّاتٍ ﴾ ، فكأنه قيل : المقربون في جنات وفاكهة ولحم طير وحور ، وقيل : على (أكواب) باعتبار المعنى ، إذ معنى﴿ يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُخَلَّدُونَ ﴾ [الواقعة : ١٧] : ينعمون بأكواب ، ثم ذكر آية المائدة ، ثم ذكر شاهده ، **ثُمَّ قال :** ولا يكون في النسق ؛ لأنَّ العطف يمنع من الجوار .

قُلْتُ : الجوار في هذه الآية بعيد جدًّا ؛ لوجود الفصل بما ذكر ، وبغيره ، والموضع الأول انظره في الأنعام [1] ، والله أعلم .

والتلاوة غيرها الشَّيخ إنما هي ﴿ يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُخَلَّدُونَ ﴾ [الواقعة : ١٧] ، وأمَّا ﴿ يُطَافُ عَلَيْهِمْ ﴾ الآية [الصَّافَّات : ٤٥] فإنما هي في الصافات ، وانظر المائدة [2] .

قوله تعالى : ﴿ وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ ﴾ [الواقعة : ٢٧] .

ذكرها فيما يقع الرّبط به [3] ، فذكر من ذلك تكرار المبتدأ ، فانظره .

قوله تعالى : ﴿ وَفَاكِهَةٍ كَثِيرَةٍ ﴾ الآية [الواقعة : ٣٢] .

ذكرها في (لا) [4] إذا دخلت على مفرد صفة ، فتكرر كالآية .

قوله تعالى : ﴿ لا بَارِدٍ وَلا كَرِيمٍ ﴾ [الواقعة : ٤٤] .

ذكرها في (لا) [5] لمثل ما ذكره في الآية التي ذكرنا لتكررها مع الصفة المفردة .

---

(١) الجمع الغريب (٢/٤١٦) .
(٢) الجمع الغريب (٢/٣٣١ – ٣٣٢) .
(٣) المغني (٢/٥٧٥) .
(٤) المغني (١/٢٧١) .
(٥) المصدر السّابق .

قوله تعالى : ﴿ لَآكِلُونَ مِنْ شَجَرٍ مِنْ زَقُّومٍ ﴾ [الواقعة : ٥٢] .

ذكرها في (مِنْ) [١] ؛ **لَمَّا أَنْ قال :** مسألة : ﴿ لَآكِلُونَ مِنْ شَجَرٍ مِنْ زَقُّومٍ ﴾ ، ﴿ وَيَوْمَ نَحْشُرُ مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ فَوْجًا ﴾ الآية [النَّمل : ٨٣] ، (من) الأولى فيها للابتداء ، والثَّانية للتبيين .

قُلْتُ : ما ذكر ليس متعيّنًا ، انظر المُعْرِب [٢] .

قوله تعالى : ﴿ ءَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ ﴾ الآية [الواقعة : ٥٩] .

ذكرها في موضعين ؛ **الأوَّل :** في (أم) [٣] ؛ لَمَّا أَنْ تكلَّم على أَنَّها قد تكون متصلة ونوَّعها إلى نوعين ، قد تكون بعد همزة التسوية وقد لا تكون ، وذكر بعد ذلك (أم) الَّتي ليست بعد همزة التَّسوية قد تقع بين مفردين ، وبين جملتين في تأويل متّفقتين أو مختلفين ، فذكر مثالاً للجملتين المختلفتين هذه الآية ، **قال :** وذلك أيضًا على الأرجح من كون (أنتم) فاعلاً .

الموضع الثَّاني : في أول الجزء الثَّاني ؛ لَمَّا أَنْ تكلَّم على ما يجب أن يفصل [٤] فيه ، وذكر أمثلة ، **ثُمَّ قال :** الخامس : ﴿ أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا ﴾ [التَّغابن : ٦] وذكر ما يتعلق بهذه الآية .

قال بعد : وتقدير الاسمية في ﴿ ءَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ ﴾ الآية ، أرجح منه في : ﴿ أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا ﴾ ؛ لمعادلتها الاسمية ، وهي ﴿ أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ ﴾ فانظر ذلك في التغابن .

قُلْتُ : تقدَّم أَنَّ المتصلة التي تقع بعد همزة التسوية ، لا بُدَّ أن تكون بين مفردين ، أو جملتين يحل المفرد محلها ، والآية عند الشَّيخ من الثَّاني ، والظاهر الانفصال ؛ لأنَّ

---

(١) المغني (١/٣٥٨) .

(٢) الدرّ المصون (٦/٢٦١) .

(٣) المغني (١/٥٣) .

(٤) المغني (٢/٤٣٥) .

الاستفهام المراد منه التقرير أو الإنكار ، والعلَّة التي ذكر المُعْرِب [1] هنا لا تناسب ، فإن ظاهره أن وقوعها بين جملتين خاص بالمنفصلة ، وقول الشَّيخ في الأرجح تبع فيه المُعْرِب لأجل الهمزة ، ولنا أن نقول : تعارض فيه أمر آخر ، وهو معادلة الاسمية ، وهو الذي أشار إليه في / الموضع الثَّاني ، وانظر ما قدمنا في غير هذه الآية ، من شروط المتصلة مع هذا ، ففيه .... [2]

أم منقطعة إذا كانت بين جملتين مشتركتين في أحد الجزئين من المسند إليه والمسند ، ويقدر على إيقاع مفرد [موقعها] نحو : (أقام زيدٌ أم قام عمرٌو ؟) ، (فأم) منقطعة لا متصلة ؛ لأنك تقدر على الإتيان بالمفرد ، انظر : أحوال المسند من كلام أهل [3] البيان ، لَّما أَنْ تكلَّموا على حذفه ، واعترض المحرر كلام الشَّيخ من وجهين :

الأوَّل : أَنَّ ادِّعاء الأرجحيّة ممنوع ، بل الصواب التسوية ؛ لوجود ما يناسب الفعلية والاسمية .

والثَّاني : أن الاستفهام هنا ليس على بابه ، فلا يصح الاتصال .

قوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا تَذَكَّرُونَ ﴾ [الواقعة : ٦٢] .

ذكرها في (هل) [4] استطرادًا ؛ لَّما أَنْ تكلَّم على قوله : ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الإِنْسَانِ ﴾ [الإنسان : ١] ونقل عن الأئمَّة أنَّ المراد هنا بالاستفهام التقرير إلى آخر ما ذكر .

قال : وهو معنى قوله في هذه الآية ، فهلا تذكرون فتعلمون أنَّ من أنْشأ شيئًا بعد أن لم يكن قادرٌ على إعادته بعد موته ؟

---

(١) الدرّ المصون (٦/٢٦٣) .

(٢) طمس بمقدار نصف سطر بسبب التَّرميم الَّذي لحق بالمخطوط .

(٣) المطوّل (٣٠٥ ــ ٣٠٦) .

(٤) المغني (٢/٤٠٧) .

قوله تعالى : ﴿ لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا ﴾ الآية [الواقعة : ٦٥] .

ذكرها في (لو) [١] ؛ لَّما أَنْ ذكر أن جوابها قد يكون ماضيًا مقرونًا باللام كهذه الآية ، وقد تحذف منه كقوله : ﴿ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا ﴾ [الواقعة : ٧٠] ، وذكر قوله : ﴿ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا ﴾ في أماكن الحذف [٢] ، مثالاً لحذف اللام من جواب (لو) ، وتأمَّل لِمَ حذف اللام من أحد الآيتين وذكرها في الأخرى ؟

قوله تعالى : ﴿ فَلا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ ﴾ [الواقعة : ٧٥] .

ذكرها في موضعين ؛ الأوَّل : في (لا) [٣] ؛ لَّما أَنْ تكلَّم على (لا) التي زيدت فيها ، وتكلم على آية القيامة ، وذكر أن لا يحتمل النفي فيها ، وبنفيها أقسم . قال : والمعنى : لا أقسم بالشيء إلا إعظامًا له ، بدليل : ﴿ فَلا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ ﴾ الآية ، فكأنه قيل : إن إعظامه بالإقسام كلا إعظام ، أي : أنه يستحق إعظامًا فوق ذلك .

وذكرها بعد ؛ لَّما أَنْ ذكر زيادها في آية القيامة ، وأنها زيدت توطئة لنفي الجواب . ورد ذلك بهذه الآية لأنَّ جوابها مثبت ، وذكرها أيضًا بعد ذلك لما أن نقل أنها زيدت في آية القيامة ، لمجرد التوكيد ، فَرَدَّ الشَّيخ بأن ذلك إنّما يتقرّر ، إذا وقعت حشوًا .

قال : ولهذا نقول بزيادها في هذه الآية ، فانظره .

الموضع الثَّاني : في الجملة الاعتراضية ؛ **لَّمَا أَنْ قال :** إنَّ الاعتراض يقع بين القسم وجوابه [٤] ، وذكر آية (ص) ، قال بعد ذلك : ومن ذلك قوله : ﴿ فَلا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ ﴾ ، قال بعد ذلك : السَّابع بين الموصوف وصفته كالآية ، فإن فيها اعتراضًا بين الموصوف وهو قسم ، وصفته وهو ﴿ عَظِيمٌ ﴾ [الواقعة : ٧٦] ، بجملة ﴿ تَعْلَمُونَ ﴾ ،

---

(١) المغني (١/٣٠٠) .
(٢) المغني (٢/٧٤٢) .
(٣) المغني (١/٢٧٦) .
(٤) المغني (٢/٤٥٠) .

واعتراضًا بين ﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ ﴾ ، وجوابه وهو ﴿ إِنَّهُ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ ﴾ [الواقعة : ٧٧] بالكلام الذي بينهما .

وأما قول ابن عطيَّة : ليس فيها إلا اعتراض واحد ، وهو ﴿ لَوْ تَعْلَمُونَ ﴾ ؛ لأنَّ ﴿ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ ﴾ توكيد لا اعتراض ، فمردود ؛ لأنَّ التوكيد والاعتراض لا يتنافيان ، وقد مضى ذلك في جملة الاعتراض .

وذكرها بعد ؛ لَّما أَنْ تكلَّم على قوله : ﴿ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى ﴾ الآية [آل عمران : ٣٦] ؛ **لَمَّا أَنْ** **قال :** قال الزَّمخشريّ : هما جملتان معترضتان [(١)] كقوله : ﴿ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ ﴾ الآية ، وفي التنظير نظر ؛ لأنَّ الذي في هذه الآية اعتراضان كل منهما بجملة لا اعتراض واحد بجملتين .

قُلْتُ : أما الموضع الأوَّل فظاهر ، وكلام الشَّيخ في الموضع الثَّاني يؤخذ منه الخلاف في (لا) المذكورة فيها ، هل هي نافية ، أو زائدة ؟ وما ذكر من أَنَّ الزائد لا يكون أول الكلام مردود بكثير من المسائل التي لا تحصى ، إلا أن يعني أن ذلك خاص بـــ (لا) ، وكلام الشَّيخ هنا فيه ضعف ظاهر ، وانظر آية القيامة [(٢)] في محلها يظهر لك ، وقد نبهنا على كثير من كلامه ، وما أطلقه من الزيادة في القرآن ، وقد نبه في كثير من الصواب ، على أَنَّ الصواب أن يعبر بالصلة ، وقد نقل في غير هذا الموضع عن ابن جنّي زيادة الحرف بمنزلة تكرير الجملة ، وتقدَّم أَنَّ في هذا الكلام نظرًا ، انظر قوله [(٣)] : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ [الشُّورى : ١١] .

---

(١) المغني (٢/٤٥٣) .

(٢) انظر : ص ٣٠٠ ، ٣٠٢ .

(٣) سورة الشورى ساقطة من المخطوط .

قوله تعالى : ﴿ فَلَوْلا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلْقُومَ ﴾ [الواقعة : ٨٣] إلى قوله : ﴿ تَرْجِعُونَهَا ﴾ [الواقعة : ٨٦] .

ذكرها في (لولا) [1] ؛ لَمَّا أَنْ ذكر أنها قد تكون للتوبيخ والتنديم ، وذكر أمثلة ذلك ، **قال :** صفة ذلك ، وقد فصلت من الفعل (بإذ) و (إذا) معمولين لهما ، وبجملة شَرطيَّة معترضة ، فالأول نحو : ﴿ وَلَوْلا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ﴾ [النُّور : ١٦] ، ﴿ فَلَوْلا إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا ﴾ [الأنعام : ٤٣] ، والثّاني والثالث : ﴿ فَلَوْلا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلْقُومَ * وَأَنْتُمْ حِينَئِذٍ تَنْظُرُونَ * وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ وَلَكِنْ لا تُبْصِرُونَ * فَلَوْلا إِنْ كُنْتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ * تَرْجِعُونَهَا ﴾ [الواقعة : ٨٣ ــ ٨٧] ، المعنى : فهلا ترجعون الروح إذا بلغت الحلقوم إن كنتم غير مدينين ، وحالتكم أنكم تشاهدون ذلك ، ونحن أقرب إلى المحتضر منكم بعلمنا ، أو بالملائكة ، ولكنكم لا تشاهدون ذلك ، و(لولا) الثّانية تكرار للأولى . انتهى .

وذكر أيضًا قوله : ﴿ فَلَوْلا إِنْ كُنْتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ * تَرْجِعُونَهَا ﴾ [الواقعة : ٨٦ ــ ٨٧] في الجملة [2] الاعتراضيّة / .... [3] .

فإن قُلْتَ : كلام الشَّيخ مشكل من وجهين : أَنَّهُ اعترض قبل هذا بيسير كلام النحويين في تقديرهم في بيت النابغة : لولا تعدون ، بأنّ حقَّهم أن يعدوا الماضي ؛ لأنَّ (لولا) للتوبيخ والتنديم وإنما يليها الماضي ، وهذه الآية ذكر فيها المضارع وهو قوله : ﴿ تَرْجِعُونَهَا ﴾ . الثّاني : أنه صرح بأن (لولا) الثّانية تأكيد للأولى ، وإذا كان كذلك ولم يذكر بعدها فعل ، وإنما الفعل للأولى ، وإذا لم يكن فعل بعدها فكيف يقول : وقع

(١) المغني (٢/٣٠٣) .
(٢) المغني (٢/٤٥٨) .
(٣) طمس بمقدار سطر بسبب التّرميم الّذي لحق بالمخطوط .

الفصل بجملة شَرطيَّة ، والفعل إنّما هو لِلَولا الأولى ، والصواب أن الفصل إنما وقع بين فعل الأولى ، وبينها ، نعم وقع الاعتراض بين الظرف وعامله .

قُلْتُ : أمَّا الاعتراض الأول فوارد على الشَّيخ ، إلا أن يقول المضارع بمعنى الماضي ، كما قال في عكسه في التحضيض فحقه أن يزيد هذه الزيادة هنا ، على أَنَّ الخلاف معترض في كونه زعم في البيت أن التوبيخ إنما يتقرّر في المضي ، فيقال : وكذلك يتقرّر في المضارع لمن قصد الفعل ، ويلزم من ذلك التوبيخ في المضي ، ويبعد أن يراد هنا التخصيص أو العرض ، وإن كان في كلام الشَّيخ ما يفضي إليه بتقدير هلا .

أما الإشكال الثَّاني فقد وقع للزَّمخشريّ [1] هنا ، مثل قول الشَّيخ ، ويتأول عنه أنه راعى الصورة اللفظية ، ثم إن تأكيد الحرف بالحرف لا يجوز إلا بشروط ، فإن قُلْتَ : كيف يتقرر التوبيخ في الآية مع أن الفعل ليس من قدرهم ؟

قُلْتُ : لا يخلو في الآية من تهكم بالمخاطبين .

فإن قُلْتَ : جعل الشَّيخ في الموضع الثَّاني في الآية اعتراضًا فبين أي شيء وقع الاعتراض ؟

قُلْتُ : وقع الاعتراض بين (لولا) والفعل وهو قوله : (ترجعونها) ، وقد ذكر المُعْرِب [2] أعاريب غير هذا ، لا تخلو من ضعف .

قوله تعالى : ﴿ لا تُبْصِرُونَ ﴾ [الواقعة : ٨٥] .

ذكرها مثالاً لحذف المفعول [3] . قال : ويطرد بعد نفي العلم : انظر أماكن الحذف .

---

(١) الكشَّاف (٤٥٨/٤) .

قال الزمخشري : (فلولا ترجعونها إذا بلغت الحلقوم) .

(٢) الدرّ المصون (٢٩٦/٦) .

(٣) المغني (٧٢٧/٢) .

قُلْتُ : والظاهر أن هذا الفعل المراد منه نفيه ، وأنه لا تعلق بمفعول ، فيعترض عليه كما اعترض هو على كثير من أهل النحو في عدمهم مثله من الحذف ، وهذا الكلام في الحقيقة إنما يعتبره أهل البيان .

قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ ﴾ الآية [الواقعة : ٨٨] .

ذكرها في (أما) [١] ؛ **لَمَّا أَنْ قال :** أنه قد يفصل بينها وبين جوابها بأمور ، من ذلك : الجملة الشَرطيَّة ، فذكر الآية مثالاً للجملة الشَرطيَّة ، وذكرها أيضًا في فصل [٢] إذا دار بين أن يكون المحذوف أولاً أو ثانيًا ، فكونه ثانيًا أولى على الصحيح إلا لمعارض ، فينبغي الخلاف كقوله : ﴿ قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الإِنْسُ وَالْجِنُّ ﴾ الآية [الإسراء : ٨٨] ، وقد قدمناه ، قال : فقلنا بذلك في ﴿ فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ ﴾ [الواقعة : ٨٨] ، فانظره .

وذكرها [٣] أيضًا في آخر مسألة من الباب الثالث ؛ **لَمَّا أَنْ قال :** ردَّ ابن مالك على من قال : ما يتعلق به الجار فعل ، بقولك : (أما في الدار فزيد) ؛ لأنَّ (أما) لا يليها الفعل إلا مقرونًا بحرف الشرط كالآية ، ورد عليه بأن الفعل في مثل ذلك يقدر مؤخرًا .

قُلْتُ : فصرّح الشَّيخ بأن الجواب في الآية لـــ (أما) ، وفي المسألة ثلاثة أقوال ، قدمناها في غير هذا الموضع ، وأشار إلى بعضها في التَّسهيل [٤] .

قال الشَّيخ في غير هذا [٥] الكتاب : (وإنما كان الجواب المذكور لـــ (أما) دون الشرط لوجهين :

أحدهما : أَنَّ القاعدة إذا اجتمع شرطان ، ولم يذكر بعدهما إلاَّ جواب واحد ، فإنه يجعل للأوَّل .

---

(١) المغني (٩٦/١) .

(٢) المغني (٧١٤/٢) .

(٣) المغني (٥١٩/٢) .

(٤) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص ٢٤٥) .

(٥) اعتراض على الشَّرط : ١ ــ ٢ .

الثَّاني : أَنَّ شرط (أما) قد حذف ، فلو حذف الجواب لحصل إجحاف) .

قيل : وقد أجاز الزَّمخشريّ [1] حذف جواب (أما) ، وظاهر كلام الشَّيخ أنه لا يجوز .

قال الدَّماميني [2] : ولقائل أن يقول : لا نسلم أَنَّ شرطين اجتمعا تحقيقًا ، بل الجواب للثاني ، وهو وجوابه جواب للأول ، والفاء المؤخرة داخلة على الشرط الثَّاني ، ثم أخرت الفاء جريًا على القاعدة ، من كراهية اجتماع حرفين أول الكلام .

قُلْتُ : لم يصلح في المسألة على الخلاف الذي فيها ، والخلاف معلوم بين سيبويه والفارسي ، وذكر هنا كلامًا عن الرَّضيّ لم يظهره ، فانظره [3] .

وهذه آخر آية رأيت من هذه السورة الكريمة ، أعاد الله علينا بركاتها بمَنِّه وفضله ، وصلَّى الله على سيِّدنا محمَّدٍ ، وعلى آله وصحبه وسلَّمَ / .

❁❁❁

---

(١) قال الزَّمخشريّ عند قوله تعالى : ﴿ إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾ [الإنسان : ٣] : « وقرأ أبو السّمال بفتح الهمزة في (أمَّا) وهي قراءة حسنة ، والمعنى : إمَّا شاكرًا فبتوفيقنا ، وإِمَّا كفورًا فبسوء اختياره » . الكشَّاف (٤/٦٥٤) .

قال الدَّماميني معلِّقًا على كلام الزَّمخشريّ : « هذا يلزم عليه حذف جواب أمَّا » . حاشيته على المغني (١/١٣١) .

(٢) تحفة الغريب (١٩/أ) .

(٣) شرح الكافية (٤/٤٦٩) .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صلى الله على سيِّدنا محمَّد ، وعلى آله وصحبه وسَلَّمَ تسليمًا

سورة الحديد

قال الفقير إلى ربه : هذه السورة الكريمة ذكر الشَّيخ منها آيات ، منها :

قوله تعالى : ﴿ لا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ ﴾ [الحديد : ١٠] .

أي : ومن أَنْفق بعده ، ودليل التقدير [(١)] أن الاستواء إنما يكون بين شيئين ، ودليل المقدر : ﴿ أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا ﴾ [الحديد : ١٠] .

قُلْتُ : الاستواء يدل على حصول شيئين لا على حذف المعطوف ، ولعل المقدر مع من أَنْفَق بعده ، فليس في الآية حذف معطوف إلا أن يقال المذكور في غير الآية ، إنما هو حرف العطف ، ففيه نظر .

قوله تعالى : ﴿ وَكُلاًّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى ﴾ [الحديد : ١٠] .

ذكرها في روابط الجملة مع آية النساء [(٢)] ، وذكر أنه لم يقرأ بالرفع في النساء ، وذكر سِرَّ ذلك ، انظره في النِّساء [(٣)] ، وذكرها بعد ذلك في آخر بيان أنه قد يظن الشيء من

---

(١) المغني (٢/٧٢٠) .

(٢) المغني (٢/٥٧٣) .

(٣) الجمع الغريب (١/٢٨٥ - ٢٨٦) .

الحذف وليس منه [1] ، فذكر أن الآية مع قسم ما بعد من الحذف ، وذكرها في آخر شروط الحذف [2] ؛ **لمَّا أَنْ قال :** تنبيه : ربما خولف مقتضى هذين الشرطين للضرورة أو في قليل من الكلام ، فالأول مثله قوله :

وَخَالِدٌ يَحْمَدُ سَادَاتُنَا [3] ۞ ....

البيت ، وهو مع العموم أسهل ، ومنه قراءة ابن عامر في الآية .

قُلْتُ : الصَّواب أنَّ ما ورد في القرآن هو الأبلغ والأفصح ، ولا عبرة بما ذكر ابن عصفور وغيره ، فإن القراءة المتواترة ترد ذلك ، وانظر النساء السرّ الذي أشار إليه تناسب الفعلية قبل وبعد ، بخلاف هذه ، وتقدَّم البحث فيه .

قوله تعالى : ﴿ يَسْعَى نُورُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ ﴾ [الحديد : ١٢] .

ذكرها في الباء [4] ؛ **لمَّا أَنْ قال :** إنَّها تكون للمجاوزة ، وذكر الخلاف في كونها تختص بالسؤال ، قال : وقيل : إنَّها تختص بدليل قوله تعالى : ﴿ يَسْعَى نُورُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ ﴾ .

---

(١) المغني (٢/٧٠٢) .

(٢) المغني (٢/٧٠١) .

(٣) صدر بيت عجزه :

.... ۞ بالحَقِّ لا يَحْمَدُ بالبَاطِلِ

المغني (٢/٧٠١) .

والبيت من السّريع ، وورد منسوبًا للأسود بن يعفر . انظر : المقرب ، لابن عصفور (١/٨٤) ، شرح أبيات مغني اللّبيب (٦/٤٨) .

وورد البيت بلا نسبة في : شرح التسهيل (١/٣١٣) ، البحر المحيط (١/٣٥٤) .

(٤) المغني (١/١٢٢) .

قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ ﴾ الآية [الحديد : ١٦] .

ذكرها في موضعين ؛ الأوَّل : في الهمزة [١] ؛ لَمَّا أَنْ ذكر أنها قد تكون للاستبطاء ، فذكر الآية .

الثَّاني : في (أَنْ) المصدرية [٢] ؛ لَمَّا أَنْ ذكر أنها قد تكون مع ما بعدها في موضع رفع بالفاعلية إذا كانت بعد فعل لغير اليقين ، فذكر الآية ، فانظره .

فإن قُلْتَ : **قوله** في الموضع الأول : أن تكون للاستبطاء .

قيل : عليه الاستبطاء في الآية لا يصحّ ؛ لأنَّ الاستبطاء إنما يتقرر بحضور خشوعهم ، لا بعدمه ، فهل يصح أم لا ؟

قُلْتُ : لعل الشَّيخ رأى أنَّ هذا الاستبطاء متولد من همزة الإنكار ، والإنكار في معنى النفي ، ونفي النفي إثبات ، فتقرر الاستبطاء بحضور الخشوع ، والله أعلم .

قوله تعالى : ﴿ لِكَيْ لا تَأْسَوْا ﴾ [الحديد : ٢٣] .

ذكرها في (كي) [٣] دليلاً على أنَّها ترد بمعنى (أنْ) المصدرية .

قُلْتُ : الآية دالة على أنَّها مصدرية ؛ لدخول اللام عليها وهي حرف جر ، وحرف الجر لا يدخل على حرف جر ، ولا يقال : إن الحرف الثَّاني مؤكد للأول ؛ لأنَّ ذلك لا يجوز إلا في الضرورة ، وهذا ما لم يصرح بـــ (أَنْ) بعد (كي) فإنهم رجّحوا أن تكون (كي) جارة ، وجوَّزوا أن تكون مصدرية ، انظره في مَحَلِّه فإن فيه إشكالاً .

قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ لا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ ﴾ الآية [الحديد : ٢٣] .

ذكرها ـــ رحمه الله ـــ في الجهة السَّادسة [٤] ، في الموضع الثَّاني منها ؛ لَمَّا أَنْ تكلَّم على

(١) المغني (١/٢٥) .
(٢) المغني (١/٣٥) .
(٣) المغني (١/٢٠٦) .
(٤) المغني (٢/٦٥٩) .

اشتراط التعريف في مواضع ، واشتراط التنكير كذلك ، وذكر الوهم في المسائل ، وذكر أن الصواب في النعت أن لا يقع مخالفًا للتعريف وضده ، خلافًا للأخفش .

قال : وقاله بعضهم في هذه الآية .

قُلْتُ : النسخ التي رأيت في كلام الشَّيخ (إِنَّ الله لا يحب) ، والصواب : (والله لا يحب) ، وما ذكر في الآية أشار إليه المُعْرِب [1] ، وليس فيها دليل ، انظره ، وذكرها أيضًا في أول التأليف [2] ؛ لَمَّا أنْ ذكر حرف الكاف ، وتكلم على أقسام (كل) ، وتكلم على المسألتين اللتين ختم بهما ، وقال في المسألة الأولى : قال البيانيون : إذا وقعت (كل) في حَيِّز النفي كان النفي موجهًا إلى الشمول خاصة ، وأفاد بمفهومه ثبوت الفعل لبعض الأفراد ، وإن وقع النفي في حيزها اقتضى السلب عن كل فرد ، وذكر أمثلة ذلك على ما هو معلوم في محله ، قال بعد : وقد يشكل على قولهم الأوَّل : الآية الكريمة .

قال : وقد صرح الشّلوبين ، وابن مالك بأنه لا فرق في ذلك بين رفع (كل) ونصبها في بيت أبي النجم . قال : والحق ما قاله أهل البيان ، والجواب عن الآية أن دلالة المفهوم إنما يعول عليها عند عدم المعارض ، وهو هنا موجود ؛ إذ دلَّ الدَّليل على تحريم الاختيال والفخر مطلقًا .

قُلْتُ : هذه المسألة للعلماء فيها كلام طويل ، وحاصل النقل هل يفرق بين كون (كل) بعد النفي ، وبين (كل) كون النفي بعدها ؟

فيه قولان : مذهب عبد القاهر [3] وجماعة من أهل البيان ، الأول ، ومذهب جماعة من أهل النحو [4] ، الثَّاني ، وإذا قلنا بالأول / .

---

(١) الدرّ المصون (٢/٣٦١) .

(٢) المغني (١/٢٢٥) .

(٣) دلائل الإعجاز (٢٧٨ ــ ٢٨٠) .

(٤) كأبي عليّ الشّلوبين وابن مالك كما ذكرهما ابن هشام . انظر : المغني (١/٢٢٥) .

.... [1]

أهل البيان ، وفي بسط ذلك الدَّليل والرد عليه طول ، وقد استوفيته في تقييد قيّدته في أسماء الأجناس وأحكامها ، الثَّاني للشيخ عبد القاهر ، ورد عليه التَّفتازاني بهذه الآية وأشباهها [2] .

قال : والصواب أن يقال : إن هذا الحكم أكثريٌّ لا كلّيٌّ ، والقول الثَّالث لصاحب الإيضاح ، وأخذ ذلك من الحديث من وجهين ، انظره ، وانظر ما ردّ عليه التَّفتازاني [3] في بيت أبي النجم .

قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ ﴾ الآية [العنكبوت : ١٤] .

ذكرها في (الواو) [4] ؛ لَمَّا أَنْ قال : إِنَّها ترد لعطف الشيء على سابقه ، كالآية .

قوله تعالى : ﴿ وَرَهْبَانِيَّةً ﴾ الآية [الحديد : ٢٧] .

ذكرها في النوع الرَّابع من الجهة السَّادسة في القسم الثَّاني منه [5] ، قال : من الوهم فيه قول الفارسي في : ﴿ وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا ﴾ [الحديد : ٢٧] : إنه من باب (زيدًا ضربته) ، واعترضه ابن الشَّجري بأن المنصوب في هذا الباب شرطه الاختصاص ، ليصح رفعه بالابتداء ، والمشهور أنه عطف على ما قبله ، و(ابتدعوها) صفة ، ولا بُدَّ من تقدير مضاف ، أي : وحُبَّ رهبانية ، وإنما لم يحمل أبو علي الآية على ذلك ؛ لاعتزاله ، فقال : (لأن ما يبتدعونه لا يخلقه الله ﷻ) ، انظر ما ذكر في الصف [6] .

---

(١) طمس بمقدار سطر بسبب التَّرميم الَّذي لحق بالمخطوط .

(٢) المطوّل (٢٧٩ ـــ ٢٨١) .

(٣) المصدر السّابق .

(٤) المغني (٢/٤٠٨) .

(٥) المغني (٢/٦٦٢) .

(٦) انظر : ص ٢٤٣ .

قوله تعالى : ﴿ لِئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ ﴾ [الحديد : ٢٩] .

ذكرها في (لا) [1] الزائدة مثالاً لذلك ، وذكرها أيضًا بعد ذلك لهذا المعنى أيضًا .

وهذه آخر آية رأيت من هذه السورة الكريمة ، أعاد الله علينا بركاتها بمَنِّه وفضله ، وصلَّى الله على سيِّدنا محمَّدٍ ، وعلى آله وصحبه وسلَّمَ .

❁❁❁

(١) المغني (١/٢٧٥) .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صلى الله على سيِّدنا ومولانا محمَّد ، وعلى آله وصحبه وسَلَّمَ تسليمًا

سورة المجادلة

قال الفقير إلى ربه : هذه السورة الكريمة ذكر الشَّيخ منها آيات : الأولى :

قوله تعالى : ﴿ قَدْ سَمِعَ اللَّهُ ﴾ الآية [المجادلة : ١] .

ذكرها في (قد) [١] ؛ لَمَّا أَنْ ذكر أن من معانيها التوقع ، **قال :** وذلك مع المضارع واضح ، كقولك : (قد يقدم زيد) ، إذا كنت تتوقع قدومه ، وحكى في الماضي قولين ، ونقل عن الأكثر أنهم يقولون بالتوقع ، قال : ومعناه عندهم بالنسبة إلى قوم ينتظرون الخبر ، ومنه قول المؤذن : (قد قامت الصلاة) لقوم ينتظروها ، **ثُمَّ قال :** وفي التنزيل هذه الآية ؛ لأَنَّها كانت تتوقع إجابة الله تعالى لدعائها ، قال : وأنكر بعضهم التوقع مع الماضي ، وقال : إن التوقع انتظار الوقوع ، ورَدَّ عليه الشَّيخ بأن التوقع في الماضي المراد منه ما قدمنا ، واختار الشَّيخ قولاً ثالثًا ، وأنها لا تفيده مطلقًا ، لا مع المضارع ولا مع الماضي ، أما مع المضارع فلأنَّ التوقّع حاصلٌ من غير (قد) ، وأما مع الماضي فلو صح إثبات التوقع لها بمعنى أنها تدخل على ما هو متوقع لصح أن يقال في (لا رجلَ) بالفتح : إنَّ (لا) للاستفهام ؛ لأَنَّها لا تدخل إلا جوابًا لمن [قال] [٢] : هل من رجل ؟ فالذي بعد (لا) مستفهم عنه من جهة شخص آخر ، كما أن الماضي بعد (قد) متوقع كذلك . تأمَّل بقيّة كلامه ، وانظر

---

(١) المغني (١/١٩٤) .

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من المغني يلتئم بها السياق .

الدَّماميني [1] ، فإن فيه بحثًا ، وقد قدمناه في أوائل التأليف وتبعنا لفظ الشَّيخ فلا نعيده .

قوله تعالى : ﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾ [المجادلة : ٢] .

ذكرها في السَّابع من الجهة السَّابعة [2] دليلاً على أَنَّ ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلاَّمٍ لِلْعَبِيدِ ﴾ [فصّلت : ٤٦] (ما) حجازية وهي لغة القرآن ، وذكرها في الميم [3] ؛ لَمَّا أَنْ نقل عن الحجازيين والنحويين العمل ، فذكر الآية ، **قال :** وعن عاصم الرفع على التميمية .

قوله تعالى : ﴿ إِنْ أُمَّهَاتُهُمْ إِلا اللاَّئِي وَلَدْنَهُمْ ﴾ [المجادلة : ٢] .

ذكرها في (إِنْ) [4] ؛ لَمَّا أَنْ ذكر أَنها تكون نافية ، وتدخل على الجملة الاسمية والفعلية ، فذكر الآية مثالاً للاسمية ، فانظره .

قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ يَعُودُونَ ﴾ الآية [المجادلة : ٣] .

ذكرها في الجهة الثالثة في الرَّابع من أمثلتها [5] ؛ لَمَّا أَنْ تكلَّم على قولهم : (زيدٌ أعقلُ من أَنْ يكذب) ، وضعف قول من قال : إِنَّ (أنْ) بمعنى الذي ، قال : والصواب أن يكون في الكلام تأويلان ، فيؤول (أن) والفعل بالمصدر ، ويؤول المصدر بالوصف ، وهذا تأويل بقية العلماء ، **ثُمَّ قال :** وقال أبوالحسن في قوله : ﴿ ثُمَّ يَعُودُونَ ﴾ الآية : إن المعنى : ثم يعودون للقول ، والقول في تأويل المقول أو يعودون للمقول فيهن لفظ الظهار ، وذلك هو الموافق لقول جمهور العلماء : إن العود الموجب للكفارة العود إلى المرأة ، لا العود إلى القول نفسه ، كما قال أهل الظاهر ، وبعد فهذا الوجه عندي ضعيف ؛ لأنَّ التفضيل على الناقص لا فضل فيه / .

(١) تحفة الغريب (٦١ ب) .

(٢) المغني (٦٨٣/٢) .

(٣) المغني (٣٣٣/١) .

(٤) المغني (٣٠/١) .

(٥) المغني (٦٢٨/٢) .

كقوله :

إذا أنت فضّلت امرأ ذا براعة ۞ على ناقص كان المديح من النقص

.... [1] ، أشار إليه فإنه ضعيف ، وأحسن ذلك ما ذكر الرَّضيّ من التأويل ، ولولا الطول لذكرناه وذكرنا الآية .

الموضع الثَّاني؛ ذكره في الباب الثَّامن ، في القاعدة السَّابعة [2] منه ؛ لَمَّا أَنْ ذكر أن الشيء قد يكون على تقدير والمقدر على تقدير آخر ، فذكر أمورًا ، **ثُمَّ قال :** وقيل في الآية أن ما قالوا بمعنى القول ، والقول بتأويل المقول ، أي : يعودون للمقول فيهن [لفظ] [3] الظهار ، وهن الزوجات .

قُلْتُ : العلماء اختلفوا في العود اختلافًا شديدًا ، وفي مذهبنا مذاهب .

وقول الشَّيخ : (العود إلى المرأة) .

لعله على حذف مضاف ، أي : وطئها أو إلى العزم على وطئها ، والله أعلم .

قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ ﴾ الآية [المجادلة : ٤] .

ذكرها في حذف المفعول [4] في غير (شاء) ، وفي حذف العائد على الموصول ، أي : الرقبة والصوم .

قوله تعالى : ﴿ إِذَا تَنَاجَيْتُمْ ﴾ [المجادلة : ٩] ، وكذا قوله : ﴿ إِذَا نَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ ﴾ [المجادلة : ١٢] .

ذكر ذلك في الباب الثَّامن [5] ، في القاعدة الخامسة منه ، في التعبير بالفعل عن الإرادة ، فذكر آيات منها هذه .

---

(١) طمس بمقدار أربع كلمات بسبب التَّرميم الَّذي لحق بالمخطوط .

(٢) المغني (٧٩٨/٢) .

(٣) ما بين المعقوفين زيادة من المغني يلتئم بها السياق .

(٤) المغني (٧٢٨/٢) .

(٥) المغني (٧٩٥/٢) .

قُلْتُ : لا بُدَّ من الحذف في ذلك ، وهو من دلالة الاقتضاء [1] الَّتي لا يتم الكلام إلا بها ، وهذه آخر آية رأيت من هذه السورة الكريمة ، أعاد الله علينا بركاتها ، وصلَّى الله على سيِّدنا محمَّدٍ ، وعلى آله وصحبه وسلَّمَ .

❁❁❁

(١) دلالة الاقتضاء : مصطلح أصولي يقصد به / دلالة الكلام على مسكوت عنه يتوقّف صدق الكلام أو صحّته شرعًا على تقديره .

انظر : أصول السرخسي (٢٤٨/١) ، كشف الأسرار (٧٥/١) ، أصول الفقه الإسلامي (٣٥٥/١) .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صلى الله على سيِّدنا ومولانا محمَّد ، وعلى آله وصحبه وسَلَّمَ تسليمًا

سورة الحشر

قال الفقير إلى ربه : هذه السورة الكريمة ذكر الشَّيخ منها آيات : الأولى :

قوله تعالى : ﴿ كَيْ لا يَكُونَ ﴾ الآية [الحشر : ٧] .

ذكرها في (كي) [(١)] ، وجعل الآية مما يحتمل أن تكون فيه (كي) مصدريَّة بمعنى (أن) إن قدرت اللام قبلها ، أو تعليلية إن لم تقدر بشيء .

قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا ﴾ الآية [الحشر : ٩] .

ذكرها مثالاً لحذف الفعل [(٢)] ، أي : واعتقدوا الإيمان من قبل هجرهم .

قُلْتُ : هذه الآية تقدَّم نظيرها في : ﴿ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ ﴾ الآية [يونس : ٧١] ، والبحث فيهما واحد [(٣)] ، وتقدَّم تأويل ابن الحاجب في :

عَلَفْتُهَا تبْنًا ، وَمَاءً بَارِدًا [(٤)] ❁ ....

---

(١) المغني (٢/٢٠٦) .

(٢) المغني (٢/٧٢٧) .

(٣) الجمع الغريب (٢/٦١٢ – ٦١٤) .

(٤) صدر بيت ، عجزه :

.... ❁ حَتَّى شَتَتْ هَمَّالة عَيْنَاهَا

المغني (٢/٧٢٧) .

=

والحاصل تعارض مجاز الحذف ، والمجاز وهو التضمين وفيه خلاف أيهما أولى ، وتأمَّل كلام الزَّمخشريّ هنا [1] .

قوله تعالى : ﴿ لَئِنْ أُخْرِجُوا ﴾ الآية [الحشر : ١١] .

ذكرها في اللام [2] ؛ لَمَّا أَنْ **قال :** الرَّابع : الداخلة على أداة الشرط للإيذان بأن الجواب بعدها مبني على قسم قبلها ، لا على الشرط ، ومن ثم تسمى اللام المؤذنة ، وتسمى الموطئة أيضًا ؛ لأنَّها وطأت الجواب للقسم ، أي : مهدته له ، نحو : ﴿ لَئِنْ أُخْرِجُوا لا يَخْرُجُونَ ﴾ الآية [الحشر : ١١] ، وأكثر ما تدخل على (إن) ، وقد تدخل على غيرها ، فانظره .

وذكرها في أماكن الحذف [3] ؛ لَمَّا أَنْ ذكر مواضع يحكم فيها بحذف جملة القسم منها هذه الآية ، وما شابهها ، قال : واختلف في (إِنَّ زيدًا قائم ، ولزيدٌ قائمٌ) هل يجب كونه جوابًا للقسم أو لا ؟ فانظره .

وذكرها في الفاء الرابطة [4] : وهي الداخلة في خبر الموصول ، **قال :** وهذه الفاء بمنزلة لام التوطئة في الآية في إيذانها بمعنى القسم ، فانظره .

قُلْتُ : ما ذكر أن اللام موطئة متعين قطعًا ، وقد اجتمع في الآية شرط وقسم ، فالجواب للمتقدِّم منهما على الصحيح ، ولم يذكرها الشَّيخ مثالاً لذلك مع الآية التي ذكروها من أَنَّ اللام في الموضع الثَّاني جلي مما ذكر في الموضع الأول ، والخلاف الذي ذكر في وجوب جعل (إِنَّ زيدًا قائمٌ) جوابًا ، ما أدري ما سرّه ؟ وما أعرفه لنحوي ! ، ولعل وجهه ـــ والله أعلم =

والبيت من الرّجز ، وهو بلا نسبة . انظر : أمالي المرتضى (٢/٢٥٩) ، أمالي ابن الشجري (٣/٨٢) ، شرح المفصّل (٢/٨) ، شرح شواهد المغني (٢/٩٢٩) ، خزانة الأدب (٢/٢٣١) .

(١) الكشَّاف (٤/٤٩٢) .

(٢) المغني (١/٢٦٢) .

(٣) المغني (٢/٧٤٢) .

(٤) المغني (٢/١٨٨) .

ــ أن المثالين المذكورين وقعا جوابًا للقسم وبعد إسقاط ما دخل عليها من الحروف لا يصح جعلها جوابًا للقسم ، فيتعين جعلها جوابًا لقسم مقدّر قياسًا على (ليقومنَّ زيدٌ) ، وما أشبهه من الأجوبة المعلومة ، وعلى أحرف الجواب فإنها لا تذكر بغير طالب لها ، فتأمَّله . وانظر الجواب وتنظيره الفاء باللام إنما هو باعتبار ما أذنتْ به هذه من جعل ما بعدها مسببًا عمَّا قبلها إذا دخلت على الخبر ، فقد أذنت بذلك كما أذنت بأن الجواب المذكور بعدها جواب لقسم مقدر ، وقد صرح الشَّيخ بهذا المعنى . ولقائل أن يقول : إنما يتم هذا على مذهب من يقول بأن تعليق الحكم على الوصف لا يشعر بالفعلية ، وأما إن قلنا : بأنه يشعر بذلك ، فقوله : إن الفاء دلّت عليه ، مردود . كما قيل في قوله : ﴿ وَالسَّارِقُ ﴾ الآية [المائدة : ٣٨] ، فتأمَّله .

قوله تعالى : ﴿ لأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً ﴾ [الحشر : ١٣] .

ذكرها في (لام) الابتداء [١] مثالاً لذلك . وهذه آخر آية رأيت من هذه السورة الكريمة ، أعاد الله علينا بركاتها بمَنِّه وفضله ، وصلَّى الله على سيِّدنا محمَّدٍ ، وعلى آله وصحبه وسلَّمَ تسليمًا / .

❁❁❁

(١) المغني (١/٢٥٥) .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صلّى الله على سيِّدنا ومولانا محمَّد ، وعلى آله وصحبه وسَلَّمَ تسليمًا

سورة الممتحنة

قال الفقير إلى ربه : هذه السورة الكريمة ذكر الشَّيخ آيات ، الأولى :

قوله تعالى : ﴿ لا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي ﴾ الآية [الممتحنة : ١] .

ذكرها في (لا) [١] التي للطلب .

قوله تعالى : ﴿ يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا ﴾ الآية [الممتحنة : ١] .

ذكرها في (أنْ) [٢] ؛ لَمَّا أَنْ ذكر أنها قد تكون بمعنى (إذ) فذكر آيات منها هذه ، وقد تقدَّم ذلك في سورة ق .

قوله تعالى : ﴿ فَبَايِعْهُنَّ ﴾ [الممتحنة : ١٢] .

ذكرها في الباب السَّابع من الكتاب [٣] ؛ لَمَّا أَنْ ذكر الفصل الثَّاني منه أوهامًا للمبتدئ ، **قال :** قلت يومًا : الفقهاء يلحنون في قولهم : البايع بغير همز ، فقال قائل : وقد قال تعالى : ﴿ فَبَايِعْهُنَّ ﴾ .

قُلْتُ : ما أشار إليه الشَّيخ معلوم في التصريف لأنَّهُ واجب في اسم الفاعل الذي قد اعتل

---

(١) المغني (٢٧٣/١) .

(٢) المغني (٤٥/١) .

(٣) المغني (٧٧٢/٢) .

عينه ، وأما الآية فليست من ذلك ؛ لأنَّ فعله (بايع) وهو أمر منه ، وأما (بائع) و(قائل) فهما اسما فاعلين ، والهمز فيهما مبدل من الواو والياء على قول ، أو من ألف مبدلة منهما على آخر ، ويكتبان بالياء ، ويجوز تسهيلها بين بين ، وهو المتأول عن همزة في نظير ذلك ؛ لأنَّ ابن الخباز [1] نبه على أَنَّ قلب ذلك ياءً محض لحن ، ونبهوا أيضًا على أَنَّ لفظ الياء في ذلك من شأن العامة ، وقد ذكر ابن جنّي ، عن الفارسي أنه دخل على رجل من المتسمين بالعلم ، فإذا بين يديه جزء مكتوب فيه : (قائل) بنقط من تحت ، فقال أبوعلي : خطّ مَنْ هذا ؟ فقال الشَّيخ : خطي ، فالتفت إلى صاحبه ، وقال : قد أضعنا خطواتنا في زيارة مثله ، وخرج من ساعته .

قُلْتُ : هذا غلو وإفراط ، وليس في جهل مسألة واحدة ، أو مسائل ما يقدح في منزلة من يتسمى بالعلم ، والله سبحانه أعلم ، ويلطف بالجميع بفضله . وهذه آخر آية رأيت من هذه السورة الكريمة ، أعاد الله علينا بركاتها بمَنِّه وفضله ، وصلَّى الله على سيِّدنا محمَّدٍ ، وعلى آله وصحبه وسلَّمَ .

❁❁❁

(١) لم أجد هذا القول فيما وقفت عليه من مصنّفات ابن الخباز .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صلى الله على سيِّدنا ومولانا محمَّد ، وعلى آله وصحبه وسَلَّمَ تسليمًا

سورة الصف

قال الفقير إلى ربه : هذه السورة الكريمة ذكر الشَّيخ منها آيات ، منها :

قوله تعالى : ﴿ لِمَ تَقُولُونَ ﴾ الآية [الصف : ٢] .

ذكرها في (ما) [1] الاستفهامية دليلاً على حذف ألفها مع الجار .

قوله تعالى : ﴿ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ ﴾ الآية [الصف : ١٠] .

ذكرها في موضعين ؛ **الأوَّل :** في الجملة التفسيرية [2] ، ذكر منها أمثلة ، قال : الثالث : ﴿ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ ﴾ الآية ، فجملة (تؤمنون بالله) تفسير للتجارة . وقيل : مستأنفة معناها الطلب ، أي : آمنوا ، بدليل ﴿ يَغْفِرْ ﴾ [الصفّ : ١٢] [3] كقولهم : (اتقى الله امرؤٌ فعل خيرًا يُثَبْ عليه) ، أي : ليتق الله ، وليفعل يثب عليه ، وعلى الأول فالجزم في جواب الاستفهام ، تنزيلاً للسبب ، وهو الدلالة منزلة المسبب وهو لامتثال .

الثَّاني : في عطف الإنشاء [4] على الخبر ؛ لَمَّا أَنْ ذكر كلام الزَّمخشريّ ، أَنَّ (تؤمنون)

---

(١) المغني (٣٢٨/١) .

(٢) المغني (٤٦٠/٢) .

(٣) في المغني : (بالجزم) ، (٤٦٠/٢) .

(٤) المغني (٥٥٦/٢) .

بمعنى (آمنوا) ؛ لأجل صحة عطف ﴿ وَبَشِّرِ ﴾ [الصفّ : ١٣] عليه ، كما سنذكر بعد إن شاء الله .

قُلْتُ : قوله : (معناها الطلب .....) إلخ .

الظاهر أن الخلاف يجيء في هذا الفعل المجزوم بأي شيء وقع جزمه ، وأن الأربعة الأقوال تجزم في ذلك ، كوقوع الجزم بعد الأمر الصريح ، نعم يبقى النظر على قول من قال : إن العامل الجملة ، هل يقول هنا بأن العامل الجملة النائبة عن الأمر ، أو الأمر المنوب عنه ، محل نظر ، والله أعلم .

قوله : (تتريلاً للسبب .....) إلخ .

فإن قُلْتَ : قال في الموضع الثَّاني : الذي نذكره بعد (تتريلاً) لسبب السبب مترلة المسبب كما مر في الجملة المفسرة ، وأتى الذي رأيت هنا .

قُلْتُ : لا منافاة بين كلاميه ؛ لأنَّ الامتثال مسبب باعتبار الدلالة على الإيمان سبب في الغفران ، والله أعلم .

والشَّيخ ــ رحمه الله ــ ذكر في (يغفر) بعض ما ذكر فيه ، والصواب أنه جواب شرط مقدر ، كما قيل هنا ؛ لأنَّهُ أقلّ تكلفًا .

فإن قيل : والأصل عدم الحذف ؛ فيقابل بأن الأصل عدم المجاز ، وما ذكر المُعْرِب [1] من عطف البيان في (تؤمنون) مشكل ؛ لوجهين : **الأوَّل :** أنه قرره على إضمار (أَنَّ) ، و(أَنَّ) مع ما دخلت عليه من قبيل المعارف ، والاختلاف في عطف البيان لا يجوز بإجماع .

الثَّاني : أَنَّ (أَنَّ) مع ما دخلت عليه لا يصح الوصف بها ، فلا يصح أن يكون عطف بيان ؛ لأنَّهُ في الجوامد نظير النعت في المشتق ، وللمجيب عن ذلك أن يقول : إنما ذكر المُعْرِب هذا على مذهب الأخفش ، وقد أجاز الأخفش الاختلاف في النعت ، فيلزم أن

(١) الدرّ المصون (٦/٣١٢) .

يقول بذلك هنا ، وأيضًا الرد الثّاني إنما هو على أصل البصريين ، وتأمَّل أيضًا رد المُعْرِب على ابن عطيَّة [1] ، فإن ما رد به ليس متفقًا عليه .

قوله تعالى : ﴿ وَأُخْرَى تُحِبُّونَهَا ﴾ [الصف : ١٣] .

ذكرها من النوع الرَّابع [2] في الجهة السَّادسة / في القسم الثّاني ؛ لَمَّا أَنْ ذكر .... [3] ونقل ذلك عن ابن الشَّجري .

قال : وقد تخيل ورود اعتراض ابن الشَّجري على أبي البقاء في تجويزه : ﴿ وَأُخْرَى تُحِبُّونَهَا ﴾ كونه كـــ (زيدًا ضربته) والأصل وصفة أخرى ، ويجوز أن يكون ﴿ تُحِبُّونَهَا ﴾ صفة ، والخبر إما ﴿ نَصْرٌ ﴾ ، وإما محذوف ، أي : ولكم نعمة أخرى ، و ﴿ نَصْرٌ ﴾ بدل أو خبر لمحذوف ، فانظره .

قوله تعالى : ﴿ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الصف : ١٣] .

ذكرها في العطف [4] ؛ لَمَّا أَنْ تكلَّم على عطف الإنشاء على الخبر والعكس ، ونقل الخلاف الذي قدمنا في سورة البقرة [5] ، وذكر أن من أجاز استدل بهذه الآية ، وتكلم على ما يتعلق بآية البقرة ، واختار مذهب أهل البيان ، وتأول ما ورد ، وذكر كلام الزَّمخشريّ في هذه الآية . **قال :** وقال في آية الصف أن العطف على (تؤمنون) لأنَّهُ في معنى (آمنوا) ، ولا يقدح في ذلك أن المخاطب بـــ (يؤمنون) المؤمنون ، و بـــ (بَشِّرْ) النبي ﷺ ، ولا يقال في (تؤمنون) إنه تفسير للتجارة لا طلب ، وأن (يغفر لكم) جواب للاستفهام ، تنزيلاً لسبب السبب منزلة المسبب ، كما مر في بحث الجمل المفسرة ؛ لأنَّ تخالف الفاعلين لا يقدح ، تقول : (قوموا واقعد يا زيد) ، ولأنَّ (تؤمنون) لا يتعين للتفسير ، سَلَّمْنا ،

(١) الدرّ المصون (٦/٣١٣) .
(٢) المغني (٢/٦٦٢) .
(٣) طمس بمقدار نصف سطر بسبب التَّرميم الَّذي لحق بالمخطوط .
(٤) المغني (٢/٥٥٥ ــ ٥٥٦) .
(٥) الجمع الغريب (١/١٧٥ ــ ١٩٣) .

ولكن يحتمل أنه تفسير مع كونه أمرًا ، وذلك بأن يكون معنى الكلام السابق اتجروا تجارة تنجيكم من عذاب أليم ، كما كان ﴿ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ ﴾ [المائدة : ٩١] في معنى (انتهوا) ، أو بأن يكون تفسيرًا في المعنى دون الصناعة ؛ لأنَّ الأمر قد يساق لإفادة المعنى الذي يتحصّل من المفسرة ، يقول : (هل أدلك سبب نجاتك ؟ آمِنْ بالله) ، كما تقول : (هو أن تؤمن بالله) ، وحينئذٍ فيمتنع العطف ؛ لعدم دخول التبشير في معنى التفسير . وقد يكون معطوفًا على أمر مقدر يدل عليه المعنى ، أي : فافعل كذا ، وكذا كما قيل في : ﴿ وَاهْجُرْنِي مَلِيًّا ﴾ [مريم : ٤٦] .

ثُمَّ قال : وقال السكاكي : الأمران معطوفان على (قُلْ) مقدرة قبل (يا أيها) ، وحذفُ القولِ كثيرٌ ، وقيل : معطوفان على أمر محذوف تقديره في الأولى : (فأنذر) ، وفي الثَّانية (فبشر) [1] ، كما قال الزَّمخشريّ في ﴿ وَاهْجُرْنِي مَلِيًّا ﴾ : إنَّ التقدير : فاحذرني واهجرني مليًّا لدلالة ﴿ لَأَرْجُمَنَّكَ ﴾ [مريم : ٤٦] على التهديد . انظر بقيّة كلامه [2] .

قُلْتُ : الصَّحيح أنَّ عطف الإنشاء على الخبر كما ذكر الشَّيخ لا يجوز ، وسر ذلك قد أشار إليه أهل البيان في فصل : الوصل والفصل [3] ، وهو باب غزير الفوائد ، غريب الفرائد ، وأشار بعضهم إلى أن هذا الخلاف إنما محله الجملة التي لا محل لها ، وأما عطف الإنشاء على الخبر في الجمل التي لها محل فلا يراد ؛ لأنَّ المفرد حل محل الجملتين ، فانظره .

قول الزَّمخشريّ : (لأن تخالف الفاعلين .....) إلخ .

قُلْتُ : يعني لا يقدح في تناسب الجملتين إذا لم يقدح في ذلك صح العطف ، وانظر التَّفتازاني [4] في ذلك .

---

(١) في المغني : (فأبشر) . انظره : (٢/٥٥٧) .

(٢) المغني (٢/٥٥٧) .

(٣) المطوَّل (ص ٤٣٩ ، ٤٤٠) .

(٤) المطوَّل (ص ٤٥٧) .

قوله : (ولأن (تؤمنون) لا يقدح .....) إلخ .

قُلْتُ : أشار بذلك إلى أن المراد إنما هو إزالة الآية من يد من استدل بها على جواز عطف الإنشاء على الخبر ، فغاية الأمر أنها محتملة لما ذكرنا ، ومحتملة لغير ذلك ، والاحتمال يسقط الاستدلال .

قوله : (وقال السكاكي .....) إلخ .

قُلْتُ : أشار بالأمرين إلى آية البقرة ، وهي﴿ وَبَشِّرِ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾ [البقرة : ٢٥] ، وإلى هذه الآية ، وإنما قدّر أنذر في آية البقرة ، وبشر هنا ؛ لأنَّ السياق دل على ذلك .

فإنْ قُلتَ : قد اخْتُلِفَ في جملة النداء هل هي إنشائية أو خبرية ؟ فعلى قول من قال إنها إنشائية ، فهل يصح العطف عليها ، ولا يحتاج إلى تقدير أم لا ؟

قُلْتُ : الظاهر أنه لا يصح ؛ ذلك لعدم ظهور التناسب بين إنشائية النداء ، وبين إنشائية الأمر ، والعطف عند أهل البيان يطلب فيه أخص مناسبة ، فانظره .

قوله تعالى : ﴿ من أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ ﴾ [الصف : ١٤] .

ذكرها في (إلى) [1] ؛ **لمَّا أنْ قال :** الثَّاني المعية ، وذلك إذا جمعت شيئًا إلى شيء ، وبه قال الكوفيون ، وجماعة من البصريين في ﴿ من أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ ﴾ ، وقولهم : (الذَّوْدُ إلى الذَّوْدِ إِبلٌ) ، الذَّوْدُ : من ثلاثة إلى عشرة ، والمعنى إذا جُمِعَ القليل إلى مثله صار كثيرًا ، ولا يجوز (إلى زيدٍ مَالٌ) ، تريد مع زيدٍ مالٌ .

قُلْتُ : قد قال مالك بذلك في قوله : ﴿ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ﴾ [المائدة : ٦] أي : مع المرافق ، كذا قيل ، وفيه نظر . وتقدَّم ما ذكر الشَّيخ في الآية التي ذكرنا قبل ، والآية التي ذكر الشَّيخ تحتمل الغاية أي : من يضيف نصرته إياي إلى نصرة الله ، كما قيل في ﴿ وَلا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ ﴾ [النِّساء : ٢] .

---

(١) المغني (٨٨/١) .

قُلْتُ : ويحتاج فيه إلى تضمين ، كما ذكر الشَّيخ في آية النساء ، والتضمين في ذلك من التضمين في الأفعال ، وفيما ذكر الشَّيخ في الأحرف ، والأَوَّل أحرى على أصل البصري ، وتأمَّل كلام أهل البيان في التشبيه المذكور في الآية [1] ، ولولا الطول لجلبناه هنا . وهذه آخر آية رأيت من هذه السورة الكريمة ، أعاد الله علينا بركاتها بمنِّه وفضله ، وصلَّى الله على سيِّدنا محمَّدٍ ، وعلى آله وصحبه وسلَّمَ / .

❁❁❁

---

(١) المطوَّل (ص ٥٣٩) .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صلى الله على سيِّدنا ومولانا محمَّد ، وعلى آله وصحبه وسَلَّمَ

سورة الجمعة

قال الفقير إلى ربه : هذه السورة الكريمة ذكر الشَّيخ منها آيات : أولها :

قوله تعالى : ﴿ كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا ﴾ [الجمعة : ٥] .

ذكرها في فصل حكم الجمل بعد النكرات والمعارف [١] ، **قال :** مثال النوع الرَّابع وهو المحتمل لها بعد المعرفة : ﴿ كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا ﴾ ، فإن المعرف الجنسي يقرب في المعنى من النكرة ، فيصح تقدير﴿ يَحْمِلُ ﴾ حالاً أو وصفًا .

قُلْتُ : الشَّيخ ــ رحمه الله ــ وغيره كثيرًا ما يطلقون على الجمل نكرات ، ووجهه بعضهم بأن الجملة حكم ، والأحكام نكرات ؛ لأنَّ الحكم بشيء على شيء يجب جهله عند المخاطب ، وشنع الرَّضيّ على قائل هذا ، بأن معنى التنكير كون الشيء لا يشار إليه لا ما ذكر سلمنا ، ما ذكر فليس المجهول إذًا نفس الخبر ، بل المجهول إثبات ما تضمن الخبر ، ولا يلزم منه تنكير الخبر ، والحق أن الجملة ليست نكرة ولا معرفة ، وإنما جاز نعت النكرة بها لمناسبتها النكرة ؛ لأنَّ المؤول النكرة .

قُلْتُ : الصواب أن يقال : أطلق عليها نكرة مجازًا ؛ لما ذكر . قال الدَّماميني [٢] : الشَّيخ قد

---

(١) المغني (٢/٤٩٤) .

(٢) تحفة الغريب (١٧١/أ) .

اعترض على أبي البقاء في قوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ ﴾ [البقرة : ٢١٤] في إعراب الحال من المضاف إليه .

قال الشَّيخ : وليس هذا من المواضع التي يقع فيها الحال من المضاف إليه فيه ، فكيف جوَّزَ ذلك في هذه الآية ؟

قُلْتُ : هذا الاعتراض غير صائب ، فإن المضاف يصح إسقاطه في آية الجمعة بخلاف الآية الأخرى ، وهذه الآية مثل﴿ فَاتَّبِعُوا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾ [آل عمران : ٩٥] ، فتأمَّله .

فإن قُلْتَ : **قول الشَّيخ :** (يقرب من النكرة .....) إلخ . يلزم عليه صحة وصفه بالنكرة ، ومعلوم أنه لا يجوز حتى تأولوا : ما ينبغي للرجل خير منك أن يفعل .

قُلْتُ : الجواب عن ذلك أنهم كرهوا ذلك ، لأجل القبح اللفظي ، وتأمَّل قولهم الجمل نكرات ما فيه وما تأول به ، وما فهمه بعض المتأخرين عليه ، وذكر الدَّماميني [1] هنا نكتة لطيفة ، قال : كنت ذات يوم أقرأ على الشَّيخ الإمام ابن عرفة ــ رحمه الله ــ في كتابه الحج ، من مختصره ، فمر ضمير أعاده على المضاف إليه ، فقام بعض الطلبة المتوسمين [2] بالتشدق ، فقال : النحويون يقولون : لا يجوز عود الضمير على المضاف إليه ، قال : فقال الشَّيخ على الفور : قال الله : ﴿ كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا ﴾ [الجمعة : ٥] ، ولم يزد على ذلك ، وفيه من اللطف ما لا يخفى ، قال : والنحويون لم يقولوا ما ذكر ، بل قالوا : إذا تعارض عود الضمير على المضاف أو المضاف إليه ، فعوده على المضاف أولى .

قُلْتُ : وقسمه الشَّيخ إلى ثلاثة أقسام : قسم يتعين عوده على المضاف إليه ، وموضع على المضاف ، وموضع يجوز فيها الوجهان ، والأرجح : الثَّاني . وتأمَّل الأمالي في صفحة المضاف إليه [3] .

---

(١) تحفة الغريب (١٧١/أ) .

(٢) في تحفة الغريب : « الموصوفين » .

(٣) لم أقف على شيء من ذلك في كتب الأمالي .

قوله تعالى : ﴿ بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ ﴾ الآية [الجمعة : ٥] .

ذكرها في شروط الحذف [1] في الشرط الثَّاني ؛ **لَمَّا أَنْ قال :** أن لا يكون ما يحذف كالجزء ، **قال بعد :** وقال ابن عطيَّة في الآية : التقدير : (بئس المثل مثل القوم) ، فإن أراد أنَّ الفاعل لفظ المثل محذوفًا فمردود ، وإن أراد تفسير المعنى ، وأن في (بئس) ضمير المثل مستترًا ، فأين تفسيره ؟ وهذا لازم للزَّمخشريّ ، فإن قال في تقديره : بئس مثلاً ، وقد نص سيبويه على أنَّ تمييز فاعل نِعْمَ وبئس لا يحذف ، والصواب أن ﴿ مَثَلُ الْقَوْمِ ﴾ فاعل ، وحذف المخصوص ، أي : مثل هؤلاء ، أو مضاف ، أي : مثل الذين كذبوا .

قُلْتُ : الزَّمخشريّ تأول عنه مثل ما تأول عن ابن عطيَّة والوجهان اللذان ذكر الشَّيخ أشار إليهما المُعْرِب [2] .

قوله تعالى : ﴿ إِذَا نُودِيَ لِلصَّلاةِ ﴾ [الجمعة : ٩] .

ذكرها في (مِنْ) [3] مثالاً لورودها للظرفية .

قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا ﴾ الآية [الجمعة : ١١] .

ذكرها ؛ **لَمَّا أَنْ قال :** الفصل الثَّاني في خروج (إذا) [4] عن الاستقبال ، فذكر آية براءة ، **ثُمَّ قال :** ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انْفَضُّوا إِلَيْهَا ﴾ ، وقوله :

وَنَدْمَانٍ يَزِيْدُ الكَأْسَ طِيْبًا ❁ سَقَيْتُ إذَا تَغَوَّرَتِ النُّجُوْمُ [5]

---

(١) المغني (٦٩٧/٢) .

(٢) الدرّ المصون (٣١٦/٦) .

(٣) المغني (٣٥٢/١) .

(٤) المغني (١١١/١) .

(٥) المغني (١١١/١) .

والبيت من الوافر ، ورد منسوبًا للبرج بن مسهر الطائي .

شرح ديوان الحماسة ، للمرزوقي (١٢٧٢/٣) ، شرح شواهد المغني (٢٨٠/١) ، شرح أبيات مغني اللبيب (٢٣٤/٢) . وورد البيت بلا نسبة في : الصاحبي (ص ١٩٧) ، والبحر المحيط (٣١/٣) .

قُلْتُ : قال ناظر الجيش [(١)] : المراد من الآية حكاية ما كانوا [(٢)] ، وما هو شأنهم وديدنهم ، فالمعنى : حال هؤلاء أنَّهم إذا رأوا تجارة كان منهم ما ذكر ولو أتى بـــ (إذا) في هذا المعنى لصار المعنى الإخبار عن واقعة وقعت منهم ، ولا يلزم / .

من الإخبار بذلك .... [(٣)] مثل قوله ، وإذا قيل لهم .... [(٤)] الجيش بعيدٌ صناعةً ومعنًى ، أما صناعة فثبوت ما ذكر عزيز ، وأمّا معنى فقوله : إن ذلك .... [(٥)] إضمار رسول الله ﷺ هو كلام باطل ، وما ذكر الدَّماميني [(٦)] خارج عن الصناعة النحوية ، وهذه آخر آية رأيت من هذه السورة الكريمة ، أعاد الله علينا بركاتها بمَنّه وفضله ، وصلَّى الله على سيِّدنا محمَّدٍ ، وعلى آله وصحبه وسلَّمَ تسليمًا .

❁❁❁

---

(١) ناظر الجيش : محمَّد بن يوسف بن أحمد بن عبد الدائم ، أخذ عن أبي حيّان ، والجلال القزويني . له مصنّفات ، منها : شرح التَّلخيص ، شرح التَّسهيل . توفي سنة ثمان وسبعين وسبعمائة .
السُّلوك (ص ٢٩٩) ، بغية الوعاة (١/٢٧٥) ، درّة الحجال (٢/٣١٩) .

(٢) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٤/١٩٤٨) .

(٣) طمس بمقدار نصف سطر بسبب التَّرميم الَّذي لحق بالمخطوط .

(٤) طمس بمقدار أربع كلمات بسبب التَّرميم الَّذي لحق بالمخطوط .

(٥) طمس بمقدار كلمتين بسبب التَّرميم الَّذي لحق بالمخطوط .

(٦) تحفة الغريب (٣١/ب) .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صلى الله على سيِّدنا ومولانا محمَّد ، وعلى آله وصحبه وسَلَّمَ تسليمًا

سورة المنافقين

قال الفقير إلى ربه : هذه السورة الكريمة ذكر الشَّيخ منها آيات ، الأولى :

قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ ﴾ [المنافقون : ١] .

ذكرها في اللام الداخلة في خبر (إِنَّ) [١] ، وأنها ليس لها صدرية فيما بعدَ (إِنَّ) ، بخلاف ما قيل (إِنَّ) فلا يتسلط فعل القلب على (إِنَّ) ومعموليها إذا دخل عليها . قال : ولذا يجب كسرها في قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ ﴾ [المنافقون : ١] ، انظر : سورة الزلزلة .

قُلْتُ : ما نص عليه من أَنَّ اللام لا صدرية لها فيما بعدَ (إِنَّ) نص عليه ابن عصفور [٢] ، قال : فيجوز أن تقول : إن زيدًا عمرو ليضرب ، على أن يكون زيدًا مفعولاً بـــ (يضرب) .

قوله : (ولذا يجب كسرها في قولك .....) إلخ .

قُلْتُ : هذا فيه نظر ؛ لأنَّ وجوب كسر (إِنَّ) إنما كان لأجل دخول اللام لا لأجل التعليق ، إذ لو كان لأجل التعليق لجاء الفتح مع عدم المعلق ، وتأمّل على قول من قال :

---

(١) المغني (٢٥٨/١) .

(٢) شرح الجمل (٤٣١/١) .

(إِنَّ زيدًا قائم) يجب أن يكون جوابًا للقسم ما يقول في هذه الآية : هل ثَمَّ قسم مُقَدَّرٌ ؟! والمجموع في محل نصب بالفعل مذكور ، والتعليق وقع بما في الجواب ، أو يقول : بأن المذكور جواب للعلم ؛ لأنَّ العلم يجاب بما يجاب به القسم ، فيه نظر ؛ لاحتمال أن يقول : من لازم كونه جوابًا ؛ أن لا يكون للجملة محل ، ومن جهة عمل العلم يكون لها محل ، فتأمَّله .

قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا ﴾ الآية [المنافقون : ٥] .

ذكرها في الأشياء التي تحتاج إلى الرّابط [1] ، فذكر في العاشر من ذلك العامِلَيْن في باب التنازع لا بُدَّ من ارتباطهما إما بعاطف ، أو عمل أولهما في ثانيهما ، أو يكون ثانيهما جوابًا للأول ، إما جوابية الشرط نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﴾ الآية [المنافقون : ٥] ، فانظره .

قُلْتُ : تأمَّل التنازع في الآية ، فإنه وقع في رسول الله ، وطلبه تعالوا ويستغفر والعمل للثاني ، انظره .

قوله تعالى : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ﴾ الآية [المنافقون : ٦] .

ذكرها في (أم) [2] ؛ **لَمَّا أَنْ قال :** إِنَّها قد تكون بعد همزة التسوية ، فذكر الآية ، وذكرها في الهمزة [3] ؛ **لَمَّا أَنْ قال :** إِنَّها ترد للتسوية ، قال : وربما توهم أنها الداخلة بعد كلمة (سواء) ، وليس كذلك ، والضابط أنها الهمزة الداخلة على جملة يصح إحلال المصدر محلها نحو الآية ، ألا ترى أنه يصح سواء عليهم الاستغفار وعدمه .

قوله تعالى : ﴿ هُمُ الَّذِينَ يَقُولُونَ ﴾ الآية [المنافقون : ٧] .

ذكرها في (حتى) [4] الناصبة ، وأنها قد تكون مرادفة لـــ (كي) التعليلية نحو : ﴿ لا

---

(١) المغني (٢/٥٨٤) .
(٢) المغني (١/٥١) .
(٣) المغني (١/٢٤) .
(٤) المغني (١/١٤٤) .

تُنْفِقُوا عَلَى مَنْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ حَتَّى يَنْفَضُّوا ﴾ [المنافقون : ٧] ، انظره .

قوله تعالى : ﴿ لَيُخْرِجَنَّ الأَعَزُّ مِنْهَا الأَذَلَّ ﴾ [المنافقون : ٨] .

ذكرها في (أل) [1] ؛ **لَمَّا أَنْ قال :** إنَّها تكون زائدة ، فذكر مواضع ، **ثُمَّ قال :** والثَّانية : كالواقعة في قولهم : (ادخلوا الأول فالأول) ، و(جاؤوا الجماء الغفير) ، وقراءة من قرأ : ﴿ لَيُخْرِجَنَّ الأَعَزُّ مِنْهَا الأَذَلَّ ﴾ [المنافقون : ٨] ، بفتح الياء ؛ لأنَّ الحال واجبة التنكير ، فإن قدرت [الأذلّ] [2] مفعولاً مطلقًا على حذف مضاف ، أي : خروج الأذل كما قدره الزَّمخشريّ ، لم يحتج إلى دعوى زيادة (أل) .

قُلْتُ : لَمَّا أَنْ ذكر الزَّمخشريّ القراءات [3] ، قال : ومعناه خروج الأذلّ ، أو إخراج الأذلّ ، أو مثل الأذلّ ، قيل : والتأويل الأول ظاهر بالقراءة الأولى ، والثَّاني والثالث عام في الثلاث ، والقراءات الثلاث التي ذكر الشَّيخ والبناء للمفعول وقول ابن أبي عبلة بالنون ، ونصب الأعز والأذل .

قوله تعالى : ﴿ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ ﴾ [المنافقون : ١٠] .

ذكرها في (أَنْ) [4] ؛ لَمَّا أَنْ ذكر أنها قد تكون مع ما بعدها في موضع خفض ، فذكر الآية ، فانظره .

قوله تعالى : ﴿ أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ ﴾ الآية [المنافقون : ١٠] .

ذكرها في مواضع : الأوَّل [5] : في (لولا) ؛ **لَمَّا أَنْ قال :** إنَّها تكون للاستفهام ، فذكر الآية ، وكذلك قوله : ﴿ لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ ﴾ [الأنعام : ٨] نقله عن الهروي ،

(١) المغني (١/٦٤) .

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من المغني يلتئم بها السياق .

(٣) الكشَّاف (٤/٥٣١) .

(٤) المغني (١/٣٦) .

(٥) المغني (٢/٣٠٤) .

قال : وأكثرهم لا يذكرونه ، قال : والظاهر أن الأولى لِلْعَرض ، وأن آية الأنعام مثل قوله : [/ ﴿ لَوْلا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ ﴾ [النُّور : ١٣]] (١) .... (٢) ، فذكر الآية مثالاً للعرض .

والموضع الثَّاني (٣) : ذكرها في الجمل التي لها محل من الإعراب ؛ لَمَّا أَنْ قال : تنبيه : قرأ غير أبي عمرو : ﴿ لَوْلا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ ﴾ الآية [المنافقون : ١٠] ، بجزم ﴿ وَأَكُنْ ﴾ ، فقيل : عطف على ما قبلها على تقدير إسقاط الفاء ، وجزم ﴿ فَأَصَّدَّقَ ﴾ ، ويسمّى العطف على المعنى ، ويقال له في غير القرآن : العطف على التوهُّم ، وقيل : عطف على محل الفاء ، وما بعدها ، [وهو ﴿ فَأَصَّدَّقَ ﴾ محله الجزم ؛ لأنَّهُ جواب التخصيص ، ويجزم بإنْ مقدرة] (٤) ، وأنه كالعطف في : ﴿ مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ ﴾ [الأعراف : ١٨٦] [بالجزم] (٥) ، وعلى هذا فيضاف إلى ذلك الجملة في جواب الطلب ، فيقال في الجملة الخامسة الواقعة بعد الفاء ، وإذا جواب الشرط جازم ، وجواب الطلب ، ثُمَّ قال : والتحقيق أن العطف في المسألة إنما هو من العطف على المعنى ؛ لأنَّ المنصوب بعد الفاء في تأويل الاسم ، ، فكيف يكون هو والفاء في محل جزم ؟ وسأوضح ذلك في باب أقسام العطف ، هذا معنى ما ذكر باختصار .

الموضع الثَّالث (٦) : ذكرها في العطف على المعنى ؛ لَّما أَنْ ذكر شروطه ، وأنه قد يقع في المجزوم والمجرور والمرفوع ، قال بعد ذلك : فأما المجزوم فقال به الخليل وسيبويه ، في قراءة غير أبي عمرو : ﴿ لَوْلا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ ﴾ ، فإن معنى لولا أخرتني فأصدّق ، ومعنى إن أخرتني أصَّدَّق واحدٌ ، وقال السيرافي والفارسي : هو عطف

---

(١) ما بين المعقوفين مطموس ، ونقلته بنصّه من المغني .

(٢) طمس بمقدار أربع كلمات بسبب التَّرميم الَّذي لحق بالمخطوط .

(٣) المغني (٤٨٦/٢) .

(٤) ما بين المعقوفين زيادة من المغني يلتئم بها السياق .

(٥) بين المعقوفين زيادة من المغني يقتضيها السياق . انظره : (٤٨٦/٢) .

(٦) المغني (٥٤٩/٢) .

على محل فأصدق ، كقول الجميع في قراءة الآخرين : ﴿ مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرْهُمْ ﴾ بالجزم . ويردّه أنهما يُسلّمان أن الجزم في نحو : (ائتني أُكرِمْكَ) بإضمار الشرط ، فليست الفاء هنا وما بعدها في موضع جزم ؛ لأنَّ ما بعد الفاء منصوب بـــ (أن) مضمرة ، وأنْ والفعل في تأويل مصدر معطوف على مصدر متوهم مما تقدَّم ، فكيف تكون الفاء مع ذلك في موضع الجزم ؟ وليس بين المفردين المتعاطفين شرطٌ مقدر ، **ثُمَّ قال :** ويأتي القولان في قول الهذلي :

فَأَبْلُونِي بَلِيَّتَكُمْ لَعَلّي ❁ أُصَالِحُكُمْ وَأَسْتَدْرِجْ نَوَيَّا [(١)]

أي : نواي ، قال : وكذلك اختلف في نحو : (قام [القوم] [(٢)] غير زيد وعمرو) بالنصب ، والصواب أنه على التوهم ، وأنه مذهب سيبويه ، لقوله : لأن (غير زيد) في موضع (إلا زيدًا) ومعناه ، فشبهوه بقولهم :

.... ❁ فَلسْنَا بِالجِبَالِ وَلاَ الحَدِيْدَا [(٣)]

قال : (وقد استنبط من ضَعُفَ فهمه من إِنْشاء هذا البيت هنا أنه يراه عطفًا على المحل ، ولو أراد ذلك لم يقل إنهم شبهوه .....) إلخ .

---

(١) المغني (٢/٥٥٠) . ونسبه ابن هشام إلى الهذلي .
البيت من الوافر ، وهو منسوبٌ لأبي دؤاد الإيادي . انظر : الخصائص (٢/١٢١) ، شرح شواهد المغني (٢/٨٣٩) ، شرح أبيات مغني اللبيب (٦/٢٩٤ ، ٢٩٦) .
وورد البيت بلا نسبة في : أمالي ابن الشجري (١/٤٢٨) .

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من المغني يلتئم بها السياق .

(٣) عجز بيت صدره :

مُعاوي إنَّنا بَشَرٌ فَأَسْجِحْ ❁ ....

المغني (٢/٥٥٠) .
والبيت من الوافر ، وهو منسوبٌ لعُقيبة الأسدي انظر : الكتاب (١/٦٧) ، خزانة الأدب (٢/٢٦٠) .
وورد بلا نسبة . انظر : الجمل (ص ٥٥) ، وشرح المفصل (٢/١٠٩) ، وشرح الجمل لابن عصفور (١/٢٥٤) ، شرح التسهيل (٢/٣١٣) ، شرح الرضي على الكافية (١/٣٨٠) .

قلْتُ: قوله في الموضع الأول : الظاهر أن الأولى العرض .

لا يقال (أن) التي للعرض تختص بالمضارع ، وهي في الآية قد دخلت على الماضي ؛ لأنَّهُ في تأويل المضارع ، كذلك ذكره الشَّيخ ــ رحمه الله ــ ، وقد قدمنا ما في ذلك .

قوله : (وإن آية الأنعام مثل قوله .....) إلخ .

أشار إلى أنها للتوبيخ والتنديم .

قوله : (قال به الخليل وسيبويه .....) إلخ .

قلْتُ : قد ذكر الشَّيخ أن من شروط العطف على المعنى صحة دخول ذلك العامل المتوهم واستحسانه بكثرة دخوله ، وكيف يتقرر ذلك في الآية على مذهب هذين الإمامين ؟

قلْتُ : الشَّيخ قد أشار إلى أن معنى : ﴿ لَوْلا أَخَّرْتَنِي ﴾ هو معنى أخرني ، وهذا الطلب إذا وقع بعده فعل مجزوم فالعامل فيه ، إمَّا الطلب ولا إشكال ؛ لأَنَّهُ قد صرح بالعامل ، وكثيرًا ما يقع ذلك . وإما أن العامل الشرط المقدر ، أو لام الأمر أو غير ذلك ، ولا إشكال أيضًا لأنَّ من قال بذلك يقدّره كذلك . والله أعلم .

فإن قلت : هذا الذي ذكر الشَّيخ إنما يتحقق إذا قلنا : إن ﴿ لَوْلا ﴾ في الآية للعرض ، وأما إن قلنا : إنها للاستفهام ، فمعنى الطلب مغاير للاستفهام على ما نصوا عليه في الفرق بين قولنا : (أعلمني قيام) و (هل قام زيد) .

قلْتُ: الصَّحيح أنَّ (لولا) في الآية للعرض ، وعليه فرّع الشَّيخ . والله أعلم .

قوله : (وقال السيرافي .....) الخ .

ما أبعد هذا القول ! من كل وجه من الوجوه ؛ فإن العامل في المحل غير موجود ، ومن شرط العطف على المحل أن يوجد العامل ، ولا أثر له في اللفظ ، والعجب من ابن عصفور في كونه اختار غير مذهب سيبويه ورد عليه ، وما رد به الشَّيخ متمكن ، إلا أنه يوهم أن العطف في آية الأنعام على محل الفاء وما دخلت عليه ، والصواب أن العطف على ما بعد

الفاء ؛ لأنَّهُ هو الذي يحكم له بالمحل ، وتقدَّم في ذلك إشكال [1] ، وجوابه ضعيف .

قولُ الشَّيخ : (وليس بين المفردين .....) الخ .

جواب عن سؤالٍ ، كأنَّ قائلاً يقول أيصح تقدير الجازم ؟ ولو حكمنا بأن ذلك في عطف المفردين ؟

فأجاب : بما رأيت .

قوله : (ويأتي) .

القولان في قول الفارسي وسيبويه وانظر ما ذكر في الموضع الثَّاني في الأبيات التي ذكر ، فإن في كلامه نظرًا .

قوله : (وكذلك .....) الخ .

قُلْتُ : ما فهمه الشَّيخ ــ رحمه الله ــ هو فهم الشّلوبين [2] / ....
.... [3]

المسألة هل هو على المحل أو على المعنى ؟ والصَّواب : التفصيل ، وقدمته في غير هذه السُّورة ، وهذه آخر آية رأيت من هذه السورة أعاد الله علينا بركاتها بمنه وفضله ، وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا .

❁❁❁

(١) لم يذكرها في سورة الأنعام ، بل ذكرها في سورة الأعراف عند قوله تعالى : ﴿ مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فلا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ ﴾ [١٨٦] .
انظر : الجمع الغريب (٤١٣/٢) .

(٢) أبو عليّ عمر بن محمَّد بن عمر الأزدي ، الإشبيلي الأندلسي النحوي ، الملقّب بالشّلوبين . له مصنّفات منها : شرح الجزوليّة ، شرح الجمل . توفي سنة خمس وأربعين وستمائة . سِير أعلام النُّبلاء (٢٠٧/٢٣ ــ ٢٠٨) ، إنباه الرواة (٣٣٢/٢ ــ ٣٣٥) ، تحفة الأديب (٥٥٦/٢ ــ ٥٦١) .
شرح المقدّمة الجزوليّة (٤٧٠/٢) .

(٣) طمس بمقدار سطرين بسبب التَّرميم الَّذي لحق بالمخطوط .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صلى الله على سيِّدنا محمَّد ، وعلى آله وصحبه وسَلَّمَ تسليمًا

سورة التَّغابن

قال الفقير إلى ربه : هذه السورة الكريمة ذكر الشَّيخ منها آيات ، الأولى :

قوله تعالى : ﴿ أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا ﴾ [التَّغابن : ٦] .

ذكرها في أوّل الجزء الثَّاني [١] ؛ لَمَّا أَنْ تكلَّم على ما يجب للمسؤول في المسؤول عنه أن يفصل فيه لاحتمالية الاسمية والفعلية لاختلاف التقدير ، أو لاختلاف أهل النحو ، فذكر من ذلك أمثلة ، **ثم قال :** الخامس ﴿ أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا ﴾ ، فالأرجح تقدير (بشر) فاعلاً لـــ (يهدي) محذوفًا ، والجملة فعلية ، ويجوز تقديره مبتدأ ، قال : وتقدير الاسمية في ﴿ ءَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ ﴾ [الواقعة : ٥٩] أرجح منه في : ﴿ أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا ﴾ لمعادلتها الاسمية وهي ﴿ أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ ﴾ [الواقعة : ٥٩] وتقدير الفعلية في قوله :

.... ❀ ..... أَهْيَ سَرَتْ أَمْ عَادَنِي حُلُمُ [٢]

---

(١) المغني (٢/٤٣٤) .

(٢) عجز بيت ، صدره :

فَقُمْتُ لِلطَّيْفِ مُرْتَاعًا فَأَرَّقَنِي ❀ فقلتُ : ....

انظر : المغني (١/٥٢) .

والبيت من البسيط ، وورد منسوبًا لزياد بن حمل . انظر : شرح ديوان الحماسة ، للمرزوقي (٣/١٣٩٦) ، شرح شواهد المغني (١/١٢٤) .

وورد منسوبًا لمرار العدوي . انظر : خزانة الأدب (٥/٢٤٤ ، ٢٤٥) .

=

أكثر رجحانًا من تقديرها في : ﴿ أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا ﴾ [التَّغابن : ٦] لمعادلتها الفعلية .

فإن قُلْتَ : قد ذكر الشَّيخ في مسائل الحذف إذا تعارض حذف الفعل أو حذف الخبر ، فحذف الخبر أولى ؛ لأنَّ المذكور هو عين المحذوف ، وإن كان تقدَّم أَنَّ في علته نظر ، فما باله هنا لم يرجّح حذف الخبر ، بل رجَّح حذف الفعل .

قُلْتُ : الذي أشار إليه في ذلك الفصل معناها لم يعارض ذلك معارض ، وقد نبه هو عليه ثمة ، وهذا المعارض الطالب للفعل موجود ، كما أنه قد اجتمع طالبان للفعل في البيت ، فإن قُلْتَ : الشَّيخ ــ رحمه الله ــ ذكر في الآية الواقعة هنا ما ذكر .

قُلْتُ : لا معارضة ؛ لأنَّهُ إنما جعل الاسمية هنا أولى بالنسبة إلى التغابن ، لا أن ذلك في جميع الحالات . والله أعلم .

قوله تعالى : ﴿ زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ الآية [التَّغابن : ٧] .

ذكرها في (بلى) [١] ؛ لَمَّا أَنْ ذكر أنها قد تقع بعد النفي المجرد ، فذكر الآية مثالاً لذلك فانظره .

وذكرها أيضًا في حرف النون [٢] ؛ لَمَّا أَنْ تكلَّم على نعم ، واستطرد أنه إذا قيل : (قام زيد) يمتنع دخول (بلى) .

قُلْتُ : قد تقدَّم لنا مرارًا الكلام على لفظ زعم ، وهي في الآية استعملت في الأكثر فيها ، وتقدَّم أيضًا الكلام على (بلى) في الأعراف [٣] . والله أعلم .

=

وورد البيت بلا نسبة . انظر : أمالي ابن الحاجب (١٥٦/٤) ، شرح المفصل (١٣٩/٩) ، شرح التذييل (١٤٣/١) .

(١) المغني (١٣١/١) .

(٢) المغني (٣٩٩/٢) .

(٣) الجمع الغريب (٥١٣/٢ - ٥١٦) .

قوله تعالى : ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾ [التَّغابن : ١٦] .

ذكرها في الميم [1] ؛ لَمَّا أَنْ تكلَّم على (ما) المصدرية انظره فيه ، فذكر آيات منها هذه ، وهذه آخر آية رأيت من هذه السورة المباركة الكريمة أعاد الله علينا بركاتها بمنه وفضله ، وصلّى الله على سيِّدنا محمَّدٍ ، وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليمًا .

❁❁❁

(١) المغني (١/٣٣٤) .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صلى الله على سيِّدنا ومولانا محمَّد ، وعلى آله وصحبه وسَلَّمَ

سورة الطَّلاق

قال الفقير إلى ربه : هذه السورة الكريمة ذكر الشَّيخ منها آيات ، الأولى :

قوله تعالى : ﴿ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ ﴾ [الطَّلاق : ١] .

ذكرها لَّما أَنْ تكلَّم على كيفية تقدير العامل في الظرف إذا كان له محلّ [1] ، وبين أن ذلك مختلف باختلاف المعنى ، **ثُمَّ قال بعد ذلك كله :** ولا يحذف الكون الخاص كقائم وجالس إلا لدليل ، ويكون الحذف حينئذٍ جائزًا لا واجبًا ، ولا ينتقل ضمير من المحذوف إلى الظرف أو المجرور ، وتوهم جماعة امتناع حذف الكون الخاص ، قال : ويبطله أنا متفقون على جواز حذف الخبر عند وجود الدَّليل ، وعدم وجود معمول ، فكيف يكون وجود معمول مانعًا من الحذف مع أنه إما أن يكون هو الدَّليل ، أو مقويًّا للدليل ، واشتراط النحويين الكون المطلق إنما هو لوجوب الحذف ، لا لجوازه / .

قال : ومما يتخرج على ذلك قولهم : (من لي بكذا) ، أي : من يتكفل لي به ؟ وقوله تعالى : ﴿ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ ﴾ [الطَّلاق : ١] ، أي : مستقبلات لعدهن ، كذا فسره جماعة من السلف ، وعليه عَوَّلَ الزَّمخشريّ ، ورده أبو حيَّان توهمًا منه أن الخاص لا يحذف ، وقال : الصواب أن اللام للتوقيت ، وأن الأصل للاستقبال عدهن ، فحذف المضاف . اهـ . وقد بينَّا فساد تلك الشبهة .

(١) المغني (٢/٥١٧) .

وذكرها أيضًا في الباب الثَّامن ؛ لَّما أنْ تكلَّم عن التعبير بالفعل عن الإرادة [1] ، فذكر آيات منها هذه الآية .

وذكرها في الباب الثَّالث [2] ؛ لَّما أَنْ تكلَّم على قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ ﴾ [الأنعام : ٣] ، وذكر رد أبي حيَّان بأن (في) لا تدل على [عالم ونحوه من] [3] الأكوان الخاصة ، قيل : وكذلك ردّ على تقديرهم في الآية مستقبلات ، وليس بشيء ؛ لأنَّ الدَّليل ما جرى في الكلام .

ولذا الكون المطلق شرط في الوجوب لا في الجواز ، انظر الأنعام [4] .

قُلْتُ : قوله : (ولا يحذف الكون الخاص .....) إلخ .

هذا كله كلام حسن ، إلا أن **قوله :** (كيف يكون وجود معمول مانعًا .....) إلخ ، قد يقال : يعارضه أيضًا أن الشيء قد يجوز حذفه تبعًا ، ولا يجوز حذفه مستقلاً ، ولو بقي معموله أو عامله ، وهذا في كلامهم كثير ، وما أشار إليه من التعبير بالفعل ..... إلخ ، ظاهرٌ لا بُدَّ منه ، وقد ذكره المُعْرِب [5] ، وما ذكرنا في الموضع الثّالث قريب من الأول .

قوله تعالى : ﴿ لَعَلَّ اللَّهَ ﴾ [الطَّلاق : ١] .

ذكرها في (لعل) [6] مثالاً للاستفهام ، ولهذا علقت الفعل ، انظره .

---

(١) المغني (٢/٧٩٥) .

(٢) المغني (٢/٥٠٢) .

(٣) ما بين المعقوفين زيادة من المغني يلتئم بها السياق .

(٤) الجمع الغريب (٢/٣٨٣) .

(٥) الدرّ المصون (٦/٣٢٩) .

(٦) المغني (١/٣١٧) .

قُلْتُ : بمثل هذه الآية يحتج الهروي [(١)] بأن (لعل) ترد للاستفهام [(٢)] ، وقد قال الشَّيخ : أكثرهم لا يذكره .... [(٣)] .

أن يحذف المفعول ويكون لا دليل في الآية ، وقد نقل عن أهل الكوفة أن (لعل) تعلق ، انظره .

قوله تعالى : ﴿ وَاللائِي يَئِسْنَ ﴾ الآية [الطَّلاق : ٤] .

ذكرها في بيان مقدار [(٤)] المقدر ؛ **لَمَّا أَنْ قال :** ينبغي التقليل ما أمكن ؛ قال : ولذا ضُعِّفَ قول الفارسي ومن وافقه في الآية : إن الأصل : واللاء لم يحضن فعدتهن ثلاثة أشهر ، والأولى أن يكون الأصل : واللائي لم يحضن ، كذلك .

ثم قال بعد ذلك : ولك أن لا تقدر في الآية شيئًا أَلْبَتَّةَ ، وذلك بأن تجعل الموصول معطوفًا على الموصول ، فيكون الخبر المذكور لهما معًا .

قال : فإن قلت : يلزم على ذلك أن تقول : (زيدٌ قائمان وعمرو) ، بتقدير [زيد وعمرو قائمان] [(٥)] .

قال : قلت : فإن سلم منعه في غير الآية فلقبح اللفظ ، وهو منتفٍ في الآية ، ثم ذكر ما يدل على جواز ذلك ، هذا معنى ما ذكر باختصار .

قُلْتُ : وقد قيل إنه يلزم على جواز ما ذكر أن يعمل عاملان في معمول واحد ، وقد

---

(١) الهروي : هو أبو الحسن عليّ بن محمَّد ، نحوي ألمعيّ ، جيّد القياس ، صحيح القريحة . له مصنّفات منها : الأزهية في علم الحروف ، الذخائر في النحو . توفي : سنة خمس عشرة وأربعمائة .

إنباه الرّواة (٢/٣١١) ، معجم الأدباء (١٤/٢٤٨ ــ ٢٤٩) ، بغية الوعاة (٢/٢٠٥) .

(٢) قال الهروي في باب عقده لمواضع (لعلّ) : « وتكون استفهامًا : في قول الكوفيين . كقولك للرّجل : لعلّك تشتمني ؟ تريد هل تشتمني ؟ فيقول : لاَ ، أو نعم » . الأزهية في علم الحروف (ص ٢١٨) .

(٣) بياض بمقدار كلمتين .

(٤) المغني (٢/٧٠٥ - ٧٠٦) .

(٥) ما بين المعقوفين زيادة من المغني يلتئم بها السياق .

تقدَّم أَنَّ الفرَّاء أجاز (قام وقعد زيد) على أَنَّهُ فاعل لهما [1] ، وخرج عليه المسألة المذكورة ، وفيه نظر .

قوله تعالى : ﴿ أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وُجْدِكُمْ ﴾ [الطَّلاق : ٦] .

ذكرها في النوع الثَّاني من الجهة السَّادسة [2] لما أن نقل الاتفاق على أَنَّ عطف البيان لا يقع بين مختلفين تعريفًا وتنكيرًا ، ووهم الزَّمخشريّ في إعراب آية ﴿ فِيهِ ءَايَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ ﴾ [آل عمران : ٩٧] ، وتأول عنه ما قدمناه . قال : ويؤيد ذلك الزَّمخشريّ ، قال في هذه الآية : ﴿ وُجْدِكُمْ ﴾ عطف بيان ؛ لقوله تعالى : ﴿ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ ﴾ ، وتفسير له ، و(مِنْ) تبعيضية حذف مبعضها ، أي : أسكنوهن مكانًا من مساكنكم مما تطيقون ، وإنما يريد البدل ؛ لأَنَّ العامل إنما يعاد معه ، انظر : البقرة [3] .

قُلْتُ : ما أَبْعَدَ هذه في كلام الزَّمخشريّ ! فقد استعذر بكلام مشكل عن كلام مشكل ، وقد تقدَّم ما في هذه المسألة من البحث [4] .

قوله تعالى : ﴿ لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ ﴾ [الطَّلاق : ٦] .

ذكرها في اللام الجازمة [5] ؛ **لَمَّا أَنْ قال :** لا فرق في الطلب بين أن يكون أمرًا كالآية ، أو غير أمر ، انظره ، وهذه آخر آية رأيت من هذه السورة الكريمة ، أعاد الله علينا بركاتها بمَنِّه وفضله ، وصلَّى الله على سيِّدنا محمَّدٍ ، وعلى آله وصحبه وسلَّمَ تسليمًا .

❀❀❀

---

(١) الجمع الغريب (٢/٤٥٩) .

(٢) المغني (٢/٦٥٩) .

(٣) الجمع الغريب (٢/١٧٠) . ذكرها في سورة آل عمران عند قوله : ﴿ ءَايَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ ﴾ [٩٧] ، و لم يذكرها في سورة البقرة .

(٤) الجمع الغريب (٢/٣٩٣) . وانظر : معاني القرآن (١/١٢٠) .

(٥) المغني (١/٢٤٨) .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صلى الله على سيِّدنا محمَّد وعلى آله وصحبه وسَلَّمَ تسليمًا

سورة التحريم

قال الفقير إلى ربه : هذه السورة الكريمة ذكر الشَّيخ منها آيات : أولها :

قوله تعالى : ﴿ قَالَتْ مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا ﴾ [التَّحريم : ٣] .

ذكرها ؛ **لَمَّا أَنْ قال :** إِنَّهُ إذا تعارض حذف الفعل أو الخبر [١] ، فالخبر أولى إِلاَّ لمعارض ؛ لمجيء كثير من الأفعال على طريقة ذلك الفعل من السؤال والجواب ، ومصرّح بالفعل ، فيقدّر في نظيره فعل في نحو : ﴿ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ﴾ ، هذا معنى ما أشار إليه ، ويحتاج في هذه الآية إلى جواب عن سؤال وهو أن يقال : الجواب المطلوب فيه أن يطابق السؤال ، والسؤال في الآية إنّما وقع عن تعيين المبنى ، فمقتضى الظَّاهر أن يكون الجواب بجملة اسميّة ، فما سرّ العدول ؟ انظر آخر سورة يس ، فلعلّ الجواب من جواب تلك [٢] .

[/ قوله تعالى : ﴿ ثَيِّبَاتٍ وَأَبْكَارًا ﴾ [التَّحريم : ٥] .

ذكرها في (الواو) ؛ **لَمَّا أَنْ قال** بذلك الرَّابعة قوله تعالى : ﴿ وَأَبْكَارًا ﴾ [٣] في آية التحريم ، ذكرها القاضي الفاضل ويحتج باستخراجها ، وقد سبقه إلى ذكرها الثَّعلبي] [٤] .

---

(١) المغني (٧١١/٢) .

(٢) انظر : ص ٢٦ .

(٣) المغني (٤٢٠/٢) .

(٤) ما بين المعقوفين مطموس ، ونقلته بنصّه من المغني .

والصواب أن هذه الواو وقعت بين صفتين هما تقسيم لمن اشتمل على جميع الصِّفَات السابقة ، فلا يصحّ إسقاطها ؛ إذ لا تجتمع الثيوبة والبكارة ، وواو الثمانية عند القائل بها صالحة للسقوط ، **ثم قال بعد ذلك :** ثم إنَّ ﴿ وَأَبْكَارًا ﴾ صفة تاسعة لا ثامنة ، إذ أولى الصِّفَات ﴿ خَيْرًا مِنْكُنَّ ﴾ ، لا ﴿ مُسْلِمَاتٍ ﴾ [التَّحريم : ٥] ، فإن أجاب بأن مسلمات وما بعده تفصيل لـــ ﴿ خَيْرًا مِنْكُنَّ ﴾ ولذلك لم تعد قسيمة لها ، قلنا : وكذلك ﴿ ثَيِّبَاتٍ وَأَبْكَارًا ﴾ [التَّحريم : ٥] تفصيل للصفات السابقة ، فلا نعدهما معهن .

قُلْتُ : قوله : (مع الثيبوبة والبكارة .....) إلخ .

قيل : إنَّ هذا الكلام مسبوق به ، فقد ذكر ابن المنيِّر [1] ، عن شيخه ابن الحاجب أن القاضي الفاضل كان يعتقد ذلك ويكرّره مرارًا حتى رد عليه [أبو] [2] الجود النحوي المغربي بنحو ما ذكر الشَّيخ هنا ، فاستحسن القاضي الفاضل ردّه .

قوله تعالى : ﴿ وَكَانَتْ مِنَ الْقَانِتِينَ ﴾ [التَّحريم : ١٢] .

ذكرها في الباب الثَّامن ، في القاعدة الرَّابعة منه [3] ؛ لَمَّا أنْ تكلَّم على التغليب فاستطرد ، **وقال :** إن المذكر قد يغلب على المؤنث حتى عد منه في الآية ، فانظره .

قُلْتُ : تقدَّم الكلام على التغليب مرارًا ، فلا نعيده ، انظر : البقرة [4] ، وهذه آخر آية رأيت من هذه السورة الكريمة ، أعاد الله علينا بركاتها بمَنِّه وفضله ، وصلَّى الله على سيِّدنا ومولانا محمَّدٍ ، وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليمًا .

❁❁❁

---

(١) حاشية ابن المنيِّر مع الكشّاف (٥٥٤/٤ ـــ ٥٥٥) .

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من حاشية ابن المنيِّر يقتضيها السياق .

(٣) المغني (٧٩٤/٢) .

(٤) الجمع الغريب (٢١٩/١ ـــ ٢٢٠) .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صلى الله على سيِّدنا محمَّد ، وعلى آله وصحبه وسَلَّمَ

سورة الملك

قال الفقير إلى ربه : هذه السورة الكريمة ذكر الشَّيخ منها آيات : الأولى :

قوله تعالى : ﴿ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً ﴾ [المُلك : ٢] .

ذكرها في الجملة الثالثة من الجمل التي لها محلّ [١] ؛ لَمَّا أَنْ تكلَّم على الجملة المعلقة عن العمل ، وذكر الخلاف في صحة تعليق الفعل عن المفعول الثَّاني ، وذكر أَنَّ الزَّمخشريّ اضطرب في قوله في (هود) ، وما في هذه الآية ، وقد قدمنا ذلك كله ، **قال :** وقال الزَّمخشريّ في تفسير قوله : ﴿ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً ﴾ [المُلك : ٢] في سورة الملك : ولا يسمى هذا تعليقًا ، وإنما التعليق أن يوقع بعد العامل ما يسد مسد منصوبيه جميعًا ، كـــ (علمت أيهما عمرو ؟) ألا ترى أنه لا يفترق الحال ـــ بعد تقدّم أحد المنصوبين ـــ بين مجيء مسألة صدر الكلام وغيره ؟ ولو كان تعليقًا لافترقا ، كما افترقا في (علمت زيدًا منطلقًا) ، و (علمت أزيدٌ منطلق ؟) .

قُلْتُ : انظر ما يتعلق بذلك في سورة هود ، فإنا قد قدمنا الكلام هناك [٢] . وانظر المُعْرِب [٣] ، فإنه نقل عن الأصحاب خلاف قول الزَّمخشريّ ، وتقدَّم ما فيه من تأويل الطِّيبِـــيّ ، وفيه نظر .

---

(١) المغني (٢/٤٨٠ ـــ ٤٨١) .

(٢) الجمع الغريب (٢/٦٢٢ - ٦٢٦) .

(٣) الدرّ المصون (٦/٣٤٠) .

قوله تعالى : ﴿ مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ ﴾ [المُلك : ٣] إلى ﴿ فُطُورٍ ﴾ [المُلك : ٣] .

ذكرها في (مِنْ) [١] ؛ لَمَّا أَنْ ذكر أنها تأتي لتنصيص العموم ، وللتأكيد وهي الزائدة ، وذكر الشروط المعلومة ، فذكر الآية في الشرط الأول منها .

قُلْتُ : وهي للتنصيص ، لا للتأكيد كما هو معلوم .

قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا ﴾ الآية [المُلك : ٥] .

ذكرها في العطف على التوهم [٢] دليلاً في المعنى على آية الصافات ليصح فيها العطف على المعنى ، انظر : الصافات .

قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ ﴾ الآية [المُلك : ٨] .

ذكرها في (بلى) [٣] ؛ **لَمَّا أَنْ قال :** إِنَّها قد تكون بعد نفي مقرون بهمزة استفهام للتقرير ، فذكر الآية ، فانظره .

وذكرها في حرف النون [٤] ؛ لَمَّا أَنْ تكلَّم على (نعم) ، فاستطرد مسائل حتى قال : وإذا قيل : (ألم يقم زيد ؟) فتقول إذا أثبتَّ القيام : (بلى) . وإن نفيته : (نعم) ، قال الله : ﴿ أَلَمْ يَأْتِكُمْ ﴾ الآية ، انظره . **قُلْتُ :** انظر آخر الأعراف [٥] .

قوله تعالى : ﴿ أَمَّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ جُنْدٌ لَكُمْ ﴾ الآية [المُلك : ٢٠] .

ذكرها في (أم) [٦] المنقطعة لما أن نقل عن البصريين أنها بمعنى (بل) ، والهمزة في جميع المواضع ، وأن أهل الكوفة خالفوا في ذلك .

---

(١) المغني (١/٣٥٣) .
(٢) المغني (٢/٥٥١) .
(٣) المغني (١/١٣١) .
(٤) المغني (٢/٣٩٩) .
(٥) الجمع الغريب (٢/٥١٢ ــ ٥١٨) .
(٦) المغني (١/٥٦) .

قال : ويلزم البصريين دعوى التوكيد في نحو الآية ، فذكر آيات ، فانظره ، وتقدَّم الكلام فيه في مواضع .

قوله تعالى : ﴿ إِنِ الْكَافِرُونَ ﴾ [المُلك : ٢٠] .

ذكرها في (إِنْ) [1] النافية مثالاً لها .

قوله تعالى : ﴿ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا ﴾ [المُلك : ٣٠] .

ذكرها في الجملة الرَّابعة من الجمل التي لا محل لها [2] ؛ لَمَّا أَنْ ذكر أن من جمل القسم ما يخفى ، وتكلم على بيت الفرزدق [3] :

تَعَالَ لَئِنْ عَاهَدْتَنِي لا تَخُونُنِي ۞ نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذِئْبُ يَصْطَحِبَانِ

.... [4]

أَلَمْ تَرَنِي عَاهَدْتُ رَبِّي ، وَأَنَّنِي ۞ لَبَيْنَ رِتَاجٍ قَائِمًا وَمَقَامِ [5]

عَلَى حَلْفَةٍ لا أَشْتُمُ الدَّهْرَ مُسْلِمًا ۞ ولا خَارِجًا مِنْ فِيَّ زُوْرُ كَلامِ

وذلك أن قوله : (ولا خارجًا من فِيَّ زور كلام) معطوف على محل جملة (لا أشتم) .

قال : والذي عليه المحققون أَنَّ (خارجًا) مفعول مطلق ، والأصل : ولا يخرج خروجًا ،

---

(١) المغني (١/٣٠) .

(٢) المغني (٢/٤٦٦) .

(٣) والبيت من الطَّويل ، وهو للفرزدق ، انظر : الديوان (٢/٣٢٩) ، الكتاب (٢/٤١٦) ، الجمل (ص ٣٦٦) ، أمالي ابن الشجري (٢/٤١) ، المغني (٢/٤٦٥) ، شرح أبيات مغني اللبيب (٤/٢١٣) .
وورد البيت بلا نسبة انظر : شرح المفصل (٢/١٣٢) ، شرح التسهيل (١/٢١٣) .

(٤) طمس بمقدار نصف سطر بسبب التَّرميم الَّذي لحق بالمخطوط .

(٥) البيتان من الطَّويل ، وهما للفرزدق ، انظر : ديوانه (٢/٢١٢) ، الكتاب (١/٣٤٦) ، شرح المفصل (٢/٥٩) ، تذكرة النحاة (ص ٨٥) ، المغني (٢/٤٦٥ - ٤٦٦) ، خزانة الأدب (١/٢٢٣) ، شرح أبيات مغني اللبيب (٥/٢٥٤) .

ثم حذف الفعل وأناب الوصف عن المصدر ، كما عكس في قوله تعالى : ﴿ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا ﴾ [الملك : ٣٠] ، انظره .

وذكرها أيضًا في الفاء [1] ؛ لَمَّا أَنْ ذكر أنها تجب في جواب الشرط في مواضع منها : إذا كان الجواب إنشاء كلام .

قُلْتُ : الاستدلال بما ذكر الشَّيخ ، قد بحث معه فيه ، وما ذكر في الموضع الثَّاني لا يقال : إِنَّهُ يناقض ما ذكر من أَنَّ الإنشاء لا يجعل جوابًا للشرط ؛ لأَنَّا نقول ذلك ، إنما هو من جهة المعنى لا من جهة اللفظ ، على ما تقدَّم فيه من البحث ، والله أعلم ، وهذه آخر آية رأيت من هذه السورة الكريمة ، أعاد الله علينا بركاتها بمَنِّه وفضله ، وصلَّى الله على سيّدنا ومولانا محمَّد ، وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليمًا .

❁❁❁

(١) المغني (١/١٨٦) .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صلى الله على سيِّدنا محمَّد ، وعلى آله وصحبه وسَلَّمَ تسليمًا

سورة ن والقلم

قال الفقير إلى ربه : هذه السورة الكريمة ذكر الشَّيخ منها آيات : الأولى :

قوله تعالى : ﴿ مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ ﴾ [القلم : ٢] .

ذكرها في موضعين ؛ **الأوَّل :** في (لا) [١] ؛ لَمَّا أَنْ تكلَّم على ﴿ لا أُقْسِمُ ﴾ [القيامة : ١]، وذكر أن الشيء يذكر في سورة ، وجوابه في أخرى ؛ لأنَّ القرآن كله مرتبط بعضه ببعض ، بدليل أن قوله تعالى : ﴿ مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ ﴾ [القلم : ٢] جواب لقوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ ﴾ [الحجر : ٦] ، فانظره .

الموضع الثَّاني : في الباب الثَّالث [٢] ؛ لَمَّا أَنْ تكلَّم على تعلق الظرف بأحرف ، وقد قدمنا ذلك كله في سورة الزخرف ، وذكرنا كلام ابن الحاجب في المسألة ، قال : من ذلك قوله تعالى : ﴿ مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ ﴾ [القلم : ٢] ، الباء متعلقة بالنفي ؛ إذ لو علقت بـ (مجنون) لأفادت نفي جنون خاص ، وهو الجنون الذي يكون من نعمة الله ـ تعالى ـ ، وليس في الوجود جنون يكون في نعمة ، ولا المراد نفي جنون خاص . قال : انتهى ملخصًا .

---

(١) المغني (١/٢٧٦) .

(٢) المغني (٢/٥٠٥) .

وهو كلام بديع . قال : إلا أن جمهور النحويين لا يوافقون على صحة التعلق بالحرف ، وينبني على قولهم أن يقدروا أن التعلق بفعل يدل عليه النافي ، أي : انتفى ذلك بنعمة ربك ، ثم ذكر الشَّيخ ما يتعلق ببيت كعب في قوله :

وَمَا سُعَادُ غَدَاةَ البَيْنِ إذْ رَحَلُوا ۞ .... [1]

وكون الكلام عليها في مواضع ، وهذا أحسن المواضع التي تكلم فيها ، فانظره .

قُلْتُ : قد أشرنا إلى ضعف ما ذكر الشَّيخ في الموضع الثَّاني في آية القيامة ، فانظرها [2] ، والارتباط الذي أشار إليه إن كان من جهة تناسب جملة مع بعضها بعضًا فهو لا شكَّ فيه ، إلا أنه ليس مقصده ، وإن أراد كما ذكر بعضهم في رد المطلق إلى المقيد مع اختلاف النسب ؛ لأنَّ القرآن كالكلمة الواحدة ؛ لأنَّ كلامه واحد فخلط ظاهر ، يلزم عليه محالات ، وما ذكر في الموضع الثَّاني فالظاهر أن القائل الذي يقول : إِنَّ التعلّق بالحرف إنما يعني به ما دلَّ عليه الحرف من النفي ، وهو ظاهر من كلامهم ، فعلى هذا يكون خلافًا في حال والله أعلم ، وما وقع للمُعْرِب [3] هنا من جعل الاعتراض وقع بالقسم بعيدٌ جدًّا ، وما ذكره من أنَّ النفي إذا دخل على مقيد يعمه ..... إلخ ، ضعيف في القسمين ، وكلام المختَصِر [4] صائب في الرد عليه ، فإن النفي إذا تسلط على مقيد إنما هو نفي أخص فيبقى الأثر أعمّ من أحد ثلاثة أشياء كما إذا قلت : (ما قام زيدٌ ضاحكًا) ، فإما أن يكون قام غير ضاحكًا ، أو كان ضاحكًا غير قائم ، أو لم يكن واحد منهما ، نعم إن كان من باب قولهم :

عَلَى لاَحبٍ لا يُهْتَدَى ..... ۞ .... [5]

---

(١) تقدَّم تخريجه ص ١٣٠ .

(٢) انظر : ص ٢٤٩ ــ ٢٥١ .

(٣) الدرّ المصون (٦/٣٥٠) .

(٤) المجيد (١٩٦/أ ، ب) .

(٥) جزء من صدر بيت ، والبيت بتمامه :

.... بِمَنَارِهِ ۞ إذَا سَافَهُ العَوْدُ النَّبَاطِيُّ جَرْجَرَا

=

شرط ما أشار إليه المختَصِر ، مثل قوله : ﴿ لا يَسْأَلُونَ النَّاسَ ﴾ [البقرة : ٢٧٣] ، وهذا كلّه ما لم يكن النفي جوابًا لمنكر النفي ، والله أعلم .

والتأويل الذي أشار إليه الشَّيخ في بيت كعب بعيد جدًّا ، وارتكاب تقديم الحال على عامله المعنوي أسهل منه ، والمسألة فيها خلاف معلوم ، والشعر يستخف فيه ما لا يستخف في غيره .

قوله بعد ذلك : (وقد جاء أبلغ من ذلك .....) إلخ .

ما ذكر كله تكلف ظاهر ، وتوجيه الكلام الضعيف ضعيف ، وقياس الحال على أفعل التفضيل لا يصحّ ؛ لأنَّ المعنى الذي أشاروا إليه في أفعل التفضيل ليس بموجود هنا ، والذي قال في البيت / .

إنه كلام لا المعنى ، ولقد أجاد ، والله ــ سبحانه ــ .... [1]

وذلك في قولهم (بحسبك درهم) ، و (خرجت فإذا بزيد) ، و (كيف بك إذا كان كذا) ، ثُمَّ .... [2] اختلف فقيل : المفتون مصدر بمعنى الفتنة [3] ، وقيل : الباء ظرفيّة ، أي في كلّ طائفة منكم المفتون [4] .

قُلْتُ : مذهب سيبويه أسهل تكلّفًا ، وليس منك إلاَّ زيادة الباء في المبتدأ [5] ، وقد ورد ما يدلّ عليه ، والله أعلم .

والبيت من الطَّويل ، وهو لامرىء القيس في ديوانه : (ص ٩٥) ، والعمدة في محاسن الشّعر (٧١٢/٢) .

(١) طمس بمقدار نصف سطر بسبب التَّرميم الَّذي لحق بالمخطوط .

(٢) طمس بمقدار أربع كلمات بسبب التَّرميم الَّذي لحق بالمخطوط .

(٣) هو قول الأخفش كما في إعراب القرآن للنحّاس (ص ١١٨٢) .

(٤) وهو قول الفراء كما في معاني القرآن (١٧٣/٣) .

(٥) الكتاب (٢٩٣/٢) .

وهو قول قتادة ، انظر : إعراب القرآن للنحّاس (ص ١١٨٢) .

قوله تعالى : ﴿ وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ ﴾ [القلم : ٩] .

ذكرها في موضعين ؛ الأوَّل : في (لو)[1] ؛ **لَمَّا أَنْ قال :** الثالث أن يكون حرفًا مصدريًّا بمنزلة (أنْ) ، وأكثر وقوع هذه بعد (ود) ، نحو : ﴿ وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ ﴾ ، ثم ذكر الخلاف في إثباتها ، قالوا : أكثرهم لم يثبتها ، والذي أثبت ذلك ، الفرَّاء ، وأبو علي ، وأبو البقاء ، والتبريزي ، وابن مالك ، ثُمَّ **قال بعد ذلك :** (ويشهد للمثبتين قراءة بعضهم : ﴿ وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ ﴾ بحذف النون ، فعطف (يدهنوا) بالنصب على (تدهن) لَمَّا أَنْ كان معناه أن تدهن) ، ثم ذكر ما يشكل عليهم ، وقد قدمناه في آل عمران ، فانظره .

الموضع الثّاني : ذكرها في العطف على التوهم[2] ؛ **لَمَّا أَنْ قال :** (وأما المنصوب فعلاً فكقراءة بعضهم : ﴿ وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُوا ﴾ [القلم : ٩] حملاً على معنى (ودّوا أن تدهن) ، فانظره .

قُلْتُ : قول الشَّيخ في الموضع الأَوَّل : (وقوع هذه بعد .....) إلخ .

ليس بخلاف لما قال في التَّسهيل ، فإنه قال : بعد تمن ، وفسره المراد من (يود ، وتمنى ، وأحب) ، واعتراض على الشَّيخ أحب ، فإنها لا تفهم من **قوله :** (ويشهد للمثبتين .....) إلخ ، قد قدمنا الكلام على ذلك مرارًا .

قال الدَّماميني[3] : والأولى هذه القراءة أن تخرج على النصب بإضمار (أن) والفاء عاطفة مصدر منطوق على مصدر منسبك من (لو) وصلتها وهو أجرى على القاعدة مما ذكر الشَّيخ .

قُلْتُ : الشَّيخ أشار إلى قريب من ذلك في قوله : ﴿ لَعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ ﴾ [غافر : ٣٦] ، في العطف على التوهم ، و لم يذكر ذلك في هذه فيبقون الاعتراض عليه .

---

(١) المغني (١/٢٩٤ ـــ ٢٩٥) .

(٢) المغني (٢/٥٥٢) .

(٣) تحفة الغريب (١٠٠/أ) .

قوله تعالى : ﴿ أَمْ لَكُمْ كِتَابٌ ﴾ الآية [القلم : ٣٧] .

ذكرها في الجملة المحكيّة [١] ؛ لَّما أَنْ ذكر منها ما يخفى ، فذكر أمورًا منها ؛ إذا كانت بعد فعل في معنى القول .

﴿ تَدْرُسُونَ ﴾ الآية [القلم : ٣٧] .

قال : أي : تدرسون فيه هذا اللفظ ، أو تدرسون فيه قولنا هذا الكلام ، وذلك إما أن يكونوا خوطبوا بذلك في الكتاب ـــ على زعمهم ـــ ، [أ] [٢] و الأصل : إن لهم لما يتخيرون ، ثم عدل إلى الخطاب عند مواجهتهم .

قلْتُ : تأمَّل هذا كيف يصح على أصل أهل البصرة ؟! فإهَّم يمنعون الحكاية بما فيه معنى القول ، وظاهر كلامه أن الحكاية وقعت معنى في الآية ، وانظر قوله [٣] : ﴿ وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ ﴾ [البقرة : ١٣٢] ، والجملة المذكورة في الآية تحتمل الاستئناف وهو الظاهر فيها ، وما وقع للشيخ أشار إليه الزّمخشريّ [٤] ، وتأمَّل **قول الشَّيخ :** (تدرسون فيه هذا اللفظ ، أو قولنا : .....) إلخ ، هل أشار إلى ما أشرنا إليه من الخلاف بين أهل البصرة والكوفة في تقدير القول في الآية ؟ فيه نظر ، ومن جهة حذف المصدر ، وإبقاء المعمول .

وقوله : (خوطبوا .....) إلخ .

قرّر به حكاية المعنى ، وقد تقدَّم ذلك عند قوله [٥] : ﴿ إِنَّا لَذَائِقُونَ ﴾ [الصَّافات : ٣١] ، فراجعه وتأمَّل قول الشَّيخ [أم] [٦] و لم يذكر معادلها بعد ذلك ، وتأمَّل أيضًا **قوله :** [أ] [٧] و الأصل : إِنَّ لهم ، ففيه بحث .

---

(١) المغني (٢/٤٧٥ - ٤٧٦) .

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من المغني يلتئم بها السياق .

(٣) الجمع الغريب (٢/٢٩٤ ـــ ٢٩٦) .

(٤) الكشَّاف (٤/٥٨٠) .

(٥) انظر : ص ٨٦ .

(٦) ما بين المعقوفين زيادة يلتئم بها السياق .

(٧) ما بين المعقوفين زيادة يلتئم بها السياق .

قوله تعالى : ﴿ أَمْ لَكُمْ أَيْمَانٌ عَلَيْنَا بَالِغَةٌ ﴾ الآية [القلم : ٣٩] .

ذكرها في الجملة التي لا محلّ لها [١] ؛ لَمَّا أَنْ ذكر الجملة المجاب بها القسم .

قال بعد ذلك : تنبيه : في أمثلة جواب القسم ما يخفى نحو : ﴿ أَمْ لَكُمْ أَيْمَانٌ ﴾ الآية .

قُلْتُ : ما أشار المُعْرِب [٢] إليه لا يحتاج إليه ، بل يحتمل أن تكون الجملة مستأنفة على صفة التهديد ، إلا إن قلنا : يجب جعل (إنَّ) جوابًا ففيه نظر .

قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ الآية [القلم : ٥١] .

ذكرها في (إِنْ) [٣] المخففة ؛ لَمَّا أَنْ ذكر أنها قد تدخل على الجملة الفعلية والأكثر كون الفعل ماضيًا ناسخًا ، ويليه الفعل المضارع الناسخ ، فذكر الآية مثالاً لذلك .

قُلْتُ : تقدَّم ذلك مرارًا فلا نعيده ، وهذه آخر آية رأيت من هذه السورة الكريمة ، أعاد الله علينا بركاتها بمَنِّه وفضله ، وصلَّى الله على سيِّدنا محمَّدٍ ، وعلى آله وصحبه وسلَّمَ .

❁❁❁

---

(١) المغني (٢/٤٦٥) .

(٢) الدرّ المصون (٦/٣٥٧) .

(٣) المغني (١/٣٢) .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صلى الله على سيِّدنا ومولانا محمَّد ، وعلى آله وصحبه وسَلَّمَ تسليمًا

سورة الحاقة

قال الفقير إلى ربه : هذه السورة الكريمة ذكر الشَّيخ منها آيات ، الأولى :

قوله تعالى : ﴿ الْحَاقَّةُ * مَا الْحَاقَّةُ ﴾ [الحاقَّة : ١ ــ ٢] .

ذكرها في الأشياء التي يقع الربط بها [١] ؛ **لَمَّا أَنْ قال :** الثَّالث : إعادة المبتدأ بلفظه ، وأكثر وقوع ذلك في مقام التهويل نحو : ﴿ الْحَاقَّةُ * مَا الْحَاقَّةُ ﴾ / .

.... [٢] وفي ذلك نزاع ، والصَّواب ما حرّر الشَّيخ في آخر التأليف .... [٣] والله أعلم .

قوله تعالى : ﴿ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا ﴾ [الحاقَّة : ٧] .

ذكرها في (واو الثمانية) [٤] ؛ لَّمَا أَنْ تكلَّم على آية التحريم ، **قال في أثناء ذلك :** وأما قول الثَّعلبي : إن منها الواو في قوله : ﴿ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا ﴾ فسهوٌ بَيِّنٌ ، وإنما هذه واو العطف وهي واجبة الذكر .

---

(١) المغني (٢/٥٧٥) .

(٢) طمس بمقدار نصف سطر بسبب التَّرميم الَّذي لحق بالمخطوط .

(٣) قبل والله أعلم كلمتان غير مقرؤتين ، وبعد كلمة التأليف ، نصف سطر مطموس بسبب التَّرميم الَّذي لحق بالمخطوط .

(٤) المغني (٢/٤٢٠) .

قُلْتُ : أشار إلى (واو الثمانية) القائل بها يجوز سقوطها ، وقد صرَّح الشَّيخ بذلك بعدها ، فانظره ، وذكر التاء في العدد الثَّاني ، وحذفها من الأول معلوم ما فيه من العلل الضعيفة .

قوله تعالى : ﴿ وَانْشَقَّتِ السَّمَاءُ ﴾ الآية [الحاقة : ١٦] .

ذكرها في حرف النون ؛ لَّما أَنْ تكلَّم على التنوين [١] ، وأنه يكون للعوض ، فذكر الآية ، وأن الأصل : فهي يوم إذ انشقت واهية ، ثم حذفت الجملة المضاف إليها لِلعِلْم بها ، وجيء التنوين عوضًا عنها ، وكسرت الذال للساكنين ، وقال الأخفش : التنوين تنوين تمكين ، والكسرة إعراب .

قُلْتُ : تقدّم الرد على الأخفش مرارًا من كلام الشَّيخ ، فلا نعيده .

قوله تعالى : ﴿ هَاؤُمُ ﴾ الآية [الحاقَّة : ١٩] .

ذكرها في حرف الهاء [٢] ؛ لَّما أَنْ تكلَّم على (هاء) التي بمعنى اسم الفعل ، فذكر الآية .

قوله تعالى : ﴿ مَا أَغْنَى عَنِّي مَالِيَهْ ﴾ [الحاقَّة : ٢٨] .

ذكرها في الميم ؛ لَّما أَنْ تكلَّم على فصل التدريب في (ما) [٣] ، فقال : وأما : ﴿ مَا أَغْنَى عَنِّي مَالِيَهْ ﴾ فـــ (ما) فيها محتملة للاستفهام والنفي ، فانظره .

قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ ﴾ الآية [الحاقَّة : ٣٢] .

ذكرها في الباب الثَّامن [٤] ؛ لَّما أَنْ تكلَّم على القلب ، **قال :** وقال ثعلب في الآية : إن المعنى : اسلكوا فيه سلسلة ، انظره ، وتقدَّم مرارًا .

---

(١) المغني (٣٩٤/٢) .
(٢) المغني (٤٠٢/٢) .
(٣) المغني (٣٤٥/١) .
(٤) المغني (٨٠٣/٢) .

قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ تَقَوَّلَ ﴾ الآية [الحاقَّة : ٤٤] .

ذكرها في (على) [1] ؛ لَمَّا أَنْ تكلَّم على قوله : ﴿ وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ ﴾ [البقرة : ١٠٢] الآية ، وأن (على) للظرفية ، **وقال :** ويحتمل أَنَّ ﴿ تَتْلُو ﴾ ضُمِّنَ معنى : تتقول ، فيكون مثل الآية .

قال الفقير إلى ربه : الثَّاني : أجرى على أصل أهل البصرة فلا يعدل عنه ، وهذه آخر آية رأيت من هذه السورة الكريمة أعاد الله علينا بركاتها بمَنِّه وفضله ، وصلَّى الله على سيِّدنا محمَّدٍ ، وعلى آله وصحبه وسلَّمَ تسليمًا .

❁❁❁

(١) المغني (١/١٦٤) .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صلى الله على سيِّدنا محمَّد ، وعلى آله وصحبه وسَلَّمَ تسليمًا

سورة سأل سائل

قال الفقير إلى ربه : هذه السورة الكريمة ذكر الشَّيخ منها آيات ، منها :

قوله تعالى : ﴿ مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ ﴾ [المعارج : ١١] .

ذكرها في موجبات الإضافة [1] ، فذكر في العاشر منها : البناء ، وذلك في ثلاثة أبواب ، قال : الباب الثَّاني : أن يكون المضاف اسم زمان مبهم ، والمضاف إليه (إذ) كالآية ، وقُرِئ بجر (يوم) ، وفتحه ، انظره . وتقدَّم إشكال هذا القول وعدم صحته ، وتقدَّم توجيه الإعراب والبناء بما ذكر ابن مالك ، وإن كان ضعيفًا .

قوله تعالى : ﴿ نَزَّاعَةً لِلشَّوَى ﴾ [المعارج : ١٦] .

ذكرها في (لام التقوية) [2] ؛ وهي المقوية للعامل الضعيف بالفرعية كالآية ، وتقدَّم الجواب عن صحة التعليق مع ثبوت الزيادة .

قوله تعالى : ﴿ فَلا أُقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ ﴾ [المعارج : ٤٠] .

ذكرها في (لا) [3] ؛ لَمَّا أَنْ تكلَّم على مواضع من التنزيل فيها خلاف في زيادتها ،

---

(١) المغني (٢/٥٩٤) .

(٢) المغني (١/٢٤٢) .

(٣) المغني (١/٢٧٧) .

وتكلم على أوّل سورة القيامة ، قال : في إنكار ذلك ؛ ولهذا نقول بزيادتها في قوله : ﴿ فَلا أُقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ ﴾ .

قُلْتُ : انظر : آية القيامة [1] ، فقد أتينا بلفظه هناك لاشتماله على مسائل ، فانظره .

وهذه آخر آية رأيت من هذه السورة الكريمة ، أعاد الله علينا بركاتها بمَنِّه وفضله ، وصلَّى الله على سيِّدنا ومولانا محمَّدٍ ، وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليمًا .

❁❁❁

(١) انظر : ص ٣٠١ ــ ٣٠٢ .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلى الله على سيِّدنا ومولانا محمَّد ، وعلى آله وصحبه وسَلَّمَ تسليمًا

سورة نوح عليه السلام

قال الفقير إلى ربه : ذكر الشَّيخ من هذه السورة الكريمة آيات منها :

قوله تعالى : ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ ﴾ [نوح : ٤] .

ذكرها لَّما أَنْ تكلَّم على زيادة (مِنْ) [١] ، وذكر شروطها وما فيها من الخلاف ، **قال :** ولم يشترط الأخفش واحدًا من الشرطين ، قال : واستدل بقوله / : ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ ﴾ ، ثُمَّ ذكر آيات ، فانظره .

قُلْتُ : أما المسألة فقد تكررت .... [٢] والأقل منهما يسقط الاستدلال ، وهذه الآية تحتمل أن تكون من هذه السورة ، أو من سورة الأحقاف .

قوله تعالى : ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ ﴾ الآية [نوح : ٤] .

ذكرها في (كل) [٣] ؛ لَّما أَنْ تكلَّم على كلما وحمل (ما) على الوجهين : أن تكون مصدرية ظرفية ، وأن تكون نكرة بمعنى وقت ، وذكر لكل وجه مقربًا ومبعدًا ، **قال :**

---

(١) المغني (٣٥٥/١) .

(٢) طمس بمقدار نصف سطر بسبب التَّرميم الَّذي لحق بالمخطوط .

(٣) المغني (٢٢٧/١) .

وللوجه الأول مقربان : كثرة مجيء الماضي بعدها فذكر آيات منها هذه ، انظر أوّل البقرة [1] ولأي شيء استحقت الجواب وهي ليست من الشّروط .

قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ ﴾ [نوح : ١٧] .

ذكرها في الأمور التي يتعدى بها الفعل القاصر [2] ؛ لَمَّا أَنْ ذكر تعدي الفعل بالهمزة .

قوله تعالى : ﴿ مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ ﴾ [نوح : ٢٥] .

ذكرها في الميم ؛ لَمَّا أَنْ تكلَّم على (ما) [3] الزائدة غير الكافة فذكر الآية ، وذكرها ــ أيضًا ــ في (من) [4] دليلاً على التعليل .

قوله تعالى : ﴿ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ ﴾ الآية [نوح : ٢٨] .

ذكرها في الواو [5] ؛ لَمَّا أَنْ ذكر أَنَّ مِنْ موقعها أن تعطف العام على الخاص ، وبالعكس فذكر الآية للأول فانظره .

قوله تعالى : ﴿ وَلا تَزِدِ الظَّالِمِينَ إِلا تَبَارًا ﴾ [نوح : ٢٨] .

ذكرها في اللام [6] ؛ لَمَّا أَنْ تكلَّم على قوله : ﴿ لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِكَ ﴾ [يونس : ٨٨] ، وذكر أن الفعل يحتمل الجزم ويكون الفعل كهذه الآية .

وهذه آخر آية رأيت من هذه السورة الكريمة ، أعاد الله علينا بركاتها بمنِّه وفضله . وصلّى الله على سيِّدنا محمَّدٍ ، وعلى آله وصحبه وسلَّم .

❁❁❁

---

(١) الجمع الغريب (١/١٩٦ ــ ١٩٧) .

(٢) المغني (٢/٦٠٠) .

(٣) المغني (١/٣٤٣) .

(٤) المغني (١/٣٥٠) .

(٥) المغني (٢/٤١١) .

(٦) المغني (١/٢٣٩) .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صلى الله على سيِّدنا محمَّد وعلى آله وصحبه وسَلَّمَ

سورة الجن

قال الفقير إلى ربه : هذه السورة الكريمة ذكر الشَّيخ منها آيات منها :

قوله تعالى : ﴿ وَأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا ﴾ الآية [الجنّ : ٤] .

ذكرها في الأشياء التي تحتاج إلى رابط [١] ؛ لَمَّا أَنْ ذكر التنازع ، وأن الرابط يقع فيه بأمور منها : عمل أولهما في ثانيهما كالآية ، ومثل قوله : ﴿ وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا ﴾ [الجنّ : ٧] .

قُلْتُ : ونوقش الشَّيخ في كلامه ، ولا شكَّ أنَّ فيه تسامحًا لمن تأمَّل ؛ لأنَّ العمل لم يقع إلا في محل الجملة لا في العامل ، ثم إِنَّ التنازع في الآية الثَّانية ظاهر ، وأَمَّا الأَوَّلى فمشكل ، فنقول : الضمير المتصل بأن عائد على الجن ، و (كان) حملت الزيادة ، ولا يتم ما ذكر الشَّيخ فيها إلا ببعد ، وتحتمل النقصان ، ويكون فيها ضمير يعود على الجن ، وهو الظاهر ، وخبرها الجملة ، ولا تنازع ـــ أيضًا ـــ ، وحملت الآية أن يكون السفيه اسم كان ، ويقول خبر ، قيل : وهو لا يصح لئلا يؤدي إلى تهيئة العامل وقطعه عنه ، ومنع (قام زيد) على أن يكون زيد مبتدأ .

قُلْتُ : والمثال المذكور على أصل البصريين ، مُعلّل بإحدى عِلَّتين ، العلة المذكورة ، أو تقدّم العامل الضعيف ، وهو المعنوي على العامل القوي وهو الفعل ، فعلى هذه العلة يجوز

---

(١) المغني (٢/٥٨٤) .

ذلك في الآية ، لعدم وجود العلة المانعة ، والتنازع على قول الشَّيخ : إنما يتم على ذلك .

فإن القول عندي يطلب مرفوعًا وهو السفيه ، ومنصوبًا وهو ﴿ عَلَى اللَّهِ شَطَطًا ﴾ [الجنّ : ٤] ، و (كان) تطلب مرفوعًا وهو السفيه ، فإن عمل الثَّاني كان الإضمار في (كان) لأنَّهُ مرفوع ، وإن عمل الأول أضمر الثَّاني ، وتأمَّل هذا التنازع هل يتمّ ؟ ففيه نظر لا يخفى ، ولعل الشَّيخ أراد غير هذا ، وكلامه مشكل فتأمَّله منصفًا .

قوله تعالى : ﴿ وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ ﴾ [الجنّ : ١١] .

ذكرها في توجيه الإضافة [1] ؛ **لَمَّا أَنْ قال :** العاشر البناء ، قال : وقد استدل على ذلك بأمور منها : قوله تعالى : ﴿ وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ ﴾ ، قاله الأخفش ، وخولف وأجيب عن الآية بأنها على حذف الموصوف ، أي : ومنا قوم دون ذلك ، كقولهم : (منا ظَعَن ، ومنا أقام) أي : منا فريقٌ ظَعَن ، ومنا فريقٌ أَقَام ، فانظره .

قُلْتُ : وقد قدمنا في ذلك مما يتعلق بالإضافة [2] وحذف الموصوف هنا شرطه متوفّر .

قوله تعالى : ﴿ وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ ﴾ [الجنّ : ١٨] .

ذكرها في أماكن الحذف [3] ؛ لَمَّا أَنْ ذكر في حذف الجار أنه يطَّرد مع (أَنَّ) و (أَنْ) ، فذكر الآية ، والتقدير : ولأنَّ ، وذكرها ــ أيضًا ــ في تعدية الفعل القاصر [4] ؛ لَمَّا أَنْ ذكر أن حرف الجر يطَّرد حذفه مع (أَنَّ) و (أَنْ) ، ونقل الخلاف المعلوم في ذلك هل المحل محل جَرٍّ أو نصب ؟ فجعل الآية دليلاً لسيبويه ؛ لأنَّهُ لا يجوز تقديم أَنَّ ومعمولها على عاملها .

---

(١) المغني (٢/٥٩٢) .
(٢) الجمع الغريب (٢/٤٠٩ - ٤١١) .
(٣) المغني (٢/٧٣٦) .
(٤) المغني (٢/٦٠٣) .

قال في موضع آخر : لأجل اللبس [1] ، انظر : قوله تعالى : ﴿ وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ ﴾ [النِّساء : ١٢٧] .

قُلْتُ : أشار الشَّيخ إلى علّة / التَّقدّم في .... [2] ، وابن عصفور [3] جواز التقدم : الفعل الَّذي هو خبر عن المبتدأ إذا تقدّمه ناسخ ونص عليه المصنف في الباب الخامس ، وتأمَّل غرابة (عسى أن يقوم زيد) .

قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنْ أَدْرِي ﴾ [الجنّ : ٢٥] .

ذكرها في (إنّ) [4] ؛ لَمَّا أَنْ تكلَّم على (إِنْ) النافية ، ونقل عن بعضهم أنها لم تقع في القرآن إلاَّ وبعدها إلاَّ ، فرد عليه الشَّيخ بهذه الآية وغيرها .

قوله تعالى : ﴿ وَأَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا ﴾ [الجنّ : ٢٨] .

ذكرها في أول الجهة التاسعة [5] في عدم التأمُّل في أمور مشتبهة ، قال أحدها : (زيدٌ أحصى ذهنًا) ، و (عمرو أحصى مالاً) ، فإنَّ الأَوَّل على أَنَّ (أحصى) أفعل تفضيل ، والمنصوب تمييز ، والثَّاني على أَنَّ (أحصى) فعل ، والمنصوب مفعول نحو : ﴿ وَأَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا ﴾ .

وهذه آخر آية رأيت من هذه السورة الكريمة ، أعاد الله علينا بركاتها بمنِّه وفضله ، وصلّى الله على سيِّدنا محمَّدٍ ، وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليمًا .

❁❁❁

---

(١) الجمع الغريب (٢٨٩/١ ــ ٢٩٢) .

(٢) طمس بمقدار نصف سطر بسبب التَّرميم الَّذي لحق بالمخطوط .

(٣) شرح الجمل (١٧٨/٢) .

(٤) المغني (٣٠/١) .

(٥) المغني (٦٨٧/٢) .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صلى الله على سيِّدنا محمَّد وعلى آله وصحبه وسَلَّمَ تسليمًا

سورة المزمل

قال الفقير إلى ربه : هذه السورة الكريمة ذكر الشَّيخ منها آيات : الأولى :

قوله تعالى : ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولاً ﴾ الآية [المزَّمِّل : ١٥] .

ذكرها في الهمزة [١] ؛ لَمَّا أَنْ تكلَّم على (ال) وقسمها إلى أقسامها المعلومة ، **قال :** والعهدية إِمَّا أَنْ يكون مصحوبها معهودًا ذكريًّا نحو : ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولاً ﴾ الآية ، **ثُمَّ قال :** وعلامة هذه أن يسد الضمير مسدها مع مصحوبها .

قُلْتُ : قيل : كيف يردّ كلام الشَّيخ بقوله تعالى : ﴿ أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا ﴾ الآية [النِّساء : ١٢٨] ، فإن الضمير يصلح فيها مع أن اللام ليست فيها للعهد فتأمَّله فإن فيه نظرًا ؛ لأنَّ للمانع أن يمنع صلاحية الضمير في الآية ؛ لأنَّ الضمير إنما يعود على الشيء إذا كان بمعنى ما عاد عليه ، فإِنْ لم يكن المعنى متّحدًا جيء بالظاهر كما في الآية .

قوله تعالى : ﴿ فَكَيْفَ تَتَّقُونَ إِنْ كَفَرْتُمْ يَوْمًا ﴾ الآية [المزَّمِّل : ١٧] .

ذكرها في جملة الاعتراض [٢] ؛ لَمَّا أَنْ ذكر ما تفترق به الحالية من المعترضة ، فذكر من

---

(١) المغني (٦١/٢) .

(٢) المغني (٤٥٨/٢) .

ذلك جواز تصديرها بدليل استقبال بخلاف الحال ، فذكر آيات **ثُمَّ قال :** وقوله : ﴿ فَكَيْفَ تَتَّقُونَ ﴾ الآية .

قُلْتُ : والاعتراض واقع بين الظرف وعامله ، وقد قدمنا الكلام على المسألة في والصَّافّات .

قوله تعالى : ﴿ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى ﴾ [المزَّمِّل : ٢٠] .

ذكرها في (أنْ) [1] المخففة **لَمَّا أَنْ قال :** إنها تقع بعد فعل اليقين ، فذكر الآية ، فانظره .

قوله تعالى : ﴿ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ ﴾ الآية [المزَّمِّل : ٢٠] .

ذكرها في الفصل [2] ؛ لَمَّا أَنْ ذكر مسائله ، قال : ومن أجاز إبدال الضمير من الظاهر أجاز في (إنَّ زيدًا هو الفاضل) أن يكون بدلاً ، ووهم أبو البقاء فأجاز البدل من المنصوب في قوله : ﴿ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ ﴾ الآية ، وذكرها في أول الفصل [3] مثالاً لما أصله المبتدأ ، فانظره .

قُلْتُ : يعني بالبدلية في المثال من المحل لا من اللفظ ، فإنه هو الذي وهم فيه أبو البقاء ، ولا يصح أن يكون كذلك عند أبي البقاء [4] ، وقد ضعف الشَّيخ إبدال الضمير من الظاهر في أواسط الباب الثَّالث [5] ، فانظر ذلك عند قوله : ﴿ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ [الإنسان : ٣١] . وهذه آخر آية رأيت من هذه السورة الكريمة ، أعاد الله علينا بركاتها بمنِّه وفضله ، وصلّى الله على سيِّدنا محمَّدٍ ، وعلى آله وصحبه وسلَّم .

❁❁❁

(١) المغني (١/٣٩) .
(٢) المغني (٢/٥٦٨) .
(٣) المغني (٢/٥٧٢) .
(٤) التبيان (٢/١٢٤٨) .
(٥) المغني (٢/٥١٤) .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صلى الله على سيِّدنا محمَّد وعلى آله وصحبه وسَلَّمَ تسليمًا

سورة المدثر

قال الفقير إلى ربه : هذه السورة الكريمة ذكر الشَّيخ منها آيات ، منها :

قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ﴾ [المُدَّثِّر : ٦] .

ذكرها في الباب الثَّاني في موضعين : أَمَّا الأَوَّل [١] فذكرها في الجمل التي لها محل ؛ لَمَّا أَنْ ذكر الحالية ، وأَمَّا الثَّاني فذكرها لَمَّا أَنْ تكلَّم على حكم الجمل بعد المعارف والنكرات [٢] ، ونوع ذلك أربعة أنواع .

قال : ومثال النوع الثَّاني وهو الواقع حالاً لا غير لوقوعه بعد المعارف المحضة قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ﴾ .

قُلْتُ : وهو ظاهر لا يجري فيه خلاف عند من وصف الضمير . واستعمل الشَّيخ (لا غير) وقد انتقد ، هو على صفة / ، قال الدَّماميني [٣] : دعوى الشَّيخ أن الواقع بعد المعرفة حالاً لا غير ينقض ذلك بقولهم : يا حليمًا لا يعجل ، ويا جوادًا لا يبخل ، فإن الجملة [بعد الاسم المنصوب في موضعه نصب على الصفة له مع أن الموصوف معرفة محضة ؛ لأَنَّهُ منادى] [٤] معين مقصود ، نصَّ عليه ابن السِّيْد في أجوبة المسائل .

---

(١) المغني (٤٧٢/٢) .

(٢) المغني (٤٩٣/٢) .

(٣) تحفة الغريب (١٧٠/ب) .

(٤) ما بين المعقوفين مطموس ، ونقلته بنصّه من تحفة الغريب (١٧٠/ب) .

قال : وإنما وجب أن ينتصب هذا النوع من المناديات وإن كان غير منكور لأن اللفظ الأول لما كان محتاجًا إلى اللفظ الثَّاني ؛ لأنَّهُ الذي يتمّم معناه ويخصصه أشبه المنادى الَّذي لا يتمّ إلا بالمضاف ، ثم أتى الدَّماميني بكلام الرَّضيّ يقتضي أن هذا الموصوف يجوز أن ينكر وألا ينكر ، وخلط الأقسام بعضها ببعض وحذفت كلامه .

ثُمَّ قال الدَّماميني ، وفيه ما يرشد للجواب عن النقص الذي أوردناه . ثم نقل عن السكوني أن الصواب أن يقال : يا حليمٌ بالضم لا بالنصب ؛ لأنَّ النصب يجعل قوله لا يعجل صفة ، فيترل ذلك مترلة الوجوب ؛ لأنَّ صفة الله تعالى واجبة والبارئ ــ سبحانه ــ يفعل كما يشاء ، ولا يجب عليه تأخير عقاب المذنب ، فانظره [1] .

قُلْتُ : هذا الكلام هنا من الدَّماميني غير جارٍ على تحقيق باب النداء ، وتحقيق النقل فيه بما هو مسطر في أدنى الكتب أنه ينقسم إلى خمسة أقسام : مفرد وعلم وهو مبني على الضم ، ونكرة مقصودة مبنية أيضًا ، وإذا وصفت النكرة المقصودة فهل يجوز نصبها أم لا ؟ قولان : مذهب البصريين أنه لا يجوز خلافًا للفراء [2] وابن مالك [3] ، وتأوّل البصريون

أدارًا بِحُزْوَى ....   ۞   .... [4]

البيت على أنَّ المراد التنكير ، والقسم الثَّالث : النكرة غير المقصودة ، وفيها قولان : المشهور ثبوتها خلافًا للمازني وليست معرفة باتفاق .

---

(١) تحفة الغريب (١٧٠/ب) .

(٢) انظر رأي الفرَّاء في شرح الكافية (٣٥٧/١) .

(٣) شرح التّسهيل (٣٩٣/٣) .

(٤) جزء من صدر بيت ، والبيت بتمامه :

..... هِجْتَ للعين عَبْرةً   ۞   فماء الهوى يَرْفضُ أو يترقرقُ

البيت من الطّويل ، وهو لذي الرمّة . انظر : ديوانه (٤٥٦/١) ، الجمل (ص ١٤٨) ، شرح التّسهيل (٣٩٧/٣) ، خزانة الأدب (١٩٠/٢) .

وورد البيت بلا نسبة . انظر : شرح الجمل لابن عصفور (٨٣/٢) ، شرح الرضي (٣٥٦/١) .

الرَّابع : المضاف وهو جلي .

الخامس : المشبه به وهو المطول وتطويله يكون بعمل أو عطف . هذا تلخيص ذلك .

فقوله : أنه ينتقض بقولنا : يا حليمًا لا يعجل .

مردود من وجهين ؛ أَمَّا **الأوَّل** : فالنزاع في ثبوت هذا الذي ذكروا . وأما **ثانيًا** : فالبصريون لا يجيزونه وإن ورد فيتأوَّل على قصد التنكير ، فلا انتقاد على الشَّيخ بوجه ، نعم يبقى النظر على قول الفرَّاء وابن مالك فتأمَّله ، قال ابن عصفور [1] : ولو صحّ نصب النكرة المقصودة إذا وصفت للزم من ذلك في العلم إذا وصف .

ثُمَّ ذكر من قوله : يا حليمًا لا يعجل قد توقف في صحة هذا الإطلاق من جهة الشّرع ، والظاهر أنه ليس فيه شيء ، فإنه نفي وتنزيه ولا يشترط فيه التوقيف ، وما نقل عن السكوني فيه نظر ؛ لأَنَّهُ ليس في الكلام ما يدل على أَنَّ التأخير واجب عقلاً حتى يرد ما ذكر ، بل على سبيل التفضل منه ـــ سبحانه ـــ ؛ لأنَّ الوجوب إنما يكون في صفات الله والمعاني ، أما في صفات الأفعال مثلاً لا يلزم من اتصافه بها ـــ تعالى ـــ وجوبها عليه .

قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا نُقِرَ فِي النَّاقُورِ ﴾ الآية [المُدَّثِّر : ٨] .

ذكرها في (إذا) [2] ؛ لَمَّا أَنْ تكلَّم على العامل في (إذا) وأورد على من قال : العامل جوابها أمورًا ، **قال بعد ذلك :** وورد أيضًا والصالح فيه للعمل صفة كقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا نُقِرَ فِي النَّاقُورِ * فَذَلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ ﴾ [المُدَّثِّر : ٨ ـــ ٩] ولا تعمل الصفة فيما قبل الموصوف وتخريج بعضهم الآية على أَنَّ (إذا) مبتدأ ، وما بعد الفاء خبر لا يصح إلا على قول أبي الحسن ومن تابعه في جواز تصرف (إذا) وجواز زيادة الفاء في خبر المبتدأ ؛ لأنَّ عُسْر اليوم ليس مسببًا عن النقر ، والجيد أن يخرج على حذف الجواب مدلولاً عليه بعسير ، أي : عسر الأمر ، وأما قول أبي البقاء : إنه يكون مدلولاً عليه بذلك ؛ لأَنَّهُ إشارة إلى النقر

---

(١) شرح الجمل (٢/٨٢) .

(٢) المغني (١/١١٤) .

، فمردود ؛ لأنَّهُ يؤدي إلى اتحاد السبب والمسبب ، وذلك ممتنع ، وأما نحو : « فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ » [1] فمؤول على إقامة السبب مقام المسبب ، أي : فقد استحق الثواب العظيم المستحق [2] للمهاجرين .

قُلْتُ : قول الشَّيخ : (والصالح فيه للعمل صفة .....) إلخ .

فيه شبه تدافع ظهر لي ذلك . ثم وقفت عليه للدماميني [3] ، وقصد الشَّيخ والصالح للعمل باعتبار بادي الرأي ، وعند التأمُّل لا يصح ، وهو ظاهر .

قول الشَّيخ : (لأن عسر اليوم ليس مسببًا عن النقر .....) إلخ .

قُلْتُ : ساقه دليلاً على الزيادة في الفاء كأنه يقول : لو لم تكن زائدة لكانت دالة على السبب ، فيلزم ما ذكر ولا يلزم ذلك ؛ لأنَّ الشَّيخ ذكر أن الفاء قد ترد مجردة عن السبب ، وليست بزائدة .

ثم إِنَّ **قوله :** (ليس نقر الناقور سببًا) .

فيه نظر ؛ لأنَّ ظهور ذلك سببه نقر الناقور ، وردّ الدَّماميني [4] على الشَّيخ **قوله :** (الصفة لا تعمل فيما قبل الموصوف) بما وقع للزَّمخشريّ في إعراب قوله : ﴿ قَوْلًا بَلِيغًا ﴾ [النِّساء : ٦٣] وهو رد غير صائب ؛ لأنَّ هذا الإعراب الذي أعرب الزَّمخشريّ ليس بجارٍ على نصوص أهل النحو .

---

(١) هذا جزء من حديث عن النَّبيِّ ﷺ في الصّحيحين . انظر : صحيح البخاريّ : كتاب الإيمان : رقم (٦٦٨٩) ، (ص ١١٥٥) ، شرح صحيح مسلم للنّووي : كتاب الإمارة : رقم (١٩٠٧) (ص ١٢٢١) .

(٢) في المغني : (المستقر) (١/١١٤) .

(٣) حاشية الدَّماميني على المغني (١/٢٠٦) .

(٤) المصدر السّابق .

وقول الشَّيخ : (لا يصلح .....) إلخ .

أبو البقاء [1] إنما خرجه على قول الأخفش .

قول الشَّيخ : (أما قول أبي البقاء .....) إلخ .

قُلْتُ : معناه أن الجواب / .... [2] فألزمه الشَّيخ ما رأيت .... [3] عن أبي البقاء بأن يقال : إن ذلك مما أقيم فيه السبب مقام المسبب ، كما أجاب الشَّيخ عن الحديث ونقر الناقور سبب في وقوع الأهوال والشدائد ، فيكون المعنى : فإذا نقر في الناقور فالأهوال الشديدة واقعة ، لكنه حذف ، وأقيم السبب مقامه وهو النقر المدلول عليه بذلك .

قُلْتُ : وهذا الكلام فيه نظر من أوجه :

الأوَّل : إدّعاؤه حذف النائب عن الشيء والمنوب عنه .

الثَّاني : أنه على خلاف ، وصرح به أبو البقاء ، والاعتراض إنما هو على تقديره .

الثَّالث : أن هذا تجوّز في الشيء المتجوّز فيه وهو لا يجوز على أصل الشَّيخ ، وإن كان هذا فيه نظر ، والذي نقل المُعْرِب [4] عن أبي البقاء أن (إذا) ظرف لما دل عليه اسم الإشارة ؛ لأنَّهُ إشارة إلى النفي ، ورد المختَصِر [5] بأن الفاء لا يعمل ما بعدها فيما قبلها إلا إذا كان أمرًا نحو زيدًا فاضرب .

قُلْتُ : تأمَّل هذا فليس فيه ما يدل على أنَّ (إذا) شَرطيَّة حتى يلزم ما ذكر الشَّيخ من اتحاد السبب والمسبب ، نعم يرد بما ذكر المختَصِر وإن كان في الفاء خلاف إذا لم تكن جوابًا .

---

(١) التبيان في إعراب القرآن (١٢٤٩/٢) .

(٢) طمس بمقدار سطر بسبب التَّرميم الَّذي لحق بالمخطوط .

(٣) بياض بمقدار خمس كلمات بسبب التَّرميم الَّذي لحق بالمخطوط .

(٤) الدرّ المصون (٤١٤/٦) .

(٥) المجيد (٢٠٦/أ) .

قوله : (أما نحو قوله فمن كانت هجرته .....) إلخ .

فهو جواب عن إيراد مثله على الشَّيخ ، والحديث أحسن من تكلم عليه ابن دقيق العيد [(١)] ، ووقع الشَّيخ عليه الكلام أظنه في ثلاثة مواضع ، قال الدَّماميني : وجواب الشَّيخ أحسن ما أجابه تقي الدِّين [(٢)] .

قُلْتُ : وانظر الزَّركشيّ [(٣)] في أوّل البخاري [(٤)] ، وتأويله جلي فلا يحتاج إلى ما علّل به ذلك .

قوله تعالى : ﴿ عَلَى الْكَافِرِينَ غَيْرُ يَسِيرٍ ﴾ [المدّثّر : ١٠] .

ذكرها في أول الباب الثَّامن [(٥)] ؛ لَمَّا أَنْ ذكر أن الشيء قد يعطي حكم ما أشبهه ، فذكر مسائل ، **ثُمَّ قال :** الثَّالث : جواز (أنا زيدًا غير ضارب) لما كان في معنى أنا زيد لا أضرب ، ولولا ذلك لم يجز ؛ لأنَّ المضاف إليه لا يتقدَّم على المضاف ، وكذا لا يتقدَّم معموله ، **ثم قال بعد ذلك :** ويحتمل أن يكون منه قوله تعالى : ﴿ فَذَلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ *

---

(١) قال ابن دقيق العيد : « المتقرّر عند أهل العربيّة أنَّ الشّرط والجزاء ، والمبتدأ والخبر لا بُدَّ أن يتغايرا ، وههنا قد وقع الاتّحاد وجوابه « فمن كانت هجرته إلى اللّه ورسوله » نيَّةً وقصدًا ، « فهجرته إلى اللّه ورسوله » حكمًا وشرعًا .

شرح الأربعين النووية في الأحاديث الصحيحة النبوية (ص ٢٨) .

(٢) ابن دقيق العيد : هو محمَّد بن عليّ بن وهب القشيري ، المعروف بابن دقيق العيد . فقيه مالكي . له مصنّفات ، منها : شرح مختصر ابن الحاجب في فروع الفقه المالكي ، الإلمام في أحاديث الأحكام . توفي سنة اثنتين وسبعمائة .

طبقات الشَّافعيَّة (٢/٢٢٧) ، حسن المحاضرة (٢/١٦٨) ، معجم المؤلّفين (١١/٧٠) .

(٣) الزّركشي : هو محمَّد بن عبد اللّه بن بهادر الزّركشي . فقيه مالكي . له مصنّفات ، منها : الدّيباج في توضيح المنهاج للنّووي ، التّنقيح لألفاظ الجامع الصّحيح . توفي سنة أربعٍ وتسعين وسبعمائة .

حسن المحاضرة (١/٤٣٧) ، معجم المؤلّفين (١/٢٠٥) .

(٤) التَّنقيح لألفاظ الجامع الصّحيح (١/٥ ــ ٦) .

(٥) المغني (٢/٧٨٠) .

﴿ عَلَى الْكَافِرِينَ غَيْرُ يَسِيرٍ ﴾ [المُدَّثِّر : ٩ ــ ١٠] ، قال : ويحتمل تعلق على بعسير ، أو بمحذوف وهو نعت لعسير ، أو حال من ضميره ، قال : ولو قلت : (جاءني غير ضاربٍ زيدًا) لم يجز التقديم لأن النافي لا يحل هنا محل غيره .

قُلْتُ : قد قدمنا الخلاف ، وأحسن من حرر ذلك ابن مالك [1] في باب الإضافة .

وقول الشَّيخ : (فكذا لا يتقدَّم معموله) .

هذا جار على قولهم تقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل ، وفي ذلك نزاع ، لكنهم اتفقوا في أن المضاف إليه ، لا يجوز تقديم معموله إذا لم يكن المضاف (غير) .

قوله : (لأن النافي لا يحل .....) إلخ .

قُلْتُ : معناه أن لا يصحّ دخولها في ذلك ، وهذا كله إنما يتمشى على قول من قال : إنَّها لا صدر لها ، وفي ذلك ثلاثة أقوال كررها الشَّيخ مرارًا [2] ، وما قيل هنا : إنَّ الجاري على قول من قال باسمية (لا) ، وأنه لا يجوز التقديم لأنها بمنزلة (غير) ، أَنْ لا يجوز التقديم أيضًا مع (لا) ، فلا يلزم لأجل الصورة الحرفية كذا قيل ، وفيه نظر .

قوله تعالى : ﴿ عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ ﴾ [المدَّثِّر : ٣٠] .

ذكرها مثالاً لحذف التمييز [3] .

قوله تعالى : ﴿ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ ﴾ [المدّثِّر : ٣١] .

ذكرها في الجهة السَّابعة [4] دليلاً على أنَّ جملة : ﴿ يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا ﴾ [البقرة : ٢٦] في البقرة مستأنفة ، انظر : البقرة [5] .

---

(١) شرح التسهيل (٢٢٧/٣) .

(٢) المغني (١٨١/١ ، ١٨٢) .

(٣) المغني (٧٢٩/٢) .

(٤) المغني (٦٨١/٢) .

(٥) الجمع الغريب (٢١٠/١ ، ٢١١) .

قوله تعالى : ﴿ كَلاَّ وَالْقَمَرِ ﴾ [المدّثّر : ٣٢] .

ذكرها في (كلا) [١] دليلاً للنضر بن شميل أنها تكون بمعنى (نعم) ، قال : معناه : نعم ، والقمر ، وذكرها أيضًا بعد ذلك [٢] .

قال : وقد يمتنع كونها للزجر ، نحو : ﴿ هِيَ إلا ذِكْرَى لِلْبَشَرِ * كَلاَّ وَالْقَمَرِ ﴾ [المُدَّثِّر : ٣١ ــ ٣٢] إذ ليس فيها ما يصح رده .

قال : وقول الطبري وجماعة أنه لما نزل في عدد خزنة جهنم ﴿ عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ ﴾ [المُدَّثِّر : ٣٠] قال بعضهم :

اكفوني اثنين وأنا أكفيكم سبعة عشر ، فنزل ﴿ كَلاَّ ﴾ زجرًا له ، قول متعسف ؛ لأنَّ الآية لم تتضمن ذلك .

قوله تعالى : ﴿ نَذِيرًا لِلْبَشَرِ ﴾ [المدّثّر : ٣٦] .

ذكرها في لام التقوية [٣] ، فذكر آيات .

ثُمَّ قال : وأما قوله تعالى : ﴿ نَذِيرًا لِلْبَشَرِ ﴾ فإن كان النذير بمعنى النذر فهو مثل : ﴿ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ ﴾ [هود : ١٠٧ ، البروج : ١٦] وإن كان بمعنى الإنذار فاللام مثلها في (سقيًا لزيدٍ) وسيأتي .

قُلْتُ : فتكون مقوية للعامل لفرعيته في الأول ، وتكون للتبيين على الثَّاني ، وقد قدمنا ما فيها في سورة القتال [٤] في قوله : ﴿ فَتَعْسًا لَهُمْ ﴾ [محمَّد : ٨] فإن قُلْتَ : لأي شيء لا يصح أن تكون مقوية إذا كان النذير بمعنى الإنذار ؟

---

(١) المغني (٢١٣/١) .
(٢) المغني (٢١٤/١) .
(٣) المغني (٢٤٣/١) .
(٤) انظر : ص ١٦٤ .

قلتُ : لأن اللام المقوية يصح سقوطها ويوصل العامل إلى المعمول بدونها ، وهنا لا يصحّ أن نقول : ﴿ نَذِيرًا لِلْبَشَرِ ﴾ . هكذا يفهم من كلام الشَّيخ لأَنَّهُ نظر ذلك (بسقيا لزيد) وفي ذلك نظر ؛ إذ لا مانع أن يقال : نذيرًا البشر إذا كان بمعنى الإنذار فتأمَّله وما ذكر المُعْرِب [1] من الأوجه / العشر في نصب (نذيرًا) أكثرها ضعيف .

[قوله تعالى : ﴿ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ﴾ [المدَّثِّر : ٣٨]] [2] .

ذكرها في (كلّ) [3] وأنَّ معناها ما تضاف إليه ، فإن أضيفت إلى منكّر وجب مراعاة معناها ، فلذا جاء الضمير هنا مفردًا مؤنَّثًا فانظره ، وذكرها قبلُ مثالاً أن لا تكون تابعة [4] ، بل تالية للعوامل ، فتقع مضافة إلى الظاهر ، وقد تقدَّم مرارًا ما اختاره الشَّيخ في (كل) [5] .

قوله تعالى : ﴿ فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ ﴾ [المدَّثِّر : ٤٩] .

ذكرها في (كأن) [6] ؛ لما أن نقل عن أهل الكوفة أنها قد ترد للتقريب ، وذكر أمثلة ، منها :

كأني بك تنحط [7] ۞ ....

---

(١) الدرّ المصون (٦/٤١٩ ، ٤٢٠) .

(٢) ما بين المعقوفين مطموس ، وكتبته لأن ما بعده يدلّ عليه .

(٣) المغني (١/٢٢١) .

(٤) المغني (١/٢١٩) .

(٥) الجمع الغريب (١٠/أ) .

(٦) المغني (١/٢١٧) .

(٧) صدر بيت عجزه :

.... ۞ إلى اللحد وتنغط

المغني (١/٢١٧) .

والبيت من الهزج ، وهو للحريري في قصيدة مربعة ذكرها في المقامة السَّاويّة . انظر : مقاماته (ص ١١١) .

ونقل فيه أعاريب عن ابن عمران أن الجملة بعد الظرف المذكور حال ، والظرف خبر كأن ، قال والحال متممة مثلها الآية .

وهذه آخر آية رأيت من هذه السورة الكريمة أعاد الله علينا بركاتها بمنه وفضله . وصلّى الله على سيِّدنا محمَّدٍ ، وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليمًا .

❁❁❁

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صلى الله على سيِّدنا محمَّد ، وعلى آله وصحبه وسَلَّمَ تسليمًا

سورة القيامة

قال الفقير إلى ربه : هذه السورة الكريمة ذكر الشَّيخ منها آيات ، منها :

قوله تعالى : ﴿ لا أُقْسِمُ ﴾ [القيامة : ١] .

ذكرها في اللام في مواضع ؛ لَمَّا أَنْ تكلَّم على لام الابتداء وخصائصها [١] . **قال** في أثناء الكلام على آية الضحى : وقال الزَّمخشريّ في ﴿ لا أُقْسِمُ ﴾ هي لام الابتداء دخلت على مبتدأ محذوف ، ولم يقدرها لام القسم ؛ لأنَّها عنده ملازمة للنون ، **ثم قال بعد ذلك** لما أن رد على ابن الحاجب بما ستقف عليه في محله لأجله رده على من قدر في (لسوف يعطيك) مبتدأ بعد اللام ، ولأن النحويين يقدرون مثل ذلك لأجل الصناعة النحوية فذكر أمثلة **ثُمَّ قال :** ويقدرون بعد اللام في نحو : ﴿ لا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾ [القيامة : ١] وكل ذلك تقدير لأجل الصناعة دون المعنى ، هكذا يقدرون في تلك الآية عند هذا القائل .

ثم قال بعد ذلك في الرد على الزَّمخشريّ في قوله : إنَّ لام القسم لا تفارق النون : إنَّهُ ممنوع بل تارة تجب اللام وتمنع النون ، كما إذا كان الفعل للحال نحو (لأقسم) وإنما قدر البصريون هنا مبتدأ ؛ لأنهم لا يجيزون إذا قصد الحال أن يقسم إلا على الجملة الاسمية .

وذكر الآية أيضًا ــ رحمه الله ــ في (لا) [٢] ؛ لَمَّا أَنْ تكلَّم على الخلاف في مواضع من التنزيل في زيادة (لا) ، قال :

---

(١) المغني (١/٢٥٦) .

(٢) المغني (١/٢٧٦) .

أحدها : قوله تعالى : ﴿ لا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾ [القيامة : ١] ، فقيل : هي نافية ، واختلف هؤلاء في منفيها على قولين ، أحدهما : أنه شيء تقدَّم ، وهو ما حكي عنهم كثيرًا من إنْكَار البعث ، فقيل لهم : ليس الأمر كذلك ثُمَّ استؤنف القسم ، قالوا : وإنما صح ذلك ؛ لأنَّ القرآن كله كالسورة ، ولهذا يذكر الشيء في سورة وجوابه في أخرى ﴿ وَقَالُوا يَاأَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ ﴾ [الحجر : ٦] جوابه ﴿ مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ ﴾ [القلم : ٢] . والثَّاني : أن منفيها أقسم ، وذلك على أن يكون إخبارًا لا إنشاء ، واختاره الزَّمخشريّ ، قال : والمعنى في ذلك أنه أقسم بالشيء إعظامًا له ، بدليل : ﴿ فَلا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ * وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾ [الواقعة : ٧٥ ـــ ٧٦] فكأنه قيل : إنَّ إعظامه بالإقسام به كلا إعظام ، أي إنَّهُ ليتحقق إعظامًا فوق ذلك ، وقيل : هي زائدة . واختلف هؤلاء في إفادتها على قولين ، أحدهما : إنها زيدت توطئة وتمهيدًا لنفي الجواب ، والتقدير : لا أقسم بيوم القيامة لا يتركون سُدًى . ومثله : ﴿ فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ﴾ [النِّساء : ٦٤] ، وقوله :

فَلا وَأَبِيْكِ اِبْنَةَ العَامِرِيِّ ۞ .... [1]

البيت .

قال : ورد بقوله : ﴿ لا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ ﴾ الآية [البلد : ١] ، فإن جوابه مثبت وهو : ﴿ لَقَدْ خَلَقْنَا الإِنْسَانَ فِي كَبَدٍ ﴾ [البلد : ٤] ، ومثله : ﴿ فَلا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ ﴾ الآية [الواقعة : ٧٥] .

---

(١) صدر بيت عجزه :

.... ۞ لا يدَّعي القوْمُ أنِّي أفِرْ

المغني (١/٢٧٧) .

والبيت من المتقارب ، وهو لامرئ القيس ، انظر : ديوانه (ص ١٠٩) ، شرح المفصل (١/١٠) ، شرح شواهد المغني (٢/٦٣٥) ، خزانة الأدب (١١/٢٢١ ـــ ٢٢٢) .

وورد البيت بلا نسبة في : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٢/٣٤٠) ، شرح الرضي على الكافية (٤/٤٣٧) .

الثَّاني : إنَّها زيدت لمجرد التوكيد وتقوية الكلام ، كما في قوله : ﴿ لِئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ ﴾ [الحديد : ٢٩] ورد بأنها لا تزاد لذلك صدرًا ، بل حَشْوًا ، كما أن زيادة (ما) و (كان) كذلك نحو : ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ ﴾ [آل عمران : ١٥٩] ، و﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ ﴾ [النِّساء : ٧٨] ، ونحو : (زيد كان فاضل) ؛ وذلك لأن زيادة الشيء تفيد اطراحه ، وكونه أول الكلام يفيد الاعتناء به ، قالوا : ولهذا تقول بزيادتها في نحو : ﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ ﴾ [المعارج : ٤٠] ، ﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ ﴾ [الواقعة : ٧٥] لوقوعها بين الفاء ومعطوفها ، بخلاف هذه ، وأجاب أبوعلي بما تقدَّم من أَنَّ القرآن كالسورة الواحدة .

وذكرها ــ أيضًا ــ في آخر الجهة العاشرة [١] ؛ لَمَّا أَنْ تكلَّم على شروط الحذف ، **قال :** تنبيهان : دليل الحذف نوعان : معنوي وصناعي ، فذكر أن من الصناعي تقدير مبتدأ في الآية على أصل البصريين ؛ لأنَّ الحال لا يقسم على فعله ، فانظره .

قُلْتُ : قوله : في أول كلامه : (أنها عنده ملازمة للنون .....) إلخ .

أشار إلى أن مذهب النحويين لا يجعلون اللام / .... [٢] دخلت السين وسوف على جواب القسم ، فانظره . وسيأتي الكلام ــ إن شاء الله ــ في سورة الضحى .

قوله : (لأن القرآن كله سورة واحدة .....) إلخ .

العجب من الشَّيخ في كونه سلم ذلك ، وهو كلام ضعيف جدًّا ، وأنت ترى ما الذي يلزم على القول بذلك من المسائل الممنوعة ، ومثل ذلك لا يعتبره النحوي بوجه ، وهذا القول قريب مما قال فإن المطلق يرد إلى المقيد ، وإن اختلف السبب . قال : لأن القرآن كالكلمة الواحدة ؛ لأنَّ كلامه واحد ، وقد شنع على هذا القائل وضعف قوله ، انظر الآمدي [٣] في المسألة .

---

(١) المغني (٢/٦٩٤) .

(٢) طمس بمقدار سطر بسبب التَّرميم الَّذي لحق بالمخطوط .

(٣) الإحكام في أصول الأحكام (٣/٦ - ٧) .

قوله : (توطئةً وتمهيدًا .....) إلخ .

هذا إبدال قسم من أقسام (لا) وهي أن تكون توطئة للنفي وهو غريب .

وقوله : (ورد بأنها لا تزاد صدرًا بل حشوًا) ، ثم استدل عليه إلى آخر كلامه .

دليل الشَّيخ ضعيف جدًّا ، فإن الشيء قد يزاد أولاً ، ولا تدافع في ذلك في الكلمة وفي الكلام ، أما الكلمة فزادوا في أول الفعل وأول الاسم مما لا يحصى ، وأما الكلام فقد زادوا في أوله كثيرًا ، وكلامه هنا ضعيف جدًّا ، وقياسه على ما ذكر ليس بظاهر ؛ لأنَّهُ لا جامع إلى الدَّليل الذي أشار إليه وهو خبر مطرد .

قوله : (وأجاب أبوعلي .....) إلخ .

القول فيه كما قدمنا .

قوله تعالى : ﴿ أَيَحْسَبُ الإِنْسَانُ ﴾ الآية [القيامة : ٣] .

ذكرها في موضعين ؛ **الأول :** في (بلى) [1] ؛ لَّما أَنْ ذكر أنها قد تقع بعد النفي المقرون بالاستفهام التوبيخي ، فذكر الآية .

الموضع الثَّاني : ذكرها في الجهة العاشرة [2] ؛ لَّما أَنْ تكلَّم على شروط الحذف ، وذلك في الشرط الثَّاني : أن يكون الدَّليل طبق المحذوف ، وقد قدمنا ذلك في الأحزاب ، فذكرها في أثناء السؤال الذي أورده في تلك الآية ، لَّما أن قال : فإن قُلْتَ : قد قال الفرَّاء في قوله تعالى : ﴿ أَيَحْسَبُ الإِنْسَانُ أَلَّنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ ﴾ الآية [القيامة : ٣] ، التقدير : بلى يحسبنا قادرين ، والحسبان المذكور بمعنى الظن ، والمحذوف بمعنى العلم ؛ لأنَّ التردد في الادعاء كفر ، فلا يكون مأمورًا به ، ثم ذكر ما قدمنا في الأحزاب ، **ثم قال بعد ذلك** في الجواب عن هذه الآية إنَّ الصواب فيها قول سيبويه : إن ﴿ قَادِرِينَ ﴾ [القيامة : ٤] حال ، أي : بلى نجمعها قادرين ؛ لأنَّ فعل الجمع أقرب من فعل الحسبان ، ولأن بلى إيجاب

---

(١) المغني (١/١٣١) .

(٢) المغني (٢/٦٩٦) .

للمنفي وهو في الآية فعل الجمع ، ولو سلم قول الفرَّاء فلا نسلم أن الحسبان في الآية ظن ، بل اعتقاد وَجَزْم ، وذلك لفرط كفرهم .

قُلْتُ : الظاهر قول سيبويه في الآية كما ذكر الشَّيخ ، وقد تقدَّم الكلام على هذا الحرف وما فيه من الإعراب [1] .

قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ * كَلاَّ ﴾ [القيامة : ١٩ ــ ٢٠] .

ذكرها في (كلا) [2] ؛ لَمَّا أَنْ ذكر عن البصريين أنه لا معنى لها عندهم إلا الردع والزجر ، **قال الشَّيخ :** لا يظهر معنى الزجر في آيات ذكر منها هذه ، وقول من قال : المعنى انتهِ عن العجلة بالقرآن ، تعسُّفٌ ، قال : لطول الفصل في هذه الآية بين (كلا) وما وقع الزجر فيه .

قُلْتُ : قد تقدَّم لنا التنبيه على هذه الكلمة في سورة مريم [3] .

قوله تعالى : ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ ﴾ [القيامة : ٢٢] .

ذكرها في (كي) [4] ؛ لَمَّا أَنْ ردَّ على أهل الكوفة القائلين بأن (كي) ناصبة دائمًا بقولهم : (كَيْمه) كما يقال : (لمه) ، وأجابوا بأن الأصل : (كي تفعل ماذا) ، **قال الشَّيخ :** وفيه أمور كثيرة الحذف ، وحذف ألف (ما) في غير الجر ، وحذف الفعل المنصوب مع بقاء الناصب ، وكل ذلك لم يثبت ، قال : وإن وقع في البخاري في تفسير قوله : ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ ﴾ « فَيَذْهَبُ كَيْمَا يَسْجُدَ فَيَعُودُ ظَهْرُهُ طَبَقًا وَاحِدًا » [5] أي : كيما يسجد ، وهو غريب جدًّا ، فانظره .

---

(١) الجمع الغريب (٢/٥٠٩ ــ ٥١٨) .

(٢) المغني (١/٢١٢) .

(٣) الجمع الغريب (٢٢/ب) .

(٤) المغني (١/٢٠٧) .

(٥) هذا جزء من حديث عن النَّبيِّ ﷺ . وأورده البخاريّ عند تفسير قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ ﴾ [القلم : ٤٢] ، و لم يورده كما ذكره ابن هشام عند تفسير قوله تعالى : ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ ﴾ [القيامة : ٢٢] ، انظر : صحيح البخاريّ : كتاب التَّفسير : رقم (٤٩١٩) (ص ٨٧٥) .

قوله تعالى : ﴿ فَلا صَدَّقَ وَلا صَلَّى ﴾ [القيامة : ٣١] .

ذكرها في (لا) [١] ؛ لدخولها على الفعل الماضي فتكرر ، انظره .

قوله تعالى : ﴿ أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ ﴾ [القيامة : ٤٠] .

ذكرها في (ألا) [٢] التي للاستفتاح ؛ لَّما أَنْ ذكر أنها تفيد التحقيق لتركيبها مع همزة الاستفهام ، وهمزة الاستفهام إذا دخلت على النفي أفادت التحقيق نحو الآية ، فانظره .

قُلْتُ : قد تقدَّم لنا الكلام معه في ذلك ، وأن فيه نظرًا ؛ لأنَّ ذلك إنما هو في الهمزة التي للإنكار ، فتأمَّله ، وهذه آخر آية رأيت من هذه السورة الكريمة ، أعاد الله علينا بركاتها بمنه وفضله ، وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا .

❁❁❁

---

(١) المغني (٢٧٠/١) .

(٢) المغني (٨١/١) .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صلى الله على سيِّدنا محمَّد وعلى آله وصحبه وسَلَّمَ تسليمًا

سورة هل أتى

/ **قال الفقير إلى ربه :** هذه السورة الكريمة ذكر الشَّيخ [منها آيات ، منها :

قوله تعالى : ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الإِنْسَانِ ﴾ [الإِنسان : ١] .

ذكرها الشَّيخ في (هل) [1] ؛ **لمَّا**] [2] **أَنْ قال :** العاشر : أنها تأتي بمعنى (قد) ، والشَّيخ ــ رحمه الله ــ أطال جدًّا ، فلنلخّص من .... [3] من كلام الشَّيخ أن في (هل) ثلاثة أقوال :

فقيل : إِنَّها لا تكون إلا بمعنى (قد) ، وأن الاستفهام إنما يستفاد من همزة مقدرة معها ، ونقله في المفصل عن سيبويه ثم ذكر نصه ، **قال الشَّيخ :** ولو كان كما ذكر لم تدخل إلا على الفعل كــ (قد) ، ولم أر في كتاب سيبويه ما نقله عنه .

الثَّاني : عكس ما قاله الزَّمخشريّ ، قاله قوم وزعموا أن (هل) لا تأتي بمعنى (قد) أصلاً ، **قال الشَّيخ :** هذا هو الصواب عندي ، إذ لا مستمسك لمن قال ذلك إلا أحد ثلاثة أمور :

---

(١) المغني (٢/٤٠٥) .

(٢) ما بين المعقوفين مطموس ، وكتبته محاكيًا بداية كلّ سورة .

(٣) طمس بمقدار كلمتين بسبب التَّرميم الَّذي لحق بالمخطوط .

أحدها : تفسير ابن عبَّاس في الآية ، وليس فيه دليل كما سنذكر .

الثَّاني : ما نقل عن سيبويه الذي شافه العرب ، وقد تقدَّم أنَّه لم يقل ذلك .

الثالث : دخول الهمزة عليها في البيت ، والحرف لا يدخل على مثله في المعنى .

قال الشَّيخ : وقد رأينا عن السيرافي أن الرواية الصحيحة (أَمْ هَلْ) و (أم) منقطعة بمعنى (بل) ، فلا دليل ، وبتقدير ثبوت الرواية فالبيت شاذ ، ويُخَرَّجُ على تأكيد الحرف بالحرف ، مثل :

.... ۞ ولا لِلما بِهِمْ أَبدًا دواءُ [(١)]

وهو أسهل لاختلاف اللفظ ، وكون أحدهما على حرفين .

القول الثالث : أنها تكون للاستفهام التصديقي ، وقد تأتي بمعنى (قد) وتدخل على الفعل ، وهذا القول قال به جماعة ، وهو مفهوم نص التَّسهيل ؛ لأَنَّهُ عيَّنه لذلك مع دخول الهمزة وسكت عن غير ذلك ، فظاهره جواز ذلك فيها كالآية .

هذا تلخيص ما ذكر هنا مما يناسب هذه الآية ، ثم إن الذي تلخص في الآية من كلامه أقوال :

الأوَّل : أن (هل) فيها بمعنى (قد) قاله جماعة ، منهم ابن عبَّاس ﷺ ، والكسائي ، والفرَّاء ، والمبرِّد ، ثم اختلف بعد هذا القول على ثلاثة أقوال :

الأَوَّل : أنها في الآية للتقرير والتقريب جميعًا ، نصَّ عليه الزَّمخشريّ في الكشاف ؛ لأَنَّهُ

---

(١) عجز بيت صدره :

فلا والله لا يُلفَى لِمَا بِي ۞ ....

المغنى (٢٠٤/١) .

والبيت من الوافر ، وهو لمسلم بن معبد الوالبي . انظر : شرح شواهد المغني (٥٠٥/١) ، خزانة الأدب (٣٠٨/٢) .

وورد البيت بلا نسبة في . انظر : شرح المفصل (١٧/٧) ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٢٦٣/١) ، شرح التسهيل (٣٠٤/٣) ، شرح الرضي على الكافية (٣٨٦/١) .

قال : أي [1] : أتى على الإنسان قبل زمان قريب ، طائفة من الزمان الطويل الممتد ، لم يكن فيه شيئًا مذكورًا ، بل شيئًا منسيًا نطفة في الأصلاب ، والمراد بالإنسان الجنس ، بدليل : ﴿ إِنَّا خَلَقْنَا الإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ ﴾ [الإنسان : ٢] .

الثَّاني : أنّها بمعنى التّحقيق فقط .

الثَّالث : أَنها للتوقع وكأنه قيل لقوم يتوقعون الخبر عما أتى على الإنسان ، وهو آدم ، والحين زمن كونه طينًا .

الثَّاني من الأقوال في الآية : أنها للاستفهام التقريري والمقدر به من أَنْكر البعث ، وقد علم أنهم يقولون : نعم ، قد مضى دهر طويل ولا إنسان فيه ، فيقال لهم : ما الذي أحدث الإنسان بعد أن لم يكن ؟ كيف يمتنع عليه إحياؤه بعد موته .

القول الثَّالث : أن (هل) لا تكون للتقرير ، وليست في الآية كذلك ؛ لأنَّ ذلك من خصائص الهمزة ، **قال الشَّيخ :** وليس كما ذكر هذا القائل ، واختلف في الإنسان المذكور في الآية ، هل المراد منه الجنس أو المراد آدم ؟ قولان :

الأوَّل : وقع في كلام الزَّمخشريّ .

والثَّاني : وقع في كلام الزجّاج .

واختلف ــ أيضًا ــ في الحين ، هل المراد منه القطعة من الزمان الطويل ، أو المراد منه زمن التكون في الأرحام ؟ قولان : **الأوَّل :** وقع في كلام الزَّمخشريّ ، **والثَّاني :** وقع في كلام غيره .

قُلْتُ : هذا خلاصة ما لخصت من كلام الشَّيخ في هذه الآية ، وحذفت منه ما يليق بآيات أخر ، ذكرناه في محله .

قول الشَّيخ : (ولم أر في كتاب سيبويه ما نقله عنه) .

---

(١) الكشَّاف (٤/٦٥٣) .

قال الدَّماميني [1] : حق الشَّيخ ـــ رحمه اللهٰ ـــ أن يحسن الظن في الزَّمخشريّ ، ولا يلزم من عدم رؤيته أن لا يراه غيره ، فقد وقع ما قاله الزَّمخشريّ لسيبويه في موضعين : في باب الاشتغال من كتابه ، ثم أتى بنصه ، وفي باب بيان علة دخول (أم) على سائر الاستفهام دون الهمزة ، وفي كلا الموضعين قد صرح بما ذكر الزَّمخشريّ . قال الدَّماميني : ووقع في بعض نسخ الشَّيخ ، ووقع في كلام سيبويه ما يوافقه في باب (أم) ، إلا أنه وقع ما يخالفه في باب عدة ما يكون عليه الكلام ، قال : وهذه النسخة [ليست] [2] بصحيحة ؛ لأنَّهُ قال بعد : و لم يوجد ما نقله عنه ، فانظره .

قُلْتُ : والرد على الشَّيخ متمكن ظاهر وإن كان في كلام سيبويه ما يقبل التأويل ، إِلاَّ أَنَّهُ فيه تكلف ، ونقل صاحب التلخيص [3] هذا القول ، وعلل به قبح (هل زيد عرف) إِلاَّ أَنَّهُ يلزمه قبح (هل زيد قائم) ، وما أجاب به التَّفتازاني [4] لا تبنى لمثله القواعد وتلك خطابة في بيان أحكام لغوية ، وقد وقع في كلام بعض النحويين ما يقتضي أن هل مشتركة بين الأسماء والأفعال ، ووقع في كلام هذا القائل بوضع ما يقتضي أَنها خاصة بالأفعال .

قول الشَّيخ : (أحدها قول ابن عبَّاس) .

وليس فيه دليل لاحتمال / .... [5] استفهام ليس على ظاهره .

قوله : (وقد تقدَّم أنَّه لم يقل ذلك) .

بل قد تقدَّم أنَّه قاله .

---

(١) تحفة الغريب (١٣٤/ب) .

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يلتئم بها السياق .

(٣) الإيضاح المختصر تلخيص المفتاح (ص ٩٩) .

(٤) المطوَّل (٤١١ ، ٤١٢) .

(٥) طمس بمقدار سطر بسبب التَّرميم الَّذي لحق بالمخطوط .

قوله : (دخول الهمزة على مثلها في البيت) .

الذي أشار إليه هو ما ذكره أولاً على المفصل في قوله :

.... ❁ أَهَلْ رَأَوْنَا بِسَفْحِ القَاعِ ذِيْ الأَكَمِ [(١)]

وما نسب الشَّيخ للتسهيل قد يقال : إن كلامه أعمّ من كونها قد ترد بمعنى (قد) ، وقد لا ترد فلا يستدل به .

قول الشَّيخ : (الاستفهام التصديقي) .

قُلْتُ : كونها للاستفهام التصديقي هو الذي رد عليه الشَّيخ في مواضع وعليه ــ أيضًا ــ أهل البيان إلا أَنَّ الحديث مشكل في قوله ــ عليه الصَّلاة والسَّلام ــ : « **هَلْ تَزَوَّجْتَ بِكْرًا أَمْ ثَيِّبًا** » [(٢)] ، وقد نصّ أهل البيان على منع هذه الصورة ، لكنْ إن قلنا بجواز نقل الحديث بالمعنى هنا فلا إشكال .

قول الشَّيخ عن الزَّمخشريّ : (أنها في الآية للتقريب .....) إلخ .

قُلْتُ : كلام الشَّيخ ليس فيه ما يقتضي أن شيئًا أطلق على المعدوم كما فهم بعضهم ، وما ذكر أن المراد (بالإنس الجنس .....) إلخ . بناءً على أَنَّ المعرفة إذا أعيدت هي عين الأولى ، وفيه نزاع .

قوله : (الثالث : أنها للتوقع .....) إلخ .

قُلْتُ : هذا بناءً على أَنَّها ترد للتوقع مع الماضي ، وقد اختار الشَّيخ أنها لا تفيد التوقع

---

(١) عجز بيت صدره :

سَائِلْ فَوَارِسَ يَرْبُوعٍ بِشِدَّتِنَا ❁ ....

المغني (٢/٤٠٦) .

والبيت من البسيط ، وهو لزيد الخيل . انظر : الجنى الداني (ص ٣٤٤) ، شرح شواهد المغني (٢/٧٧٢) .

وورد البيت بلا نسبة في الخصائص (٢/٢٢٣) ، أمالي ابن الشجري (١/١٦٣) ، شرح المفصل (٨/١٥٢) ، تذكرة النحاة (ص ٢٧٨) ، خزانة الأدب (١١/٢٦١ ــ ٢٦٦) .

(٢) سبق تخريجه ص ١٢٢ .

أصلاً ، وقد قدمناه في محله ، إلا أن مذهب الأكثرين أنها تفيد التوقع مع الماضي والمضارع .

فإن قُلْتَ : وما معنى التوقع مع الماضي في الآية ؟

قُلْتُ : يعني باعتبار من يتوقع الخبر كما أشار إليه في تقرير هذا القول ، وقد رد الشَّيخ ذلك في غير هذا الموضع [(١)] ، انظر : باب (قد) وبقية الكلام ظاهر ، وقد نصوا على أَنَّ (هل) خاصة بالاستقبال ، فلا يجوز أن تقول : (هل تضرب زيدًا وهو أخوك) على الحال ، واختلفوا في علة المنع ، فقيل : لأن الإنكار بـــ (هل) ، وقيل : لأن العامل في الحال لا يصدر بدليل الاستقبال ، قيل : وهذا خطأ ، يقول الله تعالى : ﴿ سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ ﴾ [غافر : ٦٠] .

قُلْتُ : وظاهر كلام النحويين جواز قولنا : (هل زيد قائم) [(٢)] وهو قبيح عند أهل البيان ، وانظر شراح التلخيص [(٣)] ، فإن فيها أبحاثًا ، والله الموفق بفضله .

قوله تعالى : ﴿ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا ﴾ [الإنسان : ١] .

ذكرها في (لَمَّا) [(٤)] ؛ **لَمَّا أَنْ قال :** إِنَّ منفي (لم) لنفي الملك المحتمل للانقطاع وللاتصال ، فذكر الآية للانقطاع .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾ [الإنسان : ٣] .

ذكرها في (إما) [(٥)] ؛ **لَمَّا أَنْ قال :** إِنَّها ترد للتفضيل ، فذكر الآية .

قال : وانتصابهما على هذا على الحال المقدرة ، وأجاز الكوفيون كون (إما) هذه هي إن الشَرطيَّة وما الزائدة ، وقال مكي : ولا يجيز البصريون أن يلي الاسم أداة الشرط حتى

---

(١) المغني (١٩٤/١) .

(٢) الكتاب (١٠١/١) ، شرح الرَّضيّ (٤٤٦/٤) ، ارتشاف الضّرب (٢٣٦٥/٥) .

(٣) شروح التلخيص (٢٥٦/٢) .

(٤) المغني (٣٠٨/١) .

(٥) المغني (٧٢/١) .

يكون بعده فعل يفسره ، مثل : ﴿ وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِن بَعْلِهَا نُشُوزًا ﴾ [النِّساء : ١٢٨] ، وردَّ عليه ابن الشَّجري بأن المضمر هنا (كان) فهو بمترلة قوله :

قَدْ قِيْلَ ذَلِكَ إِنْ حقًّا وَإِنْ كَذِبًا ۞ .... [1]

وذكرها ـــ أيضًا ـــ في الواو [2] ؛ لَمَّا أَنْ ذكر أنها تنفرد عن حروف العطف بجواز دخولها عليه .

قُلْتُ : قوله : (على الحال المقدرة) .

صاحب الحال الظاهر أنه الضمير المفعول أي : مبينًا له الطريق حالة كونه شاكرًا ، أي : مقدر للشكر ، ووقع للزَّمخشريّ [3] جواز كونها حالاً من الطريق على التجوّز ، وتأمَّل كلام المُعْرِب [4] فإنه لَمَّا أَنْ ذكر أنه نصب على الحال قلل المختَصِر [5] ، ناقلاً عن أبي البقاء أي : بينا له كلتا حالتيه ، وقيل : هي حال مقدرة ، فانظر هذا التقدير كيف يتقرر على الحال ، وقول الكوفيين بعيد في الآية ، إلا أن يخرج على ما ذكر ابن الشَّجري ، وقدرنا الآية بالفتح في الهمزة .

قال الدَّماميني [1] : ففي ذلك حذف جواب (إما) .

---

(١) صدر بيت عجزه :

.... ۞ فمَا اعْتِذارُكَ مِنْ قَوْلٍ إذا قِيْلاَ

المغني (١/٧٣) .

والبيت من البسيط ، وهو للنعمان بن المنذر . انظر : الكتاب (١/٢٦٠) ، أمالي ابن الشجري (٢/٩٦) ، شرح المفصل (٢/٢٩٧) ، شرح شواهد المغني (١/٨٨) ، خزانة الأدب (٤/١٠) .

وورد البيت بلا نسبة في : شرح الرضي على الكافية (٢/١٤٦) .

(٢) المغني (٢/٤٠٩) .

(٣) الكشَّاف (٤/٦٥٤) .

(٤) الدرّ المصون (٦/٤٣٨) .

(٥) المجيد (٢١٠/أ) .

(١) تحفة الغريب (٢٠/أ) .

قوله تعالى : ﴿ سَلاسِلَ وَأَغْلالاً وَسَعِيرًا ﴾ [الإنسان : ٤] .

ذكرها في الباب الثَّامن [١] ؛ لَمَّا أن تكلَّم في القاعدة الثَّانية على مسائل وقعت للتناسب فذكر الآية ، فانظره .

قُلْتُ : انظر الشَّيخ في (كلا) [٢] ، وما ذكر في هذه الآية ، وقد ذكرناه في مريم [٣] ، فلا نعيده ، وأقرب ما نخرج عليه القراءة اللغة التي حكاها الأخفش [٤] .

قوله تعالى : ﴿ يَشْرَبُ بِهَا ﴾ الآية [الإنسان : ٦] .

ذكرها في (الباء) [٥] ؛ لَمَّا أَنْ ذكر أنها ترد للتبعيض ، وأن الأصمعي والفارسي وابن مالك والكوفيين قالوا بذلك ، وجعلوا من ذلك الآية ، وقوله :

شَرِبْنَ بِمَاءِ البَحْرِ .... ۞ .... [٦]

البيت ، فانظره .

قال : والظاهر أن الباء في ذلك للإلصاق ، قال : وقيل في (شربن) أنه ضمن معنى

---

(١) المغني (٢/٧٩٠) .

(٢) المغني (١/٢١٤) .

(٣) الجمع الغريب (٢٢/ب) .

(٤) انظر رأي الأخفش في : ارتشاف الضّرب (٢/٨٩١) .

(٥) المغني (١/١٢٢) .

(٦) جزء من صدر بيت ، والبيت بتمامه :

... ... ثُمَّ تَرَفَّعَتْ ۞ مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ

المغني (١/١٢٣) .

والبيت من الطَّويل ، وهو لأبي ذؤيب الهذلي . انظر : شرح أشعار الهذليين (١/١٢٩) ، أمالي ا بن الشجري (٢/٦١٣) ، شرح شواهد المغني (١/٣١٨) ، خزانة الأدب (٧/٩٧) .

وورد البيت بلا نسبة . انظر : شرح التسهيل لابن مالك (٢/١٥٣) ، شرح الرضي على الكافية (٣/٢٠٤) .

(روين) ويصحّ ذلك في الآية ، قال : وقال الزَّمخشريّ في : ﴿ يَشْرَبُ بِهَا ﴾ المعنى يشرب بها الخمر ، كما تقول : شربت الماء بالعسل .

قُلْتُ : الباء في الآية فيها ثلاثة أقوال ، أسهلها التضمين في الفعل ، والله الموفق .

قوله تعالى : ﴿ قَوَارِيرَا ﴾ [الإنسان : ١٥] .

ذكرها مثلاً للتناسب في الجهة الرَّابعة [1] .

قوله تعالى : ﴿ عَيْنًا فِيهَا تُسَمَّى سَلْسَبِيلاً ﴾ [الإنسان : ١٨] .

ذكرها في الجهة الرَّابعة في التخريج على البعيد [2] ؛ **لَمَّا أَنْ قال :** الثَّاني عشر : قول بعضهم في : ﴿ عَيْنًا فِيهَا تُسَمَّى سَلْسَبِيلاً ﴾ : إن الوقف على ﴿ تُسَمَّى ﴾ أي : عينًا / مسماة معروفة ، وإن ﴿ سَلْسَبِيلاً ﴾ جملة أمرية : أي : اسأل طريقة موصلة إليها ، ودون هذا في البعد قول الآخر : إنه علم مركب (كتأبط شرًّا) ، والأظهر أنه اسم مفرد مبالغة في السلسال ، كما أن السلسال مبالغة في السَّلس ، ثم يحتمل أنه نكرة ، ويحتمل أنه علم منقول ، وصرف لأنَّهُ اسم الماء ، وتقدُّمُ ذكر العين لا يوجب تأنيثه كما تقول : (هذه واسطٌ) بالصرف ، ويبعد أن يقال : صرف للتناسب كـ (قوارير) ، لاتفاقهم على صرفه .

قُلْتُ : أما كونها جملة أمرية فبعيدٌ جدًّا ، وإن كان قد نقل عن علي ﷺ فلم يصحّ النقل عنه .

قول الشَّيخ : (ثُمَّ يحتمل أنه نكرة .....) إلخ .

إن قلت : كيف يصح مع أنه مفعول ثانٍ لتُسَمَّى ، والثَّاني من ذلك علم ، كما تقول : (سميت ابني زيدًا) ؟ .

(١) المغني (٦٣٦/٢) .

(٢) المغني (٦٣٥/٢) .

قُلتُ : نعم ، الغالب ما ذكرت إلا أنه قد يكون الثّاني نكرة ، كما تقول : يسمى هذا الشخص رجلاً كما قال الزّمخشريّ ، ويسمى الكلام جملة ، إلا أن الكلام على هذا التقدير فيه إشكال ، لأجل أن (تُسَمَّى) أُخْرِجَ عن معناه الذي يتعدى به إلى اثنين فيصير إما بمعنى توصف ، وقد صرح به المُعْرِب [1] أن معنى يصرفه كل منهما لا يتعدى إلى اثنين ، فما وجه نصبه ، إلا أن يتأوّل بإسقاط الخافض أو غير ذلك .

قول الشّيخ : (ويحتمل أنه علم) .

يعني ويكون تسمى على بابه .

وكلام الشَّيخ ــ والله أعلم ــ معناه أنه علم على العين ، والعين مؤنثة ، وهو منقول من الماء ، وهو مذكر ؛ فلذا صرف ، كما تقول : (هذه زيد) اسم لامرأة ، بعد أن نقلته عن مذكر فيصرف زيد ، هذا معنى كلامه . فإن قُلْتَ : كيف يصح أن يقول ذلك مع أن الصورة التي أشرت إليها مذهب سيبويه والجمهور فيها المنع من الصرف ، فلا يجوز إلاَّ (هذه زيدُ) بغير تنوين ؟

قُلتُ : قد قال جماعة بجواز الصرف ، واختلف النقل عن يونس [2] وناهيك به ، والمُعْرِب لا يلزمه ما ذكرت ، والله الموفق .

قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ ﴾ [الإنسان : ٢٠] .

ذكرها في الثاء ؛ لَمَّا أَنْ تكلَّم على (ثَمَّ) [1] بالفتح ، **وقال :** إنها اسم يشار به إلى المكان

---

(١) الدرّ المصون (٢/٧٥) .

(٢) هو أبو عبد الرَّحمن يونس بن حبيب الضَّبِّيّ النحوي ، من أكابر النَّحويين ، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء ، وأخذ عنه إمام النّحاة سيبويه ، له مصنّفات ، منها : معاني القرآن ، واللّغات . توفّي : سنة اثنتين وثمانين ومائة .

انظر : نزهة الألباء (٥٢ ــ ٥٤) ، إنباه الرواة (٤/٧٤ ــ ٧٨) ، معجم الأدباء (٢٠/٦٤ ــ ٦٧) .

وانظر تخريج القول في الكتاب (٣/٢٤١ ــ ٢٤٢) .

(١) المغني (١/١٣٨) .

وهو لا يتصرّف ، ولذلك غلط من أعربه مفعولاً لرأيت في قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ ﴾ الآية ، فانظره ، وذكرها ــ أيضًا ــ في آخر شروط الحذف [1] ؛ لَمَّا أَنْ تكلَّم على أنَّ الشيء قد يظن من الحذف وليس منه ، وإنما هو من باب تتريل الفعل المعدى مترلة ما لا مفعول له ، ولا ينوى ، إذ المقدر كالثابت ، وذكر أمثلة منها : ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ﴾ الآية ، والمعنى : إذا حصلت منك رؤية هناك .

قُلْتُ : هذا اصطلاح أهل البيان [2] ، وهو خلاف اصطلاح أهل العربية مما حذف المفعول فيه أو اختصاره [3] .

وقوله : (إذِ المقدر كالثابت) .

إنما يصحّ حيث يكون حذفه لدليل ، وإن كان لغير دليل فيمنع له ذلك ، وقد أشار إلى قريب من هذا في غير هذا الموضع [4] .

قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ﴾ الآية [الإنسان : ٢٤] .

ذكرها في (أو) [5] ؛ **لَمَّا أَنْ قال :** إنها تكون للإباحة ، قال بعد ذلك : وإذا دخلت (لا) الناهية امتنع فعل الجميع نحو : ﴿ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾ [الإنسان : ٢٤] إذ المعنى : لا تفعل أحدهما ، فأيهما فعله فهو أحدهما ، وتلخيصه أنها تدخل للنهي عما كان مباحًا ، وكذا حكم النهي الداخل على التخيير ، فانظره ، وذكرها بعد ذلك ــ أيضًا ــ ؛ لَمَّا أَنْ ذكر الإضراب ، ونقل عن سيبويه إجازة ذلك بشرطين : تقدّم نفي أو نهي ، وإعادة العامل ، وقال بعد ذلك : ونقله عنه ابن عصفور ، ويؤيده أنه قال في : ﴿ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾ [الإنسان : ٢٤] : لو قلت : أو لا تطع كفورًا انقلب المعنى ، يعني =

(١) المغني (٧٠٢/٢) .
(٢) المطوّل (ص ٣٦٢) .
(٣) شرح التَّسهيل (١٦١/٢ ــ ١٦٣) ، ارتشاف الضّرب (١٤٨١/٣ ــ ١٤٨٢) .
(٤) المغني (٦٩٤/٢) .
(٥) المغني (٧٤/١) .

أنه يصير إضرابًا عن النهي الأول ، ونهيًا عن الثَّاني فقط .

قُلتُ : قد قدمنا في البقرة [(1)] الكلام على (أو) إذا دخل عليها النفي ، ونبهنا على أنَّ كلام الشَّيخ في هذه الآية مشكل جدًّا ، فإنه يقتضي أن الإباحة كانت سابقة قبل النهي ، وقد رأيت ذلك للدماميني [(2)] هنا بعد التقييد ، ويظهر في الجواب ــ والله أعلم ــ أن يقال : إنَّ الإباحة التي قصد الشَّيخ إنما هي إباحة استصحاب للأصل ؛ لأنَّهُ إباحة الشرعية ، فعلى هذا لا يرد عليه شيء مما ذكرنا ، ولو قلنا بأن الأشياء على الإباحة ــ والله أعلم ــ وما ذكر المُعْرِب [(3)] هنا من قوله : (والنهي عن طاعة أحدهما .....) إلخ ، فيه بحث لأن قوله : بخلاف الواو يقال له : الواو التي يلزم فيها ما ذكرت إنما هي الواو التي لمطلق جمع ، وأما الواو التي للإباحة والنهي إذا تسلط على المباح صار محظورًا ، وهو الذي أشار إليه الشَّيخ هنا ، فلعل هذا هو الموجب للمختصر في كونه قاله ، وفيه نظر ، وتأمَّل ما ذكر المُعْرِب ــ أيضًا ــ هل يتمشى على الخلاف للأصوليين في تحريم واحد لا بعينه هل يعقل أم لا ؟ والتحقيق أنه لا يعقل ، وكلام أهل السنة فيه بحث ، والفارق بين إيجاب واحد لا بعينه وبينه قائم ، والله الموفق / .

قوله تعالى : ﴿ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ الآية [الإنسان : ٣١] .

ذكرها في الباب الثالث [(4)] ؛ لَمَّا أَنْ تكلَّم على ما يجب فيه تعلق الظرف بمحذوف بعده ، **قال :** السَّابع : أن يكون المتعلق محذوفًا على شريطة التفسير نحو : (أيوم الجمعة صمت فيه) ، ونحو (بزيد مررت به) عند من أجازه مستدلاً بقراءة بعضهم [(1)] : ﴿ وللظالمين أعد لهم ﴾ ، والأكثرون يوجبون في ذلك إسقاط الجار ، وأن يرفع الاسم بالابتداء ، أو ينصب بإضمار

---

(١) الجمع الغريب (٢/٢٦١) .

(٢) حاشية الدَّماميني على المغني (١/١٣٤) .

(٣) الدرّ المصون (٦/٤٥١) .

(٤) المغني (٢/٥١٤) .

(١) هذه قراءة ابن مسعود . انظر : إعراب القراءات السبع وعللها ، لابن خالويه (٢/٤٢٥) .

(جاوزت) أو نحوه ، وبالوجهين قرئ في الآية ، والنصب قراءة الجماعة ، يرجحها العطف على الجملة الفعلية ، وهل الأَوْلَى أن يقدَّر المحذوف مضارعًا أي : يُعذب ، لمناسبة (يدخل) ، أو ماضيًا أي (وعذب) ، لمناسبة (أعد) ؟ فيه نظر .

والرفع بالابتداء ، وأما القراءة بالجر فمن توكيد الحرف بإعادته داخلاً على ضمير (ما) دخل عليه المؤكد مثل : (إن زيدًا إنه فاضل) ولا يكون الجار والمجرور توكيدًا للجار والمجرور ؛ لأنَّ الضمير لا يؤكد الظاهر ؛ لأنَّ الظاهر أقوى ، ولا يكون المجرور بدلاً من المجرور بإعادة الجار ؛ لأنَّ العرب لم تبدل مضمرًا من مظهر ، لا يقولون : (قام زيد هو) وإنما جَوَّزَ ذلك بعض النحويين بالقياس .

قُلْتُ : قول الشَّيخ ــ رحمه الله ــ : (عند من أجازه مستدلاً .....) إلخ .

أشار إلى أن الاشتغال في الاسم لا يصح إلا مع النصب أو مع الرفع ، أما على الخفض بالحرف فلا ، وأما على الخفض بالحرف المقدر فلا يجوز ــ أيضًا ــ ؛ لأنَّ فيه حذف حرف الجر وإبقاء عمله هذا هو المشهور خلافًا لمن أجازه ، وليس فيه دليل على قراءة الجماعة لاحتمال النصب فيها بفعل مقدر .

فإن قُلْتَ : قد ذكر الشَّيخ في شروط الحذف أن من شرطه أن يكون الدَّليل اللفظي مطابقًا للمحذوف ، وإنما يعني أن لا يكون الدَّليل مخالفًا للمدلول ، بل موافقًا له . أما معنى ولفظًا كما قرر في محله ، وقول الشَّيخ فيه نظر .

قُلْتُ : الظاهر أن مراعاة الدَّليل في المطابقة أولى وأوجب من الجملة المعطوف عليها ، فلا نظر في ذلك ؛ لأنَّ المذكور مُفَسِّر للمقدر ، والمفسر لا بُدَّ أن يطابق ما فسره ، وأيضًا أهل العربية لا يراعون عطف الجملة الماضية على نظيرها أو المصدرة بالمضارع على نظيرها ، بل اختلفوا في مراعاة الفعلية على أقوال ، وإنما يراعى ما ذكر أهل البيان فيقع عندهم موجب ومسقط .

قوله : (لأن الظاهر أقوى .....) إلخ .

قف على هذه العلة وما يعني بها من أَنَّ الظاهر أقوى ، فإن عناه باعتبار التعريف فممنوع ، وإن عنى باعتبار أن الظاهر أصل ، والضمير فرع ، ولا يؤكد الأصل بالفرع ،

فقد قدمنا ما في ذلك .

قوله : (لأن العرب لم تبدل .....) إلخ .

قُلْتُ : لعل العلة ــ أيضًا ــ ما أشار إليه في التأكيد لــ (إن) ، وتأمَّل القياس الذي أشار إليه هنا لبعض ما هو ، وقد ذكرنا عن الشَّيخ في سورة المزمل [1] أنه فرع على هذا القول ، فانظره .

وهذه آخر آية رأيت من هذه السورة الكريمة ، أعاد الله علينا بركاتها بمنِّه وفضله ، وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا .

❁❁❁

(١) انظر : ص ٢٨٨ .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صلى الله على سيِّدنا محمَّد وعلى آله وصحبه وسَلَّمَ تسليمًا

سورة المرسلات

قال الفقير إلى ربه : هذه السورة الكريمة ذكر الشَّيخ منها آيات ، فمنها :

قوله تعالى : ﴿ وَالْمُرْسَلاتِ عُرْفًا ﴾ [المُرسلات : ١] .

ذكرها دليلاً على أَنَّ الواو الثَّانية في ﴿ وَالضُّحَى ﴾ [الضُّحَى : ١] ليست للقسم بدليل دخول الباء هنا ، فانظره في الجهة الخامسة في مسائل حروف الجر [١] .

قوله تعالى : ﴿ هَذَا يَوْمُ لا يَنْطِقُونَ ﴾ [المُرسلات : ٣٥] .

ذكرها في الجملة التي لها محل [٢] ؛ لَمَّا أَنْ تكلَّم على الجملة المضاف إليها ، وأن اسم الزمان يجوز إضافته إلى الجملة ظرفًا كان أو غير ظرف ، فذكر الآية دليلاً على أَنَّ غير الظرف يصح فيه ذلك ، فإنه في الآية خبر .

قوله تعالى : ﴿ وَلا يُؤْذَنُ لَهُمْ ﴾ الآية [المُرسلات : ٣٦] .

ذكرها في العطف على المعنى [٣] ؛ **لَمَّا أَنْ قال :** (تنبيه من العطف على المعنى .....) إلى آخر كلامه ، وقد قدمنا في سورة فاطر [٤] .

---

(١) المغني (٢/٦٥٢) .

(٢) المغني (٢/٤٨١) .

(٣) المغني (٢/٥٥٤) .

(٤) انظر : ص ٥٧ ــ ٦٢ .

قال بعد ذلك بعد أن قرر الأوجه التي بعد الفاء ، قال : وقرأ السبعة : ﴿ وَلا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴾ [المُرسلات : ٣٦] ، وقد كان النصب ممكنًا مثله في (يموتوا) ، ولكن عدل عنه لتناسب الفواصل ، والمشهور في توجيهه أنه لم يقصد إلى معنى السببية ، بل مجرد العطف على الفعل وإدخاله معه في سلك المنفي بأن المراد ﴿ وَلا يُؤْذَنُ لَهُمْ ﴾ نفي الإذن في الاعتذار ، وقد نُهوا عنه في قوله : ﴿ لا تَعْتَذِرُوا الْيَوْمَ ﴾ [التَّحريم : ٧] فلا يتأتى العذر منهم بعد ذلك ، وزعم ابن مالك بدر الدِّين أنه مستأنف بتقدير : فهم يعتذرون ، وهو مشكل على مذهب الجماعة ؛ لاقتضائه ثبوت الاعتذار مع انتفاء الإذن / ، [كما في قولك : (ما تؤذينا فنحبك) ، ولصحّة الاستئناف يحمل ثبوت الاعتذار مع مجيء ﴿ لا تَعْتَذِرُوا الْيَوْمَ ﴾ على اختلاف المواقف ، كما جاء : ﴿ فَيَوْمَئِذٍ لا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلا جَانٌّ ﴾ [الرَّحمن : ٣٩] ، و ﴿ وَقِفُوهُمْ إِنَّهُمْ مَسْئُولُونَ ﴾ [الصَّافَّات : ٢٤]] [(١)] ، وإليه ذهب ابن الحاجب ، ويكون بمترلة : (ما تأتينا فتجهل أمورنا) ويرده أن الفاء غير عاطفة للسببية ، ولا يتسبب الاعتذار في وقتٍ عن نفي الإذن فيه في وقت آخر ، وقد صحح الاستئناف بوجه آخر يكون الاعتذار معه منفيًا ، وهو ما قدمناه ونقلناه عن ابن خروف من أنَّ المستأنف قد يكون منفيًا على معنى السببية ، وقد صرح به هنا الأعلم ، وأنه في المعنى مثل : ﴿ لا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا ﴾ [فاطر : ٣٦] . وردّه ابن عصفور بأن الإذن في الاعتذار قد يحصل ولا يحصل اعتذار ، بخلاف القضاء عليهم ؛ فإنه يتسبب عنه الموت جزمًا ، ورد عليه ابن الصَّائغ بأن النصب على معنى السببية في : (ما تأتينا فتحدثنا) جائز بإجماع ، مع أنه قد يحصل الاتيان ولا يحصل التحديث . قال : والذي أقول : إن مجيء الرفع بهذا المعنى قليل جدًّا ، فلا يحسن حمل التتريل عليه .

قُلْتُ : إنَّ الرفع بعد الفاء عقب النفي على وجهين : على العطف على الفعل المرفوع ، أو الاستئناف ، والاستئناف له معنيان : استئناف لا على معنى السببية ، واستئناف على معناها ، مثاله : (ما تأتينا فتحدثنا) أو (ما تأتينا فما تحدثنا) على العطف ، وأما (فأنت

---

(١) ما بين المعقوفين مطموس ، ونقلته بنصّه من المغني .

تحدثنا) لأنَّهُ على غير السببية ، وأما (فكيف تحدثنا) على السببية فيرجع لأحد معنيـــي : النصب ، ومثاله :

فَلَقَدْ تَرَكْتَ صَبِيَّة مَرْحُومَة ۞ ....[(١)]

البيت ، والنصب له معنيان معلومان على ما قرّرنا في سورة فاطر ، وقد قدمنا إشكال ذلك ، فهذه الآية الكريمة قد قرر الشَّيخ فيها : أولاً/ العطف على الفعل ، ثم ذكر ما رأيت .

وقول الشَّيخ : (وأجاز ابن خروف .....) إلخ .

يعني في المثال الذي قدمنا ، والبيت التي أشار إليها قد قدمنا ؛ لأن **قوله :** (وقد كان النصب .....) إلخ .

قُلْتُ : يعني على أحد وجهي : النصب ، وهو أن يكون بما انتفى للإذن في الاعتذار ، انتفى الاعتذار ، وأما المعنى فلا يتقرر هنا .

فإن قُلْتَ : والمعنى الأول كيف يتقرر ، فإنه لا يلزم من نفي الإذن في الاعتذار أن لا يقع اعتذار ، فإنه قد يقع اعتذار من غير إذن فيه ، فإن الاعتذار معناه إبداء العذر ، نعم اعتذارهم لا يقبل لعدم الإذن ؟

قُلْتُ : الجواب عن ذلك أَنَّ أصل الكلام (لا يؤذن لهم) فلا ينفع اعتذارهم ، فعدل عن ذلك إلى نفي الاعتذار ، وإن وقع منهم لأَنَّهُ لا .....[(٢)] له ، ولا يقال كما وقع في كلام الشَّيخ بعد أن العذر منهم لا يتأتى لأنهم نُهُوا عنه ؛ لأَنَّا نقول : لا يلزم من النهي عن الشيء عدم وقوع ذلك الشيء ، نعم لو وقع خبرًا صح على أَنَّهُ قابل للتأويل كما ذكرنا .

فإن قُلْتَ : إذا كان معنى النصب كما ذكرتم في الآية ، فما بال الشَّيخ قال المشهور في توجيه الرفع ما ذكر ، ولم يجعل المشهور الرفع على معنى السببية ، مع أن ذلك راجع لأحد معنيـــي النصب ؟

---

(١) سبق تخريجه ص ٥٨ .

(٢) بياض بمقدار كلمة .

قُلْتُ : أشار الشَّيخ في آخر كلامه إلى أن ذلك المعنى قليل جدًّا ، فلا يحسن حمل التتريل عليه .

قوله : (وزعم بدر الدِّين .....) إلخ .

قُلْتُ : وجدت في نسخ صحة الاستئناف بإسقاط الواو ، ولا معنى لذلك ، ووجدت في بعضها بإثباتها وقيل بصحته وعليه يتقرر المعنى ــ والله أعلم ــ ؛ لأَنَّهُ متعلق بقوله بعده : يحمل على ما في بعض النسخ يحمل بالفاء لا على نسخة فحمل بالفاء ، ومعنى ما أشار إليه من اختلاف المواقف ، أن العلماء أوردوا سؤالاً في قوله تعالى : ﴿ فَيَوْمَئِذٍ لا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلا جَانٌّ ﴾ [الرَّحمن : ٣٩] وهذه كلمة سالفة ، وقوله في آية أخرى : ﴿ وَقِفُوهُمْ إِنَّهُمْ مَسْئُولُونَ ﴾ [الصَّافَّات : ٢٤] جزئية موجبة أثبتت توجيهه ، أثبت السؤال لبعض الأشخاص ، والأولى نفته عن كل فرد ، ولا بُدَّ من الجمع لاستحالة ما ينشأ عن عدمه ، في كلام من يستحيل في كلامه الخلاف والتناقض ، فأجابوا بأجوبة فأهمّ ما ذكروا ما أشار إليه الشَّيخ ، وتحريره أن اختلاف الأزمنة للأمكنة في القضيتين يوجب عدم التنافي على ما علم في موضعه من شروطه أو شرطيّة فقط ، فلا إشكال في الآيتين لحمل كل واحدة منهما على موطن خاص يليق بمقامه ، وهذا بعينه يقرر ﴿ وَلا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴾ [المرسلات : ٣٦] أي : يقال لهم في موطن : لا تغتروا وهو معنى قوله : ﴿ وَلا يُؤْذَنُ لَهُمْ ﴾ وفي موضع يؤذن في الاعتذار وهو معنى قوله : ﴿ فَيَعْتَذِرُونَ ﴾ .

قُلْتُ : والصواب أن يقال : إن قوله : ﴿ لا تَعْتَذِرُوا ﴾ نهي عن الاعتذار لأَنَّهُ لا ينفعهم ، فكأنه قيل لهم : لا ينفعكم اعتذار ، فهو من باب النهي عن السبب ، وفي اعتقادهم وأنه نافع لهم فترل السبب مترلة المسبب أي : لا يقبل منكم اعتذار فلا تتعبوا أنفسكم به .

وقوله : ﴿ فَيَعْتَذِرُونَ ﴾ إخبار بوقوع ذلك منهم ولا ينتفعون به ، وهو أشد عليهم ، فيصح الرفع على الاستئناف بغير سبب كما قررنا . والله أعلم / .

.... [1] مفصل

---

(١) طمس بمقدار سطر بسبب التَّرميم الَّذي لحق بالمخطوط .

قول الشَّيخ ، فيكون بمنزلة : (ما تأتينا فتجهل أمورنا) .

قُلْتُ : أشار إلى أن المراد إثبات الجهل بأمره لا نفي ذلك وهو ظاهر .

قوله : (ويرده أن الفاء هذه غير .....) إلخ .

قُلْتُ : هذا الكلام كذا وجدته بإثبات غير و لم يظهر لي بناء .

قوله : (ولا يتسبب الاعتذار في وقت .....) إلخ .

على ذلك ، وعلى إسقاط غير يلزم أن تكون فاء الاستئناف فيها معنى السببية ، وتأمَّل ذلك وإن كانت عاطفة جملة اسمية على فعلية ، فالعاطفة لا يلزمها السببية ، وبالجملة فكلام الشَّيخ مشكل ، وفي بعض النسخ أن الفاء غير العاطفة للسببية وهي صحيحة ، وعليها يتم كلامه فيما بعده وهي التي أثبتناها أولاً ، ولعل النسخة صحف فيها لفظ عين بلفظ غير .

قوله : (ورده ابن عصفور .....) إلخ .

قُلْتُ : أشار إلى أنه لو كان الأول سببًا ، والثَّاني مسببًا للزم من نفي الأول نفي الثَّاني ومن إثباته إثباته ، وهو في التحقيق لا يلزم ، إلا إن اتحد السبب ، وردُّ ابن الضَّائع عليه حسن ، إلا أن في كلامه بعض مناقشة في تعيين السبب هنا ، على ما نقله عنه المختَصِر [1] ، فانظره . والنصب ممكن في الآية على ما قرر الشَّيخ أولاً ، وقول الشَّيخ في طالعة كلامه ، لكن عدل عنه للفواصل . هذه العلة الاقتصار عليها في القرآن ضعيف جدًّا ، فلا ينبغي التعويل عليها ، وقد وقع قريب من ذلك هنا في كلام ابن عطيَّة [2] ، ويتلخص في الرفع في الآية أوجه ، إما بعطف الفعل على الفعل ، وأن الجملة مستأنفة ، وعلى الاستئناف هل ذلك معنى السبب أم لا ؟ قولان .

وتأمَّل قوله : (جملة مستأنفة) هل المراد أن الفاء للاستئناف ، أو أن الجملة معطوفة على قوله : ﴿ يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴾ [المرسلات : ٣٦] على النفي ومنفية لا على المنفي ،

---

(١) المجيد : (٢١٤/أ) .

(٢) المحرّر الوجيز (٢٠٣/١٦) .

وقد يقال : تقديرهم المبتدأ يؤيده الأول ، لكن الشَّيخ ذكر في الجزء الثَّاني أن هذا التقدير لا عبرة به ، بل البيان عدم عطف الفعل ، وهذه الآية وما أثبتت عليه من القواعد قابلها بآية فاطر [1] ، فإن البحث فيها واحدٌ للناظر والله الموفق للصواب بمَنِّه .

قوله تعالى : ﴿ فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ ﴾ [المرسلات : ٥٠] .

ذكرها في (أي) [2] ؛ لَمَّا أَنْ ذكر أنها تكون استفهامية ، فذكر هذه الآية فانظره .

وهذه الآية آخر ما رأيت من هذه السورة الكريمة أعاد الله علينا بركاتها بمَنِّه وفضله ، وصلّى الله على سيِّدنا محمَّدٍ ، وعلى آله وصحبه وسلَّم .

❁❁❁

(١) انظر : ص ٥٧ ــ ٦٢ .

(٢) المغني (٩١/١) .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صلى الله على سيِّدنا محمَّد وعلى آله وصحبه وسَلَّمَ تسليمًا

سورة النبأ

قال الفقير إلى ربه : هذه السورة الكريمة ذكر الشَّيخ منها آيات ، منها :

قوله تعالى : ﴿ عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ * عَنِ النَّبَإِ الْعَظِيمِ ﴾ [النَّبأ : ١ ــ ٢] .

ذكرها في (ما) [١] الاستفهامية ؛ لَمَّا أَنْ ذكر أن ألفها تحذف للفرق بينهما وبين الخبرية إذا دخل عليها الخافض .

قال بعد ذلك : وأما قراءة عكرمة وعيسى : ﴿ عَمَّا يَتَسَاءَلُونَ ﴾ فنادر ، وكذلك قول حسّان :

عَلَى مَا قَامَ .... ۞ .... [٢]

البيت . ففيه ضرورة ، فانظره .

---

(١) المغني (١/٣٢٩) .

(٢) جزء من صدر بيت تمامه :

... ... يَشْتِمُنِي لَئِيْمٌ ۞ كَخِنْزِيْرٍ تَمَرَّغَ فِيْ دَمَانِ

المغني (١/٣٢٩) .

والبيت من الوافر ، وهو لحسان بن ثابت ﷺ . انظر : ديوانه (ص ٧٩) ، أمالي ابن الشجري (٢/٥٤٧) ، شرح شواهد المغني (٢/٧٠٩) ، خزانة الأدب (٦/١٠٢) .

وورد البيت بلا نسبة . انظر : شرح المفصل (٤/٩) ، شرح الجمل لابن عصفور (١/٤١٥) ، شرح الرضي (٣/٥٠) .

وذكرها في الباب الرَّابع ؛ لَمَّا أَنْ تكلَّم على إعراب أسماء الشرط والاستفهام [1] ، فقال : إذا دخل عليها جارٌّ محلها الجر كالآية .

قوله تعالى : ﴿ وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّابًا ﴾ [النَّبأ : ٢٨] .

ذكرها في (ما) [2] المصدرية ؛ لَمَّا أَنْ تكلَّم على قوله : ﴿ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴾ [البقرة : ١٠] ، ووهم ابن الشَّجري وبين معنى الآية بما ذكرناه في البقرة ، وقال : ونظير المعن : ﴿ وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّابًا ﴾ فانظره .

قوله تعالى : ﴿ يَالَيْتَنِي كُنْتُ تُرَابًا ﴾ [النَّبأ : ٤٠] .

ذكرها في (لعل) [3] ؛ لَمَّا أَنْ ذكر أن خبرها لا يمتنع أن يكون فعلاً ماضيًا خلافًا للحريري ، ورد عليه بأمور ، **قال بعد ذلك :** ومما يوضح لك بطلان مذهبه ثبوت ذلك في (ليت) وهي بمنزلة (لعل) ، فذكر آيات منها هذه .

قُلْتُ : لا يقال : إِنَّ ذلك قياس في اللغة ؛ لأَنَّا نقول ليس هذا منه بل مما يصح فيه الاستدلال ، كما يقال : (هذا حيوان لأَنَّهُ إنسان) وإن كان هذا غير مراعى عند أهل النحو .

وهذه آخر آية رأيت من هذه السورة الكريمة ، أعاد الله علينا بركاتها بمَنِّه وكرمه ، وصلّى الله على سيِّدنا محمَّدٍ ، وعلى آله وصحبه وسلَّم .

❁❁❁

(١) المغني (١/٥٣٨) .
(٢) المغني (١/٣٣٦) .
(٣) المغني (١/٣١٨) .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صلى الله على سيِّدنا محمَّد وعلى آله وصحبه وسَلَّمَ تسليمًا

سورة النازعات

قال الفقير إلى ربه : هذه السورة الكريمة ذكر الشَّيخ منها آيات ، منها :

قوله تعالى : ﴿ وَالنَّازِعَاتِ ﴾ الآية [النَّازعات : ١] .

أشار إليها في الجهة الخامسة في مسائل حروف الجر [١] ، فإن دخول الفاء في الآية يدل على أَنَّ الواو الثَّانية في ﴿ وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا ﴾ [الشَّمس : ١] وقد ذكرناه في محله ، وصوّبه / ابن الحاجب وخلط أنه قال بقول سادس في المسألة على ما ذكرنا في الجاثية .... [٢] كالآية التي ذكر وهي : ﴿ وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا ﴾ الآية ، وكأن الواو هي العاملة للنصب والخفض ، فكأنه من العطف على معمولي عامل . **قال الشَّيخ :** ثم إن ابن الحاجب قد اعترض على الزَّمخشريّ بقوله تعالى : ﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِالْخُنَّسِ ﴾ الآية [التَّكوير : ١٥] [٣] ، فإن الجار هنا الفاء ، وقد صرح معه بفعل القسم ، فلا تترل الفاء مترلة الناصبة الخافضة ، قال الشَّيخ بعد ذلك : والحق الجواز في مثل : (في الدار زيد والحجرة

(١) المغني (٦٥٢/١) .

(٢) طمس بمقدار أربع كلمات بسبب التَّرميم الَّذي لحق بالمخطوط .

(٣) المغني (٥٦٢/٢) .

عمرو) ولا إشكال ، فانظره [1] . وانظر آية الجاثية [2] ، وانظر آية ﴿ وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا ﴾ [3] .

قلتُ : العجب من ابن الحاجب في كونه زعم أن هذا معنى دقيق [4] مع أنه لم يشهد له شيء من أصول النحو ، ثم إن قول الزَّمخشريّ : كأن الواو هي الناصبة ، يلزم أن يقول بأن العامل في الظرف هو الحرف ؛ لأنَّ العامل المقدر قد ألغاه . والتشبيه في كلامه لا يعتمد عليه في القواعد النحوية ، وإنما يراعي ذلك أهل المعاني ، لا يقال : قد قيل : بأن الحروف يصح تعلق الظرف بها ، ولا بعد في ذلك ؛ لأنَّا نقول : من المعلوم أن المسألة ثلاثية الأقوال ، ثالثها الفرق بين أن يكون الحرف نائبًا عن الفعل ، لكن ذلك إنما هو في غير حروف الجر ، وأما حروفه فلا أعلم أحدًا قال فيها بذلك .

ثم إن المانع من العطف على معمولي عاملين على ما ذكروه لا يزول بمطلق التشبيه المذكور ، فتأمَّله وانظر : ﴿ وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا ﴾ [الشَّمس : ١] . فإن المُغرِب [5] أحال في الرد عليه ، وتأمَّل الرد بهذه الآية على الزَّمخشريّ ، فإنه لا يتم إلا في قوله : ﴿ وَالصُّبْحِ إِذَا تَنَفَّسَ ﴾ [التَّكوير : ١٨] ، وليس موقوفًا على قاعدة مختلف فيها ، وهي إذا تعددت المعطوفات هل كلها معطوف على الأول ، أو كل معطوفٍ معطوفٌ على ما قبله ؛ لأنَّ العطف هنا إنما هو للأول ؟ والظرف في قوله : ﴿ إِذَا عَسْعَسَ ﴾ [التَّكوير : ١٧] هو أول معطوف عليه ، وهو معمول لأقسم المقدر ، فعطف قوله : ﴿ وَالصُّبْحِ ﴾ على قوله : ﴿ بِالْخُنَّسِ ﴾ ، وعطف قوله : ﴿ إِذَا تَنَفَّسَ ﴾ على قوله : ﴿ إِذَا عَسْعَسَ ﴾ وهذا ظاهر .

---

(١) المغني (٢/٤٥١) .
(٢) انظر : ص ١٤٣ ـ ١٤٦ .
(٣) انظر : ص ٣٥٩ ـ ٣٦١ .
(٤) الأمالي (٢/٤٤) .
(٥) الدرّ المصون (٦/٥٢٩) .

[1] قوله تعالى : ﴿ فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ ﴾ [التَّكوير : ٢٦] .

ذكرها في إعراب أسماء الاستفهام [2] ؛ **لَمَّا أَنْ قال :** وقعت على مكان كالآية فهي نصب على الظرف .

وذكرها في الهمزة [3] ؛ **لَمَّا أَنْ قال :** إنَّ غيرها من أدوات الاستفهام يقدم عليها حرف العطف ، كالآية .

وهذه آخر آية رأيت من هذه السورة الكريمة ، أعاد الله علينا بركاتها بمنّه وفضله . وصلّى الله على سيِّدنا محمَّدٍ ، وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليمًا .

❁❁❁

(١) هُنَا خرم شمل سورة عبس وبداية سورة التَّكوير .

(٢) المغني (٥٣٨/٢) .

(٣) المغني (٢٢/١) .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صلى الله على سيِّدنا محمَّد وعلى آله وصحبه وسَلَّمَ تسليمًا

سورة الانفطار

قال الفقير إلى ربه : هذه السورة الكريمة ذكر الشَّيخ منها :

قوله تعالى : ﴿ فِي أيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ ﴾ [الانفطار : ٨] .

ذكرها في موضعين ؛ **الأوَّل** : في (كلاَّ) [١] ؛ لَمَّا أَنْ ذكر أنها على مذهب الجمهور للردع والزجر ، **قال الشَّيخ :** لا يظهر معنى الزجر في (كلا) المسبوقة نحو : ﴿ فِي أيِّ صُورَةٍ ﴾ الآية ، وقولهم : إن المعنى انتهِ عن ترك الإيمان بالتصوير في أي صورة ما شاء الله ، تعسُّفٌ ؛ إذ لم يتقدّم حكاية بغير ذلك عن أحد ، فانظره .

الثَّاني : في الجهة السَّادسة في النوع الثَّاني [٢] منها ؛ لَمَّا أَنْ تكلَّم على القسم الثَّاني منه في اشتراط التنكير لوصف النكرة ، فذكر من ذلك أوهامًا ، **ثُمَّ قال :** ومن ذلك قول الفارسي في (مررت برجل ما شئت من رجل) : إنَّ ما مصدرية ، وإنها وصلتها صفة لرجل وتبعه على ذلك صاحب التوشيح ، **قال :** ومثله قوله تعالى : ﴿ فِي أيِّ صُورَةٍ ﴾ الآية ، أي : في أي صورة مشيئته أي : يشاؤها ، قال : والصواب أن (ما) في المثال شَرطيَّة ، والجواب مقدر ، أي : فهو كذلك ، قال : وقال في الآية أبو البقاء : (ما) شَرطيَّة أو زائدة ، وعليهما فالجملة صفة لصورة ، والعائد محذوف أي عليها ، و(في) متعلقة بـــ (ركّبك) .

---

(١) المغني (١/٢١٢) .

(٢) المغني (٢/٦٥٨) .

قال الشّيخ : وكان حقه إذْ علَّق (في) بـــ (ركّبك) وقال : الجملة صفة أَنْ يقطع بأَنَّ (ما) زائدة ، إذ لا يتعلق الشرط الجازم بجوابه ، ولا تكون جملة الشرط وحدها صفة ، والصواب : أن يقال : إنْ قدّرت (ما) زائدة ، فالصفة جملة (شاء) وحدها ، والتقدير : (شاءها) ، أو (في) متعلقة بـــ (ركَّبك) ، أو باستقرار محذوف هو حال من معموله ، أو بـــ (عَدَلَكَ) أي : وضعك في صورة أي صورة ، وإن قدرت (ما) شَرطيَّة ، فالصفة مجموع الجملتين ، والعائد محذوف تقديره عليها ، وتكون (في) حينئذٍ متعلقة بـــ (عَدَلَكَ) ، أي : عَدَلَكَ في صورة أي صورة ، ثم استؤنف ما بعدها .

قلت : كلام الشَّيخ في الموضع الأول جلي ، وما ذكره في الموضع الثَّاني ظاهر في كون الفارسي وهم ، فإن قلت : / .... [1] لا يجوز هنا الوجهين ، **الأوّل** : عدم وصف النكرة وقابله اشتراط ذلك ، **والثّاني** : أن المصدر الحرفي مع ما دخل عليه يتنزل منزلة الضمير ، والضمير لا يوصف به اتفاقًا ، قال الدَّماميني [2] : وقول الفارسي : لا يتم على ظاهره ، فلا بُدَّ من تقدير (مثل) قبل المشيئة فعلى هذا يتم قوله ، فيقال : إذا تعارض حذف مفرد وحذف جملة ، فالمفرد أولى .

قُلتُ : للشيخ أن يقول بعد تسليم ما ذكر : إِنَّ في حذف المفرد تجوزين ، الحذف في نفسه مجاز ، وإقامته المضاف إليه مقام الصفة مجاز ثانٍ ، فتأمَّله .

ورد الشَّيخ على أبي البقاء **بقوله :** (وكان حقّه .....) إلخ .

قال الدَّماميني [3] : لا يظهر في ذلك بطلان لكون (ما) شَرطيَّة ، نعم لو قال : لأنَّ معمول الجزاء لا يتقدَّم على الشرط الجازم لكان صوابًا ، وكذا يجيء في الآية .

قُلتُ : لا شكَّ أنَّ عبارة الشَّيخ فيها قلق ظاهر الاتصاف ، وقد ظهر لي تأويل عنه فيه ضعف ، وقفت عليه بعد ذلك ، فلا أذكره لضعفه . انظر : الدَّماميني ، والله الموفق .

---

(١) طمس بمقدار نصف سطر بسبب التّرميم الّذي لحق بالمخطوط .

(٢) تحفة الغريب (٢٣٥/ب) .

(٣) المصدر السّابق .

قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ لا تَمْلِكُ ﴾ الآية [الانفطار : ١٩] .

ذكرها في الباب الثَّالث [1] ، مما يبنى من أجل الإضافة وهو الزمان المبهم ، والمضاف إليه فعل مبني بناءً أصليًّا ، أو عارضًا ، وإن كان معربًا ، **فقيل :** يجب الإعراب ، والصحيح جواز البناء ، وعليه قراءة غير أبي عمرو وابن كثير ﴿ يَوْمَ لا تَمْلِكُ ﴾ بالفتح ، انظره .

قُلْتُ : تقدَّم الكلام مرارًا في مثله ، وهذه آخر آية رأيت من هذه السورة الكريمة ، أعاد الله علينا بركاتها بمنِّه وفضله . وصلّى الله على سيِّدنا محمَّدٍ ، وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليمًا .

❁❁❁

(١) ذكرها في الباب الرابع وليس الثالث . انظر : المغني (٢/٥٩٥) .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صلى الله على سيِّدنا محمَّد وعلى آله وصحبه وسَلَّمَ تسليمًا

سورة المطففين

قال الفقير إلى ربه : هذه السورة الكريمة ذكر الشَّيخ منها :

قوله تعالى : ﴿ وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ ﴾ [المطفّفين : ١] .

ذكرها في لام الاستحقاق [(١)] ، وجعل الآية منها وذلك في المسوغات [(٢)] للابتداء **لَمَّا أَنْ قال :** السَّابع : أن تكون في معنى الفعل ، وهذا شامل لنحو (عَجَبٌ لزيد) وضبطوه بأن يراد به التعجب ، ولنحو : ﴿ وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ ﴾ وضبطوه بأن يراد به الدعاء ، فانظره .

وانظر ما قدمنا في الصافات [(٣)] .

قُلْتُ : يتبادر إلى الذهن أن الاسم النكرة إذا كان في معنى الفعل إنما يزيدها تنكيرًا ، فكيف أفاد تخصيصها مع أن مدلول الفعل جنس ، ولذا يقال : مدلولات الأفعال أجناس ، فيقال : إذا كان المراد الجنس فقد حصل المقصود ؛ لأنَّ النكرة إذا أوجدتها الجنس صحَّ الابتداء ، بدليل : (تمرة خير من جرادة) إلا أن يقال ذلك حيث يكون الجنس متعينًا حتى تحصل الفائدة في الإخبار .

---

(١) المغني (١/٢٣٣) .

(٢) المغني (٢/٥٤٢) .

(٣) انظر : ص ٩٣ ــ ٩٣ .

قوله تعالى : ﴿ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ ﴾ [المطفّفين : ٢] .

ذكرها في (على) [1] وأنها قد تكون بمعنى (من) فذكر الآية .

قُلْتُ : بناءً على تعلقها بـــ (اكتالوا) ، وجوَّزَ تعلُّقَها بـــ (يستوفون) ، فتكون على بابها فعلى القولين موجب ومسقط .

قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ ﴾ [المطفّفين : ٣] .

ذكرها في موضعين ؛ الأوَّل : في اللام [2] ؛ **لَمَّا أَنْ قال :** زادوا اللام في بعض المفاعيل المستغنية عنها ، وعكسوا ذلك فحذفوها من بعض المفاعيل المفتقرة إليها ، مثل قوله : ﴿ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ ﴾ فانظره .

الموضع الثَّاني : في الجهة الثَّامنة في الحمل على الشيء وفي الموضع ما يدفعه [3] ؛ **لَمَّا أَنْ قال :** الرَّابع : قول بعضهم : إنَّ (هم) الأول ضمير رفع مؤكد للواو ، والصواب أنه مفعول فيهما ؛ لرسم الواو بغير ألف بعدها ، ولأن الحديث في الفعل لا في الفاعل ؛ إذ المعنى : إذا أخذوا من الناس استوفوا ، وإذا أعطوهم أخسروا ، وإذا جعلت الضمير للمطففين صار معناه : إذا أخذوا استوفوا ، وإذا تولوا الكيل أو الوزن هم على الخصوص أخسروا ، وهو كلام متنافر ؛ لأنَّ الحديث في الفعل لا في المباشر .

قُلْتُ : الموضع الأول جلي ، وتقدَّم لنا مناقشة في لفظه ، وأَمَّا الثَّاني فتقدَّم مرارًا أن الشَّيخ قال : إن خط المصحف سنة متبعة ، فلا يرد بها مسائل النحو ، فكيف اعتمد على ذلك هنا ، وتقدَّم له الرد به في مواضع ، ففي كلامه تعارض ، والوجه الثَّاني الذي يرد به وقع للزَّمخشريّ [4] ، ورد على الزَّمخشريّ بأنه قد حذف المكيل والمكيل له ، فلا يلزم ما

---

(١) المغني (١/١٦٥) .

(٢) المغني (١/٢٤٦) .

(٣) المغني (١/٦٨٤) .

(٤) الكشَّاف (٤/٧٠٦) .

ذكر ، والقرينة دلت على ذلك ، وللإنصاف إن ذلك تكلف ، ويلزم الحذف والتأكيد وكل منهما على خلاف الأصل .

قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ ﴾ [المطفّفين : ٦] .

ذكرها في (كلاّ) [1] ، رادًّا على من زعم أنها تكون للردع والزجر ، وإنما **قال :** وقولهم : المعنى / انته عن ترك الإيمان بالبعث في هذه الآية تعسف [إذا لم يتقدّم حكاية نفي ذلك عن أحد وقد تكرر ذلك مرارًا] [2] .

قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ يُقَالُ ﴾ الآية [المطفّفين : ١٧] .

ذكرها في الجمل التي لها محل [3] ؛ لَمَّا أَنْ ذكر الجملة المفعولة ، قال : ومحلّها النصب وإن لم تنب عن الفاعل ، وهذه النيابة مختصة بباب القول فذكر الآية .

قال : لما قدمنا أن الجملة التي يقصد بها لفظها تنزل منزلة الاسم المفرد . انظره .

قُلْتُ : انظر أول البقرة [4] في قوله : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ﴾ [البقرة : ١١] فإن البحث واحد ، وقد ذكر ابن الحاجب في أماليه هذه [5] ، وذكر فيها ما ذكر الشَّيخ ، إلا أنه زاد أن مفعول القول هل هو مفعول به أو مصدر ؟ فإن كان مفعولاً به تعينت النيابة ، وإن كان مصدرًا فإن كان ثَمَّ غيره صحت نيابته ، وإلا ناب هو . وأورد سؤالاً في هذا المصدر ، فإن من شرط كونه نائبًا أن يكون موصوفًا ، وأجاب بأن ذلك ما لم يكن المصدر معرفة .

قُلْتُ : وقد نقل الشَّيخ بعض كلامه في غير هذا الموضوع وفي جوابه نظر ظاهر .

---

(١) المغني (٢١٣/١) .

(٢) ما بين المعقوفين مطموس ، وكتبته بنصّه من المغني .

(٣) المغني (٤٧٣/٢) .

(٤) الجمع الغريب (١٤٢/١ ـــ ١٤٧) .

(٥) الأمالي (١٢٠/١ - ١٢١) .

قوله تعالى : ﴿ كَلاَّ إِنَّ كِتَابَ الأَبْرَارِ ﴾ [المطفّفين : ١٨] .

ذكرها في (كَلاَّ) [1] رادًّا بها على الكسائي في كونه **قال :** إنها تكون بمعنى حقًّا ، وكذلك قوله في ﴿ كَلاَّ إِنَّ كِتَابَ الْفُجَّارِ ﴾ [المطفّفين : ٧] قال : لأنَّ (إِنَّ) تكسر بعد ألا الاستفتاحية ولا تكسر بعد حقًّا ، فانظره .

قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا مَرُّوا بِهِمْ ﴾ الآية [المطفّفين : ٣٠] .

ذكرها في الباء [2] ؛ **لَمَّا أَنْ قال :** العاشر : الاستعلاء ، فذكر آيات ، **ثُمَّ قال :** ونحو ﴿ وَإِذَا مَرُّوا بِهِمْ ﴾ ، بدليل : ﴿ وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ ﴾ [الصّافّات : ١٣٧] ، وقد مضى البحث فيه .

قُلْتُ : أشار إلى ما قدم في الاختيار في طالعة الكلام على باء الإلصاق [3] ، واختار أن كلاًّ من الإلصاق والاستعلاء إنما يكون حقيقيًّا إذا كان مفضيًا إلى نفس المجرور كـ (أمسكت بزيد ، وصعدت على السطح) فإن أفضى إلى ما يقرب منه فمجاز كـ (مررت بزيد) في تأويل الجماعة .

.... ❁ وَبَاتَ عَلَى النَّارِ النَّدَى والمُحَلَّقُ [4]

البيت ، فإن استوى التقديران في المجازية ، فالأكثر استعمالاً الأولى بالتخريج عليه ، فانظره .

وانظر الصافات [5] فإنّا ذكرنا كلامه كله ، وهذه آخر آية رأيت من هذه السورة الكريمة أعاد الله علينا بركاتها بمَنِّه وفضله ، وصلّى الله على سيِّدنا محمَّدٍ ، وعلى آله وصحبه وسلَّم .

❁❁❁

---

(١) المغني (٢١٣/١) .
(٢) المغني (١٢٢/١) .
(٣) المغني (١١٩/١) .
(٤) سبق تخريجه ص ٩٤ .
(٥) انظر : ص ٩٤ ـــ ٩٥ .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صلى الله على سيِّدنا محمَّد وعلى آله وصحبه وسَلَّمَ

سورة الانشقاق

قال الفقير إلى ربه : هذه السورة الكريمة ذكر الشَّيخ منها :

قوله تعالى : ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ ﴾ [الانشقاق : ١] .

ذكرها في مواضع : الأوَّل : في أول الكتاب ؛ لَمَّا أَنْ تكلَّم على سبب الطول في الكتب [١] ، ومن ذلك التكرار ، فتجدهم يكررون الكلام في مسائل منها : ذكرهم الخلاف في الواقع بعد (إذا) هل فاعل أو مبتدأ كما قيل في الآية .

الثَّاني : في (إذا) ؛ **لَمَّا أَنْ قال :** إنّما دخلت الشَرطيَّة على الاسم [٢] في قوله : ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ ﴾ ؛ لأنَّهُ فاعل بفعل محذوف على شريطة التفسير لا مبتدأ خلافًا للأخفش .

وأما قوله :

إِذَا بَاهِلِيٌّ تَحْتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ ۞ .... [٣]

---

(١) المغني (١/١٥) .

(٢) المغني (١/١٠٨) .

(٣) صدر بيت عجزه :

.... ۞ لهُ ولَدٌ مِنْهَا فذاكَ المُذَرَّعُ

المغني (١/١٠٨) .

=

فالتقدير : إذا كان باهلي ، فانظره .

الموضع الثَّالث : في الجهة السَّادسة [1] ، في النوع السَّابع منها ، في اشتراط الجملة الفعلية في بعض المواضع ، قال : ومن الوهم في ذلك أن يقول من لا يذهب مذهب الأخفش ، والكوفيين في نحو : ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ ﴾ [الانشقاق : ١] : إن المرفوع مبتدأ ، وذلك خطأ ؛ لأَنَّهُ خلاف ما اعتمد عليهم ، فإن ما قاله سهو ، وأما إذا قاله الأخفش أو الكوفي فلا يعد ذلك في الإعراب خطأ ؛ لأنَّ هذا مذهب ذهبوا إليه ، و لم يقولوه سهوًا عن قاعدتهم ، نعم الصواب خلاف قولهم في أصل المسألة ، وأجازوا أن يكون المرفوع محمولاً على إضمار فعل كما يقوله الجمهور ، وأجاز الكوفيون وجهًا ثالثًا ، وهو أن يكون فاعلاً بالفعل المذكور على التقديم والتأخير ، مستدلين بنحو قول الزباء :

مَا لِلجِمَالِ مَشْيُهَا وَئِيْدًا ۞ .... [2]

فيجيء رفع (مشيها) وذلك عند الجماعة مبتدأ حذف خبره ، وبقي معمول الخبر ، أي : مشيُها يكون وئيدًا أو يوجد ، وانظر بقية إعراب البيت .

الموضع الرَّابع : ذكرها مثالاً لما حذف فيه الفعل في أماكن الحذف [3] .

والبيت من الطَّويل ، وهو للفرزدق . انظر : ديوانه (١٤٦/١) ، شرح شواهد المغني (٢٠٧/١) ، الدرر اللوامع (١٠٣/٣) .

وورد البيت بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك (٢١٣/٢) ، الجنى الداني (ص ٣٦٨) ، همع الهوامع (٢٠٧/١) .

(١) المغني (٦٦٧/٢) .

(٢) صدر بيت عجزه :

.... ۞ أَجَنْدَلاً يَحْمِلنَ أَمْ حَدِيدا

والبيت من الرجز ، وهو للزباء . انظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (١٥٩/١) ، شرح التسهيل لابن مالك (١٠٨/٢) ، المغني (٦٦٧/٢) ، خزانة الأدب (٢٩٥/٧) ، الدرر اللوامع (٢٨١/٢) .

ونسبه المبرد إلى قصير صاحب جذيمة . انظر الكامل (٣٥٤/٢) .

(٣) المغني (٧٦٢/٢) .

قُلْتُ : قوله : (في الموضع الأول على شريطة التّفسير) .

لا يقال : كيف صح ذلك مع أن العامل لا يتسلط على الاسم السابق على مذهب البصريين ، وما لا يعمل لا يفسر ؛ لأنَّا نقول : قد أجاز ابن عصفور [1] بأن العمل إما أن يكون في الاسم أو في محله ، وفيه نظر .

وأما قوله : قلت : إنما احتاج إلى / .... [2] ورجح الشَّيخ التأويل الآخر .... الذي ذكر في البيت .... [3] وهو حسن .

قوله : (في الموضع الثالث أن يقول من لا مذهب .....) إلخ .

قُلْتُ : هذا يفيد كثيرًا في المواضع التي يعترض فيها الشَّيخ على المعربين ؛ لأنَّهم لا يقصدون في ذلك دلالة الإعراب على قول قليل .

والموضع الثَّاني يفيد الأول في النقل عن الأخفش والكوفيين .

قوله : (وذلك عند الجماعة .....) إلخ .

قُلْتُ : ارتكبوا حذف (كان) في غير موضعها ؛ لأنَّها أسهل مما ذكر أهل الكوفة ، وما ذكره الشَّيخ بعد من القاعدة التي أَسَّسَ كررها في مواضع وهي معلومة ، وقد تقدَّم الكلام فيها في ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ ﴾ [آل عمران : ١٥٩] [4] ، وتكلم المُعْرِب [5] هنا على العامل في (إذا) ، وتقدَّم بأن القائل بأن العامل الشرط لا يقول إنها مضافة ، فلا يرد عليه ، والله الموفق .

---

(١) لم استطع الوقوف على هذا القول فيما بين يَدَيَّ من مصنّفات .

(٢) طمس بمقدار نصف سطر بسبب التّرميم الّذي لحق بالمخطوط .

(٣) طمس بمقدار نصف سطر بسبب التّرميم الّذي لحق بالمخطوط .

(٤) الجمع الغريب (١/٢٠٩ ــ ٢١٠) .

(٥) الدرّ المصون (٦/٤٩٦) .

قوله تعالى : ﴿ لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ ﴾ [الانشقاق : ١٩] .

ذكرها في (عن)[1] ؛ **لَمَّا أَنْ قال :** إنَّها تكون مرادفة (بعد) فذكر الآية أي : حالة بعد حالة . فانظره .

قُلْتُ : القائل بذلك هل يقول إنها حرف أو اسم ؟ والظاهر أن يقول بأنها اسم ولا يجر على قول البصريين ، ولقائل أن يقول : لا يلزم ذلك كما يقال في (من) التي للتبعيض ، ومعلوم ما فيه من الإشكال ، والجواب عنه والتحقيق أن (عن) باقية في الآية على بابها ، وفي الآية حذف .

وهذه آخر آية رأيت من هذه السورة الكريمة ، أعاد الله علينا بركاتها بمَنّه وفضله ، وصلّى الله على سيِّدنا محمَّدٍ ، وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليمًا .

❁❁❁

(١) المغني (١/١٦٩) .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صلى الله على سيِّدنا محمَّد وعلى آله وصحبه وسَلَّمَ تسليمًا

سورة البروج

قال الفقير إلى ربه : هذه السورة الكريمة ذكر الشَّيخ منها :

قوله تعالى : ﴿ قُتِلَ أَصْحَابُ الأُخْدُودِ ﴾ الآية [البروج : ٤] .

ذكرها في حذف (قد) [١] ناقلاً عن بعضهم أن الآية على حذف (قد) واللام جميعًا فلأنها جواب للقسم ، انظره .

وذكرها ــ أيضًا ــ فيما يحتاج إلى رابط من ذلك بدل الاشتمال [٢] ، فذكر الآية . قال : وقيل : إن (ال) خلف عن الضمير ، أي : ناره .

قُلْتُ : الموضعان اللذان ذكرهما فيهما نزاع ، **أَمَّا الأوَّل** : فبناء على أَنَّ الجواب (قُتِلَ) ، وعلى أَنَّهُ خبر لا دعاء ، وفي ذلك خلاف ، **وأَمَّا الثَّاني** : فقيل : إِنَّها بدل كل من كل على حذف مضاف .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ هُوَ يُبْدِئُ وَيُعِيدُ ﴾ [البروج : ١٣] .

ذكرها في الفعل [٣] ؛ لَمَّا أَنْ ذكر شروطه ، وقدمنا في آيات ، وذكر خلاف الجرجانيّ ،

---

(١) المغني (٧٣٢/٢) .

(٢) المغني (٥٨٢/٢) .

(٣) المغني (٥٦٩/٢) .

وأنه ألحق المضارع بالاسم المعرفة ، فأجاز وقوع الفعل بعده ، وجعل من ذلك ﴿ إِنَّهُ هُوَ يُبْدِئُ وَيُعِيدُ ﴾ .

قال : (وهو عند غيره توكيد أو مبتدأ) .

قُلْتُ : تقدَّم أَنَّ جماعة قالوا بذلك ، وتقدَّم الرد عليهم ، والآية محتملة ، وليس فيها دليل ، وتأمَّل هل يترجح جعله مبتدأ أو تأكيد ؟ الأمر محتمل .

قوله تعالى : ﴿ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ ﴾ [البروج : ١٦] .

ذكرها في موضعين ؛ **الأوَّل :** في لام التقوية [١] ، مثالاً لتقوية العامل الفرعي العمل ، وقد قدمنا ما في هذه اللام في مواضع ، وذكرها فيما لا يتعلق ؛ لَمَّا أَنْ ذكر أن الحرف الزائد [٢] ، فقال في اللام المقوية : إنها متعلقة بالعامل نحو : ﴿ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ ﴾ لأنها ليست زائدة محضة لما تخيل في العامل من الضعف ، فانظره ، وانظر ما تقدَّم في ﴿ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ ﴾ [البقرة : ٩١] فإنا قدمنا ما في المسألة [٣] ، وكلام الشَّيخ في موضع آخر ، خلاف ما هنا .

وهذه آخر آية رأيت من هذه السورة الكريمة ، أعاد الله علينا بركاتها بمَنِّه وفضله ، وصلّى الله على سيِّدنا محمَّدٍ ، وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليمًا .

❁❁❁

---

(١) المغني (٢٤٢/١) .

(٢) المغني (٥٠٨/٢) .

(٣) الجمع الغريب (٢٥٣/٢) .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صلى الله على سيِّدنا محمَّد وعلى آله وصحبه وسَلَّمَ تسليمًا

سورة الطارق

قال الفقير إلى ربه : هذه السورة الكريمة ذكر الشَّيخ منها آيات منها :

قوله تعالى : ﴿ إِنْ كُلُّ نَفْسٍ ﴾ [الطَّارق ٤] .

ذكرها في مواضع : **الأوَّل** : في (إِنْ) [1] ؛ لَمَّا أَنْ تكلَّم على أَنَّها قد تكون للنفي ، **قال :** وقول بعضهم لا تأتي (إن) النافية إلا وبعدها إلا ، أو لَمَّا المشدّدة في قراءة بعض السبعة : ﴿ إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ [الطَّارق : ٤] بتشديد الميم أي : ما كل نفس إلا عليها حافظ مردود ، ثم ذكر الرد بآيات قد قدمناها [2] ، وقال بعد ذلك : (إِنْ) المخففة ، إنما يكون اسمًا لها إذا دخلت على الجملة الاسمية ، فذكر آيات **ثُمَّ قال :** ومن ذلك ﴿ إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَا ﴾ [الطَّارق : ٤] في قراءة من خفف (لما) ، فانظره .

الموضع الثَّاني : في (لَمَّا) ؛ لَمَّا أَنْ ذكر لها معاني [3] ، قال بعد ذلك : الثالث : أن تكون حرف استثناء فتدخل على الجملة الاسمية نحو / : ﴿ إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ [الطَّارق : ٤] فيمن شدّد ، وعلى الماضي لفظًا لا معنى نحو : (أنشدك الله لَمَّا

---

(١) المغني (٣٢/١) .

(٢) الجمع الغريب (٦١٢/٢) .

(٣) المغني (٣١٠/١) .

فعلت) أي : ما أسألك إلا فعلك ، قال :

.... ❀ لمَّا غنثت نفسًا أو اثنتين [1]

البيت ، وفي ذلك رد لقول الجوهري : إنَّ (لَمَّا) بمعنى (إلاَّ) غير معروف في اللغة .

الثالث : ذكرها في لام الابتداء [2] وأنها تدخل على خبر (إِنْ) المخففة على قول سيبويه والأكثرين ذكروا الآية مثالاً لذلك .

قُلْتُ : قد تقدَّم الكلام على نظيرها ، والقراءات معروفة التي أشار إليها ، وقد أشار الشَّاطبـــيّ ـــ رحمه الله ـــ إلى ذلك بقوله :

وفيها وفي يس والطارق العلى ❀ .... [3]

انظر ما قدمناه في هود [4] .

قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ ﴾ [الطَّارق ٩] .

ذكرها في الجهة الثَّانية [5] ، في مراعاة المعنى دون الصناعة ؛ لَمَّا أَنْ ذكر أمثلة قال : ونظير ما لزم الزَّمخشريّ هنا ما لزمه إذ علق ﴿ يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ ﴾ بالرجع من قوله : ﴿ إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ ﴾ [الطَّارق : ٨] **ثُمَّ قال :** فإن فيه الفصل بخبر (إِنَّ) وهو : (لقادر) ، **ثُمَّ قال :** والصواب التعلّق بمحذوف ، أي : يرجعه يوم تبلى السرائر ، ولا ينتصب يوم بقادر ؛ لأنَّ

---

(١) عجز بيت صدره :

قالت له : بالله يا ذا البردين ❀ ....

المغني (١/٣١٠) .

والبيت من الرّجز ، وهو بلا نسبة . انظر : لسان العرب (٢/١٩٦) ، مادة (غنث) ، الجنى الداني (ص ٥٩٣) ، شرح شواهد المغني (٢/٦٨٣) ، همع الهوامع (١/٢٣٦) ، الدرر اللوامع (٣/١٨٨) .

(٢) المغني (١/٢٥٨) .

(٣) سبق تخريجه ص ٧١ .

(٤) الجمع الغريب (٢/٦٥٧) .

(٥) المغني (٢/٦٢٠) .

قدرته ــ تعالى ــ لا تتقيد بذلك اليوم ولا بغيره ، ثم نَظَّر لذلك بآية الفرقان : ﴿ يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ ﴾ [الفرقان : ٢٢] ، انظره .

قُلْتُ : الفصل بين المصدر وعمله بالأجنبي لا يجوز ، وهو الذي لزم الزَّمخشريّ في الآية ، ولا يقال : إِنَّ الظرف يستخف فيه ما لا يستخف في غيره ؛ لأنَّ ذلك على خلاف الأصل ، وما أشار إليه أنه قدرته ــ تعالى ــ ..... إلخ . صحيح ، إلا أنه يجاب عنه ما أجيب في قوله تعالى [1] : ﴿ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾ [الفاتحة : ٤] وليس مما يمنع ذلك ؛ لأنَّ الفعل اقتضى عدم تخصيص القدرة بشيء دون شيء ، لكن لأجل هول اليوم وعظم أمره حسن التخصيص ، وقد وقفت على الجواب بعينه لابن عطيَّة [2] ــ رحمه الله ــ ، وانظر ما نبَّه عليه في عود الضمير هل يلزم ، والله أعلم .

وهذه آخر آية رأيت من هذه السورة الكريمة ، أعاد الله علينا بركاتها بمَنِّه وفضله ، وصلّى الله على سيِّدنا محمَّدٍ ، وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليمًا .

❁❁❁

---

(١) الجمع الغريب (١/٥١ - ٦١) .

(٢) المحرر الوجيز (١/٦٨ - ٧٤) .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صلى الله على سيِّدنا محمَّد وعلى آله وصحبه وسَلَّمَ تسليمًا

سورة الأعلى

قال الفقير إلى ربه : هذه السورة الكريمة ذكر الشَّيخ منها :

قوله تعالى : ﴿ سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الأَعْلَى ﴾ [الأعلى : ١] .

ذكرها في الجهة الخامسة [(١)] ؛ **لَمَّا أَنْ قال :** مسألة : من التوابع يجوز في نحو : ﴿ سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الأَعْلَى ﴾ صفة للاسم أو صفة للرب ، وأما نحو : (جاءني غلام زيد الظريف) فالصفة للمضاف ، ولا تكون للمضاف إليه إلا بِدليل ؛ لأنَّ المضاف إليه إنما جيء به لغرض التخصيص ، و لم يؤتى به لذاته ، وعكسه

.... ❁ وكلُّ فَتَىً يَتَّقِي فائِزُ [(٢)]

فالصفة للمضاف إليه ؛ لأنَّ المضاف إنما جيء به لقصد التعميم ، لا للحكم عليه ، ولذلك ضعف قوله :

وَكُلُّ أخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ ❁ .... البيت . [(٣)]

---

(١) المغني (٢/٦٥١) .

(٢) ظاهره أَنَّهُ مثال ، ويجوز أن يكون شطر بيت من المتقارب . انظر : المغني (٢/٦٥١) ، وشرح مغني اللّبيب للدّكتور عبد اللّطيف الخطيب حاشية رقم (٧) .

(٣) صدر بيت عجزه :

.... ❁ لَعَمْرُ أبيْكَ إلاّ الفرْقَدَان

المغني (٢/٦٥١) .

=

قلت : كلام الشَّيخ حسن بليغ مقيد لكلامهم ، إنما هو للمضاف وكذلك عود الضمير ، فإن قُلْتَ : ولأي شيء أجاز في الآية الوجهين ، وظاهره على حكم السواء وهلا وجب الوصف للمضاف ؟

قُلْتُ : الظاهر أَنَّهُ إنما أجاز الوجهين لأن الاسم المراد به هنا المسمّى ، فالمفهوم منه هو المفهوم من الربّ ، فصحّ وصف المسمّى ووصف الربّ ، ولا يقال : إذا كان كما الاسم ، قلتم : فيلزم أن تكون الإضافة في الآية للتّخصيص ، فالمقصود إنّما هو الأوَّل ، فيتعيّن الوصف له ؛ لأنّا نقول : لعلّ الشَّيخ مال إلى قول من قال بأَنَّ الاسم في الآية إنما أتي به لأجل التنبيه على أَنَّ الكلام ينبغي أن لا يؤتى به مقتصرًا على مجرد اللفظ ، بل ينبغي أن يكون بالقلب وباللسان ، فإنه لو قيل : سبح ربك ، لتبادر التسبيح اللفظي ، ولمّا أَنْ قال : ﴿ سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الأَعْلَى ﴾ زال ذلك الإبهام ، وهذا المعنى قريب منه وقع في كلام السُّهيلي [1] ؛ لأجل أنهم أوردوا السؤال في الآية كيف صح فيه التتريه لأسمائه وإنما تتزّه ذاته ؟ فأجاب الغزالي [2] بأن الأسماء لحقها ذلك ؛ لأجل دلالتها على الذات العلية المترهة ، فصح نسبة ذلك إليها ، ورد السُّهيلي [3] ، فانظره .

وبالجملة فالسؤال على الشَّيخ وارد ، ولم يقنعني جواب عنه ، وكلام الشَّيخ قد أشار إليه صاحب الأمالي ، وتأمّل ما أشار إليه المُعْرِب من التقييد [4] في إعراب (الأعلى) صفة الاسم ، فإنه لا بُدَّ منه ، قال : لا يتم إلا على إعراب (الَّذي) منقطعًا مما قبله .

البيت من الوافر ، وهو لعمرو بن معدي كرب . انظر : ديوانه (ص ١٧٨) ، الكتاب (٢/٣٣٤) ، شرح المفصل (٢/٨٩) ، شرح شواهد المغني (١/٢١٦) ، خزانة الأدب (٣/٤٢١) .

وورد بلا نسبة . انظر : شرح التسهيل لابن مالك (٢/٢٥٥) ، شرح الرضي على الكافية (٢/١٢٩) .

(١) أمالي السُّهَيلي (ص ٦٧ – ٦٨) .

(٢) كلمة غير واضحة ، ولعلّه ما أثبتّه .

(٣) المصدر السابق (ص ٦٩) .

(٤) الدرّ المصون (٦/٥٠٩) .

قوله تعالى : ﴿ فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَى ﴾ [الأعلى : ٥] .

ذكرها في الجهة الأولى [١] في الرَّابع عشر ، **قال :** ومن الوهم قول بعضهم : في (أحوى) صفة لـــ (غثاء) ، وهذا ليس بصحيح على الإطلاق ، بل إذا فسّر / [الأحوى بالأسود من الجفاف واليبس ، وأما إذا فسر بالأسود من شدة الخضرة لكثرة الري كما فسر في (مدهامتان) فجعله صفة لـــ (غثاء) كجعل قيمًا لـــ (عوجا) وإنما الواجب] [٢] أن يكون حالاً من (المرعى) وآخر لتناسب الفواصل وهذا لا يضر ، وقد ذكر الفهري الآية في انتقاده على العجز في المسألة السَّادسة في أول المعالم ، وذكر ما أشار إليه الشَّيخ هنا من التقديم والتأخير ، انظره .

قوله تعالى : ﴿ إِنْ نَفَعَتِ الذِّكْرَى ﴾ [الأعلى : ٩] .

ذكرها في (إن) [٣] ؛ لَمَّا أَنْ تكلَّم على آية الأحقاف التي قدّمنا . قالوا : قيل : إن هذه الآية بمعنى قد ، وإن من ذلك : ﴿ فَذَكِّرْ إِنْ نَفَعَتِ الذِّكْرَى ﴾ [الأعلى : ٩] وقيل في هذا التّقدير : وإن لم تنفع ، مثل : ﴿ سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ ﴾ [النَّحل : ٨١] أي : والبرد ، وقيل : إنما قيل ذلك بعد أن عمَّهم التذكير ولزمتهم الحجة .

وقيل : ظاهره الشرط ومعناه ذمهم واستبعاد لنفع التذكير فيهم ، كقولك : عِظِ الظالمين إن سمعوا ، تريد بذلك الاستبعاد لا الشرط .

وقال الشَّيخ بعد هذا كله [٤] : وزعم قطرب أنها قد تكون بمعنى (قد) كما مر في ﴿ فَذَكِّرْ إِنْ نَفَعَتِ الذِّكْرَى ﴾ ، فانظره .

---

(١) المغني (٦١٤/٢) .

(٢) ما بين المعقوفين مطموس في الأصل ، ونقلته بالنصّ من المغني .

(٣) المغني (٣٠/١) .

(٤) المغني (٣٣/١) .

قوله تعالى : ﴿ بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ﴾ [الأعلى : ١٦] .

ذكرها في (بل) [١] ؛ **لَمَّا أَنْ قال :** إِنَّها تكون لإضراب الانتقال فذكر آيات ، من ذلك هذه ، فانظره .

وهذه آخر آية رأيت من هذه السورة الكريمة ، أعاد الله علينا بركاتها بمَنِّه وفضله ، وصلّى الله على سيِّدنا محمَّدٍ ، وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليمًا .

❁❁❁

(١) المغني (١/١٣٠) .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صلى الله على سيِّدنا محمَّد وعلى آله وصحبه وسَلَّمَ تسليمًا

سورة الغاشية

قال الفقير إلى ربه : هذه السورة الكريمة ذكر الشَّيخ منها :

قوله تعالى : ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاعِمَةٌ ﴾ [الغاشية : ٨] ، وقوله أوَّلاً : ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَاشِعَةٌ ﴾ [الغاشية : ٢] .

ذكرها في أماكن الحذف [1] ، في حذف حرف العطف **قال :** وبابه الشعر وأنشد عليه قول الحطيئة :

إنْ امرأ .... ❀ .... [2]

البيت ، وتأوّله على أَنَّ الجملة صفة ، ثم ذكر عن أبي الحسن أنه سمع (أعطه درهمًا درهمين) ، قال : وخرج على إضمار (أو) ، ويحتمل بدل الإضراب ، قال : وخرج على حذف حرف العطف آيات منها هذه ، فإنها عطف على ، ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَاشِعَةٌ ﴾ فانظره .

---

(١) المغني (٢/٧٣٠) .

(٢) جزء من صدر بيت ، والبيت بتمامه :

إنْ امرأ رهطه بالشام منزله ❀ برمل يبرين جارًا شد ما اغتربا

المغني (٢/٧٣٠) .

والبيت من البسيط ، وهو للحطيئة ، انظر : ديوانه (ص ١٩) ، أمالي ابن الشجري (١/١١٨) ، المغني (٢/٧٣٠) ، خزانة الأدب (٣/٢٨٩) .

قوله تعالى : ﴿ أَفَلا يَنْظُرُونَ إِلَى الإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ﴾ الآية [الغاشية : ١٧] .

ذكرها في (كيف) [1] ، **فقال :** لا تكون (كيف) بدلاً من الإبل ؛ لأنَّ دخول الجار على (كيف) شاذ ، على أَنَّهُ لم يسمع في (إلى) ، بل في (على) ، ولأن (إلى) متعلقة بما قبلها ، فيلزم أن يعمل في الاستفهام فعل متقدِّم عليه ، ولأن الجملة التي بعدها تصير غير مرتبطة ، وإنما هي منصوبة بما بعدها على الحال ، وفِعْلُ النظر معلق بها ، وهي وما بعدها بدل من الإبل بدل اشتمال ، والمعنى إلى الإبل كيفية خلقها ، فانظر **قوله :** (لا تكون بدلاً من الإبل .....) إلخ .

قُلْتُ : ولا تكون عطف بيان ؛ لأنَّ عطف البيان في الجواب بمنزلة النعت ، والنعت لا يصحّ ، بكيف .

قوله : (وجعل النظر معلق .....) إلخ .

فإن قُلْتَ : كيف صح التعليق مع أن ينظرون قد أخذ مفعوله وهو إلى الإبل ؟

قُلْتُ : معناه باعتبار البدل ؛ لأنَّ البدل على محل المبدل منه ، إلا أنه إذا قررنا أن الجملة حلت محل الإبل ، ودخل حرف الجر فقد وقع التعليق فيه وهو لا يعلق باتفاق ، على أَنَّ هذا يصلح جوابًا عن الشَّيخ ولا يصلح جوابًا عن المُعْرِب ، فإن ظاهره خلاف ما قلنا ، فتأمَّله .

فإنه صرح بأن (ينظرون) تعدى (إلى كيف خلقت) مع كونه صرح أولاً بأنها بدل من (الإبل) ، وذلك متنافٍ ، قال الدَّماميني [2] : لا يصح أن يقال هنا كما ذكر الشَّيخ في حاشية التَّسهيل من أَنَّ حرف الجر إذا دخل على اسم استفهام فقد سُلب الاستفهام ، ولهذا عمل فيه ما قبله ؛ لأنَّ الشَّيخ قد صرح ببقاء الاستفهام هنا في (كيف) فلا تصح فيه البدليّة .

قُلْتُ : وكلام الشَّيخ على ما نقل عنه مشكل ؛ لأَنَّهُ يلزم عليه جواز قولنا : (مررت

(١) المغني (٢٣١/١) .

(٢) تحفة الغريب (٧٧/ب) .

بمن ؟) على أن تكون (من) استفهامية ، قال الدَّماميني [1] : والحق أن يقال : إن (كيف) هنا ليس فيها استفهام ، أو يقال بالاستفهام ، والجملة بدل من محل الجار والمجرور ؛ لأنَّهُ في محلّ نصب .

قُلْتُ : وفي هذا الكلام نظر ؛ لأنَّ ظاهره أنها تخرج عن الاستفهام والشَّرط ، وهو غريب ، ثُمَّ إنَّ قوله : من محل الجار والمجرور فيه نظر ؛ لأنَّ الذي هو في محل نصب المجرور وحده لا الجار والمجرور ، وعلى تسليمه لا يصح إتباع هذا المحل على الصحيح ؛ لأنَّ العامل لا يتوصل إليه ، وما ذكرناه هو الجاري على قولهم الجار والمجرور ، إذا تعلق بالظاهر لا محل له ، نعم وقع لهم في ذلك إشكال في مر بزيد النائب عن الفاعل ، واحتاجوا إلى الجواب بأن النائب فيه خلاف معلوم ، وما ذكر المُعْرِب من أنَّ الاستفهام / يخرج عن معناه .... الوصل والفصل [2] في الإيضاح [3] فإنَّهُ تكلّم فيها كلامًا بناه على الجامع التّخيّلي ، ولا تظهر أن .... [4] مشاركة له فيه ، ولا أسوأ حالاً ممن لا يريده .

قوله تعالى : ﴿ لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُسَيْطِرٍ * إلا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ ﴾ [الغاشية : ٢٢ ـــ ٢٣] .

ذكرها في آخر الجمل التي لها محلّ [5] ؛ **لَمَّا أَنْ قال :** تنبيه هذا الَّذي ذكرته من انحصار الجمل التي لها محل في سبع جارٍ على ما قرروه ، والحق أنها تسع ، والذي أهملوه الجملة المستثناة ، والجملة المسند إليها ، أَمَّا الأَوَّلى فنحو : ﴿ لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُسَيْطِرٍ ﴾ الآية [الغاشية : ٢٢] . قال ابن خروف : من مبتدأ ، و (يعذبه الله) الخبر ، والجملة في موضع نصب على الاستثناء المنقطع . فانظره .

---

(١) المصدر السَّابق .

(٢) طمس بمقدار سطر بسبب التَّرميم الَّذي لحق بالمخطوط .

(٣) الإيضاح في علوم البلاغة (٢٦٦/١) .

(٤) طمس بمقدار ثلاث كلمات بسبب التَّرميم الَّذي لحق بالمخطوط .

(٥) المغني (٤٩١/٢) .

وذكرها ـــ أيضًا ـــ في السَّابع من الجهة الثَّامنة [1] استطرادًا في الكلام على أنَّ المستثناة الجملة ، فانظره .

قُلْتُ : قيل : يحتمل المستثنى في الآية أن يكون مفردًا ، وأن يكون من نصب على الاستثناء ، وهو إما منقطع أو متصل ، ولا مانع من ذلك ، ويحتمل ما ذكر الشَّيخ ، وذكر الزَّمخشريّ [2] أن الاستثناء من قوله : ﴿ فَذَكِّرْ ﴾ [الغاشية : ٢١] أي : إلا من انقطع طمعًا في إيمانه ، وما بينهما اعتراض .

قال الدَّماميني [3] : كلامه ظاهر في الاتصال إلا أن فيه التفريغ في الإيجاب .

قلت : كلام الزَّمخشريّ لا يجري على قاعدة في هذه المسألة ، وراعى فيها المعنى ، وترك الصناعة ، وإن كان وقع في قراءة من شدد النون [4] في قوله : ﴿ وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ ﴾ [النِّساء : ١٥٩] ما يوهم التفريغ المذكور ، لكنهم تأولوا على أن ابن الحاجب [5] فصل ، فزعم أن التفريغ قد يتقرر في الإيجاب الأزمان ، فانظره . والله أعلم .

وهذه آخر آية رأيت من هذه السورة الكريمة ، أعاد الله علينا بركاتها بمَنِّه وفضله ، وصلّى الله على سيِّدنا محمَّدٍ ، وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليمًا .

❁❁❁

---

(١) المغني (٢/٦٨٦) .

(٢) الكشَّاف (٤/٧٣٢) .

(٣) تحفة الغريب (١٦٩/أ) .

(٤) الدر المصون (٢/٤٦٠) .

(٥) الأمالي النَّحويَّة (٤/٣٤) .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صلى الله على سيِّدنا محمَّد وعلى آله وصحبه وسَلَّمَ تسليمًا

سورة الفجر

قال الفقير إلى ربه : هذه السورة الكريمة ذكر الشَّيخ منها :

قوله تعالى : ﴿ وَالْفَجْرِ * وَلَيَالٍ عَشْرٍ ﴾ [الفجر : ١ ــ ٢] .

ذكرها في الباب السَّابع ؛ لَمَّا أَنْ بيَّن أمورًا مشتبهة على المبتدئ [1] ، **قال :** ويقال في نحو : (مررت بقاضٍ) جار ومجرور ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الياء المحذوفة ، وفي نحو : ﴿ وَالْفَجْرِ * وَلَيَالٍ ﴾ جار ومجرور ، وليالٍ عاطف ومعطوف ، وعلامة جره فتحة مقدرة على الياء المحذوفة ، وإنما قدرت الفتحة مع خفتها لنيابتها عن الكسرة ، ونائب الثقيل ثقيل ، ثُمَّ استدلّ على ذلك بأَنَّ الواو حذفت في (يهب) كما حذفت في (يَعِدُ) ، ولم تحذف في (يَوْجَلُ) ؛ لأنَّ فتحته ليست نائبة عن الكسرة ؛ لأنَّ ماضيه (وَجِلَ) بالكسر ، وقياسه الفتح ، وما في (يَهَبُ) وَهَبَ بالفتح ، فقياسه الكسر ، لكن عارضه حرف حلقي ، فانظره .

قُلْتُ : (قاضٍ) مخالفة (ليالٍ) من وجهين ، من جهة ما ذكر الشَّيخ ، ومن جهة أن التنوين في (قاضٍ) تنوين صرف اتفاقًا ، بخلاف التنوين في (ليالٍ) ، ففيه أقوال ، والصَّحيح أنَّه عوض عن الياء ، واختلفوا في سبب حذف الياء من ليالٍ بخلاف قاضٍ ، فإنهم

(١) المغني (٢/٧٧٤) .

اتفقوا في سبب الحذف ، ولا يجوز إعرابه بفتح ظاهر مع حذف التنوين ، ولا خلاف في ذلك ، خلافًا لمن توهم غيره .

قوله تعالى : ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ ﴾ [الفجر : ٤] .

ذكرها في الكاف ، لما ختم بالكلام على آية مريم [1] . وذكر كلام الزَّمخشريّ فيمن نوّن ﴿ كَلاَّ سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ ﴾ [مريم : ٨٢] وأنها حرف ردع نوّنت كما نوَّن ﴿ سَلاسِلاً ﴾ [الإنسان : ٤] ورد عليه بأن (سلاسلا) أصله التنوين .

قال الشَّيخ : وقراءة بعضهم : ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ ﴾ بالتنوين مصححة لتأويل الزَّمخشريّ ؛ إذ الفعل ليس أصله التنوين .

قُلْتُ : وهذه أقوال مشكلة ، وقد نبهنا على ذلك في مريم [2] .

وذكرها ــ أيضًا ــ في الباب الثَّامن ؛ لَمَّا أَنْ تكلَّم على التضمين ، واستطرد الكلام على بيت الهذلي :

حَمَلَتْ بِهِ فِيْ لَيْلَةٍ ..... ۞ .... [3]

البيت ؛ **لَمَّا أَنْ قال :** روي مزءودةٍ ، أي : مذعورة ، بالجرّ يأتي صفة لليلة مثل الآية ، فانظره .

---

(١) المغني (٢١٥/١) .

(٢) الجمع الغريب (٢٣/أ) .

(٣) شطر من صدر بيت ، وتمام البيت :

.... مَزْؤوْدَةٍ ۞ كَرْهًا وعَقْدُ نِطَاقِهَا لَمْ يُحْلَلِ

المغني (٧٩٢/٢) .

والبيت من الكامل ، وهو لأبي كبير الهذلي . انظر : شرح أشعار الهذليين (١٠٧٢/٣) ، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (٨٧/١) ، أمالي ابن الشجري (٢٢٤/١) ، المغني (٧٩٢/٢) ، شرح شواهد المغني (٢٢٧/١) .

قوله تعالى : ﴿ هَلْ فِي ذَٰلِكَ قَسَمٌ ﴾ [الفجر : ٥] .

ذكرها في (هل) [١] ؛ لَمَّا أَنْ قال : إِنَّها قد ترد بمعنى (إنَّ) للتأكيد في الآية وهو بعيد .

قوله تعالى : ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ ﴾ [الفجر : ٢٢] .

ذكرها في خاتمة الجهة العاشرة [٢] ؛ لَمَّا أَنْ ذكر شروط الحذف ، قال : ولاشتراط الدَّليل امتنع حذف المضاف في (جاء غلام زيد) وجاز في الآية ، وذكرها بعد ذلك مثالاً لحذف المضاف في أماكنه [٣] .

قُلْتُ : تقدَّم لنا مرارًا أن ذلك من مجاز الحذف ، واختلف أهل البيان مع ذلك هل هو مجاز في الإعراب أو في الكلمة ، وتقدَّم مستوفًى عند قوله / ليس .... قال .... [٤] القائل بأن خبرها لا يكون فعلاً ماضيًا ، فرد عليه بثبوت ذلك في آيات منها هذه الآية .

وهذه آخر آية رأيت من هذه السورة الكريمة ، أعاد الله علينا بركاها بمَنِّه وفضله ، وصلّى الله على سيِّدنا محمَّدٍ ، وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليمًا .

❁❁❁

(١) المغني (٤٠٧/٢) .

(٢) هناك سقط في نسخة المغني بتحقيق الشَّيخ / محمَّد محيي الدِّين عبد الحميد بمقدار سطر ، وهو الموضع الأوَّل الَّذي ذكر ابن هشام فيه قوله تعالى : ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ ﴾ [الفجر : ٢٢] . انظر : المغني (٦٩٣/٢) .

(٣) المغني (٧١٥/٢) .

(٤) طمس بمقدار سطرين بسبب التَّرميم الَّذي لحق بالمخطوط .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صلى الله على سيِّدنا محمَّد وعلى آله وصحبه وسَلَّمَ تسليمًا

سورة القسم

قال الفقير إلى ربه : هذه السورة الكريمة ذكر الشَّيخ منها :

قوله تعالى : ﴿ لا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ ﴾ [البلد : ١] .

ذكرها في اللام الزائدة [١] ؛ لَمَّا أَنْ تكلَّم على آية القيامة ، وذكر أنه قيل بأن (لا) زائدة أتى بها لتأكيد نفي الجواب ، **قال الشَّيخ :** ويرد ذلك قوله تعالى : ﴿ لا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ ﴾ فإنَّ جوابه مثبت وهو : ﴿ لَقَدْ خَلَقْنَا الإِنْسَانَ ﴾ [البلد : ٤] فانظره .

وانظر ما قدمنا في سورة القيامة [٢] فإنه مناسب لما هنا .

قوله تعالى : ﴿ فَلا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ ﴾ [البلد : ١١] .

ذكرها في (لا) [٣] ؛ لَمَّا أَنْ قال : إنَّها دخلت على جملة ماضية وجب تكرارها ، وذكر من ذلك أمثلة ، قال بعد ذلك : وأما قوله تعالى : ﴿ فَلا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ ﴾ فلأن (لا) فيه مكررة في المعنى ؛ لأنَّ المعنى : فلا فك رقبة ، ولا أطعم مسكينًا ؛ لأنَّ ذلك تفسير

---

(١) المغني (١/٢٧٧) .

(٢) انظر : ص ٣٠٠ ــ ٣٠٢ .

(٣) المغني (١/٢٧١) .

للعقبة ، قال ذلك الزَّمخشريّ ، وقال الزجّاج : إنما جاز لأن ﴿ ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ [البلد : ١٧] معطوف عليه وداخل في النفي ، فكأنه قيل : فلا اقتحم العقبة ولا آمن . انتهى .

قال الشَّيخ : ولو صح لجاز : (لا أكل زيدٌ وشرب) ، وقال بعضهم : (لا) دعائية ، دعاء عليه أن لا يفعل خيرًا ، وقال آخر : تحضيض ، والأصل : فألا اقتحم العقبة ، ثم حذفت الهمزة وهو ضعيف ، فانظره .

قُلْتُ : هذه الأقوال أقربها القول بأن (لا) دعائية ، ولهذا قيل حق الشَّيخ أن يقدم ذلك ؛ لأنَّهُ راعى معنى الكلام فهو مما حمل فيه الشيء على شيء آخر لمشابهته في المعنى الذي هو النفي ، وقد بوَّب الشَّيخ على ذلك في آخر كتابه ، والله أعلم .

وهذه آخر آية رأيت من هذه السورة الكريمة ، أعاد الله علينا بركاتها بمَنِّه وفضله ، وصلّى الله على سيِّدنا محمَّدٍ ، وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليمًا .

❁❁❁

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صلى الله على سيِّدنا محمَّد وعلى آله وصحبه وسَلَّمَ تسليمًا

سورة الشَّمس

قال الفقير إلى ربه : هذه السورة الكريمة ذكر الشَّيخ منها :

قوله تعالى : ﴿ وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا ﴾ الآية [الشَّمس : ١] .

ذكرها في العطف على معمولي عاملين [١] ، فإنه لَّما أَنْ ذكر الخلاف الذي قدمنا في الجاثية ، فانظره . وانظر بعد [٢] : ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى ﴾ [اللَّيل : ١] قال بعد ذلك : واعلم أن الزَّمخشريّ ممن منع العطف المذكور ، ولهذا اتجه له أن يسأل في قوله تعالى : ﴿ وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا * وَالْقَمَرِ إِذَا تَلاهَا ﴾ الآية [الشَّمس : ١ ــ ٢] .

قال : فإن قُلْتَ : نصب (إذا) معضل ؛ لأنَّك إن جعلت الواوات عاطفة وقعت في العطف على عاملين ، قال الشَّيخ : يعني إذا عطف على (إذا) المنصوبة بـــ (أقسم) ، والمخفوضات عطف على الشمس المخفوضة بواو القسم ، قال : وإن جعلتهن للقسم وقعت فيما اتفق الخليل وسيبويه على استكراهه ، قال الشَّيخ : يعني أنهما استكْرها ذلك لئلا يحتاج كل قسم إلى جواب يخصه ، ثم أجاب بأن فعل القسم لما كان لا يذكر مع واو القسم بخلاف الباء صارت كأنها هي الناصبة الخافضة ، فكأن العطف على معمولي عامل .

قال ابن الحاجب : وهذه قوة منه ، واستنباط لمعنى دقيق ، ثم اعترض عليه بقوله تعالى :

---

(١) المغني (٢/٥٦١) .

(٢) انظر : ص ٣٦٣ ــ ٣٦٤ .

﴿ فَلا أُقْسِمُ بِالْخُنَّسِ ﴾ [التَّكوير : ١٥] وقد قدمنا ذلك [1] ، **ثم قال الشَّيخ :** والحق الجواز في نحو : (في الدار زيد والحجرة عمرو) ولا إشكال في الآية .

قُلْتُ : هذه المسألة قد لخصنا من كلام الشَّيخ في سورة الجاثية ستة أقوال فيها [2] ، وقد قدمنا أن الصحيح المنع خلاف ظاهر كلام الشَّيخ ، وما ذكره الزَّمخشريّ بعيد عن القواعد والعجب من ابن الحاجب في كونه قال : وهذه قوة منه ، ثم إن هذه الآية لم يبين الكلام فيها ، فنقول : أما الواو الأولى فلا إشكال أنها للقسم ، وأَمَّا الثَّانية فظاهر كلامهم أنها للعطف ، فعلى هذا يرد عليهم هنا إشكال وهو أن نقول : إذا تقرر أن الواو للعطف فهي كلها عاطفة على المقسم بها ، أولاً وهو الشمس ، وقد علمت أن الواو الثَّانية / إنما عطفت معمولان .... [3] المذكور ، وأما الرَّابعة فلا إشكال فيها كذلك نعم يتقرر في الدار .... [4] فكل واحد معطوف على ما قبله إلا أنه يشكل في الواو .... [5] ما تقدّم وقوّة المعنى فيما يظهر أن الواو الثَّانية واو المعية ، وأن ضحى الشمس قيد في المقسم به ، إلا أنهم لم يقولوه ، نعم لو وقع مكان الواو الثَّانية إذًا لتقرّر ما قال الزَّمخشريّ ، ولا يتقرر ما ذكر في الآية ، إن (إذا) الأولى معمولة لـــ (أقسم) للأول في أول معطوف عليه ، و (إذا) الثَّانية معطوفة عليها ، فعطف قوله : ﴿ وَالنَّهَارِ ﴾ [الشَّمس : ٣] على قوله : ﴿ وَالشَّمْسِ ﴾ [الشَّمس : ١] وعطف قوله : ﴿ وَالنَّهَارِ إِذَا جَلاَّهَا ﴾ [الشَّمس : ٣] على قوله : ﴿ إِذَا تَلاهَا ﴾ [الشَّمس : ٢] ، وكذا تقدَّم لنا في سورة التكوير ، وعلى هذا لا يحتاج إلى ارتكاب الخلاف المذكور ولا إشكال ، والعجب من

---

(١) انظر : ص ٣٢٧ ـــ ٣٢٨ .

(٢) انظر : ص ١٤٣ ـــ ١٤٤ .

(٣) طمس بمقدار سطر بسبب التَّرميم الَّذي لحق بالمخطوط .

(٤) طمس بمقدار ستّ كلمات بسبب التَّرميم الَّذي لحق بالمخطوط .

(٥) طمس بمقدار خمس كلمات بسبب التَّرميم الَّذي لحق بالمخطوط .

المُعْرِب [1] في كونه تشاغل ببحثه مع الزَّمخشريّ و لم يتعرض لما ذكرنا وهو وهم . والعجب ــ أيضًا ــ من المختَصِر [2] في كونه نظر للآية بقوله : ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى ﴾ [اللَّيل : ١] و لم يبين ذلك ، وما ذكر المُعْرِب [3] من الإشكال في (إذا) قريب من البحث في (إذا) هل هي شَرطيَّة ، انظر : الشَّيخ في النجم [4] .

قوله تعالى : ﴿ وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا ﴾ [الشَّمس : ٥] .

ذكرها في الجهة الثّالثة [5] ، رادًّا على من ذكر أن (ما) لا تطلق على (الله) فانظره في الأنفال [6] ، وليس فيه دليل .

قوله تعالى : ﴿ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا ﴾ [الشَّمس : ٨] .

ذكرها في حرف (الهاء) [7] ؛ لِمَّا أَنْ ذكر أنها قد تكون ضميرًا .

قوله تعالى : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا ﴾ [الشَّمس : ٩] .

ذكرها في الأمور التي يكون الفعل معها متعديًا [8] ؛ لِمَّا أَنْ ذكر التعدي بالتضعيف ، وذكرها في (قد) ؛ **لِمَّا أَنْ قال** [9] : إنها قد تفيد التحقيق ، فذكر الآية مثالاً لذلك ، فانظره . وذكرها ــ أيضًا ــ في أماكن الحذف [10] ؛ لِمَّا أَنْ ذكر حذف لام (قد) قال :

---

(١) الدرّ المصون (٦/٥٢٨ ــ ٥٢٩) .

(٢) المجيد (٢٢٦/ب ، ٢٢٧/أ) .

(٣) الدرّ المصون (٦/٥٢٩) .

(٤) انظر : ص ١٩٥ ــ ١٩٨ .

(٥) المغني (٢/٦٢٦) .

(٦) الجمع الغريب : (٢/٥٣٤ ــ ٥٣٧) .

(٧) المغني (٢/٤٠٢) .

(٨) المغني (٢/٦٠١) .

(٩) المغني (١/١٩٧) .

(١٠) المغني (٢/٧٤٢) .

إنه قد يحسن مع طول الكلام ، فذكر الآية ، ونظر بها ــ أيضًا ــ لَمَّا أَنْ تكلَّم على حذف جواب القسم [1] ، وتكلم على ﴿ ق وَالْقُرْءَانِ الْمَجِيدِ ﴾ [ق : ١] وأن الجواب قد علمنا ، وحذفت اللام للطول كهذه الآية .

قُلْتُ : الآية قد قيل فيها بأن الجواب مقدر ؛ فعلى هذا لا دليل في الآية .

وهذه آخر آية رأيت من هذه السورة الكريمة ، أعاد الله علينا بركاتها بمَنِّه وفضله ، وصلّى الله على سيِّدنا محمَّدٍ ، وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليمًا .

❁❁❁

(١) المغني (٧٤٣/٢) .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صلى الله على سيِّدنا محمَّد وعلى آله وصحبه وسَلَّمَ تسليمًا

سورة الليل

قال الفقير إلى ربه : هذه السورة الكريمة ذكر الشَّيخ منها :

قوله تعالى : ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى ﴾ [اللَّيل : ١] .

ذكرها في العطف على معمولي عاملين [١] في آخر الفصل منه ؛ لَمَّا أَنْ ذكر كلام ابن الخباز **لَمَّا أَنْ قال :** وأخذ ابن الخباز جواب الزَّمخشريّ فجعله قولاً مستقلاً فقال في كتاب النهاية : قيل إذا كان أحد العاملين محذوفًا فهو كالمعدوم ، ولهذا جاز العطف في ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى ﴾ ، وما أظنه وقف في ذلك على كلام غير الزَّمخشريّ ، فينبغي له أن يقيد الحذف بالوجوب .

وذكرها في أول الجزء الثَّاني [٢] ؛ لَمَّا أَنْ قسم الجملة إلى اسمية وفعلية ، فذكر أمثلة من الفعلية منها هذه الآية ؛ لأنَّها في التقدير أقسم بالليل .

وذكرها في الأشياء التي يجب تعلق الجار فيها بمحذوف [٣] ، قال : الثَّامن : القسم بغير الباء ، فذكر الآية . وذكرها ــ أيضًا ــ في (إذا) [٤] ؛ لَمَّا أَنْ ذكر أنها تكون للحال ،

---

(١) المغني (٢/٥٦٢) .

(٢) المغني (٢/٤٣٤) .

(٣) المغني (٢/٥١٥) .

(٤) المغني (١/١١١) .

فذكر هذه الآية ، وآية النجم ، وذكرها بعد أيضًا ؛ لَمَّا أَنْ ذكر أنها [١] قد تخرج عن الشَرطيَّة واستدل في الآية بدليل فيه بحث ، وقد تقدَّم عند سورة النجم [٢] .

قُلْتُ : أما الموضع الأوَّل فكلام ابن الخباز فيه مغاير للزَّمخشريّ ، فكون الشَّيخ يُحَمِّلُهُ ما رأيت فيه نظر ، ولذلك حصلت ستة أقوال في المسألة . وجعل هذه الآية من العطف المذكور جلي ولا إشكال فيه مما تقدَّم فيها ﴿ وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا ﴾ [الشَّمس : ١] [٣] .

وأما الموضع الثَّاني في كلامه فظاهر .

وأما الثالث : فما ذكر فيه هو المشهور خلافًا لابن كيسان [٤] ، فإنه أجاز التصريح مع الواو .

وأما الموضع الرَّابع في كلامه ، فإنما عيَّن ما رأيت ؛ لأجل ما قدمنا في سورة النجم ، والشَّيخ ــ رحمه الله ــ لعله اعتمد على إشكال المُعْرِب [٥] في ﴿ وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا ﴾ فإنه استشكل عمل القسم في (إذا) وأدار التَّقسيم في عاملها ، وخلطه المختَصِر [٦] ، واختار أن العمل إما لفعل القسم ، وإمَّا لمضاف مقدر أي : وغشيان الليل ، ولا إحالة فيه ؛ لأنَّ الأول يكون فيه القسم متحتم عند وقوع ذلك الزمان . انظره .

قُلْتُ : وما صدّر به المختَصِر في طالعة كلامه كلام ضائع ، ويلزم عليه أن لا يستشكل أحد مسألة ، ولا يلزم من إشكال / مثله .... [٧]

وما قرّره من العمل لا قسم .... مع القسم ....

---

(١) المغني (١/١١٧) .

(٢) انظر : ص ١٩٥ ــ ١٩٨ .

(٣) انظر : ص ٣٥٩ ــ ٣٦١ .

(٤) انظر رأي ابن كيسان في شرح الجمل لابن عصفور (١/٥٢٦) .

(٥) الدرّ المصون (٦/٥٢٨) .

(٦) المجيد (٢٢٨/أ ، ٢٢٨/ب) .

(٧) طمس بمقدار نصف سطر بسبب التَّرميم الَّذي لحق بالمخطوط .

.... [1] وانظر سورة النجم . والله أعلم .

قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى ﴾ الآية [اللَّيل : ٥] .

الآية ذكرها مثالاً لحذف معمولي (أعطى) [2] .

قُلْتُ : وقد قدم الشَّيخ أن هذا ليس من الحذف [3] ، وَوَهَّمَ فيه النحويين وإنما هو من تنزيل المتعدي منزلة القاصر ، وتقدَّم الردُّ عليه بأن هذا اصطلاح أهل البيان فلا يرد على أهل العربيّة .

قوله تعالى : ﴿ وَمَا يُغْنِي عَنْهُ مَالُهُ إِذَا تَرَدَّى ﴾ الآية [اللَّيل : ١١] .

ذكرها في الميم في فصل التدريب في (ما) [4] ؛ **لمَّا أنْ قال : وأمَّا** ﴿ وَمَا يُغْنِي عَنْهُ مَالُهُ إِذَا تَرَدَّى ﴾ فـــ (ما) محتملة للاستفهام والنفي ، ويرجحها تعينها في ﴿ فَمَا أَغْنَى عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ ﴾ [الأحقاف : ٢٦] انظره .

قوله تعالى : ﴿ نَارًا تَلَظَّى ﴾ [اللَّيل : ١٤] .

ذكرها في مواضع ، **الأوَّل** : في الجهة الخامسة [5] في مسائلها ؛ **لمَّا أنْ قال :** (تجلى الشمس) يجوز أن يكون ماضيًا ، وتركت التاء لمجازية التأنيث وكونه مضارعًا أصله (تتجلى) ثُمَّ حذفت إحدى التاءين على حد قوله : ﴿ نَارًا تَلَظَّى ﴾ ولا يجوز في الآية كونه ماضيًا ، وإلا لقيل : تلظت ؛ لأنَّ التأنيث واجب مع المجازي ، إذا كان ضميرًا متصلاً ، فانظره .

---

(١) طمس بمقدار ست كلمات بسبب التَّرميم الَّذي لحق بالمخطوط .
(٢) المغني (٧٢٨/٢) .
(٣) المغني (٧٠٢/٢) .
(٤) المغني (٣٤٥/١) .
(٥) المغني (٦٥٣/٢) .

الموضع الثَّاني (١) : في الجهة العاشرة ؛ لَّما أَنْ تكلَّم على ما إذا دار الأمر في الحذف بين أن يكون من الأول أو من الآخر فكونه ثانيًا أولى ، وذكر مسائل فقال : الثالثة : تاء الماضي مع تاء المضارع نحو : ﴿ نَارًا تَلَظَّى ﴾ ، ثم ذكر آية آل عمران وكلام أبي البقاء ، **ثُمَّ قال :** ومن ذلك لا شكَّ فيه ﴿ نَارًا تَلَظَّى ﴾ فانظره .

الثَّالث (٢) : في الباب السَّابع من الكتاب وهو باب خاطب به المبتدئ ، قال بعد أن ذكر آيات : وتلظى من قوله تعالى : ﴿ فَأَنْذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّى ﴾ [اللَّيل : ١٤] مضارع وإلا لقيل : تلظت ، وكذا قوله :

تَمَنَّى ابْنَتَايَ أَنْ يَعِيْشَ أَبُوهُمَا ۞ .... (٣)

قال : ووهم ابن مالك فجعله ماضيًا من باب :

.... ۞ ولا أرض أبقل إبقالها (٤)

وهذا حمل على الضرورة من غير ضرورة ، فانظره .

---

(١) المغني (٢/٧١٢) .

(٢) المغني (٢/٧٧٣) .

(٣) صدر بيت عجزه :

.... ۞ وَهَلْ أَنَا إلاَّ مِنْ رَبِيْعَةَ أَوْ مُضَرْ

المغني (٢/٧٧٣) .

والبيت من الطَّويل ، وهو للبيد بن ربيعة . انظر : ديوانه (ص ٩٧) ، أمالي ابن الشجري (٣/٧٥) ، شرح المفصل (٨/٩٩) شرح التسهيل لابن مالك (٢/١١١) ، شرح الرضي على الكافية (٤/٣٩٧) ، شرح شواهد المغني (٢/٩٠٢) ، خزانة الأدب (٤/٣٤٠) .

(٤) عجز بيت صدره :

فلا مزنة ودقت ودقها ۞ ....

المغني (٢/٧٧٣) .

البيت من المتقارب ، لعامر بن جوين الطائي . انظر : الكتاب (٢/٤٦) ، شرح المفصل (٥/٩٤) .

وورد البيت بلا نسبة في أمالي ابن الشجري (١/٢٤٢) ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٢/٣٩٢) ، شرح التسهيل (٢/١١١) ، شرح الرضي على الكافية (١/٤٧) ، خزانة الأدب (١/٤٥) .

وقال : وقيل : ينبغي ـــ أيضًا ـــ للمبتدئ أن يعين نوع الفعل فيقول في تلظى : فعل مضارع أصله تتلظى .

قُلْتُ : إنما قال : لا شكَّ في ذلك الموضع الثَّاني ؛ لأَنَّهُ لا يتعين أن يكون مضارعًا كما بيَّنه في الموضع الأَوَّل والثّالث ، وإذا كان كذلك فيتعين حذف الثَّانية على مذهب الجمهور ، وما في الكلام ظاهر ، والبيت أشار إليها [1] في الموضع الأول ـــ أيضًا ـــ وأَنَّهُ بَيِّنٌ فسادُ من استدل على جواز (قام هند) في الشعر بالبيت ، فانظره .

وهذه آخر آية رأيت من هذه السورة الكريمة ، أعاد الله علينا بركاتها بمَنِّه وفضله ، وصلّى الله على سيِّدنا محمَّدٍ ، وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليمًا .

❁❁❁

(١) كذا في الأصل .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صلى الله على سيِّدنا محمَّد وعلى آله وصحبه وسَلَّمَ تسليمًا

سورة الضحى

قال الفقير إلى ربه : هذه السورة الكريمة ذكر الشَّيخ منها :

قوله تعالى : ﴿ وَالضُّحَى * وَاللَّيْلِ ﴾ [الضُّحى : ١ ـ ٢] .

ذكرها في الجهة الخامسة [١] في مسائل من حروف الجر **لَمَّا أَنْ قال :** مسألة : في نحو : ﴿ وَالضُّحَى * وَاللَّيْلِ ﴾ أن الواو الثَّانية تحتمل العاطفة والقَسَمِيَّة والصواب الأول ، وإلاَّ لاحتاج كُلٌّ إلى الجواب ، قال : ومما يوضحه مجيء الفاء في أول سورتي المرسلات والنازعات .

قُلْتُ : قوله : (وإلا لاحتاج كل قسم إلى جواب) .

هذا هو الذي كرهه الخليل وسيبويه فيما نقلناه [٢] في ﴿ وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا ﴾ [الشَّمس : ١] ، قال الدَّماميني [٣] : انظر هل يقال بأن الجواب للأخير وهو مع ما قبله جواب للأول ، أو هنا الجواب للأول وجواب الثَّاني محذوف ، دلَّ عليه القسم للأول ؟

وجوابه لم أقف على نص في المسألة .

---

(١) المغني (٢/٦٥٢) .

(٢) المغني (٢/٥٦٢) ، الكشَّاف (٤/٧٤٦) .

(٣) تحفة الغريب (٢٣١/أ) .

قلْتُ : إن عنى لا نص في المسألة فخلاف ما قدمنا في ﴿ وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا ﴾ [الشَّمس : ١] وإن عنى هل يقال يلحق بباب اجتماع الشرط ، بل وهو الذي صرح به ، فكأنه يظهر لي ببادئ الرأي ذلك ، وكنت أستشكل ما نقل عن سيبويه والخليل من منع ذلك ، وعلل ذلك ابن الحاجب [1] بما ذكر الشَّيخ هنا من التصريح بالفاء في بعض الآيات ، وعلله ــــ أيضًا ــــ بكثرة الحذف وهذا بالإنصاف لا يصلح أن يكون علة للمنع ، غايته أن يرجح أن الواو للعطف ويبقى النظر في قياس القسم على الشرط إذا تعدّد .

قوله تعالى : ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى ﴾ [الضُّحى : ٣] .

ذكره في بيان أن الشيء يظن من الحذف وليس منه [2] ؛ **لَمَّا أَنْ قال :** تارة يقصد بالفعل الإخبار فقط ، وضرب له أمثلة ، وتارة يقصد إسناده إلى فاعله ، وتعليقه بالمفعول / فهذا النوع ....

....

.... [3]

وإنه ذكرها في اللام غير العاملة [4] ؛ لَمَّا أَنْ تكلَّم على لام الابتداء وذكر الخلاف المعلوم هل تدخل على الجملة الفعلية في غير باب (إنَّ)؟ فنقل عن الزَّمخشريّ وجماعة المنع ، قال : قال الزَّمخشريّ في تفسير ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى ﴾ [الضُّحى : ٥] لام الابتداء لا تدخل إلا على المبتدأ والخبر ، **ثُمَّ قال :** وزعم في ﴿ وَلَسَوْفَ ﴾ أن المبتدأ مقدّر بعده أي : ولأنت سوف يعطيك ، وقال ابن الحاجب : اللام في ذلك لام التوكيد ، وأما قول بعضهم إنَّها لام الابتداء ، وأن المبتدأ مقدر بعدها ففاسد من جهات :

إحداها : أن اللام مع الابتداء كـــ (قد) مع الفعل ، و (إنَّ) مع الاسم ، فكما لا يحذف الفعل والاسم ويبقيان بعد حذفهما كذلك اللام بعد حذف المبتدأ .

---

(١) الأمالي (١/٣٣) .

(٢) المغني (٢/٧٠٣) .

(٣) طمس بمقدار ثلاثة أسطر بسبب التَّرميم الَّذي لحق بالمخطوط .

(٤) المغني (١/٢٥٦) .

الثَّانية : إذا قدر المبتدأ في نحو : (لسوف يقوم زيد) يصير التقدير لزيد سوف يقوم زيد ، ولا يخفى ما فيه من الضعف .

الثّالثة : أنه يلزم إضمار لا يحتاج إليه الكلام .

قال الشَّيخ : وفي الوجهين الأخيرين نظر ؛ لأنَّ تكرار الظاهر إنما يقبح إذا صرح به ، ولأن النحويين قدروا مبتدأ بعد الواو في نحو : (قمت وأصك عينه) [وبعد الفاء في نحو] [1] ، ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ ﴾ [المائدة : ٩٥] وهو تقدير لأجل الصناعة ، وأمَّا الأَوَّل فقد قال جماعة في ﴿ إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾ [طه : ٦٣] التقدير : لهما ساحران فحُذِف المبتدأ وبقيت اللام ، ولأنَّهُ لا يجوز على الصحيح (لقائم زيد) ، قال الشَّيخ : إنما يضعف قول الزَّمخشريّ بأن فيه تعلقين من غير ضرورة ، وهما : تقدير محذوف ، وخلع اللام عن معنى الحال ؛ لئلا يجتمع الحال والاستقبال ، وقد صرح بذلك في مريم ، هذا معنى ما ذكر باختصار ، فانظره .

قُلْتُ : قوله : (قال الزَّمخشريّ : اللام لام الابتداء ..... إلى آخره) .

انظر نص الزَّمخشريّ [2] فإن فيه مغايرة لما ذكر الشَّيخ عنه .

قوله : (وقال ابن الحاجب .....) إلخ .

قُلْتُ : قال ابن الحاجب جرى على أصله في أن اللام لام الابتداء خاصة بالمبتدأ إلا أنه استضعف تأويل الزَّمخشريّ ، وقوله : (لام التوكيد) يعني بها جواب القسم ، والله أعلم .

وقوله : ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ ﴾ [الضُّحى : ٥] يرد قولهم : لا يجتمع في أول الكلام مؤكدان ، وقد قدمنا له نظائر .

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة من المغني يلتئم بها السياق .

(٢) ما فهمه ابن هشام هو ما نص عليه الزمخشري عند قوله تعالى : ﴿ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا ﴾ [مريم : ٦٦] من أنه جرد اللام من معنى الحال لكي لا تبطل عمل (سوف) ودلالتها على الاستقبال وتبقى اللام مؤكدة فقط . انظر : الكشاف (٣/٣٠) .

قول ابن الحاجب : (من جهات إحداها .....) إلخ .

قُلْتُ : الجامع فيما ذكر وجود الاختصاص بما دخلت عليه هذه الحروف ، وهو دليل ظاهر ، وقد يقال بجواز الحذف مع اللام ؛ لأَنَّهُ كما جاز الحذف مع (إِنْ) و (إذا) الشرطيتين ، فكذا في لام الابتداء ، وقد ثبت الحذف بعدها في قوله : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ [التَّوبة : ٦] ، و ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ ﴾ [الانشقاق : ١] ، والجامع ظاهر مما تقدَّم .

قول الشَّيخ : (لأن تكرار الظاهر .....) إلخ .

قُلْتُ : يحتمل أن يكون ابن الحاجب ضعفه من جهة أن وقوع الظاهر موقع المضمر في غير مقام التفخيم ضعيف .

قُلْتُ : وقول الشَّيخ : (إنما يقبح إذا صرح به) . فيه نظر لأن التركيب المذكور إن كان قبيحًا فلا يجوز تقديره باعتبار الصناعة ، وإن لم يكن قبيحًا فلا يضرّ تقديره .

قوله : (وقال جماعة .....) إلخ .

قُلْتُ : قد تقدَّم في هذه الآية اضطراب شديد ، ولعل ابن الحاجب لم يرتضِ ذلك القول فلا تنقام به حجة .

قوله : (ولأَنَّهُ لا يجوز على الصحيح .....) إلخ .

قُلْتُ : يظهر ببادي الرأي أن هذا الكلام لا موقع له في الرد على ابن الحاجب ؛ لأنَّ هذه المسألة ليس فيها رد عليه ؛ لأَنَّهُ لا حذف فيها ، وإنما هي مسألة اختلف النحويون فيها ، فمنهم من أجاز دخول لام الابتداء على الخبر ، ومنهم من منع ، وابن الحاجب ممن منع ذلك ، ويظهر أن مقصد الشَّيخ ــ والله أعلم ــ أن هذا التركيب قد سمع وهو جائز ، لكن من منع دخول الكلام على الخبر يقدر مبتدأ بعد اللام تقديره : (لهو قائم زيد) هذا إن سلم له ابن الحاجب ذلك ، والله أعلم .

قوله : (وإنما يضعف قول الزَّمخشريّ .....) إلخ .

فإن قُلْتَ : كيف يقول من غير ضرورة ؟ ولام الابتداء لا تدخل عنده على الفعل !
قلت : لا يتعين ذلك لاحتمال أن تكون لام القسم على نظر في صحة ذلك .

قُلْتُ : والظاهر أن التكلف الثَّاني هو المؤثِّر . وأمَّا الأَوَّل فهو قدر مشترك لأجل حذف القسم ، والله أعلم .

قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا ﴾ الآية [الضُّحى : ٦] .

ذكرها في الهمزة [١] ؛ لَّما أنْ تكلَّم على همزة الإنكار الإبطالي وبين معناها ، قال : ومن جهة / [إفادة هذه الهمزة نفي ما بعدها لزم بقوله : إن كان منفيًا ؛ لأنَّ نفي النفي إثبات] [٢]
قال : ومثله : ﴿ أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا ﴾ الآية ، فانظر ما قدمنا في آية الزمر [٣] ، وانظر آية ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ ﴾ [الشَّرح : ١] [٤] ، فإنها مثلها في الحكم والبحث .

قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلا تَقْهَرْ ﴾ [الضُّحى : ٩] .

ذكرها في (أما) [٥] ؛ **لَّما أَنْ قال :** الفصل بين (أما) والفاء بواحد من أمور ستة فعددها ، **ثُمَّ قال :** الرَّابع : اسم منصوب لفظًا ومحلاًّ بالجواب ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلا تَقْهَرْ ﴾ انظر : التَّفتازاني [٦] ، وتقدَّم في البقرة نظيرها .

وهذه آخر آية رأيت من هذه السورة الكريمة ، أعاد الله علينا بركاتها بمَنِّه وفضله ، وصلّى الله على سيِّدنا محمَّدٍ ، وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليمًا .

❁❁❁

(١) المغني (٢٤/٢) .
(٢) ما بين المعقوفين كتبته من المغني ؛ لأنَّهُ مطموس ، والسياق يدلّ عليه .
(٣) انظر : ص ١٢٦ .
(٤) انظر : ص ٣٧٣ .
(٥) المغني (٦٩/١) .
(٦) المطوَّل (ص ٣٧٥) .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صلى الله على سيِّدنا محمَّد وعلى آله وصحبه وسَلَّمَ تسليمًا

سورة ألم نشرح

قال الفقير إلى ربه : هذه السورة الكريمة ذكر الشَّيخ منها :

قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ ﴾ الآية [الشَّرح : ١] .

ذكرها في مواضع ، **الأوَّل** : في أول الهمزة (١) ؛ لَمَّا أَنْ ذكر أن من خصائصها أنها تدخل على المثبت والمنفي ، فمثل للمنفي بالآية ، ولَمَّا أَنْ تكلَّم على همزة الإنكار الإبطالي (٢) **قال بعد ذلك :** ومن جهة إفادة هذه الهمزة نفي ما بعدها لزم ثبوته إن كان منفيًا ؛ لأنَّ نفي النفي إثبات ، **ثُمَّ قال :** ولهذا عطف ﴿ وَوَضَعْنَا ﴾ [الشَّرح : ٢] على ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ ﴾ [الشَّرح : ١] لَمَّا أن كان معناه شرحنا ، فانظره .

الموضع الثَّاني (٣) : في (هل) ؛ لَمَّا أَنْ ذكر أن (هل) تختص بالتصديق الإيجابي بخلاف الهمزة ، فذكر الآية مثالاً للهمزة ، فانظره .

الموضع الثَّالث (٤) : في السَّابع عشر من الجهة الأولى ؛ لَمَّا أَنْ تكلَّم على قوله : ﴿ فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾ [الحجّ : ٦٣] **لَمَّا أَنْ قال :** لأن (ألم تر) في معنى رأيت ؛ لأنَّهُ استفهام تقريري مثل ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ ﴾ [الشَّرح : ١] ، فانظره .

---

(١) المغني (١/٢٢) .
(٢) المغني (١/٢٤) .
(٣) المغني (٢/٤٠٣) .
(٤) المغني (٢/٦١٥) .

الموضع الرَّابع [1] : لَمَّا أَنْ تكلَّم على حذف نون التوكيد قال : إنه خاص بالشعر ، **قال** : وقيل : ربما جاء في النثر كقراءة من قرأ : (ألم نشرحَ) بالفتح ، وقيل : إن بعضهم ينصب بـــ (لم) ويجزم بـــ (لن) ، فانظره . وذكر الآية ـــ أيضًا ـــ في القاعدة الأخيرة من الباب الثَّامن في المثال الخامس [2] ، وأَنَّ (ألم) قد تُعْطَى حكم (لن) بدليل الآية في هذه القراءة ، وردَّه بعدم صحّة دخول (لن) هنا ، قال : وقيل : الآية على حذف نون التوكيد ، قال : وفيه شذوذان : توكيد المنفي بـــ (لم) مع أنه كالماضي ، وحذف النون لغير مقتضٍ مع أن المؤكد لا يليق به الحذف .

وذكرها في حرف اللام [3] ؛ لَمَّا أَنْ تكلَّم على (لم) ، قال : زعم اللحياني أن بعض العرب ينصب بها كقراءة (ألم نشرحَ) وقوله :

فِيْ أيِّ يَوْمَيّ مِنْ المَوْتِ ..... ۞ .... [4]

البيت ، قال : وخرجت على أَنَّ الأصل أنهما مؤكدان بالخفيفة وبقيت الفتحة دليلاً ، انظره فإنه أطال .

قُلْتُ : ما ذكر أنها تدخل على المثبت والمنفي فصحيح ، وكرر ذلك في (هل) وهو ما

---

(١) المغني (٢/٧٣٩) .

(٢) المغني (٢/٨٠٦) .

(٣) المغني (١/٣٠٦) .

(٤) شطر من صدر بيت ، وتمامه :

أفِرُّ .... ۞ أيَوْمَ لا أقدِرُ أمْ يَوْمَ قُدِر

المغني (١/٣٠٦) .

البيت من الرجز ، وهو منسوبٌ لعلي بن أبي طالب ﷺ في ديوانه (ص ٧٩) .

ومنسوبٌ للحارث بن المنذر الجرمي في شرح شواهد المغني (٢/٦٧٤) .

وورد البيت بلا نسبة . انظر : الخصائص (٢/٣٢٤) ، الممتع في التصريف (١/٣٢٢) ، الأشباه والنظائر (٢/١٤) .

نقلناه في الموضع الثَّاني ، إلا أن عبارته في الموضع الثَّاني فيها قلق ؛ لأنَّ الآية إنما الهمزة فيها للإنكار الإبطالي وسياق كلامه في باب (هل) أنها للاستفهام التصديقي في النفي .

قوله : (ولهذا عطف (ووضعنا) .....) إلخ .

قُلْتُ : أشكل عليَّ هذا الكلام ؛ لأنَّ ظاهره أن المثبت لا يعطف على المنفي مع أنه لا يقول به قائل ؛ لأنَّهُ لا يصح أن نقول : (لم يقعد زيد وقام) ، قال الدَّماميني [1] : ويحتمل أن يكون معناه ، ولأجل تأويل الهمزة بالإنكار الذي في معنى النفي صح عطف الجملة الخبرية عليه ؛ لأنَّ الخبر لا يعطف على الإنشاء .

قُلْتُ : ولا يسعد هذا الجواب بالإنصاف .

وقوله في الموضع الثالث : (استفهام تقريري) .

صوابه : إنكاري ؛ لأنَّهُ قد رَدَّ على الزَّمخشريّ [2] ذلك في قوله : ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ ﴾ [البقرة : ١٠٦] ، ولا يحتاج أن يقال : إنه تقرير بعد النفي ؛ لأنَّهُ خروج عن القاعدة [3] . انظر البقرة .

وقد صدّر المُعْرِب [4] بهذه العبارة هنا ، وباقي ما ذكر تكلف . ومثله وقع لغيره ، والله الموفق .

قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ﴾ [الشَّرح : ٥] .

ذكرها في الباب السَّادس [5] من الكتاب في الموضع الرَّابع عشر منه [لَّما ذكر] ، منه أن

---

(١) تحفة الغريب (٥/أ) .

(٢) الكشَّاف (٤/٧٥٩) .

(٣) الجمع الغريب (٢/٢٧٤ ـــ ٢٧٦) .

(٤) الدرّ المصون (٦/٥٤٠) .

(٥) المغني (٢/٧٥٦) .

النكرة إذا أعيدت نكرة فهي غير الأولى ، وأن المعرفة إذا أعيدت معرفة أو نكرة ، أو النكرة معرفة ، فهي عين الأولى ، **قال :** وحملوا على ذلك : « **لَنْ يَغْلِبَ عُسْرٌ يُسْرَيْنِ** » [1] قال الزجّاج : ذكر العسر مع الألف واللام ثم ثنى ذكره ، فصار المعنى : إنَّ مع العسر يسرين ، ثم ذكر ما يشهد لذلك ، **ثُمَّ قال :** ويشكل على ذلك أمور ، **أحدها** : أن الظّاهر / [في آية : ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ ﴾ [الشَّرح : ١] ، أن الجملة الثّانية تكرار للجملة الأولى ، كما تقول : (إنَّ لزيدٍ دارًا ، إن لزيدٍ دارًا) وعلى هذا فالثّانية هي الأولى .

الثّاني : أن ابن مسعود قال : « لو كان العسر في جُحر لطلبه اليسر حتى يدخل عليه ، إنه لن يغلب عسرٌ يسرين » [2] ، مع أن الآية في قراءته وفي مصحفه مرة واحدة ، فدل على ما ادعيناه من التأكيد] [3] ، وعلى أَنَّهُ لم يستفد تكرر اليسر من تكرره ، بل هو من غير ذلك كأن يكون فهمه مما في التنكير من التفخيم ، فتأوله بــ (يسر الدارين) ، ثم ذكر آيات قدمناها ، **ثُمَّ قال :** وفي الكشاف : فإن قُلْتَ : ما معنى لن يغلب عسرٌ يسرين ؟ قلت : هذا حمل على الظاهر ، وبناءً على قوة الرجاء ، وأن وعد الله لا يحمل إلا على أبلغ ما يحتمله اللفظ ، والقول فيه أن الجملة الثّانية يحتمل أن تكون تكريرًا للأولى كتكرير ﴿ وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ ﴾ [المُرسلات : ١٥] لتقرير معناها في النفوس ، كتكرير المفرد في نحو : (جاء زيدٌ) ، وأن تكون الأولى عِدَة بأن العسر مردوف باليسر لا محالة ، والثّانية عِدَة مستأنفة بأن العسر متبوع باليسر [لا محالة] [4] ، فهما يسران على تقدير الاستئناف ، وإنما كان العسر واحدًا لأن اللام إن كانت فيه للعهد في العسر الذي كانوا فيه فهو هو ؛ لأنَّ حكمه حكم زيد في قولك : (إنَّ مع زيد مالاً ، إنَّ مع زيد مالاً) ، وإن كانت للجنس الذي يعلمه كل أحد فهو هو أيضًا ، وأما اليسر فمنكر متناولٌ لبعض الجنس ، فإذا كان

---

(١) ورد في صحيح البخاريّ عن ابن عيينة . انظر : كتاب التّفسير (ص ٨٨٥) .
ورود مرسلاً عن الحسن . انظر : الجامع الصّغير (١٢٨/٢) ، كشف الخفاء (١٤٩/٢) .

(٢) قال عنه السيوطي : ضعيف . انظر : الجامع الصّغير (١٣٠/٢) .

(٣) ما بين المعقوفين مطموس ، ونقلته بنصّه من المغني .

(٤) ما بين المعقوفين زيادة من المغني يلتئم بها السياق .

الكلام الثَّاني مستأنفًا ، فقد تناول بعضًا آخر ، ويكون الأول ما تيسر لهم من الفتوح في زمنه ﷺ ، والثَّاني ما تيسر في أيام الخلفاء ، ويحتمل أن المراد يسر الدنيا والآخرة مثل : ﴿ هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَا إلا إحْدَى الْحُسْنَيَيْنِ ﴾ [التَّوبة : ٥٢] وهما الظفر والثواب .

قال الشَّيخ : انتهى ملخصًا ، قال بعضهم : الحق أَنَّ في تعريف الأول ما يوجب الاتحاد ، وفي التنكير يقع الاحتمال ، والقرينة تعين ، وبيانها هنا أنه ﷺ كان هو وأصحابه في عسر الدنيا ، فوسَّع الله عليهم بالفتوح والغنائم ، ثم وُعِدَ ـــ عليه الصَّلاة والسَّلام ـــ بأن الآخرة خير لهم من الأولى ، التقدير : إن مع العسر في الدنيا يسرًا في الدنيا ، وإن مع العسر في الدنيا يسرًا في الآخرة ؛ للقطع بأنه لا عسر عليه في الآخرة ، فتحققنا اتحاد العسر ، وتيقنَّا أن له يسرًا في الدنيا ويسرًا في الآخرة .

قُلْتُ : هذا ما لخصته من كلام الشَّيخ في الآية ، وهذه المسألة قد قدمنا الكلام عليها [(١)] ، وذكرنا ما فيها للعلماء من الخلاف وهي قاعدة مشهورة ، والحنفية [(٢)] بنوا عليها إذا قال : (سدس مالي لفلان) ثم ذكروا في ذلك أنه يلزمه سدس واحد ، وكذا إذا قال : (أنت طالق نصف طلقة وربع طلقة) يلزم طلقتان ، بخلاف إذا قال : (نصفها) ، وأحسن من لخص هذه المسألة الشَّيخ السّبكيّ ، وقدّمنا كلامه . انظره [(٣)] .

قوله : (الظاهر في قوله ألم نشرح .....) إلخ .

قُلْتُ : هذا أخذه من كلام الزَّمخشريّ الذي ذكر بعد ذلك ، وكلام الزَّمخشريّ حسن جدًّا هنا ، بل عبارته أسلم من عبارة الشَّيخ ؛ فإن الشَّيخ قال : الجملة الثَّانية للتكرار على النسخة التي رأيت ، والزَّمخشريّ قال : للتكرير ومعلوم الفرق بينهما عند أهل البيان ، والشَّيخ جرى على مذهب أهل العربية ، والأولى التفسير ، وكلام الزَّمخشريّ هُنَا ذكره استشهادًا على ما ذكر من احتمال التّأكيد ، ولأنّهُ أعمّ فائدة في الآية .

---

(١) استوفى الكلام في المسألة عند قوله تعالى : ﴿ فلا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا ﴾ [النِّساء : ١٢٨] . انظر : الجمع الغريب (١/٢٩٣ ـــ ٢٩٩) .

(٢) الرصّاع هنا يحكي كلام السبكي . انظر : عروس الأفراح (١/٣١٤) .

(٣) الجمع الغريب (١/٢٩٥) .

قول الزَّمخشريّ : (كتكرير ﴿ وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ ﴾ [المُرسلات : ١٥] .....) إلخ .

قُلْتُ : تلك السورة وسورة الرحمن التحقيق فيهما أن كل جملة ذكرت باعتبار ما قبلها ؛ لأنَّها من باب التكرير وهو الصواب عند جماعة من العلماء .

قول الزَّمخشريّ : (وأن تكون الأولى عدة .....) إلخ .

هذا هو الاحتمال الثَّاني فهو معطوف على قوله : (أن تكون) .

قول الزَّمخشريّ : (وإن كانت اللام للجنس .....) إلخ .

قُلْتُ : هذا المعنى عبر عنه التنوخي بقوله : إنما كان العسر واحدًا لأن اللام طبيعيَّة ، والطبيعيَّة لا ثاني لها ، فانظره [(١)] .

وفي عبارته تسامح . فإن قُلْتَ : كيف نقول : إِنَّ الشَّيخ أتى بكلام الزَّمخشريّ استشهادًا مع أن كلام الزَّمخشريّ في آخره قائل بأن النكرة إذا أعيدت نكرة فهي غير الأولى ، والشَّيخ قد استشكل هذه القاعدة ؟ **قلت :** كلام الزَّمخشريّ ليس فيه اختلاف فيما يظهر ؛ لأنَّ ذلك إنما ذُكِر . وإذا تأمَّلت الكلام فيما قدمنا في غير هذا المحل يظهر لك ، بل وكلام الشَّيخ كذلك ؛ لأنَّهُ قد سلم أن ذلك كله إذا لم تكن قرينة مذكورة تدلّ على خلاف ذلك كله ، وما ذكره الشَّيخ عن البعض المذكور ظاهر ، وموافق لكلام الزَّمخشريّ إن حملنا اللام للعهد كما ذكروا ، وانظر النساء [(٢)] والمائدة [(٣)] . والله أعلم .

وهذه / آخر آية من هذه السورة الكريمة أعاد الله علينا بركاتها بفضله ، وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا .

❁❁❁

(١) عروس الأفراح (١/٣١٥) .

(٢) الجمع الغريب (١/٢٩٣ - ٢٩٩) .

(٣) الجمع الغريب (١/٣٣٧ - ٣٣٩) .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صلى الله على سيِّدنا محمَّد وعلى آله وصحبه وسَلَّمَ تسليمًا

سورة التين والزيتون

قال الفقير إلى ربه : هذه السورة الكريمة ذكر الشَّيخ منها :

قوله تعالى : ﴿ وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ ﴾ [التِّين : ١] .

ذكرها في حرف الواو [١] ؛ لَمَّا أَنْ ذكر أنها تكون للقسم . **قال :** فإن تلتها واو بعدها فهي للعطف لا للقسم ، وإلا لاحتاج كل منهما إلى جواب فانظره وتقدَّم قريبًا نظيرها .

قوله تعالى : ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ ﴾ [التِّين : ٨] .

ذكرها في الباب الثَّالث [٢] ؛ لَمَّا أَنْ عدَّد الحروف التي لا تتعلق . قال : من ذلك الزوائد ، ثم ذكر علة ذلك وقدمناها ، **ثُمَّ قال :** وقول الحوفي : إن الباء في ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ ﴾ متعلقة وهم فانظره .

قُلْتُ : لا يقال إن كلام الشَّيخ ينبغي أن يخصص باللام المُقَوِّيَةِ ؛ لأَنَّهُ استحضر ذلك وأجاب عنه بأن اللام المُقَوِّيَة ليست زائدة محضة ، وإن كان في موضع على خلافه . وانظر سورة البقرة [٣] وما ذكرنا عن المرادي في النواصب .

---

(١) المغني (٢/٤١٦) .

(٢) المغني (٢/٥٠٨) .

(٣) الجمع الغريب (٢/٢٥٣ – ٢٥٥) .وانظر سورة يوسف (٢/٦٩٣) .

وهذه آخر آية رأيت في هذه السورة الكريمة أعاد الله علينا بركاتها بمنه وفضله ، وصلّى الله على سيِّدنا محمَّدٍ ، وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليمًا .

❁❁❁

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صلى الله على سيِّدنا محمَّد وعلى آله وصحبه وسَلَّمَ تسليمًا

سورة العلق

قال الفقير إلى ربه : هذه السورة ذكر الشَّيخ منها :

قوله تعالى : ﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴾ [العلق : ١] .

ذكرها في الجملة العاشرة [1] ؛ لَمَّا أَنْ تكلَّم على شروط الحذف ، وأن الشّيء ينبغي أن يقدر في مكانه الأصلي إلا لعارض صناعي أو معنوي ، فذكر أن من المعنوي ما وقع للزَّمخشريّ في البسملة وقدمناه في محلّه . **قال :** ثم اعترض الزَّمخشريّ على قوله ﴿ بِاسْمِ رَبِّكَ ﴾ وأجاب بأنها أول آية أنزلت فكان تقديم الأمر بالقراءة فيها أهم . قال : وأجاب السكاكي بتقديرها متعلقة بـــ (اقرأ) الثَّاني ، واعترضه بعض العصريين باستلزامه الفصل بين المؤكد وتأكيده بمعمول المؤكد . وهو سهو منه ؛ إذ لا تأكيد هنا ، بل أمِرَ أولاً بإيجاد القراءة ، وثانيًا بقراءة مقيدة ، ونظيره ﴿ الَّذِي خَلَقَ * خَلَقَ الإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ﴾ [العلق : ١ ــ ٢] وهذا لا يسميه أحد توكيدًا ، ثم هذا الإشكال لازم على قوله إن الباء متعلقة بـــ (اقرأ) الأولى لأن تقييد الثَّاني إن منع من كونه توكيدًا فكذا تقييد الأول ، ثم لو سلم ففصل الموصوف من صفته بمعمول الصفة جائز باتفاق وكـــ (مررت برجلٍ عمرًا ضارب) فكذا في التوكيد ، وقد جاء الفصل بين المؤكِّد والمؤكَّد في نحو ﴿ وَلا يَحْزَنَّ وَيَرْضَيْنَ بِمَا ءَاتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ ﴾ الآية [الأحزاب : ٥١] مع أنهما مفردان ، والجمل أحمل للفصل .

---

(١) المغني (٢/٧٠٤) .

قال الراجز :

.... ❁ إذَا ظَلَلْتُ الدَّهْرَ أبْكِي أجْمَعَا [1]

قُلْتُ : انظر البسملة [2] فإنا قدمنا الكلام عليها وعلى ما في هذه الآية . والله أعلم .

قوله تعالى : ﴿ كَلاَّ إنَّ الإنْسَانَ ﴾ الآية [العلق : ٦] .

ذكرها في مواضع :

الأوَّل : لما أن ردّ على من قال إنها حرف ردع وزجر دائمًا [3] ، **قال الشَّيخ :** ولا يظهر معنى الزجر في ﴿ كَلاَّ إنَّ الإنْسَانَ لَيَطْغَى ﴾ [العلق : ٦] فجاءت في افتتاح الكلام .

الثَّاني : في المثال السَّابع من الجهة الأولى [4] ؛ لَمَّا أَنْ تكلَّم على ﴿ فَصُرْهُنَّ إلَيْكَ ﴾ [البقرة : ٢٦٠] وذكر أنه لا يتعدى فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل إلا في ظن نحوه ﴿ أنْ رَآهُ اسْتَغْنَى ﴾ [العلق : ٧] فانظره .

الثالث : في جملة [5] الاعتراض ؛ لَمَّا أَنْ تكلَّم على افتراق المعترضة والحالية وتكلم على

---

(١) عجز بيت ، صدره :

إذَا بَكَيْتُ قَبَّلَتْنِي أرْبَعًا ❁ ....

وقبله :

يا ليتني كنت صبيًّا مرضعًا ❁ تحملني الذلفاء حولا أكتعا

المغني (٧٠٤/٢) .

البيتان من الرجز ، ولا يعرف قائلهما . انظر : المقرب (٢٤٠/١) ، شرح التَّسهيل (٢٩٥/٣) ، شرح الرضي (٣٧٢/٢) ، لسان العرب (٣٦٢/٨) مادّة (كتع) ، همع الهوامع (١٢٣/٢ ــ ١٢٤) ، شرح أبيات مغني اللّبيب (٢٨٥/٧) .

(٢) الجمع الغريب (٢١/١ ــ ٢٦) .

(٣) المغني (٢١٣/١) .

(٤) المغني (٦١٠/٢) .

(٥) المغني (٤٥٧/٢) .

آية النحل ، واستطرد أن تعدية فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل لا تجوز إلا في باب ظن وما في معناها وذكر الآية .

قوله تعالى : ﴿ لَنَسْفَعَنْ بِالنَّاصِيَةِ ﴾ [العلق : ١٥] .

ذكرها في حرف النون [1] ؛ لَمَّا أَنْ عد التنوين فقال : تخرج نون لنسفعًا ؛ لأنها للتوكيد ، وذكرها في (لن) [2] ؛ لَمَّا أَنْ رد على من قال : إِنَّ الألف أبدلت نونًا ، قال : والمعروف العكس نحو (لنسفعا) .

قوله تعالى : ﴿ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ ﴾ [العلق : ١٦] .

الآية ذكرها مثالاً [3] لمعنى البدل في المختلفين في التعريف بخلاف عطف البيان ، وهو ظاهر ومعلوم من مذهب أهل الكوفة [4] الاشتراط في النكرة أن تكون موصوفة ، وهذه آخر آية رأيت من هذه السورة الكريمة أعاد الله علينا بركاته بمنه وفضله ، وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا .

❁❁❁

---

(١) المغني (٢/٣٩٢) .

(٢) المغني (١/٣١٣) .

(٣) المغني (٢/٥٢٧) .

(٤) انظر : شرح الجمل لابن خروف (١/٣٤٦) ، الدر المصون (٦/ ٥٤٧) ، همع الهوامع للسيوطي (٢/١٢٧) .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيم

صلى الله على سيِّدنا محمَّد وعلى آله وصحبه وسَلَّمَ تسليمًا

سورة القدر

قال الفقير إلى ربه : هذه السورة الكريمة ذكر الشَّيخ منها :

قوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ﴾ [القدر : ١] .

ذكرها دليلاً للزَّمخشريّ على أَنَّ (أنزل) يكون جملة بخلاف (نزل) [١] .

قوله تعالى : ﴿ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴾ [القدر : ٥] .

ذكرها في (حتَّى) [٢] ؛ **لَمَّا أَنْ قال** : إنَّها تكون جارَّة بمنزلة (إلى) ، وتخالفها في ثلاثة أمور ، قال في الأمر الثَّاني من ذلك : وهو أن يكون المجرور فيها آخر جزء ، أو ملاقيًا لآخر جزء ، فالأَوَّل : (أكلت السمكة حتى رأسها) ، والثَّاني : ﴿ سَلامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴾ [القدر : ٥] ، قال : ولا يجوز : سرت البارحة حتى ثُلُثِها أو نِصْفِها ، كذا قال المغاربة وغيرهم ، وتوهم ابن مالك أن ذلك لم يقل به إلا الزَّمخشريّ ، واعترض عليه بقوله :

عَيَّنَتْ ليلة ، فما زلتُ حتَّى ۞ نِصفِها راجيًا ، فَعُدْتُ يؤوسَا [٣]

---

(١) المغني (٢/٦٠١) .

(٢) المغني (١/١٤٢) .

(٣) المغني (١/١٤٣) .

=

قال : وهذا ليس محلَّ الاشتراط ؛ إذ لم يقل : فما زلت في تلك الليلة حتى نصفها ، ولكن المعنى عليه وإن لم يصرح به .

قلتُ : الآية ظاهرة .

وقول الشَّيخ : (وليس هذا محل الاشتراط .....) إلخ .

كلام فيه ضعف ، وقد ذكر الدَّماميني [1] عن الشَّيخ في حاشية التَّسهيل أنَّ ذلك غير قادح ، حتى قال الدَّماميني هنا : إنّه جمود من الشَّيخ ، ولَّما أنْ ذكر المرادي [2] هذا البيت قال : وفيه نظر ، و لم يبينه ، وبعيد أن يكون قصد ما ذكر الشَّيخ هنا ، فانظره .

وهذه (حتى) الجارة والعاطفة يقع الاشتباه بينهما في كثير من مواضعها ، والحاصل في العاطفة أنه لا يصح فيها العطف إلا في موضع يصح فيه الاستثناء مثل (أكلت السمكة حتى رأسها) ومثل : (جاء القوم حتى نبيهم) ، (أعجبتني الجارية حتى حديثها) لأن الحديث كالجزء منها . والجارة [3] إن كان ما قبلها كلاًّ فما بعدها آخر جزء أو ملاقيه كالآية ، وإن كان عامًّا فيشترط فيما بعدها أن يكون بعضًا ، هذا يتلخص من كلام الشَّيخ في كلامه على العاطفة والجارة ، فانظره ، وانظر ما ذكروا من أنَّ (حتى) بمعنى (إلى) ومغايرة لها والصحيح المغايرة من أوجه [4] . وهذه آخر آية رأيت من هذه السورة الكريمة ، أعاد الله علينا بركاتها بمنِّه وفضله ، وصلّى الله على سيِّدنا محمَّدٍ ، وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليمًا .

❁❁❁

=
والبيت من الخفيف ، وهو بلا نسبة . انظر : شرح التَّسهيل (٣/١٦٨) ، شرح شواهد المغني (١/٣٧٠) ، شرح أبيات المغني (٣/٩٤) .

(١) توضيح المقاصد والمسالك (٢/١٩٥) .

(٢) تحفة الغريب (٤١/أ) .

(٣) في الأصل « الجارية » .

(٤) ارتشاف الضرب (٤/١٦٦٢) .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صلى الله على سيِّدنا محمَّد وعلى آله وصحبه وسَلَّمَ تسليمًا

سورة لم يكن

قال الفقير إلى ربه : هذه السورة الكريمة ذكر الشَّيخ منها :

قوله تعالى : ﴿ وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ ﴾ [البيّنة : ٥] .

ذكرها في أماكن الحذف [١] ؛ لَمَّا أَنْ تكلَّم على حذف الموصوف ، فذكر آيات منها هذه الآية ، أي : دين الأمة القيمة . فإن قُلْتَ : كيف صح حذف الموصوف هنا مع أنه لم يقم دليل على تعيين الحذف للمحذوف ، ويدل عليه اختلافهم في تقدير الموصوف هنا ، فمن الناس من قدر كما قدر الشَّيخ ومنهم قدر غيره ؟

قُلْتُ : الظاهر أن التقدير للآخر متعين ؛ لأجل دلالة ما تقدّم .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾ [البيّنة : ٧] .

ذكرها في الباب السادس من الكتاب [٢] ، لما أن بين أن المفعول به ما كان سابقًا على الفعل ورتب على ذلك أَنَّ (أنشأت الكتاب) مفعول مطلق وكذلك الصالحات في الآية .

قُلْتُ : تقدَّم الكلام مرارًا على مثله ، والظاهر أن الآية المفعول فيها حقيقة ، وكذلك المثال جريًا على مذهب أهل السنة من أَنَّ الخلق لله ، فنقول : تقدّم المفعول إما تحقيقًا

---

(١) المغني (٢/٧١٩) .

(٢) المغني (٢/٧٦١) .

أو تقديرًا ، لا أَنَّ خلق الفعل سابق بالذات على تعلق السَّبب فتأمَّله ، وهذه الآية يحتمل أن تكون من هذه السورة أو من غيرها . وهذه آخر آية رأيت من هذه السورة الكريمة ، أعاد الله علينا بركاتها بمنِّه وفضله ، وصلّى الله على سيِّدنا محمَّدٍ ، وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليمًا .

❁❁❁

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صلى الله على سيِّدنا محمَّد وعلى آله وصحبه وسَلَّمَ تسليمًا

سورة الزلزلة

قال الفقير إلى ربه : هذه السورة الكريمة ذكر الشَّيخ منها :

قوله تعالى : ﴿ يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا ﴾ [الزَّلزلة : ٤] .

قال الجمهور : لا يثبتون / هذا .... فانظره .

قُلْتُ : .... [١] .

قوله تعالى : ﴿ بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا ﴾ الآية [الزَّلزلة : ٥] .

ذكرها في اللام [٢] **لمَّا أَنْ قال :** [الثَّامن : موافقة (إلى) نحو قوله تعالى : ﴿ بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا ﴾] [٣] .

قُلْتُ : ما ذكر الشَّيخ هنا هو قول أبي البقاء [٤] في الآية . وهو قراءة جماعة ، وذكرها

---

(١) طمس بمقدار سطر ونصف بسبب التَّرميم الَّذي لحق بالمخطوط .

(٢) المغني (٢٣٧/١) .

(٣) ما بين المعقوفين مطموس ، ونقلته بنصّه من المغني .

(٤) التبيان في إعراب القرآن ١٢٩٩/٢ .

المُعْرِب [1] هنا من مراعاة الفواصل ، بل هذا لا ينبغي ذكره في القرآن في مثل هذا ، والتضمين في الأحرف أسهل منه أو يضمن الفعل على أصل البصريين ، فانظره .

وهذه آخر آية رأيت من هذه السورة الكريمة ، أعاد الله علينا بركاتها بمنِّه وفضله ، وصلّى الله على سيِّدنا محمَّدٍ ، وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليمًا .

❁❁❁

(١) الدرّ المصون (٦/٥٥٥) .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صلى الله على سيِّدنا محمَّد وعلى آله وصحبه وسَلَّمَ تسليمًا

سورة العاديات

قال الفقير إلى ربه : هذه السورة الكريمة ذكر الشَّيخ منها :

قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ ﴾ [العاديات : ٨] .

ذكرها في اللام [1] ؛ لَمَّا أَنْ تكلَّم على لام التعليل ، **قال بعد ذلك :** وقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ ﴾ أي : وإنه من أجل حب المال لبخيل ، فانظره .

قُلْتُ : أحوجه لما رأيت ما ذكره لأجل الفواصل وهذا كلام فيه ضعف لا يخفى .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَخَبِيرٌ ﴾ [العاديات : ١١] .

ذكرها في لام الابتداء [2] ؛ لَمَّا أَنْ ذكر أنها تدخل على خبر (إِنَّ) ، ولأنها لا صدر لها بالنسبة إلى ما بعد (إِنَّ) ، فيجوز (إن زيدًا طعامك لآكل) ووهم بدر الدِّين ابن مالك ، فمنع ذلك والوارد منه في التتريل كثير نحو الآية ، انظره .

قُلْتُ : ما ذكره الشَّيخ ذكره ابن عصفور [3] ، وعلل ذلك بأنه قد زال لها الصدر ،

---

(١) المغني (١/٢٣٤) .

(٢) المغني (١/٢٥٨) .

(٣) شرح الجمل (١/٤٢٩ ـــ ٤٣٣) .

فعمل ما بعدها فيما قبلها ؛ لَمَّا أن زحلقت عن محلها ، وتأمَّل هل يجري الخلاف في هذه الجملة المذكورة ، هل تتعين للجواب لقسم مقدر أم لا ؟ وتقدَّم الخلاف في نظائرها .

وهذه آخر آية رأيت من هذه السورة الكريمة ، أعاد الله علينا بركاتها بمنِّه وفضله ، وصلّى الله على سيِّدنا ومولانا محمَّدٍ ، وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليمًا .

❁❁❁

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صلى الله على سيِّدنا محمَّد وعلى آله وصحبه وسَلَّمَ تسليمًا

سورة القارعة

قال الفقير إلى ربه : هذه السورة الكريمة ذكر الشَّيخ منها :

قوله تعالى : ﴿ الْقَارِعَةُ ﴾ [القارعة : ١] .

في الباب السَّابع [١] كما ستراه في ﴿ أَلْهَاكُمُ التَّكَاثُرُ ﴾ [التَّكاثر : ١] [٢] إن شاء الله .

قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَهْ ﴾ [القارعة : ١٠] .

ذكرها في الجهة العاشرة ؛ لَمَّا أَنْ تكلَّم على حذف المبتدأ [٣] ، فذكر آيات منها هذه ، فانظره .

وذكر قوله : ﴿ نَارٌ حَامِيَةٌ ﴾ [القارعة : ١١] في الباب السَّابع [٤] كما سيأتي بعد إن شاء الله .

قُلْتُ : وحذف المبتدأ قد تقدَّم ما فيه ، وتأمَّل هل يقال بجواز حذف الخبر ويجري فيه الخلاف ؟

---

(١) المغني (٢/٧٧١) .

(٢) انظر : ص ٣٩٤ ــ ٣٩٥ .

(٣) المغني (٢/٧٢٣) .

(٤) المغني (٢/٧٧١) .

وهذه آخر آية رأيت من هذه السورة الكريمة ، أعاد الله علينا بركاتها بمنِّه وفضله ، وصلّى الله على سيِّدنا محمَّدٍ ، وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليمًا .

❁❁❁

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صلى الله على سيِّدنا محمَّد وعلى آله وصحبه وسَلَّمَ تسليمًا

سورة ألهكم

قال الفقير إلى ربه : هذه السورة الكريمة ذكر الشَّيخ منها :

قوله تعالى : ﴿ أَلۡهَاكُمُ ﴾ [التَّكاثر : ١] .

في الباب السَّابع من الكتاب [١] ، في أمور خاطب بها المبتدئ **لَمّا أَنْ قال :** فَصْلٌ : أوَّل ما يبتدئ به في صناعة الإعراب ثلاثة أمور : أحدها : أن يبين الأصلي من الزائد ، قال بعد ذلك كله : وقد سمعت من يعرب ﴿ أَلۡهَاكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ ﴾ [التَّكاثر : ١] مبتدأ وخبر ، ظنها مثل : (المنطلق زيد) ، ونظير هذا الوهم قراءة كثيرٍ من العوام ﴿ نَارٌ حَامِيَةٌ * أَلۡهَاكُمُ ﴾ بحذف الألف كما تحذف في أول السورة في الوصل ، فيقال : ﴿ لَخَبِيرٌ * ٱلۡقَارِعَةُ ﴾ .

ثم ذكر الشَّيخ حكايات ، فحذّر بها من الغفلة عن مبادئ الإعراب ، جزاه الله خيرًا ، فذكر قضية (ما فعل أبوك بحماره) وقضية : سمعت سيبويه يقول : (ثمنها درهمان) ، وقضية :

أتبيت ريان الجفون من الكرى ۞ .... [٢]

---

(١) المغني (٧٧١/٢) .

(٢) صدر بيت عجزه :

.... ۞ وأبيت منك بليلة الملسوع

البيت ، وكلها مشهورة .

قال الدَّماميني [1] : ولعل الشَّيخ فهم / أن المُعْرِب [أنه صرّح بأنهما مبتدأ وخبر ، وأما إذا أطلق القول ولم يعن فيجوز أن يحمل كلامه على أَنَّ (التكاثر) مبتدأ مؤخر ، و (ألهاكم) خبر مقدم بناءً على مذهب الكوفيين في تجويز تقديم مثل هذا الخبر وإن وقع الاشتباه بين الجملة الاسمية والفعلية] [2] ؛ لأنَّ الشَّيخ قال : ظنها مثل (المنطلق زيد) وهو رأي وجيه مقدم على فهم غيره ، وما توهم بعضهم على الشَّيخ هنا لا يحل نسبته إليه ، والظن به حسن التعليم والتحذير ، وما ذكر عن الكوفة معروف [3] ، فإنهم يجوزون تقديم الخبر إذا كان فعلاً ، ومذهبنا لا يجوز إلا إن كان مفردًا ، وزاد بعض المتأخرين الجملة إذا كان فاعلها بارزًا .

قوله تعالى : ﴿ كَلاَّ لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ ﴾ الآية [التَّكاثر : ٥] .

ذكرها في أماكن الحذف ؛ لَمَّا أَنْ تكلَّم على حذف جواب الشَّرط [4] ، فذكر الآية لارتدعتم ، وما ألهاكم التكاثر .

قُلْتُ : ما ذكر متعين قطعًا معنًى وصناعة . فإن قُلْتَ : فهل يجوز في (لو) في الآية أن لا تكون للشرط فلا يحتاج إلى حذف ؟

= المغني (٢/٧٧٢) .

والبيت من الكامل ؛ نسبه ابن هشام إلى الشريف المرتضى ، ولم أجده في ديوانه ، ووجدته في ديوان الشريف الرضي ، ولكن برواية أخرى :

أهون عليك إذا امتلأت من الكرى ۞ أني أبيت بليلة الملسوع

ديوانه (١/٦٥٢) .

وورد بلا نسبة في همع الهوامع (٢/١٣) ، شرح الأشموني (٣/٥٤٩) ، الدرر (٤/٨٧) .

(١) تحفة الغريب (٢٧٠/أ) .

(٢) ما بين المعقوفين مطموس ، ونقلته بنصّه من تحفة الغريب .

(٣) تحفة الغريب (٢٧٠/أ) .

(٤) المغني (٢/٧٤٥) .

قُلْتُ : أما المصدرية فلا تصحّ هنا ولا معنى لها ، وأما التي للتَّمنِّي على مذهب المجيز لها ، فلا يبعد كل البعد إلا أن الحمل على ما ذكر الشَّيخ أظهر والله أعلم .

وهذه آخر آية رأيت من هذه السورة الكريمة ، أعاد الله علينا بركاتها بمنِّه وفضله ، وصلّى الله على سيِّدنا محمَّدٍ ، وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليمًا .

❁❁❁

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صلى الله على سيِّدنا محمَّد وعلى آله وصحبه وسَلَّمَ تسليمًا

سورة العصر

قال الفقير إلى ربه : هذه السورة الكريمة ذكر الشَّيخ منها :

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ﴾ [العصر : ٢] .

في (أل) [١] ؛ لَمَّا أَنْ ذكر أنها قد تكون للاستغراق وهي الَّتي تخلفها كل حقيقة فذكر الآية مثالاً ، فانظره .

قُلْتُ : قد تقدَّم من ذلك آيات [٢] ، ويُعَيِّنُ الاستغراق ذكر الاستثناء ، والله الموفق .

وهذه آخر آية رأيت من هذه السورة الكريمة ، أعاد الله علينا بركاتها بمنِّه وفضله ، وصلّى الله على سيِّدنا محمَّدٍ ، وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليمًا .

***

(١) المغني (١/٦١) .

(٢) المغني (٢/٦٥٢) .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صلى الله على سيِّدنا محمَّد وعلى آله وصحبه وسَلَّمَ تسليمًا

سورة الهمزة

قال الفقير إلى ربه : هذه السورة الكريمة ذكر الشَّيخ منها :

قوله تعالى : ﴿ وَيْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ ﴾ [الهمزة : ١] .

في الجهة الخامسة في مسائل التوابع [١] ؛ لَمَّا أَنْ ذكر أن الموصول بعد الاسم يجوز فيه ثلاثة أوجه : أحدها : التبعية قال : وعليه فهو نعت لا بدل إلاَّ إذا تعذّر نحو : ﴿ وَيْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ ﴾ الآية ؛ لأنَّ النكرة لا توصف بالمعرفة ، وذكرها ــ أيضًا ــ في النوع الثَّاني [٢] من الجهة السَّادسة ؛ **لَمَّا أَنْ قال :** إن النكرة لا توصف إلا بالنكرة ، فذكر من الوهم قول بعضهم في ﴿ وَيْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ ﴾ الآية ، أن (الذي) صفة ، قال : والصواب أن الذي بدل أو صفة على القطع بتقدير هو [أو] أذم أو أعني ، هذا هو الصواب ، ثم نقل قولاً بجواز وصف النكرة بالمعرفة مطلقًا [٣] ، ونقل قول الأخفش وبقي عليه قول رابع ، وهو أنه جائز بشرط أن تكون الصفة خاصة .

وتأمَّل كلام الشَّيخ في **قوله :** (صفة على القطع) .

---

(١) المغني (٢/٦٥٢) .

(٢) المغني (٢/٦٥٨) .

(٣) المغني (٢/٦٥٩) .

ففيه تسامح لا يخفى ، وأما عطف البيان فلا يجوز فيه التخالف إجماعًا ، وقد وقع للشيخ في آيات ورد عليه بمخالفة الإجماع ، وتقدَّمت معارضة هذه المسألة على أصل الأخفش .

وتأمَّل ـــ أيضًا ـــ **قول الشَّيخ :** (أذم أو أعني) .

ظاهره أنك مخير فيما تقدره وتقدَّم ما اختاره ابن مالك في ذلك وهو قريب .

قوله تعالى : ﴿ لَيُنْبَذَنَّ ﴾ [الهمزة : ٤] .

ذكرها في أول الباب السَّابع [1] ؛ **لما أن قال :** ينبغي للمبتدئ أن يعين نوع الفعل ، فيقول في ﴿ لَيُنْبَذَنَّ ﴾ : فعل مضارع مبني على الفتح لمباشرته نون التوكيد ، وذكرها [2] في الجمل التي لا محل لها مثالاً لجملة القسم .

قلْتُ : أمَّا كونها مثالاً لجواب القسم فظاهر ، وتعين اللام والنون ، وأما ما أشار إليه من البناء فمعلوم أنَّ في المسألة ثلاثة أقوال : فعلى القول بالبناء يرد فيه ثلاثة أسئلة ، لأي شيء بنى المضارع ؟ ولأي شيء حُرِّك ؟ ولأي شيء كانت الحركة فتحة ؟ فعِلّة البناء التركيبُ على ما فيه من الإشكال ، والتحريك لأجل التقاء الساكنين ، والفتح إما على أصل التقاء الساكنين على قول من قال : إن التقاء الساكنين يوجب الفتح وأظنه نقله ابن أبي الربيع [3] ، أو لأجل التخفيف ، أو لأجل شبهه [4] ببعلبك وأما إن قلنا بإعراب الفعل ، فيقال : معرب بحركة مقدرة منع من ظهورها فتح ما قبل نون التوكيد على نظرٍ في ذلك ، وهو الذي حق /

---

(١) المغني (٢/٧٦٩) .

(٢) المغني (٢/٤٦٤) .

(٣) هو أبو الحسين عبيد اللّه بن أحمد بن عبيد اللّه بن أبي لهيع القرشي ، كان نحويًّا أديبًا ، وقارئًا فقيهًا أصوليًّا ، له مصنّفات منها : البسيط في شرح الجمل ، الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح ، الملخّص في ضبط قوانين العربيّة . توفي : سنة ثمان وثمانين وستمائة .

غاية النهاية (١/٤٨٨) ، بغية الوعاة (٢/١٢٥) .

(٤) المَلَخَّص في ضبط قوانين العربيّة (ص ١٤٣) .

....
.... [1] هذه السورة الكريمة ، أعاد الله علينا بركاتها بمنّه وفضله ، وصلّى الله على سيِّدنا محمَّدٍ ، وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليمًا .

❁❁❁

(١) طمس بمقدار سطرين بسبب التَّرميم الَّذي لحق بالمخطوط .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صلى الله على سيِّدنا محمَّد وعلى آله وصحبه وسَلَّمَ تسليمًا

سورة الفيل

قال الفقير إلى ربه : هذه السورة الكريمة ذكر الشَّيخ منها :

قوله تعالى : ﴿ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ ﴾ [الفيل : ١] .

في (كيف) [١] ؛ **لَمَّا أَنْ قال :** وعندي أنها قد تأتي مفعولاً مطلقًا وأن منه الآية ، وأن المعنى : أيَّ فِعْلٍ فَعَلَ ربك ، ولا يتجه فيه أن يكون حالاً من الفاعل .

قُلْتُ : المُعْرِب صرح بأن (كيف) مفعولاً [٢] ، ولم يقل مطلقًا كما ذكر الشَّيخ ، والشَّيخ جرى على أصله في ﴿ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾ ، وفي هذه تمكن ما ذكر .

قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَجْعَلْ كَيْدَهُمْ فِي تَضْلِيلٍ ﴾ [الفيل : ٢] .

ذكرها في همزة الإنكار [٣] ؛ **لَمَّا أَنْ قال :** ومعناها النفي ، ونفي النفي إثبات ، فذكر آيات منها هذه ، وقال : ولهذا صح عطف (وأرسل) على ما قبله .

---

(١) المغني (١/٢٣٠) .

(٢) الدرّ المصون (٦/٥٧٠) .

(٣) المغني (١/٢٤) .

قال : ولهذا كان قول جرير في عبدالملك :

أَلسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ المطَايَا ۞ وَأَنْدَى العَالَمِيْنَ بُطُونَ رَاحِ [1]

مدحًا ، بل قيل : إنه أمدح بيت قالته العرب ، ولو كان على الاستفهام الحقيقي لم يكن مدحًا أَلْبَتَّةَ .

قُلْتُ : هذا معناه : أذكر ، ويتبيَّن بما قدمناه في ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ ﴾ [الشَّرح : ١] [2] فانظره ، وتقدَّم ما في كلامه من الإشكال ، وتقدَّم الفرق بين الهمزة وهل .

قوله تعالى : ﴿ فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَأْكُولِ ﴾ [الفيل : ٥] .

ذكرها في اللام [3] ؛ لَمَّا أَنْ ذكر أن من معانيها التعليل ، وذكر مثالاً لذلك قوله : ﴿ لِإِيلافِ قُرَيْشٍ ﴾ [قريش : ١] ، وأنَّ اللام تتعلق بقوله : ﴿ فَجَعَلَهُمْ ﴾ ، وبقية كلامه يأتي ـــ إن شاء الله ـــ فيما بعد .

وهذه آخر آية رأيت من هذه السورة الكريمة ، أعاد الله علينا بركاتها بمنّه وفضله ، وصلّى الله على سيِّدنا محمَّدٍ ، وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليمًا .

۞۞۞

(١) البيت من الوافر ، وهو لجرير . انظر : ديوانه (ص ٢٧٧) ، أمالي ابن الشجري (١/٤٠٥) ، الجنى الداني (ص ٣٢) ، المغني (١/٢٤) ، شرح شواهد المغني (١/٤٢) ، خزانة الأدب (١١/٢٦٧) .
وورد البيت بلا نسبة في الخصائص (٢/٢٢٤) ، شرح المفصل (٨/١٢٣) .

(٢) انظر : ص ٣٧٣ ـــ ٣٧٥ .

(٣) المغني (١/٢٣٤) .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صلى الله على سيِّدنا محمَّد وعلى آله وصحبه وسَلَّمَ تسليمًا

سورة قريش

قال الفقير إلى ربه : هذه السورة الكريمة ذكر الشَّيخ منها :

قوله تعالى : ﴿ لِإِيلافِ قُرَيْشٍ ﴾ [قريش : ١] .

في (اللام) [١] ؛ **لَمَّا أَنْ قال :** إِنَّها قد تكون للتعليل ، قال : كقوله :

وَيَوْمَ عَقَرْتُ لِلْعَذَارى مَطِيَّتِي ۞ .... [٢]

وقوله تعالى : ﴿ لِإِيلافِ قُرَيْشٍ ﴾ وتعلقها بـ ﴿ فَلْيَعْبُدُوا ﴾ ، وقيل : بما قبله ، أي : ﴿ فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ * لِإِيلافِ قُرَيْشٍ ﴾ ، ورُجِّح بأنه في مصحف أُبيّ سورة واحدة ، وضعّف بأن ﴿ فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ ﴾ [الفيل : ٥] إنما كان لكفرهم وجرأتهم على البيت ، وقيل : متعلقة بمحذوف ، أي : اعجبوا .

قُلْتُ : تأمَّل هنا كلام الزَّمخشريّ ففيه نظر [١] .

---

(١) المغني (٢٣٤/١) .

(٢) صدر بيت عجزه :

.... ۞ فَيَا عَجَبًا مِنْ كَوْرِهَا المُتَحَمَّلِ

المغني (٢٣٤/١) .

البيت من الطَّويل ، وهو لامرئ القيس . انظر : ديوانه : (ص ٢٣٣) ، شرح شواهد المغني (٥٥٨/٢) .

وورد البيت بلا نسبة . انظر : رصف المباني (ص ٤١٣) .

وأقرب ما ذكروا تعلق اللام بما بعد الفاء ، فإنهم أجازوا ذلك إذا كان ما بعدها أمرًا .

وهذه آخر آية رأيت من هذه السورة الكريمة ، أعاد الله علينا بركاتها بمنِّه وفضله ، وصلّى الله على سيِّدنا محمَّدٍ ، وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليمًا .

❁❁❁

(١) الكشَّاف (٤/٧٩٥) .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صلى الله على سيِّدنا محمَّد وعلى آله وصحبه وسَلَّمَ تسليمًا

سورة أرأيت

قال الفقير إلى ربه : هذه السورة الكريمة ذكر الشَّيخ منها :

قوله تعالى : ﴿ فَذَلِكَ الَّذِي يَدُعُّ الْيَتِيمَ ﴾ [الماعون : ٢] .

في أماكن الحذف [١] ؛ لَمَّا أَنْ تكلَّم على حذف جملة الشرط ، وذكر آيات ، **قال :** وجعل أبو البقاء من ذلك قوله تعالى : ﴿ فَذَلِكَ الَّذِي يَدُعُّ الْيَتِيمَ ﴾ أي : إن أردت معرفته فذلك ، وهو حسن ، انظره .

قُلْتُ : وقد ذكر الزَّمخشريّ [٢] أنها عاطفة وهو بعيد .

وهذه آخر آية رأيت من هذه السورة الكريمة ، أعاد الله علينا بركاتها بمنِّه وفضله ، وصلّى الله على سيِّدنا محمَّدٍ ، وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليمًا .

❁❁❁

---

(١) المغني (٧٤٤/٢) .

(٢) الكشَّاف (٧٩٩/٤) .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صلى الله على سيِّدنا محمَّد وعلى آله وصحبه وسَلَّمَ تسليمًا

سورة إنا أعطيناك

قال الفقير إلى ربه : هذه السورة الكريمة أعاد الله علينا بركاتها بمنه وفضله ذكر الشَّيخ منها :

قوله تعالى : ﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ ﴾ [الكوثر : ٢] .

في عطف الإنشاء على الخبر [١] ، **قال :** وإذ قد ذكروا ذلك واستدلوا به ، فهلا استدلوا بقوله : ﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ ﴾ / ونحوه في التنزيل كثير ، وذكرها في المسائل التي ذكر في حرف الفاء [٢] ؛ **لمَّا أن قال :** مسألة ـــ أيضًا ـــ في (خرجت فإذا الأسد) زائدة [لازمة عند الفارسي والمازني وجماعة ، وعاطفة عند مبرمان وأبي الفتح ، وللسببية المحضة كفاء الجواب عند أبي إسحاق] [٣] ، قال : ويجب عندي أن أحمل الآية على السببية المحضة ؛ إذ لا يعطف الإنشاء على الخبر ، ولا العكس ، ولا يحسن إسقاطها ليسهل دعوى زيادتها .

وتقدَّم مرارًا الكلام على العطف في هذه المسألة ، ويحتمل أن يقال بأن جواب الشرط

(١) المغني (٥٥٧/٢) .

(٢) المغني (١٨٩/١) .

(٣) ما بين المعقوفين مطموس ، ونقلته بنصّه من المغني .

مقدّر .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الأَبْتَرُ ﴾ [الكوثر : ٣] .

ذكرها في موضعين ؛ **الأوّل** : في الفصل [١] ؛ لَمَّا أَنْ جوّز في الضمير أوجهًا في بعض المواضع ، ومنع أن يؤكد الظاهر بالضمير لأنَّهُ ضعيف ، والظاهر قوي .

قال : ووهم أبو البقاء فأجاز في ﴿ إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الأَبْتَرُ ﴾ التوكيد ، وقد يريد أنه توكيد لضمير مستتر في ﴿ شَانِئَكَ ﴾ ، الثَّاني ، وذكرها في النوع الخامس من الجهة السَّادسة [٢] ؛ **لَمَّا أَنْ قال** : الإظهار يشترط في بعض المعمولات ، قال : ومن الوهم في ذلك قول أبي البقاء في ﴿ إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الأَبْتَرُ ﴾ [الكوثر : ٣] أنه يجوز أن يكون (هو) توكيد وقد مضى .

قُلْتُ : تقدَّم أَنَّ هذه العلَّة التي أشار إليها الشَّيخ فيها نظر ، ويلزم ـــ أيضًا ـــ على قوله : (أنه يجوز تأكيد الضمير بالظاهر) إلا أن يقال : يلزم فيه إعادة الضمير على ما بعده لفظًا ورتبة ، فلهذا منع ، وكان القياس الجواز على علّته ، والوهم المذكور أشار إليه المُعْرِب ، فانظره [٣] . والحاصل أن الضمير المذكور جوزوا فيه الفصل والابتداء والتأكيد على تأويل الشَّيخ .

فإن قُلْتَ : أما الابتداء فظاهر ، وأما الفصل فلم تتوفر فيه الشروط فإِنَّ اسم (إِنَّ) ليس بمعرفة ؛ لأنَّ إضافته ليست محضة ، لا يقال إنما يلزم ذلك إذا كان بمعنى الحال والاستقبال ، وأما إن كان بمعنى المضي فلا ؛ لأنَّا نقول : ليس المراد هنا المضي أو الاستقبال ، وإنما المراد من يستمر على هذه الصفة ، وقد نصّ الشَّيخ [٤] على أَنَّ الذي قبل الفصل يشترط فيه التعريف على الصحيح ، لا يقال ـــ أيضًا ـــ : إنهم قد نصوا على أَنَّ الذي قارب المعرفة

(١) المغني (٥٧٢/٢) .

(٢) المغني (٦٦٤/٢) .

(٣) الدرّ المصون (٥٧٧/٦) .

(٤) المغني (٥٦٨/٢) .

يتنزل منزلة المعرفة ، فتقول : (زيد هو أفضل منك) ؛ لأنا نقول ذلك إنما ذكروه في الخبر ولم يذكروه في المبتدأ ، ومقتضى النظر أن لافرق .

قُلْتُ : الجواب إنا نلتزم أنه للاستمرار والثبوت فيكون معرفة على ما تقدَّم في الفاتحة [1] ، وقد تقدَّمت مناقضة الزَّمخشريّ والكلام على فائدة الحصر في الآية وما بعده ، والمعنى المفهوم منه هل هو المفهوم من إعراب الابتداء والخبر أو غيره ؟ ويظهر من كلام أهل البيان ، انظر التَّفتازاني [2] . وهذه آخر آية رأيت من هذه السورة الكريمة ، أعاد الله علينا بركاتها بمنِّه وفضله ، وصلّى الله على سيِّدنا محمَّدٍ ، وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليمًا .

❁❁❁

(١) الجمع الغريب (١/١١٥ ــ ١١٧) تقدَّمت الآية في سورة البقرة عند قوله تعالى : ﴿ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ [البقرة : ٥] ، ولم يقدّمها في سورة الفاتحة .

(٢) المطوّل (ص ٢٥١ ــ ٢٥٢ ، ٣٤٤ ــ ٣٤٦) .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صلى الله على سيِّدنا محمَّد وعلى آله وصحبه وسَلَّمَ تسليمًا

سورة إذا جاء نصر اللّه

قال الفقير إلى ربِّه : هذه السورة الكريمة ذكر الشَّيخ منها :

قوله تعالى : ﴿ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ ﴾ [النَّصر : ٣] .

في حرف الباء [١] ، وهي تحتمل أن تكون في هذه السورة أو من أواخر الحجر ، وقد قدّمنا الكلام عليها هناك فراجعه [٢] ، وهذه آخر آية رأيت من هذه السورة الكريمة ، أعاد الله علينا بركاتها بمنّه وفضله ، وصلى الله على سيِّدنا ومولانا محمَّدٍ وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليمًا .

۞۞۞

(١) المغني (١/١٢١) .

(٢) الجمع الغريب (١٢٩/ب) .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صلى الله على سيِّدنا محمَّد وعلى آله وصحبه وسَلَّمَ تسليمًا

سورة تبّت

قال الفقير إلى ربّه : ذكر الشَّيخ في هذه السورة :

قوله تعالى : ﴿ مَا أَغْنَى عَنْهُ مَالُهُ ﴾ [المسد : ٢] .

في الميم [1] ، في أوّل آية ذكر في التدريب في (ما) ؛ **لمّا أن قال :** قوله تعالى : ﴿ مَا أَغْنَى عَنْهُ مَالُهُ ﴾ الآية ، تحتمل (ما) الأولى النَّافية ، أي (لم يُغْنِ) ، والاستفهاميّة فتكون مفعولاً مطلقًا ، والتَّقدير : أيّ إغناءٍ أغنى عنه ماله ؟ وهو نظير (زيدًا ضربت) إلاَّ أنَّ الهاء المحذوفة في الآية مفعول مطلق ، وفي المثال مفعول به . وأَمَّا (ما) الثَّانية فموصولٌ اسمي أو حرفي ، والَّذي كسبه ، أو وكسبه ، وقد يضعف الاسمي أَنَّهُ إذا قُدِّر والَّذي كسب لزم التّكرار لتقدّم ذكر المال ، ويجاب بجواز أن يراد به : الوَلَدُ ؛ ففي الحديث « **أَحَقُّ مَا أَكَلَ الرَّجُلُ مِنْ كَسْبِهِ ، وَإِنَّ وَلَدَهُ مِنْ كَسْبِهِ** » [2] ، والآية حينئذٍ نظير ﴿ لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ ﴾ الآية [آل عمران : ١٠] ، انظره .

فإِنْ قُلْتَ : ما بال الشَّيخ اقتصر على جواز الاستفهام في الأولى ولم يجوّزه في الثَّانية ، وقد قيل به في الآية ؟

---

(١) المغني (١/٣٤٥) .

(٢) جزء من حديث عن النَّبيِّ ﷺ . انظر : سنن أبي داود : كتاب البيوع ، حديث رقم (٣٥٢٨) (ص ٥٤٤) .

قُلْتُ : لعلّه لضعفه ، أو لعدم تَقَرُّره ، جليّ ، والثّاني لا يصحّ فيه ؛ لأنَّ الاستفهام المراد منه النّفي ، ولا يتقرّر منه نفي الكسب عنه ، وهذا بالإنصاف فيه نظر ؛ لأنَّ نفي الكسب يتقرّر باعتبار / أَنَّه .... [1] الخاص على العام ؛ لأنَّ ماله أعمّ في كونه تسبّب فيه أو ورثه أو وهب له ، والَّذي كسبه أخصّ منه ، فلا يلزم ما ذكروا من التّخصيص ، وأنّ المال المكتسب عادة تعلّق النَّفس به أشدّ ، والاهتمام به أعظم عند المتموّلين ، فلذا عطف في الآية ، ويبقى سؤال يحتاج إلى الجواب عنه ، وهو : أنَّ المال اسم جنس مضاف إلى الضَّمير فيعمّ ، والنّفي إذا دخل على العموم يصير خصوصًا على ما قرّر في محلّه ؟

والجواب عنه مثل الجواب عن قوله : ﴿ إِنِّي لا يَخَافُ لَدَيَّ الْمُرْسَلُونَ ﴾ [النَّمل : ١٠] [2] ، على أنَّ هذه القاعدة فيها اصطلاحات .

قوله تعالى : ﴿ وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ ﴾ [المسد : ٤] .

ذكرها في أماكن الحذف [3] ؛ لَمَّا أَنْ تكلَّم على حذف الفعل ، فذكر آيات وأمثلة ، منها :

عَلَفْتُهَا تِبْنًا ، وَمَاءً بَارِدًا ❁ .... [4]

و (الحمد لله أهلَ الحمد) ، أي أمدح ، قال : وفي التَّنزيل : ﴿ وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ ﴾ ، أي أذمّ .

قُلْتُ : يعني في قراءة النَّصب ، وقد جوّز أبو البقاء [1] الحال ، وما ألزمه المختَصِر [2] من

---

(١) طمس بمقدار سطرين بسبب التَّرميم الَّذي لحق بالمخطوط .
(٢) الجمع الغريب (١٧٠/أ) .
(٣) المغني (٧٢٧/٢) .
(٤) سبق تخريجه . انظر : ص ٢٣٦ .

التنافي لا يلزم ؛ لأحد أمرين : إِمَّا أن يكون على مذهب أهل الكوفة ، وإمَّا أن يكون بمعنى الحال ، أي يحمّلها الحطب في جهنم ، وهذه آخر آية من هذه السورة الكريمة ، أعاد الله علينا بركاتها بمنِّه وفضله ، وصلى الله على سيِّدنا محمَّدٍ وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليمًا .

❋❋❋

=

(١) التبيان في إعراب القرآن (١٣٠٨/٢) .

(٢) المجيد (٢٣٦/أ) .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صلى الله على سيِّدنا محمَّد وعلى آله وصحبه وسَلَّمَ تسليمًا

سورة الإخلاص

قال الفقير إلى ربِّه : هذه السورة الكريمة : ذكر الشَّيخ منها :

قوله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ [الإخلاص : ١] .

في المواضع الَّتي يعود فيها الضَّمير على ما بعده [١] ؛ **لَمَّا أَنْ قال :** الرَّابع : ضمير الشأن ، والقصّة نحو ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ فانظره .

وذكرها ـــ أيضًا ـــ في أماكن الحذف [٢] ؛ لَمَّا أَنْ ذكر حذف التَّنوين أنَّهُ يحذف لأمور عدّة ، وعّددها ، وهي معلومة ، **قال :** ويحذف لالتقاء السَّاكنين ، وهو قليل ، كقوله :

.... ❀ ولا ذاكر الله إلاَّ قليلاً [٣]

---

(١) المغني (٢/٥٦٤) .

(٢) المغني (٢/٧٤١) .

(٣) عجز بيت ، صدره :

فألفَيْته غير مستعتب ❀ ....

المغني (٢/٧٤١) .

والبيت من المتقارب ، وهو لأبي الأسود الدؤلي في : ديوانه (ص ١٢٣) ، الكتاب (١/١٦٩) ، خزانة الأدب (١١/٣٧٤) .

وورد البيت بلا نسبة في : أمالي ابن الشجري (٢/١٦٤) ، شرح المفصّل (٢/٦) ، شرح الجمل لابن عصفور (٢/٤٤٧) ، شر الرضي على الكافية (٤/٤٨٣) .

وإنّما آثر ذلك على حذفه للإضافة ؛ لإرادة تشاكل المتعاطفين في التَّنكير ، قال : وقُرِئ : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدُ ﴾ بترك تنوين (أحد) ، هذا معنى ما ذكر ، فانظره .

وذكرها ــ أيضًا ــ في الرّوابط [1] ؛ لَمَّا أن عدّد كون الجملة نفس المبتدأ ، نحو (هِجِّيري أبي بكرٍ لا إله إلاَّ اللَّه) ، قال : ومن هذا أخبار ضمير الشأن والقصّة نحو : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ . فإن قُلْتَ : ما ذكر الشَّيخ في هذه الآية مُشكل على أصله لوجهين : **الأوّل** : أنَّهُ جعل الضَّمير ضمير الشأن ، ومعلوم أنَّهُ خلاف الأصل من أوجه كثيرة ، وقد نصّ هو بنفسه [2] على منع الحمل عليه إذا أمكن غيره ، بل قد اعترض على الزَّمخشريّ بذلك في آيات فما باله ذكره هنا ، وقد علمت ما يجوز في الآية ، وما ذكر المُعْرِب [3] .

الثّاني : أنَّهُ نصَّ على أنَّ هذا الضَّمير إنّما يُفَسَّر بجُمْلةٍ على أصل أهل البصرة [4] ، وقد رأيت ما ذكر في الموضع الأخير من كلامنا ، مع أنَّهُ قد نصَّ هو وغيره على أَنَّ ذلك في الحقيقة إنّما هو إخبار بمفرد ، وهو الصَّواب .

قُلْتُ : أمَّا الجواب عن الأَوَّل فصعب إلاَّ بكلفة ، وقد اعترض عليه الدَّماميني [5] في نظير هذا أظنّه في أيعود الضَّمير على متأخّر ؟ وأجاب بجواب فيه نظر ، وبعد تسليمه لا يستمرّ هنا ؛ لأَنَّهُ **قال :** لعلّ الجواب أَنَّ كلام الشَّيخ إنّما هو مع كون غير ضمير الشأن جارٍ على القياس ، وأَمَّا الخارج عنه فلا .

قُلْتُ : فيه نظر .

وأَمَّا الثّاني فجوابه جليّ ، فإن قصده إنّما هو التَّفسير بما أصله جملة على أَنَّ في جعله (هِجِّيري أبي بكرٍ لا إله إلاَّ اللَّه) مثل الآية نظرًا واضحًا ، والله الموفّق .

---

(١) المغني (٢/٥٧٧) .
(٢) المغني (٢/٥٦٥) .
(٣) الدرّ المصون (٦/٥٨٨) .
(٤) المغني (٢/٥٦٤) .
(٥) تحفة الغريب (١٩٨/ب) .

قوله تعالى : ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴾ [الإخلاص : ٣] .

ذكرها في اللام [1] ؛ لَّما أَنْ تكلَّم على ﴿ لَمْ ﴾ وأنّها لنفي المضارع وقلبه ماضيًا ، فذكر الآية ، وتقدّم ما فيه مرارًا .

وصلى الله على سيِّدنا ومولانا محمَّدٍ وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليمًا .

❁❁❁

---

(١) المغني (١/٣٠٦) .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صلى الله على سيِّدنا محمَّد وعلى آله وصحبه وسَلَّمَ تسليمًا

سورة الفلق

قال الفقير إلى ربّه : ذكر الشَّيخ في هذه السورة :

قوله تعالى : ﴿ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ ﴾ [الفلق : ٢] .

في المثال الأَوَّل في الجهة الثَّانية [١] ؛ لَمَّا أَنْ تكلَّم على آية النَّجم ، قال بعد ذلك : وأَمَّا قراءة عمرو بن فائد ﴿ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ ﴾ بتنوين شرّ ، فلمَّا أبدل من شرّ ، بتقدير مضاف ، أي من شرّ شرّ ما خلقَ ، وحذف الثّاني لدلالة الأَوَّل .

قُلْتُ : قال الدَّماميني [٢] : ويحتمل أن تكون (ما) هذه الإبهاميّة ، وهي الَّتي إذا دخلت زادت النّكرة إبهامًا ، وخلق صفة ، والعائد محذوف / .

قُلْتُ : والتَّأويل في هذا القراءة متعيّن .... [٣]

[وهذه آخر آية رأيت من هذه السورة الكريمة ، أعاد الله علينا بركاها بمنّه وفضله ، وصلّى الله على سيِّدنا محمَّدٍ ، وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليمًا] [٤] .

❁❁❁

(١) المغني (٦١٩/٢) .

(٢) تحفة الغريب (٢١٨/ب) .

(٣) طمس بمقدار نصف سطر بسبب التَّرميم الَّذي لحق بالمخطوط .

(٤) ما بين المعقوفين مطموس ، وكتبته محاكيًا نهاية السّور السَّابقة .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صلى الله على سيِّدنا محمَّد وعلى آله وصحبه وسَلَّمَ تسليمًا

سورة النَّاس

قال الفقير إلى ربّه : ذكر الشَّيخ من هذه السورة الكريمة :

قوله تعالى : ﴿ مَلِكِ النَّاسِ ﴾ الآية [النَّاس : ٢] .

ذكرها في الجهة السَّادسة من النّوع الأَوَّل [١] ؛ لَمَّا أَنْ ذكر أَنَّهُم يشترطون الجمود لعطف البيان ، قال : ومن الوهم قول الزَّمخشريّ في ﴿ مَلِكِ النَّاسِ ﴾ أَنَّهُما عطف بيان ، والصَّواب أَنَّهُما نعتان ، وقد يجاب بأنّهما يجريان مجرى الجوامد ؛ إذ يستعملان غير جاريين على موصوف ، وتجري عليهما الصِّفَات ، نحو (إله واحد ، ملك عظيم) .

قُلتُ : وقول الشَّيخ : (وقد يجاب .....) إلخ .

قد يقال فيه : إِنَّ هذا يمنع الصِّفة ؛ لأنّها إن صحّ عطف البيان ، فمن لازمه الجمود ، فتمتنع الصِّفة ، وإن صحّ الصِّفة منع جوابه ، فإن قُلْتَ : كأنَّ الشَّيخ سكت عن قول الزَّمخشريّ عطف بيان ، وهذا ظاهر في جواز التعدّد ، فهل سكوته عن ذلك يدلّ على الجواز ؟

قُلتُ : ما تردّد فيه المُعْرِب [٢] هنا لا يظهر ؛ لعموم قولهم : هو في الجوامد بمنزلة النّعت

---

(١) المغني (٢/٦٥٣) .

(٢) الدرّ المصون (٦/٥٩٣) .

في المشتقّ ، وأظنّ أنَّ الشَّيخ في غير هذا الموضع تردّد في ذلك ، وقد مرّ التَّفتازاني [1] على أنَّ عطف البيان يكون للمدح كالنّعت متمسِّكًا هو بما وقع للزَّمخشريّ في قوله : ﴿ جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ ﴾ [المائدة : ٩٧] ، انظره .

وانظر ما يتعلّق بـــ (ملك) في الفاتحة [2] ، وقد تمّ مقصدنا ، وتمّ مرادنا ، والحمد لله ، ورحم الله من رأى عيبًا فستره ، أو خللاً فجبره ، وقد حذفت كلامًا يتعلّق بالبيان في كثير من المواضع من كلام من لم يتعرّض للتَّفسير ، وحذفت من كلام الشَّيخ في غير هذا الكتاب خوف السآمة ، وبالحمد لله ابتدأت ، وبه ختمت ، وصلَّى الله على سيِّدنا محمَّد ، وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليمًا ، وقد كنت وعدت بإلحاق ما قيّدت في كلمة لو بآخر الكتاب ، ليسهل على النَّاظر في كثير من الآي تلخيص البحث فيه لانتثاره ، والله الموفّق ، وصلَّى الله على سيِّدنا محمَّد ، وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليمًا .

❁❁❁

كمل نسخ هذا الكتاب المبارك بحمد الله وحسن عونه وتوفيقه الشَّامل ، وبمنّه في ضحى يوم الاثنين ثامن عشر من شهر القعدة في عام سبعة وتسعين وتسعمائة ، على يد العبد الفقير إلى الله تعالى محمَّد بن إبراهيم بن يوسف بن أحمد الأنصاري الأندلسي أصلحه الله ، وتاب عليه ، وغفر له ولوالديه ولمؤلّفه وقارئه ، ولجميع المسلمين ولأساتذته ومفيديه ، ومستفيديه ، ولجميع المسلمين . آمين .

وصلى الله على سيِّدنا ومولانا محمَّدٍ خاتم النَّبيين والمرسلين ، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين .

❁❁❁

---

(١) المطوّل (ص ٢٤٣) .

(٢) الجمع الغريب (١/٥١ ـــ ٦١) .

الخاتمة

انتهيت من هذا العمل بجزأيه ؛ الدِّراسة والتَّحقيق ، فكان كالتَّالي :

عنوان البحث / الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللَّبيب ، لأبي عبد الله محمَّد بن القاسم الرَّصَّاع ت ٨٩٤ هـ . تحقيق ودراسة ، من أَوَّل سورة فاطر إلى آخر الكتاب .

جاء البحث في قسمين :

القسم الأَوَّل : قسم الدِّراسة ؛ سبقه مقدّمة بيّنت فيها أسباب اختيار الموضوع ، واشتمل القسم الأَوَّل على فصلين :

الفصل الأَوَّل في المؤلِّف ، وفيه مبحثان ؛ مبحث في عصره ، واشتمل على الحياة السِّياسيّة والاجتماعيّة والعلميّة ، والمبحث الثّاني وتضمّن عرضًا موجزًا للدِّراسات السَّابقة عن المؤلِّف ، ثُمَّ عرّفت بالمؤلِّف ونسبه وكنيته ، ومولده ونشأته ، وأبرز شيوخه ، وأعماله ، ومذهبه النحوي ، ووفاته ، وتلاميذه وكتبه ، وصفاته ، وأقوال العلماء فيه .

أمَّا الفصل الثّاني فجاء في الكتاب ؛ مصادره ، وأثر معارفه في ترجيحاته النحوية ، ومنهجه في التَّأليف .

أمَّا القسم الثّاني فهو في النَّصّ المحقّق .

وخرجت بعد هذا الجهد بعدّة نتائج ، منها :

١ ـــ أَنَّ أبا عبد الله الرَّصَّاع صاحب قامة علميَّة عالية ، تتميّز بسعة العلم ، ودقّته ، والَّذي ظهر جليًّا في ترجيحاته وقبل ذلك في تعليلاته ونقاشه .

٢ ـــ كتاب الجمع الغريب كتاب غزير الفوائد ، نحوي دقيق ، فريد .

٣ ـــ أَنَّ في هذا الكتاب مسائل خلافيّة تحتاج مزيد بحث ودراسة .

٤ ـــ أنَّ كتاب الجمع الغريب عرّفنا بعلماء كبار كانت لهم آراء ونقاشات ، تنبي عن منزلتهم الرّفيعة .

٥ ـــ أنَّ في هذا الكتاب آراء وأقوال لعلماء لم ترد في آثارهم المطبوعة الَّتي بين أيدينا اليوم .

٦ ـــ عرَّفنا أبو عبد الله الرَّصَّاع بثقافته الواسعة ، وحضوره الذّهنيّ من خلال كتابه على أسماء كتب لم تر النّور بعد ، ونقل عنها .

٧ ـــ تضمّن القسم الأَوَّل من الدِّراسة إضافات على الدِّراسات السّابقة ، تتلخّص في :

- اجتهدت في الكتابة عن عصر المؤلِّف ؛ الحياة السِّياسيّة والاجتماعيّة والعلميّة .
- اجتهدت في تحديد زمن ميلاد أبي عبد الله الرَّصَّاع .
- كتبت عن أثر معارفه في ترجيحاته النحوية .
- عرَّفتُ بآثار الرَّصَّاع تعريفًا دقيقًا بأسمائها ، وأماكنها ، من خلال وقوفي على آثاره في مكتبات تونس .

فالحمد الله الّذي بنعمته تتمّ الصَّالحات ، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين ، وصلَّى الله وسلَّم على سيِّدنا محمَّد وعلى آله وصحبه وسلّم .

❁❁❁

الفهارس

وتشتمل على :

فهرس الآيات القرآنيّة الكريمة

فهرس القراءات القرآنيّة

فهرس الأحاديث الشريفة والآثار

فهرس أبيات الشّاطبيّة في القراءات للشّاطبي

فهرس أبيات ألفيّة ابن مالك

فهرس الأبيات والأرجاز

فهرس أنصاف الأبيات

فهرس الأعلام

فهرس الأعلام المترجمين

فهرس المصادر والمراجع

فهرس الموضوعات

فهرس الآيات القرآنيّة الكريمة

﴿ ءَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ ﴾ [الواقعة : ٥٩] .... ٢١٨ ، ٢٥٨

﴿ أَئِفْكًا ءَالِهَةً ﴾ الآية [الصَّافَّات : ٨٦] ٨٩

﴿ أَئِنْ ذُكِّرْتُمْ ﴾ [يس : ١٩] ٦٧

﴿ أَئِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ﴾ الآية [الصَّافَّات : ١٦] ٨٦

﴿ أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا ﴾ [التَّغابن : ٦] .... ٢١٨ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩

﴿ أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ ﴾ [الصَّافَّات : ٩٥] ٨٩

﴿ أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي ﴾ [ص : ٣٢] ١٠٦

﴿ أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ ﴾ الآية [المنافقون : ١٠] ٢٥٣

﴿ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ ﴾ [المطفّفين : ٢] ٣٣٤

﴿ إِذَا تَلاهَا ﴾ [الشَّمس : ٢] ٣٦٠

﴿ إِذَا تَنَاجَيْتُمْ ﴾ [المجادلة : ٩] ٢٣٤

﴿ إِذَا تَنَفَّسَ ﴾ ٣٢٨

﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ ﴾ [الانشقاق : ١] .... ٣٣٧ ، ٣٣٨ ، ٣٧١

﴿ إِذَا عَسْعَسَ ﴾ [التَّكوير : ١٧] ٣٢٨

﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ ﴾ [المائدة : ٦] ١٩٦

﴿ إِذَا نَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ ﴾ [المجادلة : ١٢] ٢٣٤

﴿ إِذَا نُودِيَ لِلصَّلاةِ ﴾ [الجمعة : ٩] ٢٤٩

﴿ إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ ﴾ الآية [الواقعة : ١] ٢١٤

﴿ أَذْهَبْتُمْ ﴾ [الأحقاف : ١٩] ١٥٩

﴿ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الأَرْضِ ﴾ [فاطر : ٤٠] ٦٣

﴿ أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وُجْدِكُمْ ﴾ [الطَّلاق : ٦] ٢٦٤

﴿ أَفَأَنْتَ تُنْقِذُ مَنْ فِي النَّارِ ﴾ [الزُّمَر : ١٩] .... ١٢٣ ، ١٢٤

﴿ أَفَسِحْرٌ هَذَا ﴾ [الطُّور : ١٥] ١٩٣

﴿ أَفَعَيِينَا بِالْخَلْقِ الأَوَّلِ ﴾ [ق : ١٥] ١٨٤

﴿ أَفَلا تُبْصِرُونَ * أَمْ أَنَا خَيْرٌ ﴾ [الزُّخرف : ٥١ ــ ٥٢] ١٣٣

﴿ أَفَلا يَنْظُرُونَ إِلَى الإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ﴾ الآية [الغاشية : ١٧] ٣٥١

﴿ أَفَمَا نَحْنُ بِمَيِّتِينَ ﴾ [الصَّافَّات : ٥٨] ٨٩

﴿ أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ ﴾ الآية [فاطر : ٨] .... ٥٢ ، ٥٣

﴿ أَفَمَنْ كَانَ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّهِ ﴾ [محمَّد : ١٤] ١٦٥

﴿ أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ ﴾ [الرَّعد : ٣٣] .... ١١٧ ، ١٢٦

﴿ أَفَمَنْ يَتَّقِي بِوَجْهِهِ ﴾ الآية [الزُّمَر : ٢٤] ١٢٦

﴿ أَفَمَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ ﴾ الآية [فُصِّلت : ٤٠] ١١٧

﴿ إِلا أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ ﴾ [الأنعام : ٣٨] ١٨٩

﴿ إِلا قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ ﴾ [الذَّاريات : ٥٢] ١٩٢

﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ ﴾ [البقرة : ١٠٦] .... ١٢٦ ، ٣٧٥

﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ ﴾ [الشَّرح : ١] .... ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، ٣٧٦ ، ٤٠٢

﴿ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ ﴾ الآية [المُلك : ٨] ٢٦٨

﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ ﴾ الآية [الحديد : ١٦] ٢٢٨

﴿ أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا ﴾ الآية [الضُّحى : ٦] ٣٧٢

﴿ أَلَمْ يَجْعَلْ كَيْدَهُمْ فِي تَضْلِيلٍ ﴾ [الفيل : ٢] ٤٠١

﴿ أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ ﴾ [يس : ٣١] ٦٩

﴿ أَلْهَاكُمُ التَّكَاثُرُ ﴾ [التَّكاثر : ١] .... ٣٩٢ ، ٣٩٤

﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ ﴾ [التِّين : ٨] ٣٧٩

﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ﴾ الآية [الزُّمَر : ٣٦] ١٢٦

﴿ أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ ﴾ [القيامة : ٤٠] ٣٠٤

﴿ أَمْ لَكُمْ أَيْمَانٌ عَلَيْنَا بَالِغَةٌ ﴾ الآية [القلم : ٣٩] ٢٧٦

﴿ أَمْ لَكُمْ كِتَابٌ ﴾ الآية [القلم : ٣٧] ٢٧٥

﴿ أَمْ مَنْ هُوَ قَانِتٌ ءَانَاءَ اللَّيْلِ ﴾ [الزُّمَر : ٩] ١١٧

﴿ أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ ﴾ [الواقعة : ٥٩] .... ٢١٨ ، ٢٥٨

﴿ أَمْ يَحْسَبُونَ ﴾ الآية [الزُّخرف : ٨٠] ١٣٧

﴿ أَمَّنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ ﴾ الآية [النَّمل : ٦٠] ٥٣

﴿ أَمَّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ جُنْدٌ لَكُمْ ﴾ الآية [المُلك : ٢٠] ٢٦٨

﴿ أَنْ أَدُّوا إِلَيَّ عِبَادَ اللَّهِ ﴾ الآية [الدُّخان : ١٨] ١٤٢

﴿ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا ﴾ [المُلك : ٣٠] .... ٢٦٩ ، ٢٧٠

﴿ إِنْ أُمَّهَاتُهُمْ إِلا اللائِي وَلَدْنَهُمْ ﴾ [المجادلة : ٢] ٢٣٣

﴿ إِنَّ الإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ﴾ [العصر : ٢] ٣٩٧

﴿ إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾ [البيِّنة : ٧] ٣٨٦

﴿ إنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ ﴾ الآية [الفتح : ١٠] ١٦٩
﴿ إنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ ﴾ [الزُّمَر : ٣] ١١٦
﴿ أنِ امْشُوا وَاصْبِرُوا ﴾ [ص : ٦] ١٠٤
﴿ إنْ تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ ﴾ الآية [الأعراف : ١٧٦] .... ٩١ ، ١٦٧
﴿ إنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ ﴾ [البقرة : ١٨٠] ١٤٧
﴿ إنَّ ذَلِكَ لَحَقٌّ ﴾ [ص : ٦٤] .... ٩٩ ، ١٠٠ ، ١١١
﴿ أنْ رَآهُ اسْتَغْنَى ﴾ [العلق : ٧] ٣٨٢
﴿ إنَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَخَبِيرٌ ﴾ [العاديات : ١١] ٣٩٠
﴿ إنَّ شَانِئَكَ هُوَ الأَبْتَرُ ﴾ [الكوثر : ٣] ٤٠٧
﴿ إنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ ﴾ ١٨٦
﴿ إنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ لآيَاتٍ ﴾ [الجاثية : ٣] .... ١٤٣ ، ١٤٤
﴿ إنِ الْكَافِرُونَ ﴾ [المُلك : ٢٠] ٢٦٩
﴿ إنْ كُلٌّ إلا كَذَّبَ الرُّسُلَ ﴾ [ص : ١٤] .... ٩٩ ، ١٠٠
﴿ إنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ [الطَّارق : ٤] ٣٤٣
﴿ إنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ ١٧٢
﴿ إنْ نَظُنُّ إلا ظَنًّا ﴾ [الجاثية : ٣٢] ١٥٤
﴿ إنْ نَفَعَتِ الذِّكْرَى ﴾ [الأعلى : ٩] .... ١٧٢ ، ٣٤٨
﴿ إنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾ [طه : ٦٣] ٣٧٠
﴿ أنْ يَأْكُلَ ﴾ [الحجرات : ١٢] ١٨٠
﴿ أنْ يَاإبْرَاهِيمُ * قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا ﴾ [الصَّافَّات : ١٠٤ ــ ١٠٥] ٩٢

﴿ أَنْ يُصلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا ﴾ الآية [النِّساء : ١٢٨] ٢٨٧
﴿ أَنْ يُصِيبَكُمْ مِثْلُ مَا أَصَابَ ﴾ [هود : ٨٩] ١٨٩
﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ﴾ [القدر : ١] ٣٨٤
﴿ إِنَّا خَلَقْنَا الإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ ﴾ [الإنسان : ٢] ٣٠٧
﴿ أَنَا خَيْرٌ ﴾ .... ١٣٣ ، ١٣٤
﴿ إِنَّا زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا ﴾ [الصَّافَّات : ٦] ٨٠
﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ [القمر : ٤٩] .... ٢٠٥ ، ٢٠٦
﴿ إِنَّا لَذَائِقُونَ ﴾ [الصَّافات : ٣١] ٢٧٥
﴿ إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴾ [يس : ٧٦] ٧٥
﴿ إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾ [الإنسان : ٣] ٣١٠
﴿ إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا ﴾ الآية [ص : ٤٤] ١٠٥
﴿ إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴾ [يس : ٣] .... ١٠٠ ، ٩٩
﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ ﴾ الآية [فاطر : ٢٨] ٥٦
﴿ إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ ﴾ [الطَّارق : ٨] ٣٤٤
﴿ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ ﴾ [الذَّاريات : ٢٣] ١٨٩
﴿ إِنَّهُ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ ﴾ [الواقعة : ٧٧] ٢٢١
﴿ إِنَّهُ هُوَ يُبْدِئُ وَيُعِيدُ ﴾ [البروج : ١٣] .... ٥٤ ، ٣٤١ ، ٣٤٢
﴿ إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ ﴾ ١٠٦
﴿ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّي سَيَهْدِينِ ﴾ ٩٠
﴿ إِنِّي لا يَخَافُ لَدَيَّ الْمُرْسَلُونَ ﴾ [النَّمل : ١٠] ٤١١

﴿ إنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى ﴾ الآية [آل عمران : ٣٦] ٢٢١
﴿ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ ﴾ الآية [النُّور : ٣١] ٥٦
﴿ أَوْ يُسْلِمُونَ ﴾ ١٧٠
﴿ أولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا ﴾ [الحديد : ١٠] ٢٢٦
﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ قَادِرٌ ﴾ [الإسراء : ٩٩] ١٦١
﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ ﴾ الآية [الأحقاف : ٣٣] ١٦١
﴿ أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا ﴾ الآية [السَّجدة : ٢٦] ٧٠
﴿ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ ﴾ [الحجرات : ١٢] ١٧٧
﴿ أَيَحْسَبُ الإِنْسَانُ أَلَّنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ ﴾ الآية [القيامة : ٣] ٣٠٢
﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ ﴾ [النِّساء : ٧٨] ٣٠١
﴿ أَيُّهَا الثَّقَلان ﴾ [الرَّحمن : ٣١] ٢١١
﴿ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ ﴾ الآية [يس : ٢٠] ٦٧
﴿ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ ﴾ [البقرة : ٦٠] ١٧٨
﴿ اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ ﴾ [القمر : ١] ٢٠٣
﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴾ [العلق : ١] ٣٨١
﴿ الَّذِي خَلَقَ * خَلَقَ الإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ﴾ [العلق : ١ ـ ٢] ٣٨١
﴿ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ ﴾ [القصص : ٢٣] ١٢٣
﴿ بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ ﴾ [الواقعة : ١٨] ٢١٧
﴿ بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا ﴾ الآية [الزَّلزلة : ٥] ٣٨٨
﴿ بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ ﴾ الآية [الجمعة : ٥] ٢٤٩

﴿ بِاسْمِ رَبِّكَ ﴾ ٣٨١

﴿ بِالْخُنَّسِ ﴾ ٣٢٨

﴿ بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا ﴾ [آل عمران : ٨] .... ١٢٩ ، ١٣١

﴿ بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ ﴾ [الزُّمَر : ٦٦] ١٧٩

﴿ بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ﴾ [الأعلى : ١٦] ٣٤٩

﴿ بَلْ عَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ ﴾ [ق : ٢] .... ١٨٢ ، ١٨٣

﴿ بَلْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ ﴾ [ق : ٥] ١٨٣

﴿ بَلْ لَمَّا يَذُوقُوا ﴾ [ص : ٨] ١٠٥

﴿ بَلاغٌ ﴾ [الأحقاف : ٣٥] ١٦١

﴿ بِمَا أَغْوَيْتَنِي ﴾ [الحجر : ٣٩] ٦٨

﴿ بِمَا غَفَرَ لِي ﴾ [يس : ٢٧] ٦٧

﴿ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴾ [البقرة : ١٠] ٣٢٦

﴿ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ ﴾ [ص : ٢٦] ١٠٥

﴿ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ ﴾ الآية [المزَّمِّل : ٢٠] ٢٨٨

﴿ تَدْرُسُونَ ﴾ الآية [القلم : ٣٧] ٢٧٥

﴿ تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا ﴾ [الأحقاف : ٢٥] .... ١٥٩ ، ١٩٢

﴿ تَرْجِعُونَهَا ﴾ [الواقعة : ٨٦] ٢٢٢

﴿ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ ﴾ [الفتح : ١٦] ١٦٩

﴿ ثَلاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ ﴾ الآية [البقرة : ١٩٦] ٥٠

﴿ ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا ﴾ [المؤمنون : ٤٤] ٨٣

﴿ ثُمَّ إنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ * كَلاَّ ﴾ [القيامة : ١٩ ــ ٢٠] ٣٠٣
﴿ ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى ﴾ [النَّجم : ٨] ١٩٩
﴿ ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ ﴾ الآية [الحاقَّة : ٣٢] ٢٧٨
﴿ ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ [البلد : ١٧] ٣٥٨
﴿ ثُمَّ يَعُودُونَ ﴾ الآية [المجادلة : ٣] ٢٣٣
﴿ ثُمَّ يُقَالُ ﴾ الآية [المطفّفين : ١٧] ٣٣٥
﴿ ثَيِّبَاتٍ وَأَبْكَارًا ﴾ [التَّحريم : ٥] ..... ٢٦٥ ، ٢٦٦
﴿ جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ ﴾ [المائدة : ٩٧] ٤١٨
﴿ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا ﴾ [الواقعة : ٧٠] ٢٢٠
﴿ جَنَّاتِ عَدْنٍ الَّتِي وَعَدَ الرَّحْمَنُ عِبَادَهُ ﴾ [مريم : ٦١] ..... ١٠٧ ، ١٠٩
﴿ جَنَّاتِ عَدْنٍ مُفَتَّحَةً لَهُمُ الأَبْوَابُ ﴾ ١٠٧
﴿ الْحَاقَّةُ * مَا الْحَاقَّةُ ﴾ [الحاقَّة : ١ ــ ٢] ٢٧٧
﴿ حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا ﴾ الآية [الزّمر : ٧١] ٩٢
﴿ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴾ [القدر : ٥] ٣٨٤
﴿ حَتَّى يَرَوُا الْعَذَابَ الأَلِيمَ ﴾ [الشعراء : ٢٠١] ١٩٤
﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ ﴾ [البقرة : ١٩٧] ٢١٠
﴿ حِكْمَةٌ بَالِغَةٌ ﴾ [القمر : ٥] ٢٠٣
﴿ حَمَلَتْهُ ﴾ الآية [الأحقاف : ١٥] ١٥٧
﴿ حُورٌ مَقْصُورَاتٌ ﴾ [الرَّحمن : ٧٢] ٢١٢
﴿ خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ ﴾ [القمر : ٧] ٢٠٣

﴿ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ ﴾ [الزُّخرف : ٩] ١٣٩

﴿ خَيْرًا مِنْكُنَّ ﴾ ٢٦٦

﴿ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ ﴾ الآية [فاطر : ٣٢] ٥٦

﴿ ذِي الذِّكْرِ ﴾ [ص : ١] ٩٩

﴿ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ ﴾ الآية [نوح : ٢٨] ٢٨٣

﴿ الرَّحْمَنُ * عَلَّمَ الْقُرْءَانَ * خَلَقَ الإِنْسَانَ * عَلَّمَهُ الْبَيَانَ ﴾ [الرَّحمن : ١ ــ ٤] ٢٠٩

﴿ زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ الآية [التَّغابن : ٧] ٢٥٩

﴿ سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الأَعْلَى ﴾ [الأعلى : ١] .... ٣٤٦ ، ٣٤٧

﴿ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا ﴾ [الحاقَّة : ٧] ٢٧٧

﴿ سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ ﴾ [النَّحل : ٨١] ٣٤٨

﴿ سِرَّهُمْ ﴾ [الزُّخرف : ٨٠] ١٤٠

﴿ سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾ الآية [البقرة : ٢١١] ٧٠

﴿ سَلاسِلَ وَأَغْلالاً وَسَعِيرًا ﴾ [الإنسان : ٤] .... ٣٥٥ ، ٣١٢

﴿ سَلامٌ عَلَى إِلْ يَاسِينَ ﴾ [الصَّافَّات : ١٣٠] ٩٣

﴿ سَلامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ ﴾ ١٩١

﴿ سَلامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴾ [القدر : ٥] ٣٨٤

﴿ سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا الأُولَى ﴾ [طه : ٢١] ٧٤

﴿ سَوَاءِ الْجَحِيمِ ﴾ [الصَّافَّات : ٥٥] ٨٩

﴿ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلا نَعْبُدَ إِلا اللَّهَ ﴾ [آل عمران : ٦٤] ١٥١

﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ﴾ الآية [المنافقون : ٦] ٢٥٢

﴿ سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ ﴾ [غافر : ٦٠] .... ٩٠ ، ٣١٠

﴿ شَانِئَكَ ﴾ ٤٠٧

﴿ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ ﴾ [الرَّحمن : ٥] ٢١٠

﴿ ص وَالْقُرْءَانِ ﴾ الآية [ص : ١] .... ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠١

﴿ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ [الفاتحة : ٧] ٦٣

﴿ ضِيزَى ﴾ ١١٩

﴿ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ ﴾ [محمَّد : ٢١] ١٦٦

﴿ عَظِيمٌ ﴾ [الواقعة : ٧٦] ٢٢٠

﴿ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى ﴾ [المزَّمِّل : ٢٠] ٢٨٨

﴿ عَلَى الْكَافِرِينَ غَيْرُ يَسِيرٍ ﴾ [المدَّثِّر : ١٠] ٢٩٤

﴿ عَلَى اللَّهِ شَطَطًا ﴾ [الجنّ : ٤] ٢٨٥

﴿ عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ ﴾ [المدَّثِّر : ٣٠] .... ٢٩٥ ، ٢٩٦

﴿ عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ * عَنِ النَّبَإِ الْعَظِيمِ ﴾ [النَّبأ : ١ ــ ٢] ٣٢٥

﴿ عَنِ الْهَوَى ﴾ [النَّجم : ٣] ١٩٨

﴿ عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى * عِنْدَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَى ﴾ [النَّجم : ١٤ ــ ١٥] ٢٠١

﴿ الْعِهْنِ ﴾ ١١٩

﴿ عَيْنًا فِيهَا تُسَمَّى سَلْسَبِيلاً ﴾ [الإنسان : ١٨] ٣١٣

﴿ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ ﴾ الآية [يونس : ٧١] ٢٣٦

﴿ فَأَخَذْنَاهُمْ أَخْذَ عَزِيزٍ مُقْتَدِرٍ ﴾ [القمر : ٤٢] ٢٠٥

﴿ فَإِذَا انْشَقَّتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ وَرْدَةً كَالدِّهَانِ ﴾ [الرَّحمن : ٣٧] .... ٢١١ ، ٢١٢

﴿ فَإِذَا نُقِرَ فِي النَّاقُورِ * فَذَلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ ﴾ [المُدَّثِّر : ٨ ـ ٩] ٢٩١

﴿ فَإِذَا هُمْ خَامِدُونَ ﴾ [يس : ٢٩] ٦٩

﴿ فَأَصَّدَّقَ ﴾ ٢٥٤

﴿ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا ﴾ [الشَّمس : ٨] ٣٦١

﴿ فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ ﴾ [الواقعة : ٨٨] ٢٢٤

﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ ﴾ [آل عمران : ١٠٦] ١٥٣

﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى ﴾ الآية [اللَّيل : ٥] ٣٦٥

﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلا تَقْهَرْ ﴾ [الضُّحى : ٩] ٣٧٢

﴿ فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ ﴾ [فاطر : ٨] .... ٥٢ ، ٥٣

﴿ فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ﴾ [الشَّرح : ٥] ٣٧٥

﴿ فَأَنْذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّى ﴾ [اللَّيل : ١٤] ٣٦٦

﴿ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَنْ نَفْسِهِ ﴾ [محمَّد : ٣٨] ١٦٧

﴿ فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ ﴾ [التَّكوير : ٢٦] ٣٢٩

﴿ فَاتَّبِعُوا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾ [آل عمران : ٩٥] ٢٤٨

﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾ [التَّغابن : ١٦] ٢٦٠

﴿ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ ﴾ [البقرة : ١٤٨] ٧٥

﴿ فَاسْتَبَقُوا الصِّرَاطَ ﴾ [يس : ٦٦] ٧٤

﴿ فَاسْتَفْتِهِمْ أَهُمْ ﴾ الآية [الصَّافَّات : ١١] ٩٦

﴿ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ﴾ [المائدة : ٦] ٢٤٥

﴿ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ ﴾ ١١٣

﴿ فَالزَّاجِرَاتِ زَجْرًا ﴾ [الصَّافَّات : ٢] ٧٧

﴿ فَبِأَيِّ ءَالاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَان ﴾ [الرَّحمن : ٣٨] ٢١٢

﴿ فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُون ﴾ [المرسلات : ٥٠] ٣٢٤

﴿ فَبَايِعْهُنَّ ﴾ [الممتحنة : ١٢] ٢٣٩

﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ ﴾ [آل عمران : ١٥٩] .... ٣٠١ ، ٣٣٩

﴿ فَتُصْبِحُ الأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾ [الحجّ : ٦٣] ٣٧٣

﴿ فَتَعْسًا لَهُمْ ﴾ [محمَّد : ٨] ٢٩٦

﴿ فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَى ﴾ [الأعلى : ٥] .... ٢١٢ ، ٣٤٨

﴿ فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ ﴾ [الفيل : ٥] .... ٤٠٢ ، ٤٠٣

﴿ فَحَقَّ عَلَيْنَا قَوْلُ رَبِّنَا إِنَّا لَذَائِقُون ﴾ [الصَّافَّات : ٣١] .... ٨٦ ، ٨٧

﴿ فَدَعَا رَبَّهُ ﴾ الآية [القمر : ١٠] ٢٠٤

﴿ فَذَكِّرْ ﴾ [الغاشية : ٢١] ٣٥٣

﴿ فَذَكِّرْ إِنْ نَفَعَتِ الذِّكْرَى ﴾ [الأعلى : ٩] .... ١٦٠ ، ٣٤٨

﴿ فَذَلِكَ الَّذِي يَدُعُّ الْيَتِيم ﴾ [الماعون : ٢] ٤٠٥

﴿ فَذَلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ * عَلَى الْكَافِرِينَ غَيْرُ يَسِيرٍ ﴾ [المُدَّثِّر : ٩ ــ ١٠] ٢٩٤

﴿ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا ﴾ [آل عمران : ٦] ١٥٣

﴿ فَرَاغَ إِلَى أَهْلِهِ ﴾ الآية [الذَّاريات : ٢٦] ١٩١

﴿ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ ﴾ [النَّصر : ٣] ٤٠٩

﴿ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ﴾ [البقرة : ٢٦٠] ٣٨٢

﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ ﴾ [الكوثر : ٢] ٤٠٦

﴿ فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ ﴾ [ص : ٣٣] ١٠٥

﴿ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ ﴾ [الطَّلاق : ١] ٢٦١

﴿ فُطُورٍ ﴾ [المُلك : ٣] ٢٦٨

﴿ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ ﴾ [هود : ١٠٧ ، البروج : ١٦] ٢٩٦

﴿ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ ﴾ [البروج : ١٦] ٣٤٢

﴿ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي ﴾ الآية [الحجرات : ٩] ١٧٧

﴿ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى ﴾ [النَّجم : ٩] ١٩٩

﴿ فَكَيْفَ تَتَّقُونَ إِنْ كَفَرْتُمْ يَوْمًا ﴾ الآية [المزَّمِّل : ١٧] ٢٨٧ ، ٢٨٨

﴿ فَلا أُقْسِمُ بِالْخُنَّسِ ﴾ الآية [التَّكوير : ١٥] ٣٢٧ ، ٣٦٠

﴿ فَلا أُقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ ﴾ [المعارج : ٤٠] ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٣٠١

﴿ فَلا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ ﴾ [الواقعة : ٧٥] ١١٣ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٣٠٠ ، ٣٠١

﴿ فَلا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ ﴾ [البلد : ١١] ٣٥٧

﴿ فَلا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَاتٍ ﴾ [فاطر : ٨] ٥٢ ، ٥٣

﴿ فَلا صَدَّقَ وَلا صَلَّى ﴾ [القيامة : ٣١] ٣٠٤

﴿ فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ﴾ [النِّساء : ٦٤] ٣٠٠

﴿ فَلَمَّا أَسْلَمَا ﴾ الآية [الصَّافَّات : ١٠٣] ٩٢

﴿ فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ ﴾ الآية [الصَّافَّات : ١٠٢] ٩١

﴿ فَلَوْلا إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا ﴾ [الأنعام : ٤٣] ٢٢٢

﴿ فَلَوْلا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلْقُومَ ﴾ [الواقعة : ٨٣] ٢٢٢

﴿ فَلَوْلا إِنْ كُنْتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ * تَرْجِعُونَهَا ﴾ [الواقعة : ٨٦ ــ ٨٧] ٢٢٢

﴿ فَلَوْلا تَذَكَّرُونَ ﴾ [الواقعة : ٦٢] ٢١٩

﴿ فَلَوْلا نَصَرَهُمُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا ﴾ الآية [الأحقاف : ٢٨] ١٦٠

﴿ فَمَا أَغْنَى عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ ﴾ [الأحقاف : ٢٦] ٣٦٥

﴿ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إلا أَنْ قَالُوا ﴾ [العنكبوت : ٢٤] ١٤٩

﴿ فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ ﴾ [المدَّثِّر : ٤٩] ٢٩٧

﴿ فَمَتَّعْنَاهُمْ ﴾ [الصَّافَّات : ١٤٨] ٩٧

﴿ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ ﴾ الآية [المجادلة : ٤] ٢٣٤

﴿ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ ﴾ [المائدة : ٩١] ٢٤٤

﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ ﴾ الآية [محمَّد : ٢٢] ١٦٦

﴿ فَهَلْ يَنْظُرُونَ إلا السَّاعَةَ ﴾ [محمَّد : ١٨] ١٦٦

﴿ فَهَلْ يُهْلَكُ ﴾ الآية [الأحقاف : ٣٥] ١٦١

﴿ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ﴾ الآية [البقرة : ٧٤] ١٩٩

﴿ فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ الآية [ص : ٢٧] .... ١٠٦ ، ١٢٥

﴿ فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ ﴾ الآية [الزُّمَر : ٢٢] .... ١٠٦ ، ١٢٥

﴿ فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ ﴾ [الانفطار : ٨] ٣٣٠

﴿ فَيَعْتَذِرُونَ ﴾ ٣٢٢

﴿ فِيهِ ءَايَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ ﴾ [آل عمران : ٩٧] ٢٦٤

﴿ فِيهِنَّ خَيْرَاتٌ حِسَانٌ ﴾ [الرَّحمن : ٧٠] ٢١٢

﴿ فَيَوْمَئِذٍ لا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلا جَانٌّ ﴾ [الرَّحمن : ٣٩] .... ٢١٢ ، ٣٢٠ ، ٣٢٢

﴿ ق وَالْقُرْءَانِ الْمَجِيدِ ﴾ [ق : ١] .... ١٠٠ ، ١٨٢ ، ٣٦٢

﴿ قَادِرِينَ ﴾ [القيامة : ٤] ٣٠٢
﴿ الْقَارِعَةُ ﴾ [القارعة : ١] ٣٩٢
﴿ قَالَ سَلامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ ﴾ [الذَّاريات : ٢٥] ١٩٠
﴿ قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ ﴾ [ص : ٨٤] ١١٣
﴿ قَالَتْ مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا ﴾ [التَّحريم : ٣] ٢٦٥
﴿ قُتِلَ أَصْحَابُ الأُخْدُودِ ﴾ الآية [البروج : ٤] ٣٤١
﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا ﴾ [الشّمس : ٩] .... ١٨٢ ، ٣٦١
﴿ قَدْ سَمِعَ اللَّهُ ﴾ الآية [المجادلة : ١] ٢٣٢
﴿ قَدْ عَلِمْنَا ﴾ [ق : ٤] ١٨٢
﴿ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا ﴾ [الزُّمَر : ٢٨] ١٢٦
﴿ قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ بَغْتَةً أَوْ جَهْرَةً ﴾ الآية [الأنعام : ٤٧] ١٥٧
﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كَانَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ﴾ الآية [الأحقاف : ١٠] ١٥٦
﴿ قُلْ إِنْ أَدْرِي ﴾ [الجنّ : ٢٥] ٢٨٦
﴿ قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ ﴾ الآية [الزُّخرف : ٨١] ١٣٧
﴿ قُلِ اللَّهُ يُنَجِّيكُمْ ﴾ [الأنعام : ٦٤] ١٤٠
﴿ قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ ﴾ الآية [الزُّمَر : ٤٦] ١٢٧
﴿ قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلا ﴾ [الزُّمَر : ٨] .... ١١٧ ، ١١٩
﴿ قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الإِنْسُ وَالْجِنُّ ﴾ الآية [الإسراء : ٨٨] .... ١٧١ ، ٢٢٤
﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي ﴾ الآية [الزُّمَر : ٩] ١٢٣
﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ [الإخلاص : ١] .... ٤١٣ ، ٤١٤

﴿ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا ﴾ الآية [يس : ٧٩] ٧٥

﴿ قَوَارِيرَا ﴾ [الإنسان : ١٥] ٣١٣

﴿ قَوْلاً بَلِيغًا ﴾ [النِّساء : ٦٣] ٢٩٢

﴿ قِيلَ ادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾ [الزُّمَر : ٧٢] ٨٥

﴿ كُلِّ شَيْطَانٍ ﴾ [الصَّافَّات : ٧] ٨٢

﴿ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ﴾ [المدَّثِّر : ٣٨] ٢٩٧

﴿ كَلاَّ إِنَّ الإِنْسَانَ ﴾ الآية [العلق : ٦] ٣٨٢

﴿ كَلاَّ إِنَّ كِتَابَ الأَبْرَارِ ﴾ [المطفّفين : ١٨] ٣٣٦

﴿ كَلاَّ إِنَّ كِتَابَ الْفُجَّارِ ﴾ [المطفّفين : ٧] ٣٣٦

﴿ كَلاَّ سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ [التَّكاثر : ٣] ١٤٦

﴿ كَلاَّ سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ ﴾ [مريم : ٨٢] ٣٥٥

﴿ كَلاَّ لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ ﴾ الآية [التَّكاثر : ٥] ٣٩٥

﴿ كَلاَّ وَالْقَمَرِ ﴾ [المدَّثِّر : ٣٢] ٢٩٦

﴿ كَمْ أَهْلَكْنَا ﴾ الآية [ص : ٣] ١٠٠

﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولاً ﴾ الآية [المزَّمِّل : ١٥] ٢٨٧

﴿ كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا ﴾ [الجمعة : ٥] .... ٢٤٧ ، ٢٤٨

﴿ كَمَنْ هُوَ خَالِدٌ فِي النَّارِ ﴾ [محمَّد ﷺ : ١٥] ١٦٥

﴿ كَيْ لا يَكُونَ ﴾ الآية [الحشر : ٧] ٢٣٦

﴿ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ ﴾ [الفيل : ١] ٤٠١

﴿ لآكِلُونَ مِنْ شَجَرٍ مِنْ زَقُّومٍ ﴾ [الواقعة : ٥٢] ٢١٨

﴿ لأَرْجُمَنَّكَ ﴾ [مريم : ٤٦] ٢٤٤

﴿ لأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً ﴾ [الحشر : ١٣] ٢٣٨

﴿ لإِيلافِ قُرَيْشٍ ﴾ [قريش : ١] .... ٤٠٢ ، ٤٠٣

﴿ لِئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ ﴾ [الحديد : ٢٩] .... ٢٣١ ، ٣٠١

﴿ لَئِنْ أُخْرِجُوا لا يَخْرُجُونَ ﴾ الآية [الحشر : ١١] ٢٣٧

﴿ لا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ ﴾ الآية [البلد : ١] .... ٣٠٠ ، ٣٥٧

﴿ لا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾ [القيامة : ١] .... ٢٧١ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠

﴿ لا إِلَهَ إِلا اللَّهُ ﴾ [محمَّد : ١٩] ١٦٦

﴿ لا إِلَهَ إِلا هُوَ ﴾ [البقرة : ٢٥٥] ١٦٦

﴿ لا بَارِدٍ وَلا كَرِيمٍ ﴾ [الواقعة : ٤٤] ٢١٧

﴿ لا تُبْصِرُونَ ﴾ [الواقعة : ٨٥] ٢٢٣

﴿ لا تَتَّخِذُوا بِطَانَةً مِنْ دُونِكُمْ ﴾ [آل عمران : ١١٨] ٢٠٩

﴿ لا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي ﴾ الآية [الممتحنة : ١] ٢٣٩

﴿ لا تَعْتَذِرُوا الْيَوْمَ ﴾ [التَّحريم : ٧] .... ٣٢٠ ، ٣٢٢

﴿ لا تُنْفِقُوا عَلَى مَنْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ حَتَّى يَنْفَضُّوا ﴾ [المنافقون : ٧] ٢٥٢

﴿ لا رَيْبَ فِيهِ ﴾ [البقرة : ٢] ٦٥

﴿ لا فِيهَا غَوْلٌ ﴾ [الصَّافَّات : ٤٧] .... ٨٧ ، ١٩٣

﴿ لا لَغْوٌ فِيهَا وَلا تَأْثِيمٌ ﴾ [الطُّور : ٢٣] .... ٨٧ ، ١٩٣

﴿ لا يُؤْمِنُونَ ﴾ [يس : ١٠] ٦٦

﴿ لا يَسْأَلُونَ النَّاسَ ﴾ [البقرة : ٢٧٣] ٢٧٣

﴿ لا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ ﴾ [الحديد : ١٠] ٢٢٦

﴿ لا يَسَّمَّعُونَ ﴾ [الصَّافَّات : ٨] .... ٨١ ، ٨٣

﴿ لا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا ﴾ [فاطر : ٣٦] .... ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٣٢٠

﴿ لا يَلِتْكُمْ ﴾ الآية [الحجرات : ١٤] ١٨١

﴿ لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ ﴾ الآية [الفتح : ٢٧] .... ١٧١ ، ١٧٢

﴿ لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ ﴾ [الانشقاق : ١٩] ٣٤٠

﴿ لِتُنْذِرَ قَوْمًا مَا أُنْذِرَ ءَابَاؤُهُمْ ﴾ [يس : ٦] ٦٥

﴿ لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ ﴾ الآية [الزُّخرف : ٦٠] ١٣٦

﴿ لَخَبِيرٌ * الْقَارِعَةُ ﴾ ٣٩٤

﴿ لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُسَيْطِرٍ * إِلا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ ﴾ [الغاشية : ٢٢ ــ ٢٣] ٣٥٢

﴿ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ ﴾ [الشُّورى : ١٧] .... ١٨٥ ، ١٨٦

﴿ لَعَلَّ اللَّهَ ﴾ [الطَّلاق : ١] ٢٦٢

﴿ لَعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ ﴾ [غافر : ٣٦] ٢٧٤

﴿ لَقَدْ خَلَقْنَا الإِنْسَانَ فِي كَبَدٍ ﴾ [البلد : ٤] .... ٣٠٠ ، ٣٥٧

﴿ لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ ﴾ الآية [الفتح : ٢٧] ١٧١

﴿ لَقَدْ كُنْتَ فِي غَفْلَةٍ ﴾ [ق : ٢٢] ١٨٤

﴿ لِكَيْ لا تَأْسَوْا ﴾ [الحديد : ٢٣] ٢٢٨

﴿ لِمَ تَقُولُونَ ﴾ الآية [الصف : ٢] ٢٤١

﴿ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا ﴾ [الإنسان : ١] ٣١٠

﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴾ [الإخلاص : ٣] ٤١٥

﴿ لَمَبْعُوثُون ﴾ ٨٦

﴿ لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ ﴾ الآية [آل عمران : ١٠] ٤١٠

﴿ لَنَسْفَعَنْ بِالنَّاصِيَةِ ﴾ [العلق : ١٥] ٣٨٣

﴿ لَوْ تَزَيَّلُوا ﴾ الآية [الفتح : ٢٥] ١٧٠

﴿ لَوْ تَعْلَمُون ﴾ ٢٢١

﴿ لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا ﴾ الآية [الواقعة : ٦٥] ٢٢٠

﴿ لَوْلا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ ﴾ الآية [المنافقون : ١٠] .... ٢٥٤ ، ٢٥٦

﴿ لَوْلا أُنْزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ ﴾ [الأنعام : ٨] ٢٥٣

﴿ لَوْلا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ ﴾ [النُّور : ١٣] ٢٥٤

﴿ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً ﴾ [المُلك : ٢] ٢٦٧

﴿ لَيُخْرِجَنَّ الأَعَزُّ مِنْهَا الأَذَلَّ ﴾ [المنافقون : ٨] ٢٥٣

﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ [الشُّورى : ١١] ٢٢١

﴿ لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِكَ ﴾ [يونس : ٨٨] ٢٨٣

﴿ لِيَقْضِ ﴾ [الزُّخرف : ٧٧] ١٣٦

﴿ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ﴾ ٢٦٥

﴿ لَيُنْبَذَنَّ ﴾ [الهمزة : ٤] ٣٩٩

﴿ لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ ﴾ [الطَّلاق : ٦] ٢٦٤

﴿ مَا أَغْنَى عَنْهُ مَالُهُ ﴾ [المسد : ٢] ٤١٠

﴿ مَا أَغْنَى عَنِّي مَالِيَهْ ﴾ [الحاقّة : ٢٨] ٢٧٨

﴿ مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ ﴾ [القلم : ٢] .... ٢٧١ ، ٣٠٠

﴿ مَا تَذَرُ مِنْ شَيْءٍ ﴾ [الذَّاريات : ٤٢] ١٩٢

﴿ مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ ﴾ [المُلك : ٣] ٢٦٨

﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ ﴾ [المائدة : ١١٧] ١١٠

﴿ مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلا أَنْ قَالُوا ﴾ [الجاثية : ٢٥] ١٤٩

﴿ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ ﴾ الآية [ص : ٧٥] ١١٣

﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾ [المجادلة : ٢] ٢٣٣

﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى ﴾ [الضُّحى : ٣] ٣٦٩

﴿ مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ ﴾ الآية [فاطر : ٢] ٥١

﴿ مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ ﴾ [ق : ١٨] ١٨٢

﴿ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ [الصَّافَّات : ١٤٧] ٩٥

﴿ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ ﴾ [المدَّثِّر : ٣١] ٢٩٥

﴿ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾ [الفاتحة : ٤] ٣٤٥

﴿ مَثَلُ الْقَوْمِ ﴾ ٢٤٩

﴿ مَثْنَى وَثُلاثَ وَرُبَاعَ ﴾ [فاطر : ٣] ٥٠

﴿ مُدْهَامَّتَانِ ﴾ [الرَّحمن : ٦٤] ٢١٢

﴿ مُسْتَقِرٌّ ﴾ ٢٠٣

﴿ مَسْحًا بِالسُّوقِ ﴾ [ص : ٣٣] ١٠٥

﴿ مُسَخَّرَاتٌ ﴾ ٨٣

﴿ مُسْلِمَاتٍ ﴾ [التَّحريم : ٥] ٢٦٦

﴿ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ ﴾ [البقرة : ٩١] .... ١٦٣ ، ٣٤٢

﴿ الْمُصْطَفَيْنَ ﴾ ١٠٦

﴿ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ ﴾ ١٠٩

﴿ مَقْصُورَاتٌ ﴾ [الرَّحمن : ٧٢] ٢١١

﴿ مَكَّنَّاهُمْ فِي الأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّنْ لَكُمْ ﴾ [الأنعام : ٦] ١٥٩

﴿ مَلِكِ النَّاسِ ﴾ الآية [النَّاس : ٢] ٤١٧

﴿ مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ ﴾ [نوح : ٢٥] ٢٨٣

﴿ من أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ ﴾ [الصف : ١٤] ٢٤٥

﴿ مَنْ بَعَثَنَا ﴾ [يس : ٥٢] ٧٤

﴿ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ ﴾ ٢٦٤

﴿ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ ﴾ [الفلق : ٢] ٤١٦

﴿ مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ ﴾ [المعارج : ١١] ٢٨٠

﴿ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ ﴾ [المنافقون : ١٠] ٢٥٣

﴿ مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ ﴾ [الأعراف : ١٨٦] ٢٥٤

﴿ نَارٌ حَامِيَةٌ ﴾ [القارعة : ١١] .... ٣٩٢ ، ٣٩٤

﴿ نَارًا تَلَظَّى ﴾ [اللَّيل : ١٤] .... ٣٦٥ ، ٣٦٦

﴿ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ ﴾ [العلق : ١٦] ٣٨٣

﴿ نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ ﴾ [القمر : ٣٤] ٢٠٥

﴿ نَذِيرًا لِلْبَشَرِ ﴾ [المدَّثِّر : ٣٦] .... ٢٩٦ ، ٢٩٧

﴿ نَزَّاعَةً لِلشَّوَى ﴾ [المعارج : ١٦] ٢٨٠

﴿ نَصْرٌ ﴾ ٢٤٣

﴿ نَعْمَلْ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ ﴾ [فاطر : ٣٧] .... ٦٢ ، ٦٣

﴿ هَاؤُمُ ﴾ الآية [الحاقَّة : ١٩] ٢٧٨

﴿ هَذَا فَلْيَذُوقُوهُ ﴾ [ص : ٥٧] ١١٠

﴿ هَذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ ﴾ [ق : ٢٣] ١٨٤

﴿ هَذَا يَوْمُ لا يَنْطِقُونَ ﴾ [المُرسلات : ٣٥] ٣١٩

﴿ هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ ﴾ الآية [الذَّاريات : ٢٤] ١٩٠

﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الإِنْسَانِ ﴾ [الإنسان : ١] .... ٢١٩ ، ٣٠٥

﴿ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ ﴾ الآية [الصف : ١٠] ٢٤١

﴿ هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَا إِلا إِحْدَى الْحُسْنَيَيْنِ ﴾ [التَّوبة : ٥٢] ٣٧٧

﴿ هَلْ جَزَاءُ الإِحْسَانِ إِلا الإِحْسَانُ ﴾ [الرَّحمن : ٦٠] ٢١٢

﴿ هَلْ فِي ذَلِكَ قَسَمٌ ﴾ [الفجر : ٥] ٣٥٦

﴿ هَلْ يَسْتَوِي ﴾ ١٢٣

﴿ هُمُ الَّذِينَ يَقُولُونَ ﴾ الآية [المنافقون : ٧] ٢٥٢

﴿ هِيَ إِلا ذِكْرَى لِلْبَشَرِ * كَلاَّ وَالْقَمَرِ ﴾ [المُدَّثِّر : ٣١ ــ ٣٢] ٢٩٦

﴿ وَءَايَةٌ لَهُمْ ﴾ الآية [يس : ٤١] ٧٣

﴿ وَءَايَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ ﴾ الآية [يس : ٣٧] ٧٢

﴿ وَأَبْكَارًا ﴾ .... ٢٦٥ ، ٢٦٦

﴿ وَأَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا ﴾ [الجنّ : ٢٨] ٢٨٦

﴿ وَأُخْرَى تُحِبُّونَهَا ﴾ [الصف : ١٣] ٢٤٣

﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلائِكَةِ ﴾ الآية [البقرة : ٣٠] ١٢٩

﴿ وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ ءَايَاتُنَا ﴾ [الجاثية : ٢٥] ١٤٧

﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا ﴾ الآية [الجمعة : ١١] ٢٤٩

﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ ﴾ [الإنسان : ٢٠] .... ٣١٤ ، ٣١٥

﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ﴾ [البقرة : ١١] ٣٣٥

﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّقُوا ﴾ [يس : ٤٥] ٧٤

﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﴾ الآية [المنافقون : ٥] ٢٥٢

﴿ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ ﴾ [المطفّفين : ٣] ٣٣٤

﴿ وَإِذَا مَرُّوا بِهِمْ ﴾ الآية [المطفّفين : ٣٠] ٣٣٦

﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ الآية [الصَّافَّات : ١٤٧] ٩٥

﴿ وَأُزْلِفَتِ الْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ ﴾ [ق : ٣١] ١٨٥

﴿ وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ ﴾ [الواقعة : ٢٧] ٢١٧

﴿ وَأَصْلِحْ لِي ﴾ [الأحقاف : ١٥] ١٥٧

﴿ وَأَكُنْ ﴾ ٢٥٤

﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا أَفَلَمْ تَكُنْ ﴾ الآية [الجاثية : ٣١] ١٥٣

﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ [التَّوبة : ٦] ٣٧١

﴿ وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ ﴾ [الجنّ : ١٨] ٢٨٥

﴿ وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا ﴾ [النِّساء : ١٢٨] ٣١١

﴿ وَإِنْ طَائِفَتَانِ ﴾ الآية [الحجرات : ٩] ١٧٦

﴿ وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ الآية [الزُّخرف : ٣٥] ١٢٨

﴿ وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا ﴾ الآية [يس : ٣٢] ٧١

﴿ وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَآبٍ ﴾ الآية [ص : ٤٩] ١٠٧
﴿ وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ ﴾ [النِّساء : ١٥٩] ٣٥٣
﴿ وَإِنْ يَرَوْا كِسْفًا مِنَ السَّمَاءِ ﴾ الآية [الطُّور : ٤٤] ١٩٣
﴿ وَإِنْ يَسْتَعْتِبُوا فَمَا هُمْ مِنَ الْمُعْتَبِينَ ﴾ [فصّلت : ٢٤] ١٤٧
﴿ وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ الآية [القلم : ٥١] ٢٧٦
﴿ وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ ﴾ الآية [فاطر : ٤] ٥٢
﴿ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى ﴾ الآية [سبأ : ٢٤] ١٢١
﴿ وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُّونَ ﴾ [الصَّافَّات : ١٦٥] ٩٧
﴿ وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ ﴾ [الصَّافَّات : ١٣٧] .... ٩٤ ، ٣٣٦
﴿ وَأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا ﴾ الآية [الجنّ : ٤] ٢٨٤
﴿ وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ ﴾ [العاديات : ٨] ٣٩٠
﴿ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ ﴾ ٢٢١
﴿ وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى ﴾ الآية [النَّجم : ٤٣] ٢٠١
﴿ وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا ﴾ [الجنّ : ٧] ٢٨٤
﴿ وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الأَخْيَارِ ﴾ [ص : ٤٧] ١٠٦
﴿ وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ ﴾ [البقرة : ٤٠] ١١١
﴿ وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ ﴾ [البقرة : ١٠٢] ٢٧٩
﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ ﴾ [الحجرات : ١] ١٧٩
﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ ﴾ [الحجرات : ١٢] ١٧٨
﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ [المائدة : ٥٧] ١٧٢

﴿ وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ ﴾ [التِّين : ١] ٣٧٩

﴿ وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ ﴾ [الزُّمَر : ٣] ١١٦

﴿ وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا ﴾ الآية [الحشر : ٩] ٢٣٦

﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعْسًا ﴾ [محمَّد : ٨] ١٦٢ ، ١٦٣

﴿ وَالسَّارِقُ ﴾ الآية [المائدة : ٣٨] ٢٣٨

﴿ وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا ﴾ [الشَّمس : ٥] ٣٦١

﴿ وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا ﴾ [الشَّمس : ١] ١٩٨ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، ٣٦٤ ، ٣٦٨ ، ٦٩

﴿ وَالصَّافَّاتِ صَفًّا ﴾ الآية [الصَّافَّات : ١] ٧٧

﴿ وَالصُّبْحِ إِذَا تَنَفَّسَ ﴾ [التَّكوير : ١٨] ٣٢٨

﴿ وَالضُّحَى * وَاللَّيْلِ ﴾ [الضُّحى : ١ ــ ٢] ٣١٩ ، ٣٦٨

﴿ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ [الإنسان : ٣١] ٣١٦ ، ٢٨٨

﴿ وَالْفَجْرِ * وَلَيَالٍ عَشْرٍ ﴾ [الفجر : ١ ــ ٢] ٣٥٤

﴿ وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ ﴾ [يس : ٣٩] ٧٢

﴿ وَاللائِي يَئِسْنَ ﴾ الآية [الطَّلاق : ٤] ٢٦٣

﴿ وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ ﴾ [نوح : ١٧] ٢٨٣

﴿ وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَاحَ ﴾ الآية [فاطر : ٩] ٥٣

﴿ وَاللَّهُ لا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ ﴾ الآية [الحديد : ٢٣] ٢٢٨

﴿ وَاللَّهُ مَعَكُمْ ﴾ [محمَّد : ٣٥] ١٦٧

﴿ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ ﴾ [التَّوبة : ٦٢] ١٦٩

﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ ﴾ [المنافقون : ١] ٢٥١

﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ ﴾ [الفجر : ٤] ٣٥٥

﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى ﴾ [اللَّيل : ١] ١٤٤ ، ١٩٥ ، ١٩٦ ، ١٩٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦١ ، ٣٦٣

﴿ وَالْمُرْسَلاتِ عُرْفًا ﴾ [المُرسلات : ١] ٣١٩

﴿ وَالنَّازِعَاتِ ﴾ الآية [النَّازعات : ١] ٣٢٧

﴿ وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى ﴾ [النَّجم : ١] .... ١٩٥ ، ١٩٦ ، ١٩٨

﴿ وَالنَّهَارِ إِذَا جَلاَّهَا ﴾ [الشَّمس : ٣] ٣٦٠

﴿ وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ ﴾ [المسد : ٤] ٤١١

﴿ وَانْشَقَّتِ السَّمَاءُ ﴾ الآية [الحاقَّة : ١٦] ٢٧٨

﴿ وَانْطَلَقَ الْمَلأُ مِنْهُمْ ﴾ الآية [ص : ٦] ١٠٤

﴿ وَاهْجُرْنِي مَلِيًّا ﴾ [مريم : ٤٦] ٢٤٤

﴿ وَبَشِّرِ الَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ [البقرة : ٢٥] .... ١٩٧ ، ٢٤٥

﴿ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الصف : ١٣] .... ٢٤٢ ، ٢٤٣

﴿ وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ ﴾ [النِّساء : ١٢٧] ٢٨٦

﴿ وَتَرَكْنَا فِيهَا ﴾ [الذَّاريات : ٣٧] ١٩١

﴿ وَتَرَى كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً ﴾ الآية [الجاثية : ٢٨] ١٥٢

﴿ وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ ﴾ [الصَّافَّات : ١٠٣] ٩٢

﴿ وَثَمُودَ فَمَا أَبْقَى ﴾ [النَّجم : ٥١] ٢٠٢

﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ ﴾ [الفجر : ٢٢] ٣٥٦

﴿ وُجْدِكُمْ ﴾ ٢٦٤

﴿ وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ ﴾ الآية [يس : ٩] ٦٦

﴿ وَجَنَّاتٍ مِنْ أَعْنَابٍ ﴾ الآية [الأنعام : ٩٩] ٢١٦
﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَاشِعَةٌ ﴾ [الغاشية : ٢] ٣٥٠
﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ ﴾ [القيامة : ٢٢] ٣٠٣
﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاعِمَةٌ ﴾ [الغاشية : ٨] ٣٥٠
﴿ وَحَبَّ الْحَصِيدِ ﴾ [ق : ٩] ١٨٤
﴿ وَحِفْظًا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ ﴾ [الصَّافَّات : ٧] .... ٧٩ ، ٨٠
﴿ وَحُورٌ عِينٌ ﴾ [الواقعة : ٢٢] ٢١٦
﴿ وَخَلَقَ اللَّهُ ﴾ الآية [الجاثية : ٢٢] ١٤٧
﴿ وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ ﴾ [القلم : ٩] ٢٧٤
﴿ وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ ﴾ [البيِّنة : ٥] ٣٨٦
﴿ وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا ﴾ [الحديد : ٢٧] ٢٣٠
﴿ وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ بِأَمْرِهِ ﴾ [النَّحل : ١٢] ٨٣
﴿ وَعَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ ﴾ [ص : ٤] ٩٩
﴿ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ ﴾ الآية [الفتح : ٢٩] ١٧٤
﴿ وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ ﴾ [الحجّ : ٢٧] ٨١
﴿ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾ ٤٠١
﴿ وَعِنْدَنَا كِتَابٌ حَفِيظٌ ﴾ [ق : ٤] ١٨٣
﴿ وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ ﴾ الآية [ص : ٥٢] ١١٠
﴿ وَفَاكِهَةٍ كَثِيرَةٍ ﴾ الآية [الواقعة : ٣٢] ٢١٧

﴿ وَفُتِحَتْ ﴾ [الزُّمَر : ٧٣] ١٠٧
﴿ وَفِي الأَرْضِ ﴾ [الذَّاريات : ٢٠] ١٩١
﴿ وَفِي مُوسَى إِذْ أَرْسَلْنَاهُ ﴾ الآية [الذَّاريات : ٣٨] ١٩١
﴿ وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الأَنْفُسُ ﴾ [الزُّخرف : ٧١] ١٣٦
﴿ وَقَالَ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّي سَيَهْدِينِ ﴾ [الصَّافَّات : ٩٩] ٨٩
﴿ وَقَالَ الْكَافِرُونَ هَذَا سَاحِرٌ كَذَّابٌ ﴾ [ص : ٤] ٩٩
﴿ وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ ءَايَةٍ ﴾ [الأعراف : ١٣٢] ١٥٩
﴿ وَقَالُوا يَاأَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ ﴾ [الحجر : ٦] .... ٢٧١ ، ٣٠٠
﴿ وَقِفُوهُمْ إِنَّهُمْ مَسْئُولُونَ ﴾ [الصَّافَّات : ٢٤] .... ٣٢٠ ، ٣٢٢
﴿ وَقِيلِهِ يَارَبِّ ﴾ [الزُّخرف : ٨٨] ١٤٠
﴿ وَكَانَتْ مِنَ الْقَانِتِينَ ﴾ [التَّحريم : ١٢] ٢٦٦
﴿ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ ﴾ [يوسف : ٢٠] ٩١
﴿ وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّابًا ﴾ [النَّبأ : ٢٨] ٣٢٦
﴿ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾ الآية [الفتح : ٢٨] ١٧٤
﴿ وَكُلُّ أَمْرٍ مُسْتَقِرٌّ ﴾ [القمر : ٣] ٢٠٣
﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ ﴾ [القمر : ٥٣] .... ٢٠٧ ، ٢٠٨
﴿ وَكُلا مِنْهَا رَغَدًا ﴾ [البقرة : ٣٥] ١٨٦
﴿ وَكُلاًّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى ﴾ [الحديد : ١٠] ٢٢٦
﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا ﴾ [ق : ٣٦] ١٨٢
﴿ وَلَئِنْ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ ﴾ الآية [فاطر : ٤١] ٦٣

﴿ وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ ﴾ [الزُّخرف : ٨٧] ١٣٩

﴿ وَلا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ ﴾ [يس : ٤٠] ٧٣

﴿ وَلا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ ﴾ [النِّساء : ٢] ٢٤٥

﴿ وَلا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ ﴾ الآية [الأنعام : ٨١] ٧٤

﴿ وَلا تَزِدِ الظَّالِمِينَ إلا تَبَارًا ﴾ [نوح : ٢٨] ٢٨٣

﴿ وَلا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾ [الإنسان : ٢٤] ٣١٥

﴿ وَلا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ ﴾ [المُدَّثِّر : ٦] ٢٨٩

﴿ وَلا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴾ [المرسلات : ٣٦] .... ٥٩ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢٢

﴿ وَلا يَحْزَنَّ وَيَرْضَيْنَ بِمَا ءَاتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ ﴾ الآية [الأحزاب : ٥١] ٣٨١

﴿ وَلا يَغْتَب بَعْضُكُمْ بَعْضًا ﴾ [الحجرات : ١٢] ١٧٨

﴿ وَلا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إلا امْرَأَتَكَ ﴾ [هود : ٨١] ٢٠٦

﴿ وَلاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ [ص : ٣] ١٠١

﴿ وِلْدَانٌ مُخَلَّدُونَ ﴾ [الواقعة : ١٧] ٢١٧

﴿ وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ ﴾ [ق : ٣٥] ١٨٦

﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى ﴾ [الضُّحى : ٥] .... ٣٦٩ ، ٣٧٠

﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ ﴾ الآية [العنكبوت : ١٤] ٢٣٠

﴿ وَلَقَدْ زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحَ ﴾ الآية [المُلك : ٥] .... ٨٠ ، ٢٦٨

﴿ وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ ﴾ الآية [الزُّمَر : ٢٧] ١٢٦

﴿ وَلَقَدْ مَكَّنَّاهُمْ فِيمَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ ﴾ الآية [الأحقاف : ٢٦] ١٥٩

﴿ وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ ﴾ [آل عمران : ١٢٣] ٢٠٥

﴿ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ ﴾ [الزُّخرف : ٧٦] ١٣٦
﴿ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ ﴾ [البقرة : ٢١٤] ٢٤٨
﴿ وَلَمَّا يَدْخُلِ الإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ ﴾ [الحجرات : ١٤] ١٨١
﴿ وَلَنْ يَنْفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ ﴾ الآية [الزُّخرف : ٣٩] .... ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٠
﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا ﴾ الآية [الحجرات : ٥] ١٧٦
﴿ وَلَوْ تَقَوَّلَ ﴾ الآية [الحاقَّة : ٤٤] ٢٧٩
﴿ وَلَوْ سَمِعُوا ﴾ الآية [فاطر : ١٤] ٥٥
﴿ وَلَوْلا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ﴾ [النُّور : ١٦] ٢٢٢
﴿ وَلَوْلا رِجَالٌ مُؤْمِنُونَ ﴾ الآية [الفتح : ٢٥] ١٧٠
﴿ وَلَّى مُدْبِرًا ﴾ الآية [القصص : ٣١] ١٤٦
﴿ وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ الإِنْجِيلِ ﴾ [المائدة : ٤٧] .... ٨١ ، ١٤٧
﴿ وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا ﴾ [النِّساء : ٩] ١٩٣
﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَهْ ﴾ [القارعة : ١٠] ٣٩٢
﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمْ قَبْلَكَ مِنْ نَذِيرٍ ﴾ [سبأ : ٤٤] ٦٥
﴿ وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَى قَوْمِهِ ﴾ [يس : ٢٨] ٦٨
﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلاَّمٍ لِلْعَبِيدِ ﴾ [فصّلت : ٤٦] ٢٣٣
﴿ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ ﴾ الآية [يس : ٣٥] .... ٧٢ ، ١٣٦
﴿ وَمَا نُرِيهِمْ مِنْ ءَايَةٍ ﴾ الآية [الزُّخرف : ٤٨] ١٣٢
﴿ وَمَا يَسْتَوِي الأَحْيَاءُ وَلا الأَمْوَاتُ ﴾ [فاطر : ٢٢] ٥٥
﴿ وَمَا يُغْنِي عَنْهُ مَالُهُ إِذَا تَرَدَّى ﴾ الآية [اللَّيل : ١١] ٣٦٥

﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى ﴾ [النَّجم : ٣] ١٩٨
﴿ وَمَكْرُ أُولَئِكَ هُوَ يَبُورُ ﴾ [فاطر : ١٠] ٥٤
﴿ وَمِنْ دُونِهِمَا جَنَّتَانِ ﴾ [الرَّحمن : ٦٢] ٢١٢
﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ ﴾ [المائدة : ٩٥] ٣٧٠
﴿ وَمِنْ قَبْلُ مَا فَرَّطْتُمْ ﴾ [يوسف : ٨٠] ٦٦
﴿ وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ ﴾ [الجنّ : ١١] ٢٨٥
﴿ وَنَادَوْا يَامَالِكُ ﴾ الآية [الزُّخرف : ٧٧] ١٣٦
﴿ وَنَبْلُوَا أَخْبَارَكُمْ ﴾ [محمَّد : ٣١] ١٦٧
﴿ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا ﴾ [هود : ٧٢] ١١١
﴿ وَهَذِهِ الْأَنْهَارُ ﴾ [الزُّخرف : ٥١] ١٣٤
﴿ وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةٍ بِرَسُولِهِمْ ﴾ الآية [غافر : ٥] ٨١
﴿ وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ ﴾ الآية [الزُّخرف : ٨٤] ١٣٧
﴿ وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ ﴾ [الأنعام : ٣] ٢٦٢
﴿ وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ ﴾ [البقرة : ١٣٢] ٢٧٥
﴿ وَوَضَعْنَا ﴾ [الشَّرح : ٢] ٣٧٣
﴿ وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ ﴾ الآية [سبأ : ٦] ٥٤
﴿ وَيُطَافُ عَلَيْهِمْ ﴾ [الإنسان : ١٥] ٢١٦
﴿ وَيُقْذَفُونَ ﴾ [الصَّافّات : ٨] ٨٤
﴿ وَيْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ ﴾ [الهمزة : ١] ٣٩٨
﴿ وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ ﴾ [المطفّفين : ١] ٣٣٣

﴿ وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِين ﴾ [المُرسلات : ١٥] .... ٣٧٦ ، ٣٧٨

﴿ ويَوْمَ نَحْشُرُ مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ فَوْجًا ﴾ الآية [النَّمل : ٨٣] ٢١٨

﴿ ويَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَّارِ ﴾ الآية [الأحقاف : ٢٠] ١٥٨

﴿ يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴾ [المرسلات : ٣٦] ٣٢٣

﴿ يَالَيْتَ بَيْنِي وبَيْنَكَ بُعْدَ الْمَشْرِقَيْنِ ﴾ [الزُّخرف : ٣٨] ١٢٩

﴿ يَالَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ ﴾ الآية [يس : ٢٦] ٦٧

﴿ يَالَيْتَنِي كُنْتُ تُرَابًا ﴾ [النَّبأ : ٤٠] ٣٢٦

﴿ يَاوَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا ﴾ [الأنبياء : ٩٧] ١٢٥

﴿ يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ ﴾ [الرَّحمن : ٢٢] ٢١٠

﴿ يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا ﴾ [الممتحنة : ١] .... ١٨٣ ، ٢٣٩

﴿ يس * وَالْقُرْءَانِ الْحَكِيمِ ﴾ الآية [يس : ١ ـ ٢] ٦٥

﴿ يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ ﴾ [الذَّاريات : ١٢] ١٨٨

﴿ يَسْعَى نُورُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِم ﴾ [الحديد : ١٢] ٢٢٧

﴿ يَشْرَبُ بِهَا ﴾ الآية [الإنسان : ٦] .... ٣١٢ ، ٣١٣

﴿ يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا ﴾ [البقرة : ٢٦] ٢٩٥

﴿ يُطَافُ عَلَيْهِمْ ﴾ الآية [الصَّافَّات : ٤٥] ٢١٧

﴿ يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُخَلَّدُونَ ﴾ [الواقعة : ١٧] ٢١٧

﴿ يَعْقِلُونَ ﴾ [الجاثية : ٥] ١٤٤

﴿ يَغْفِرْ ﴾ [الصفّ : ١٢] ٢٤١

﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ ﴾ الآية [نوح : ٤] ٢٨٢

﴿ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا ﴾ [يوسف : ١٠٥] ٩٤
﴿ يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا ﴾ [الحجرات : ١٧] ١٨١
﴿ يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ ﴾ [الطّارق ٩] ٣٤٤
﴿ يَوْمَ لا تَمْلِكُ ﴾ الآية [الانفطار : ١٩] ٣٣٢
﴿ يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلائِكَةَ ﴾ الآية [الفرقان : ٢٢] .... ١٤٨ ، ٣٤٥
﴿ يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ ﴾ [المطفّفين : ٦] ٣٣٥
﴿ يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا ﴾ [الزّلزلة : ٤] ٣٨٨

❁❁❁

فهرس القراءات القرآنيّة

﴿ إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَا ﴾ [الطَّارق : ٤] ٣٤٣

﴿ بَلْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لِمَا جَاءَهُمْ ﴾ [ق : ٥] ١٨٣

﴿ عَمَّا يَتَسَاءَلُونَ ﴾ ٣٢٥

﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ [الإخلاص : ١] ٤١٤

﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ ﴾ ٣٥٥

﴿ وَحُورٍ عِينٍ ﴾ ٢١٧

﴿ وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُوا ﴾ [القلم : ٩] ٢٧٤

﴿ وَلَاتَ حِينِ مَنَاصٍ ﴾ [ص : ٢] ١٠٢

﴿ وللظالمين أعد لهم ﴾ ٣١٦

﴿ وَلَنْ يَنْفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ إِنَّكُمْ ﴾ ١٢٩

❁❁❁

فهرس الأحاديث الشَّـريفة والآثـــــار

« أَحَقُّ مَا أَكَلَ الرَّجُلُ مِنْ كَسْبِهِ ، وَإِنَّ وَلَدَهُ مِنْ كَسْبِهِ » ٤١٠

« إِنِّي لأَعْلَمُ إِذَا كُنْتِ عَنِّي رَاضِيَةً » .... ١٩٠ ، ٢١٥

« فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ » ٢٩٢

« فَيَذْهَبُ كَيْمَا يَسْجُدَ فَيَعُودُ ظَهْرُهُ طَبَقًا وَاحِدًا » ٣٠٣

« لَنْ يَغْلِبَ عُسْرٌ يُسْرَيْنِ » ٣٧٦

« لو كان العسر في جُحر لطلبه اليسر حتى يدخل عليه ، إنه لن يغلب عسرٌ يسرين » ٣٧٦

« هَلْ تَزَوَّجْتَ بِكْرًا أَمْ ثَيِّبًا ؟ » .... ١٢٢ ، ٣٠٩

« وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لاَحِقُونَ » ١٧٢

« يَرْحَمُ اللَّهُ الْمُحَلِّقِينَ فَالْمُقَصِّرِيْنَ » ٧٨

❁❁❁

فهرس أبيات الشَّاطبيّة في القراءات للشَّاطبيّ

وفيها وفي يس والطارق العلى ۞	يشدد لما كامل نص فاعقلا	٧١ ، ٣٤٤

۞۞۞

فهرس أبيات ألفيّة ابن مالك

وقس وكاستفهام النّفي وقد ۞ يجوز نحوُ فائز أولو الرّشد ٩٣

۞۞۞

فهرس الأبيات والأرجاز

إنَّ هندٌ المليحة الحسناء	وأيَ مَنْ أضْمَرَتْ لِخِلٍّ وفاءَ	٢٠٥
طَلَبُوْا صُلْحَنَا ولاَتَ أوَانٍ	فأجَبْنَا أنْ لاَتَ حِيْنَ بَقَاءِ	١٠٢
فلا والله لا يُلْفَى لِمَا بي	ولا لِلِما بِهِمْ أبَدًا دواءُ	٣٠٦
ومَا أدْرِي وسَوْفَ إخَالُ أدْرِي	أقَوْمٌ آلُ حِصْنٍ أم نِسَاءُ	٩٠
إنْ امرأ رهطه بالشام منزله	برمل يبرين جارًا شد ما اغتربا	٣٥٠
يا لهفَ زيَّابة للحارثِ	الصابحِ فالغانِمِ فالآيبِ	٧٧
دَعَاني إليها القلبُ ، إنِّي لأمْرِهِ	سَمِيْعٌ ، فَمَا أدْرِي أرُشْدٌ طِلاَبُها	١١٧ ، ١٣٣
ألاَ رَجُلاً جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا	يَدُلُّ عَلَى مُحَصِّلَةٍ تَبِيْتُ	١٠٢
شَرِبْنَ بِمَاءِ البَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ	مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيْجُ	٣١٢
ألَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ المَطَايَا	وأنْدَى العَالَمِيْنَ بُطُونَ رَاحِ	٤٠٢
وبَعْدَ غَدٍ يَا لَهْفَ نَفْسِي عَلَى غَدٍ	إذا رَاحَ أصْحَابِي ولَسْتُ بِرَائِحِ	٢١٥
مَا لِلجِمَالِ مَشْيُهَا وئِيْدًا	أجَنْدلاً يَحْمِلنَ أمْ حَدِيدا	٣٣٨
مُعاوِي إنَّنَا بَشَرٌ فَأسْجِحْ	فَلَسْنَا بالجِبَالِ ولاَ الحَدِيْدَا	٢٥٥
ولَكِنَّمَا أهْلِي بوادٍ أنِيْسُهُ	ذِئَابٌ تَبَغَّي النَّاسَ مَثْنَى ومَوْحَدَا	٥٠
أحَادٌ أمْ سُدَاسٌ في أحَادِ	لُيَيْلَتُنَا المَنُوطة بالتنادي	٥١
ألاَ أيُّهذَا الزَّاجِرِيْ أحْضُرَ الوَغَى	وأنْ أشْهَدَ اللَّذَّاتِ هَلْ أنْتَ مُخْلِدِي	٨٠
تَمَنَّى ابْنَتَايَ أنْ يَعِيْشَ أبُوهُمَا	وَهَلْ أنَا إلاَّ مِنْ رَبِيْعَةَ أوْ مُضَرْ	٣٦٦
فَلاَ وأبِيْكِ ابْنَةَ العَامِرِيِّ	لا يدَّعِي القَوْمُ أنِّي أفِرْ	٣٠٠
فِيْ أيِّ يَوْمَيّ مِنْ المَوْتِ أفِرُّ	أيَوْمَ لاَ أقْدِرُ أمْ يَوْمَ قُدِرِ	٣٧٤
ولو طار ذو حافر قبلها	لطارت ولكنه لم يطر	٦٢
أحَلَّ بِهِ الشَّيْبُ أثْقَالَهُ	ومَا اغْتَرَّهُ الشَّيْبُ إلاَّ اغْتِرَارًا	١٥٤
عَلَى لاَحبٍ لا يُهْتَدَى بِمَنَارِهِ	إذَا سَافَهُ العَوْدُ النَّبَاطِيُّ جَرْجَرَا	٢٧٢

صدر البيت	عجز البيت	الصفحة
وقَدْ كُنْتُ في الحرب ذا تُدْرَإٍ	ولم أُعطِ شيئًا ولَمْ أَمْنَع	١٣٢
عَيَّنَتْ ليلةً ، فما زِلتُ حتَّى	نِصفِها راجيًا ، فَعُدْتُ يؤوسَا	٣٨٤
إذا أنت فضّلت امرأً ذا براعة	على ناقص كان المديح من النقص	٢٣٤
كأني بك تنحط	إلى اللحد وتنغط	٢٩٧
إذَا بَكَيْتُ قبَّلَتْنِي أَرْبَعَا	إذًا ظلَلتُ الدَّهْرَ أبْكِي أجْمَعَا	٣٨٢
فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنْهُ يَبِتْ وَهوَ آمِنٌ	وَمَنْ لا نُجِرْهُ يُمْسِ مِنَّا مُفَزَّعَا	٢٠٥
إذَا بَاهِلِيٌّ تَحْتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ	لَهُ وَلَدٌ مِنْهَا فَذَاكَ المُذَرَّعُ	٣٣٧
فَلَقَدْ تَرَكْتَ صَبِيَّةً مَرْحُومَةً	لم تَدْرِ ما جَزَعٌ عليكَ فَتَجْزَعُ	٥٨ ، ٣٢١
لَعَمْرِيْ وَمَا عَمْرِيْ عَلَيَّ بِهَيِّنٍ	لَقَدْ نَطَقَتْ بُطْلاً عَلَيَّ الأقارِعُ	١١٣
أتبيت ريان الجفون من الكرى	وأبيت منك بليلة الملسوع	٣٩٤
وَمَا سُعَادُ غَدَاةَ البَيْنِ إذْ رَحَلُوا	إلاَّ أغنُّ غضيضُ الطَّرفِ مَكْحولُ	١٣٠ ، ٢٧٢
نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا	عِنْدَكَ راضٍ والرَّأيُ مُخْتَلِفُ	٩٧
أدارًا بِحُزْوَى هِجْتَ للعين عَبْرَةً	فماء الهوى يَرْفَضُّ أو يترقرقُ	٢٩٠
تُشَبُّ لِمَقْرورين يصطَلِيَانِهَا	وَبَاتَ عَلَى النَّارِ النَّدَى والمُحَلَّقُ	٩٤ ، ٣٣٦
فلا مزنة ودقت ودقها	ولا أرض أبقل إبقالها	٣٦٦
معًا رفع آيات على كسره شفا	وإن وفي أضمر بتوكيد أولا	١٤٥
فَأَلْفَيْته غير مستعتب	ولا ذاكرِ الله إلاَّ قليلاً	٤١٣
قَدْ قِيْلَ ذلِكَ إنْ حقًّا وَإنْ كَذِبًا	فَمَا اعْتِذَارُكَ مِنْ قَولٍ إذا قِيْلاَ	٣١١
غَيْرَ أنَّا لَمْ يَأْتِنَا بِيَقِيْنٍ	فَنُرَجِّي وَنُكْثِرُ التَّأْمِيلا	٥٨
اعتاد قلبك من ليلى عوائده	وهاج أحزانك المكنونة الطلل	١٢٧
فَقَالُوا : لَنَا ثِنْتَانِ ، لاَ بُدَّ مِنْهُمَا	صُدُوْرُ رِمَاحٍ أُشْرِعَتْ أَوْ سَلاَسِلُ	٢١٠
إذَا أَحْسَنَ ابْنُ العَمِّ بَعْدَ إسَاءَةٍ	فَلَسْتُ لِشَرِّيْ فِعْلِهِ بِحَمُوْلِ	٢٠٠
حَمَلَتْ بِهِ فِيْ لَيْلَةٍ مَزْؤُوْدَةٍ	كَرْهًا وعَقْدُ نِطاقِهَا لَمْ يُحْلَلِ	٣٥٥
كأن أبانًا في عرانين وبله	كَبِيْرُ أُنَاسٍ فِيْ بِجَادٍ مُزَمَّلِ	٢١٦
وَخَالِدٌ يَحْمَدُ سَادَاتُنَا	بِالحَقِّ لاَ يَحْمَدُ بِالبَاطِلِ	٢٢٧
وَيَوْمَ عَقَرْتُ لِلعَذَارَى مَطِيَّتِي	فَيَا عَجَبًا مِنْ كَوْرِهَا المُتَحَمَّلِ	٤٠٣

الصدر	العجز	الصفحة
تمرّون الدِّيَارَ ولم تعوّجوا	كلامُكم عليّ إذًا حرامُ	٩٥
فَقُمْتُ لِلطَّيْفِ مُرْتَاعًا فَأَرَّقَنِي	فقُلْتُ : أَهْيَ سَرَتْ أَمْ عَادَنِي حُلُمُ	٢٥٨
وَنَدْمَانٍ يَزِيدُ الكَأْسَ طِيْبًا	سَقَيْتُ إِذَا تَغَوَّرَتِ النُّجُوْمُ	٢٤٩
أَتَغْضَبُ إِنْ أُذْنَا قُتَيْبَةَ حُزَّتَا	جهارًا ولَمْ تَغْضَبْ لِقَتْلِ ابنْ خَازِمِ	١٨٣ ، ١٧٢
أَلَمْ تَرَنِي عَاهَدْتُ رَبِّي ، وَأَنَّنِي	لَبَيْنَ رِتَاجٍ قَائِمًا وَمقَامِ	٢٦٩
جَادَتْ عَلَيْه كُلُّ عينٍ ثَرَّةٍ	فتركْنَ كُلَّ حَدِيقةٍ كالدِّرْهَمِ	٨٢
سَائِلْ فَوَارِسَ يَرْبُوعٍ بِشِدَّتِنَا	أَهَلْ رَأَوْنَا بِسَفْحِ القَاعِ ذِيْ الأكَمِ	٣٠٩
عَلَى حَلْفَةٍ لا أَشْتُمُ الدَّهْرَ مُسْلِمًا	ولا خَارِجًا مِنْ فِيَّ زُوْرُ كَلامِ	٢٦٩
ولَيْسَ لِعَيْشِنَا هَذَا مَهَاهُ	ولَيْسَتْ دارُنا هَاتَا بِدَارِ	١٣٢
يا ليت شعري ولا منجى من الهرم	أم هل على العيش بعد الشيب من ندم	١٣٣
قالت له : بالله يا ذا البردين	لمَّا غنثت نفسًا أو اثنتين	٣٤٤
تَعَالَ لَئِنْ عَاهَدْتَنِي لا تَخُونُنِي	نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذِئْبُ يَصْطَحِبَانِ	٢٦٩
رُوَيْدَ بَنِيْ شَيْبَانَ بَعْضَ وَعِيْدِكُم	تَلاقوا غدًا خَيْلِي عَلَى سَفْوانِ	١٥٢
عَلَى مَا قامَ يَشْتِمُنِي لَئِيْمٌ	كَخِنْزِيْرٍ تَمَرَّغَ فِيْ دَمَانِ	٣٢٥
لاهِ ابنُ عَمِّكَ لا أُفضِلْتَ في حسبٍ	عَنِّي ولا أنْتَ دَيَّاني فَتَخْزُوني	١٦٨
مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ ، اللَّهُ يَشْكُرُهَا	والشَّرُّ بالشَّرِّ عِنْدَ اللهِ مِثْلانِ	١٨٩ ، ١٤٧
وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوْهُ	لَعَمْرُ أَبِيْكَ إلاَّ الفَرْقَدَانِ	٣٤٦
وكُلُّ رَفِيقَيْ كُلِّ رَحْلٍ - وإِنْ هُمَا	تَعَاطَى القَنَا قَوْمَاهُمَا - أَخَوَانِ	١٧٦
عَلَفْتُهَا تِبْنًا ، وَمَاءً بَارِدًا	حَتَّى شَتَتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا	٤١١ ، ٢٣٦
وَلَقَدْ أَمُرُّ على اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي	فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ : لا يَعْنِينِي	٩٤
ألم تَرَ أَنِّي يَوْمَ جَوِّ سُوَيْقَةٍ	بَكَيْتُ فَنَادَتْنِي هُنَيْدَةُ مَالِيَا	٨٧
فَأَبْلُونِي بَلِيَّتَكُمْ لَعَلِّي	أُصَالِحُكُم وَأَسْتَدْرِجْ نَوَيًّا	٢٥٥
وَقَائِلَةٍ خَوْلانُ فَانْكِحْ فَتَاتَهُمْ	وأكْرُومَةُ الحَيَّيْنِ خِلْوٌ كَمَاهِيَا	١١١

❁❁❁

فهرس أنصاف الأبيات

.... ۞ وكُلُّ فَتًى يَتَّقِي فَائِزُ ٣٤٦

ونحن عن فضلك ما استغنينا ۞ ١٤٨ ، ٢٠٢

۞۞۞

فهرس الأعلام

الآمدي ٣٠١

أبو إسحاق ٤٠٦

أبو البقاء .... ٥٤، ٧٣، ٢٤٣، ٢٤٨، ٢٧٤، ٢٨٨، ٢٩١، ٢٩٣، ٣١١، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٦٦، ٣٨٨، ٤٠٥، ٤٠٧، ٤١٢

أبو حيَّان .... ٧٠، ٧٣، ٧٩، ٨١، ٨٢، ١٠٩، ١١٤، ١٣٨، ١٤٧، ١٤٩، ١٥٨، ١٦٤، ٢١٦، ٢٦١، ٢٦٢

أبو طاهر ؛ حمزة بن الحسين الأصبهاني ٥٠

أبو عبيدة ١٠٣

أبو علي .... ٢٣٠، ٢٧٤

أبو الفتح .... ١٢٩، ٢١٤، ٢١٥، ٤٠٦

الأخفش .... ٩٣، ٩٩، ١٠٠، ١٠٣، ١١٠، ١١١، ١٤٣، ١٨٢، ٢١١، ٢١٤، ٢٤٢، ٢٧٨، ٢٨٢، ٢٨٥، ٢٩٣، ٣١٢، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٩٨، ٣٩٩

الأصمعي ٣١٢

ابن أبي الربيع ٧٨

ابن جنّي .... ٩٦، ١٨٣، ٢٢١، ٢٤٠

ابن الحاجب .... ٥٢، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٤٨، ١٤٩، ١٦٢، ١٧٠، ٢٠٢، ٢٣٦، ٢٦٦، ٢٧١، ٢٩٩، ٣٢٠، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٣٥، ٣٥٣، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١

ابن الخباز .... ١١٧، ١١٨، ١٤٤، ٢٠١، ٢٤٠، ٣٦٣، ٣٦٤

ابن خروف .... ٥٩، ١١٤، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٥٢

ابن خلدون ١٢٢

ابن دقيق العيد ٢٩٤

ابن الشَّجري .... ٩٥، ١٧٨، ١٧٩، ٢٣٠، ٢٤٣، ٣١١، ٣٢٦، ٣٤٧

ابن الصَّائغ .... ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٩٦، ٣٢٠

ابن الطراوة .... ١٠٣، ١٠٤، ١٢١، ١٥٢
ابن عبَّاس .... ٣٠٦، ٣٠٨
ابن عبد السَّلام ٧٦
ابن عرفة .... ١٨٩، ١٩١، ٢٤٨
ابن عصفور .... ٥٩، ٦٩، ١١٢، ١٥١، ١٥٢، ١٦٣، ١٦٩، ١٨٦، ١٨٨، ١٩٦، ١٩٧، ٢١١، ٢٢٧، ٢٥١، ٢٥٦، ٢٨٦، ٢٩١، ٣١٥، ٣٢٠، ٣٢٣، ٣٣٩، ٣٩٠
ابن عطيَّة .... ٥٣، ٥٦، ٧٤، ٩٢، ١١٤، ١١٩، ١٧٣، ٢٢١، ٢٤٣، ٢٤٩، ٣٢٣، ٣٤٥
ابن كيسان .... ١٨٢، ٣٦٤
ابن مالك .... ٥٣، ٦٦، ٧٩، ٨٢، ٩٣، ١٢٢، ١٢٥، ١٣٦، ١٥٢، ١٦٣، ١٨٩، ١٩٩، ٢١٥، ٢٢٤، ٢٢٩، ٢٧٤، ٢٨٠، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٥، ٣١٢، ٣٢٠، ٣٢٢، ٣٦٦، ٣٨٤، ٣٩٠، ٣٩٩
ابن المنيِّر .... ٨٣، ١٦٠، ٢٦٦
التبريزي ٢٧٤
التَّفتازاني .... ٦٢، ٧٢، ٧٤، ٩٠، ١٤٠، ١٦٧، ١٩١، ١٩٧، ٢٣٠، ٢٤٤، ٣٠٨، ٣٧٢، ٤٠٨، ٤١٨
ثعلب .... ١٠٠، ١١٤، ٢٧٨
الثَّعلبي .... ٢٦٥، ٢٧٧
الجحدري .... ٥٧، ١٨٣
الجرجانيّ .... ٥٤، ١٩٧، ٢٠١، ٣٤١
الجزولي .... ٣٤، ١٩٧
الجوهري .... ١٥٨، ٢٠٠، ٣٤٤
الحارث بن همام ٧٨
حسّان بن ثابت ٣٢٥
حمزة .... ٧٢، ١١٨
الحوفي .... ٩٠، ١٤٩، ٣٧٩
الخليل .... ١٨١، ٢٥٤، ٢٥٦، ٣٥٩، ٣٦٨، ٣٦٩

الدَّماميني ٧٨، ٨٢، ٨٥، ٩٣، ١١٤، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٤، ١٣١، ١٣٤، ١٣٥، ١٥١، ١٥٦، ١٥٩، ١٦٥، ١٧١، ١٧٩، ١٩٧، ٢٢٥، ٢٣٣، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٥٠، ٢٧٤، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩٢، ٢٩٤، ٣٠٨، ٣١١، ٣٣١، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٦٨، ٣٧٥، ٣٨٥، ٣٩٥، ٤١٤، ٤١٦

الرَّضيّ ٦٢، ٩٦، ١٩٧، ٢٢٥، ٢٣٤، ٢٤٧، ٢٩٠

الزجّاج ٩٩، ١٠٠، ١١١، ١٣٥، ٢٠٦، ٣٠٧، ٣٥٨، ٣٧٦

الزَّركشيّ ٢٩٤

الزَّمخشريّ ٥٧، ٦٨، ٧٠، ٧٤، ٧٧، ٧٨، ٨٠، ٨١، ٨٣، ٨٤، ٨٦، ٨٩، ٩١، ٩٦، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١٢٤، ١٣٤، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٤، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٦٠، ١٦٧، ١٧١، ١٧٣، ١٧٨، ١٨٠، ١٨١، ١٨٤، ١٩١، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٦، ٢٢١، ٢٢٣، ٢٢٥، ٢٣٧، ٢٤١، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٩، ٢٥٣، ٢٦١، ٢٦٤، ٢٦٧، ٢٧٥، ٢٩٢، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١١، ٣١٣، ٣١٤، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٣٤، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٥٣، ٣٥٥، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٥، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٨١، ٣٨٤، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٨، ٤١٤، ٤١٧، ٤١٨

زيابة ٧٩

السكاكي ٨٧، ١٥٨، ٢٤٤، ٢٤٥، ٣٨١

السُّهيلي ٢٠١، ٢٠٢، ٣٤٧

سيبويه ٩٢، ٩٥، ١١٦، ١٢٥، ١٢٧، ١٢٨، ١٣٤، ١٣٥، ١٤٣، ١٤٤، ١٨١، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ٢٠٦، ٢١٥، ٢٢٥، ٢٤٩، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٧٣، ٢٨٥، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣١٤، ٣١٥، ٣٤٤، ٣٥٩، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٩٤

السيرافي ١٣٥، ٢٥٤، ٢٥٦، ٣٠٦

الشَّاطبـــيّ ٧١، ١١٨، ١٤٥، ١٤٦، ٣٤٤

الشّلوبين ٢٠٥، ٢٢٩

الصفاقسي المعرب ٦٦

الطِّيبـــيّ ٧٨، ١٧٠، ١٧١، ١٧٣، ١٨٠، ١٨٤، ١٩٨، ٢٦٧

عبد القاهر ٢٢٩، ٢٣٠

عثمان بن عفان ١٠٣

عكرمة ٣٢٥

عيسى بن عمر .... ٥٩، ٣٢٥

الفارسي .... ١١٠، ١٣١، ١٥٤، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ٢٢٥، ٢٣٠، ٢٤٠، ٢٥٤، ٢٥٧، ٢٦٣، ٣١٢، ٣٣٠، ٣٣١، ٤٠٦

الفرَّاء .... ٧٠، ٩٥، ١٠٠، ١٠٢، ١٠٣، ١١٧، ٢٦٤، ٢٧٤، ٢٩١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٦

قطرب .... ١٧٢، ٣٤٨

الكسائي .... ٦٧، ٧٢، ١١٦، ٣٠٦، ٣٣٦

اللحياني ٣٧٤

المازني ٤٠٦

المبرِّد .... ٢١٥، ٣٠٦

المختَصِر .... ٦٨، ٦٩، ٧٣، ٩١، ٩٦، ١٠٣، ١٠٤، ١٣٥، ١٤٥، ١٥٧، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٩٣، ٣١١، ٣٢٣، ٣٦١، ٣٦٤، ٤١٢

المرادي .... ١١٢، ١٤٥، ٣٧٩، ٣٨٥

المُعْرِب٥١، ٦٣، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧٥، ٧٩، ٩٦، ١٠٤، ١١١، ١١٤، ١١٦، ١٣٢، ١٣٩، ١٤١، ١٤٥، ١٥٧، ١٦٧، ١٧١، ١٨٩، ١٩٨، ٢٠٠، ٢٠٢، ٢٠٤، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٣، ٢٢٩، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٩، ٢٦٢، ٢٦٧، ٢٧٢، ٢٧٦، ٢٩٣، ٢٩٧، ٣١١، ٣١٤، .... ٣١٦، ٣٢٨، ٣٣٩، ٣٤٧، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٦١، ٣٦٤، ٣٧٥، ٣٨٩، ٣٩٥، ٤٠١، ٤٠٧، ٤١٤، ٤١٧

ناظر الجيش ٢٥٠

يونس بن حبيب ٣١٤

❁❁❁

فهرس الأعلام المترجمين

أبو البقاء : عبدالله بن الحسين بن عبد الله العكبري النحوي الحنبلي ٧٣

أبو الحسين عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله بن أبي لهيع القرشي ٣٩٩

أبو عبد الله محمَّد بن حسن بن محمَّد بن يوسف ٢٦

أبو عبد الرَّحمن يونس بن حبيب الضَّبِّيّ النحوي ٣١٤

أبو عثمان سعيد بن محمَّد العقباني التّلمساني ٢٧

أبو عليّ عمر بن محمَّد بن عمر الأزدي الإشبيلي الأندلسي ٢٥٧

أحمد بن عثمان الأزدي ، أبو العبَّاس المراكشي ، المعروف بابن البنّا ٢٧

أحمد بن يوسف بن عبد الدائم بن محمد الحلبي ، المعروف بالسمين ٥١

الأعلم : يوسف بن سليمان بن عيسى الشنتمري ، الأندلسي ، النحوي ١٤٥

ابن الخباز : أحمد بن الحسين بن أحمد بن أبي المعالي بن منصور النحوي اللغوي العروضي ١١٨

ابن خروف : علي بن محمد بن علي الحضرمي الإشبيلي ١١٤

ابن خلدون : عبد الرحمن بن محمد بن محمد الحضرمي المالكي ، المعروف بابن خلدون ١٢٢

ابن دقيق العيد : محمَّد بن عليّ بن وهب القشيري ، المعروف بابن دقيق العيد ٢٩٤

ابن الصَّائغ : محمَّد بن عبد الرَّحمن بن عليّ بن أبي الحسن بن الصَّائغ الحنفي النحوي ١١٨

ابن الطراوة : سليمان بن محمد بن عبد الله السبئي ١٢١

ابن عبد السلام : محمَّد بن عبد السَّلام الهواري ٧٦

ابن عصفور : علي بن مؤمن بن محمد الحضرمي الإشبيلي ١١٢

ابن عطية : عبد الحق ابن الإمام أبي بكر غالب بن عبدالرحمن بن عطية المحاربي ٥٣

ابن المنيِّر : أبو العباس أحمد بن محمد بن منصور الجذامي الإسكندراني ٨٣

الجحدري : عاصم بن أبي الصباح العجَّاج ، وقيل : ميمون أبو المجشر ، الجحدري البصري ٥٧

الجزولي : عيسى بن عبد العزيز بن يَلَلْبَخْت بن عيسى الجزولي البربري المراكشي ، أبو موسى ١٩٧

حمزة بن حبيب بن عمارة الكوفي الزيات ٧٢

الحوفي : أبو الحسن عليّ بن إبراهيم بن سعيد ١٤٩

الدَّماميني : بدر الدين محمد بن أبي بكر بن عمر الإسكندراني ، المعروف بابن الدَّماميني ٧٨

الزّركشي : محمَّد بن عبد اللّه بن بهادر الزّركشي ٢٩٤

السكاكي : يوسف بن أبي بكر بن محمد السكاكي الخوارزمي ٨٧

الشاطبي : القاسم بن فِيْرُّه بن أبي القاسم خلف بن أحمد الرعيني الشاطبي الأندلسي ٧١

الصفاقسي : إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الصفاقسي ٦٦

الطيبي : الحسين بن محمَّد بن عبد اللّه شرف الدِّين الطيبي ٧٨

عبد الرَّحمن بن عليّ بن صالح أبو زيد المكودي نسبًا ، الفاسي المالكي ٢٧

عيسى بن علاّل المصمودي ، المغربي المالكي ٢٧

الفارسي : أبوعلي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي الفسوي ١١٠

محرز بن خلف ابن أبي رزين ١٧

محمد بن الحسن الرضي الاستراباذي ٦٢

محمَّد بن عرفة الورغمي ١٨٩

المرادي : الحسن بن قاسم بن عبدالّله المرادي النحوي ١١٢

مسعود بن عمر بن عبدالله التفتازاني ٦٢

ناظر الجيش : محمَّد بن يوسف بن أحمد بن عبد الدائم ٢٥٠

الهروي : أبو الحسن عليّ بن محمَّد ٢٦٣

❁❁❁

فهرس المصادر والمراجع

أوّلاً : الرَّسائل العلميّة :

- **الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللّبيب** ، لأبي عبد الله محمَّد بن القاسم الرصّاع . من أوّل سورة آل عمران إلى آخر سورة الرّعد ، تحقيق ودراسة ، إعداد / جمعان بن بنيوس السيالي ، جامعة أمّ القرى ١٤٢٤ هـ .
- **الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللّبيب** ، لأبي عبد الله محمَّد بن القاسم الرصّاع . من بداية الكتاب حتَّى نهاية سورة البقرة ، تحقيق ودراسة ، إعداد / نوال بنت أحمد الصّالح ، جامعة أمّ القرى ١٤٢٤ هـ .

ثانيًا : المخطوطات :

- **تحفة الغريب في الكلام على مغني اللَّبيب** ، لمحمّد بن أبي بكر الدّماميني . جامعة أمّ القرى ، مركز البحث العلميّ ، مصوّرة عن المكتبة الوطنيّة بتونس ، رقم (٥٢١٨) .
- **تفسير ابن عرفة** ، لمحمّد بن عرفة الورغمي . المكتبة الوطنيّة بتونس ، رقم (١٠٩٧٢) .
- **فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب** ، الحسين بن عبد اللَّه بن محمَّد الطيبـي . مصورة مركز الملك فيصل رقم (ب ٣٣٨٤ ـ ٣٣٩٤) ، مصوّرة عن المتحف البريطاني .
- **المجيد في إعراب القرآن المجيد** ، إبراهيم بن محمَّد الصفاقسي . جامعة أمّ القرى ، مركز إحياء التراث رقم (٨٩٧) . مصوّرة عن المكتبة الوطنيّة بتونس رقم (٦٥٤٤/١٨٤٧٨) .
- **المجيد في إعراب القرآن المجيد** ، إبراهيم بن محمَّد الصفاقسي . جامعة أمّ القرى ، مركز إحياء التراث رقم (٨٩٩) . مصوّرة عن المكتبة الوطنيّة بتونس رقم (٤٤٠٣) .

ثالثًا : المصادر والمراجع المطبوعة :

- **إبراز المعاني من حرز الأماني في القرءات السبع** ، للإمام الشاطبي ، تأليف/عبدالرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم ، المعروف بأبي شامة الدمشقي ، تحقيق وتقديم وضبط/إبراهيم عطوة عوض ، دار الكتب العلمية .
- **الأزهية في علم الحروف** ، عليّ الهروي . تحقيق : عبد المعين الملوحي ـ المجمع العلميّ ـ دمشق ـ الطَّبعة الثانية ١٤٠١ هـ ـ ١٩٨١ م .

- **إشارة التّعيين في تراجم النّحاة واللّغويين** ، تأليف / عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني . تحقيق : د/ عبد المجيد دياب . مركز الملك فيصل للبحوث والدِّراسات الإسلاميّة ، شركة الطباعة العربيّة السعوديّة .
- **الإشباه والنظائر في النحو** ، للإمام جلال الدين السيوطي ، ت/د . عبد العال سالم مكرم ، عالم الكتب ، ط٣ ، ١٤٢٣هـ ، ٢٠٠٣م .
- **أصول الفقه الإسلامي** ، د. وهبة الزّحيلي . دار الفكر ، بيروت ـ لبنان ، ط ١ ، ١٤٠٦ هـ .
- **أصول السّرخسيّ** ، لأبي سهل السّرخسي . دار المعرفة ، بيروت ـ لبنان ، تحقيق : أبو الوفا الأفغاني .
- **إعراب القرآن** ، لأبي جعفر أحمد بن محمَّد النحَّاس . اعتنى به الشَّيخ / خالد العلي ، دار المعرفة ، بيروت ، ط١ ، ١٤٢٧ هـ ، ٢٠٠٦ م .
- **إعراب القرآن** ، المنسوب للزجاج ، تحقيق/إبراهيم الأبياري ، وزارة الثقافة والإرشاد القومي . المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر .
- **إعراب القراءات السبع وعللها** ، تأليف/أبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالوية ، حققه وقدم له/عبدالرحمن العثيمين . الناشر : مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط١ ، ١٤١٣هـ .
- **إعراب القراءات الشاذة** ، أبوالبقاء العكبري ، دراسة وتحقيق/محمد السيد أحمد عزوز ، عالم الكتب ، ط١ ، ١٤١٧هـ .
- **الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرِّجال والنِّساء من العرب والمستعربين والمستشرقين** ، تأليف خير الدِّين الزركلي . دار العلم للملايين ، ط ٤ ، ١٩٧٩ م .
- **الإقناع في القراءات السّبع** ، لأبي جعفر أحمد بن عليّ بن أحمد بن خلف الأنصاري ابن الباذش . حققه وقدّم له / د. عبد المجيد قطامش ـ مركز البحث العلميّ وإحياء التراث الإسلامي ، ط ١ ، ١٤٠٣ هـ .
- **أمالي ابن الشجري** ، هبة الله ، علي بن محمد بن حمزة الحسيني العلوي ، ت ودراسة/ د . محمود محمد الطناحي ، ط١ ، ١٤١٣هـ ، ١٩٩٢م ، الناشر/ مكتبة الخانجي بالقاهرة .
- **أمالي المرتضى غرر الفوائد ودرر القلائد** ، للشريف المرتضي علي بن الحسين الموسوي العلوي ، ت/محمد أبوالفضل إبراهيم ، دار الكتاب العربي ، ط٢ ، ١٣٨٧هـ .
- **الأمالي النحوية (أمالي القرآن الكريم)** ، لابن الحاجب ، ت/هادي حسن حمودي ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، ط١ ، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .
- **إملاء ما منَّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن** ، لأبي البقاء العكبري ، تصحيح

وتحقيق/إبراهيم عطوة عوض ، ط١ ، مكتبة البابي الحلبي وأولاده بمصر .

- **إنباه الرواة على أنباه النحاة** ، تأليف/الوزير : جمال الدين أبي الحسن ، علي بن يوسف القفطي ، ت : محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ـ بيروت ، ط١ ، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٤م .
- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين** ، الشَّيخ الإمام كمال الدين ، أبي البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي . تحقيق/محمد محيي الدين عبدالحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا ـ بيروت ، ١٤٠٧هـ .
- **الإيضاح** ، أبي عليّ بن الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار النحوي . تحقيق ودراسة / كاظم بحر أنرجان ، عالم الكتب ، ط ٢ ، ١٤١٦ هـ .
- **الإيضاح في علوم البلاغة** ، للإمام الخطيب القزويني . شرح وتعليق وتنقيح/د . محمد عبدالمنعم خفاجي ، الشركة العالمية للكتب .
- **ارتشاف الضّرب من لسان العرب** ، لأبي حيَّان الأندلسيّ . تحقيق وشرح / د. رجب عثمان محمَّد ، مراجعة / د. رمضان عبد التوّاب ، النَّاشر : مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط ١ ، ١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٨ م .
- **الاستغناء في أحكام الاستثناء** ، تأليف / شهاب الدِّين القرافي . تحقيق الدكتور / طه محسن ، ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢ م ، مطبعة الرّشاد ـ بغداد .
- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة** ، الحافظ جلال الدين عبدالرحمن السيوطي . تحقيق/محمد أبوالفضل إبراهيم ، ط١ ، ١٣٨٤هـ ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه .
- **تاريخ الدّولتين المُوحّديّة والحفصيّة** ، تأليف / أبي عبد الله محمَّد بن إبراهيم المعروف بالزّركشي . تحقيق وتعليق / محمَّد ماضور ، المكتبة العتيقة ـ ط ٢ ، ١٩٦٦ م ، تونس .
- **تذكرة النحاة** . لأبي حيان ، محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي ، تحقيق/ د . عفيف عبدالرحمن ، مؤسسة الرسالة ، ط١ ، ١٤٠٦هـ .
- **التَّعريفات** ، تأليف الشَّريف عليّ بن محمَّد الجرجاني . دار الكتب العلميَّة ـ بيروت ـ ط٣ ، ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م .
- **تفسير الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل** ، تأليف الإمام أبي القاسم ، جار الله ، محمود بن عمر بن محمد الزمخشري ، رتبه وضبطه وصححه/ محمد عبدالسلام شاهين ، دار الكتب العلمية ، ط٣ ، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٢م .
- **التلخيص في علوم البلاغة** ، للإمام جلال الدين ، محمد بن عبدالرحمن القزويني الخطيب ، ضبطه وشرحه

الأديب الكبير الأستاذ/عبدالرحمن البرقوقي . الناشر/دار الكتب ـ بيروت ـ لبنان ، ط٢ ، ١٣٥٠هـ .

- **التَّنقيح لألفاظ الجامع الصّحيح (شرح صحيح البخاريّ)** ، بدر الدِّين الزَّركشيّ . دراسة وتحقيق / يحيى بن محمَّد الحكمي . مكتبة الرّشد ، الرِّياض ، ط ٢ ، ١٤٢٥ هـ ، ٢٠٠٤ م .
- **توشيح الدِّيباج وحلية الابتهاج** ، القرافي . تحقيق : أحمد الشتيوي ـ دار الغرب الإسلامي ـ الطّبعة الأولى ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م .
- **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك** ، للمرادي المعروف بابن أم قاسم ، شرح وتحقيق/عبدالرحمن علي سليمان ، ط١ ، الناشر/مكتبة الكلبات الأزهرية .
- **التَّيسير في القراءات السّبع** ، الإمام أبي عمرو بن عثمان بن سعيد الداني . جمعيّة .
- **جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري)** ، محمَّد بن جرير الطّبري . تحقيق / د. عبد اللّه بن عبد المحسن التركي .
- **الجامع الصّغير في أحاديث البشير النَّذير** ، تأليف / جلال الدِّين السيوطي . دار الكتب العلميَّة .
- **جمهرة اللّغة** ، لابن دريد محمَّد بن الحسن الأزدي . تحقيق / رمزي منير البعلبكي ، دار العلم للملايين ـ بيروت ـ ط ١ ، ١٩٨٧ م .
- **الجنى الداني في حروف المعاني** ، الحسن بن القاسم المرادي ، ت/فخرالدين قناوي ، محمد نديم فاضل ، المكتبة العربية بحلب ، ط١ ، ١٣٩٣هـ ، ١٩٧٣م .
- **حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة** ، للحافظ جلال الدِّين السيوطي . تحقيق / محمَّد أبو الفضل إبراهيم . دار إحياء الكتب العربيّة ، ط ١ ، ١٣٨٧ هـ ، ١٩٦٧ م .
- **الحلل السندسيّة في الأخبار التونسيّة** ، تأليف / محمَّد بن محمَّد الأندلسي الوزير السراج (ت ١١٤٩ هـ) . تقديم وتحقيق / محمَّد الحبيب الهيلة ، دار الغرب الإسلامي ، ط ١ ، ١٩٨٥ م .
- **خزانة الأدب ولبُّ لباب لسان العرب** ، عبدالقادر بن عمر البغدادي ، تحقيق/عبد السلام هارون ، ط١ ، ١٤٠٦هـ ، الناشر مكتبة الخانجي ـ القاهرة .
- **الخصائص لابن جني** ، تأليف : أبي الفتح عثمان بن جني ، ت/د . عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية ، ط١ ، ١٤٢١هـ ، ٢٠٠١م .
- **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون** ، تأليف/الإمام شهاب الدين أبي العباس بن يوسف بن محمد بن إبراهيم المعروف بالسمين الحلبي ، تحقيق وتعليق/الشَّيخ : علي بن محمد معوض ، الشَّيخ : عادل أحمد عبد الموجود ، الدكتور/جاد مخلوف جاد ، د/زكريا عبدالمجيد النوتي . قدم له وقرظه/د . أحمد محمد صبرة ،

دار الكتب العلمية ، ط١ ، ١٤١٤هـ ، ١٩٩٤م .

- **الدّرر الكامنة في أعيان المائة الثّامنة** ، تأليف / شهاب الدِّين أحمد بن حجر العسقلاني . حققه وقدّم له / محمَّد سيّد جاد الحقّ . دار الكتب الحديثة .
- **الدرر اللوامع على همع الهوامع ، شرح جمع الجوامع** ، تأليف الفاضل الرحالة/ أحمد بن الأمين الشنقيطي ، تحقيق وشرح/ د . عبدالعال سالم مكرم ، دار البحوث العلمية ـ الكويت ، ط١ ، ١٤٠١هـ ، ١٩٨١م .
- **ديوان أبي الأسود الدؤلي** ، ت/الشَّيخ محمد حسن آل ياسين ، منشورات مكتبة النهضة ـ بغداد ، ط٢ ، ١٣٨٤هـ .
- **ديوان الأعشى الكبير** ، ميمون بن قيس ، دار صادر ـ بيروت .
- **ديوان الإمام علي**ﷺ ، جمعه وضبطه الأستاذ نعيم زرزور ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- **ديوان امرئ القيس** ، المركز الثقافي اللبناني ، ط١ .
- **ديوان جرير** ، دار صادر ، دار بيروت ، ١٣٧٩هـ ، ١٩٦٠م .
- **ديوان حسان بن ثابت**ﷺ ، دار صادر للطباعة والنشر ، دار بيروت للطباعة والنشر ، ١٣٨١هـ .
- **ديوان الحطيئة** ، اعتنى به/حمد طماس ، دار المعرفة ـ بيروت ـ لبنان ، ط١ ، ١٤٢٣هـ ، ٢٠٠٣م .
- **ديوان ذي الرُّمّة** ، شرح الإمام أبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي ؛ صاحب الأصمعي ، رواية الإمام أبي العبَّاس ثعلب . حققه وقدّم له وعلق عليه د. عبد القدّوس صالح . مؤسسة الإيمان . ط ١ ، ١٩٨٢ م .
- **ديوان طرفة بن العبد** ، المكتبة الثقافية ، بيروت ، لبنان ، ط١ .
- **ديوان العبَّاس بن مرداس السّلمي** ، جمعه وحقّقه : الدّكتور / يحيى الجبوري . وزارة الثقافة والإعلام ، مديرية الثقافة العامّة ، دار الجمهورية ـ بغداد ١٣٨٨ هـ ـ ١٩٦٨ م .
- **ديوان عمران بن حطّان** ، ضمن ديوان الخوارج . جمع وتحقيق / عبد المعين الملوحي . مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة ، دمشق ـ الطَّبعة الثانية ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٣ م .
- **ديوان الفرزدق** ، دار صادر ، بيروت .
- **ديوان كعب بن زهير** ، شرحه وضبط نصوصه وقدم له د/عمر فاروق الطباع ، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة .
- **ديوان لبيد بن أبي ربيعة** ، درا صادر ، بيروت ، ١٩٦٦م .
- **ديوان المفضليات** ، إخبار أبو العبَّاس المفضّل الضبي ، شرح أبو محمَّد القاسم بن محمَّد بن بشّار الأنباري .

تحقيق / د. محمَّد نبيل طريفي .

- **ديوان النّابغة الذّبياني** . تحقيق وشرح / كرم البستاني ، دار صادر .
- **ذيل وفيات الأعيان المسمّى درّة الحجال في أسماء الرِّجال** ، تأليف / أبي العبَّاس أحمد بن محمَّد المكناسي الشّهير بابن القاضي . تحقيق / د. محمَّد الأحمدي أبو النّور ، المكتبة العتيقة ، دار التراث ، ط ١ ، ١٣٩١ هـ .
- **السّلوك لمعرفة دول الملوك** ، تقيّ الدّين أحمد بن عليّ المقريزي ، الجزء الثّالث ـ القسم الأوّل . حققه وقدّم له / د. سعيد عبد الفتّاح عاشور ، مطبعة دار الكتب ، ١٩٧٠ م .
- **سير أعلام النبلاء** ، الإمام شمس الدِّين محمَّد بن أحمد بن عثمان الذهبي . ط ١١ ، مؤسسة الرِّسالة ١٤٢٢ هـ ـ ٢٠٠١ م .
- **شجرة النّور الزكيّة في طبقات المالكيّة** ، تأليف العلامة الجليل الأستاذ الشّيخ / محمَّد بن محمَّد مخلوف . دار الكتاب العربيّ ـ بيروت ـ لبنان .
- **شذرات الذّهب في أخبار من ذهب** ، للمؤرّخ الفقيه ابن العماد الحنبلي . منشورات دار الآفاق الجديدة ـ بيروت .
- **شرح أبيات مغني اللبيب** ، عبدالقادر عمر البغدادي ، حققه/عبد العزيز رباح ، أحمد يوسف دقاق . دار المأمون للتراث ، ط١٣٩٣هـ .
- **شرح الأربعين النووية في الأحاديث الصحيحة النبوية** ، تأليف/الإمام الحافظ شيخ الإسلام محيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي ، شرح الإمام ابن دقيق العيد ، دار ابن حزم ، ط١ ، ١٤١٧هـ ، بيروت ـ لبنان .
- **شرح أشعار الهذليين** ، صنفه أبي سعيد ، الحسن بن الحسين السكري ، رواية أبي الحسن علي بن عيسى بن علي النحوي ، عن أبي بكر ، أحمد بن محمد الحلواني ، عن السكري ، حققه/عبد الستار أحمد المراج ، راجعه/محمود محمد شاكر ، مطبعة المدني ، القاهرة .
- **شرح الأشموني لألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك** ، ت/عبدالحميد محمد عبد الحميد ، الناشر/ المكتبة الأزهرية للتراث .
- **شرح التَّسهيل ، المسمّى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد** ، لمحبّ الدِّين محمَّد بن يوسف بن أحمد ، المعروف بناظر الجيش . دار السَّلام للطّباعة والنّشر ، ط ١ ، ١٤٢٨ هـ .
- **شرح التَّسهيل** ، لابن مالك جمال الدين ، محمد بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي ، ت/ د . عبد الرحمن

السيد ، د . محمد بدوي المختون . ط١ ، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م ، هجر للطباعة والنشر والتوزيع .

- **شرح جمل الزجاجي** ، لابن عصفور الإشبيلي ، الشرح الكبير ، ت/د . صاحب أبو جناح .
- **شرح ديوان الحماسة** ، لأبي علي أحمد بن محمد بن الحسين المرزوقي ، نشره/أحمد أمين ، عبد السلام هارون . دار الجيل ، بيروت ، ط١ ، ١٤١١هـ .
- **شرح ديوان زهير بن أبي سلمى** ، المكتبة الثقافية ، بيروت ، لبنان ، ط١ .
- **شرح الرضيّ على الكافية** . من عمل / يوسف حسن عمر . منشورات جامعة بنغازي .
- **شرح شواهد الإيضاح** ، لأبي علي الفارسي ، تأليف/عبدين بري ، تحقيق/ د . عيد مصطفى درويش ، مراجعة/ د . محمد مهدي علام ، مجمع اللغة العربية ، المطابع الأميرية .
- **شرح شواهد المغني** ، الإمام جلال الدين ، عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي ، تصحيحات وتعليقات العلامة/محمد محمود الشنقيطي ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت ، لبنان .
- **شروح التلخيص : مختصر السعد ، ومواهب الفتاح ، عروس الأفراح ، الإيضاح ، حاشية الدسوقي** ، طبع بمطبعة عيسى البابي الحلبي .
- **شعر عمرو بن معدي كرب الزبيدي** ، جمعه ونسقه/ مطاع الطرابيشي ، مكتبة المؤيد ـ الرياض ، مكتبة دار لبنان ، ط٣ ، ١٤١٤هـ .
- **صحيح البخاري** ، للإمام أبي عبد الله محمَّد بن إسماعيل البخاري . دار السّلام للنّشر والتّوزيع ـ الرياض ، ط ٢ ـ ١٤١٩ هـ ـ ١٩٩٩ م .
- **ضرائر الشعر** ، لابن عصفور الأشبيلي ، تحقيق/د . السيد إبراهيم محمد ، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع .
- **الضّوء اللامع لأهل القرن التّاسع** ، شمس الدِّين محمَّد بن عبد الرَّحمن السّخاوي . منشورات دار مكتبة الحياة ـ بيروت ـ لبنان .
- **طبقات الشَّافعيَّة** ، تأليف / جمال الدِّين عبد الرَّحيم الإسنوي . تحقيق / عبد الله الجبوري . ١٤٠٠ هـ ، دار العلوم للطّباعة والنّشر ، الرِّياض .
- **طبقات فحول الشّعراء** ، تأليف / محمَّد بن سلام الجمحي . قرأه وشرحه / محمود محمَّد شاكر .
- **طبقات المفسِّرين** ، الحافظ شمس الدِّين محمَّد بن عليّ بن أحمد الداودي . تحقيق / عليّ محمَّد عمر ، النَّاشر مكتبة وهبة ، ط ١ ، ١٣٩٢ هـ .
- **علاقة المنطق باللّغة عند فلاسفة المسلمين** ، تأليف د. حسن بشير صالح . دار الوفاء لدنيا الطّباعة والنّشر ـ الإسكندريّة ، ط ١ ، سنة ٢٠٠٣ م .

- **العمدة في محاسن الشّعر** ، تأليف / أبي عليّ الحسن بن رشيق القيرواني . حقَّقه وقدّم له / الدّكتور النَّبويّ عبد الواحد شعلان ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤٢٠ هـ ـ ٢٠٠٠ م .
- **فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات** ، تأليف عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني . باعتناء د. إحسان عبَّاس ، دار الغرب الإسلامي ، ط ٢ ، ١٤٠٢ هـ .
- **فهرست الرَّصَّاع** ، لأبي عبد الله محمَّد الأنصاري . تحقيق : محمَّد العنابي ـ دار الكتب الوطنيّة بتونس ، المكتبة العتيقة ، نهج جامع الزيتونة ، تونس .
- **فوات الوفيات والذّيل عليها** ، تأليف / محمَّد شاكر الكتبي . تحقيق / د. إحسان عبَّاس ، دار صادر ـ بيروت .
- **الكامل في اللغة والأدب** ، لأبي العباس ، محمد بن يزيد المبرد ، عارضه بأصوله وعلق عليه/ محمد أبوالفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م .
- **الكتاب** ، لأبي بشر ، عمرو بن عثمان بن قنبر ، ت/عبد السلام هارون ، ط٣ ، ١٤١٦هـ ، ١٩٩٦م ، الناشر/ مكتبة الخانجي بالقاهرة .
- **كتاب الجمل في النحو** ، صنفه : أبوالقاسم ، عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي ، حققه وقدم له/ الدكتور : علي توفيق الحمد ، ط٥ ، ١٤١٧هـ ، ١٩٩٦م .
- **كشف الأسرار على أصول الفقه** ، للبزدوي . مكتبة الضايع ، ١٣٠٧ هـ .
- **كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة النّاس** ، للمفسِّر المحدِّث الشَّيخ إسماعيل بن محمَّد العجلوني .
- **لسان العرب** ، للإمام العلامة جمال الدين أبي الفضل ، محمد بن مكرم ابن منظور الأنصاري الإفريقي المصري ، حققه وعلق عليه ووضع حواشيه/ عامر أحمد حيدر ، راجعه/عبدالمنعم خليل إبراهيم . دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٤٢٤هـ ، ٢٠٠٢م .
- **متن ألفيّة ابن مالك في النَّحو والصّرف** ، للعلاّمة الإمام محمَّد بن عبد الله بن مالك الأندلسي . دار ابن حزم ، ط ١ ، ١٤٢٣ هـ .
- **متن الشَّاطبيّة المسمّى حرز الأماني ووجه التّهاني في القراءات السّبع** ، القاسم بن فِيرُّه بن خلف بن أحمد الشَّاطبي الأندلسي . ضبطه وصحّحه وراجعه / محمَّد تميم الزّعبي ، ط ٣ ـ ١٤١٧ ـ ١٩٩٦ م .
- **مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع** ، لابن خالوية ، عالم الكتب .
- **مسامرات الظّريف بحسن التّعريف** ، تأليف الشَّيخ أبي عبد الله محمَّد بن عثمان السنوسي . تحقيق وتعليق / الشَّيخ محمَّد الشَّأذلي النّيفر ، دار الغرب الإسلامي ، ط ١ ، ١٩٩٤ م .

- **معاني القرآن** ، تأليف / زكريا يحيى بن زياد الفرّاء . عالم الكتب ، ط ٣ ، ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م .
- **معاني القرآن** ، صفة الأخفش الأوسط ، الإمام أبو الحسن ، سعيد بن مسعدة المجاشعي البصري ، حققه د/فائز فارس ، ط٢ ، المطبعة المصرية .
- **معجم الأدباء** ، للشّيخ الإمام شهاب الدّين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي . دار إحياء الترث ـ بيروت .
- **معجم المؤلّفين** ، تراجم مصنّفي الكتب العربيّة ، تأليف / عمر رضا كحّالة . مكتبة المتنبّي ، دار إحياء التراث العربيّ .
- **معرفة القراء الكبار على الطبقات والأمصار** ، للإمام شمس الدّين أبي عبد الله الذّهبيّ . حققه وفهرس له وضبط أعلامه وعلّق عليه / محمَّد سيّد جاد الحقّ . ط ١ ، دار الكتب الحديثة .
- **مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب** ، لابن هشام الأنصاري . تحقيق وشرح الدكتور / عبد اللّطيف محمَّد الخطيب ، ط ١ ، الكويت ١٤٢٣ هـ ، السّلسلة التراثيّة .
- **مفتاح العلوم** ، السكاكي ، ط١ ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، مصر ، ١٣٥٦هـ ـ ١٩٣٧م .
- **مقامات الحريري ، المسمّى بالمقامات الأدبيّة** ، تأليف : أبي محمَّد القا بن عليّ بن محمَّد بن عثمان الحريري البصري . ط ٤ ، ١٤٢٥ هـ ـ ٢٠٠٥ م ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ـ لبنان .
- **المطوّل شرح تلخيص العلوم** . تأليف العلاّمة : سعد الدّيْن بن مسعود التفتازاني . تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي . دار الكتب العلميَّة ـ بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٢ هـ ـ ٢٠٠١ م .
- **المقرب** . علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور ، ٦٦٩هـ . تحقيق/أحمد بن عبدالستار الجواري عبد الله الجبوري ، ط١ ، ١٣٩١هـ .
- **الملخّص في ضبط قوانين العربيّة** ، لأبي الحسين عبيد الله بن أبي جعفر أحمد بن عبيد الله بن أبي الرّبيع القرشي . تحقيق ودراسة / د. عليّ سلطان الحكمي .
- **المنهاج في شرح صحيح مسلم** ، تأليف الإمام العلاّمة / شيخ الإسلام محيي الدّين أبي زكريا يحيى بن شرف النّووي . اعتنى به / بيت الأفكار الدوليّة للنّشر والتّوزيع .
- **النّجوم الزّاهرة في ملوك مصر والقاهرة** ، تأليف / جمال الدِّين أبي المحاسن يوسف تغري بَرْدِي الأتابكي . طبعة مصوّرة عن طبعة دار الكتب ، وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، المؤسسة المصريّة .
- **نفح الطِّيب من غصن الأندلس الرّطيب** ، تأليف الشَّيخ / أحمد بن محمَّد المقري التلمساني . دار صادر ، ١٣٨٨ هـ ، ١٩٦٨ م .
- **نيل الابتهاج بتطريز الدِّيباج** ، لأحمد بابا التنبكتي . إشراف وتقديم عبد الحميد عبد الله الهرامة ـ منشورات كليّة الدّعوة الإسلاميّة ـ طرابلس .

- **هديّة العارفين اسماء المؤلّفين في آثار المصنّفين** ، مؤلفه / إسماعيل باشا البغدادي . منشورات مكتبة المثنّى ، بغداد .

- **همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم اللغة العربية** ، تأليف/ الإمام جلال الدين ، عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي ، دار المعرفة للطباعة والنشر .

- **الوافي بالوفيات** ، تأليف / صلاح الدِّين خليل بن أيبك الصفدي . تحقيق واعتناء / أحمد الأرناؤوط ، تركي مصطفى . دار إحياء التراث العربيّ ، ط ١ ، ١٤٢٠ هـ .

❀❀❀

فهرس الموضوعات

مُلَخَّصُ الرِّسالة ٣

SUMMARY OF THE THESIS ٤

المقدِّمة ٥

القِسْمُ الأوَّل

الدِّراســة ١١

الفصل الأوَّل : في المؤلِّف ١٢

المبحث الأوَّل : في عصره ١٣

أوَّلاً : الحياة السِّياسيَّة ١٣

ثانياً : الحياة الاجتماعيّة ١٤

ثالثاً : الحياة العلميَّة ١٦

المبحث الثَّاني : في ترجمته ١٩

أوَّلاً : تمهيد ؛ عرض موجز للدِّراسات السَّابقة عن المؤلِّف وآثاره ١٩

الجهد الأوَّل ١٩

الجهد الثَّاني ٢٠

الجهد الثَّالث ٢٠

الجهد الرَّابع ٢١

ثانياً : اسمه ، ونسبه ، وكنيته ٢٢

ثالثًا : مولده ، ونشأته ٢٢
رابعًا : أبرز شيوخه ٢٤
أوَّلاً : في تلمسان ٢٥
١ ـ أبو عليّ مخلوف ٢٥
٢ ـ أبو مدين شعيب ٢٥
ثانيًا : في تونس ٢٥
٣ ـ أبو إسحاق الأخضري ٢٥
٤ ـ أبو حفص القلشاني ٢٦
٥ ـ أبو عبد اللّه بن أبي بكر ٢٦
٦ ـ أبو عبد اللّه بن عقاب ٢٧
٧ ـ أبو عبد اللّه محمَّد الجَرار ٢٨
٨ ـ أبو عبد اللّه المدغري ٢٨
٩ ـ أبو العبَّاس أحمد السّلامي ٢٨
١٠ ـ أبو العبَّاس البسيلي ٢٩
١١ ـ أبو القاسم البرزلي ٢٩
١٢ ـ أبو محمَّد البحيري ٢٩
١٣ ـ أبو النّور الأوجادي ٣٠
خامسًا : أعماله ٣٠
سادسًا : مذهبه النَّحوي ٣١
سابعًا : وفاته ٣٣
ثامنًا : تلاميذه ، كتبه ٣٣
أوَّلاً : تلاميذه ٣٣
١ ـ أبو زيد المريني ٣٣
٢ ـ أبو العبَّاس زَرّوق ٣٤
٣ ـ أبو القاسم بن عليّ ٣٤
٤ ـ أبو النّور أحمد السّوسي ٣٤
ثانيًا : مؤلّفاته ٣٤
١ ـ الأجوبة التونسيّة على الأسئلة الغرناطيّة ٣٤

٢ ـ أحكام (لو) ٣٥
٣ ـ أسماء الأجناس وأحكامها ٣٥
٤ ـ إعراب كلمة الشّهادة ٣٥
٥ ـ تحفة الأخيار في فضل الصَّلاة على النَّبيِّ المختار ﷺ ٣٥
٦ ـ تذكرة المحبّين في أسماء سيّد المرسلين ٣٥
٧ ـ التّسهيل والتّقريب والتّصحيح لرواية الجامع الصّحيح ٣٥
٨ ـ الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللّبيب ٣٥
٩ ـ شرح جمل الخونجي في المنطق ٣٦
١٠ ـ شرح وصيّة الشَّيخ الظّريف ٣٦
١١ ـ صرف أبي هريرة ٣٦
١٢ ـ فهرست الرَّصَّاع ٣٦
١٣ ـ كتاب في الصَّلاة على النَّبيِّ ﷺ ٣٦
١٤ ـ الهداية الكافية الشّافية لبيان حقائق الإمام ابن عرفة (شرح حدود ابن عرفة) ٣٦
تاسعًا : صفاته وأقوال العلماء فيه ٣٧
الفصل الثَّاني : في الكتاب ٣٩
المبحث الأوَّل : مصادر الكتاب ٤٠
تمهيد ٤٠
١ ـ ابن الحاجب (٤٦٤ هـ) ٤١
٢ ـ الزَّمخشريّ (٥٣٨ هـ) ٤١
٣ ـ ابن عطيَّة (٥٤٠ هـ) ٤٢
٤ ـ ابن عصفور (٦٦٩ هـ) ٤٢
٥ ـ ابن مالك (٦٧٢ هـ) ٤٢
٦ ـ الصفاقسي ((المختصر)) (٧٤٢ هـ) ٤٢
٧ ـ أبو حيَّان (٧٤٥ هـ) ٤٢
٨ ـ السَّمين الحلبيّ ((المعرب)) (٧٥٦ هـ) ٤٣
٩ ـ التّفتازاني (٧٩١ هـ) ٤٣
١٠ ـ الدَّماميني (٨٢٧ هـ) ٤٣
المبحث الثَّاني : أثر معارف الرَّصَّاع في ترجيحاته النَّحويَّة (علم المنطق ، علم أصول الفقه) ٤٤
المبحث الثَّالث : منهجه في التَّأليف ٤٧

القِسْــمُ الثَّانـــي

النّصُّ المُحَقَّق ٤٩

سُوْرَةُ فاطر ٥٠
(من) الّتي لبيان الجنس ٥١
ضمير الفصل ٥٤
(لا) الزائدة ٥٥
(ما) الزائدة ٥٦
عطف التوهّم ٥٧
سورة يس ٦٥
البدل ٦٩
حذف الفعل ٧٥
سورة الصافات ٧٧
الفاء ودلالتها على الترتيب ٧٧
الباء ودلالتها على الإلصاق ٩٤
سورة ص ٩٩
(لات) والخلاف فيها ١٠١
الصِّفَة المشبّهة ١٠٧
الحكاية ١١٤
سورة الزمر ١١٦
الهمزة ودلالتها على النداء ١١٧
(أم) المنقطعة ١٢٢
[سورة الزُّخرف] ١٢٨

إذ الظرفية ١٢٨

الإبدال من ضمير العائد ١٣٧

سورة الدخان ١٤٢

سورة الجاثية ١٤٣

العطف على معمولي عاملين ١٤٣

إضافة المصدر ١٥١

الفرق بين عطف البيان والبدل ١٥٢

سورة الأحقاف ١٥٦

حذف جواب الشّرط ١٥٦

سورة محمَّد ﷺ ١٦٢

سورة الفتح ١٦٩

العطف على المعنى ١٦٩

سورة الحجرات ١٧٦

الفاء السّببيّة ١٧٩

الاستعارة ١٨٠

سورة ق ١٨٢

بدل النَّكرة من المعرفة ١٨٤

حذف المبتدأ في خبر (كان) الثانية ١٨٧

سورة الذاريات ١٨٨

الفصل والوصل ١٩١

سورة الطور ١٩٣

سورة النجم ١٩٥

سورة القمر ٢٠٣

الخفض على الجوار ٢٠٣

التَّمييز ٢٠٤

عطف البيان ٢٠٦

سورة الرحمن جلَّ وعلا ٢٠٩
حذف حرف النداء ٢١١
سورة الواقعة ٢١٤
الخلاف في لولا ٢٢٣
(أما) الشرطية ٢٢٤
سورة الحديد ٢٢٦
سورة المجادلة ٢٣٢
سورة الحشر ٢٣٦
سورة الممتحنة ٢٣٩
سورة الصف ٢٤١
عطف الإنشاء على الخبر ٢٤١
سورة الجمعة ٢٤٧
سورة المنافقين ٢٥١
العطف على المعنى ٢٥٤
سورة التَّغابن ٢٥٨
سورة الطَّلاق ٢٦١
سورة التحريم ٢٦٥
التَّغليب ٢٦٦
سورة الملك ٢٦٧
سورة ن والقلم ٢٧١
سورة الحاقة ٢٧٧
واو الثمانية ٢٧٧
سورة سأل سائل ٢٨٠
سورة نوح عليه السلام ٢٨٢
سورة الجن ٢٨٤

سورة المزمل ٢٨٧
إبدال الضَّمير من الظَّاهر ٢٨٨
سورة المدثر ٢٨٩
لام المقوية ٢٩٦
سورة القيامة ٢٩٩
زيادة (لا) ٣٠٠
سورة هل أتى ٣٠٥
سورة المرسلات ٣١٩
سورة النبأ ٣٢٥
سورة النازعات ٣٢٧
سورة الانفطار ٣٣٠
سورة المطففين ٣٣٣
سورة الانشقاق ٣٣٧
سورة البروج ٣٤١
سورة الطارق ٣٤٣
سورة الأعلى ٣٤٦
سورة الغاشية ٣٥٠
سورة الفجر ٣٥٤
سورة القسم ٣٥٧
سورة الشَّمس ٣٥٩
سورة الليل ٣٦٣
سورة الضحى ٣٦٨
سورة ألم نشرح ٣٧٣
سورة التين والزيتون ٣٧٩
سورة العلق ٣٨١

سورة القدر ٣٨٤
سورة لم يكن ٣٨٦
سورة الزلزلة ٣٨٨
سورة العاديات ٣٩٠
سورة القارعة ٣٩٢
سورة ألهكم ٣٩٤
سورة العصر ٣٩٧
سورة الهمزة ٣٩٨
سورة الفيل ٤٠١
سورة قريش ٤٠٣
سورة أرأيت ٤٠٥
سورة إنا أعطيناك ٤٠٦
ضمير الفصل ٤٠٧
سورة إذا جاء نصر اللّه ٤٠٩
سورة تبّت ٤١٠
سورة الإخلاص ٤١٣
سورة الفلق ٤١٦
سورة النَّاس ٤١٧
الخاتمة ٤١٩
الفهارس ٤٢١
فهرس الآيات القرآنيّة الكريمة ٤٢٢
فهرس القراءات القرآنية ٤٥٥
فهرس الأحاديث الشريفة والآثار ٤٥٦
فهرس أبيات الشَّاطبيّة في القراءات للشَّاطبي ٤٥٧

فهرس أبيات ألفيّة ابن مالك ٤٥٨
فهرس الأبيات والأرجاز ٤٥٩
فهرس أنصاف الأبيات ٤٦٢
فهرس الأعلام ٤٦٣
فهرس الأعلام المترجمين ٤٦٦
فهرس المصادر والمراجع ________ ٤٧٠
أوّلاً : الرّسائل العلميّة ٤٧٠
ثانيًا : المخطوطات ٤٧٠
ثالثًا : المصادر والمراجع المطبوعة ٤٧٠
فهرس الموضوعات ________ ٤٧٩

❁❁❁